202 ي ك 5 / 05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

مصلحة تحت رقم 1698/1
جامعة
الرقم

أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ

ك ي/1308

تخصص: التاريخ الحديث و المعاصر

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران : الخروج من النفق - من اكتشاف المنظمة الخاصة الى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950-1954)

من إعداد الطالب :

جيلالي بلوفة عبد القادر

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور. فغرور دحو

لجنة المناقشة :

أ.د. عكاشة شايف	رئيسا	جامعة تلمسان
أ.د. فغرور دحو	مشرفاو مقررا	جامعة وهران
أ.د. مجاود محمد	عضوا مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
أ.د. حاجيات عبد الحميد	عضوا مناقشا	جامعة تلمسان
د. دادة محمد	عضوا مناقشا	جامعة وهران
د. صغيري أحمد	عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

السّنة الجامعية :2007-2008م / 1428-1429هـ

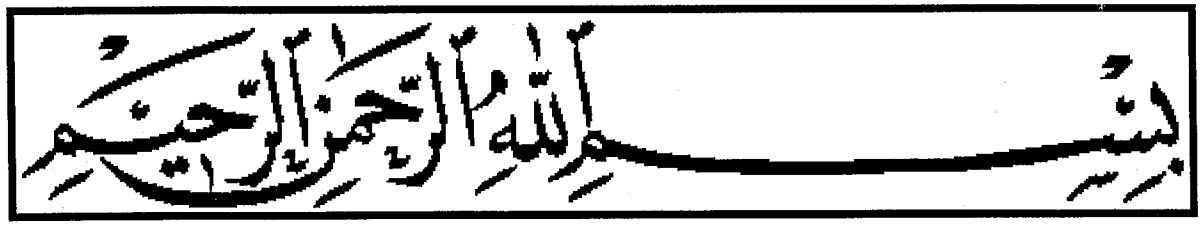
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى شهداء ثورة أول نوفمبر 1954.

إلى كل طالب علم وباحث .

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع .

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر و الإمتنان للأستاذ الدكتور دحو فغرور الذي ساعدني كثيرا على إنجاز هذه الأطروحة، و تتبعني فيها خطوة خطوة من بدايتها حتى نهايتها، وأفادني بفعل توجيهاته القيمة ونصائحه المفيدة.

كما أخص بالشكر :

-الإخوة المجاهدين الذين قابلتهم وتحاوروا معي ولم يبخلوا علي بما لديهم من وثائق .

-الأستاذين : حربي محمد، جيلبار ميني اللذان قدما لي مساعدة علمية مهمة.

-أعضاء اللجنة العلمية المشرفة على مناقشة هذه الأطروحة وعلى تكليفها بعبء هذه المهمة.

قائمة المختصرات

ج	جزء
ح.إ.ح.د	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
ح.ش.ج	حزب الشعب الجزائري
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
ف	فصل

LISTE DES ABREVIATIONS

ANEP	Agence National d'Edition et de Publicité
AWO	Archive de la Wilaya d'Oran
BMQI	Bulletin Mensuel des questions islamiques
BSGAPO	Bulletin de la société de Géographie de la Province d'Oran
BULL	Bulletin
BP	Bureau politique
CAB	Cabinet
CAOM	Centre d'archives d'outre Mer (Aix en Province – France)
CART	Carton
CC	Comité central
CDES	Centre de documentation en sciences sociales (Oran)
CIE	Centre d'information et d'études (GGA)
CIRC	Circonscription
CM	Commune(s) Mixte(s)
CNRS	Centre national de recherches scientifiques (France)
Coll	Collectifs
Cpie	Compagnie
CPE	Commune(s) en plein exercice.
DOC Alg	Documents Algériens
Doc N Afr	Documents Nord Africains
Ed	Edition
ENAG	Entreprise nationale des arts Graphiques
ENAL	Entreprise nationale du Livre
GREMAMO	Groupe d'études et de recherches sur le Maghreb et le Moyen orient.
IHCF	Institut d'histoire et de civilisation Française.
IHTP	Institut d'histoire du temps présent (France)
IMP	Imprimé
NV.RFOM	Nouvelle Revue Française d'autre Mer.
OPU	Office des publications universitaires
P	Page
PUB	Publication
PUF	Presses universitaires de France
RAPP	Rapport

RASJEP	Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques, et politiques.
RFEPM	Revue française d'études politiques Méditerranéennes
RFOM	Revue française d'autre Mer.
SD	Sans date
Sect	Section
SHAT	Service historique de l'armée de terre (Vincennes – France)
SIDM	Service d'information et de documentation indigère
SLNA	Service de liaison nord africaine
SL	Sans lieu
SNED	Société nationale d'édition et de diffusion
Sous dir	Sous direction
T	Tome
TM	(Les) temps Modernes
V	Volume.

مقدمة

مقدمـــــة

تميزت المقاومة الوطنية الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي الإستيطاني (1830 – 1962) بعدة خصائص ومميزات، أهمها : الشعبية، حيث إلتفت حولها فئات إجتماعية مختلفة، من عمال و فلاحين و تجار و مثقفين و طلبة، و من الريف و المدينة، و بالتواصل حيث لم تنقطع المقاومة منذ أن وطأت أقدام الإستعمار أرض الجزائر.

و شكلت المقاومة الشعبية تحت لواء وقيادة الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري (1808 – 1883) قمة المواجهة للإستعمار، إذ استطاع تنظيم صفوفه الجيش و صد الإحتلال في معارك عمت عدة مناطق واسعة خلال الفترة الممتدة 1832 – 1847. و لم تكن هذه المقاومة الوحيدة و الأخيرة، بل أعقبتها عدة انتفاضات شعبية إشتركت في هدف واحد، و هو التصدي للاستعمار.

عرف مطلع القرن العشرين، و خاصة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بداية تحول نضال الجزائريين نحو العمل السياسي ؛ فظهرت النوادي و الجمعيات و الأحزاب بإختلاف برامجها و إتجاهاتها.

حمل نجم شمال إفريقيا (ENA) المؤسس في 20 جوان 1926 بباريس لواء المطالبة بالإستقلال التام عن الإستعمار الفرنسي و وحدة افريقيا الشمالية [1] ؛ وهي أهداف و مواقف جعلته يتعرض للحل من قبل الإدارة الإستعمارية في 20 نوفمبر 1929.

و كان حزب الشعب الجزائري (PPA) المؤسس في 11 مارس 1937 بالجزائر سليل النجم و مواصلة لأهدافه الاستقلالية، أكد في بيان المكتب السياسي للحزب الصادر في 10 أفريل 1937 على العمل من أجل التحرر الكامل و محاربة الإدماج و كل أشكال التفرقة و التمييز و قد لقي الحزب إستجابة شعبية واسعة في الجزائر، بفعل خلاياه التي انتشرت في عدّة مدن جزائرية قبل فترة الحرب العالمية الثانية.

[1] Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale (1830 – 1954)**, Alger : ENAL – Rahma, 1996, P.76.

و بحكم حالة الطوارئ و الأحكام الاستثنائية المعلنة خلال الحرب، تمّ حل حزب الشعب الجزائري في 03 سبتمبر 1939، ليتحول نشاطه إلى عمل نضالي سري.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية، جسدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) منذ 1946 التيار الاستقلالي ؛ و استطاعت حمل طموحات الجماهير و تجنيدهم بأعداد كثيرة حولها.

و موازاة مع نشاط الحركة العلني، كان لها جناح سري ممثل في المنظمة الخاصة (OS) التي تأسست منذ فبراير 1947 بغية التحضير العملي لعمل ثوري مباشر ؛ إلاّ أن اكتشاف السلطة الإستعمارية لخلايا المنظمة الخاصة بداية من مارس 1950 أدى إلى تعطيل و تأخير المشروع و الهدف إلى حين ؛ و هذا نظرا لموجة الإعتقالات و المحاكمات التي مست مناضلي ومنخرطي المنظمة الخاصة و حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على حد سواء.

تظهر القراءة الأولية لعنوان الموضوع الموسوم بـــ :" **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران : الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950 – 1954)** " بأنه محدد في إطاره الجغرافي من العام إلى الخاص، أي من الجزائر إلى عمالة وهران كمجال جغرافي محدد، و التي هي وحدة إدارية كانت مشكلة من ست مقاطعات هي : وهران، تلمسان، مستغانم، سيدي بلعباس و تيارت ومعسكر، بمساحة عادلت سبع عشرة مرة مساحة فرنسا [2].

وشكلت مركزا استيطانيا مهما مقارنة بالعمالات الأخرى [3].

و في إطاره الزماني بفترة (1950 – 1954) : الممتدة من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 ؛ و المتميزة بحدوث أزمات عديدة داخل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، أثرت في نشاطها و كان من تدعيات الأزمة المعلنة لما بعد مؤتمر أفريل 1953 إنشقاق في صفوف الحركة و انفراد جماعة بالتحضير العملي للثورة المسلحة.

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، **نشاط حزب الشعب الجزائري – حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية في عمالة وهران (1939 – 1951)**، رسالة الماجستير في التاريخ، (مرقونة) ، قسم التاريخ، جامعة وهران 2002، ص 35.

[2] Robert TINTHOIN, **L'ORANIE**, ORAN : Fouque, 1952, P.40.

[3] Robert TINTHOIN, B.S.G.A.P.O, T : 68, 1ere partie, 1947, P.77.

إن الفترة المختارة جديرة بالدراسة، نظرا لإنعدام الأبحاث الأكاديمية المنجزة في هذا الميدان، و المتعلقة بنشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران تحديدا، إذ يلاحظ على الدراسات المنشورة و الأعمال المطبوعة الطابع الشمولي والعام، حيث تطرقت إلى نشاط الحزب في كل الجزائر.

حتمت عدة دوافع إختياري لعنوان و موضوع الأطروحة، و يمكن إجمالها فيما يلي :

1- مواصلة البحث التي تم ضمن رسالة الماجستير، تحت إشراف أ.د. **دحو فغرور** الذي لم يبخل علي في تزويدي و إرشادي بنصائح علمية قيمة، و بموافقته، تم تحديد الإطار العام لموضوع الأطروحة التي حاولنا من خلالها تمديد البحث زمنيا حتى 1954 مع الحفاظ على الإطار الجغرافي الذي هو دائما عمالة وهران.

2- تكتسي الدراسة المونوغرافية المتعلقة بموضوع واحد و محدد قيمة خاصة و مهمة لأنها تخص معلومات محددة و مفصلة و جديدة في غالب الأحيان و تكسب الباحث خبرة و مهارة في تصحفها و نقدها و تحليلها، و في المقابل، فإنها لا تخلو من صعوبات لأنها تتناول بالدراسة أحداث جزئية و دقيقة تخص شخصيات و مناطق محددة ... فمن أجل هذه الغاية، كان سعيي العلمي، علما بأن أغلب الدراسات حول الحركة الوطنية الجزائرية لحد الآن تناولت بالتحليل الخطوط العريضة لتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية و نضال الجزائريين في سياق تاريخي عام، فرأى أنه من الأجدر الآن أن نتوجه إلى الدراسات المونوغرافية الجزئية و المحلية التي تعطي نظرة مفصلة و دقيقة للوقائع التاريخية.

3- الرغبة في كشف النقاب عن رموز و شخصيات وطنية، كان لها دورا نضاليا داخل هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المنظمات المدعمة لها، على المستوى المحلي، "و لم ينفض عنها الغبار" حتى الآن، بل إن الكثير منها لا نعرف عنه إلا القليل، أو نجهله تماما.

4- إلى جانب هذا، فإن وراء إختياري للموضوع قناعات و ميول شخصية و هي أن يكون هذا العمل إضافة معرفية جديدة للمكتبة الجزائرية و خاصة قراءها باللغة العربية، و أن أساهم كجزائريين في كتابة تاريخ بلدي الجزائر، لأن من "المسلم به أن تاريخ بلد ما لا يعتبر تاريخا (وطنيا) بالمعنى الذي نفهمه نحن، إلاّ إذا كتب بأقلام أبناءه، لسبب بسيط، هو أن هؤلاء أدرى من أي كان بمشاكل بلدهم و بتطوراته التاريخية الخطيرة التي مر بها مختلف العصور[1].

من خلال المطالعة المعمقة لأدبيات و مواثيق و نصوص حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د) و مذكرات من عايشوا الفترة، و كانوا طرفا في الأحداث و فاعلين فيها، و كذا كتابات المؤرخين الجزائريين و الأجانب و خاصة الفرنسيين منهم، تبادر إلى ذهني عدة تساؤلات موضوعية و ملحة و يمكن إجمالها فيما يلي :

1- تلى اكتشاف المنظمة الخاصة اعتقالات واسعة شلّت نشاط ح.إ.ح.د إذ كانت المنظمة ضحية أخطاء حزب الشعب الجزائري[2]. كيف واجهت الحركة هذا الوضع المفروض عليها ؟ ماذا كان ردها على **"المؤامرة الإستعمارية"** ؟

2- أقر المؤتمر الثاني لـــــ ح.إ.ح.د في أفريل 1953 إعادة تنشيط المنظمة الخاصة وذلك بعد مضي ثلاث سنوات من اكتشافها. ما هي دواعي هذا التأخر ؟ و في المقابل، هل كانت هناك محاولات إنفرادية و محلية في إعادة تشكيل الأفواج الفدائية دون انتظار القرار المركزي ؟

3- تعرضت ح.إ.ح.د إلى عدة أزمات أوقعت كسورا داخلية أثرت عليها في مجال تسطير الخطط و الأهداف و تجنيد الجماهير... فما درجة تأثير هذه الأزمات خاصة منها أزمة 1953 محليا على ح.إ.ح.د بعمالة وهران ؟

---

[1] عمار هلال، **مكانة المصادر العربية في كتابة التاريخ الوطني الجزائري (1830 – 1962)** يومي دراسي – جامعة الجزائر، 28-29 ديسمبر 1992، ص.17. (عمد منشور) معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993، ص.328.

[2] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalités des origines aux prises du pouvoir (1945 – 1962)**. Alger : ENAL– NAQD, 1993, P.76.

4- وفي المقابل، ما هي الوسائل المستعملة من قبل الحركة لبلوغ أهدافها الثابتة والمسطرة ضمن برامجها و مواثيقها ؟ و ما هي أولوياتها خلال الفترة الحرجة التي كانت تمر بها؟

5- فتح المؤتمر الثاني (4-6 أفريل 1953) أزمة معلنة داخل صفوف ح.إ.ح.د وبين مناضليها، أدت إلى إنقسامهم بين "المركزين" و "المصاليين" و إلى ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) التي انفردت من أجل التحضير العملي للشروع في الثورة التحريرية الجزائرية و قيادتها في 1 نوفمبر 1954 فما كان واقع هذه الأزمة في عمالة وهران؟ و ما درجة تأثير هذه الإنقسامات داخل هياكل ح.إ.ح.د المحلية ؟

بعد مطالعة و مراجعة المراجع العامة و المذكرات و الأطروحات التي لها صلة بالموضوع، تكون لي تصور أولي و طريقة بحث مبنية على ما يلي :

*التطرق إلى المحطات التاريخية المهمة و المعلومة و الربط بينها في سياق و منهج تاريخي وصفي و استنتاجي، و من الأمثلة عن هذه الأحداث التاريخية : إكتشاف المنظمة الخاصة، نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها (FADRL) سنة 1951 في عمالة وهران، مواقف ح.إ.ح.د من المواعيد الإنتخابية المتكررة (مثل الإنتخابات التشريعية – جوان 1951 – و البلدية في أفريل 1953 ...) و دور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الاستعماري (CSVR) ... وغيرها، و إضافة إلى هذا، بحثت في الكشف عن مؤشرات إجتماعية و اقتصادية لتجسيد الحياة اليومية للجزائريين (بطالة، نمو سكاني، هجرة، مصادرة الأراضي ...) وتداعياتها و انعكاساتها على الوضع العام في عمالة وهران.

*انتقلت في سياق هذه الدراسة من العام إلى الخاص؛ و ذلك من الإلمام بالخطوط العريضة للوقائع و الأحداث المتصلة بالموضوع و الربط بينها إلى البحث في الجزئيات والتفاصيل ... و لم يكن هذا ممكنا إلا باستثمار الأرشيف الوطني الموجود بالجزائر و بفرنسا. احتوى الأرشيف المتصفح على تقارير صادرة عن مسؤولي الإدارة الاستعمارية المحلية من رؤساء البلديات و حكام المقاطعات و عامل عمالة وهران و الحاكم العام للجزائر، ومسؤولي مصالح الشرطة و الاستخبارات الفرنسية و دراسات عن الوضع العام السياسي، و هي عبارة

عن سريات صادرة عن مصلحة الإتصال شمال إفريقيا (SLNA) و هي جهاز إعلامي مركزي تابع لمصالح الحاكم العام للجزائر، موجودة منذ 1947 حتى 1957، و هي وريثة مركز للإعلام و الدراسة(CIE)، و اعتنت بتقديم تقارير مفصلة دورية عن الحالة العامة خاصة منها السياسة و تتبع أنشطة الأحزاب السياسية الجزائرية و ترصد برامجها و تنقلات شخصياتها و قادتها. و لهذا الغرض كان لهذه المصلحة (SLNA) أعوان ملحقون بالمقاطعات و العمالات يقومون بتحرير تقارير و دراسات مفصلة دورية عن الحالة السياسية، كانت أكثر من مهمة في عنايتها بتفاصيل و جزئيات عن الأحداث و الوقائع التاريخية التي حدثت، رغم الحذر الواجب اتخاذه تجاهها، و المثل ينطبق على محاضر و مراسلات مصالح الشرطة و الإستخبارات العامة (PRG)، و كذلك على الإحصائيات العامة المتعلقة بالسكان و الإنتاج المادي و البطالة و الملكية ... إذ وجدنا فيها تفاوت في تقدير الأرقام وضبطها، و إرتأينا ضرورة تنويع هذه المصادر الإحصائية و مقارنتها و مطابقتها و الخروج باستنتاجات حولها.

رغم تنوع الأرشيف الوطني و الخاص بموضوع الدراسة، و الذي تحصلت على رخصة تصفحه من قبل الوصاية وهي وزارة الثقافة الفرنسية، نظرا لكونه غير مفتوح لعامة الجمهور و الدارسين، إلاّ أن عملي ظل مبتورا و منقوصا و كان يلزمه استنطاق الذاكرة الوطنية، وذلك عبر تصفح مذكرات الشخصيات الوطنية التي عايشت الأحداث و كانت طرفا فيها، مثل **أحمد بن بلة**، و في الصدد، تعتبر كتابات **أحمد محساس**، و **أحمد توفيق المدني** و **عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون** و **البشير الإبراهيمي** و **فرحات عباس** أكثر من مهمة، إضافة إلى **محمد حربي** الذي جمع بين نظرة المعايش للأحداث و المؤرخ لها، و **محمد عباس**، و ذلك بفعل تسجيله و تدوينه لشهادات "**رواد الوطنية**". فكان لزاما أن أعرف آراء و مواقف هذه الشخصيات الوطنية (**مثل : بوضياف محمد، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، عبد الحميد مهري** ...) في قضايا تاريخية عديدة.

و تثمينا للبحث، كان لي لقاءات شخصية مع مناضلين نشطوا ضمن ح.إ.ح.د والمنظمة الخاصة، أذكر منهم : **شاري مزيدج** مسؤول المنظمة الخاصة في سكيكدة، و المجاهد

الرائد **بلوهراني أحمد** من الحناية، و **أحمد بلحاج بوشعيب** ... و مدّنا البعض بأرشيف خاص مهم. و في هذا الصدد، نشكر شكرا خاصا المؤرخ **حربي محمد** الذي أمدّنا بشهادة **محمد ممشاوي** الخاصة حول العمليات الفدائية الأولى في نوفمبر 1954 بعمالة وهران؛ و كذلك مديرية المجاهدين بولايات البيض التي قدمت لنا مساعدة علمية مهمة نعتزّ بها.

إستطعت من خلال مقارنة و مطابقة الحقائق التاريخية الواردة في الوثائق الأرشيفية من جهة، و في الشهادات التاريخية المدونة و المسجلة عبر اللقاءات من جهة أخرى، أن أجد تطابقا في عدة وقائع و إختلاف في أمور كثيرة. عموما لا تخلو أي كتابة تاريخية من هذه الحالة ... و من شأن التحليل و الاستنتاج و تحلي الباحث بالحياد، إزالة هذه العقبات.

و أريد الإشارة إلى نقطة تتعلق بتصميم البحث و هيكلته، و القصد هنا صرف إلى الجانب التقني المتمثل في مبدأ التوازن بين مباحث الفصول في الأبواب.

بعد مدخل خصصته لتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، من تعريف عمالة وهران، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المنظمة الخاصة و معرفة الوضع العام قبل 1950.

احتوى الباب الأول الموسوم بـــ: "تداعيات و انعكاسات إكتشاف المنظمة الخاصة في عمالة وهران (1950 – 1952)" على خمسة فصول، جاءت على النحو التالي :

-الفصل الأول : إكتشاف المنظمة الخاصة ؛ واقع المؤامرة الكبرى – سيرها و انعكاساتها في عمالة وهران.

الفصل الثاني : ازدواجية طرق النضال داخل الحزب.

الفصل الثالث : مظاهر من نشاط الحزب في عمالة وهران : بين العلنية و السرية.

الفصل الرابع : لجان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في عمالة وهران ودور ح إ.ح.د فيها.

الفصل الخامس: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المنظمات المدعمة لها.

وتضمن الباب الثاني الموسوم بـــ : " من أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني و بداية الثورة التحريرية (1953-1954)" أربعة فصول، وهي كما يلي :

-الفصل الأول : الوضع الإجتماعي و الإقتصادي في الجزائر: نظرة و حجة السلطة الإستعمارية للتهرب من الواقع.

-الفصل الثاني : الحزب الثوري بين العودة إلى العلنية و استمرار السرية.

-الفصل الثالث : أزمة 1953 : طبيعتها و تطورها و تأثيرها في عمالة وهران.

-الفصل الرابع : ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل و بداية الثورة التحريرية.

و خلصت الدراسة بخاتمة و ملاحق تمد صلة بالموضوع و تزيده إثراءا.

و في الأخير، يجب التأكيد على أنه اعترضتنا بعض الصعوبات العلمية و منها :

1- كثرة المعلومات، و هي مسألة لم تكن في الحسبان، و غير متوقعة، بل كنت متخوفا من ندرة المعلومات، و لكن مع تصفح الأرشيف، وجدت معلومات مهمة وكافية، واضطررت إلى الانتقاء، و في بعض القضايا أخذت الأهم من المهم، و الإيجاز، نظرا لغزارة المادة الأرشيفية. و لعل ملاحق البحث تدل على هذا.

2- من خلال قراءة المذكرات الشخصية، وجدت اختلافات كثيرة و آراء متناقضة لأصحابها في قضايا تاريخية مهمة ؛ و هي في الحقيقة، عبرت عن مواقف سياسية شخصية لهم.

3- مسألة توظيف المصطلح التاريخي من قبل المؤرخين، فعلى سبيل المثال وجدت في كتاباتهم استعمال "**إنتفاضة، ثورة، و حرب تحرير**" للإشارة إلى الثورة التحريرية الجزائرية لنوفمبر 1954، و "**المنظمة السرية و المنظمة الخاصة**" و ارتأيت توظيف المصطلح الثاني لكونه رسمي و مدون في النظام الداخلي للمنظمة و لاستعماله من قبل قدماء و منخرطي المنظمة الخاصة عبر شهادتهم المكتوبة الكثيرة، و منهم : آصلاح حسين، شهادة مخطوط باللغة الفرنسية.

4- تردد البعض ممن عايشوا الفترة على الإدلاء بشهادتهم بعد وعود قطعوها معي.

رغم هذا بقت هذه الصعوبات صغيرة، واستطعت التأقلم معها و تجاوزها، و ذلك بفعل توجيهات الأستاذ المشرف التي سهلت أمامي الطريق لإتمام المشروع.

مدخل

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

مواجهة للإستعمار الفرنسي،تميزت الساحة السياسية الوطنية الجزائرية بنشاط الأحزاب ومحاولة توحيد جهودها، جسدها المؤتمر الإسلامي الجزائري العام في 07جوان 1936 الذي لقي مواقف متعارضة و متباينة، حيث رفضه المعمّرون، إذ وقفوا ضدّ حصول الجزائريين على حقّ المواطنة، و أظهر ، في المقابل ، حزب الشعب الجزائري الذي هو امتداد لنجم شمال إفريقيا و أحباب الأمة، توجّها ثوريا واضحا.[1]

فشلت المطالب الإصلاحية التي حملها المؤتمر ، من إلغاء القوانين الإستثنائية و إعلان العفو الشامل و توحيد هيأة الناخبين، و صيانة الحق في التعليم و توقيف إنتزاع الملكية [2]... . في وقت قدر تعداد منخرطي حزب الشعب الجزائري بحوالي 3000منخرط [3] عشرة الآلاف متعاطف ومساند[4].

مع بداية الحرب العالمية الثانية في 02 سبتمبر 1939، أقرت الإدارة الإستعمارية حالة الطوارئ و الأحكام الاستثنائية ، و في اليوم الموالي، أعلنت حل حزب الشعب الجزائري الذي ظل متمسكا بأهدافه القائمة حول : "اقتراع عام مباشر و برلمان جزائري و التحرر الكامل والاستقلال".[5]

تأقلم الحزب الذي كان في طور التأسيس و التوسّع، مع الوضع الجديد و المستجد خلال الحرب، من اعتقال قادته وتوقيف صحافته؛ و سعي الإدارة الإستعمارية إلى فرض التجنيد العسكري الإجباري... و رغم هذا، ظلّ متمسّكا بمبادئه، و منها "لا تفضيل لأي إمبريالية"[6]؛ وإنّنا لا نريد الحرب، و إنه ليس لنا أي شأن مع أعداء لا نعرفهم، و إن كانوا يسلكون نفس سياسة الهيمنة القائمة على القوة".[7]

---

[1] Charles André Julien, **L'Afrique du Nord en Marche, Nationalisme musulman et souveraineté française** , 3ème ed, Paris, Julliard, 1972, p132

[2] **البصائر**، جويلية 1936

[3] Charles André Julien, op cit, p110.

[4] Mahfoud Kaddache , **Histoire du nationalisme algérien, Question nationale et politique algérienne (1919-1951)**, T2, Alger : Ed ENAL, 1993, p614.

[5] Abderrahmane Kiouane, **Moments du mouvement national algérien** , Alger, Dahlab, 1999, p80.

[6] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité , des origines à la prise du pouvoir (1945-1962)**, Alger ; Naqd, Enal, 1993, p23.

[7] عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص172.

و في هذا الإطار ، وجه حزب الشعب الجزائري خطابا سياسيا للسلطة الإستعمارية منذ صيف 1939، عبر صحافته و بعناوين بارزة مميزة[1]، وعن طريق النشريات النشرية الداخلية الموجهة للمناضلين، و بواسطة الكتابات الحائطية لمخاطبة الشعب و تحريض الشباب على رفض التجنيد و إبراز خطورة الدخول في حرب لا فائدة منها.[2]

مقابل الموقف الحربي الرسمي الواضح منذ فترة ما قبل الحرب إذ انشقت جماعة داخل حزب الشعب الجزائري ، أرادت استغلال ظروف الحرب من أجل تحقيق مصلحة وطنية بتشكيل لجنة النشاط الثوري لشمال إفريقيا (CARNA)في باريس خلال شهر فبراير 1939، ضمت كل من : أحمد فليته، عمار مسعودي، علي زاوي، لخضر مقيدش، حسين مقري الملقب داقي محمد هني، رشيد أوعمرة، موسى بولقروة، محمد زاهول، حسب شهادة عمر حمزة [3].

سعت اللجنة عن طريق الإتصال بالألمان و المحور إلى الحصول على مساعدات والتدريب العسكري على حرب العصابات وضع المتفجرات... رغم رفض حزب الشعب الجزائري ربط أي صلة مع المحور، إذ أكد بأن الحرب هي صراع قوى استعمارية فيما بينها؛ و اعتبرت قيادة الحزب الأعضاء المتصلين بالمحور منشقين ومنفصلين و أن الحزب غير معني محاولاتهم.

و اختلف المؤرخون الجزائريون في تقدير عمل و اتصالات اللجنة بالمحور : أهو اجتهاد و لأغراض وطنية أم انحراف عن خط الحزب [4]؟

بغض النظر عن هذا، وصل تأثير هذه اللجنة خلال الحرب العالمية الثانية عبر عدة مناطق من عمالة وهران؛ من وراء الدعاية للمحور، حيث أشارت بعض تقارير مصالح العام للشرطة [5] إلى أسماء شخصيات عملت ضمن اللجنة داخل العمالة ، و منها :

-بسطاوي محمد المولود في 1919 بتلمسان.

---

[1] **El-Ouma**, Juillet – Août 1939.

[2] جيلالي بلوفةعبد القادر، نفس المرجع ، ص36.

[3] Chafik Mesbah, **Idéologie politique et mouvement national en Algérie des projets partisans au projet de renaissance nationale**. Thèse doctorat en sciences politiques , Alger, 1981, p 112.

[4] Mahfoud Kaddache, op cit, p636.

[5] Archives de la wilaya d'ORAN (A.W.O) ;CIE n° 533, Octobre 1941.

-وبغلول محمد رابح المولود في 1896 بحمام بوحجر.

-و الدكتور بن تامي جيلالي من مستغانم، و الذي عمل بالإذاعة الألمانية مع تغيير مجرى الحرب لصالح الحلفاء و تراجع المحور، بدأت هذه اللجنة تتلاشى و عاد عناصرها إلى حظيرة الحزب في 1943 كأفراد، فأصبحوا يشكلون "نظام داخل نظام" [1].

عموما تميّز نشاط حزب الشعب الجزائري بالسّرية؛ عبر عدة مظاهر : مثل الإجتماعات السرية، و الكتابات الحائطية، و نشريات الحزب [2] و جريدة العمل الجزائري (L'action Algérienne) منذ صدور عددها الأول في فبراير 1944 التي لعبت دورا مميزا في إنارة الرأي العام في فضح سياسة الإدارة الاستعمارية و موقف حزب الشعب الجزائري منها ... في وقت كان مجرد حضور محاضرة يؤدي إلى مراقبة و متابعة، و في هذا الإطار، اعتبرت التقارير الاستعمارية "جمعية الفلاح" نظرا لبرنامجها التربوي خلال رمضان 1944 "جمعية ذات نشاط مؤدي إلى ميلاد تيار وطني على مدى بعيد". [3]

تزايد النشاط الثوري الوطني بشكل ملحوظ في مدن عمالة وهران ، و لعبت مدينة تلمسان دورا أساسيا و محوريا ، خلال فترة 1943-1945 و نظرا لعدة عوامل منها :

*استفادة حزب الشعب الجزائري من عودة عناصر عديدة إليه، كانت منتمية سابقا إلى لجنة النشاط الثوري للشمال الإفريقي.

*انخراط متعاطفو و منخرطو حزب الشعب الجزائري في منظمات مدعمة له مثل النوادي الجمعيات الثقافية و النوادي الرياضية و أفواج الكشافة الإسلامية الجزائرية التي أعطت سندا قويا للحزب (المنظمة L'organisation).

*دور الصحافة الحزبية خاصة العمل الجزائري مثل فبراير 1944 في توعية و توجيه الرأي العام، إضافة إلى سير أحداث الحرب من إنتصارات الحلفاء خاصة منذ صيف 1944 التي أكدت على قرب نهاية الحرب... و زادت من حماس الشباب داخل الحزب أو الهياكل المدعمة؛ على التعبير عن آرائهم إلى درجة الإثارة والإنتفاضة و المواجهة المباشرة وهو ما إتضح جليا في مظاهرة 01 أكتوبر 1943 بمعسكر [4].

---

[1] قنانش محمد، **المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945**، الجزائر: منشورات حلب ، 1991، ص62.

[2] مثل نشرية بعنوان : "الحقيقة و الكذب" التي وزعت في سيدي بلعباس 9 و 10 جوان 1944؛ ينظر إلى :
AWO, cart.4475, GGA, PRG d'Oran, 21/06/1944.

[3] AWO, cart. 4063. CIE n° 311, du 20/03/1944.

[4] جيلالي بلوفةعبد القادر، نفس المرجع ، ص80-84.

فتح إنزال قوات الحلفاء (8 نوفمبر 1942) الباب أمام الجزائريين قصد تحرك سياسي مطلبي الذي أثمر عن بيان الشعب الجزائري يوم 10 فبراير 1943، الموقع من قبل خمسين نائبا[1] ، أو ستة و خمسين نائبا[2]، أو واحد و عشرين نائبا[3]... و الذي قدم على الحاكم العام للجزائر مارسيل بيروتون يوم 31 مارس.

حمل البيان الجزائري اقتراحات و مطالب منها تطبيق تقرير المصير و حرية المعتقد والرأي و الصحافة و تأسيس الجمعيات و الإعتراف باللغة العربية كلغة رسمية و بمجانية التعليم للأطفال و مشاركة المسلمين في إدارة شؤون بلادهم و إطلاق سراح المساجين السياسيين والمعتقلين باختلاف انتماءاتهم السياسية.[4]

مواجهة للبيان الجزائري سعت الإدارة استعمارية إلى ربح الوقت و تأويل المطالب فشكلت لجنة إصلاحات إقتصادية و إجتماعية أثمرت عن إعلان أمر 07 مارس 1944 المتعلق "بوضعية الفرنسيين المسلمين للجزائر"[5] الذي كان دون المطالب المقدمة في البيان وملحقه [6]؛ بل كان موجها لطبقة متميزة مرتبطة مصلحيا بفرنسا، و أبقى في المقابل على إطار السياسة الإستعمارية المنتهجة[7]، تجسد رد الفعل الوطني السريع و الميداني في تأسيس أحباب البيان و الحرية بتاريخ 14 مارس 1944 بعدما كان اسمه أحباب البيان الجزائري، اشترط حزب الشعب الجزائري كي ينضم إليه "إضافة كلمة حرية، فسار أحباب البيان والحرية"[8]. والّذي "ضمّ شخصيات سياسية و حملت آراء متقاربة حول حل المشكل الجزائري"[9].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح – مذكرات (1925-1954)** ، ج2، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1988، ص367.

[2] Jaques Simon, **Messali Hadj (1898-1974) . La passion de l'Algérie libre**, Paris : ed trésias., p 102.

[3] Claude Collot et Henry Jean Robert, **Le mouvement national algérien, Textes (1912-1954)**, 2e Ed , Alger : OPU, 1981, P170

[4] Ibid, pp 155-165.

[5] حسب التسمية الأصلية في العنوان – أمر 7مارس 1944 الذي احتوى على ثمانية مواد .

[6] Claude Collot et Henry Jean Robert, op cit , p185

[7] Mahfoud Kaddache, op cit, pp 953-955, voir texte intégral de l'ordonnance du 07 Mars 1944.

[8] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة (1936-1945)**، ج2، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص282

[9] **L'égalité** du 24/12/1944.

كانت حركة أحباب البيان و الحرية بمثابة تجمع وطني[1] للتعريف بالبيان و الدفاع عنه بواسطة الكتابة و الكلمة: و عبر خلاياها عبر كل الجزائر و التي ألحقت أكثر من 500ألف منخرط بعد سنة من التأسيس.

على مستوى عمالة وهران، قدر عدد خلايا أحباب البيان و الحرية باختلاف المصادر بخمس عشر خلية[2] أو خمس و عشرين خلية[3].

أكدت قرارات مؤتمر حركة أحباب البيان و الحرية أو الندوة الإعلامية ليومي 2-3مارس1945[4] أسبقية أطروحة حزب الشعب الجزائري، إذ خرج بتوصيات منها تعويض المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب و نظام الحكومة العامة بحكومة جزائرية ، ووضع دستور جزائري وفق مبادئ نظام ديمقراطي ، بل كان "التأكيد على طريق الإستقلال"[5]، ومن هنا ، قوبلت هذه التجربة القانونية (بالمفهوم الإستعماري) بمضايقة ورد فعل عنيف، إذ تم حل حركة أحباب البيان و الحرية يوم 14ماي 1945 في أجواء نهاية الحرب العالمية الثانية وارتكاب الإستعمار لمجازر ماي 1945 ، خلفت نتائج و انعكاسات عديدة في مصير ومستقبل الجزائر.

اختلف الكثير في تقدير وقعها، فلدى الجنرال ديغول فكانت بمثابة تمرد مفاجئ، ووصفتها السلطة الإستعمارية بمناوشات داخلية.[6]

و لدى بعض الأطراف الدولية، مثل إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية كانت أحداث ماي 1945 في الجزائر وقع كبير، حيث وصفتها الدولة الأولى بأنها ثورة وعصيان، و الثانية بانتفاضة و قدرت عدد ضحاياها بخمسين ألف قتيل.[7]

---

[1] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954**, Alger , ed Barkat 1990, p171.

[2] Benjamin Stora, **Les sources du nationalisme Algérien – Parcours idéologique – origines des acteurs** , Paris : L'harmattan, 1989, p136.

[3] Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, **L'Algérie dans l'histoire la résistance politique (1900-1954), Bouleversement socio-économiques** , Alger : OPU-ENAL, 1993, p89.

[4] انعقدت الندوة تحت الرئاسة الشرفية لمصالي الحاج (1898-1974) ، و أسندت رئاسة أشغالها للدكتور سعدان.

[5] Mohammed Boudiaf, **La préparation du 1er Novembre** ; Coll : El jahida, Paris, Ed de l'étoile, 1976, p11.

[6] عامر رخيلة، **8ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995،ص84.

[7] M'hamed Yousfi, **Le complot (L'Algérie : 1950-1954)**, Alger : ENAL , 1986, p 25.

تباين تقدير الضحايا الجزائريين الّذين سقطوا جراء وحشية السلطة الإستعمارية في عدة أرجاء من الجزائر و في فترة تجاوزت ثلاثة أسابيع، و تراوح عدد القتلى من خمسة عشر ألف إلى خمسة و أربعين ألفا[1].. و ليبقى الرقم الخالد في الذاكرة الوطنية الجماعية هو خمسة وأربعين شهيدا.

في أجواء نهاية الحرب و ارتكاب السلطة الاستعمارية المجازر، توالت المحاكمات ضد العناصر الوطنية و التي قدرت بـــ 1307 محاكمة منها 151حكما بالإعدام و 329 حكما بالأشغال المؤبدة [2] (شهر ماي 1945) في كل الجزائر .

على مستوى عمالة وهران، بلغ تعداد المعتقلين في نهاية شهر ماي 1945 : 50 معتقلا[3]، ليرتفع إلى 465معتقلا[4] (جوان) ، و إلى 569معتقل [5] (في شهر جويلية 1945)؛ كان اغلبهم من عناصر حزب الشعب الجزائري و مساندیه و من شباب الكشافة الإسلامية الجزائرية.[6]

تنبهت السلطة الإستعمارية إلى أ ن هذه "الأحداث" فتحت نهاية عهدها بالجزائر، ففي هذا الصدد، أشار الحاكم للجزائر ييف شاتينيون (Yves Chataigneau) في لغة حذرة إلى "ضرورة وضع برنامج إصلاحي فعلي يصون حقوق الأهالي (الجزائريين) ضمن المجتمع الفرنسي ، يكون كفيلا بتحقيق الإستقرار، و إلاّ سوف ينطوي هؤلاء (أي الجزائري) على أنفسهم في إنتظار الفرصة الملائمة للإنفصال"[7].

كرست أحداث ماي 1945 القطيعة مع النظام الإستعماري ورسخت قناعة المناضلين بالإختيار الثوري[8]"، فأصبح الجزائريون لا يطالبون بحقوق بل بحريتهم"[9]وبهذا غيّرت الحرب قواعد المطالبة السياسية في الجزائر وبقى السؤال الجوهري المطروح داخل الحزب بعد

---

[1] Xavier Yacono, **Histoire de l'Algérie**, paris, ed de l'Atlanthrope, 1993, p342.
[2] Redouane Aïnad Tabet, **8Mai 1945 en Algérie** , Alger : OPU, 1987, p78.
[3]Roger le Tourneau, **Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961)**, Paris , Colin, 1962, p349.
[4] AWO.Préf.D'Oran, CIE n° 125 (Juin 1945).
[5] AWO.Préf.D'Oran, CIE n° 237 (Juillet, 1945).
[6]جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص ص 138-140.
[7] Claude Paillat, **Vingt ans qui déchirent la France**, le guêpier , T1, Paris, R.Laffont, 1967, p78.
[8]محمد عباس ، ذكرى مجازر 8ماي 1945: خسرنا جولة... و سنكسب الجولة القادمة، اليوم، السنة الثانية ، ع385، الجزائر ، 8ماي 2000.
[9] M'hamed Yousfi, op cit ,p235.

ماي 1945 هو : كيف يمكن تخليص الشعب و الجزائر من النظام الإستعماري ؟ و من هنا أصبح من الضرورة البحث عن طرق جديدة في النضال... و أدركت السلطة الاستعمارية خطورة ما جرى في ماي 1945 ووصف الجنرال توبار، ذلك بقوله : "إن النزاع الحالي (أي الثورة الجزائرية) قد ولد جزئيا من القمع الأعمى"[1].

تستوقفنا الدراسة عند ثلاثة مصطلحات يجب التطرق لها بإسهاب و التعرف عليها يمكننا بالبحث ، ألا و هي :

1-عمالة وهران

2- حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

3- المنظمة الخاصة.

4-و كذلك الإطار الزماني (1950-1954) الّذي يحمل قيمة تاريخية خاصة في تاريخ الجزائر الحديث، في كونه حلقة وصل و تواصل بين فترتين زمنيتين و هما النضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بكل تياراتها و بداية الثورة التحريرية الجزائرية .

1- عمالة وهران :

أعطى قانون 19 ديسمبر 1900 "ميثاق الجزائر" الصلاحيات كاملة إلى الحاكم العام للجزائر المعين مرسوم من قبل مجلس الوزراء الفرنسي.

تحت غطاء الإدماج و الإلحاق ، سيّر الحاكم العام كل المصالح و الإدارات في الجزائر المقسمة إلى ثلاثة عمالات : الجزائر-قسنطينة و وهران،على رأس كل واحدة : حاكم العمالة (Le préfet) والمجلس العام للعمالة، وكل عمالة مقسمة إلى مقاطعات (Arrondissements) و بلديات ضمّت العمالات الثلاثة 283 بلدية كاملة الصلاحيات و 73 بلدية مختلطة و 163 مركز بلدي[2] (Centres municipaux).

---

[1] عبد الكريم أبو الصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954)، سيرتا، قسنطينة، ع: 05، ماي 1981، ص30.

[2] Millet Jean Marie, **La coexistence des communautés en Algérie** , Aix en Provence ; Ed la pensée universitaire, 1962, p301.

أما الجنوب ، فوزع إلى أربعة وحدات (Circonscriptions) هي: عين الصفراء، غرداية، توقرت و الواحات (ورقلة) ، تحت حكم عسكري احتوت هذه الوحدات 10بلديات مختلطة و خمسة بلديات أهلية[1].

إلى جانب الحاكم العام للجزائر، تواجد مجلس الحكومة (6 أعضاء) : إثنان منهم معينين من قبل الحاكم العام، و أربعة من قبل المجلس الجزائري؛ و كان للمجلس دور استشاري و رعاية تنفيذ قرارات الحاكم العام.

من الوجهة الإستعمارية الفرنسية، شكلت عمالة وهران (Département d'Oran) وحدة سياسية إدارية، كانت مقسمة إلى خمسة مقاطعات (ضمت 110بلدية ، قبل 1936 [2]) ثم ارتفع عدد المقاطعات إلى ستة، و هي كما يلي :

الجدول رقم 01: عدد بلديات مقاطعات عمالة وهران

عاصمة المقاطعة	عدد البلديات
وهران	45
سيدي بلعباس	23
تلمسان	11
مستغانم	22
معسكر	14
تيارت	08
المجموع	123

جغرافيا ، يحد عمالة وهران من الغرب أراضي المملكة المغربية، و من الشمال سواحل البحر المتوسط، و من الجنوب أراضي الحكم العسكري، و من الشرق عمالة الجزائر. وقد

[1] Millet Jean Marie, **La coexistence des communautés en Algérie** , op cit, p301.
[2] Pollachi Pierre, **ATLAS colonial français – Colonies , Protectorats et pays sous mandat**, Paris, L'illustration, 1929, pp 42-42.

شكلت مركزا استيطانيا مهما مقارنة بالعمالات الأخرى و كان للمنظمات والأحزاب اليمينية الفرنسية قوّة خاصة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفعل حركة هجرة واسعة من الأوروبيين، خاصة إلى منطقة التل الغربي (أي نواحي وهران و حول هضاب تلمسان و سيدي بلعباس و إلى مستغانم، التي استقطبت إليها حوالي 75% من أوروبيي[1] الجزائر) وتحديدا ، بلغت نسبة الأجانب في هذه المنطقة المحصورة جغرافيا ما يقارب 34% من المجموع العام[2] في سنة 1948.

كانت نسبة الأجانب الأوروبيين في العمالات الثلاث خلال نفس السنة كما يلي :

الجدول رقم 02:

العمالة	تعداد الجزائريين (ألف نسمة)	الأجانب الأوروبيين (ألف نسمة)	نسبة الأوروبيين
قسنطينة	2918	174	5,96
الجزائر	2364	365	15,43
وهران	1596	371	44,4

وتفاوتت نسبة الأجانب الأوربيين بين مدن العمالة ، فكانت مرتفعة في سيدي بلعباس (61%) و منخفضة في تلمسان (16%) و في تيارت (بمعدل أجنبي واحد مقابل 17 جزائري[3]).

لم يكن الجزائريون في وضع حسن، سواء في الريف أو في المدن ، بل عانوا من مشاكل يومية اقتصادية و اجتماعية من بطالة و ارتفاع الأسعار، و نذرة المواد الاستهلاكية.

قدّر مكتب اليد العاملة التابع لفيدرالية اتحاد نقابة الغرب عدد البطالين في عمالة وهران سنة 1946: 12817 ، منهم 5000 عاطلا عن العمل في مدينة وهران[4].

[1] Larmande Marcel, **L'Algérie** , Paris : Berger –Levrault, 1950, p118.
[2] Ibid.
[3] Pierre Sera, **Le problème démographique algérien**, la lutte des Algériens contre la faim , journées d'études des secrétariats sociaux d'Algérie, GGA, Alger, p158.
[4] Ahmed Abid, **Mouvement syndical et luttes sociales en oranie (1942-1951)**, Thèse soct , 3e cycle, T1, Oran , 1985, p59.

وأرجع مندوب في المجلس العام لعمالة وهران أسباب هذه البطالة إلى ارتفاع النمو الديمغرافي عند الجزائريين المقدر بـــ 200ألف مولود كل سنة مقابل وجود 23الف وظيفة فقط، بالإضافة إلى ضعف المردود الفلاحي و ركود النمو الصناعي."[1]

عموما، لم تكن العوامل الإقتصادية و الإجتماعية السبب الوحيد في تحرك الجزائريين وسعيهم إلى تحقيق مطالبهم ، بل كان للعوامل السياسية دورا كذلك فتأثر الجزائريين بأجواء نهاية الحرب من انتشار مبادئ تقرير المصير والمساواة بين الشعوب. و تصفية الإستعمار ودعم المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية ... و نشاط أقطاب الحركة الوطنية من خلال أحباب البيان و الحرية ، و في هذا الإطار، كان لسنة 1946 قيمة خاصة بكونها تعتبر بمثابة إعادة بناء و تنشيط الحركة الوطنية الجزائرية بعودة الأحزاب و التنظيمات السياسية و منها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

2- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

بعد قرار الإستعمار الفرنسي العفو العام في 09 مارس 1946، أطلق سراح المساجين السياسيين و المعتقلين من مناضلي ورؤساء الأحزاب الجزائرية، و منهم مصالي الحاج (1898-1974) الذي كان تحت الإقامة الجبرية في فرنسا، وبعد إطلاق سراحه في 11أوت، عاد إلى الجزائر في 13أكتوبر ، و أدرك مدى تعلق الجماهير الجزائرية ببرنامج الحزب الذي أصبح يواجه أولوية طارئة و هي تحديد أسلوب عمله و نضاله هل يظل في السرية، أم يتبنى الشرعية (بالمفهوم الإستعماري الفرنسي) [2]العلنية ؟

"...و كان من الضروري على إطارات الحزب الرد على هذا الإشكال قبل إجراء انتخابات 10نوفمبر 1946 ، علما بأنه (أي الحزب) قد دعى إلى مقاطعة إنتخابات المجلس الجزائري (21أكتوبر1945)".

[1] Jean Serra, op cit, p166.

[2]جيلالي بلوفة عتبد القادر، نفس المرجع ، ص167.

أقرت اللجنة المركزية للحزب، بعد نقاش، و بإجماع ، مبدأ المشاركة في الإنتخابات، نظرا لرغبة إطارات وقادة الحزب إلى الدخول إلى مرحلة الشرعية، و تحقيق انفتاح نحو الطبقة المثقفة و ذوي المهن الحرة[1]... تماشيا وقرار المشاركة في الإنتخابات، وضع الحزب قوائم مرشحيه باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية... وقد "تكون الإدارة الإستعمارية الفرنسية هي التي اشترطت على حزب الشعب الجزائري تغيير اسمه إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، لكي يدخل الإنتخابات".[2]

و من هذا التاريخ والمنطلق الجديد، طغى على "الحزب : خطين : الأول علني ممثل في حركة الانتصار لحريات الديمقراطية، و الثاني : سري ممثل في حزب الشعب الجزائري القديم"[3].

شكلت الحملات الإنتخابية فرصة للتعريف ببرنامج الحزب و مدى شعبيته، و أهدافه الكبرى وأساسها تحقيق تحرير وطني و استقلال و سيادة وطنية كاملة.

أعطت النتائج الإيجابية التي حققتها قوائم حركة الإنتصار للحزب الديمقراطية في الإنتخابات البلدية (أكتوبر 1947) نفسا قويا للحزب، بفضل نجاح "كبير و غير متوقع في عدة بلديات، إذ حقق في بلدية مغنية 75%[4] من الأصوات و تأكد الحضور القوي للحزب في عدة مدن كبرى و صغرى، بل حتى في الأرياف ، مقابل تراجع قوائم أخرى (مثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[5]، و فشل تجربة البيان)".

و حسب مقاطعات العمالة، كانت نتائج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كما يلي :

---

[1] Mohamed Boudiaf, op cit, p13.

[2] Ferhat Abbas, **Guerre et révolution d'Algérie**, La nuit coloniale, T1, Paris , Julliard, 1962, p172

[3] Ahmed Mahsas, **Le mouvement national en Algérie, Formation du courant révolutionnaire de la 1ère guerre mondiale à 1954** , Thèse Doct.3e cycle , Paris 1979, p375.

[4] AWO. Préf.d'Oran, SLNA n°597, rapport Mensuel , période du 20/10/ au 30/11/1947.

[5] مستوى عمالة وهران، حققت حركة الانتصار : 168 مقعد، و الحزب الشيوعي الجزائري : 43 مقعد و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : 306مقعد، و الأحرار : 537مقعد.

الجدول رقم 03 :

المقاطعة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
وهران [1]	4305	68
تلمسان	4128	32
مستغانم	2738	24
معسكر	1512	16
سيدي بلعباس	538	19
تيارت	1809	09

دفعت ظروف و مستجدات الحرب العالمية الثانية و "الإنفراج" الظاهر على الساعة الوطنية بمناضلي وقادة حركة الانتصار إلى التخطيط لأسلوب عملي مستقبلي، فبعد ندوة الإطارات في ديسمبر 1946، انعقد مؤتمر الحزب (15-17 فبراير 1947)، سريا[2]، في بوزريعة (الجزائر) تحت رئاسة مصالي الحاج[3]، بحضور حوالي مائة مشارك، و بعد نقاش طويل، أقر المؤتمر : مواصلة النشاطات السرية [4] لحزب الشعب الجزائري، و تنظيم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كغطاء قانوني، و تأسيس المنظمة الخاصة[5](Organisation spéciale) من أجل تحضير الكفاح المسلح.

[1] AWO. Préf.d'Oran, SLNA n°597.

[2] Omar carlier, **la critique des armes , le 1er novembre 1954, la nuit rebelle**, Alger : Ed la tribune, 2004, pp 40-56.

[3] كان لرئيس الحزب وزنا كبيرا رغم عزله (السجن و الإقامة الجبرية) خاصة في التوفيق بين تياري العمل العلني و العمل السري... ولم تنل هذه العزلة من مواقفه ... وهو ما ينظر من خلال بعض تصريحاته و خطاباته مثل في عزازقة (1947/3/15) : "سنرد على القوة بالقوة"، و في تيزي وزو "نحن في بلدنا ، نحارب من أجل حرية الجزائر.. حتى ولم يتم شنقا ، عاش أجدادنا وهم أحرارا... سنكون أحرارا ".

- Voir CAOM, 81F/782.

[4] Mahfoud Kaddache , **ENA-PPA-MTLD : Permanence de la revendication nationale (in) coll, l'ENA et le mouvement national algérien** , Paris : centre culturel algérien, 1988, p127.

[5] يأتي تفصيل هذا في العنوان اللاحق.

حسب شهادة عبد الرحمان كيوان، فإنّ حسين الأحول هو الذي اقترح تصميم الهيكل التنظيمي للحزب بجناحين: جناح علني نظامي تمثله حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وجناح سري بواسطة المنظمة [1] .

شكلت سنة 1947 مرحلة جديدة من حياة الحزب، و تزايد نشاطاته و مهامه ، وأصبح "الحزب السياسي القوي المدعم من قبل الجماهير الشعبية، و المهيكل بجهاز سياسي فعال لتحقيق أهداف محددة". [2]

ومن أجل بلوغ أهدافه و إنشغالاته، شكّل المكتب السياسي لحركة الانتصار لجان مركزية متخصصة و عددها خمسة و هي لجنة التنظيم، الدعاية و الإعلام، الشؤون الإسلامية و المنظمات الجماهيرية، و الشؤون النقابية، و النواب.

على مستوى العمالات، كان هرم تنظيم حركة الانتصار: المقاطعة أو الناحية ثم الولاية (11ولاية)؛ و داخلها تقسيم هرمي محلي من الدائرة القسمة و الخلية .

فالدائرة تضم عدة قسمات ، التي هي أجهزة فعالة ، كل قسمة عبارة عن خلية كبرى في المدن و البلديات.

أما على مستوى الأحياء الشعبية في المدن و البلديات ، تواجدت الخلية (5 إلى 27عضوا) و هي قاعدة التنظيم مقسمة إلى أفواج إضافة إلى هذا ، و من أجل نجاعة العمل أسس الحزب خلايا سرية لمهام محددة، مثل : خلية الأمن و المراقبة (على مستوى كل مقاطعة)، وخلية الدراسة و التحقيق ، من أجل التوثيق و تحديد الخطة العملية للحزب، وخلية خاصة بالتأطير السياسي لتكوين النخبة.

تجسد التنظيم السري لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران بتقسيمها إلى ولايتين هي :

---

[1] Abderrahmane Kiouane, op cit , p108.

[2] Mahfoud Kaddache et Sari Djilali, op cit , p101.

الجدول رقم 04: [1]

الولاية الثامنة: وهران	الولاية التاسعة : معسكر
تضم ثلاثة دوائر و هي : -تلمسان، مستغانم، وعين تموشنت. وثمانية قسمات هي : -مستغانم، غليزان و سيدي بلعباس -عين تموشنت،وهران وسان-لو (بطيوة حاليا)	تضم ثلاثة دوائر و هي : -معسكر،سعيدة،وكولومب بشار (بشار حاليا) وتسعة قسمات هي : -معسكر، بوقطب و جيري فيل (البيض حاليا) -سعيدة، عين الصفراء و المشرية -كولمب بشار، القنادسة، بني ونيف.

انخرط العمال و الحرفيون و الطلبة ... و بعض الملاك الصغار في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، فكان جل المنخرطين في تلمسان من العمال اليوميين و الحرفيين و في بني صاف من عمال المناجم و الصيادين"[2].

كانت "حركة الانتصار هيئة للشباب، فلم يتجاوز 55% من مناضليها: 25 سنة من العمر[3]"، و توسعت تدريجيا في مدن العمالة، و توسعت بتشكيلها سبعة خلايا ضمت حوالي 250منخرط و مساند، و في بني صاف بحوالي 200منخرط"[4].

كان من أولويات النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية : تهدئة الأوضاع و كبح المطالب الوطنية و احتوائها حتى يتسنى له البقاء و الإستمرار فإنتهج سياسة لم تخرج في محتواها عن خط مشروع بلوم فيوليت 1936 و أمر 7مارس 1944، ففي هذا الإطار جاء القانون العضوي للجزائر ، قانون رقم 47-1853 ليوم 20 سبتمبر 1947 "بعد مناقشة في الجمعية الفرنسية تم التصويت عليه يوم 27أوت بـ 319صوت بنعم، ضد 89 صوت رافض و 184 غياب[5]". احتوى القانون على 60 مادة موزعة على ثمانية عناوين فحسب المادة الأولى منه "فإن الجزائر مجموعة أقاليم تتمتع بالشخصية المدنية واستقلال مالي و نظام خاص تحدده مواد هذا القانون".[6]

---

[1] AWO. Préf.d'Oran, SLNA , Sept 1950.
[2] Abderrahim Taleb Bendiab, Tlemcen, dans les années cinquante, **RASJEP**, N°04, Déc 1976, p86.
[3] Fouad Soufi, **De l'ENA au PPA : continuité ou rupture ? (in) coll, l'ENA et le mouvement national Algérien**, op cit , p176.
[4] Abderrahim Taleb Bendiab, op cit , p83.
[5] Claude collot et Henry J.Robert , op cit , pp 264-265.
[6] Voir texte intégral du statut organique de l'Algérie du 20/09/1947 (in) ibid, pp 297-313

وقفت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ضد القانون العضوي –الدستور- ودعت عبر بيان المجلس الوطني للحركة الصادر في 1947/9/7 الشعب إلى الوقوف ضد القانون الذي وضع دون أي استشارة ... وهو تأكيد على سياسة فرنسا في مواجهة آمال الشعب الجزائري.[1]

و في المقابل، دعى البيان إلى توحيد الصفوف لمواجهة الدستور ، و "التضحية من أجل برلمان جزائري حر[2]".

عموما ، بقى جوهر الصراع السياسي بين الجزائريين و الإستعمار (1948-1954) قائما على ما مدى تطبيق الدستور أو عدمه.[3]

تنفيذا للدستور، تم تحديد تواريخ 4 و 11 أفريل 1948 لإنتخاب نواب المجلس الجزائري الأول (60نائب – من الفئة الأولى يمثلون 532000ناخب، و 60 نائب جزائري يمثلون 1,3مليون ناخب ممثلين لثمانية ملايين[4] من الجزائريين) و للمجلس الجزائري مهام التسيير بالتنسيق مع الحاكم العام و المصادقة على الميزانية...[5]

مارست الإدارة الإستعمارية ضغطا على الناخبين و المترشّحين الوطنيين قبل يوم الإقتراع باعتقال بعض مترشّحي حركة الإنتصار بتهمة التهجم على الإدارة، و منع تجمع الوطنيين و كذلك أعداد من الصحافة (مثل جريدتي المغرب العربي والعمل الجزائري)، بفعل التزوير، تشكلت تركيبة المجلس الجزائري من أغلبية مواليه للإستعمار[6] و 8نواب من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و نائب واحد اشتراكي، و آخر فيدرالي : مجموع 60نائب، بغض النظر عن النتائج النهائية للإنتخابات ، يمكن الوقوف عند الإستنتاجات و الملاحظات الآتية :

*استطاعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية من خلالها إبعاد الوطنيين الجزائريين من المجلس الجزائري المنتخب ، فلم تتحصل حركة الإنتصار سوى على تسعة مقاعد من مجموع 120 مقعد[7].

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص163.

[2] Claude collot et Henry J.Robert , op cit , pp 264-265

[3] André Nouschi, **L'Algérie amère (1914-1994)** , Paris, El de la maison des sciences de l'home , 1993, p 188.

[4] Jean Claude Vatin, **L'Algérie politique ; Histoire et société**, Paris, A.Colin, 1974, P261.

[5] **Documents algériens**, Situation et évolution politique de l'Algérie en 1948 , et 1949.

[6] Jean Claude Vatin, op cit.

[7] لم يحضر الجلسة الإفتتاحية للمجلس الجزائري سوى خمسة نواب عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لوجود الأربعة الآخرين تحت الإعتقال.

*كانت الحملة الإنتخابية التي انطلقت منذ 10مارس 1948 فرصة لدى حركة الإنتصار لفضح دسائس الإستعمار و التعريف ببرنامجها و أهدافها و كسب قاعدة شعبية عن طريق التجمعات، و نشر جرائدها الممنوعة [1]، و مناشير [2] داخلية للتوعية، بل و كسب مؤيدين بفتح خلايا جديدة ، كخلية حي ضاحية المزارع (Faubourg planteurs) [3] بوهران .

*حصلت حركة الانتصار لحريات الديمقراطية على 30782 صوت بنسبة 16% فقط من مجموع الأصوات في المقطعات الإنتخابية الأربعة عشر بعمالة وهران، نظرا للضغط الإستعماري والتزوير و ميل الإدارة الواضح إلى جانب المترشحين الأحرار الموالين لها.[4]

و دفع هذا الوضع الإستعماري كثير من قادة الحزب إلى ضرورة تقوية الجهاز السري شبه العسكري وهو المنظمة الخاصة.[5]

مثلت سنة 1948 "قيمة خاصة لدى الشعب الجزائري، فكانت مليئة بالمحن الصعبة، سعى من خلالها الإستعمار بهمجية إلى تحطيم مسار و نضال الحركة الوطنية، عن طريق تزوير الإنتخابات و موجة من الإعتقالات و إصدار الأحكام القاسية و الإعدام، و الضغط الاقتصادي ، و دعم عملائه الموالين له..."[6].

واجهت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية صعوبات عديدة على مستوى عمالة وهران يمكن حصرها في نكسة انتخابات أفريل 1948 و عزوف العديد من المناضلين عن النشاط العلني و إنتقالهم إلى العمل السري، وهو "ما حدث لدى خلية مستغانم في جويلية 1948، إذ انسحب منها أعضاء كثيرون للبحث عن وسائل عمل أكثر نجاعة[7]".

---

[1] **المغرب العربي**، ع:21 ليوم 1948/02/13 من افتتاحية بعنوان "المجلس الوطني و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الاجتماعية يوم 1948/2/1"، و ع: 25 ليوم 1948/07/07 حول "تزوير الانتخابات للمجلس الجزائري"...

[2] من المناشير التي وزعت في عمالة وهران خلال الحملة الإنتخابية : منشور بعنوان عقيدة إيمان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و آخر بعنوان "الشعب الجزائري"وزع يوم الإقتراع.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] Mahfoud Kaddache , **Histoire du nationalisme algérien** , T2, op cit , p 798.

[6] AWO, CP 308 , **L'étoile algérienne** du 23/01/1949.

[7] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°239 (Août 1948).

واختلفت آراء المناضلين حول كيفية و أسلوب النضال ، و "وهو ما اتضح في عدة خلايا بوهران[1]".

إضافة على هذا كان للعجز المالي تأثير كبير على نشاط الحزب المعتمد على مساهمات و تبرعات مناضليه، و اضطرت عدة خلايا إلى تغيير أو غلق مقراتها نظرا لغلاء الكراء، "مثل خلية الحمري – وهران لعدم استطاعتها تسديد الكراء المقدر بـــ 657فرنك شهريا".[2]

و من جهة أخرى ، سعت الإدارة الإستعمارية إلى محاصرة عمل و نشاط حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بافتعال مشاكل داخل الحزب، و من خلال التفرقة بينه و بين الأحزاب الجزائرية الأخرى ، ففي إطار الحملات الإستعمارية الدعائية ، وُصفت حركة الإنتصار بالحزب الديماغوجي والراديكالي[3]... وهذا يؤكد سير الحزب على خطى ثابتة لتحقيق برنامجه و أهدافه القائمة إلى الاستقلال و التحرر، و برلمان جزائري حر و منتخب... رغم المضايقات و نقص الوسائل المادية، عبر قادة الحزب و نوابه عن مواقفهم الثابتة، و لعل المحطات التاريخية تعبر عن هذا :

رفض نواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مجلس بلدية وهران المصادقة على ميزانية سنة 1949 "التي لم تكن في صالح عامة الجزائريين، و تنديدا منهم بوجود مشاريع قديمة معلقة اختفت و لم تنجز [4]"وفي هذا الصدد، عبر تركي عبد القادر نائب حركة الانتصار في المجلس البلدي وهران، صراحة عن هذا الموقف بقوله في 1948/06/15 : "نرفض أن نترك لهؤلاء الأوروبيين حقّ التّشريع لنا، و لا نشاركهم الأشغال[5]". و على نفس الخط في الرأي ، قال سويح هواري : "إنّ نواب الفئة الثانية مستعدون لمنع الأشغال العادية للمجلس البلدي بكل الوسائل... لسنا دمى متحركة، إنتهى عهد بني وي وي"[6]، و كلفتهم هذه التصريحات إقصاءهم من المجلس.

[1] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°170 (Février 1950).
[2] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°247(Mai 1950).
[3] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°239 (Août 1948).
[4] **L'étoile algérienne** , du 26/12/1948.
[5] **المغرب العربي**، 1948/12/18.
[6] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°33 (10Juin –Juillet 1948).

سعت حركة الانتصار إلى توحيد جهود الجزائريين لمواجهة سياسة الإستعمار، فحسبما لم تختلف أساليب الحاكم العام نيجلان الذي أدار تزوير انتخابات 1948 عن سابقه مارسيل شانتينيون الذي وقعت تحت إمرته مجازر ماي 1945"[1]. و عبر عدة مناسبات، دعت حركة الإنتصار، متوجهة إلى الأحزاب و التنظيمات الجزائرية، صراحة إلى تحقيق جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية"، و لم تنل هذه المبادرات ردود فعلية إيجابية من قبل الحزب الشيوعي الجزائري، مثل رسالة 10ماي1949[2] الموجهة إليه و إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

كانت تنقلات و تحركات قادة ونواب حركة الإنتصار فرصة للإتصال بالجماهير والوقوف على مدى تجذر مبادئ و أهداف الحركة، فلدى مصالي الحاج* ، فرغم الدعاية التي كان يقوم بها الأعداء ، تبقى حركة الإنتصار قوية... و أن الإنتخابات ليست هي الطريق نحو الإستقلال.

استقبل مصالي الحاج في عين الحوت ، تلمسان ، يوم الجمعة 08أفريل 1949 بالزّغاريد والأناشيد الوطنيّة، فبعد حضوره صلاة الجمعة ، خطب في مقهى أمام حوالي 250 شخص قائلا:"إذا توحّدنا، سوف نحقق، عن قريب ، الإستقلال التام[3] للجزائر".

تنوعت أساليب القمع و الإضطهاد الإستعماري ، و بلغت درجة شديدة من العنف الموجه ضد الجزائريين ، بل إلى اعتداءات مسلحة و جسدية ، كالتي ارتكبها عساكر اللفيف الأجنبي ضد الجزائريين في الأحياء الشعبية بمدينة معسكر يوم الأحد 01ماي 1949، خلفت 100جريح ، منهم 30 في حالة خطيرة و نهب 600ألف فرنك من المسلمين، وفوضى عامة في الحياء العربية للمدينة.

---

[1] AWO. Bulletin intérieur du PPA , n° 13 (Janvier 1949).

[2] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°368 (Octobre 1949). Et Bull .intérieur d'information , n°02 du MTLD

* **مصالي الحاج** من مواليد 16ماي 1898 بتلمسان، تحصل على شهادة التعليم الإبتدائي، من أتباع الزاوية الدرقاوية، بعد الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي (بوردو)، رجع على تلمسان 1921، ثم هاجر إلى فرنسا 1923، استغل عدة وظائف ، و في المهجر أسس نجم شمال إفريقيا ، وناضل من أجل استقلال الجزائر و رئيس حزب الشعب الجزائري (1939) ثم حركة الانتصار...

-Voir : Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN : le populisme révolutionnaire en Algérie** , paris , bourgeois, 1975.

[3] AWO. Préf.d'Oran . SLNA n°83 , Rapp mensuel (Mars 1949)0.

لم تكن هذه الإعتداءات هي الأولى الموجهة ضد الجزائريين . احتجت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في بيانها على "تدنيس المجسد الكبير بمعسكر من قبل الجنود المرتزقة الذين شجعهم رؤساءهم على ارتكاب الجريمة الوحشية، الّتي هي صنيعة الجيوش النّازية"[1]. و دعت الجزائريّين إلى اليقظة و تقوية إرادتهم النّضالية من أجل القضاء على الإستعمار ، و طالبت بجلاء الجيوش الأجنبية من التراب الجزائري.

3- المنظّمة الخاصّة :

تميّزت الحركة الوطنية الجزائرية بمبدأين أساسيين و هما :

1- أنّها وطنيّة تحررية تهدف إلى تخليص أمّة مضطهدة من الإستعمار، و أنّها حركة غير عنصرية بل تحترم حقوق الجميع بما فيهم الأقليات الأجنبية.[2]

2- أنّها تتبنّى الدّيمقراطية و المشاركة الجماعية في تسيير الشّؤون العامّة و تشجيع المبادرات الشّعبية.[3]

قامت مطالب و أهداف حزب الشعب الجزائري - حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على ثلاثية : إقتراع عام مباشر، برلمان جزائري و تحرر[4].

فبالنسبة للحزب، "فإنّ الجزائر ليست فرنسا، و لا امتداد لها، فهي جزائرية، وللجميع[5]"، و إنّ القضية الجزائرية هي قضية واحدة و علاجها الوحيد لا يكمن في الحلول الإجتماعية و الإقتصادية ، بل هي سياسية ، فهي قضية وطن، و حلها يكون عبر التحرر"[6].

تبلورت فكرة الإستقلال و التحرر في خضمّ الصّراع المتواصل ضدّ الإستعمار، وتجلّت من خلاله "الثّورة كوسيلة لتحقيق الإستقلال"[7]، وضرورة الكفاح المسلح ضدّ الإستعمار.

---

[1] المغرب العربي، ع: 45 ليوم 1949/05/30.
[2] عبد الله شريط، نفس المرجع ، ص126.
[3] نفسه.

[4] Claude collot et Henry J.Robert, op cit , pp 144-145.
[5] La nation algérienne , n° 02 (Septembre 1946)

[1] المغرب العربي، ع:23 ليوم 08 مارس 1948.

[7] Omar Carlier, Entre nation et Jihad, histoire sociale des radicalismes algériens, Paris : Presses de la fondation nationale des sciences politiques , 1995, p301

أصبحت الثورة مفهوم و وسيلة نضاليّة حقيقية واقعة، بدأ التحضير لها بإقامة حزب ثوري و تحضير الشّعب، و اجتهد الكثير من أجل تفجيرها ؛ عن طريق تأسيس المنظّمة الخاصّة.

أ- الجذور التّاريخية للمنظّمة الخاصّة :

كان للإنتفاضة العفوية بالشّمال القسنطيني في ماي 1945 تأثير بالغ الأهمية للتفكير في العمل الثّوري المسلّح، وبعدها كرّر الوطنيون الجزائريون مساعي لإقلاع حرب تحررية.[1]

و عبر مراحل تاريخية ، تطوّر الفكر الثّوري و كانت فترة الحرب العالميّة الثانية نقطة ارتكاز نوعي و تطوّر فعلي و عملي بغية شنّ ثورة تحريرية.

صنّف البعض[2] تطوّر هذه المراحل قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى ما يلي :

-المرحلة الأولى (1940-1945):

غنية بالأحداث المتصلة بالحرب العالمية الثانية و النشاط السري لحزب الشعب الجزائري إلى غاية ارتكاب الإستعمار مجازر ماي 1945.

-المرحلة الثانية (1945-1950):

تميّزت بازدواجية نضال الحزب الثّوري الوطني بين نضال علني شرعي مثّلته حركة الإنتصار للحريات الدّيمقراطية و نضال سرّي بواسطة المنظّمة الخاصّة[3] منذ فبراير 1947.

-المرحلة الثالثة (1950-1954):

اتصفت بمرحلة الإنتصار، و خلالها وقعت أزمة الحزب الّتي انتهت باندلاع الثّورة التحريرية في 01نوفمبر 1954.[4]

---

[1] Charles Robert Agéron, **La décolonisation française** , coll : cursus, Paris , A. colin , 1991, p147.

[2] M'hamed Yousfi, op cit , p07.

[3] **المنظمة الخاصة** : أطلقت عليها عدة تسميات منها : المنظمة السرية أو المنظمة السرية العسكرية أو شبه العسكرية، أو الجناح المسلح في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و اسم "العظم" "L'OS "، و المخ. و تسمية الشرف العسكري: و التسمية الأكثر تداولا هي المنظمة الخاصة ، والمقبولة استنادا لمناضلين في المنظمة، و منهم محساس أحمد .

- Voir : Bernard Droz et Evelyne Lever , **Histoire de la guerre d'Algérie** (1954-1962), Paris du seuil , 1982, p48.

[4] M'hamed Yousfi, op cit , p07.

يذهب طرف آخر إلى اعتبار ميلاد نجم شمال إفريقيا بباريس في ماي 1927، واعتبؤ هذا مرحلة أولى من مراحل تأسيس المنظمة الخاصة، و هذا استنادا إلى برنامج النجم المصادق عليه بالإجماع و الداعي إلى "تأسيس جيش وطني و حكومة ثورية"[1].

وتلت هذه المرحلة محطات تاريخية لاحقة، أهمها :

تمثلت المرحلة الثانية في تأسيس لجنة العمل الثّوري لشمال إفريقيا (1939) : قصد الإتصال بألمانيا و تلقت وعودا تقديم المساعدات عند بدأ الكفاح المسلح... و تكونت اللجنة من أعضاء مناضلين في حزب الشعب الجزائري، و كان من بينهم : محمد بوراس* قائد فرقة الكشافة الإسلامية الجزائرية ... الّذي اعتقل من قبل السلطات الإستعمارية ، و أعدم يوم 4ماي 1941.[2]

تأسيس منظمة مدرسة الراشد من قبل أعضاء من "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" و كان من بين إطاراتها : سعيد عمراني، ديدوش مراد، و محمد بلوزداد و إسماعيل عبد الرحمان و طالب عبد الرحمان.

و كان لهذه المنظمة هيكل داخلي دقيق مشكل من :

-الخلية : تكونت من أربعة مناضلين و رئيس.

-القطاع : تكون من أربعة رؤساء خلايا.

-المنطقة : تكونت من أربعة رؤساء قطاعات .

-اللجنة المحلية : خضعت للجنة الجهوية التي مثلها مندوب.

-الاتجادية : تواجدت في كل عمالة ، ثم لجنة الإتصال للتنسيق بين الاتحاديات واللجنة التنفيذية.[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، عبد الناصر و الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، السنة : 19، العدد 104، الجزائر ، ص41.

* محمد بوراس (1908-1941) : ولد يو 26 فبراير 1908 بمليانة، ابن لخضر و مستغانمي حورية، من عائلة فقيرة، هو مؤسس الكشافة الإسلامية الجزائرية.

الشيخ بوعمران و محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1939)، الجزائر : دار الأمة 1999، ص26.

[2] أحسن بومالي ، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة ، (السنة الثانية)، العدد الثاني ، الجزائر، ص177.

[3] أحسن بومالي ، نفس المرجع، ص178.

كان لمناضلي هذا التنظيم مهام محددة في "كتابة عبارات معادية للإستعمار على الجدران، وتوزيع المناشير و الحصول على وسائل ضرورية مادية ضرورية للنشاط الثوري وإعطاء الأوامر مخالفة للسلطات الإستعمارية و الرد على دعاياتها و إشاعاتها المغرضة[1]؛ وقد شاركت هذه المنظمة في مظاهرات 8ماي 1945.[2]

إنّ تأسيس منظّمة التصادم[3](Groupe de choc) سنة 1944 في حي بلكور، و القصبة يعتبر مرحلة أخرى حاسمة و جديدة و محاولة أخرى للعمل الثوري، و كان على رأس هذه المنظّمة : محمد بلوزداد.*

وضمت كل من مصطفى عبد الحميد، علي بناني، مصطفى دحمون، أحمد حداد ، عبد القادر بودة، يوسف حمود، عبد الرحمان حفيظ، محمد هني، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف، و طالب محمد. و قامت بجمع الأسلحة من قوات الحلفاء و التدرب على استعمالها .[4]

من خلال ما سبق، يتضح لنا جليا ، بأنّ فترة الحرب العالمية الثانية عرفت اجتهادات ومبادرات سرية من قبل عناصر حزب الشّعب الجزائري سعت إلى استغلال الظّرف و الزمان و المكان... لكن لم ترق هذه المساعي ، و "تأسف محمد الأمين دباغين** (1917-2003) الذي ترأس حركة مناهضة للتجنيد الإجباري في 1943؛ و كان من أبرز العناصر القيادية في حزب الشعب "لعدم استغلال فرصة العمل الثوري في 1939.[5]"

---

[1] مومن العمري ، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية : نشأتها و تطورها (1946-1954)**، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 2000، ص117.

[2] أحسن بومالي ، نفس المرجع، ص178.

[3] يحيى بوعزيز ، **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري بين 1830-1954**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1996، ص3.

* **محمد بلوزداد** الملقب بسي مسعود؛ ولد في 1924 بمدينة الجزائر، انضم إلى حزب الشعب 1943، أول رئيس للمنظمة الخاصة، حاصل على شهادة البكالوريا ، تميّز بالذكاء و الشجاعة، و هو من أبرز إطارات النظام السري للحزب ، توفي في 14 جانفي 1952 بسبب مرض السل.
ينظر إلى مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص119.

[4] رابح بلعيد، التنظيم الخاص، **رسالة الأطلس** ، ع: 132، الجزائر، ص 11.

** **محمد الأمين دباغين**: ولد بمدينة الجزائر، طبيب ، انخرط في حزب الشعب الجزائري في 1939 ، وقف ضد التجنيد الإجباري، أمين عام حركة الانتصار (1946-1951) ، استقال خلال أزمة الحزب...
ينظر : بوصفصاف عبد الكريم و آخرين، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، الجزء الثاني، جامعة قسنطينة، 2004، ص ص119-121.

[5] Omar Carlier, **La critique des armes** , op cit, p43.

تمثلت المحطة الخامسة في ظهور "عشيرة الشباب"، و ذلك بعد مجازر 8ماي 1945، والّتي هي امتداد لمنظمة التّصادم [1]، أسسها حسين عسلة* (1947-1943) و أشرف عليها بعد ذلك محمد بلوزداد (1924-1952).

رفع مناضلون في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية دعوة صريحة لإنشاء تنظيم عسكري، وألح الكثير منهم من خلال الندوة الأولى للحركة في ديسمبر 1946 إلا أن الفكرة لم تنفذ آنذاك، نظرا للإهتمامات الآتية و هي انشغال الحركة بمسألة الإنتخابات، والتي كانت المحور الأساسي للندوة.[2]

اتخذ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال مؤتمرها المنعقد في الفترة ما بين 18-17 فبراير 1947 تأسيس المنظمة الخاصة، كجناح سري شبه عسكري[3] ، لتحضير الثورة المسلحة. "وكان عرض هذا التنظيم هو إعداد إطارات لجيش الثورة[4]" . و لعل رموز التسمية المختصرة تدل على قيمة المنظمة الخاصة، ففي اللغة العربية ، اختصارا تسمى : م خ و بتجميع الحرفين : المخ و في اللغة الفرنسية؛ رمزها المختصر :O.S ، و بتجميع الحرفين : L'OS، بمعنى العظم الذي هو أساس و عماد وقوام الجسم.[5]

و حسب حسين آيت أحمد [6]، وقع أول اجتماع لهيئة أركان المنظمة الخاصة يوم 13 نوفمبر 1947" تحت رئاسة محمد بلوزداد ، و بدعوة منه، وبعد عدة اتصالات مع عدد من المناضلين، تم تحديد محاور ثلاثة لعمل المنظمة، و هي :

المحور الأول : وهو حول التكوين العسكري ، تدريب على الأسلحة و المتفجرات والإنضباط وتحديد المناطق.

المحور الثاني : التكوين الإيديولوجي حول التربية الروحية و الوطنية.

---

[1] رابح بلعيد، نفس المرجع ، ص13.

*حسين عسلة : ولد في 1917، عضو قيادي في حزب الشعب الجزائري (1943-1948) ساهم في تنظيم فيدرالية فرنسا (1946)، توفي في جانفي 1948.

ينظر إلى مومن العمري، نفس المرجع ، ص118.

[2] مومن العمري، نفس المرجع ، ص118.

[3] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص200.

[4] فؤاد سعد زغلول، **عشت مع ثوار الجزائر**، بيروت : دار العلم للملايين 1956، ص138.

[5] Abderrahmane Kiouane, op cit , p 192.

[6] Hocine Aït Ahmed , **Mémoire d'un combattant . L'esprit d'indépendance (1942-1952)**, Alger , Ed Bouchène, 1990, p123

المحور الثالث : و يتركز حول جمع الأسلحة و الذخيرة.[1]

إنّ ميلاد المنظّمة الخاصّة قديم التفكير، وهو انتصار لمطلب الشّباب المتحمس للعمل المسلّح خاصة بعد مجازر ماي 1945: و بعد موافقة مصالي الحاج على "إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا، و تكوينهم سياسيا... "[2].

و في هذا الصّدد، ذهب محمد بوضياف* (1918-1992) وهو أحد مسؤولي المنظمة الخاصّة إلى القول بأن :"من شأن المنظّمة أن تعيد الثّقة إلى نفوس المضطربين، و تضمن بالتالي عدم الإنحراف و عدم التشكك في الحركة "[3].

ب- مبادئ و هياكل المنظمة الخاصة :

أطلقت الإدارة الإستعمارية، من خلال تقارير مصالح الإستخبارات و مصالح الشرطة العامة، عدة تسميات للإشارة إلى المنظّمة الخاصّة، و منها :"تنظيم الجيش السري"، و "التّنظيم الموازي"[4] (La parallèle) ، و هذا لاستحالة معرفة المعلومات الدقيقة بدقة، و هذا لطبيعة المنظّمة الخاصّة؛ إذ عمل أعضاؤها بحذر، و في سرية و انضباط و طاعة للأوامر .

اعتمدت المنظمة دقة اختيار العناصر، و انتقاءها لا يتم إلاّ بعد إخضاعها للتجربة والمراقبة و بعد تعهد بعدم إفشاء الأسرار...

حددت المادة الثانية من قانون التنظيم الدّاخلي[5] (المحتوي على 08مواد) شروط ومقاييس اختيار عناصر المنظّمة كالشجاعة و القدرة البدنية و النشاط و الصّبر... فكان التجنيد انتقائيا و ببطء ... و يتلقى العضو في المنظّمة تكوينا مستمرا نظريا و ميدانيا، أساسه

---

[1] حسن بومالي ، نفس المرجع ، ص188.

[2] محمد الطيب العلوي، **جبهة التحرير الوطني و بيان 1نوفمبر**، ضمن سلسلة الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون|، الملجد1، ج1، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984، ص168.

* **محمد بوضياف** : الملقب سي الطيب، الصادق ، إسماعيل، و علي ، ولد بالمسيلة ، جنّد في الجيش الفرنسي في أوت 1943، مدة سنتين ، شغل منصب مسؤول محلي في حزب الشعب الجزائري (برج بوعريريج) ، كلف من قبل الحركة بإنشاء المنظمة الخاصة في عملة قسنطينة ، حكم عليه سياسيا في قضايا تفكيك المنظمة، مرتين في عنابة و البليدة

عاش في السرية حتى 1954، و شكل في 54/3/23 في اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، ألقى عليه القبض في 1956/10/22، و ظلّ معتقلا حتى الاستقلال...

ينظر إلى : بوصفصاف عبد الكريم و آخرين، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ج1، ص ص : 285-289.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي و السياسي**، من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1947-1954)، ج3، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986، ص108.

[4] AWO.Préf d'Oran , SLNA n°371, Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran (Mai 1950)

[5] نص القانون الداخلي للمنظمة الخاصة في الملحق رقم : 03

تحضير عسكري و بدني و سياسي؛ إذ يتعلم تقنيات التمويه و التجسس و فك الشفرات وإرسالها و كيفية استعمال أجهزة الإتصالات اللاّسلكية و الطبوغرافية و التكوين العسكري عامة؛ بالتركيز على تقنيات حرب العصابات ، كنصب كمين أو تدمير جسر[1].. وتدرب عناصر المنظمة على هذه الأساليب العسكرية سريا.[2]

كان للمنظمة الخاصة، قوّة و أسبقية معرفة الميدان، إذ ضمّت عناصر غير معروفة (أي غير متابعة من قبل الإستعمار) و "تبنّيها استراتيجية الدّفاع و ليس الهجوم و حرب العصابات وسيلة و تكوين قواعد خلفية كمراكز للإنطلاق و هي نقاط إيجابية كفيلة بنجاح العمل الثّوري المسلح، و هذه النقاط أشار إليها تقرير حسين آيت أحمد المقدم في ديسمبر 1948 أمام اللّجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية"[3].

لم يكن نشاط المنظمة الخاصة منفردا و منعزلا عن الحزب[4]: إذ كانت قيادة الأركان العامة للمنظمة ملزمة بتقديم تقرير شهري للجنة المديرة للحزب، و سهر حسين الأحول على ضمان الإتصال بين مسؤولي المنظمة الخاصة و المكتب السياسي للحزب.[5]

و من أجل تحديد المهام و توزيع المسؤوليات في انضباط و سرية ، كانت المنظمة الخاصة عبارة عن تنظيما هرميا أفقيا من القمة إلى القاعدة :

أ- الأركان العامة :

توالى على قيادة الأركان العامة للمنظمة كل من : محمد بلوزداد (1947-1948)، ثمّ خلفه حسين آيت أحمد حتى 1949، ثم أحمد بن بلة* ، و أسندت مهمة التدريب العسكري إلى عبد القادر بلحاج جيلالي.

---

[1] AWO.Préf d'Oran , SLNA n°309, Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran (Avril1950)

[2] Mahfoud Kaddache , **Histoire du nationalisme algérien** , T2, Op cit , p799.

[3] Mohamed Harbi, **Les archives de la révolution algérienne**, Paris : Jeune Afrique, 1981, p 24.

[4] Abderrahmane Kiouane, op cit, p191.

[5] Mahfoud Kaddache, T2, op cit.

*بن بلة أحمد: من مواليد 1916/12/15 بمغنية، جنّد خلال الحرب العالمية الثانية ، شارك في حملة بريطانيا وفرنسا، ضمن فيلق القناصين الجزائريين (14e RTA) ، تقلّد 4أوسمة عسكرية،ة بعد الحرب العالمية الثانية : كان نائب رئيس بلدية مغنية (انتخابات أكتوبر 1947) و مرشح حركة الإنتصار في انتخابات المجلس الجزائري (أفريل 1948) إنتخابات ، ثم مسؤول المنظمة الخاصة بعمالة وهران ثم قائد أركان المنظمة منذ سبتمبر 1949، حكم عليه في 1950، و تمكن من الهروب من السجن في 16مارس 1952، ليتوجه إلى القاهرة، و اعتقل في 1956/10/22... ينظر إلى : بوصفصاف عبد الكريم و آخرين ، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ،ج2، ص ص2-5.

أسست قيادة الأركان العامة خلايا متخصصة هي :

-خلية المتفجرات : أسسها بلحاج جيلالي في نهاية 1948.

-خلية الإتصالات : أسسها مروك محمد ، و قداها : أصلاح رمضان .

-خلية الدعم: مكلفة بإيجاد مخابئ و مراكز إيواء لعناصر المنظمة الخاصة عند تنقلاتهم ... وكان على رأسها : محمد يوسفي.

ب- على مستوى العمالات :

وزع مجال :

ثلاثة مقاطعات : و هي الجزائر، مقسمة إلى الجزائر 1(مشكلة من منطقة مدينة الجزائر والقبائل) والجزائر2 و تضم المتيجة و التيطري و الشلف، و كان على رأس عمالة الجزائر : جيلالي رقيمي. كان مسؤول منطقة الجزائر 1 : عمار ولد حمودة ، و منطقة الجزائر 2: محمد ماروك.

-عمالة قسنطينة : و كان على رأسها : محمد بوضياف .

-عمالة وهران : أحمد بن بلة .

وكان على رأس مقاطعة : قائد عام و قيادة أركان مشكلة من قادة النواحي ، كل مقاطعة موزعة إلى مناطق (Zones) ففي عمالة الجزائر وقسنطينة : ثلاثة مناطق على التوالي و عمالة وهران وزعت إلى منطقة واحدة.

ج- على المستوى المحلي القاعدي :

تركزت القوة العددية للمنظمة و الخاصة في الهيكل الهرمي المصغر على النحو التالي :

أ- نصف الفوج : يضم ثلاثة عناصر : ضمنهم القائد .

ب- الفوج : يضم ثلاثة أنصاف أفواج، ولكل واحد منهما عمل منفصل.

ج- الخلية : تضم ما بين 3-4 أفواج ، و على رأسها قائد خلية .

د- الناحية : و تضم عدة خلايا ، و زمر[1].

[1] AWO. Préf d'Oran, SLNA n°309, Avril 1950.

تناسب تعداد هياكل المنظمة الخاصة من منطقة لأخرى، و اختلفت الأرقام في تحديد منخرطيها و منتسبيها و عناصرها الذين انتسبوا إلى المدينة و الريف، و كانوا من المتعلمين والأميين ومن المعربين ومزدوجي اللغة عل حد سواء [1]. و استغرق وضع الهياكل المركزية للمنظمة الخاصة مدة طويلة قاربت ستة شهور[2]. و ضمت تعداد معتبر من العناصر الشابة ، اختلف الكثير في تقديرها، فذهب البعض إلى تحديد تقريبي ما بين 100 إلى 1500منخرط[3]أو 1800منخرط[4]أو أكثر 2000[5]، أو 3000[6] أو أكثر من 4500منخرط.[7]

خضع المجندون إلى تدريب عسكري ، أشرف عليها مناضلون ذوي تكوين و خيرة ميدانية حصلوا عليها من خلال مشاركتهم في حرب الفيتنام، و من عملهم مجندين في الجيش الفرنسي. كان المشرفون على التدريب العسكري يحملون أقنعة على وجوههم، ويعرفون بأسماء مستعارة و مجردة.[8]

سعى مسؤولو المنظمة الخاصة إلى الحصول على السلاح بكلّ الوسائل، لاستعمال بعضه في التدريب العسكري، و "البعض الآخر لإخفائه لليوم المشهود و ذلك في مطامر ، بلغ عددها حسب بعض الإحصائيات : 34 مطمورة [9]" و كذلك ،كان "للمنظمة الخاصة مراكز لصنع الأسلحة و الذخيرة و المتفجرات في مناطق عديدة من الجزائر، و كانت هذه المراكز تحت إشراف إطارات مؤهلة و ذات تجربة".[10]

---

[1] Omar Carlier, la critique des armes, op cit , p41.
[2] Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, op cit , p105.
[3] Ibid, p165 et Mohamed Boudiaf, op cit , p15.
[4] Jean Claude Vatin, op cit , p268..
[5] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère G.M à 1954**, Alger : Barkat, 1990, p257.
[6] Ahmed Ben Bella, **Itinéraire**, Alger : ed . Maintenant , 1990, p21.
[7] Yves courrière , **Les fils de la toussaint**, Paris : ed : Fayard, 1968, p64 .
[8] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص190.
[9] نفسه.
[10] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، قسنطينة: دار البعث للطباعة و النشر، 1985، ص24.

تلقّى الشّباب المجنّد دروسا نظريّة و تطبيقية في التّدريب العسكري الّذي كان يتمّ في سرية تامّة، و في مناطق عديدة من عمالة وهران منذ نهاية 1948، مثل غابة المسيلة قرب وهران، و في مخبأ قرب المقبرة عند مدخل مدينة معسكر.[1]

اعتمد تكوين الشّباب في المنظّمة الخاصّة على (فنون قتالية، الرمي ، التمويه، تقنيات الإرسال، المراقبة و تأمين المناطق، كيفية التعامل مع الشّرطة، و في حالات الإعتقال...) إضافة على التّكوين العقائدي و ذلك في دراسة قواعد الشّريعة الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النّبوية، و تعلم الجهاد و الصّبر على المحن، و الشّجاعة والقدرة على مواجهة العدوّ الإنتصار عليه، و كذلك تصفح تاريخ الجزائر و المقاومة المتعاقبة الّتي قادها الأجداد والأحفاد، وخاصّة في التركيز على الثّورات الشّعبية : ثورة الأمير عبد القادر (1832-1847) والمقراني (1871-1872) و جميع الإنتفاضات ضدّ الإستعمار الفرنسي...[2]

وفي هذا الصّدد، احتوت حولية "التحضير العسكري للشّباب"(La préparation militaire des jeunes) باللغة الفرنسية الّتي اكتشفتها السّلطات الإستعمارية في منزل آيت زاوش* معمر مستشار بلدي بعين تموشنت ، على إثني عشر درس، تمحورت حول التكوين العسكري و العقائدي و المركز حول محورين و هما : الإسلام وتاريخ[3] الجزائر وتكوين المنظمة الخاصة قد أكملت التدريب العسكري سنة 1949، حسب محمد بوضياف في إحدى تقاريره الشهرية".[4]

---

[1] AWO.Préf d'Oran, SLNA, n°371. Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran (Mai 1950).

[2] أحسن بومالي ،نفس المرجع ، ص189.

*آيت زاوش معمر: مولود في 1915/01/20 بالجزائر، مناضل في حزب الشعب عضو في المجلس البلدي بعين تموشنت، تاجر، حكم عليه يوم 1945/11/21 من قبل المحكمة العسكرية بوهران بالسجن مدة 18 شهر بتهمة تهديد الأمن الخارجي. و حكم عليه في مارس 1951 (قضية المنظمة الخاصة) بالسجن مدة خمس سنوات و 10سنوات (تجريد من الحقوق المدنية) ، خرج من السجن (مارس 1954)، أشتغل في التجارة، سافر إلى مرسيليا .

-CAOM, 5I2, SLNA , PRG n°10317 du 06/10/1955.

[3] CAOM, 81F/783, GGA (Cab), n°1631/NA, Alger du 10/07/1949.

[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص116.

أصابت المنظمة الخاصة و هي في بداية طريقها نكبة المرض الخطير الّذي ألمّ بقائدها ومؤسّسها الفعلي محمد بلوزداد "الّذي جنّد الدفعات الأولى من الشّباب و جلب أسلحة بلغت مائة قطعة سلمت إلى مصطفى بن بولعيد الّذي أخفاها في منطقة الأوراس لإستعمالها عند تفجير الثورة المسلّحة"[1].

إضطرّت قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نظرا للوضع الصحي لقائد المنظمة الخاصة الّذي الزمه الفراش، إلى تعيين رئيس جديد للمنظمة ، و تم ذلك فعلا في اجتماع زدّين* (ديسمبر 1948)، حيث اختير حسين آيت أحمد في نهاية أشغال الإجتماع في الأسبوع الأول من جانفي 1949 رئيسا للمنظمة الخاصّة.[2]

دارت أشغال الندوة الثانية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (نهاية ديسمبر 1948- بداية جانفي 1949) في زدين، ثم في دهليز* بفيلا بولحية محمد –المستشار البلدي للحركة – البليدة؛ و هذا لتجنب عمليات تفتيش التي قامت بها السلطات الإستعمارية ، فتم الإنتقال إلى هذا المكان بعد تمزيق كل الوثائق بأمر من مصالي الحاج.[3]

و تمحورت محاور الندوة حول دراسة ما مدى نجاعة الدعاية الحزبية في حشد الشعب حول فكرة الإستقلال، و كذا التّنظيم و إعداد المناضلين ؛ "وكيفية الشروع في الثورة المسلحة بصورة عملية، و هي مرحلة ما زالت في حاجة إلى جهد و نشاط و عمل"[4].

قدم كل من حسين الأحول** و حسين آيت أحمد*** تقارير عن نشاط الحركة بوجه عام ونشاط المنظمة الخاصة بوجه خاص.

---

[1] محمد العربي الزبيري، نفس المرجع السابق، ص46.

* وقعت الندوة الوطنية الثانية لحركة الانتصار في قرية زدين على ضفة وادي الشلف في ضيعة فلاحية للسيد بلحاج عبد القادر جيلالي أحد مسؤولي المنظمة الخاصة، لدراسة عدة قضايا منها : نشاط المنظمة

[2] يحيى بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص35.

* يقع بنهج المحطة ، البليدة .

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص21.

[4] يحيى بوعزيز، نفس المرجع، ص37.

** **حسين الأحول**: ولد في سكيكدة يوم 1917/12/17، مناضل في حزب الشعب الجزائري، سجن مدة سنتين (1937-1939)، ساهم في تحرير جريدة البرلمان الجزائري، و في إعادة تنشيط خلية عين الصفراء (1945)، و مترشح حركة الانتصار في وهران (إنتخابات 1946)...، هو عضو في اللجنة المركزية للحركة و مؤسس جريدة "الأمة الجزائرية".

- Voir : Benjamin Stora, **Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens (1926-1954)**, Paris, L'harmattan, 1985, p290.

كان تقرير آيت أحمد مفصلا و مطولا[1] ، تطرق فيه بإسهاب إلى وسائل الثورة وكيفية القيام بها، و تحليل الواقع الجزائري، و الصعوبات و العراقيل التي واجهتها الحركة ... والمنظمة الخاصّة، من قلة المال و الأسلحة، و قرار الحركة بدخول المعركة الإنتخابية دون توقع رد فعل الإستعمار و إقدامه على التّزوير الإنتخابي وعدم توغل هياكل المنظمة الخاصة في الريف، وبقائها حبيسة المدن و البورجوازية الصغرى، فهناك حسب التقرير، غياب شبه كلي للتنظيم ريفي، و أشار في الأخير، إلى العمل المستقبلي و تخطيط الآفاق، بالتركيز على حثّ الشّباب على الإنخراط، وتوسيع المنظّمة، وتوحيد الجهود النّضالية في إطار المغرب العربي واعتماد أسلوب العمل الثّوري السّري و قوامه احترام الأوامر و القادة و التحلي بروح الإنضباط و التقيد بالمواعيد... وإنّ تحضير الإنتفاضة المخطط الأخضر- حسب التقرير- يستدعي معرفة المكان و جغرافية و طبوغرافية الأرض، و تمركز المستوطنين و نظامهم، وتقسيم الجزائر إلى مناطق عمليات...[2]

ناقش المؤتمرون البالغ عددهم 50 مناضلا ما جاء في التّقرير بجدّية و هدوء، و صوّتوا عليه بالإجماع ما عدا صوت جمال دردور[3]... وإلى جانب هذا ، تمّ التطرق إلى قضيّة الأمين دباغين و قُدّم تقرير بشأنه حول سلوكه و غياباته المتكررة وعزلته، و في النّدوة ، أُتخذ قرارا عزله[4] . إنتهت النّدوة بإجراء تعديل على عضوية اللجنة المركزية، حيث أصبحت على النّحو التّالي :

-مصالي الحاج – رئيسا .

-حسين الأحول – أمينا عاما .

*** **حسين آيت أحمد**: ولد في 1926، إنضمّ إلى حزب الشعب 1942، عضو في المكتب السياسي (1947-1949)، ساهمت في تشكيل المنظمة الخاصة، نظم الهجوم على مكتب البريد بوهران (أفريل 1949)، لجأ إلى القاهرة 1951 ، يعد من أصحاب فكرة العمل المسلح ؛ ثم يقع أسيرا منذ 1956/10/22 حتى الاستقلال...
ينظر إلى محمد حربي، **الثورة الجزائرية -سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد و صالح المثلوتي، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص185-186.

[1] عرف بتقرير زدين، و تشير بعض المصادر إلى أنهت كتب من قبل ماروك محمد وهو مناضل في حركة الانتصار، و من مؤسسي المنظمة الخاصة.

[2] Mohamed Harbi, op cit , pp 16-48.

[3] Aït Ahmed Hocine, op cit , p 157.

[4] رابح بلعيد، العشيرة البربرية، **رسالة الأطلس**، ع: 131، الجزائر ، ص11.

-سعيد عمراني –مكلف بالتنظيم السياسي .

-سيد علي عبد الحميد- مقتصدا.

-شرشالي محمد الحاج – مكلف بالدعاية والإعلام .

-شوقي مصطفاي –مكلف بالشؤون الخارجية .

-أحمد مزغنة، محمد خيضر –مكلفان بالعلاقات مع السلطة الفرنسية و بالتكوين السياسي والثقافي.

وعيّن حسين آيت أحمد قيادة أركان جديدة للمنظمة الخاصة المشكلة من سبعة أعضاء وهم:

-حسن آيت أحمد – رئيسا.

-عبد القادر بلحاج جيلالي – مدرب و مفتش عام

-محمد يوسفي – مكلف بالإتصالات و الإستعلامات.

-جيلالي رقيمي – مسؤول عن عمالة الجزائر.

-محمد مبارك – مسؤول عن عمالة الجزائر.

-محمد بوضياف – مسؤول عن عمالة قسنطينة.

-أحمد بن بلة – مسؤول عن عمالة وهران.

مارست المنظمة الخاصة نشاطاتها العادية كنشر البيانات و المنشورات السرية والإعلانات الجماهيرية، و أصدرت كتيبات عن تاريخ الجزائر العربي الإسلامي، وعن سياسة الإستعمار الوحشية، لفضح دسائسه و تنظيم بعض المظاهرات و الإضرابات[1]... لكن المنظمة الخاصة كانت في حاجة ماسة إلى مصادر مالية كافية لشراء الأسلحة و الذّخيرة الّتي هي عصب أيّ ثورة و عمل مسلّح، و الشّغل الشّاغل لقيادة المنظّمة الخاصّة، خاصّة و أن الإعتمادات المخصّصة لها من قبل حركة الإنتصار و المقدّرة بعشرة الآلاف فرنك شهريا لم تدفع بانتظام.

[1] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، ط1، بيروت، دار النفائس، 1982، ص163.

حصلت المنظّمة الخاصة على أسلحة ، من ليبيا قدّرت في مجموعها ثلاثة مائة قطعة سلاح، ثم استطاعت شراء دفعات أخرى (عشرين رشاش و ثلاثين مسدس كولت، وخمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية)، و أخرى، و هذا بفضل تبرعات بعض المناضلين ، إلا أن هذا لم يكن كافيا.

وأصبح من الضّروري التّفكير الجدّي في القيام بعدة هجومات على بعض المراكز المالية الإستعمارية، وبعد دراسة دقيقة تم التوصل إلى مخطط الهجوم على البريد المركزي بوهران.

4- الإطار الزماني (1950-1954) :

ينحصر الإطار الزماني لموضوع الدّراسة في فترة زمنية مهمة من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إذ رغم قصرها، فقد شهدت أحداث بارزة جديرة بالبحث و التنقيب، خاصّة فيما يخصّ الحركة الوطنية الجزائرية و تيارها الثّوري.

تشكل هذه الفترة مرحلة تميّزت بازدواجية في النّضال الوطني من عمل علني مباشر، وعمل سرّي جسّدته المنظّمة الخاصة .

تؤرّخ سنة 1950 إلى حلّ هذه المنظّمة و ما تلاه من متابعات و اعتقالات ومحاكمات لعناصرها و رجالها.

اندلعت الثّورة التّحريرية الجزائرية في 01نوفمبر 1954 بعد استعداد و تحضير عملي في ظروف داخلية و خارجية مؤثّرة .

تميّزت الفترة المحصورة بين اكتشاف و تفكيك خلايا المنظّمة الخاصّة بداية من مارس 1950 إلى بداية الثورة التحريرية في 01نوفمبر 1954 بكونها مرحلة إنتقالية ، تطوّر خلالها التّيار الثّوري وزادت شعبيته، رغم الأزمات المتعاقبة الّتي وقع فيها؛ ...

و نخصّ من خلال هذه الدّراسة التّدقيق في حيثيات هذه الوقائع والحقائق التّاريخية في عمالة وهران.

الباب الأول

تداعيات و انعكاسات إكتشاف المنظمة الخاصة

في عمالة وهران (1950 – 1952)

الفصل الأول

إكتشاف المنظّمة الخاصة: واقع المؤامرة الكبرى سيرها وإنعكاساتها في عمالة وهران

I- التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران

II- نشاط المنظمة الخاصة في العمالة

III- اكتشاف المنظمة الخاصة .

1- الآراء المختلفة حول قضية الإكتشاف

أ- الرأي الأول

ب- الرأي الثاني

ج- الرأي الثالث

د- الرأي الرابع

2- حادثة تبسة (18مارس 1950).

VI- سير و تطور الإعتقالات : تأكيد المؤامرة الإستعمارية

V-الإعتقالات في عمالة وهران

IV- الإعتقالات في الصحافة

IIV- المحاكمات و سيرها

1- نماذج من المحاكمات خارج عمالة وهران

2- المحاكمات داخل العمالة

IIIV- ردود الأفعال والمواقف من اكتشاف المنظمة الخاصة

1-موقف الإدارة الإستعمارية

2- رد الفعل الوطني

أ-الصحافة الوطنية

ب- دور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع

ج- إثارة مسألة التعذيب

د- رد فعل المساجين

-تقييم عام

إنّ المبتغى الإستراتيجي من وراء هيكلة و تنظيم المنظّمة الخاصة لدى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية هو وضع جهاز منظّم فعال لمواجهة الإستعمار في المستقبل؛ وهو ما أكّده مصالي الحاج بقوله بأنّه : "لا يكون التحرر بفعل عمل ثوري مسلح منعزل، بل ثمرة جهود حزب يحمل برنامج، يستطيع تجنيد الجماهير لتحقيق الإستقلال ... و تشكيل المنظّمة الخاصة هو وسيلة أساسية و جهاز تقني مهمّ لبلوغ الهدف"[1].

I- التّنظيم الهيكلي للمنظّمة الخاصّة في عمالة وهران:

استغرق وضع الهياكل المحلية للمنظّمة الخاصة وقتا طويلا، و لم تكتمل في عمالة وهران إلاّ في أواخر 1948؛ و ذلك نظرا للطابع السري و الحذر الواجب اتّخاذه في اختبار واختيار و تجنيد الشّباب الموثوق فيهم داخل المنظّمة.

لعب كلّ من أحمد بن بلّة* مسؤول المنظمة الخاصة في عمالة وهران، وحمو بوتليليس* دورا محوريا في اختيار و تجنيد العناصر عبر مدن عمالة وهران، حيث التحق بالمنظمة الخاصة "شباب أغلبه مساندا، أو منخرطا في حزب الشعب الجزائر قبل 1945، كان معدل عمرهم لا يزيد عن أربعة وعشرين سنة؛ إلى تسعة و عشرين سنة بالنسبة رؤساء الخلايا و الزمر[2]".

شكّلت عمالة وهران ضمن المنظّمة الخاصة منطقة واحدة (Zone d'Oran) مقسمة إلى ناحيتين : الناحية الأولى و الثانية (Régions).

ضمن الناحية الأولى : وهران – مستغانم و عين تموشنت.

و الناحيبة الثانية : كل من معسكر و تيارت و سعيدة .

---

[1] M'hamed Ferhat, L'homme qui a tout donné, **Quotidien d'Oran** hors série, 03/06/1999, p21.

*تولى قيادة أركان المنظمة الخاصة رسميا منذ جويلية 1949، خلفا لحسين آيت أحمد،وبقرار من المكتب السياسي لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

- Voir Jaques Simon, **Messali, Hadj (1898-1974)- La passion de l'Algérie libre**, op cit , p 134.

*حمو بوتليليس (192-1957) : هو ابن الحبيب و دريدا خيرة، مولود في 20سبتمبر، مثقف ، اعتقل في 8ماي 1950، وعند إطلاق سراحه في 1957، اعتقل و اغتيل.

ينظر إلى عبد القادر وقواق، **مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، لجنة مساندة ضحايا القمع، المرافعة الكبرى**، ط2 (مراجعة و متممة)، الجزائر: مطبعة دحلب، 1992، ص: 94.

[2] Omar Carlier, **Entre nation et jihad**, op cit, p 284.

التحركات الثورية المختلفة...، كما كانت المنظمة الخاصة إستجابة لمطالب تحرك المسلح بعد فشل سنوات طويلة من العمل السياسي[1]".

III- اكتشاف المنظمة الخاصة :

عمّرت المنظمة الخاصة منذ نشأتها [2] بعد المؤتمر الأول لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية حتى اكتشافها من قبل السلطة الإستعمارية بداية من مارس 1950، قرابة ثلاثة سنوات؛ و هذا رغم طابع المنظمة السري و اقتصار علاقتها مع المكتب السياسي للحركة، إذ كان الإتصال بينهما يتم عن طريق شخصين و هما: حسين الأحول ، و محمد خيضر من جهة قيادة الحركة، و رئيس المنظمة الخاصة من جهة أخرى.

تابعت السلطة الإستعمارية تحركات و تنقلات الوطنيين الجزائريين؛ ووصفتهم في تقاريرها بالعناصر الخطيرة على الأمن العام و الواجب مراقبتها، لكن دون معرفة انتمائهم إلى التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة و طابعها شبه العسكري.

فمتى بدأت الإدارة الإستعمارية تعرف وجود هذه المنظمة؟ و هل يمكن اعتبار حادثة تبسة هي السبب الحقيقي الذي أدى إلى كشف التنظيم السري العسكري ؟

من خلال تصفحنا للأرشيف المتعلق بحيثيات كشف المنظّمة الخاصة و التضمن لتقارير الحاكم العام للجزائر و رؤساء العمالات و المقاطعات ، و مصالح الإستخبارات و الشرطة العامة ومحاضر استجواب و استنطاق المتابعين و الموقوفين و المعتقلين و تصريحاتهم، و كذلك الشهادات والمذكرات الشخصية لمن عايشوا الأحداث من مسؤولي وقادة و مناضلين في المنظمة الخاصة، إضافة إلى كتابات المؤرخين... يمكن التأكيد على ملاحظة بارزة و مهمة ، ألا و هي وجود آراء مختلفة حول كيفية كشف و تفكيك المنظمة الخاصة.

و توضيحا للقضية و للأمانة العلمية، لا بد من وصف و جرد هذه الآراء المختلفة وإبراز الملاحظات و الإستنتاجات الضرورية المتعلقة بها.

---

[1] Ahmed Mahsas , **Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère GM à 1954**, op cit , p255.

[2] أرجع محمد يوسفي تأسيس المنظمة الخاصة في تاريخ 1947/02/15.

و على نطاق محلي و في تسلسل هرمي، تواجدت الخلايا المشكلة من الأفواج، التي وزعت بدورها إلى نصف[1] الأفواج .

إضافة إلى ما سبق ، و من تنسيق العمل ، و في سرية تامة، تم وضع شبكات اختلف تعداد أفواج المنظمة الخاصة من منطقة لأخرى في العمالة ، وتناسب وجودها حسب تمركز وقوة حزب الشعب الجزائري؛ ففي هذا الصدد كانت الوحدات و الزمر في وهران و تلمسان قوية مقارنة بمناطق أخرى، "بل أن بعضها في سيق وسيدي بلعباس و باريغو (المحمدية حاليا)، و سعيدة التي لم تستطع تخطي و محور آثار ماي 1945، و عانت الكثير منذ بداية وجودها.[2]"

تكونت خلية وهران من ثلاثة (3) أفواج، ضم كل فوج ثلاثة أنصاف أفواج (نصف فوج شكل من عضوين يرأسهم قائد). توالى على رئاسة قيادة الخلية كل من بن زيان محمد حسين، و أحمد زبانة * ومخطارية محمد .

وتوزعت خلية تلمسان على نفس الصّيغة و الهرم ، إذ ضمّت كذلك ثلاثة أفواج، وكل فوج به ثلاثة أنصاف أفواج؛ و تعاقب على قيادة الخلية كل من إبراهيم عثمان، ثم خلفه محجوب جلول.[3]

أما خلية معسكر ، كان على رأسها : حلو عبد القادر، و احتوت على فوجين تحت رئاسة طيبي عبد القادر الملقب "بوشنتوف" و بومدين بغدادي، وكان هذا الأخير من العناصر القديمة لنجم شمال إفريقيا و مؤسس خلية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في معسكر.[4]

و ترأس آيت زاوش معمر خلية عين تموشنت، موزعة على ثلاثة أنصاف أفواج، قادها كل من : واضح بن عودة و رابحي عبد القادر و حدو بوحجر .[5]

---

[1] ينظر إلى الهيكل الهرمي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران – نهاية 1948 في الملحق رقم 07.

[2] Omar carlier, op cit , p p 284-285.

*أحمد زبانة : مندوب نقابي في مصنع الإسمنت (زهانة)، إنخرط في حزب الشعب الجزائري ، و في المنظمة الخاصة، تم إيقافه في 1950 ، أطلق سراحه في 8ماي 1953، ثم عمل كلاحم (Soudeur) في سيدي بلعباس ؛ وظيفة ، تعلم من خلالها صنع المتفجرات، شارك في العمليات الفدائية ليلة 1نوفمبر 1954 قرب سيق، تم إيقافه و الحكم عليه من قبل المحكمة العسكرية بمدينة الجزائر – يوم 03 ماي 1956 بالإعدام ... فهو أول شهيد نفذ ضده حكم الإعدام، 19 جوان 1956 بسجن بربروس.

-Voir Benjamin Stora , **Dictionnaire biographique**..., op cit , p249.

[3] AWO. Préf. D'oran, SLNA n°371 (Mai 1950).

[4] AWO. Cart 4480, PRG , Commune de Mascara , 11/05/1950.

[5] شكل هؤلاء المناضلون النواة الأولى للعمل المسلح، وهم أصحاب العملية الفدائية الأولى بالمنطقة في نوفمبر 1954.

وقاد أحد قدماء نجم شمال إفريقيا وهو ولد إبراهيم سعيد خلية تيارت، و خلفه بن سعادة ترجو، ووزعت الخلية على ثلاثة أنصاف أفواج.[1]

رصدت تقارير عديدة صادرة عن سلطات الإدارة الاستعمارية (مسؤولي و إداري البلديات، رؤساء المقاطعات و مصالح الشرطة العامة و الإستخبارات...) تحركات مشبوهة واجتماعات ليلية و سرية في عدة مناطق من العمالة. و أعطت قوائم اسمية "لعناصر خطيرة" على الأمن العام (بالمفهوم الإستعماري الفرنسي).

وأشارت بعض التقارير و الدراسات إلى تسميات "الجيش السري"، والتنظيم الموازي[2] لوصف خلايا المنظمة الخاصة في مدن صغرى و مناطق ريفية ، بل وصفت في جداول إحصائية تركيبة[3] هذه الخلايا والزمر .. و نبهت إلى مسألة إقبال الشباب و روح الإنضباط لديهم و قناعتهم بضرورة الكفاح المسلح و قرب موعد إستقلال الجزائر، ومن جهة أخرى أكدت على ضرورة المتابعة والمراقبة، نظرا لصعوبة الوضع. مال الكثير من قادة و مسؤولي ومناضلي الحزب نحو العمل السري، خاصة بعد نكبة الإنتخابات المزورة في أفريل [4] 1948، مما أعطى دفعا قويا لنشاط المنظمة الخاصة.

سار وضع الهيكل الهرمي للمنظمة في عمالة ببطء نظرا "لوجوب الحذر والإحتياطات الواجب اتّخاذها في الإتّصال والتنقل ولترصد السلطات الإستعمارية [5] لها"، إضافة إلى ازدواج مهمة و وظائف كل من ابن بلة أحمد وحمو بوتليليس، إذ كان الأول المسؤول القطاعي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران، ونائب في مجلس بلدية مغنية ممثلا لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ومرشح الحركة في انتخابات المجلس الجزائري– أفريل 1948.

و كان الثاني نائبا و عضوا في مجلس بلدية وهران، ممثلا للحركة و مرشحها، كذلك في انتخابات أفريل 1948.[6]

[1] AWO. Préf. d'Oran , SNLNA n° 371 (mai 1950).
[2] CAOM – S1 F783 , Rapp. Du GGA – Direction générale (Mars-mai 1959).
[3] CAOM - SLNA n°904/NA, du –16-31/03/1950.
[4] AWO- Préf. d'Oran , CIE n°371 (mai 1950).
[5] AWO- Préf. d'Oran, SLNA n°33 (10juin – 10 juillet 1948).
[6] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص246.

II- نشاط المنظّمة الخاصة في العمالة :

نشطت المنظمة في العمالة بعد استكمال وضع هياكلها القاعدية و ظهرت جدية التنظيم السري بعد جهود مخططة و منسقة داخل الحزب خلال سنة 1949.

كانت عملية البريد المركزي بوهران ليلة 4-5 أفريل : أول مبادرة للمنظمة الخاصة، كان الهدف منها الحصول على الأموال التي هتي عصب أي عمل مسلح [1] و ثورة، خاصة وأن المشكل أصبح مطروحا بإلحاح و بجدة... و أن المصادر المالية و تبرعات المناضلين غير كافية .. وتأكد بأنه استمرارية للمنظمة الخاصة دون أموال.

و بعد جمع المعلومات المتعلقة بالعملية من قبل أحد العاملين بمصلحة البريد المركزي وهو "نميش جلول" [*] وبعد موافقة الرئيس الأسبق للمنظمة الخاصة : محمد بلوزداد ؛ و كذلك موافقة الأمين العام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية : حسين الأحول [2]، تمت العملية بتخطيط من أحمد بن بلة و قيادة أركان المنظمة الخاصة[3]، و شارك فيها فوج فدائي [**].

وحسب الرواية الّتي أجمعت عليها العديد من المصادر؛ فإن العملية تمت في سرية تامة وبإحكام، فبعد حصول الجماعة الفدائية على سيارة من نوع "سيتروان 11" التابعة للفرنسي الدكتور موت (Docteur Moute) ، توجهت على متنها، بحجة إرسال برقية من قبل أحد أفراد الفوج، تسلسلت العناصر الأخرى و اقتحمت المقر، و استطاعت الحصول على أكثر من ثلاثة ملايين فرنك قديم.[4]

---

[1] AWO : GGA . Direction générale , Rapp. Du GGA , le 15/07/1949 .

[*] نميش جلول : الملقب النقيب بختي، عضو في المنظمة الخاصة، وهران منذ 1949، شارك في تخطيط الهجوم على المركز البريدي ، وهران، تقلد عدة مناصب بعد الإستقلال منها وزير المجاهدين .

- Voir Benjamin Stora , **Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens (1926-1954)** op cit, p246

[2] مومن العمري، نفس المرجع ، ص136.

[3] Mahfoud Kaddache, T2, Op cit , p 780.

[**] تشكل الفرج الفدائي من مواجهة بوجمعة سويداني، بلحاج بوشعيب، آيت أحمد حسين، حمو بوتليليس، عمار حداد، رابح رقيوي، بن زرقة بن نعوم، خيضر محمد، بو يحية محمد.

[4] M'hamed Yousfi, **l'Algérie en Marche , l'organisation secrète**, T1, Alger : ENAL , 1985, P.98 et Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , p 37 , La somme rapportée était : 3170000 francs.

كلّف النائب محمد خيضر* بنقل نصف المبلغ إلى مدينة الجزائر باعتباره يتمتع بالحصانة الديلوماسية و وضع محمد يوسفي** المبلغ الباقي في البنك و جزء منه في مركز بريدي كأرصدة مالية باسم التاجر عيسى مقران [1].

وجهت أصابع الإتهام آنذاك إلى اللص الفرنسي المشهور في تلك الفترة وهو بيار المجنون[2] (Pierre Le Fou) ؛ و لم تولي الصحافة الإستعمارية عناية خاصة للعملية الّتي كانت بداية شك السلطات الفرنسية بوجود تنظيم سري عسكري.

من جهة أخرى، عرفت المنظمة الخاصة تغييرا على مستوى قيادتها منذ منتصف 1949، بعزل حسين آيت أحمد الذي اتهم بالإبتعاد عن خط المنظمة و دعمه لعناصر بربرية يقودها ضد الحركة، وضد الوحدة الوطنية، و التي رفضت اعتبار الجزائر عربية إسلامية، وإنما اعتبار الجزائر جزائرية، و سميت هذه الجماعة بالعشيرة البربرية.[3]

و رغم نكران هذه التهم من قبل آيت أحمد ، إلا أنه تم استبداله ببن بلة أحمد على رأس قيادة أركان المنظمة الخاصة.***

اتخذ نشاط المنظمة الخاصة أشكالا عديدة من تعبئة و تحضير بدني و معنوي و ذهني للشباب و توعية عناصرها بمخاطر الإستعمار و طرقه و أساليبه الملتوية.

---

*__محمد خيضر__ : ولد في 1911 قرب بسكرة، مناضل في حزب الشعب الجزائري،ة عضو في المجلس الجزائري (1948)،ة و من بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل (مارس 1954) و من البعثة الديبلوماسية الخارجية لجبهة التحرير الوطني، تم إيقافه في أكتوبر 1956 و سجن بفرنسا حتى الاستقلال .. تم اغتياله في جانفي 1967.

** __محمد يوسفي__ : عضو في اللجنة المركزية للحزب، و في قيادة أركان المنظمة الخاصة، أعتقل في أفريل 1950، سجن حتى فبراير 1955، كلف بتموين جيش التحري الوطني بالأسلحة ، حتى الإستقلال .

-Voir M'hamed Yousfi , op cit .

ينظر إلى : بوصفصاف وآخرين، نفس المرجع ، ج2، ص113-114.

[1] يحيى بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص ص : 41-42.

[2] نفسه، ص42.

[3] أحمد بن نعمان ، __فرنسا و الأطروحة البربرية – الخلفيات ، الأهداف، الوسائل و البدائل__، الجزائر :دار دحلب ، 1990، ص ص 30-34.

***أصبحت قيادة أركان المنظمة الخاصة تتشكل من :

أحمد بن بلة رئيسا

عبد القادر جيلالي بلحاج : مفتش عام و مدرب عسكري

محمد يوسفي : مكلف بالإستعلامات و التكوين العسكري

محمد بوضياف : مسؤول عن عمالة قسنطينة و نائبه : محمد العربي بن مهيدي

جيلالي رقيمي : مسؤول عن عمالة الجزائر (1).

أحمد محساس : مسؤول عن عمالة الجزائر (2).

عبد الرحمان سعيد : مسؤول عن عمالة وهران و نائبه حمو بوتليليس.

ففي هذا الإطار ،اغتنمت المنظمة الفرص للتحرك و القيام بعمليات هادفة و معبرة ولو رمزية، مثل عملية كاشرو (سيدي قادة –معسكر) في أكتوبر 1949.[1] تمثلت في محاولة تخريب النصب التذكاري الّذي دشنه الحاكم العام للجزائر مارسيل إيدمون نيجلان (Marcel Edmond Naégelon) "بكاشرو"، يوم 15 أكتوبر 1949، إحياء لذكرى الأمير عبد القادر[2]، أمام حضور خمسة الآلاف مسلم جزائري.

لم يتقبل الوطنيون قيام "نيجلان" رمز التزوير الإنتخابي و مسؤول القمع بالسماح لنفسه بأن يموه السياسة الإستعمارية بتظاهره تمجيد ذكرى الأمير [3]، ففي هذا الإطار أصدرت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منشورا قبل تدشين النصب التذكاري ، لتنوير الرأي العام كلّف سويح هواري* بتوزيعه وأهم ما جاء فيه استنكار و تنديد بنوايا الإستعمار، و أنّ إقدام السلطة الفرنسية على هذا التدشين هو "إهانة معنوية و خلفية لأكثر و أشرف مناضل، ألا وهو الأمير عبد القادر [4]". وأنّ هذا الفعل لا يرمز للوحدة الفرنسية الإسلامية ، كما تدعيه[5]".

دعى المنشور، كذلك ، إلى مقاطعة حفل التدشين و الإمتناع عن حضور "هذه المسرحية المهينة" . ووقفت صحافة حركة الانتصار نفس الموقف و جاء ضمن مقالاتها، ما يلي : "بتدشين نصب تذكاري مخلد للأمير عبد القادر، تجرأ حفيد بيجو (Bugeaud) على إهانة شرف المناضل الكبير والرّمز.." و كلّف المكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية محمد مروك** بمهمة تفجير النصب التذكاري، ومن أجل تنفيذ ذلك،

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص248.

[2] Marcel Edmond Naégelon , **Mission en Algérie** , Paris : Ed Flammarion , 1962, pp 165-166.

[3] أحمد بن بلة ، **مذكرات أحمد بن بلة**، بقلم روبرت ميل ، تر : العفيف الأخضر، ط2، بيروت، دار الآداب، 1979، ص82.

*__سويح هواري__ : مولود في 1915/09/21 بوهران، مزدوج اللغة، عضو في جمعية الفلاح، عضو في حزب الشعب و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و في مجلس بلدية وهران، و مسؤول لجنة الشؤون الإسلامية للحركة لدى عمالة وهران، و مرشح الحركة في انتخابات أفريل 1953 وهران، و مدير مدرسة السعادة (وهران) ، و يكون قد مال إلى المركزيين أثناء أزمة الحزب .

-Voir : CAOM , 5I 26, SLNA , Dossier personnel : Souyah Houari .

[4] AWO, Préf. d'Oran, CIE n0368 (Octobre 1949).

[5] Ibid .

**__محمد مروك__: من مواليد 8ماي 1922 بمليانة ، من أقدم مناضلي حزب الشعب الجزائري: عرف بذكائه و ثقافته الغزيرة. هناك من يرى بأنه هو الذي كتب تقرير آيت أحمد المشهور بتقرير زدين حول المنظمة الخاصة في ديسمبر 1948، وهو مؤسس شبكة الإشارة و المواصلات، و بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، هرب إلى فرنسا، و حاول التوفيق بين المصاليين و المركزيين.

-Voir CAOM , 5I 2, SLNA , Dossier personnel : SNP Mohamed dit Maroc , dit « Sidi Ali » .

تكوّن فوج فدائي تشكل من بغدادي بومدين، خضروي بومدين، طيبي عبد القادر، بن سحنون عبد القادر ، بن نعوم لحن الملقب عبد الإله، وبكارة أحمد.*

استطاع الفوج الهجوم والإغارة و حجز الحراس و عزلهم، و لكن عملية التفجير لم تنجح لفساد المادة الكيميائية المخبأة التي تسربت المياه إليها(و الّتي أحضرت من بشار)، وكذلك نظرا للعطب الّذي أصاب فتيل و حبل اللغم (أُستقدم من غليزان[1]).

كان للعملية طابع رمزي ، فهي تنبيه للرأي العام و رسالة موجهة للسلطة الإستعمارية الّتي ظلت تترصد تحركات هذه العناصر "المشبوهة و الخطيرة" حتى كشف المنظمة الخاصة بداية من مارس 1950.

استطاعت المنظمة الخاصة تكوين جهاز عسكري ، و نظرا لطابعها الثوري، فقد لقيت إقبالا من قبل الشباب الجزائري الراغب في خوض معركة التحرير. وفي غضون ثلاثة سنوات، أعدت جيلا من المحاربين و المقاتلين و المتدربين على مختلف الأسلحة و المتفجرات وحرب عصابات و الكمائن، مدركين قواعد الإنضباط العسكري التي يجب التحلي بها، إضافة إلى التكوين العقائدي و السياسي التي مدهم معنويات و قدرات فائقة على الصبر والتحمل والعزم[2] والتضحية.

إنّ فضل المنظّمة الخاصة في تحضير و تكوين الشباب الثوري واضح، و في هذا الصدد، قال حسين آيت أحمد شارحا هذا الوضع "... إنّنا أصبحنا ننتمي إلى المنظّمة الخاصة دون أية تجربة و دون كفاءة سياسية ، هذه المنظّمة الّتي كانت مهمتها التحضير العسكري للثّورة".[3]

وفي نفس الإطار، ذهب أحد عناصر المنظمة الخاصة البارزين وهو أحمد محساس** إلى القول بأنّ "التجارب السابقة أنتجت ضرورة مواجهة الإستعمار بقوة منظّمة و متخصّصة في

---

* من خلال البحث و الدراسة، صادفتنا أسماء لمناضلين أعضاء في خلايا المنظمة الخاصة و أفواجها ، سعينا على تقديم ترجمة لسيرتهم، خاصة ما تعلق بها حياتهم النضالية ، إلا أن طابع المنظمة الخاصة السري جعل هذا الأمر من الصعوبة تحقيقه على وجهه الكامل.. و بحثنا من أجل هذا ، في حلقات شخصية للمناضلين بعمالة وهران – الكائن بأرشيف أكس أوبرفس (فرنسا).

–Voir SLNA , Dossier personnel : Fichiers signalétiques .

[1] Mohamed Harbi , FLN , Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), Alger : Naqd-ENAl , 1993, p 75.

[2] Ibid , pp 70-74.

[3] Ait Ahmed Hocine, op cit , p40.

**أحمد محساس : من مواليد 1923 في بودواو، انضم إلى حزب الشعب الجزائري،و عضو اللجنة المركزية للحركة (1946-1947)، و ضمن أركان المنظمة الخاصة ، اعتقل في 1950، و فرّ من السجن 1952 باتجاه فرنسا، عضو في هيئة تحرير "الجزائر الحرة". و عضو في فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ، حاول التوفيق بين أطراف أزمة 1953 من المصاليين و المركزيين.
ينظر إلى بوصفصاف وآخرين، نفس المرجع ، ص ص 300-302.

1- الآراء المختلفة حول قضية اكتشاف المنظمة الخاصة :

وجب الإشارة في بداية عرض هذه الآراء على أنها عبارة عن مواقف شخصية لقادة ومسؤولي ضمن قيادة المنظمة الخاصة ، عايشوا الأحداث، إضافة إلى كونها، هي كذلك، عبارة عن ملاحظات و استنتاجات المؤرخين الدارسين للقضية، علما بأنه كان منطلقنا في بحث هذه النقطة هو التساؤل الجوهري التالي : متى تمّ كشف أمر المنظمة الخاصة من قبل السلطات الإستعمارية ؟ و هل يمكن اعتبار قضية تبسة (مارس1950) هو بداية هذا الاكتشاف انطلاقا من هذه التساؤلات استطعنا تصنيف هذه الآراء إلى ما يلي :

أ- الرأي الأول :

يرى أصحابه بأن معرفة السلطة الإستعمارية بوجود تنظيم سري يعود إلى تاريخ 15 ماي 1948، أين تم اعتقال ثلاثة طلبة، كان من بينهم محمد يزيد*، الّذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش الوطني السري[1]... وكان هذا الإكتشاف هو بداية معرفة الإدارة الإستعمارية بوجود تنظيم عسكري يريد الإطاحة بها في الجزائر عن طريق ثورة.

ب- الرأي الثاني :

تأكدت السلطة الإستعمارية بوجود تنظيم سري مسلح، حسب ما رواه أحمد بن بلة، بفعل اكتشافها "الزر الّذي سقط من الحقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من البريد المركزي بوهران بعد الهجوم عليه.

و في يوم 06أفريل 1949 [2]"، توصلت الشرطة إلى اكتشاف حقيبة دون مقبض في منزل أحد المناضلين[3]". و من هنا ، بدأت مصالح الإستخبارات تترصد تحركات مناضلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، إلا من جهة أخرى، تشير عدة مصادر تاريخية بأن العملية كانت ناجحة و مرت في سرية تامة و اعتبرتها السلطة الإستعمارية مجرد سرقة و لم تولي الصحافة عناية خاصة لها...و هذا كله يجعل هذا الرأي مستبعد وضعيف.

---

*محمد يزيد : عضو في حزب الشعب الجزائري، كان ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فرنسا (1950-1953)، من جناح المركزيين، و أصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، و وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958-1962).
ينظر إلى مومن معمري، نفس المرجع ، ص143.

[1] Robert Aron, **Les origines de la guerre d'Algérie**, Paris , Fauyard , 1962, p 312.

[2] أحمد بن بلة، نفس المصدر، ص83.

[3] Abdelkader Ouagouag , **Les grands procès- Organisation secrète** , Alger , Dahleb , 1952,P68.

و في هذا الإطار، و من أجل الأمانة العلمية، لا بد من الإشارة إلى أنّ اعتقال أحد مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و هو فلوج مسكين يوم 12أفريل 1949 بتهمة دعمه و إيوائه عناصر من المنظّمة الخاصة و اعترافه بالتهم المنسوبة إليه أدى إلى بداية كشف أسرار عنها؛ و فتح الباب لمطاردات و اعتقالات واسعة[1] و استعملت السلطة الإستعمارية أساليب تعذيب وحشية.

واستنكرت حركة الإنتصار هذا الوضع، و أوضحت موقفها عن طريق بيان وزعته في تلمسان ، شهر ماي، جاء فيه ما يلي : "إن الشباب المعتقلين هم أبطال ، لن تذهب تضحياتهم هباءا ، و دون جدوى، سيفرج عنهم و سيعودون للعمل النضالي بعزيمة أكبر من أجل استقلال الجزائر[2]".

ج- الرأي الثالث :

ويرى صاحبه أنه بالموازاة مع اكتشاف المنظمة الخاصة في الشرق إنطلاقا من حادثة تبسة ؛ عرفت عمالة وهران نفس العملية من خلال وشاية تمت في فرع وهران؛ ترتب عنها اعتقال أكثر من مائتي (200) عضوا بتهمة التآمر على سلامة و أمن فرنسا.[3]"

نستخلص من خلال ما سبق، اقتران الرأي الثاني بما يليه.و في هذا الأخير، يستعمل صاحبه وهو عمار قليل مصطلح "وشاية" ، وهو ما تفنّده و تنفيه المصادر التاريخية الّتي بحثنا فليه، و كذا تقارير عامل العمالة و مصالح الشرطة العامة، إذ تشير كلها إلى "أن اعتقال فلوج مسكين ... واعترافاته كانت بداية و منطلق للإعتقالات في صفوف المناضلين "[4].

د- الرأي الرابع :

يرجع أصحابه مسألة عرقلة نشاط المنظمة الخاصة و العمل على تجميدها و تصفيتها إلى قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نظرا إلى وجود حساسيات و حسابات داخلية ... مما أدى إلى تفكيك و اكتشاف المنظمة الخاصة.[5]

---

[1] Mahfoud Kaddache , T2, op cit, p780.
[2] AWO. Préf. d'Oran, CIE n°371 (mai 1950).
[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، قسنطينة، دار البحث ، 1991، ص119..
[4] AWO. Préf. d'Oran , CIE n°371 (mai 1950).
[5] Bernarfd Droz et Evelyne Lever , op cit , p49.

و يذهب محمد يوسفي وهو أحد مسؤولي المنظمة الخاصة على هذا الرأي إذ يؤكد بأنه "في الواقع، أتى اكتشاف المنظمة الخاصة من داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بفعل قرار تفكيك الخلايا و تجريدها من أسلحتها و حث عناصرها إلى العودة إلى الحركة.. فكان هذا إعلان عن حل المنظمة[1] ... دون نقاش ".

جاء هذا القرار المشار إليه، و المتخذ من قبل حركة الانتصار بعد أمر اكتشاف المنظمة الخاصة، و كحل لأمر طارئ و استثنائي... ووقائي أمام تصاعد الإعتقالات المتلاحقة واعترافات الموقوفين الّذين عانوا من التعذيب الوحشي...

تفطن محمد بوضياف لمخلفات هذا الوضع، إذ أشار في إحدى تقاريره إلى ما يلي : ...وأتذكّر أنّني في سنة 1949، عندما عينت على رأس ولاية الجزائر، أعربت عن اهتمامي بما يلي: بما أننا ندرب و نزود أشخاصا بالأسلحة ، فهؤلاء الأشخاص معرضون للإعتقال ثم التعذيب، فالإفصاح بما يعرفونه ، فهل اتخذت الحركة إجراءات في حالة وقوع ذلك؟ والسؤال يبقى دون جواب ، و لما حدث ذلك بالفعل و تمت الإعتقالات في تبسة استطلعت المناضلون رأي الحركة وطالبوا بالتعليمات، فكان الرد : أن أخفوا العتاد و أحرقوا الوثائق وانتظروا ..."[2].

2- حادثة تبسة (18مارس 1950):

و يتفق حولها الكثير من المناضلين الذين عاشوا الفترة و كذلك المؤرخين ، و تتلخص فيما يلي :

بدأت بعض عناصر المنظمة الخاصة تعطي الأوامر و تتخلف عن حضور الإجتماعات ومنهم عبد القادر خياري المدعو رحيم* ، الذي كان مشبوها على أنه كان على صلة مع قائد الدرك الفرنسي بتبسة ؛ لذلك انعقد مجلس المنظّمة الخاصة لعمالة قسنطينة تحت رئاسة

---

[1] M'hamed Yousfi, **L'Algérie en marche** .., op cit , p 102.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، ج3، نفس المصدر ، ص 117.

* **عبد القادر خياري** : خريج المدرسة العربية، تبسة، و تكون أيضا،و باللغة الفرنسية ، التحق بحزب الشعب الجزائري – 1944، و عضو في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مارس التجارة ، تشير بعض المصادر إلى أنه وقف إلى جانب الدكتور محمد الأمين دباغين إثر عزله في ديسمبر 1949، بل قرر الإنسحاب من الحزب ... و دعما أعضاء الحزب في تبسة إلى الإستقالة ... و انتقد الحزب من أنه أصبح مهلهلا و غير ديمقراطي.

- ينظر إلى خالد بن قفة ، الجريمة الغامضة في تاريخ الجزائر: فضيحة تبسة 1950، جريدة العهد، ع:05، ليوم 14مارس 1992.

العربي بن مهيدي* ، و فيه اتخذ قرار تأديبه. و من أجل هذا ، تم تكليف ديدوش** مراد الملقب سي عبد القادر بهذه المهمة رسميا، منذ 12مارس 1950.

و لتنفيذها ، عيّن فرقة تأديب (كومندوس) ضمت كل من :

-بن زعيم محمد بن حسين ، مولود في 1923 بعنابة، مستشار بلدي و قائد منطقة عنابة للمنظمة الخاصة.

-عمار بن عودة المدعو مصطفى ، موظف في شركة بيريل Société Beryl، بعنابة .

-بكوش عبد الباقي : قائد فوج في المنظمة الخاصة بعنابة .

-عجامي إبراهيم، مولود في 1928 بعنابة، عامل بشركة الونزة، هو كذلك عضو في المنظمة الخاصة[1] .

اتّصل ديدوش مراد بأعضاء المنظمة الخاصة بتبسة لوضع الخطة التأديبية؛ و تطوع أحد أعضاءها و هو "ماضوي الهادي" بمهمة الإتصال بعبد القادر خياري و استدراجه إلى مكان متفق عليه خارج المدينة ، و هو "باب شالة" يوم 18 مارس 1950 على الساعة 18 و 45د مساء؛ أين كان أعضاء الفرقة الأربعة يتظاهرون بإصلاح سيارة من نوع "سيتروان" سوداء اللون، وأدخلوه عنوة داخل السيارة.[2]

أمام المقاومة التي أبداها عبد القادر، ارتبك سائق السيارة[3] وهو بن عم زعيم محمد، وفقد توازنه و إصطدمت السيارة بالشجرة؛ حاول إثرها خياري الفرار، فانهال عليه عمار بن عودة بقضيب حديدي أغمي عليه بعدها، فظنوا أنه مات لذلك تركوه و انصرفوا.[4]

---

*العربي بن مهيدي : (1923-1957) ، ولد في "الكواهي" (عين مليلة)، انخرط في فوج الرجاء للكشافة الإسلامية ببسكرة 1939، و في حركة أحباب البيان، و شارك في مظاهرات 8ماي 1945 ببسكرة و اعتقل... كان مسؤولا في المنظمة الخاصة في الحبوب، ثم في 1949 (على منطقة سطيف، قسنطينة، عنابة و تبسة).... و حكم عليه غيابيا بـ 10سنوات سجنا... وهو من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) في مارس 1954...وعيّن على رأس الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) عند بداية الثورة التحريرية ، و اعتقل في 1957/03/03، و عذّب حتى استشهاده.
ينظر إلى : بوصفصاف وآخرين، نفس المرجع السابق، ج1، ص129-134.

**ديدوش مراد : عضو في حزب الشعب الجزائري ، و مسؤول في المنظمة الخاصة ، و نائب بوضياف في التنظيم بفرنسا (1952-1954)، قائد منطقة الشمال القسنطيني ، استشهد في المعركة (جانفي 1955).

-Voir : Mohamed Harbi, FLN : Mirage et réalité, op cit , p397.

[1] CAOM – 81F783 – GGA (cab) – Rapport du GGA , n° 11378 Pol, du 24/03/1950.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء،الجزائر: منشورات دحلب ، 1991، ص54.

[3] CAOM- 9 cab 81 – Département de Constantine – Dossier : organisation Para-Militaire PPA, PRG , police de Tébessa, 30/03/1950

[4] مومن العمري، نفس المرجع ، ص145.

ويقول عمار بن عودة : إن العملية كانت للتأديب لا لتنفيذ حكم الإعدام[1] "لكنها اتخذت مجرى آخر ، بل فشلت المحاولة [2]"، إذ بمجرد أن استعاد خياري وعيه، اتجه إلى محافظة الشرطة وقدم كل ما لديه من معلومات، و اقام الدرك الحواجز ، و شدد المراقبة و تم توقيف كل من بن زعيم وبكوش في وادي الزناتي[3]... وتوالت الإعتقالات إذ تم إيقاف بقية الفوج عشية يوم 19مارس.

و حسب تقرير المفتش العام لشرطة عمالة قسنطينة؛ فإن الموقوفين اعترفوا بالأفعال المنسوبة إليهم، و أكدوا بأنه تم منحهم مبلغ مالي (5000 فرنك) لإنجاز العمل.[4]

و خلص تقرير آخر صادر عن عامل عمالة الجزائر بأن "بودة أحمد المندوب في المجلس الجزائري يكون هو القائد دون منازع للعمل السري... و هو الذي يقوم تنظيم و تسليح التنظيم السري... مؤكدا على الشعبية الكبيرة التي يتمتّع بها و ميزاج شخصية الرجل العنفوي ... وأنه فارض لرأيه على اللجنة المديرة داخل الحزب[5]". وهذا يؤكد جليا ، عدم معرفة السلطة الإستعمارية المعلومات الكافية عن المنظمة الخاصة، بل كانت تترصد تحركات الوطنيين، و لم تدرك خبايا التنظيم السري.

إن فشل عملية تأديب مناضل داخل المنظمة الخاصة فتح الباب أمام إعتقالات واسعة وكشف التنظيم؛ لما تم حجزه من وثائق مطبوعة حول النظام الداخلي و التكوين والتجنيد... والهيكل التنظيمي؛ للمنظّمة وأسلحة وذخيرة ... ووثائق عسكرية[6]... وأكدت إحدى تقارير عامل عمالة قسنطينة التي رفعها إلى الحاكم العام للجزائر في 1950/03/22 بأن "قضية خياري هي مسألة عقابية داخل حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و أنّ التنظيم المكتشف عقب التحريات و الإعتقالات، كان يهدف إلى تحضير إنتفاضة [7]" ضدّ السلطة الفرنسية، و المنظّمة هي شبه عسكرية، و تتبنى أسلوب حرب العصابات (La guerilla)* لبلوغ أهدافها.

---

[1] محمد عباس ، **ثوار عظماء**، ص ص 85-86.

[2] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN**, p41.

[3] Alleg Henri, **La Guerre d'Algérie**, T1, Paris : Ed. temps actuels, 1981 p343 et Yves carrières, op cit , p66.

[4] CAOM- 81F/783 – Département de Constantine – GGA (cab) – Rapport du GGA , n° 11378 Pol, du 24/03/1950.

[5] CAOM- 9cab 81 – Préf d'Alger , SLNA n°658, du 28/04/1950.

[6] Marcel E.Naegelem, op cit , p 172-173.

[7] CAOM- 9cab 81 , Rapport Préfet de Constantine à GGA , n°1989 Pol du 22/03/1950.

* **La Guerilla**: و هي تقنية عسكرية سياسية من تقنيات الحرب الثورية، يستخدمها الطرف الأضعف مادية للتغلب على خصم قوي عندما يجد أن المجابهة ليست من مصلحته و هي استراتيجية دفاعية ذات طابع هجومي .
- ينظر إلى الموسوعة العسكرية، ج1، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1977، ص 723-724.

سمّيت العملية بحادثة تبسة، و "رواية الظرف الإستثنائي"، ربما لكون طبيعة المرحلة الّتي كانت تعيشها المنظّمة الخاصّة عقب ظهور "الأزمة البربرية" و تأثيراتها داخل الحزب؛ و الّتي أدّت إلى "عزل حسين آيت أحمد من قيادة المنظّمة الخاصّة و إبعاده إلى القاهرة، بقرار من المكتب السياسي"[1]. وإلى "فصل من الأمين دباغين من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949 بحجة عدم الإنضباط ، إلاّ أنّ الحقيقة أنّه اتّهم بإخفاء نزعته البربرية الّتي تنظر لعروبة الجزائر. و قد أثرت قضية دباغين على وحدة الحزب كثيرا باعتباره أحد أنشط الأعضاء".[2]

رأت بعض المراجع بأنّ قضيّة عزل دبّاغين من الحزب كانت إحدى أسباب حادثة تبسة، وفسرت خروج خياري عبد القادر عن الطاعة و الإنضباط و انتقادات العلنية والمتكررة ضد الحزب خاصة بعد عزل دباغين نظرا للمكانة الّتي كان يحتلها هذا الأخير في أوساط المناضلين الّذين أصيبوا بغضب و حقد شديدين إتجاه قيادة الحركة[3].

و أطلق على الحادثة ، كذلك تسمية "مؤامرة عنابة" و ذلك لأن محاكمة الموقوفين من أعضاء المنظّمة الخاصة تمت بالناحية الشرقية الّتي تدخل ، عسكريا تحت اختصاص محكمة عنابة بتهمة تكوين منظّمة إرهابية مسلحة.[4]

و وظف الصحفي الفرنسي ييف كورير (Yves Courrière) مصطلح "مؤامرة تبسة"، إنطلاقا من كون قضية "رحيم" هي إحدى قضايا القانون العام المدني و أحداثها تمت في تبسة، فوضعت على أساس الضرب و الجرح العمديين مع سبق الإسرار و الترصّد[5].

و للأمانة التاريخية، لا بد من التأكيد بأنّ موضوع اكتشاف المنظمة الخاصة شائك، وقادنا البحث فيه إلى بعض الحقائق و المعلومات، الكثير منها تبقى في حاجة إلى تمحيص وتحقيق و إمعان نظر.

وظلت هذه أسئلة ملحة تطرح نفسها، و من بينها :

*كيف علمت مصالح الدرك في تبسة بحملة تأديبية داخلية، تم التخطيط لها و ضبطها داخل صفوف المنظمة الخاصة ؟

---

[1] أحمد بن نعمان، نفس المرجع ، ص135.
[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص320.
[3] مومن العمري، نفس المرجع ، ص 150.
[4] ينظر إلى شهادة الأخضر بن طوبال، **جريدة المجاهد**، ع:03- 1956.
[5] خالد بن فضة، نفس المقال ، **العهد** : 1992/03/14.

*تشير عدة مصادر إلى أنّ قدوم "خياري عبد القادر" إلى مصالح الشّرطة ، كان لتقديم شكوى إثر الإعتداء الجسدي الّذي تعرض له، و أنكر معرفته بالمعتدين عدا من استدرجه إلى مكان الحادث وهو "ماضوي الهادي".

كان المعتدى عليه و هو "خياري عبد القادر" ثائرا و منشقا منذ مدة تزيد عن شهور، فمن المنطق لا يكون على علم و دراية بالمنظمة الخاصة، ففي هذه الحالة تكون المعلومات المقدمة من قبله ضئيلة ، إن وجدت بحوزته ، خاصة وأنّه كان مجرد مناضل وعضو بسيط.

وحسب "خياري": المتهم بخيانة المنظمة الخاصة "فإن الطّريقة الفريدة من نوعها في التحقيق و التّعذيب الّذي مارسته الشرطة الفرنسية ضد أعضاء التّنظيم الخاص أمثال ماضوي و بن زعيم هي التي أدت إلى الكشف و تحطيم التنظيم الخاص".[1]

و قريبا من هذا الرأي ، ذهب أحد المناضلين و هو "الوردي قتال" بأنّ التنظيم اكتشف ليس بخيانة، و إنّما بسبب الإعترافات الّتي انتزعتها الشرطة الفرنسية من الأعضاء الّذين ألقي عليهم القبض بفعل التّعذيب الوحشي المعروف الّذين تعرضوا له"[2].

و في هذا الإطار ، يرى المؤرخ يحي بوعزيز بأنّ "الإعتراف الأكثر خطورة، كان ذلك الّذي أدلى به واحد من مسؤولي المنظّمة الخاصة العارفين بجميع أسرارها وخباياها و أهدافها و مخططاتها و شبكاتها و فروعها و أعضاءها وهو المدعو "عبد القادر بلحاج الجيلالي"* الّذي واكب المنظّمة منذ ظهورها حتى اكتشافها و تقلد بها مسؤولية حساسة جدا، حيث كان يشغل منصب المفتش العام و المدرب العسكري في هيئة أركانها، و أثناء اعتقاله أدلى بكل معلوماته بشأنها[3]، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنّه و بعد إطلاق سراحه بأسبوعين عن اعتقاله، أبدى تعاونه العلني مع الإدارة الإستعمارية، و كان من كبار أعوانه و قد ألحقت سلوكاته هذه أضرارا بالغة الخطورة بالمنظّمة الخاصة و مناضليها".[4]

---

[1] رابح بلعيد، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس، العدد : 134، ص11.

[2] يحي بوعزيز، نفس المرجع ، ص52.

*عبد القادر بلحاج الجيلالي: مولود في 1921/01/21 بزدين (ملیانة)، متعلم ومزدوج اللغة، دخل الجيش الفرنسي (1942-1945) . كان نائب مدرسة التهذيب في الرويبة، (تحت رعاية حزب الشعب الجزائري) ، أصبح مفتش عام و مدرب عسكري في المنظمة الخاصة من 1948، تم اعتقاله في أفريل 19520، و حكم عليه في محكمة عنابة (جوان 1951) و البليدة (مارس 1952) بسنة سجن، و اعتبر تقرير مصلحة PRG "تصريحاته مفيدة لفك المنظمة الخاصة ، و هي تأكيد على حسن نية المعني و انقطاعه عن العمل السياسي". و عاش في عزلة داخل السجن، وخلال مدة سجنه ، تلقى زيارات مسؤولين فرنسيين في السجن (بالبليدة و وهران).

-Voir : CAOM – 5I5, SLNA- Dpt d'Oran, Dossier personnel : Belhadj AEK Djilali.

[3] يحيى بوعزيز، نفس المرجع ، ص52.

[4] CAOM-81F781 – Fonds du ministère des affaires algériennes commission rogatoire n°34 du 07/04/1950.

و يذهب أحد المناضلين وهو "عمر بوداود" في شهادة صريحة إلى اتهام عبد القادر بلحاج "بأنّه كان على اتصال دائم بالأمن الفرنسي و هذا منذ سنة 1948".[1]

و ظهر الوجه الثّاني لهذا الشّخص بعد إطلاق سراحه، و "أصبح بشعا أثناء الثّورة التحريرية حيث لقّب نفسه باسم كوبيس (Kobus)"و ارتكب عدة جرائم في حقّ الثورة الجزائرية".[2]

التّنظيم الهيكلي للمنظّمة الخاصّة في عمالة وهران:

IV- سير و تطور الإعتقالات : تأكيد للمؤامرة الإستعمارية

عقب حادثة تبسة ، و إلقاء القبض على عناصر فوج المنظمة في وادي الزناتي (18مارس 1950) ، و في عنابة في اليوم الوالي، خضع الموقوفون إلى "تحقيقات قضائية"[3]، حسب السلطة الإستعمارية ، إلاّ أنه في الواقع مارست ضدهم أساليب تعذيب وحشية في استنطاقهم و إرغامهم على التّصريح و الإعتراف بالتهم المنسوبة إليهم، و هذا منذ إيقاف الأوائل منهم في مركز الشّرطة [4] بتبسة".

تطورت الإعتقالات خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس و جوان، و استعملت فيها السّلطة الإستعمارية مصالح الإستخبارات و قوات الشرطة و الدرك في إلقاء القبض على المتهمين و التحقيق معهم و تنظيم محاكمتهم، حسب الرواية الرسمية، و امتدت مدة الإعتقالات جغرافيا، لتشمل كل نواحي الجزائر؛ و خاصة في مناطق و مدن عمالة قسنطينة، في تبسة، قالمة، سوق أهراس عنابة و سكيكدة، و في عمالة الجزائر، بداية من أورمال (سور الغزلان حاليا) أوليان فيل (الشلف حاليا)، مليانة، معسكر، تيارت و عين تموشنت.[5]

---

[1] ينظر إلى شهادة عمر بوداود في جريدة الشعب، الجزائر، 19 جوان 1989.
[2] لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، الجزائر: دار الحكمة ، 1990، ص 75-79.
[3] AWO . Préf. D'Oran . SLNA n°309 (Avril 1950).
[4] Alleg Henri ,T1, op cit , p343.
[5] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** , op cit , p76.

اختلف تعداد عناصر المنظمة الخاصة الموقوفين ، علما بأن الإعتقال مس كذلك أعضاء من الجهاز السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، غير منتمين إلى المنظّمة الخاصة.

تراوحت الأرقام المقدرة للموقوفين و المعتقلين بين ثلاث مائة (300) إلى خمس مائة (500) عضو.

فحسب المؤرخ حربي محمد، "فإنّه من بين ألفين عضو في المنظمة"،تم اعتقال 363[1] منهم.

ويذهب "رمضان آصلاح" في شهادته[2] إلى تقدير عدد المعتقلين بحوالي أربعة مائة (400) عضو خلال شهري مارس – أفريل 1950 في حملات اعتقال عمت الجزائر".[3]

ولدى المؤرخ الفرنسي جاك سيمون، فإنه تم تفكيك أغلبية شبكات المنظمة الخاصة، و ذلك باعتقال أكثر من خمس مائة عضو، و إيقاف خمسة قادة ضمن قيادة أركان المنظمة الخاصة و هم بن بلة أحمد ، بلحاج عبد القادر جيلالي، رجيمي جيلالي، يوسفي محمد، ومحساس أحمد...

كشف تقرير ، وهو عبارة عن دراسة مفصلة (45صفحة) منجزة من قبل مصالح الإستخبارات العامة التابعة للحاكم العام للجزائر (ماي 1950)، عن تفاصيل دقيقة لعمليات الإعتقال في الجزائر :

تبدأ الدراسة بلمحة تاريخية حول ظروف نشأة حزب الشعب الجزائري، و الّذي يرى فيه بأنّه " لم يسعى أبدا إلى الوحدة مع الأحزاب الجزائرية الأخرى"، بل كان حزب راديكالي في مطالبه، و لذا أنشأ المنظمة الخاصة في ديسمبر1947. و وصف التقرير النظام الداخلي للمنظمة و ركز على أن "التجنيد فيها انتقائي، و هي منظمو شبه عسكرية سرية". و بدأت الإعتقالات صفوف عناصر منذ 18مارس 1950 (قضية تبسة) .و "بعد تلقي أخبار خياري عبد القادر"[4].

---

[1] Mohamed Harbi, **Aux origine du FLN**.

[2] رمضان آصلاح : عضو مناضل في حزب الشعب و حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية في مدينة الجزائر، و في المنظمة الخاصة (ضمن شبكة الإتصالات)، تعرض للتعذيب أثناء إعتقاله يوم 25 أفريل 1950.
ينظر إلى : رمضان آصلاح، **شهادة حول المنظمة الخاصة (1947-1950)**، مخطوط (خاص)، د.ت ، 37 ص و ملاحق.

[3] نفسه، ص10.

[4] CAOM- 81F/783 – GGA (Rapp . direction générale – organisation sécrète).

يصف التقرير الخلايا و الأفواج المكتشفة و تركيبتها البشرية، و حسب العمالات الثلاثة.

وبداية من تبسة، تمّ اكتشاف فوجين و خمسة أنصاف أفواج ، ففي عمالة قسنطينة، إن هيكل المنظمة الخاصة يشتمل على ثلاثة مقاطعات هي :

-قسنطينة و تضم ثلاثة (3) نواحي و هي : قسنطينة، تبسة و سكيكدة

-عنابة و تضم ناحيتين و هما : عنابة و قالمة.

- بجاية و تضم ناحيتين و هما بجاية وسطيف.[1]

يشير التقرير ، بتركيز خاص، و بالأرقام إلى سكيكدة أين بلغ عدد المعتقلين إلى غاية يوم 25 ماي 1950 : 102 عضو من المنظمة الخاصة و من منخرطي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، تم إحالة ستة (6) أشخاص على قاضي التحقيق و هم : عشوي بوجمعة و عشوي عبد الحميد و عشوي أحمد بتهمة حيازة مسدس ووثائق، و صايبي علي وشنتوف مولود بتهمة حيازة مسدس، و عامر رمي مستشار بلدي صاحب المترل الذي كان مقر حركة الانتصار و فيه ضبط لوثائق ... و في اليوم الموالي (26ماي) ، تم إحالة عضوين آخرين على قاضي التحقيق وهم: سعدي خوجة و بوديسة سعيد.[2]

ويكشف التقرير عن تفاصيل اكتشاف الخلايا والأفواج في عمالتي الجزائر ووهران.

ضبطت مصالح الحاكم العام للجزائر تعداد المعتقلين و المحولين إلى السجن ، حسب العمالات الثلاثة بتاريخ 01 جوان 1950 ، كما يلي :

الجدول رقم 05: عدد المعتقلين و المساجين (بتاريخ 01 جوان 1950)

العمالة	عدد المعتقلين	عدد المحولين
قسنطينة	144	114
الجزائر	112	110
وهران	106	84
المجموع	**362**	**318**

[1] CAOM- 81F/783 – GGA (Rapp . direction générale – organisation sécrète).
[2] Ibid.

و في رسالة من الحاكم العام للجزائر (مارسيل إيدمون ناجيلان) إلى وزير الداخلية ، بتاريخ 24 ماي 1950، و هي عبارة عن وصف حالة الإعتقالات و صد الخلايا و الأفواج المكتشف.

تضمنت هذه الرسالة – التقرير عن قائمة اسمية لمائة (10) شخص عضو منخرط في "المنظمة الخاصة شبه العسكرية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (حسب التسمية الواردة فيه).

يورد الحاكم العام في رسالته تصريحات المعتقلين عند استنطاقهم، و منهم : أعضاء مسؤولين في المنظمة الخاصة. حيث أكد كل من عبد الحميد علي (سيد علي) و رجيمي جيلالي على "انتماءهم لحزب الشعب الجزائري، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ 1947.

و حسب يحياوي علي بن عبد القادر – مسؤول مقاطعة للمنظمة الخاصة في البليدة وأحد قدماء حزب الشعب الجزائري بأن للحزب وجه شرعي وهو حركة الإنتصار و آخر غير شرعي و هو حزب [1] الشعب .. (أي الجناح السري) ".

وفي استنطاقه، تكلم عراب هاشمي بن العربي الملقب "محمد" قائد الخلية المحلية في أورليان فيل (الشلف حاليا) عن تكوينه العسكري في مدينة الجزائر منذ أكتوبر 1948 وتخصصه في صنع المتفجّرات، و مساهمته في تأسيس خلايا و أفواج في مليانة ، و أكّد على أنّ مهمة المنظّمة الخاصة كانت لتكوين جيش جزائري".[2]

و خلص الحاكم العام في تقريره إلى ملاحظات أكد فيها على حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالتنظيم المكتشف ، و أنها أي حركة الإنتصار تحافظ على إمتيازاتها، مثل الحصانة الدبلوماسية لنوابها و حرية تنقلاتهم داخل الجزائر، و إلى فرنسا ، مما يجعلهم خطرا، و خاصّة في إثارة "ما يجري " من أحداث و اعتقالات على الرأي العام الدولي. وخطورة نواب الحركة في المجالس البلدية في إثارة الإضطرابات و سير عمل البلديات. والحقيقة الأخرى الّذي انتهى إليها التقرير هي وجود "الجيش السري"[3] ، أي المنظّمة الخاصّة.

[1] CAOM – 81F/783 – Rapp. Du GGA sur l'organisation – Para-militaire du PPA – MTLD , du 24/05/1950.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

حصلت السّلطة الإستعمارية على معلومات دقيقة ، من خلال استنطاق المعتقلين حول تأسيس المنظّمة الخاصّة و نظامها و خلاياها و شبكاتها :

وإلتمسنا من خلال البحث في الأرشيف المتعلق بمحاضر مصالح الشرطة العامة حول شهادة "بلحاج عبد القادر الجيلالي" المفتش العام و المدرب العسكري للمنظمة الخاصة، بتاريخ 1950/04/07 : مدى خطورة التصريحات التي أدلى بها، و دقة المعلومات التي منحها للإدارة الإستعمارية حول هرم المنظّمة الخاصة ؛ و فيها أعطى وصفا دقيقا لتطور قيادة أركان المنظمة ، إذ صنف المعني و المستوجب، مراحل نمو المنظمة الخاصة إلى ستّة مراحل وهي:

- المرحلة الأولى : تأسس المنظمة الخاصة- ديسمبر 1947.
- المرحلة الثانية :قبل انتخابات أفريل 1948.
- المرحلة الثالثة : أربعة (4) شهور بعد انتخابات أفريل 1948.
- المرحلة الرابعة : سبعة (7) شهور بعد انتخابات أفريل 1948.
- المرحلة الخامسة : بعد الأزمة البربرية ، نهاية 1948.
- المرحلة السادسة : بعد عزل محمد الأمين دباغين – نهاية 1949.[1]

وبناء على هذه المعلومات، و الّتي أدلى بها "بلحاج" بارتياح (حسب التقرير) وضع المفتش العام للشرطة فورسيولي بول (Forcioli Paul) "رسم تخطيطي عن مراحل تطور الأركان العامة للمنظمة الخاصة شبه عسكرية لحزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات للديمقراطية".[2].

وعند استجوابه من قبل القاضي العام "م.كاتيرينو" (M.Catherineau) قاضي التحقيق بمحكمة تيزي وزو ، أبدى بلحاج ارتياحا و سهولة في الردّ على الأسئلة بإجابات دقيقة[3]، سهلت مهمة المحقّقين وعلى عكس سهولة و خطورة المعلومات المقدّمة من قبل "بلحاج عبد القادر" فإنّ "أحمد بن بلّة" ولد مبروك – نائب بلدية مغنية، و قائد المنظّمة الخاصة و الّذي كان في حالة فرار منذ سنة ، لم يقدّم تصريحات و معلومات بحجم الّتي أدلى بها سابقه.

---

[1] CAOM – 81/F/781 – Préf – d'Alger – Police générale – PV n+ 417 , PRG –Commission Havard Jean –Avril 1950.

[2] ينظر إلى الملحق رقم08:حول تطور الهيكل التنظيمي لقيادة أركان المنظمة الخاصة (حسب شهادة استنطاق بلحاج عبد القادر جيلالي 1959/04)

[3] CAOM – 81/F/781 – PV commission rogatoire n° 34 du 07/04/1950.

ألقي عليه القبض يوم 13ماي 1950 و بحوزته مسدس أوتوماتيكي و مبلغ مالي قدر بـــ 233.000فرنك ؛ و عند استنطاقه ، "أكّد على دور الحركة في وضع و تسيير المنظمة الشبه عسكرية، و على دور النائب محمد خيضر في قيادة و توجيه هذه المنظمة ... وهي التي أدارت عملية البريد المركزي[1] بوهران..".

و من بين ما أدلى به لمفتشي الشرطة العامة و قاضي التحقيق في البليدة من تصريحات ما يلي: أن هيكل التنظيم السري موزع إلى ثلاثة عمالات: عمالة الجزائر وتضم 6-8 نواحي، وعمالة وهران و بها ناحية واحدة". و أنّ كل أعضاء المنظّمة الخاصة من القائد إلى رؤساء النواحي هو أعضاء دائمين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية [2]".

وأضاف قائلا : "بصفتي وطني للمنظمة الخاصة، كنت تحت تصرف الحزب الّذي هو تحت رئاسة خيضر محمد كانت اللقاءات بيننا تتم شهريا، و كنت أمده بالتقرير عن المنظّمة".

و عن عملية البريد المركزي بوهران، صرحت أنها كانت من تنفيذ فوج من المنظّمة الخاصة، بقرار اتخذ من قبل قيادة الأركان في اجتماع بالجزائر ترأسه "مجيد" (أي حسين آيت أحمد) ، و لغرض الحصول على الأموال و أعطت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الضوء الأخضر و الموافقة على تنفيذ هذه العملية".[3]

أما فيما يخصّ تفاصيل الحديث عن تأسيس أفواج المنظّمة الخاصّة ، في عمالة وهران، فكانت إجابات "أحمد بن بلة" في هذا الموضوع غير كاملة و متقطعة؛ أراد من خلالها كتمان أسرار و عدم البوح بها، فكان متحفّظا و متردّدا و رافضا الإدلاء بأسماء قادة و أعضاء الأفواج . و كثرت عبارات : "لا أدري، لا أعرف، ربما ... لا اعرف اسمه.. شاب عمره بين 26-30 سنة، في محاضر الشرطة العامة عند استنطاقه، فلم ين سهلا و متعاونا كما كان سابقه و نقصد هنا "بلحاج عبد القادر جيلالي".

[1] CAOM – 9 cab 51 – PRG n° 29444, Alger , du 13/05/1950 , Rapport signé : coste.
[2] Ibid.
[3] CAOM – 9 cab 51 – Rapport PRG , Alger , au préf. d'Alger , Mai 1950 .

V- الإعتقالات في عمالة وهران :

لم تكن عمالة وهران بعيدة عن موجة الإعتقالات الّتي مست المنظّمة الخاصّة و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعدت حادثة "تبسة" ، بل مسّتها قبل ذلك، إذ تعرّض مناضلو حركة الإنتصار و المنظّمة الخاصّة للإيقاف و السجن منذ أفريل 1949، إثر عملية البريد المركزي بوهران.

بدأت الإعتقالات الأولى و كشف أفواج و شبكات المنظّمة الخاصة في العمالة منذ شهر أفريل 1950، حيث بلغ ، إذ ذاك عدد الموقوفين أكثر من مائة و خمسين عبر نواحي عديدة، و في الشهر الموالي ، تم اعتقال أربعة وثمانين (84) شخصا أغلبهم من الشباب[1]، وفي عمليات تفتيش و اقتحام و اعتقال في مدن كثيرة ؛ و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 06: عدد المعتقلين في مدن العمالة – ماي 1950[2]

المدينة	عدد المعتقلين
وهران	22
تلمسان	19
معسكر	15
عين تموشنت	12
تيارت	07
غيلزان	06
مستغانم	03

و في شهر جوان ، أحيل مائة و ستة (106) عضوا آخرا أمام التحقيق[3]، و من هذه التحريات، ظهرت قوة و صلابة التّنظيم السري و انتشاره في عدة مناطق ، و خاصة منها : "تلمسان و وهران و عين تموشنت، إضافة إلى معسكر، و مستغانم و تيارت و غليزان[4]".

---

[1] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°309 (Avril 1950).
[2] AWO . Préf. d'Oran . CIE n°371 (Mai 1950).
[3] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°485 (Juin 1950).
[4] نقلنا ترتيب المدن، كما جاء في نصه الأصلي عن دراسة لمصالح الإتصالات لشمال إفريقيا (SLNA) – عمالة وهران – و "هو ترتيب وضع إنطلاقا من تعداد المعتقلين و شبكات المنظمة الخاصة المكتشفة في هذه المدن. "
-Voir : Ibid .

لم تكن هذه الإعتقالات وجيزة و محدودة في الزمان و المكان ، بل إنه و من خلال تصفحنا الأرشيف ، إتّضح لنا بأن الإعتقالات لم تكن حملة محدودة زمنيا في "شهور ما بعد مارس 1950، بل امتدت إلى مدى مفتوح ، إذ تم إيقاف أشخاص في سنوات لاحقة وبتهم متشابهة و هي تهديد الأمن العام و الخارجي لفرنسا؛ و تكوين منظمة شبه عسكرية ... واضطر الكثير من عناصر المنظّمة الخاصة إلى الفرار و الدّخول إلى السرية.[1]

و توسعت الإعتقالات لتشمل مدن صغرى و أرياف [2]، و هو ما يوضح امتداد التنظيم السري و توسعه، في الأوساط الشعبية داخل المدن و الأرياف على حد سواء.

وقعت الإعتقالات الأولى بتلمسان، أين تم توقيف واحد وعشرين عضو من المنظّمة الخاصة، و اكتشاف أسلحة و متفجّرات و وثائق عديدة ... وأدار "لابات" (M.Labat) مدير الشرطة القضائية و نائبه "زانيتاكي" (M .Zannettacci) عمليات التفتيش والإعتقال [3]، و منة خلالها تم توقيف ثمانية وعشرين عنصر من شبكة المنظّمة الخاصة بتلمسان، اتضح بأنّ الهيكل الهرمي للمنظّمة هو كما يلي :

على رأس خلية تلمسان : "محجوب جلول" ، و تضم ثلاثة أفواج تحت قيادة كل من: قنافذة محمد، تشاور شعيب ، و بن عصمان[4] محمد و هذه الأفواج ، بدورها تحتوي على تسعة (9) نصف أفواج.[5]

و خلال نفس الفترة، تم اعتقال أربعة و عشرين عنصرا (24) من المنظمة الخاصة بوهران، وهي شبكة كان على رأسها: بن زيان حسين، منذ ثمانية عشرا (18) شهرا، و هو عضو في المجلس البلدي لوهران، ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و من بين أعضاء الشبكة : بن علا الحاج، عديمي بن علي،و زبابة حميدة، و كان لهم صلة بعملية البريد المركزي لوهران.[6]

---

[1] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°483 (Juin 1950).
[2] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°673 (Sept 1950).
[3] L'écho d'Oran, n° 28663, du 10/05/1950.
[4] CAOM –92/36 – GGA , PRG – District d'Oran , Rapport mensuel du 23/04 au 23/05/1950.
[5] ينظر إلى الملحق : رقم 10 : حول الهيكل الهرمي لشبكة المنظمة الخاصة في تلمسان.
[6] **L'écho d'Oran** , n° 28664, du 11/05/1950.

و في مستغانم ، بعد تحقيق ، تم توقيف عناصر من المنظمة الخاصة، و بتهمة تهديد الأمن العام، و وفق المادة 80 من قانون العقوبات[1]، و التي كانت عطاءا مستعملا من قبل السلطة القضائية في كل حالات الإعتقال. بلغ عدد الموقوفين في فوج مستغانم:ستة (6)، تراوحت أعمارهم بين 23-40سنة و هم :

1- قائد الفوج: آيت حمودة عميروش بن عميروش (23سنة) .

2- اسماعيل مصطفى ولد بخدة(26سنة)

3- أحمد خوجة بوراس ولد عبد القادر (26سنة).

4- ويس بطّاش ولد محمد (26سنة)

5- بن بكوش الحبيب ولد الحبيب (40سنة)

6- مغراوي الحبيب ولد الحاج (32سنة).

و أكد الأربعة الأوائل عند استنطاقهم بأنهم "كانوا يعقدون اجتماعات سرية، وهم يعملون من أجل تحرير الجزائر"[2].

و في غليزان ، بدأت الإعتقالات الأولى منذ 27 أفريل 1950؛ و "لتهمة تهديد الأمن العام[3] لفرنسا... و أحيل الموقوفون على قاضي التحقيق بمستغانم ؛ و من خلال استنطاقهم ، تبين أن شبكة المنظّمة الخاصة في غليزان تضم ثلاثة أفواج ...و أن اكتشافها لم يكن كاملا ... وأكد كل المعتقلين على انتمائهم للمنظمة وهم :

1-واضح بن عطية ولد الوناس، المولود في 1923 بغليزان، نائب بلدي ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وهو القائد المحلي للمنظمة الخاصة .

2-حميش بوجمعة بن سعدي ، المولود في 1921 بمدينة الجزائر، قائد فوج ، وهو تاجر ، وقد استضاف في منزله كل منة حمو بوتليليس و خيضر محمد و سائقه عند مرورهم بغليزان بعد تنفيذ عملية البريد المركزي لوهران.

---

[1] صدرت بموجب مرسوم قبل سبتمبر 1939، و هي تناقض المواد 55 و 73 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بل و حتى المادة 75 من دستور الجهوية الفرنسية الرابعة، فهي منعة الحريات ، و جاءت للمعاقبة.
ينظر إلى الملحق رقم 19.

[2] CAOM – 9 CAB 51 – Rapp du procureur général- Alger – au GGA , Alger de 02/05/1950.

[3] AWO. Préf. d'Oran , SLNA – 28/04/1950.

3- مدمون عدة ولد العربي ، المولود في 1922 بغليزان، قائد فوج.

4- عابد قويدر ولد الحاج، المولود في 1923 ، و الساكن بوهران ، قائد فوج.

5- غرناوط رشيد ولد سليمان، المولود في 1922 بغليزان، عامل بالمستشفى المدني بغليزان.[1]

وبلغ عدد المعتقلين في معسكر : خمسة و عشرين (25)[2] خلال الشهور الأولى لعمليات الإعتقال ... و في مغنية يوم 13 ماي 1950 بمنزل أحد المناضلين وهوت بوري أحمد، تم حجز وثائق سرية... و مخطط سد يني بهدل و بوحلو و تجهيزات كهربائية ومعدات للتفجير...[3]

في مقابل تأكيد بعض المعتقلين إنتماءهم إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وعضويتهم فيها، فإن آخرون فندوا أي صلة بها [4]، و أظهرت التحريات وجود تنظيمين موازيين متداخلين ، من حيث نشاطهما و نظامهما، من جهة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب سياسي يمثله نواب و ينشط علنيا، ومن جهة أخرى حزب التحرير الجزائري كتنظيم سري مكون من منخرطين سباب ثوريين...[5].

في أجواء هذه الإعتقالات ، قام الحاكم العام للجزائر "ناجلان" بزيارة إلى مدن العمالة، ومنها مستغانم، و فيها صرح بأنة "النزعة الإجرامية عند بعض الأشخاص لا تقف عزمنا من أجل تحقيق وحدة فعالة ، التي هي هدفنا منذ أمد بعيد ... ولا زلنا نسعى إليه في ظل الجزائر الفرنسية"[6].ومن أجل استمالة الرأي العام ، خاصة المعمرين و طمأنتهم ، و من خلاله سعى ذلك إلى التقليل من وقع و ضخامة هذه الإعتقالات، و التأكيد على معاقبة المخالفين دفاعات على وحدة فرنسا.

---

[1] CAOM – 9cab 51 – GGA – Police judiciaire du dpt. d'Oran, 1ère brigade de police d'Oran . Oran , le 19/05/1950.
[2] Abdelkader Ouagouag , op cit , p60.
[3] Ibid , p 148.
[4] M'hamed Yousfi , **Le complot**, op cit, p64.
[5] AWO. Préf. d'Oran . SLNA , n° 309 (Avril 1950).
[6] **L'écho d'Oran** – 21 et 22 mai 1950.

تداولت الصحافة اليومية خبر إعتقال "عبد الرحمان" الملقب المدني* المسؤول الجهوي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران؛ يوم 19 سبتمبر 1950. و اعتبر القبض على هذا المسؤول وقائد المنظمة الخاصة ضربة قاضية لها و زوالها النهائي، لكن الواقع كان عكس هذا التخمين والمبتغى؛ إذ تواصل نشاط عدة خلايا ، و أعيد تأسيس أفواج أخرى.

ومن جهة أخرى، فإن الإعتقالات لم تهدأ ولو تتوقف بل ستعرف في نهاية 1952 بداية لمرحلة جديدة من اكتشاف التنظيم السري عبر عدة مناطق من العمالة؛ و من خلال المحطات والأمثلة التاريخية التالية ، يمكن الوقوف عند هذه الحقيقة : [1]

1- أشار تقرير صادر عن مصالح عمالة وهران (شهر ديسمبر 1950) قصد دراسة التنظيم السري بأنه رغم الإعتقالات تبقى هذه الشبكة السرية قوية في تلمسان، وعين تموشنت ومستغانم ، وتيارت و نمورز (الغزوات حاليا)؛ و في مناطق ريفية مثال لورمال (العامرية حاليا) و إيرائيل (حاسي الغلة حاليا) ، أين تم ضبط شبكة سرية قوية التنظيم [2].

2- تمّ كشف شبكة المنظّمة الخاصة في منطقة نمورز، وصفت بأنها نشيطة وأعضاءها مطالبون بالسرية و تقليل إتصالاتهم و بتعلم فنون الطبوغرافية و التدرب و العيش في ظروف قاسية ... و صعبة و تم إحصاء تعداد عناصر الشبكة ما بين 20-50شاب.[3]

و"قد تكون هذه الشبكة المنظمة من تدبير "كبير محمد" نائب رئيس بلدي مغنية ، ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية."[4]

---

* **عبد الرحمان بن سعيد الملقب المدني** : هو عبد الرحمان بن سعيد، مولود في 1925/08/05 بالعامرية، عضو في حزب الشعب الجزائري، تعرض للإعتقال في سبتمبر 1950 (عاش في السرية تحت اسم دحو محمد ولد سعيد). مسؤول جهوي للمنظمة الخاصة. أطلق سراحه في ديسمبر 1950 ... "اتهم بقضية تخريب نصب تذكاري عمومي بالعامرية في سبتمبر 1952، سجن فلي ديسمبر 1952 .. و لعب دورا مهما في تجديد التنظيم السري في وهران و نواحيها، و كان عنصر اتصال ... و قائد المنظمة في العامرية و إيرائيل.

- Voir : CAOM – 5I16 – SLNA – Département d'Oran – Dossier personnel « Madani ».

[1] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°713 (Rapp. Sept 1950).

[2] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°08 (Rapp mensuel sur l'activité musulmane dans le dpt d'Oran Déc 1950).

[3] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°803 (Rapp. Novembre 1951).

[4] Ibid .

وتحت طائلة تهديد الأمن العام، تم اعتقال الكثير من المناضلين الذين نشطوا في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، و لم يكن لهم صلة بالمنظمة الخاصة و من هؤلاء على سبيل المثال الموجز ، نذكر :

إيقاف كل من بوعزة سي ميمون و قاديري حسين[1] (نوفمبر 1950) و بن سعيد لحسن و شلاوي عبد القادر (في الشهر الموالي) وهم مناضلين في حركة الانتصار بمغنية.[2]

إنّ سير و تطوّر الإعتقالات في عمالة وهران لم يكن محدودا و محددا ، لا زمانيا و لا مكانيا، بل كان مفتوحا و عاما. و اتخذ من حادثة تبسة حجة و ذريعة لتبرير أعماله التي اعتبرها "تحقيقيات قضائية" ، و "ضرورية حتى يعود الإستقرار و تتحقق ثقة الفئات الشعبية في النظام رغم مكر و خديعة البعض".[3]

خلّفت هذه الإعتقالات في شهرها الأول ثلاث مائة (300) معتقل سجين [4]، أو يزيد عن ذلك [5].

و في بيان صادر عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1950/05/01)، فإنّ تعداد المعتقلين بلغ : ثلاث مائة (300) معتقل موزعين حسب المناطق على النحو التالي :

الجدول رقم07 : عدد المعتقلين حسب المناطق و العمالات في الجزائر (ماي 1950) [6]

المنطقة	عدد المعتقلين
الشرق	150
الوسط	124
الغرب	30
الجنوب	5
المجموع	**309**

[1] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°803 (Novembre 1951).
[2] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°19 (Décembre 1951).
[3] Amar Ouzegane , **Le meilleur combat** , Paris : Julliard , 1962, p 156.
[4] Alleg , T1, op cit , p 280.
[5] Benjamin Stora et Akram Ellyas , **Les 100 portes du Maghreb**, Alger , Dahleb, 1999, p98.
[6] AWO. 15 H 28- . SLNA N°1329 NA 15 et **Alger Républicain** , du 02/05/1950.

وجراء هذه الإعتقالات و تتابعها ، تزايد تعداد السجناء في سجون عديدة في الجزائر و فرنسا، وهو ما يوضّحه الجدول التالي :

الجدول رقم08 : عدد المساجين في ماي 1950[1]

السجن	عدد المساجين (في قضايا المنظمة الخاصة)
الجزائر	150
وهران	45
تيزي وزو	42
البليدة	37
بجاية	15
سطيف	12
أورليان فيل (الشلف حاليا)	10
معسكر	13
تلمسان	3
ليون (فرنسا)	14
المجموع	341

أثيرت قضية الإعتقالات و محاكمة عناصر المنظمة الخاصة إثارة سياسية ضمن أروقة البرلمان الفرنسية و في الصحافة الفرنسية؛ و اتخذت من خلالها ، المواقف السياسية ... والكثير من نواب اليمين و دعاة الإستيطان و الإستغلال أيدوا القمع و الإضطهاد المسلط على الموقوفين و ساندوا السياسة الإستعمارية المتبعة في هذا الشأن.

ويقول في هذا الصدد : النائب في البرلمان جون سال (Jean Scelles) في رسالة وجهها إلى وزير الداخلية بأنه "من ضمن أربع مائة (400) منخرط في المنظمة الخاصة، تم إيقاف أقل من الربع، و المسؤولون الحقيقيون و الفعليون هم نواب معروفون في مأمن، أرجو أن يحاكم الموقوفين في أقرب وقت ممكن..."[2].

[1] AWO. 15 H 28- . Ministère de l'intérieur –Service de l'Algérie et des départements d'outre mer.Paris 08/06/1950 et SLNA DU 10/09/1950.

[2] CAOM –81F/783 – Lettres d'un député (Jean Scelles) de l assemblée de l'union française à Monsieur le ministre de l'intérieur, Alger , 14/04/1950.

وكتب جاك شوفاليي (Jaques Chevalier) مهللا عقب إعتقال العناصر القيادية في أركان المنظمة الخاصة ، بأن "المنظمة الشبه عسكرية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية زالت ... و معها تتوقف عمليات التفتيش و الإعتقال في الجزائر[1]".

ولدى البعض ، فإن الضربة التي تعرضت لها المنظمة الخاصة كانت قوية و عنيفة، ولكنها لم تكن نهائية و قاضية على مستقبلها ووجودها، إذ بقت عدة شبكات قائمة في الجنوب والأوراس[2]".

IV- الإعتقالات في الصحافة:

تابعت الصحافة الفرنسية اليومية أخبار اكتشاف المنظمة الخاصة و حملات الإعتقال التي مست عناصرها، و اتخذت من خلال عناوينها و مقالاتها مواقف سياسية... و خاصة منها الصحافة اليمينية، المدعمة لسياسة الإستيطان و الإستغلال والداعية إلى الجزائر الفرنسية.

من خلال تصفح عناوين و مقالات بعض الصحف الصادرة خلال الأسابيع و الشهور الأولى لعمليات اكتشاف المنظمة الخاصة ، تتضح المواقف المعلنة و الصريحة، و نورد فيما يلي بعض الأمثلة عن هذه الصحف و بعض ما جاء فيها في كتاباتها عن هذا الموضوع في جريدة "La dépêche quotidienne" (1950/04/27)، جاء في مقال بأن المنظمة الشبه عسكرية لحزب الشعب – حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تضم ثمان مائة (800) عضو ؛ و من الضروري مواصلة تفكيك هذه المنظّمة. و رأت جريدة "الساعة الأخيرة" (Dernière heure) بأن القضيّة وراءها عصابة أسلحة دولية ، تلقى أصحابها تعليمات وأوامر من دول شرقية. و أكدت على أن أسلحة كثيرة وصلت إلى الجزائر، من ليبيا و المغرب إلى الجزائر.. و أن "لجنة تحرير الجزائر" هي التي خططت هذه العملية ..

[1] L'écho d'Alger, 18/05/1950.
[2] El HachemiTrodi , Ben M'hidi : l'homme des grands rendez-vous , Coll : Témoignage , Alger , ENAG, 1991, p90.

تساءلت جريدة ليوم 07 ماي 1950 عن صمت الإدارة الفرنسية الذي أدى إلى زرع الشك في الرأي العام الفرنسي و إلى حالة اللاأمن.[1]

أمّا الصحافة الوطنية الجزائرية، و باختلاف إنتماءاتها السياسية، كانت مواقفها رافضة للوضع الإستعماري و منددة به، و من ما جاء في هذا الموضوع، نذكر ما ورد في جريدة La voix libre (1950/05/04) : "إنّ الضّغط و التدخل القوي و الإعتقالات تؤدي لا محالة إلى خشذ و زرع ضعف في السيادة الفرنسية".

و رأت "البصائر" (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بأن ما حدث من اعتقالات هو إشارة إستعمارية ، ربطتها بأحداث 8ماي 1945[2]".

وتسائل البشير الإبراهيمي* (1889-1965) في نفس الجريدة (عدد يوم 1950/05/01) عن مسؤولية الأحداث :

و كتبت "الجزائر الحرة"[3] (Algérie libre) الكثير من المعتقلين و معاناتهم في السجون، و عن طبيعة النظام الإستعماري الّذي استغل الوضع لزيادة القمع و الإضطهاد. وجاء في العدد 13 ليوم 1950/04/15 : تعداد المعتقلين حسب المناطق و المدن... وشددت على الطبيعة السياسية للإعتقالات قساوة المحاكمات و معاناة المساجين.

VII- المحاكمات و سيرها :

جاءت محاكمات المعتقلين المسجونين بتهم عديدة أساسها : تهديد الأمن الخارجي والإنتماء إلى منظّمة شبه عسكرية و حيازة أسلحة ... سواء منهم المنتمين إلى المنظّمة الخاصة، أو غيرهم من الأعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

---

[1] Voir CAOM – 9cab 54- Dossier : presse française et complot de l'organisation aras-militaire du PPA – MTLD (1950-1951).

[2] Ibid.

* **محمد البشير الإبراهيمي** : من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، و مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و رئيسها منذ ديسمبر 1942، سجن بعد أحداث ماي1945 حتى 1946.
ينظر إلى : بوصفصاف و آخرين، نفس المرجع ، ج1، ص3-8.

[3] **الجزائر الحرة Algérie libre**: صدر أول عدد لها في 1949/08/18 شعار الجريدة "من الشعب وإلى الشعب"، المدير العام المسير: أحمد مزغنة، و مقر الإدارة و التحرير : 2، ساحة شارل – الجزائر.

شهدت المحاكم العسكرية و المدنية، و بداية من فبراير 1951 عدة مدن: مثل وهران، الجزائر ، البليدة، عنابة و بجاية، و قسنطينة و باتنة و سكيكدة و مستغانم... وقائع جلسات مشحونة و مفتعلة، لقيت متابعة من قبل الصحافة ..والرأي العام و الفئات الشعبية و أهالي المعتقلين.

كانت خطورة هذه المحاكمات أكبر عن سابقتها الّتي كانت ضدّ عناصر حزب الشعب الجزائري، خاصة في نوفمبر 1937 و 30 جانفي 1939، و في 17 مارس 1941 و الّتي وقعت ضدّ ثمانية و عشرين (28) عنصر متهم بتهمة تأسيس جمعية محظورة.[1]

وقعت محاكمات المعتقلين منذ 1950 في ظروف متميزة بتزايد القمع و الاضطهاد الإستعماري و ممارسة أساليب التعذيب ضدّ المساجين [2].. وعمدت الصحافة الفرنسية خاصة منها اليمينية و الموالية للمعمرين على تزكية القبضة الحديدية و مواصلة أسلوب القوة قصد تفكيك المنظّمة الخاصة.[3]

مواجهة للسياسة الإستعمارية ، نشطت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بوسائل عديدة منها الصحافة و المناشير الداخلية و نشاط النواب[4].

وبواسطة لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الإستعماري (CSVR) المؤسسة منذ نهاية 1948، و المكونة من قبل مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الحزب الشيوعي الجزائري و الكونفدرالية العامة للشغل... و عبر فروعها المكونة في عدة مدن، سعت إلى الدفاع عن المساجين و تقديم مساعدات لعائلاتهم، و إبلاغ الرأي العام [5]....و في هذا الإطار ، قدم نائب حركة الإنتصار فروخي مصطفى "شكاوي المواطنين المقدمة إلى لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الإستعماري إلى المجلس الجزائري يوم 19 مارس 1951[6].. و كانت هذه الهيئة منبرا للنقاش الحاد حول قضية معاناة المساجين و القمع المسلط عليهم و ثقل الأحكام الصادرة ضدهم.

---

[1] Jaques Simon, **Messali Hadj** , op cit , p98.

[2] CAOM –81F902 –903 – Ministère des affaires algériennes – SLNA – Rapp. Mensuel (juillet 1952).

[3] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، 249.

[4] سيأتي تفصيل هذه النقطة في عنوان ردود الأفعال.

[5] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، 253.

[6] عبد القادر وقواق، نفس المصدر ، ص56.

من خلال البحث عن جلسات محاكمات المعتقلين بعد كشف المنظمة الخاصة (ضمن أرشيف ضم محاضر المحاكم تقارير الشرطة العامة و الولاية العامة، و إدارات العمالات الثلاثة و كذلك الصحافة الصادرة آنذاك)؛ تمكننا من الوقوف عند الحقائق التالية :

1-عرفت الفترة، بداية من مطلع 1950 محاكمات كثيرة، وهو دليل على القبضة الحديدية للسياسة الإستعمارية المتبعة ضد المعتقلين و المساجين.

2-رغم طبيعة القضية السياسية التي سعت هيئة الدفاع عن المتهمين إلى إظهارها ، إلا أنها اعتبرت قضايا عقابية و تتمثل في تهديد الأمن الخارجي و العام.

وصدرت الأحكام وفق التهم الموجهة للمعتقلين ، ووفق قانون العقوبات.

3-من خلال جرد المحاكمات التي وقعت في عدة مدن جزائرية، بل حتى في فرنسا، يمكن تصنيفها ، حسب تعداد المتهمين و المحاكمين، و السبق الإعلامي و طبيعة الحضور التي ميز جلساتها، إلى نوعين :

أ- **محاكمات صغرى** : خصت أفراد عناصر المنظمة الخاصة و غيرهم بدأت منذ مارس 1950، و لتهم حيازة أسلحة و تهديد الأمن العام، و لم تحاط بعناية إعلامية خاصة .

ب-محاكمات كبرى : مست عناصر المنظمة الخاصة، وبداية من محاكمة "47" بوهران (فبراير 1951) و بجاية و تلتها محاكمات في سكيكدة (شهر ماي) ، ثم عنابة (أوت) و البليدة (نوفمبر 1951) و تميزت بالعدد الهائل من المتهمين المحاكمين و الأحكام القاسية الصادرة ...وكانت تخص محاكمة عناصر قيادية في المنظمة الخاصة (من قيادة الأركان العامة و المناطق و غيرهم).

1- نماذج من المحاكمات خارج عمالة وهران :

وقعت محاكمات كثيرة لعناصر و مناضلين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة ، خاصة منذ 1950 (سنة نكبة إكتشاف المنظمة الخاصة)، و لتهم عديدة؛ ومنها توزيع مناشير و كتابات حائطية و حيازة أسلحة دون ترخيص و تهديد الأمن العام الخارجي. و كانت الأحكام الصادرة قاسية. و حسب التطور الزمني، نورد نماذج من هذه المحاكمات الّتي وقعت في عدة مدن جزائرية ، و منها :

- في "الخروب" (قسنطينة)، يوم 1950/03/03، أدانت المحاكمة كل من ناصري محمد بالسجن مدة سنة و غرامة مقدرة بـــ مائتين (200) ألف فرنك، و ديب دراجي وبوسنة رمضان بالسجن مدة ستة شهور و بمائة (100) ألف فرنك بتهمة حيازة وتوزيع منشورات بعنوان "الإخوة المسلمين لقطاع قسنطينة" و هي مناشير وزعتها حركة الانتصار الديمقراطية خلال زيارة الحاكم العام لقسنطينة [1]".

-و في تيزي وزو يوم 1950/04/07 حكمت المحكمة على المدعو "قاسيمي محمد بن قاسي" نائب في البلدية، بالسجن مدة شهرين وغرامة مالية مقدرة بخمسة الآلاف بتهمة حيازة قطعة سلاح دون ترخيص [2].

-و في باتنة ، بتاريخ 11 ماي 1950، حكمت المحكمة العقابية على كل من قواسمي دراجي و بوشويكة يونس و هاشمي إبراهيم بالسجن مدة خمسة و أربعين يوم بتهمة "توزيع مناشير". [3]

-و في قسنطينة ، يوم 16ماي 1950، حكمت المحكمة العقابية على قروز رشيد بالسجن مدة سنة بمائتين (200) ألف غرامة، و على زموري علي بالسجن مدة سنتين وبثلاث مائة (300) [4] ألف غرامة.

-و في بجاية، بتاريخ 15 فبراير 1951، حكمت المحكمة على تسعة وعشرين (29) عنصرا بتهم تهديد الأمن العام، تراوحت أعمارهم بين عشرين إلى ثلاثة و أربعين سنة؛ حكم عليهم بالسجن ما بين 2-6 سنوات، وحرمان من الحقوق المدنية، وغرامات مالية ما بين 120 إلى 500ألف فرنك ؛ وتم إطلاق سراح معتقل واحد وهو : أوصبير محمود بن بشير. [5]

[1] CAOM- 81F/782- Police judiciaire, Constantine, 03/03/1950.
[2] CAOM- 81F/782- Police judiciaire, Alger, n°1189 du 07/04/1950.
[3] CAOM - 81F/782- Police judiciaire, Constantine, 12/05/1950.
[4] CAOM - 81F/782- Police judiciaire, Constantine, 17/05/1950.
[5] CAOM - 81F/783- GGA – Dir. générale – 8713, du 27/02/1951 et CAOM –9 cab 48 – Paquet du procureur général – Alger , 17/02/1951.

-وفي عنابة، بتاريخ 1951/08/28، أصدرت المحكمة أحكاما نهائية مائة و خمسة وثلاثين عضوا من المنظمة الخاصة،علما بأنّه افتتحت المحاكمة تحت رئاسة القاضي شامسكي (Chamski) من 11جوان[1]، و رغم تقديم طعون من قبل عدد كثير من المتهمين وهو "ثمانين محكوم عليهم"، إلا أنّ الأحكام كانت قاسية ؛ و هي كما يلي :

-حكم على تسعة متهمين ، كانوا في حالة فرار بعشر سنوات سجن.

-وعلى مائة و تسعة آخرين بأحكام تراوحت بين 8شهور إلى 8سنوات سجن .

-وعلى أربعة بستة (6) شهور سجنا، و أفرج على تسعة عشر موقوف[2].

-وفي 09 أكتوبر 1951، فتحت محاكمة أربعة جزائريين بمحكمة إكس أونبروفانس (Aix en Provence) جنوب فرنسا؛ وهم يوسفي محمد و بن محجوب (غيابيا) وشارف علي وقويقاح علي، و دافع كل من المحاميين : بيار ستيي و الأستاذ دافيد على المتهمين : و هذا بفضل تدخل لجنة الدفاع عن ضحايا القمع و سعيها في تأييد و مساعدة الموقوفين[3]، الّذين تمّ إطلاق سراحهم و إخلاء سبيلهم و اعتبر هذا بمثابة نصر".[4]

-وفي 13 أكتوبر 1951، حكمت محكمة مدينة الجزائر، بحكم المادة 80 من قانون العقوبات ، على كل من :

-بن حدو بوزيد (من سكيكدة) بثلاثة سنوات سجن و مائة ألف غرامة مالية وتجريد من الحقوق المدنية مدة عشرة سنوات.

-بلمعون محي الدين (من معسكر) بثمانية عشر شهر سجنا، و مائة و ثمانين ألف غرامة مالية و تجريد من الحقوق المدنية مدة خمسة سنوات.[5] .

-وفي البليدة ، بتاريخ 22 نوفمبر 1951، بدأت محاكمة ستة وخمسين متهم من مناضلي المنظمة الخاصة، و منهم العناصر القيادية .

---

[1] CAOM –92/106 GGA- SLNA– N° 1981, du 15/08/1951.
[2] CAOM – 84F/786- Fonds ministériels , GGA, Dir. Générale n° 37973 du 01/09/1951.
[3] **L'Algérie libre**, n°55, du 15/10/1951.
[4] **Alger républicain** , du 18/10/1951.
[5] **L'Algérie libre**, n°55, 15/10/1951.

و استدعت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ولجنة الدفاع عن ضحايا القمع محامين من فرنسا، ومنهم : ستيب (Stibbe) و ديشزال (Dechezelle) و دوزان (Douzon) والجزائري عمراني [1]. وحضرت شخصيات معروفة بأفكارها الحرة : مثل الصحفي كلود بوردي (Claude Bourdet)، و الأستاذ الجامعي و المتعاون من جريدة (Témoignages chrétiens): آندري ماندوز (A.Mandouz) و بعث كل من المؤرخ و الكاتب آلبير كامو (Albert Camus) وجان ماري دومينياك (J.M Domenech) برسالة تأييد و تضامن مع المساجين و ذلك لعدم تمكنهم من الحضور لإدلاء بالشهادة لصالح المساجين .[2]

وكانت الأحكام الصادرة قاسية ، بل عقوبات على محمد خيضر (8سنوات سجن)، بن بلة أحمد وآيت أحمد حسين (7سنوات سجن)، وأحمد محساس ويوسفي محمد (5سنوات سجن)، و بوضياف محمد (6سنوات سجن) و آخرون [3] ... انتهت محاكمتهم نهائيا في1 ماي 1952 (بتأييد محكمة الجزائر للحكم، و بعد الطعون و الإستئناف).

2- المحاكمات داخل العمالة :

بدأت محاكمة الموقوفين و المعتقلين من مناضلي المنظمة الخاصة في قضية البريد المركزي لوهران، و تفكيك خلايا و أفواج المنظمة؛ يوم 12 فبراير 1951 بوهران.

سبقت هذه المحاكمة الكبرى جلسة و مداولات قضية تخص نقابيين و عمال في الميناء، يوم 09 فبراير جرت في جو مشحون ، توقف فيه العمال عن العمل و تجمعوا أمام المحكمة مساندة لزملائهم المعتقلين وهم : ويس عبد القادر، بلقايد الحبيب و أمين عام نقابة الدواكرة الملقب بوعلام و المنتمي إلى المنظمة الخاصة (حسب التقرير)[4]، ووجّهت لهم تهم التّحريض على العصيان و إثارة الإضطراب . حكم على الثلاثة بغرامات مالية :

حكم على الإثنين الأولين بغرامة مالية ، بينما الثالث فأدين بغرامة مالية و بالسجن مدة شهر.[5]

---

[1] M'hamed Yousfi, **L'Algérie en marche**, op cit , p122.
[2] Voir Lettre d'Albert CAMSUS adressé au président du tribunal de Blida (Affaire de l'organisation spéciale).
- Alleg Hennri , La guerre d'Algérie ;, T3, op cit , p501.
[3] يحيى بوعزيز ، **السياسة الإستعمارية** ، ص ص 54-55.
[4] CAOM – GGA – CAB , n°6857, cc du 05/089/1950.
[5] CAOM – SLNA du 12/02/1951.

رغم كون هذه المحاكمة صغيرة ، بحجمها، إلاّ أنّها خلّفت إثارة في أروقة المحكمة و ما جاور قصر العدالة.

قبل حدوث محاكمة 12 فبراير 1951، أثيرت قضية المعتقلين إثارة سياسية وإعلامية؛ وتحركت الأحزاب الوطنية و لجنة الدفاع عن ضحايا القمع من أجل تأييد الموقوفين و تقديم يد المساعدة إلى أهاليهم و ذويهم .

و في هذا الإطار، أرسلت برقيات تأييد للمعتقلين من قبل حركة الانتصار و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الحزب الشيوعي الجزائري و لجنة الدفاع عن ضحايا القمع إلى الوكيل العام و القاضي رئيس المحكمة.

تجمع حوالي ثلاث مائة شخص من بينهم نساء أمام قصر العدالة يوم افتتاح المحاكمة ، و كان من بينهم بودة أحمد * مندوب و نائب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري... و لم يكن هذا التجمع عفويا، بل بدافع واجب و استجابة لنداء وجهته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 10 فبراير جاء فيه "لنقف ، كلنا من أجل الإفراج عن المعتقلين "47" لوهران من أيادي القمع[1]".

و في اليوم الثاني من المحاكمة، أكّد بودة أحمد خلال تجمع بمقر حركة الإنتصار بوهران على أنه رغم القمع الإستعماري، فإنّ الحركة لن تحيد عن أهدافها و مطالبتها بمجلس جزائري منتخب و علم وطني[2]".

دافع على المتهمين هيئة دفاع مكونة من محامين فرنسيين ، منهم : الأستاذة سوزان كيهل (S.Kehl) و الأساتذة توفيني (Thuveny) و سبورتيس (Sportes) و بيرو (Pierot) وجزائريين و منهم : الأستاذين ثابت و بلبغرة محمد الصغير.**

---

*أحمد بودة : انضم إلى حزب الشعب في 1937، كان رئيس لصحيفة البركان الجزائري 19639 و عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار (1946-1954)، و ممثلا لجبهة التحرير الوطني في العراق ثم في ليبيا حتى 1962.
ينظر إلى مومن العمري، نفس المرجع ، ص159.

[1] AWO- Préf. d'oran . SLNA N° 158 , Rapp mensuel (Février 1951).
[2] CAOM – 81F/783, GGA (CAB), SLNA, n°500, du 28/02/1951.

**بلبغرة محمد الصغير : محامي بوهران، مسؤول في حزب الشعب الجزائري (مقاطعة Seine) بفرنسا أين درس ، هو من عائلة ميسورة من معسكر، فهو ابن قاضي ، وهو محامي متربص مسجل بمحكمة وهران منذ 1948، "له صلات متينة في أوساط حركة الإنتصار و منهم بن اسماعيل بومدين و سويح هواري، من وهران، و اسطمبولي مصطفى، طاهري عبد القادر و بغدادي بومدين و بدوي أحمد من معسكر و كان محامي نادي السعادة لوهران ..."

-Voir : CAOM – 5I5 – SLNA – Département d'Oran – Dossier personnel – Belbegraa.

وجهت لهم تهم تهديد الأمن الخارجي، إضافة لدى البعض: حيازة أسلحة و عتاد حرب.[1]

جل المتهمين من الشباب، أكبرهم سنا هو : "ولد إبراهيم سعيد بن عمار " المولود في 1912 ببلدية مثلي (دائرة تيزي وزو) و الساكن بتيارت، و صغرهم هو : "مخاطرية محمد بن جيلالي" المولود في 07جوان 1931 بوهران، إذ لم يكن يبلغ من العمر : عشرين سنة.

وكان المتهمون السبعة و الأربعون من مناطق عمالة وهران موزعين على النحو التالي:

الجدول رقم 09: توزيع المعتقلين حسب مكان الإقامة [2]

المدينة	عدد المعتقلين	ملاحظة
وهران	12	وأكبرهم سنا بن زيان محمد حسين المولود في 1918/1/6 بوهران وأصغرهم مخاطرية محمد .
تلمسان	11	أكبرهم سنا قنافذة محمد المولود في ديسمبر 1916 بتيارت وأصغرهم سنا : مرزوق سعيد ولد محمد المولود في 1929/01/31 بتلمسان
عين تموشنت	10	أكبرهم سنا آيت زاوش معمر ابن محمد المولود في 1915/02/30 بأكليلة وأصغرهم سنا: رباحي يوسيف ابن محمد المولود في 1928/03/03 بعين تموشنت .
تيارت	06	أكبرهم سنا ولد إبراهيم سعيد بن عمار وأصغرهم سنا: آيت عمار مزيان المولود في 1926/09/07 بدوار واصيف (دائرة تيزي وزو).
معسكر	05	أكبرهم سنا هو: حلو عبد القادر بن عبد الله المولود في 1919 بعين فارس (معسكر) وأصغرهم سنا: سحنوني عبد القادر المولود في 1930 بمعسكر.
مستغانم	03	و الثلاثة هم :أحمد خوجة بوراس – وميس البطاش وواضح بن عطية من مواليد 1923.

[1] عبد القادر وقواق، نفس المصدر ، ص 105-106.

[2] Tableau tracé selon données (in) :
Ibid – pp 91-105.
Et CAOM – 81F 783, GGA (cab), SLNA n°509 du 25/02/1951.

أصدرت المحكمة بتاريخ 06 مارس أحكاما قاسية ضد المتهمين، تراوحت بين عشرة شهور سجن إلى 10 سنوات، إضافة إلى المنع من الإقامة و التجريد من الحقوق المدنية.[1]

و تعقيبا و تنديدا على قساوة الحكم، أصدرت فيدرالية وهران لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بينا، جاء فيه : "إحياء لمائة و خمسة و عشرين سنة من النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر (1830-1951): كان الحكم بمائة و خمسة و عشرين سنة سجنا على سبعة و أربعين مناضل جزائري في وهران[2]".

دلت هذه المحاكمة على قساوة النظام الإستعماري، ورده العنيف مستخدما كل الوسائل المتاحة (الصحافة، المحاكم) و رافعا لذريعة تهديد الأمن العام ... فكانت محاكمة وهران بداية لمحاكمات أخرى كبيرة ضد قادة المنظمة الخاصة و عناصرها، مثل في عنابة والبليدة.. فبعد اكتشاف المنظمة الخاصة في 1950، هل كانت المحاكمات في 1951، نهاية فعلية للمنظمة ؟ و ما هي ردود الأفعال و المواقف تجاه القضية ؟

IIIV- ردود الأفعال و المواقف من اكتشاف المنظمة الخاصة :

1- موقف الإدارة الإستعمارية :

قامت السلطة الإستعمارية بعمليات اعتقال واسعة منذ الإعترافات الأولى ، و في هذا الإطار ، تم توقيف الكثير من قادة المنظمة الخاصة، و على رأسهم : أحمد بن بلة، عبان رمضان، يوسف زيغود، أحمد محساس، محمد يوسفي، رجيمي جيلالي، بن عودة مصطفى وبلحاج عبد القادر جيلالي، بينما تمكن آخرون من الإفلات و على رأسهم: محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، ورابح بيطاط.

تظاهرت الإدارة الإستعمارية بتصغير قيمة الإعتقالات في الشهور الأولى ، و اعتبرت أن القضية هي مجرد اكتشاف جماعات مسلحة تملك كميات من الأسلحة، تسعى إلى القيام

[1] ينظر إلى الملحق رقم 09 : الأحكام الصادرة من قبل محكمة وهران بتاريخ 1951/03/06 : قضية المتهمين "47".

[2] CAOM –81F783- SLNA- Rapport sur l'activité musulmane dans le département d'Oran Bulletin de quinzaine n°704/NA/3 du 1-15/03/1950

بعمليات تخريبية و حوادث ضدّ الأفراد، "لكن مع تزايد عمليات الإعتقال و تواصل اكتشاف المنظمة في عدة مناطق من الجزائر، جاء ردود موقف رسمي من الوالي الحاكم العام للجزائر ناجلان (Naegelen) يوم 05 ماي 1950 ، حيث صرح قائلا "لقد وضعنا يدنا على تنظيم سري و نتساءل إذا كنا سنأخذ هذا بجدية أو لا نعيره إهتماما كونه عملا صبيانيا[1]".

اهمت السلطة الإستعمارية حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بمسؤولية تكوين التنظيم السري، و يظهر هذا من خلال الجلسات القضائية لمعاقبة المعتقلين ... وفي هذا الإطار، ورد في محضر الحكم الصادر عن محكمة البليدة 11مارس 1952 بأن "المنظمة الخاصة منبثقة عن الحزب السياسي المطالب بالإستقلال و المسمى في إطار الشرعية بحركة الانتصار وحزب الشعب في السر"[2].

ورغم سعي الإدارة الإستعمارية إلصاق التهمة بحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، إلا أنها في المقابل ، لم تعترف بالطابع السياسي للقضية، و بأن سعي المنظمة الخاصة هو إقامة إنتفاضة ضد سلطتها و العمل على تحرير الجزائر، بل حاكمت الموقوفين وفق قانون العقوبات، معتبرة القضية أمنية و هي تخص تهديد العام...وجرّت، وراءها ، اليمين الفرنسي والمعمرين "الّذين أيّدوا زيادة القمع و التسلط، ورأوا ضرورة اتّخاذ عقوبات صارمة حتى يعود الإستقرار، و تتحقق ثقة الفئات الشعبية في النّظام".[3]

على عكس هذا الموقف المتشدد، لقد أبدى اليسار الفرنسي موقف متحفظ، ووقف رجال الفكر و المثقفون موقفا مغايرا، فسعوا إلى معرفة تفاصيل قضية الإعتقالات والمحاكمات وسياسة القمع و الإضطهاد الإستعمارية ... ووقفوا مواقفا مساندة و تضامنا مع المساجين... و حضر الكثير منهم جلسات المحاكمات... و أبدوا تأييدا علنيا؛ و من هؤلاء الصحفي كلود بوردي (Claude Bourdet) الّذي كتب في مجلة "L'observateur" ليوم 06ديسمبر 1951 مقالا حول محاكمة المعتقلين الستة و خمسين (56) في البليدة، و خلص فيه إلى أن العنف لا ينفع و أن السياسة الإستعمارية لمواجهة القضية غير مجدية [4] وأحدث هذا

[1] Charles Henri Favord, **La révolution algérienne**, Paris, Plon, 1959, p85.
[2] CAOM –81F783- Police judiciaire, Alger ; 14/03/1952.
[3] M'hamed Yousfi, **Le complot, Algérie (1950-1954)**, op cit, p 209.
[4] Claude Bourdet, y'a t-il une Guestapo Algérienne, **L'observateur**, n° 82, du 06/12/1951, p 5-6.

المقال ضجة كبيرة في هرم السلطة الفرنسية، و كان محل مراسلات بين المسؤولين على أعلى مستوى ، من مصالح الإستخبارات ، و إلى وزير الداخلية [1]. و حسب جريدة "الجزائر حرة" الّتي أعادت نشر هذا المقال ، فإنّ "كلود بوردي فضح الممارسات البوليسية الفرنسية".

و سارت عناوين صحفية أخرى على منهج فضح ممارسات السلطة الفرنسية، وغير بعيد عن تاريخ صدور مقال كلود بوردي، و بنفس الأسلوب، كتب في جريدة " Le libertaire" ، يوم 04 جانفي 1952 مقالا بعنوان : إنجازات مصالح "الإستخبارات الفرنسية (Les exploits des SS français) و فيه الحديث ، بأسلوب تهكمي وناقد للسياسة الإستعمارية في الجزائر، عن وسائل القمع و الإضطهاد ضمن عمليات التفتيش و الإعتقال و السجن".[2]

2-رد الفعل الوطني :

لم يكن كشف المنظمة الخاصة متوقعا، بل كان مفاجأة سواء لدى السلطة الإستعمارية، أو لدى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و قادة المنظمة الخاصة .

خلفت هذه القضية تبعات و إنعكاسات خطيرة في مسار الحركة ؛ خاصة وأنّها جاءت بعد هزات متتالية مرت بها، و هي قضية عزل آيت أحمد و محمد الأمين دباغين.

كان على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، إثر كشف المنظمة الخيار بين موقفين لا ثالث لهما، إما الإعتراف برعايتها للمنظمة باعتبارها جناح شبه عسكري تابعه لها، و يعني هذا نهاية الحركة، و إما نكران ذلك... فتم اتخاذ الموقف الثاني في الظاهر[3]، لكن الواقع يظهر عكس ذلك. طالبت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال الشهور الأولى لبداية التفتيش و الإعتقالات، المناضلين في حالة توقيفهم إلتزام الصمت و انتظار التعليمات واتخاذ كل التدابير اللازمة لأمنهم (مثل حرق الوثائق، التقليل من التجمعات...) و إفضاء العتاد و في حالة الإعتقال ، نصحت الحركة المعتقلين بعدم الإعتراف بانتمائهم للمنظمة الخاصة، بل إنتسابهم إليها .[4]

---

[1] CAOM-81F/783- Fonds Ministériel , Rapp. GGA , 12/12/1951.
[2] CAOM –5I115, Bulletin de Presse d'Algérie – Questions musulmanes , période (1-15/1/1952) et SLNA n° 158 n°13 janvier 1952.
[3] CAOM- 81F 783 – SLNA N° 783, du 11/06/1951.
[4] مومن العمري، نفس المرجع ، ص160.

نعت الكثير من قادة المنظمة الخاصة مسؤولي حركة الانتصار بالتخلي عنهم وقت الشدة و المحنة، و في هذا الإطار ، عبر أحمد بن بلة عن هذا الإستياء ، حين كان معتقلا في سجن البليدة ، بقوله :"تلقيت تعليمات غامضة، إنتظر، إبق في مركزك، الموقف جاري دراسته... كما كان متوقعا، استبد الخوف بقيادة الحركة و ابتعدوا عن محاورتنا، و في الوقت قالوا لي و لرفاقي من المتهمين أنهم يريدون أن تجري القضية دون قادة الحركة الصعداء إرتياحا، لقد تخلصوا من المزعجين و أصبح في مقدورهم أخيرا أن يتفرغوا للمخططات الإنتخابية بما فيها من متع ومتاعب".[1]

وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه محمد بوضياف ، إذ ألقى اللوم على حركة الانتصار ووصف تعليماتها للمناضلين عند اكتشاف المنظمة الخاصة بموقف سلبي.. و في هذا الشأن ، قال بأن: "الحركة فضلت حينئذ سلوك طريقة الهزامية ، فإنها أنكرت وجود منظمة مسلحة مع اعترافها بأن المناضلين المعتقلين ينتمون إلى الحركة، و اتهمت البوليس بالتآمر وقد يكون هذا الموقف مقبولا.[2]"

حتى لا تظهر بمظهر المتخلي عن المعتقلين، سعت الحركة إلى بذل جهود معتبرة ومهمة دفاعا عنهم، وعبر الوسائل المتاحة لها ، خاصة في المجالين : القضائي و الإعلامي .

مع تواصل كشف شبكات المنظمة الخاصة، تداول استعمال مفهوم "المؤامرة Le complot " ، و الذي كان يعني لدى الإدارة الإستعمارية بأن "إجراءات التفتيش والإعتقالات أدت إلى كشف محاولة تخريب و مؤامرة، كانت مخططة ضد النظام، وردت حركة الانتصار على هذا الإتهام بتفسير آخر مفاده بأنّ الضّغط و الإضطهاد الإستعماري، بكل أشكاله، و منها الإعتقالات هو مؤامرة مدبرة من قبل الإدارة ضد الحركة و الهدف من وراءه هو عرقلة نشاطها و الحد منه[3]".

وفي هذا الصدد، وزعت الحركة منشورا بتاريخ 03جويلية1950، عنوانه "الحقيقة حول المؤامرة"[4]، تشرح فيه سياسة التسلط و الإضطهاد الممارسة ضد المناضلين والمعتقلين.

---

[1] أحمد بن بلة ، نفس المرجع ، ص85.
[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، ج3، نفس المصدر ، ص117.
[3] Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre** , Alger : OPU, 1978, p120.
[4] AWO- Préf.d'Oran , SLNA ()Juillet 1950.

وكان من بين أساليب الدفاع عنهم ؛ إضافة إلى ما سبق :

أ- الصحافة الوطنية :

-شنّ حملة للتّنديد بالقمع المسلط على المعتقلين قبل و بعد محاكماتهم، وكانت جريدة "الجزائر الحرة" منبرا مهما، استعمله الحركة لفضح هذه السياسة الإستعمارية، رغم ما كانت تتعرض له من منع و حجز..

أثارت الجريدة قضايا تخص ظروف الإعتقالات وواجب التضامن مع المعتقلين، والدّفاع عنهم،... و معاناتهم في السّجون.. و جاء ضمن أعدادها مقالات مثيرة منها : "... لن نسمح لأحد أن يمس خيضر، المساس بخيضر يراد به إصابة حركة الإنتصار و الشعب الجزائري، و الدفاع عن خيضر واجب وطني يتطلب تعبئة كل الطاقات الوطنية ..."[1].

وكتب أحمد كبير في عدد يوم 1952/01/05 مقالا حول طرق التعذيب الممارسة ضدّ المعتقلين، جاء فيه :"آلاف اعتقلوا عنوة و بإهانة مكبلين الأرجل و الأيدي... ومارس الجلادون وسائل التعذيب، تنوّعت بين عقاب و نكال المغطس... إلى التكهرب؛ و إلى إدخال لوحة خشنة حادة بين ظفر و لحم أصابع الأيادي[2]... وغيرها."

ب- دور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع (CSVR) :

تأسست اللجنة رسميا منذ 1948 ، "كان على رأسها عناصر نشطة من المنظمات والأندية الثقافية والرياضية والمدارس والكشافة الإسلامية الجزائرية وتعاونت مع قضاة فرنسيين[3]". هدفت اللجنة إلى الدفاع عن الضحايا و المعتقلين و المساجين و مساعدتهم بطرق عديدة كتنظيم الدفاع عنهم تفعيل التضامن الشعبي معهم و مساعدة عائلات الضحايا... وشرح معاناة السجناء و اعتقالهم إلى الرأي العام عبر الصحافة و البيانات...[4]

حسب إحصائيات اللجنة، "يكون عدد الموقوفين و المعتقلين بين 1936-1951 هو 30232 بسب آرائهم الوطنية، وتم إصدار إدانة و معاقبة ضد 14420متهم. و توفي خمسة وثمانين معتقلا في السجون... "[5].

---

[1] **L'Algérie libre**, du 24/02/1950.
[2] Ibid, du 05/01/1952.
[3] Jaques Simon, **Messali Hadj (1898-1974)**, op cit , p135.
[4] AWO- Préf. d'Oran , SLNA n°805- Novembre 1951.
[5] M'hamed Yousfi, **Le complot** , op cit, p 24-25.

أمام ضخامة هذه الأرقام وغيرها كثير، والتي تعبر كلها عن ثقل السياسة الإستعمارية على الجزائريين، كان عليهم الصمود و التصدي و التضامن و عدم التخاذل و إبداء العزائم في مواجهة الوضع الإستعماري، بكل الطرق المتاحة، وكان من بينها لجنة الدفاع عن ضحايا القمع، و عبر لجانها الفرعية.

كان لعناصر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية دورا قياديا و مهما في هذه اللجان الفرعية خاصة في مدن : وهران و تلمسان.

قام كل من "سويح هواري، فرحات محمد، تركي عبد القادر، الدكتور بن سماعيل بومدين، غرناطي بن شاعة، وحاج موري، بن لحسن محمد الملقب شاشو، ميمون عبد القادر، مطاهري أحمد.. بدور مميز في تفعيل[1] نشاط اللجنة في عمالة وهران ، وكذلك النائب العربي حميدو في تلمسان[2].

ساهمت اللجنة في دعم و إعانة و مساعدة عائلات المعتقلين و المساجين بجمع تبرعات و توزيع معونات غذائية ، مغتنمة خاصة المناسبات الوطنية و الدينية (مثل 8ماي –شهر رمضان– المولد النبوي...[3]).

و لبلوغ أهدافها، كانت اللجنة مهيكلة بقيادتها على المستوى الوطني والمحلي و تتلقى دعما من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، بل و حتى من الجناح السري للحركة أي عناصر من حزب الشعب الجزائري الّذين لم يمسهم الإعتقال، إذ ساهموا في تنشيط هذه اللّجنة ، تضامنا مع إخوانهم المساجين، "ومن هؤلاء الّذين عملوا بفرع وهران السابع للجنة : بلعباس لخضر وهو من حزب الشعب الجزائري الّذي قام بتوزيع بيانات بمدن العمالة من 1950/12/21، بلغة عشرة الآلاف نسخة طبعت في تلمسان من قبل حميدو العربي".[4]

[1] Abdelkader Ouagouag, op cit , p34.
[2] Ibid , p33.
[3] AWO- Préf. d'Oran , SLNA N° 483 Juin 1950.
[4] CAOM- 92//575- PRG , Ditrict d'Oran, n°1078, Rapp. Mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951.

وخلال نفس الفترة تقريبا، وبمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف*، أدار فرعي وهران و تلمسان حملة جمع أموال ، ساهم فيها كل من تركي عبد القادر و زبايري إبراهيم في المدينة الأولى، و قنانش محمد و الحصار مصطفى في المدينة الثانية.

و في مغنية ، بتاريخ 06 جويلية 1951، نظمت اللجنة المحلية لدفاع عن ضحايا القمع، وبدعوة من المسؤولين المحليين لحركة الانتصار و الحزب الشيوعي الجزائري فيها تجمعا شعبيا، و حضر فيه حوالي ستة مائة (600) جزائري... من المدينة والمناطق المجاورة[1] ..." وهو دليل قطعي و مثال يقتدى به، يظهر قدرة الشعب على مواصلة حركة شعبية منظمة وأن يناضل من أجل حياة أحسن "[2].

ذكر عبد اللي عيسى** رئيس لجنة الدفاع عن ضحايا القمع في اجتماع عام أمام ممثلي الفروع الإقليمية عن عمالات الجزائر، و قسنطينة و وهران يوم 1951/12/27 و المنعقد في مقر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الكائن بـــ 2، ساحة شارت، مدينة الجزائر، بالوضع المالي وتفاصيل المساعدات المقدمة خاصة خلال سنة المحنة و المحاكمات (أي1951)؛ و خلص إلى أنه رغم التبرعات و الدعم و التضامن الشعبي الواضح، فإن لا بد من بذل جهد أكثر[3]... و تنسيق الجهود بين المناطق و الجهات ..

وفي هذا الإطار، اجتمع نواب اللجنة الممثلين للعمالات الثلاثة، و دائما تحت رئاسة عبدلي عيسى ، بمدينة الجزائر في 17 جوان 1952، و هذا ختاما لعملية رمضان" أي جمع تبرعات خلال شهر رمضان، تمت في كل نواحي الجزائر .

"وخلال الإجتماع، تم إحصاء أول التبرعات بتسع مائة وعشرين ألف (920.000) فرنك، و تقرر توزيعها على عائلات المساجين، بمعدل خمسة الآلاف (5000) فرنك لكل مسؤول عن عائلة، و ألف (1000) فرنك للأم، و ألف (1000) فرنك أخرى عن كل طفل من العائلة... ويتم توزيع هذه المعونات بمناسبة ليلة 27 من رمضان".[4]

---

*بتاريخ 1950/12/21.

[1] CAOM- 92//575- PRG , Ditrict d'Oran, n°1078, Rapp. Mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951.

[2] **L'Algérie libre**, 23/07/1951.

**__عبد الله عيسى بن محمد__ : مولود في 1902/02/18 ، نائب بلدي ممثل لحركة الإنتصار من بلدية الأبيار (1947) و مرشح في إنتخابات 1948 - Voir SLNA n°27710, Alger 13/11/1953

[3] CAOM- F155, Préf. d'Alger , Police , Rapport (septembre 1951.).

[4] CAOM – 10 CAB 1 – PRG n°3696 , Alger , 19/06/1952 et PRG n°5724, Alger , 16/10/1952.

و في عاشوراء من نفس السنة، جمعت أموال أخرى قدرت بـــ: 6.800.000فرنك من داخل الجزائر، و من مكتب لجنة الدفاع عن ضحايا القمع بباريس ، وتم إحصاء هذه الأموال و طرق توزيعها في اجتماع للمكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحت رئاسة حسين الأحول (1952/10/14) و بحضور عبدلي عيسى ممثل لجنة الدفاع عن ضحايا القمع، الذي هو ، كذلك عضو في حركة الإنتصار[1] ... فيها ووسيلة للدفاع عن المعتقلين .

ج- إثارة مسألة التعذيب :

أثيرت مسألة ممارسة التعذيب ضد المساجين و المعتقلين منذ مدة بعيدة عن أحداث وحيثيات اكتشاف المنظمة الخاصة، لكنها اتخذت شكلا خطيرا و مسلكا واضحا في فضح هذا الأسلوب الإستعماري الوحشي.

لعبت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية عبر البيانات و المناشير والصحافة و نشاط نوابها دورا مهما في إثارة مسألة التعذيب الممارس ضد المعتقلين؛ فكان لتدخلات النواب البرلمانيين في المجلس الجزائري وممثلي حركة الإنتصار أسبقية في إدراج مناقشة هذه القضية ، إذ سعوا إلى تسجيلها ضمن أشغال المجلس و عبر نواب الحركة عن معاناة المساجين و ممارسة أشكال تعذيب بشعة و وحشية من قبل الجلادين ضدهم.

وفي هذا الإطار، و ضمن جلسات المجلس الجزائري، كانت تدخلات نواب كثيرين منهم "دردور، و بوقادوم، و مزغنة أحمد ممثلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية حول "المداهمات البوليسية في الجزائر"، و فيها قدم هؤلاء النواب اتهامات ضد الإدارة الفرنسية [2]، والّتي اعتبرت حسب الحاكم العام للجزائر مجرد مخطط من قبل حركة الإنتصار ضد النظام القائم".[3]

[1] CAOM – 10 CAB 1 – PRG n°3696 , Alger , 19/06/1952 et PRG n°5724, Alger , 16/10/1952.
[2] CAOM – 81F902- GGA (cab), n°2391/n°87, Alger, 27/10/1949.
[3] Ibid .

و خلال جلسة 19520/03/23 ، قدم النائب فروخي مصطفى اتهامات بالغة الخطورة حول موقف و عمل الشرطة اتجاه المعتقلين... ووصف في تدخله طرق تعذيب يومية تعرض لها سجين منذ 03ماي 1949، و منها الضرب باليد و السيط و التعليق من الرجلين وترك الرأس في الأسفل و حجز السجين المعتقل في زنزانة مبلل و دون غطاء و لا ملابس؛ وإدخال مرة و أخرى في فم السجين حتى يغمى عليه.[1]

لم تلقى رسائل و عرائض المساجين الكثيرة التي وجهت إلى السلطات القضائية و فيها تفصيل لحالات تعذيب تعرض لها أصحابها، و من بين هذه العرائض ، تلك التي قدمت من قبل سجناء البليدة و منهم فروخي محمد، فرحات عبد الرحمان، بوعمامة أحمد ، قادة عبد القادر... و جلال أحمد [2].

وفي رسالة موجهة من قبل الحاكم العام ناجلان إلى وزير الداخلية "أكد على مجرد وجود تجاوزات خاصة، و ليس هناك حالات تعذيب عامة كما يدعي المشتكون، و من وراءهم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[3]".

من خلال رسائل وشكاوي المساجين، و تدخلات النواب في المجلس الجزائري وكتابات الصحافة الوطنية وكذا الفرنسية اليسارية، ومنها أسبوعية(L'observateur)[4]، ظهرت حقيقة ممارسة التعذيب و وقفت السلطة الفرنسية موقف المتعنت و الرافض و المنكر للواقع.

د- رد فعل المساجين :

أرسلت خلايا حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية برقيات إلى رؤساء الحاكم تطالب بإطلاق سراح المساجين ، "فمن أجل مساندة المعتقلين و التضامن ، مع معتقلي بجاية، بعث نواب بلدية الصومعة مراسلة إلى رئيس محكمة مدينة الجزائر (الغرفة الخامسة) يوم 16أفريل 1951[5]"، و بالمثل، فعل نواب الحركة ، و أعضاء في الجبهة الجزائري للدفاع عن الحرية

---

[1] CAOM – 81/902-903, Assemblée algérienne – Séance du 23/03/19520, p241.
[2] CAOM – 81F902-Lettres des prisonniers au procureur général de Blida (1951).
[3] CAOM – 81F902- GGA (cab), n°2391/n°87, Alger, 27/10/1949.
[4] صدر بها مقال في مارس 1951 حول "القمع في الجزائر" من إمضاء : M.J.L Ferries ، وهو عدد لقي تعاليق عديدة في الأوساط الوطنية بالجزائر، ونفذ من الأشكاك (حسب تقرير الضابط Costes).
Voir : PRG , District d'Alger , n°1534 , Alger 16/03/1951.
[5] CAOM-81F920- Ville de Boufarik , Commissariat de police , Cn°1776 du 16/04/1951

واحترامها* (FADRL) في سعيدة، و الجلفة و تلمسان و مدينة الجزائر.. بإرسال برقيات مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين الستة وخمسين في البليدة"[1].

وأضرب السجناء عن الطعام في عدة سجون، مثل وهران و في عدة فترات؛ و منها : إضراب بن نعوم بن زرقة متورط في قضية بريد وهران عن الطعام مطلع أكتوبر 1950، وتضامنا معه أضرب سجناء آخرون أيام 10 و 11 أكتوبر، و منهم عبد الرحمان بن محمد الملقب المدني المسؤول الجهوي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران[2] وواصل السجناء إضراب عن الطعام ، و منهم خيضر محمد في 13 فبراير 1951 و بن نعوم بن زرقة ما بين 13-19 فبراير[3] ومرّة أخرى في 10مارس ... و نقل إلى المستشفى المدني بوهران يوم 22 مارس جراء الإرهاق و التعب الذي أصابه[4]. و تكرر الإضراب مرة أخرى في 21 أوت [5] 1951؛ قصد ظروف الإعتقال و من أجل اعتبار قضيتهم : قضية سياسية و ليست عقابية.

شرع سجناء آخرون في نفس السجن بداية من 1951/09/07 في إضراب غير محدود، وهم متهمون في أحداث اضطرابات و مظاهرات في حمام بوحجر* (مقاطعة عين تموشنت) يوم 1 جويلية 1951.. و هذا بعد رسائل فردية خطية كتبها نيابة عنهم ويس البطاش السجين رقم 2719.

كان يوم 1951/09/07 متميزا في سجن وهران، بكونه دخل الإضراب سجناء آخرين تضامنا، و مطالبة بحقوقهم السياسية علما بأنهم اتهموا بالمشاركة في مظاهرة عمومية واستعمال العنف في الطريق العمومي؛ هو سجناء قضية "حمام بوحجر" : دروان أحمد، موفق محمد، سطرة عبد الله، طاهر محمد و بوكراع بن طيب الموجودين في المرقد الثاني (Dortoir2) بالسجن، وكذلك أضرب كل من واضح بن عطية المحكوم عليه في 24ماي 1951 من قبل محكمة مدينة الجزائر بثلاثة سنوات سجن، و أحمد خوجة ، و بن نشو بن علي، و كرجو بن سعادة وبن نعوم بن زرقة ، مرزوق سعيد، ويس البطاش، المحكوم عليه

*يأتي تفصيل العنوان "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" في الفصول اللاحقة.

[1] CAOM – 81F/902- Fonds ministériels– Pétition des prisonniers , Blida , 08/05/1950.

[2] CAOM – 81F 782, SLNA DU 11/10/1950.

[3] CAOM – 10 CAB 172 – Grèves des prisonniers GGA service des pénitentiaires , n°8317, Alger, 21/02/1951.

[4] CAOM – 10 CAB 172 , GGA , Dir. Générale , service des pénitentiaires , n° 131 36, Alger 28/03/1951.

[5] CAOM – 10 CAB 172 , GGA , Dir. Générale , service des pénitentiaires , n° 3049 , Alger 22/08/1951.

*يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.

بسنتين سجن، و كان هؤلاء في المرقد الثالث من السجن؛ و بذلك توسعت حركة الإضراب أكثر، و بعد يومين انضم سجناء آخرون إلى حركة الإحتجاج الّتي اتخذت مخرجا حرجا على إدارة السجن؛ رغم ما قامت به من إجراءات العزل و الحجز الإنفرادي لبعض المساجين في قضية المنظمة الخاصة و تحويل آخرين من سجون أخرى، مثل تحويل عشرة مساجين ومنهم آيت زاوش معمر و حمو بوتليليس إلى سجن الجزائر يوم 1951/04/23، و تلت عملية تحويل أخرى يوم 08 ماي .[1]

إن حالات الإضراب في عامة السجون الجزائرية أدت إلى تخفيف ظروف التوقيف.[2]

تقييم عام :

أدانت المحاكم العقابية جزائريين خاصة بتهم تهديد الأمن العام و حيازة أسلحة و عتاد حربي وتشكيل تنظيم سري شبه عسكري، و بلغ مجموع المحاكمات في جويلية 1951 : 195 إعدام[3]. وبلغ مجموع الأحكام العقابية أكثر من 400 في 1950، وعلى 207 عقوبة وإدانة في 1952[4].

وفي حوصلة عامة، كانت الأحكام الصادرة ضد الجزائريين هي : "ستة (6) قرون وست سنوات (6) سنين سجنا، و ستة (6) قرون و نصف : منع إقامة وخمسة عشر (15) قرن و أربعة و ثلاثين (34) سنة : منع حقوق مدنية و خمسين (50) مليون فرنك : غرامة مالية [5].

وكان من بين المحاكمين و السجناء : رجال الغد، و صناع الثورة و قادتها. إذ كانوا متابعين في قضية المنظمة الخاصة، و لم يكن سوى "كريم بلقاسم " (القبائل) و مصطفى بن بولعيد (الأوراس) وهم من القادة التاريخيين : غير متابعين.[6]

---

[1] CAOM – 10CAB 172 –GGA – Service des pénitentiaire , Oran , n° 3049 du 11/09/1951.
[2] M'Hamed Yousfi, **Le complot** , op cit , p 72.
[3] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , p44.
[4] CAOM – S1/27 , GGA (cab) , SLNA n°3079 , Etude du cot Renée Jammes , sur les partis nationalistes en Algérie, 21/01/1953, 32p .
[5] Mohamed Harbi, op cit , p44.
[6] Henri Alleg, T1, Op cit, p 333.

جرت هذه المحاكمات في أجواء متميزة بتضامن شعبي و سعي إلى توحيد جهود وطنية .. ففي سنة المحاكمات (1951)، كان تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في 05أوت، و في 09/28 صدر بيان مشترك عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيه دعوة الشعب إلى مقاطعة إنتخابات أكتوبر [1] 1951.

حسب تقرير الحاكم العام للجزائر عن نتائج استنطاق مسؤولي قيادة أركان المنظمة الخاصة، "إنّ المنظمة تمّ حلّها نهائيا و انتهت [2]" ، عمليا إن اكتشاف المنظمة الخاصة منذ 1950 فتح الطريق أمام أصحاب النشاط العلني، و لكن لم يكن هذا مجديا ، طالما لم يكن هناك انفتاح في الساحة السياسية.[3]

و من جهة أخرى، دلت عدة تقارير لمصالح الإستخبارات و الشرطة عن جهود تنظيم، و تجديد للتنظيم السري (أي إعادة تنشيط المنظمة الخاصة) و تجنيد في صفوفه في عدة مناطق من عمالة وهران ، و خاصة منذ أواخر 1951 و مطلع 1952.

"ففي تلمسان ، أعيد تنظيم شبكة سرية لتنظيم شبه عسكري ضمت قرابة واحد وأربعين شخصا تحت رئاسة قائد فرقة "Chef de corps" و يساعده خمسة أعوان برتبة عريف ، كل واحد منهم يسيّر خلية (Cellule)[4]".

وأشار تقرير آخر بأن التنظيم السري "الجديد" يضم جماعات استعلام، و أخرى للإقتحام و عمليات تفجير، و يكون التجنيد من بين مناضلين داخل الحزب المنخرطين منذ سنتين على الأقل و غير معروفين لدى مصالح الشرطة: و يكون من بينهم عناصر من الكشافة الإسلامية [5]الجزائرية يضم كل فوج ما بين 20-30 جندي فيلق (Légionnaires) ويكون تعدادهم ، حسب التقرير دائما، كما يلي :

---

[1] Mohamed Harbi, op cit , p45.
[2] CAOM – 81F 786 – Fonds ministériels , GGA, SLNA, n°381/NA3, du 15/02/1951.
[3] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit, p89.
[4] CAOM – GGA, SLNA n°511, bulletin politique mensuel 1-29/02/1952.
[5] CAOM – GGA (cab), SLNA n°853/NA3, Rapp. mensuel polit Légionnairessique (Mars 1952).

الجدول رقم 10: عدد أفواج التنظيم السري "المتجدد" حسب العمالات [1]

العمالة	عدد الأفواج
الجزائر	04
قسنطينة	03
وهران	04
المجموع	11

و تم تكوين أفواج مصغرة في عين تموشنت، و دوار سواحلية (ندرومة) و تابعة للتنظيم السري.[2]

هناك عينات كثيرة عن أفواج عادت إلى نشاطها السري في عمالة وهران في أعقاب اكتشاف المنظمة الخاصة .. فهل كانت هذه المحاولات هي فردية و معزولة في مناطق محدودة؟ ومدروسة و مخططة و مبتغاها كان إعادة تنشيط المنظمة الخاصة؟

[1] CAOM – GGA (cab), SLNA n°853/NA3, Rapp. mensuel polit Légionnairessique (Mars 1952).
[2] Ibid.

الفصل الثاني

إزدواجية طرق النّضال داخل الحزب

I- التنظيم الهيكلي الجديد للحزب في عمالة وهران

1- إعادة تنشيط الخلايا : كيف ؟ لماذا ؟

2- فيدرالية وهران لحركة الإنتصار : الهيكل و تطوره

أ- الهيكل المحلي لفيدرالية وهران

ب- تطوره

II- المنظمة الخاصة : تجديد العهد بعد النكسة

1- أهمية العمل السري

2- الهرم الجديد للمنظمة الخاصة في عمالة وهران.

III- الإنشغالات و الإهتمامات الكبرى داخل الحزب (1950-1952)

1- على الصعيد الوطني الداخلي

2- على الصعيد الدولي .

VI- تقييم عام حول عوامل نجاح حركة الانتصار.

يجمع المؤرخون و الدّارسون في تاريخ الجزائر للمعاصرة على الطابع الحضري للحركة الوطنية الجزائرية، إذ عرفت المدن الجزائرية حركة نشيطة لمواجهة الإدارة الإستعمارية، تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية جسدتها ح.إ.ح.د ، و الّتي أصبحت حزب جماهير.[1]

خلّفت الأزمات المتتالية التي مرت بها الحركة (اكتشاف المنظمة الخاصة "م.خ" الأزمة البربرية، قضية محمد الأمين دباغين) إنعكاسات بليغة عليها، إذ أشارت بعض التقارير على أن "الحركة خسرت منذ سنتين عددا كبيرا من أعضائها ، لأنهم يئسوا و ملّوا من وسائل العمل المتبعة و النتائج المحققة ، و نظرا للطابع الحذر للقادة و المسؤولين ...[2]".

عاشت ح.إ.ح.د منذ 1950 حالة أزمة * مفتوحة خفية أثرت فيها ، و ظهرت على كل مستوياتها المركزية و المحلية .. و خاصة داخل اللجنة المركزية للحركة، إذ كان الصراع بين استراتيجيتين و خطتين ، وهما : "خطة مصالي الحاج المبنية على قوة التجنيد الشعبي، وخطة القيادة المركزية التي تبحث عن اتحاد على مستوى الأجهزة... و بقت اللجنة المركزية مشدودة بين هاتين الخطتين و الموقوفين إلى غاية انعقاد مؤتمر أفريل 1953[3]".

إنشغلت ح.إ.ح.د بقضايا عديدة عادية كالسعي إلى توحيد الجهود مع الأحزاب الجزائرية الأخرى و الدعوة إلى الوحدة في إطار الجبهة الجزائرية الأخرى و الدعوة إلى الوحدة في إطار الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها.. و الصحافة الحزبية و الإنتخابات .

إضافة إلى المهام الطارئة و المستعجلة الناجمة عن اكتشاف "المخ"، و التي تخص الدفاع عن المعتقلين و التضامن معهم و مساندة عائلاتهم، و تنظيم لجنة الدفاع عن ضحايا القمع.

إنّ ضخامة هذه القضايا و المهام أدت إلى حدوث حالة من الإستنفار داخل هيئات الحركة، و منها المكتب السياسي التي تعددت اجتماعاته و تنوعت القضايا المطروحة فيه من خلال جداول أعماله.[4]

---

[1] Mohamed Harbi, **FLN, Mirage et réalité**, op cit , p 81.
[2] CAOM –5I 1227- GGA CAB – SLNA n° 307 , Bulletin politique mensuel (1-31/01/1952).
*يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة من الباب الثاني.
[3] Mohamed Harbi , **FLN, Mirage et réalité** , op cit , p 86.
[4] CAOM- F155 – PRG , n°1384 , Alger , 27/02/1951.

في النصف الأخير من فبراير 1951، انعقد اجتماع المكتب السياسي للحركة ثلاثة مرات متتالية، كانت آخرها يوم 26 فبراير، تحت رئاسة مصطفاي شوقي من أجل تقييم الوضعية السياسية في شمال إفريقيا و "قُدّم بيان إلى القنصل الأمريكي في الجزائر، يرى بأنّ "السياسة الأمريكية في المنطقة غير مستقرّة[1]".

من خلال ما سبق ، يتّضح لنا بأنّ الوضعية التي كانت تمر بها ح.إ.ح.د بالغة الخطورة وحرجة، و المهام صعبة التحقيق زادتها تعقيدا اكتشاف "م.خ" فكيف سايرت الحركة الوضع الجديد الناجم عن تدعيات و انعكاسات اكتشاف "م.خ" ؟ ما وضعية و هيكل الحركة في عمالة وهران ؟ و ما هي الجهود الّتي بذلت من أجل إعادة تنشيط "م.خ" ؟

I- التنظيم الهيكلي الجديد للحزب في عمالة وهران:

في أجواء الإعتقالات و المحاكمات و تعالي أصوات راديكالية يمينية فرنسية و من المستوطنين داعية إلى تسليط أشد العقوبات، سارت الإدارة الفرنسية في المنحى و الاتجاه وسعت إلى إيجاد الربط بين ح.إ.ح.د و "م.خ" وتوريط الحركة و إلصاق تهمة "المؤامرة" على النظام العام بها.

ومن أجل هذا المبتغى ، راقبت السلطة الإستعمارية تحركات عناصر ح.إ.ح.د الّذين لم تمسهم الإعتقالات ، و المساجين القلائل الّذين أفرج عنهم و أشارت عدة تقارير إستعلامية لمصالح الشرطة و العامة و الإستخبارات عن حالات اجتماعات و لقاءات سرية في عدة مناطق لإعادة تنشيط خلايا وأفواج التنظيم السري .. و الجناح العلني للحركة على حد سواء.[2]

. و في تقرير أمضاه المسؤول العام لمصالح الإستخبارات — مقاطعة وهران، وهو عبارة عن دراسة شاملة أنجزت من قبل ضباط شرطة و مفتشين و عناصر استخبارات و إعلام بين عدة مراكز لشرطة الإستعلامات بعدة مدن... تأكيد على الملاحظات التالية :

[1] CAOM- F155 – PRG , n°1384 , Alger , 27/02/1951.
[2] CAOM- 92/106- GGA - CAB – SLNA n°204 , Bulletin politique de quinzaine (1-15/01/1951).

1-فيما يخصّ التنظيم الهيكلي لحزب الشعب الجزائري (ح.ش.ج-ح.إ.ح.د)، فإنّه مبني على أربعة (4) أهرامات[1] من القمّة إلى القاعدة ، و هي :

أ-هرم مغاربي : وهو عبارة عن اتحاد ح.إ.ح.د مع حزب الإستقلال المغربي، والدستوري التونسي ضمن لجنة تحرير المغرب العربي و مقرها : القاهرة ، و التي لها صلة مباشرة مع الجامعة العربية و هي تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي.

ب- هرم جزائري (مركزي): و يتمثل في الهيئات المركزية لـــ ح.إ.ح.د من اللجنة المركزية و المكتب السياسي... و اللجان الدائمة خاصة منها : اللجنة المركزية للنواب، واللجنة المركزية للدعاية و الإعلام، و لجنة الشؤون الإسلامية*..

ج- هرم وهراني :أي فيديرالية وهران لـــ ح.إ.ح.د تحت رئاسة الأمين العام صحراوي محمد** .. و هي مقسمة إلى ولايتين :

-ولاية رقم 08: وهران .

-ولاية رقم 09 : معسكر و الجنوب الوهراني ، و على رأس كل ولاية مراقب ونائب محلي، و كل ولاية مقسمة إلى دوائر، و كل دائرة إلى قسمات ، ...

و في عمالة وهران ، لجنة فرعية للشؤون الإسلامية تحت رئاسة الشيخ زبوري مدير مدرسة الحياة (وهران) لدعم و تأطير المدارس و الجمعيات الثقافية و الرياضية ذات التوجه القريب من الحركة.

د- هرم محلي : أي قاعدي ، على مستوى الأفواج في الأحياء بالمدن و في البلديات، و حسب التقرير ، "إن للكشافة الإسلامية الجزائرية دور كبير داخل ح.إ.ح.د، وقد يكون المفتش الجهوي للكشافة "مالمان بومدين" يقوم بمهمة الإتصال و الربط بين الحركة (ح.إ.ح.د) و الكشافة في عمالة وهران[2]".

---

[1] CAOM –91//177- GGA – PRG , District d'Oran , n°10107, Oran , 06/01/1951.

*اللجان اللاثة (3)، على التوالي ، تحت رئاسة كل من : خيضر محمد، مزغنة أحمد ، و بودة أحمد .

**صحراوي محمد : من مواليد 08 نوفمبر 1922 بوهران، متعلم و مثقف، اشتغل في مجال الصحافة ، انخرط في حركة أحباب البيان (AML) 1944 بوهران، وهو من العناصر الراديكالية النشيطة للحزب، تم إيقافه و سجنه في جانفي 1946 (9شهور) .. و في فبراير 1948 (6شهور) لتهم: تهديد الأمن العان و نشر بيانات ممنوعة و ملصقات حائطية، أصبح أمينا عام فيديرالية ح.إ.ح.د لوهران منذ جوان 1947 حتى سبتمبر1951، تمّ إيقافه في مارس 1954 بمدينة تولون (Toulon) بفرنسا.

-Voir : CAOM – 5I25 – SLNA – Dossier personnel : Sahraoui Mohamed.

[2] CAOM- 92//177, op cit .

2- خلص التقرير إلى "أن المنظمة أي (ح.إ.ح.د) في عمالة وهران، هي في حالة تجديد وتنشيط لهياكلها ... و هي ليست في كامل قواها... وأن هذه الوضعية جديرة بالمراقبة و الحذر"[1].

1- إعادة تنشيط الخلايا : كيف ؟ لماذا ؟

أفادت عدة تقارير لحكام المقاطعات بعمالة وهران عن وقوع عدة اجتماعات سرية لعناصر ح.إ.ح.د معروفة لدى مصالح الشرطة العامة، و أخرى مجهولة من خارج العمالة، تكون قد تنقلت قصد تأطير اللقاءات و لإعادة تنشيط خلايا ح.إ.ح.د.[2]

ظهرت قوة ح.إ.ح.د في وهران، و تلمسان (بتعداد مائتين و خمسين مناضلا موزعين على سبعة خلايا)، إضافة إلى معسكر، عين تموشنت، تيارت و غليزان... وتوسع على امتداد خط : نمورز (الغزوات حاليا) و مغنية، بل حتى في القرى و الدشرات في تلك المناطق الحدودية أين كانت المدارس و الكتاتيب القرآنية محور الدعاية الحزبية [3]، و من أجل تنظيم نشاط ح.إ.ح.د و ضبط المهام و الأولويات، انعقد اجتماع جهوي بوهران يوم 11مارس*1950، حضره مسؤولو قسمات فيدرالية وهران للحركة، و بعد نقاش، تم التوصل إلى التّوصيات التالية :

أ- الرد على الصّحف الرجعية و المشفّرة و المضادة لمشاعر المسلمين الجزائريين، ومنها: "L'écho d'Alger " و في المقابل ، الحث على قراءة الصحف التقدمية وإعطاء قيمة[4] خاصة لها .

ب- ترشيد الأطفال نحو التمدرس في المدارس الوطنية، مثل مدرسة الحياة، و المسجد بوهران، و التقدمية بمستغانم.

ج- الحيطة و الحذر من الدعاية الحزبية التي يتبناها الحزب الشيوعي الجزائري، واعتباره حزب لا يخدم المصلحة الوطنية، بل أجنبي .

---

[1] CAOM –91//177- GGA – PRG , District d'Oran , n°10107, Oran , 06/01/1951.
[2] AWO , Préf. d'Oran , SLNA n°08 (Janvier 1950).
[3] Henri Alleg, T1, op cit , P 309-310.
*جاء الإجتماع بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لتأسيس حزب الشعب الجزائري (ح.ش.ج).
[4] AWO , Préf. d'Oran , SLNA n°247 (Rapport mensuel), Mars 1950.

د- العمل على تطويق أو احتواء كل نشاطات الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، واعتباره حزبا برجوازيا و خادما لمصلحة الإدارة الفرنسية [1].

تعار خط و توجه ح.إ.ح.د مع عدة أحزاب جزائرية، رغم سعيه إلى تحقيق الوحدة و إيجاد نقاط تلاقي و تقارب معها عبر بيانات مشتركة و مساعي الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها و كذا المجلس الوطني الجزائري.*

و في هذا الإطار، و بلغة صريحة و بليغة، أكد شرشالي الحاج** في تجمع شعبي بوهران، على أن "الحزب الشيوعي الجزائري أراد جرنا (أي ح.إ.ح.د) إلى سياسته ، و لكن لا نرضخ سوى لهدف واحد هو الإستقلال ، ليس لأمتنا أي مصلحة مع النسر الأمريكي (L'aigle U.S) ولامع الدب الرّوسي (L'ours Russe) أو الأسد الإنجليزي". [2]

انتهى التجمع بالمصادقة العلنية على توصيتين و هما :

أ- مساندة نواب ح.إ.ح.د بمجلس بلدية وهران (المدافعين عن قضايا المسلمين الجزائريين رغم تعرضهم للضغط).

ب-التأكيد على مبادئ الحركة، و رفع شعارات "كرامة الإنسان ضد العبودية من أجل الإستقلال، ضد الإدماج، و من أجل الرفاهية ، ضد البؤس[3]".

توالت الإجتماعات و اللقاءات المغلقة بين مناضلي و قادة ح.إ.ح.د خلال الفترة الممتدة بين 1950-1952 و لأغراض عديدة، عادة طارئة و استثنائية و مستعجلة، مثل مساندة المعتقلين و عائلاتهم، و دعم نواب الحركة الذين تعرضوا لمضايقات الإدارة الإستعمارية.

---

[1] AWO , Préf. d'Oran , SLNA n°247 (Rapport mensuel), Mars 1950.

* يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة .

** **شرشالي الحاج**: عضو في حزب الشعب الجزائري منذ 1937، و في لجنة الدعاية في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا منذ 1957، ومستشار في مجلس رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية (1961-1962).

- Voir : Mohamed Harbi, **Le FLN : mirage et réalité** , op cit , p 396.

[2] A.W.O . Préf. d'Oran , SLNA n° 713, Rapp. Mensuel (Sept .1950).

[3] Ibid.

ومن بين هذه الإجتماعات : لقاء يوم 14 جوان 1952 في منزل سويح هواري بوهران، و الذي حضره حوالي ثلاثين شخصا ، منهم تركي عبد القادر، زياري إبراهيم، سماش أحمد، الحبيب كحلول بومدين...وهم نواب ح.إ.ح.د بمجلس بلدية وهران،ومن كريستال(Kristel) وإيرائيل(ER-RAHEL) (حاسي الغلة حاليا) ، و كان الحديث حول تنظيم مظاهرة أمام محكمة وهران يوم 20جوان 1952 أين ستحاكم عناصر متهمة في قضية البريد المركزي.[1] و تجمع آخر بعد قرابة شهر (18جويلية 1952 بوهران)؛ حضره قرابة مائة وثلاثين شخصا كان موجها للدعاية الحزبية ولتحديد أولويات الحركة خاصة بعد ثبوت فشل تجربة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[2].

إضافة إلى نتائج و انعكاسات نكسة اكتشاف الـــ"م.خ" ، فتميزت سنة 1951 بالنسبة لـــ ح.إ.ح.د بسلسلة هزائم في المعارك الإنتخابية ... ورغم هذه العقبات، و على عكس توقعات الإدارة الإستعمارية، زادت شعبية الحركة التي كانت تضم في صفوفها سوى المناضلين و المنخرطين النظاميين في خلاياها و أفواجها. حسب دراسة صادرة في منشور عن ح.إ.ح.د ، تحت عنوان "المناضل في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية" صدرت خلال شهر أكتوبر 1952[3] تم تصنيف المناضلين في ح.إ.ح.د إلى أربعة (4) أصناف و هي كما يلي :

أ-أحباب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (Les amis du MTLD) (Les compatriotes): ولهم نفس المشاعر و الأهداف مع أعضاء ح.إ.ح.د و بهم تتلقى الحركة دعما شعبيا متزايدا... وهم مساندين الحركة في القضايا الجوهرية.

ب- المتعاطفين (Les sympathisants): وكان لهم دعم كبير للحركة، إذ ساهموا في الدعاية الحزبية لها، و دعمها ماليا.. و تزايد تعدادهم خاصة منذ مطلع 1952.

[1] CAOM – 10 CAB 110 – GGA , PRG n°7047, Oran, 17/06/1952.
[2] CAOM – 10 CAB 110 – GGA – PRG n°08120, Alger , 01/07/1952.
[3] CAOM – 81F 772- GGA – CAB – SLNA, n° 1028 NAD – 14/05/1953.

ج- **المنخرطين** (Les adhérents): وهم ملتزمين بأهداف الحركة و برنامجها وهم مهيكلين ضمن هيئاتها.

د- **المناضلين** (Les militants): وهم النخبة و الصفوة داخل الحركة، فهو أكثر التزاما بمبادئها و أهدافها، وهم أكثر التزاما وبالواجبات و بروح التضحية : و احترام المسؤولين و طاعة الأوامر وتقوية التنظيم والعمل على تحقيق برنامج الحركة.[1]

قدر تقرير شهري صدر عن فيديرالية قسنطينة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (ديسمبر 1952) التعداد العام للمنخرطين و المناضلين في الحركة في كل الجزائر ما بين اثنا عشر (12) ألف إلى خمسة عشر (15) ألف، و ما بين مائتين (200) إلى ثلاث مائة إطار من إطارات الحركة في أجهزتها المركزية، و علو مستوى العمالات[2] الثلاثة.

و أحصى التقرير نفسه الّذي ضبط من قبل مصالح الإستخبارات عدد المنخرطين في فيدرالية قسنطينة لـــ ح.إ.ح.د بـــ7239 منخرط مهيكلين في 23 قسمة، و 443 خلية و61 فوج ... خاصة في نواحي عنابة ، سكيكدة و قسنطينة .. وهو تعداد كبير مقارنة بباقي عمالات[3] الجزائر.

إنّ التوسع الجغرافي لهياكل ح.إ.ح.د خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يظهر بأن عمالة قسنطينة كانت سباقة عن باقي المناطق الجزائرية، في احتضان و انتشار خلايا الحركة، فكانت أكثر جزائرية من غيرها في امتداد و توسيع التيار الثوري الوطني.[4]

2- فيدرالية وهران لحركة الانتصار : الهيكل وتطوره :

حسب شهادة كيوان عبد الرحمان، يكون حسين الأحول هو الذي اقترح تصميم الهيكل التنظيمي للحزب ، بجناحيه : العلني النظامي الممثل في ح.إ.ح.د و السري الممثل في الـــ م.خ.[5]

---

[1] CAOM – 81F 772- GGA – CAB – SLNA, n° 1028 NAD – 14/05/1953..
[2] CAOM- 81F-GGA –CAB n°05 /NAP – 30/01/1953.
[3] Ibid.
[4] Jean Claude Vatin, **L'Algérie politique :Histoire et société** , Paris : Armand Collin , 1974, p229.
[5] Abderrahmane Kiouane, **Moments du mouvement national** , Alger : Dahleb , 1999, p 108.

تمثل الهيكل المركزي لحركة الانتصار في قيادة وطنية تحت رئاسة مصالي الحاج إلى جانب المكتب السياسي و اللجنة المركزية.

تشكلت القيادة المركزية لـــ ح.إ.ح.د من الأمين العام حسين الأحول المكلف بمتابعة ومراقبة كل نشاطات الحركة ، و لجنة مديرة تحت رئاسة مزغنة أحمد و نائبه سعيدي صدوق، ومشكلة من بودة أحم، عبد الحميد سيد علي، فروخي مصطفى، وعيسى عبدلي ، و مسطول محمد و نواب آخرين ممثلين للفيدراليات ، ومنهم سويح هواري عن فيدرالية وهران.

تحت إدارة اللجنة المركزية [1]؛ لجان مركزية متفرعة و متخصصة و هي :

– لجنة مركزية للنواب؛ تحت رئاسة خيضر محمد، من أجل ضبط نشاط نواب الحركة في المجلس الجزائري، و في المجالي البلدية و تنسيق جهودهم، و كان سويح هواري ممثلا لعمالة وهران في هذه اللجنة.

–لجنة مركزية للدعاية و الإعلام ، تحت رئاسة مزغنة أحمد .

–لجنة مركزية للشؤون الإسلامية ، تحت رئاسة بودة أحمد، و هي كن أجل رعاية نشاط المنظمات و الهيئات المدعمة؛ مثل الكشافة الإسلامية الجزائرية و المدارس، و تنسيق الجهود بين المركز و العمالات و المناطق في هذا المجال.[2]

إضافة إلى هذا، توادت لجان مركزية للتنظيم، و للشؤون النقابية و المالية .. و تضطلع هذه اللجان بمهمة الربط بين الهيآت المركزية و الفيدراليات الجهوية للحركة المتواجدة على مستوى العمالات الثلاثة.[3]

أ–الهيكل المحلي لفيدرالية وهران :

في عمالة وهران ، أدارت لجنة جهوية [4] (Comité départemental) تحت رئاسة صحراوي محمد ، و ضمت كل من سويح هواري (نائب عام)، و تركي* عبد القادر (نائب عام مساعد) و أعضاء آخرين ممثلين للمقاطعات، و هم على التوالي :

---

[1] ضمن اللجنة المركزية لـ ح.إ.ح.د : كان خمسة أعضاء ممثلون لفيدرالية وهران و هم : سويح هواري ، حمو بوتليليس، صحراوي محمد، مطاهري أحمد و كحلول بومدين .

[2] CAOM – 81F772 , PRG , District d'Oran, n°4576, Oran, 01/03/1950.

[3] CAOM- 92//484 - GGA , PRHG , District d'Oran n° 1581 , Mars 1950.

[4] تغيرت التسمية من "فيدرالية القطاع الوهراني لـ ح.إ.ح.د (Fédération d'Oran du MTLD) " إلى "ناحية وهران"(Région du MTLD) مع مطلع 1950.

* **تركي عبد القادر** : مولود في 1913/03/13 بوهران، متعلم باللغة الفرنسية ، عامل يومي و خياط انخرط في نجم شمال إفريقيا ، و حزب الشعب الجزائري بوهران منذ 1937 و مراسل جريدة "الأمة" . كان أمين خلية الحزب. سجن في أوت 1939 ، و أطلق سراحه حتى أفريل1943... نائب ح.إ.ح.د بمجلس بلدية وهران منذ أفريل 1948 و تميز بتدخلاته العنيفة ضد الإدارة الفرنسية.. و مقاطعته أشغال المجلس البلدي (1952/07/18) .. و كان كذلك أمين عام الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها فرع مكتب وهران (1951).
- Voir : CAOM –5I27 – SLNA – Dossier : Turki Abdelkader .

عن مقاطعة تلمسان : قنانش محمد *

عن مقاطعة سيدي بلعباس : مكي عباس

عن مقاطعة معسكر : صطمبولي مصطفى

عن مقاطعة تيارت : بختو علي

عن مقاطعة مستغانم : ولد عيسى عبد القادر

كانت كل مقاطعة تمثل ناحية (Région) ، وهي موزعة إلى قطاعات (Sections) وخلايا .[1]

و الجدول التالي (رقم11) يوضح تركيبة ح.إ.ح.د في المقاطعات الستة بعمالة وهران (مارس 1950).

البيان / المقاطعة	المندوب الجهوي	الأمين العام	تعداد الخلايا	تعداد عام[2]
وهران	سويح هواري	تركي عبد القادر	04خلايا في وهران+خلايا سيق،عين تموشنت أرزيو + باريغو (المحمدية)	250
تلمسان	قنانش محمد	فار الذهب حسان	08	200
سيدي بلعباس	مكي عباس	باديسي محمد	01	30
معسكر	صطمبولي مصطفى	حبيبـــي ميلود	03	70
تيارت	بختو علي	طيبي أحمد	04	200
مستغانم	ولد عيسى عبد القادر	بخلوف عبد القادر	02: في مستغانم و غليزان	200

* قنانش محمد : ولد عبد الرحمان ، من مواليد 1915/02/25 بتلمسان – خياط – مسؤول محلي للحزب في تلمسان ، أمين عام خلية ح.إ.ح.د بتلمسان (1951) . و مكلف بتحرير "صوت الجزائر" في ربيع 1954 ، و اعتقل في 1954.

-Voir : CAOM –5I17 – SLNA – Dossier ; Guenanèche Mohamed.

[1] AWO . Préf d'Oran , SLNA n°309 – Avril 1950.

[2] Ibid .

لم يكن هذا الهيكل ثابتا، بل تطور ، و تغير خاصة مع تزايد شعبية ح.إ.ح.د وتوسعها الجغرافي نحو المدن الصغرى البلديات و القرى والدشرات .

طرأ تغيير هام على الهيكل الهرمي لـــ ح.إ.ح.د باستحداث "الولايات (Wilayates) وكان عددها : 10ولايات في كل الجزائر، و جاءت خلفا للناحية؛ فعلى مستوى ناحية وهران، تم تقسيمها إلى ولايتين:

أ- **الولاية رقم 08**: وهران ، والولاية رقم 09 ، معسكر

و على رأس كل ولاية ، المسؤول العام و مجلس الولاية المتشكل من رؤساء الدوائر.[1]

ب-الدائرة (Arrondissement):كل ولاية تضم مجموعة من الدوائر(3-5دوائر) و على رأس كل دائرة ، مسؤول – قائد عام للدائرة ، و مجلس دائرة يجتمع مرة في أواخر كل شهر في مكان غير معروف.

كل دائرة موزعة إلى قسمات (2-6 قسمة حسب تعداد[2] المنخرطين).

ج- القسمات (Secteurs - Kasmas) : كل واحدة مسيرة من قبل قائد القسمة بمساعدة لجنة قسمة التي تضم :

-مسؤول عن المالية

-مسؤول عن المجالس المحلية

-مسؤول الشؤون النقابية

-مسؤول الدعاية والإعلام

-مسؤول التنظيم المحلي، و هو مكلف بتسيير القسمات في المدن الكبرى و الأحياء والأفواج و الخلايا .

-مسؤول عن التنظيم الجهوي : وهو مكلف بتسيير الوحدات (أي الأفواج) في الأرياف و الدواوير و الدشرات.

-ومسؤول عن الشؤون الإسلامية ، وشؤون[3] الشباب.

---

[1] CAOM - 81F 778 –PRG , Organisation du PPA en oranie , 30/09/1950.
[2] Ibid.
[3] CAOM – 9H45 –GGA , Organisme clandestin du PPA en Algérie (Etude) – 1952.

لعبت القسمات دورا مهما في تأطير و توجيه نشاط الحركة في البلديات الصغرى والقرى والدشرات...، خاصة من خلال دور لجنة التنظيم الجهوي : التي تراقب و تسير عمل الفصائل والأفواج.

د- الفصائل (Sections) : في أحياء المدن، إذ يمكن تقسيم الأحياء الكبرى إلى فصائل (مثل حال : تلمسان، و وهران)، ويشكل رؤساء الفصائل لجنة الحي، تكون كل فصيلة تحت رئاسة رئيس فصيلة، و هي مصنفة إلى أفواج (بمعدل كل فصيلة تضم 3أفواج) ... و يشكل رؤساء الأفواج لجنة الفصائل[1] .

كل فوج يضم ما بين 3-5 خلايا (Cellules) ، وهو مسير من قبل قائد كل خلية تضم 10 أعضاء إضافة إلى قائدها. ويشكل قادة الخلايا لجنة الفوج[2].

وفي الأرياف، و حسب توسع و انتشار ح.إ.ح.د في البلديات الصغرى و الدواوير والدشرات، تم تكوين لجنة الناحية (Comité de secteur) من قبل رؤساء الدواوير والدشرات...[3]

لربط الصلة بين الأجهزة المركزية و الإقليمية ، كان هناك عناصر و رجال اتصال للقيام بهذه المهمة الإعلامية و الدعائية و التوجيهية. كان مروك محمد الملقب سيد علي (مستشار بلدي عن ح.إ.ح.د بلدية مليانة) هو عنصر الإتصال بين اللجنة المديرة للحركة الكائن مقرها في 13 شارع مارينغو بمدينة الجزائر، و فيدرالية الجهوية بوهران الذي تحول مقرها من 9شارع أولاد نايل إلى حي المدينة الجديدة منذ أفريل[4] 1951.

تطور الهيكل الهرمي لـــ ح.إ.ح.د في عمالة وهران تطورا عدديا و جغرافيا ملموسا، بتزايد الوحدات (الدوائر و القسمات و الأفواج)، و من حيث التقسيم الجغرافي ، إذ لم يكن الهيكل ثابتا و لا قارا ، بل تغير من فترة لأخرى، و حسب الظروف، و هذا ما لمسناه من خلال تصفح الوثائق الأرشيفية التي يشير البعض منها إلى أن "قسمة تيارت هي تابعة لفيدرالية عمالة الجزائر" ، و تصنف من جهة أخرى كدائرة ضمن فيدرالية وهران"[5].

[1] CAOM – 9H45 –GGA , Organisme clandestin du PPA en Algérie (Etude) – 1952.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] AWO- SLNA - Rapp. Du 23/04/ au 23/05/1951.
[5] CAOM – 92//484 – Structure des cadres – PRG – District d'Oran , 01/03/1950.

في مطلع 1950، كانت ح.إ.ح.د مهيكلة في عمالة وهران على النحو التالي : فيدرالية وهران تضم ولايتين حسب التقطيع الجغرافي التالي

أ-ولاية : وهران – معسكر.

ب-ولاية :مستغانم – سيدي بلعباس – تلمسان د

كل ولاية مقسمة إلى دوائر و قسمات، ففي ولاية وهران : خمسة (5) دوائر، موزعة إلى أحياء المدينة، و كل دائرة تضم مجموعة قسمات، و الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم 12: قسمات (Kasmas) ح.إ.ح.د في أحياء مدينة وهران (مارس 1950).[1]

الدائرة	مسؤول الدائرة	مسؤولي القسمات				
		قسمة1	قسمة2	قسمة3	قسمة4	قسمة5
Eckmuhl حي محي الدين	غديقي بن علي	ميمون لحسن	بن لحسن محمد	بن علا الحاج	–	–
Bas quartiers حي الإمام هواري	سيد أحمد بن صالح	ديواني إبراهيم	فرحات محمد	بن حامدي علي	–	–
Gambetta حي الصديقية	سفيات عبد القادر	مصباح قاجة	سفيات هواري	مهنان علي	–	–
Lamur الحمري	بوذراع منور	حاردي ضيف الله	ميمون بن محمد	فضيل مختاري	مخلوفي عبد القادر	بوعلام محمد
Village nègre المدينة الجديدة	بن صالح محمد الملقب "عباس"	مهني بن حليمة الملقب "مصالي II"	معمر عبد الله	سليماني محمد	بن قدار عبد القادر	جبور محمد

[1] CAOM – 92//484 – Structure des cadres – PRG – District d'Oran , 01/03/1950.

بينما ضمت دائرة معسكر التي كانت تحت مسؤولية : اسطمبولي مصطفى * : ستة (6) قسمات، كل قسمة ، بدورها مقسمة إلى خلايا: و هي كما يلي :

الجدول رقم 13: مسؤولو قسمات ح.إ.ح.د في معسكر (مارس 1950).

القسمة	المسؤول – قائد القسمة[1]
القسمة الأولى	بن سايح العربي
القسمة الثانية	عيشوبة الشيخ
القسمة الثالثة	لكام بن عيسى
القسمة الرابعة	مرزوق عبد القادر
القسمة الخامسة	بن شنان قادة
القسمة السادسة	صحبي بن حنيفية

كان على رأس دوائر سيدي بلعباس و تلمسان و مستغانم: حمو بوتليليس، كمنسق عام ورجل اتصال.

وضمت دائرة سيدي بلعباس (التي كانت تحت مسؤولية : معروف بومدين و الأمين العام : قواسمي بغداد، و المكلف بالدعاية و الإعلام : طيبي محمد خمسة (5) قسمات تحت رئاسة كل من :

---

*اسطمبولي مصطفى : من مواليد 1930/03/13 بمعسكر، من عائلة شريفة اشتغل في التجارة، عضو في حزب الشعب ، تعرض للإعتقال والسجن في 1943 لتنظيم مظاهرة، و في 1944 لتوزيع جريدة "العمل الجزائري" .. سعى إلى السفر إلى فلسطين (إلا أنة السلطة البريطانية على الحدود منعته من بلوغ هدفه . وعند عودته إلى معسكر (فبراير1948) ، شارك في الحملة الإنتخابية مع ح.إ.ح.د ، أين كان يشتغل منصب أمين عام الخلية... وكان كثير التنقل إلى خارج الجزائر (باريس في أفريل 1954، كوبنهاغن في أوت 1954 لأسباب فغير معروفة من قبل الإدارة الإستعمارية.

-Voir : CAOM – 5I 26 – SLNA – Dossier personnel : Stambouli Mustapha .

[1] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

الجدول رقم14: مسؤولو قسمات ح.إ.ح.د في مدينة سيدي بلعباس (مارس 1950)

القسمة	قائد القسمة[1]
القسمة الأولى	بلعباس بن عودة
القسمة الثانية	قواسمي بغداد
القسمة الثالثة	مرسلي عباس
القسمة الرابعة	عبد الدايم* بن عودة
القسمة الخامسة	طيبي محمد**

وكان على رأس دائرة تلمسان: قنانش محمد، وضمت ستة (6) قسمات بتعداد زاد عن 140 منخرط.

والجدول رقم15 : يوضح قسمات ح.إ.ح.د في تلمسان (مارس 1950).

القسمة	قائد القسمة[2]
القسمة الأولى	سجلماسي مولاي
القسمة الثانية	مجاجي محمد
القسمة الثالثة	وجدي دمرجي عبد الله
القسمة الرابعة	بن منصور الأخضر
القسمة الخامسة	سنوسي أكماحي
القسمة السادسة	محمد الغوتي

[1] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

* **عبد الدايم بن عودة** : ابن محمد ، مولود في 1915/12/17 بسيدي بلعباس ، مالك فلاحي و صاحب حمام، عضو فعال في ح.إ.ح.د كثير التنقل بين مدن المنطقة و إلى المغرب. "يكون عنصر اتصال و دعاية"، وهو قائد قسمة، و أمين خزينة، إدارة مدرسة النصر (ذات توجه وطني) من أوت 1953 حتى 1954 محل حكم قضائي صادر في جوان 1955 يلزم نفيه من تراب العمالة، إثرها توجه إلى باريس.

-Voir : CAOM , 5I1, SLNA , Dossier personnel : Andeaïm Benaouda .

** **طيبي محمد العربي ابن ويس** : (1916-1997): مولود في 1916/12/17 بملغيغ (سفيزف) ، عمل فلاحا في ملكية أبيه بعقب الليل و استقر في سيدي بلعباس ، و أصبح عضوا بارزا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ 1946، و في المنظمة الخاصة منذ 1948 و مفتش جهوي للحزب منذ 1950 . و كان كثير التنقل إلى المغرب للإتصال مع أعضاء من حزب الإستقلال لتوحيد الجهود. و سعى إلى تكوين جماعات فدائية داخل م.خ تعمل و تنشط عند تعميم الإنتفاضة..

-Voir : CAOM –5I27 , SLNA , Dossier personnel : Tayebi Mohamed .

و ينظر كذلك إلى : مجاود محمد ، **المجاهد المرحوم طيبي العربي (1918-1997)** تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الإستعمارية (1830-1962) ، ج2، منشورات مكتبة الرشاد، الجزائر، 2005، ص179-182.

[2] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

و ضمت دائرة مستغانم حوالي 150 منخرطا؛ و كان على رأسها : القائد بخلوف عبد الله و الأمين العام : بلعياشي عبد القادر، و المكلف بالدعاية و الإعلام: عبد الوهاب محمد، و ضمت خمسة (5) قسمات؛ على رأسها ، و حسب الترتيب العددي كل من يحي بلقاسم، مصطفى الشيخ، بن زعاف محمد الملقب بن قراقش مزادجة محمد و بخلوف أحمد الملقب حميدة.

إضافة إلى هذا ، تواجدت خليتين : واحدة في غليزان، على رأسها شاذلي أحمد الملقب عباد، و أخرى في بليزبي (صبادة حاليا) ، على رأسها : جلول ناصر.

و قسمت دائرة تيارت إلى خمسة (5) قسمات كذلك؛ كان على رأسها و حسب الترتيب العددي، كل من : بوعبدلي محمد، كوابة الحبيب، طيبي الطيب، خيالي علي، جيلالي الحبيب.[1]

و أشار تقرير آخر إلى اعتبار منطقة تيارت و الجنوب الوهراني هي ولاية منفردة لوحدها، و هي تحت مسؤولية القائد بوعلام * باقي و تضم دائرتين (2) و هي دائرة تيارت المقسمة إلى خمسة قسمات و دائرة "الجنوب الوهراني"، وتضم ستة (6) قسمات.

و الجدول رقم 16 : يوضح قسمات ح.إ.ح.د (منطقة تيارت – مارس 1951)

القسمة	قائد القسمة[2]
جبل الناضور	بوشارب الناصر
فرندة	عجال جبار
تريزال (السوقر)	شيخاوي أحمد
عين كرمس	عزي سالم
دومنيك لوسياني (تاضمرت حاليا)	رحالي عمار
مرتين بري (عين الحديد حاليا)	آيت عمار عمار

[1] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

*بوعلام باقي : من مواليد 1922 بالبيض، من عائلة ميسورة، كان نائب ح.إ.ح.د في المجلس الجزائري. حكم عليه في 1948 بتهمة تهديد الأمن الخارجي، و سجن حتى ديسمبر 1949. و اشتغل في التعليم، بالمدرسة الحرة بغليزان، ثم مديرا بمدرسة الفتح بسطيف حتى جوان 1955. و عاد ليستقر بمعسكر ... وهذا بعد أن استقال من الحزب (من فبراير 1950) ، و اعتبر من جماعة "محمد الأمين دباغين" المنشق عن الحركة.

Voir : CAOM – 5I4- SLNA- Dossier personnel : Baki Boualem .

[2] CAOM –92//484, Organisation de PPA en Oranie - PRG , Miliana 29/03/1951.

ب- تطوره :

أصبح هيكل ح.إ.ح.د في عمالة وهران أكثر صلابة و وضوحا و تنظيما خاصة منذ أواخر 19502 و مطلع 1951. و يمكن إرجاع هذه الشعبية المتزايدة للحركة إلى الفترة والظروف المحيطة بها، و بالأخص إلى انعكاسات حملة الإعتقالات و المحاكمات التي وقفت بعد اكتشاف المنظمة الخاصة.

فالإختناق الذي تعرض له الجناح السري للحركة: كان متنفسا لجناحها العلني الّذي لقي انخراط الكثير من الشباب إلى صفوفه .

و من جهة أخرى، أدت هذه الوضعية الإستثنائية بالحركة إلى ضرورة تحقيق مهام مستعجلة؛ كمساندة الضحايا و المعتقلين و تفعيل الدعاية الحزبية لنصرة قضيتهم و كسب التأييد المحلي و الخارجي ..

إضافة إلى هذا كله ، فإنّ سنة 1951 تميّزت بنوع من الإنفراج السياسي على الساحة الوطنية و نقاش سياسي مفتوح بين الأحزاب الجزائرية حول مشروع الوحدة في إطار الجبهة الجزائرية و حدوث مواعيد إنتخابية عديدة ... كانت بمثابة فرصة سانحة لـــ ح.إ.ح.د من أجل طرح مبادئها و أفكارها و توجهاتها المستقبلية ، و هي التي لقيت تأييدا شعبيا متزايدا.

أمام هذه التحديات و التوجهات ، كان لابد على ح.إ.ح.د أن تنظّم صفوفها وهياكلها على المستوى المحلي كي تضطلع بمهامها و بغية تحقيق أهدافها.

قسمت عمالة (ناحية) وهران إلى ولايتين :

ولاية رقم 08: وهران الموزعة إلى خمسة (5) دوائر : و هي : وهران، تلمسان، مستغانم، سيدي بلعباس، و سان لو (بطيوة حاليا). كل دائرة تضمّ مجموعة من القسمات والخلايا، وتناسب تعدادها حسب المنخرطين.[1]

[1] CAOM – 81F 776- Organisation du PPA en oranie , PRG du 30/09/1950.

والجدول التالي يوضح هذه المعطيات المقتبسة من عدة تقارير صادرة عن مصالح إدارية (حكام المقاطعات الوالي العام لعمالة وهران، الحاكم العام للجزائر...) و عن مصالح الشرطة والإستخبارات .

الجدول رقم 17: دوائر ح.إ.ح.د بعمالة وهران (سبتمبر 1950)

البيان / الدوائر	المسؤول العام قائد الدائرة	المكلف بالدعاية والإعلام*	عدد القسمات	تعداد المنخرطين[1]
وهران	سويح هواري	تركي عبد القادر	04خلاياوهي: وهران+باريغو (المحمدية)+لورمال (العامرية)+إيرائيل (حاسي الغلة)	280
تلمسان	قنانش محمد	فار الذهب حسان	أربعة(4)وهي:تلمسان، مغنية، بني صاف، نمورز (الغزوات)	520
سيدي بلعباس	معروف بومدين	قواسمي بغداد	أربعة(4)وهي:سيدي بلعباس، عين تموشنت،حمام بوحجر، لامورسيار(أولادميمون حاليا)	300
مستغانم	ولد عيسى عبد القادر	عبد الوهاب محمد	ثلاثة(3) وهي:مستغانم،غيلزان، كاساين(سيدي علي حاليا)	450
سان لو (بطيوة حاليا)	خروبي أحمد	بن ملوكة عبد الرحمان	أربعة(4) وهي:سان لو، أرزيو، كريشتال،سان كلو (قديل حاليا)	125

ضمت القسمات عددا معيّنا من الخلايا و الأفواج، ويمكن الوقوف عند الاستنتاجات التالية:

*تميزت دائرة تلمسان بتعداد كبير للمنخرطين، قارب ثلث منخرطي ح.إ.ح.د في الولاية الثامنة.

*مهمة و دور المكلف بالدعاية و الإعلام على مستوى الدوائر و القسمات كانت محورية و ضرورية ؛ و أسندت لأصحاب الكفاءات و الخبرة داخل الحركة.

[1] CAOM – 81F 772 – PRG – District d'Oran – Rapp mensuel (Septembre 1950)

و بلغ عدد المنخرطين في مدينة تلمسان ما يقارب 160 منخرط مسجل خلال نفس الفترة موزعين على ستة خلايا بأحياء المدينة، كانت القسمة تحت مسؤولية حميدو العربي.*

إضافة إلى مدينة تلمسان، كانت نمورز و مغنية مركزين هامين في ح.إ.ح.د فكان هذا المحور الثلاثي المشكل من المدن الثلاثة و ما جاورها مناطق استقطاب و جذب و نشاط داخل الحركة.[1]

استقطبت قسمة نمورز (تحت مسؤولية القائد خالد عبد اللاوي) مائتين (200) منخرط، وبتعداد أقل (ما يقارب مائة منخرط) ، كانت قسمة مغنية تحت قيادة محمد الكبير دوراً مؤثرا في المنطقة، خاصة على الحدود و نحو المناطق الريفية، إذ كانت تحت إمرتها ثلاثة خلايا في قرى و دواوير: بني واسين، مسيردة التحاتة و مسيردة الفواقة، كانت تحت مسؤولية رؤساء خلايا وهم على التوالي : بوعزة العابد، بختي عبد المالك و مرغاد أحمد [2].

بينما بقيت قسمة بني صاف (تحت قيادة محمد بن مصطفى) و بتعداد قارب 30 منخرط قليلة الأهمية... وسعت قسمة تلمسان إلى تنشيط خلايا في المدن و البلديات المجاورة في مونتانياك (الرمشي حاليا)، وبها تم تأسيس خلية تحت رئاسة بوسعادة قويدر، و في سيدي عبدلي (خلية تحت رئاسة القورصو بشير) و في سبدو (خلية تحت رئاسة زيدان محمد) وفي جسر يسر (بن سكران حاليا): خلية أخرى تحت رئاسة بن بوتيف[3] عبد القادر.

*ضمت دائرة وهران أربعة قسمات : كان لمدينة وهران دورا محوريا و تقليديا في تأطير و توجيه نشاطات القسمات في المناطق المجاورة لها.

لعبت لجنة قسمة مدينة [4] وهران المشكلة من : قائد القسمة : جفال أحمد وهو أحد قادة الكشافة الإسلامية الجزائرية، و غالي جيلالي المكلف بالدعاية و الإعلام و سويح هواري، وزبوري محمد، بن يوسف قويدر، وزبايري إبراهيم، سليماني محمد.. و العياشي عبد المومن دور المؤطر لخلايا مدينة وهران و قسمات البلديات المجاورة و منها : قسمة

*حميدو العربي: مولود في 1905 بتلمسان، مستشار بلدي في بلدية تلمسان في 1951، تاجر، عضو نشط ضمن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها و لجنة الدفاع عن ضحايا القمع. سجن مند أكتوبر 1955 حتى الإستقلال ، توفي في 24 نوفمبر 1980.
-Voir : Benjamin Stora, **Dictionnaire biographique** .. op cit , p 242.

[1] CAOM – 81F772
[2] Ibid .
[3] Ibid.
[4] شكلت لجنة قسمات وهران للتنسيق بين خلايا و أفواج المدينة، و نظرا للتعداد الكبير للمنخرطين (أكثر من 160 منخرط).

باريغو (المحمدية) التي كانت تحت قيادة داوي دحو، و بلغ تعداد منخرطيها أربعين،و قسمة لورمال (العامرية) التي كانت تحت رئاسة حجري عبد القادر و كان بها ستون منخرطا؛ والّتي كانت تضم خليتين : واحدة في العامرية وأخرى في بوزجار تحت قيادة عابد أحمد[1].

أدّى بارودي بن سعيد* مهمة الربط و الإتصال بين هذه القسمة و مركز الدائرة بوهران.

غير بعيد عن المنطقة، كانت قسمة إيرائيل (على بعد حوالي 50كلم من وهران) تضم فقط حوالي خمسة و عشرين منخرط، و تحت قيادة لكحل قويدر .

كان لهذه المنطقة الشبه حضرية ،بل الريفية نقطة ارتكاز و قوة في هيكل الحركة، وأظهرت عبر عدة مناسبات قوة التنظيم و بطريقة علانية و مكشوفة.

إن امتداد هيكل ح.إ.ح.د في مناطق لورمال و إيرائيل ، و المناطق ريفية أخرى (بني واسين، مسيردة) جدير بالدراسة و الملاحظة، و هو يؤكد على دلالة تاريخية مفادها بأن النشاط السياسي في خمسينات القرن العشرين لم يبقى حكرا على المدن الجزائرية : بل امتد إلى الأرياف؛ علما بأن هذا النضال ظل مزدوجا ، فيه إمتزج العمل العلني المباشر و السري.

قسّمت دائرة سيدي بلعباس إلى أربعة (4) قسمات : في مدينة سيدي بلعباس بتعداد زاد عن مائة منخرط، و تحت قيادة باديسي محمد، و التي ضمت خمسة خلايا داخل المدينة .

وقسمة عين تموشنت (90منخرط) تحت قيادة بقدار محمد** و قسمة حمام بوحجر (30منخرط) تحت قيادة إروان أحمد.

و قسمة لامورسيار (أولاد ميمون) بعشرين منخرط، و تحت قيادة كباتي محمد ، هذا إضافة إلى خلايا صغرى في بلديات و دواوير ، مثل خلية ريوصالادو (المالح حاليا)، و خلية دوار المساعدة ، وعين الأربعاء ، "تروا مارابو" (Trois marabouts) أي سيدي بن عدة حاليا، تيرغو (Turgot) أي تارقة حاليا، و بيدو (Bedeau) أي رأس الماء[2] حاليا.

---

[1] CAOM – 81F776.

*بارودي بن سعيد : مولود في 1925/05/27 بالعامرية، (هو أخ "المدني" قائد المنظمة الخاصة في عمالة وهران). حكم عليه عدة مرات (جويلية 1951، جويلية 1952، أكتوبر 1952). كان قائد خلية ح.إ.ح.د في العامرية.

-Voir : CAOM – 5I4- SLNA , Dossier personnel : Ben Saïd Baroudi .

**بلقدار محمد : مولود في 02 ماي 1919 بتلمسان، مسؤول قسمة عين تموشنت "عنصر خطير، كثير التنقل بين وهران ، تلمسان و الجزائر تحت غطاء التجار"، حسب تقرير :

-Voir : PRG , District d'ORAN , 06/10/1951

[2] CAOM – 81F 776.

*تفرعت دائرة مستغانم إلى ثلاثة (3) قسمات : في مستغانم تحت قيادة مصطفى الشيخ و بتعداد مهم : 25 منخرط ، و قسمة كاساين تحت قيادة بلحامييتي محمد و ضمت مائة منخرط، و قسمة غيلزان تحت قيادة بن سوخال الصافي و بها ستين عضو.

إضافة إلى أربعة خلايا في تونين (Tounin) أي بلدية خير الدين حاليا و زمورة، وبليزيي (Pellissier) أي بلدة صيادة. و في كاساين (أي سيدي علي حاليا) ... و من هذه المنطقة ، كانت العمليات الأولى لثورة فاتح نوفمبر 1954.

*كانت دائرة سان لو (بطيوة حاليا) مهيكلة ، بأربعة قسمات، و هذا نظرا لموقعها القريب و المتصل بوهران، و كانت قسمة كريشتال مهمة بتعدادها (45منخرطا) ونشاطها[1] المتميز.

ضمت الولاية التاسعة (9): معسكر و الجنوب الوهراني كذلك خمسة (5)دوائر :

أ- **دائرة معسكر**: و احتوت على قسمات في مدينة معسكر ، و سعيدة، و خلايا في باليكا (تغنيف حاليا)، و تيري فيل (غريس حاليا)، و عين الحجر و بوحنيفية . وبلغ مجموع المنخرطين ما يقارب 12 عضوا.

ب- **دائرة عين الصفراء** :و كان على رأسها : مكي أحمد، و ضمت قسمتي : عين الصفراء و جيري فيل (البيض حاليا) ، و لعب كل من شامي أحمد و بن ديدة الشيخ دورا مهما من خلال تكليفهما بمهمة الدعاية و الإعلام في القسمتين ، و على التوالي .

ج- **دائرة القنادسة** : تحت رئاسة عمارة محمد، و ضمت قسمات : بشار ، و بشار الجديد، و بني عباس، و بني ونيف ... و خلية في أدرار .

هـ- **دائرة المشرية** : وضمت قسمة واحدة .. و بتعداد قارب 20 منخرط وحسب التقرير ، يكون مسؤول قسمة البيض ، بوغاشو محمد ، من خلال تنقلاته ، يسعى إلى تنشيط عمل و هيكلة هذه الدائرة.[2]

[1] CAOM – 81F 776.
[2] Ibid.

II- المنظمة الخاصة : تجديد العهد بعد النكسة :

اتضح من خلال ما سبق، بأن الجناح العلني للحزب، أي ح.إ.ح.د في عمالة وهران منذ أواخر 1950 دخل مرحلة التنظيم و تحسين الهيكل و تقوية الشعبية و التوجه إلى الأرياف. مقابل هذا، كيف كانت وضعية المنظّمة الخاصة بعد اكتشافها ؟ هل تمت جهود لإعادة تنشيطها؟ و ما هي المبادرات الفردية أو الجماعية التي وقعت على صعيد العمالة من أجل هذا ؟

1- أهمية العمل السري :

إتّصف طابع النّضال داخل الحركة بالإزدواجية في الأسلوب و الطريقة بين العمل العلني المباشر و السري الخفي. و كانت الحرب العالمية الثانية فرصة سانحة لتجريب و تخطيط النضال السري، ولو لم يكن على نطاق واسع و منظم، بل كان عبارة عن مجهودات فردية منعزلة استغلت الظرف الإستثنائي خلال الحرب.

تنظّم و تهيكل هذا العمل السري تحت إطار المنظمة الخاصة ؛ كجناح سري شبه عسكري تابع لـــ ح.إ.ح.د (1947-1950).

تداخلت مهام المناضلين : من مسؤولين و قادة و رجال ميدان ، بين عما سياسي علني ونضال داخل المنظمة الخاصة و تشابكت و ازدوجت ...و في كثير من الأحيان ؛كان الإنخراط في أجهزة ح.إ.ح. غطاء يتخذه البعض للتستر و الإفلات من المراقبة جراء انتمائه إلى المنظمة الخاصة.

و من أقوال و شهادات بعض أعضاء الحركة ؛ نستشف هذه الحقيقة التاريخية التي تؤكد تداخل جناحي الحزب: العلني و السري.و في هذا الإطار، أكد العديد من المستنطقين المعتقلين في 1950 ذلك ، و منهم : بويحياوي – قائد دائرة دلس لـــ ح.إ.ح.د بقوله "إنّ قادة الحركة هم أنفسهم مسؤولو المنظمة الخاصة"[1].

[1] CAOM – 81F781- Préf d'Alger , SLNA n°302, Bull mensuel d'information (Avril 1950).

و قال عسكري حسان مكلف بالتسلح – المنظمة الخاصة بمنطقة البليدة : "عدة شخصيات لها عمل شرعي علني قانوني، إلى جانب مهام أخرى، كل أعضاء المكتب السياسي و اللجنة المركزية كانوا في السري و العلنية داخل الحركة[1] ".

إنّ تعنّت الإدارة الإستعمارية و عقم النشاط السياسي العلني هي عوامل أساسية دفعت المناضلين نحو التوجه إلى العمل السري.

إضافة إلى هذا، فإنّ توجّهات قادة الحركة، و منهم: بودة أحمد، و شرشالي الحاج، وحسين الأحول، و فيلالي مبارك (عنصر اتصال بين اللجنة المديرة المركزية و عمالة وهران) الرامية إلى توجيه العمل السري و تنشيط "م.خ" و تعبيد الطريق نحو العمل المباشر، و هذا وفق تعليمات الحركة.[2]

و تماشيا معها و مراعاة للظروف المحيطة ، تركزت الدعاية الحزبية في أعقاب اكتشاف "م.خ" و منذ أواخر 1950 على "عدم تكرار حالة 1942-1943"؛ و ضرورة الحذر واليقظة في حالة التجنيد، و أن يكون إنتقائي، و أن يكون للقادة و المسؤولين في مختلف المستويات نواب يخلفونهم في حالة الإعتقال"[3].

لم تسع الحركة أن تكون قوة شعبية فقط، بل كان من الأولويات أن تكون منظمة ومتينة و مهيكلة، و من أجل هذا، فمن الضروري : اختيار الإطارات و تحديد مهامهم، والتغلغل في الجمعيات و النوادي الثقافية و التربوية و الرياضية و التحلي بروح التضحية والإنضباط واحترام المسؤولين، و الحيطة و الحذر و عدم تكرار الأخطاء ، و الإعتبار من التجارب الماضية الفاشلة.[4]

مرّت الحركة بمرحلة خطيرة كادت أن تعصف بها و هي فترة الإعتقالات والمحاكمات بعد اكتشاف "م.خ" ، استطاعت أن تسيّر الأزمة بردود أفعالها و مواقفها الدّفاعية في ظروف استثنائية و حرجة.

[1] CAOM – 81F781- Préf d'Alger , SLNA n°302, Bull mensuel d'information (Avril 1950).
[2] CAOM –F//215. RG , Alger 06/05/1949 – Orientation nouvelle du MTLD.
[3] CAOM – 9Cab 81 - Préf d'Alger , SLNA n°1014, 12/12/1950.
[4] CAOM – 9CAB 81– SLNA n°3206, Alger 09/12/1950.

تأقلمت مع الوضاع تدريجيا ، عادت إلى أنشطتها العادية، بزوال الخطر الّذي أحاط بها. وفي أجواء عودة بعض الموقوفين و المعتقلين بعد إطلاق سراحهم إلى مهامهم الحزبية؛ عرفت هياكل ح.إ.ح.د عودة إلى الإتّزان و الإستقرار و التّنظيم مع مطلع 1952.

رأى مصالي الحاج بأن الوضع الدولي المتميز بصحوة الإسلام و تراجع الإستعمار أصبح ملائما لتقديم و توحيد المطالب الوطنية لدول المغرب العربي... و أضاف قائلا أمام ممثلي إطارات العمالات الثلاثة و فيدرالية فرنسا – بندوة باريس بتاريخ 16 و17 فبراير 1952 بأنه "أضحى من الضروري أن يكون للحزب تنظيم جديد، و على الإطارات تقديم تضحية مثالية لتحقيق الإستقلال و إنهاء الإستعمار".[1]

و خلال نفس الإجتماع، صرّح حسين الأحول بما يلي : "على المناضلين ، الإدراك بأنّ وقت المعركة إقترب ... علينا التضحية بالدم، و علينا تحضير المناضلين للتضحية التي تنتظرهم...[2]".

وفي نفس المنحى و المعنى، قال سويح هواري من وهران في جويلية 1952 بأنّ "وقت الحزم قد حان. انتهى زمن العمل السياسي. علينا بتدبير عمليات تدمير و تفجيرات وضرب المسلمين[3] الخونة...".

2- الهرم الجديد للمنظمة الخاصة في عمالة وهران :

بدت لغة التصعيد واضحة في تدخلات القادة و المسؤولين العلنية خلال المناسبات الرسمية. لم تكن مجرد كلام و فارغة من المحتوى، بل تعبير عن نفاذ صبر و تحول في أسلوب العمل و النضال و عن إحباط و يأس مسّ العديد من مناضلي الحركة أمام تعنت الإدارة الإستعمارية و فشل المساعي و التجارب السياسية ، خاصة التي خاضتها ح.إ.ح.د في 1951 تحديدا و هي تجربة المعركة الإنتخابية و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

[1] CAOM – 10CAB 110 – PRG n°2968, Alger 15/05/1952.
[2] Ibid.
[3] CAOM – 10CAB 110 – PRG n°08118, Oran 21/07/1952.

من هذا المنطلق ، فقد حملت سنة 1952 منذ مطلعها التغيير ؛ فبعد النكسة و النكبة، بدأ الإنفراج، وبعد تجريب العمل السياسي العلني "الشرعي"، ظهر الميل و التوجه نحو "العودة المتجددة و الجديدة" إلى العمل السري و التفكير في إعادة تنشيط هيكل شبه عسكري كفيل لقيادة الثورة المسلحة.

استكملت ح.إ.ح.د وضع هياكلها الإقليمية و توسعت نحو المدن الصغرى والأرياف و أضحى الحزب الأكثر شعبية في الجزائر؛ و اتزانا و استقرارا رغم الأزمات والهزات الخفية التي كانت تعترضه .

إنّ عودة مصالي الحاج إلى الجزائر يوم 16 فبراير 1952 بعد غياب دام سبعة شهور و حفاوة الإستقبال الذي حظي به من قبل حوالي ثلاث مائة (300) شخص في المطار وفي إقامته ببوزريعة (كان منهم حوالي خمسين مناضلا أتوا من عمالة وهران[1]).

دلّ هذا الإستقبال على تقدير المناضلين لمصالي الحاج و الشعبية المتزايدة للحركة، واتضح هذا من خلال تنقلات وجولات هذا الأخير عبر مدن من الجزائر، أين وقف على حقيقة إلتفاف القاعدة الشعبية حول قادة الحركة و تبني برنامجها... و هذا بداية من 15أفريل 1952 بمدن من الشرق الجزائري و في 14ماي بأروليان فيل (الشلف حاليا) أين انتهت هذه الزيارة بتدخل الشرطة الفرنسية التي أطلقت النار على المتجمعين، و قتلت إثنين، إضافة على العديد من الجرحى و المعتقلين.[2]

اتسمت الساحة السياسية الوطنية خلال هذه الفترة بالإثارة و الإضطراب و الغليان في أوساط ح.إ.ح.د التي عبرت عن فضها الواقع الإستعماري و رغبتها في إزالته بعدة وسائل؛ كالمظاهرة والإضراب و إبداء روح التضامن الشعبي، خاصة خلال المناسبات، و منها مظاهرة بباريس يوم 01 فبراير 1952 بمناسبة يوم "التّضامن مع تونس"[3]، و مظاهرات 8ماي الّتي أصبحت مناسبة وطنية كبرى لدى الحركة [4]، و في 23 ماي 1952 ، كان يوما للتنديد، بفعل تعليمات من الحركة ، شُلّت المصانع و الموانئ بإضراب عام و أغلقت المحلات التجارية

[1] CAOM – 5I127- SLNA n°511, Bull. mensuel 1-29/02/1952.
[2] Jaques SIMON, **Messali Hadj (1898-1974)**.
[3] CAOM –92//106- GGA , SLNA , Bull. de quinzaine (1-16/02/1952).
[4] يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.

و تظاهر الكثير.. فمست حركة الإضراب عدة مصانع و الميناء في وهران، بينما كان الإضراب كلي و شامل في متاجر و ميناء نمورز (الغزوات حاليا) و تغيب التلاميذ عن الدراسة و في تلمسان ، أغلقت الدكاكين و اعتقلت الشرطة شخصين . و في باريغو (المحمدية حاليا)، نظمت مظاهرة [1]... وبلغت هذه الإثارة درجة العصيان بإمتناع الشباب عن التجنيد و أداء الخدمة العسكرية وهذا بإيعاز وتوجيه من الحركة و بأوامر شفوية و دعاية تجاه الشباب لحثهم على عدم تلبية دعوة دخول الجيش الفرنسي.[2]

إنّ رغبة و حماسة المناضلين في الميدان لم ينتابها الشك و التردد و لم تتأثر بعد صدمة اكتشاف "م.خ" و الإعتقالات و المحاكمات الإستعمارية ، بل زاد هؤلاء إيمانا و تمسكا بالعمل المباشر و المسلح خاصة بعد فشل تجارب العمل السياسي خلال عام 1951.

في مقابل هذا، و بحنكة سياسية و مستفيدة من الأخطاء السابقة، نظرت قيادة الحركة إلى الوضع المحيط : الدولي ، الإقليمي و الوطني بأنه أضحى مناسبا و ملائما لإعادة تنشيط المنظمة شبه عسكرية للشروع في الثورة.

وفي هذا الإطار، كلّف مصالي الحاج رئيس الحركة حسين آيت أحمد أثناء لقاء جمعهما في شانتيي (Chantilly) بفرنسا في جانفي 1952 بإعداد تقرير شامل لإعادة تنشيط المنظمة الخاصة.[3]

في أعقاب عمليات التفتيش و الإعتقالات التي مست عناصر "م.خ" ، كشفت تقارير عن وجود "تنظيم سري جديد يكون على رأسه : لجنة وطنية تحت رئاسة مزغنة أحمد ولجان فيدرالية على مستوى العمالات الثلاثة[4]"، دون معرفة تفاصيل وتدقيق في القضية.

وأطلقت تسميات "الفيالق" (Légionnaires) عن جماعات من الشّباب تتجمع للتدريب العسكري و تلتقي في أماكن مختلفة و في أوقات متفرقة و تتدارس مواضيع حول الإستراتيجية العسكرية و حرب العصابات ، تكون قوية في عدة مناطق مثل سكيكدة، المدية وتلمسان.[5]

[1] CAOM – 92//106 . GGA , SLNA, Bull de quinzaine (16-30/05/1952).
[2] CAOM – 92//106, SLNA, Bull. politique mensuel (Novembre 1952).
[3] Jaques SIMON, **Messali Hadj (1898-1974)**, op cit , p138.
[4] CAOM – 9CAB81- PRG , District d'Oran , 31/03/1950.
[5] CAOM – 92//106 , GGA- CAB – SLNA , Bull. Mensuel de quinzaine (16-30/04/1951).

وأشار منشور سري ضبط من قبل مصالح الإستخبارات الإستعمارية إلى وجود تنظيم سري في منطقة عنابة تحت اسم : "المصلحة السرية العملية"(Service Secret Actif=S.S.A) وهو عبارة عن شبكة سرية تحت تصرف الحزب، و من أجل التحرير، وهو مسيّر من قبل لجنة مديرة مشكلة من أربعة (04) أشخاص، كل فوج يضمّ ضابط قائد و نائبه و أعضاء يتراوح عددهم بين 4-24فردا، و الكل ملتزم بالتضحية و التدريب النفسي و العسكري و البدني.[1]

إنّ المنظمة الجديدة هي سليلة التي سبقتها ، هيكلها ثلاثي في مختلف المستويات وعمادها : فيلق رئيسي المتفرع إلى فيالق ثانوية تابعة و عددها ثلاثة (3) و هي :

فيلق الدعاية – فيلق الإتصالات – فيلق التنفيذ .

وكل فيلق مقسم إلى ثلاثة أقسام (Sections)؛ أما قاعدة التنظيم كله فهو الفوج المصغر الذي يحتوي على ثلاثة (3) أعضاء.[2]

قام التنظيم الجديد للمنظمة الخاصة [3] (نظام الفيالق الثلاثية) من القمة إلى القاعدة، على تنظيم مركزي ممثل في لجنة مديرة، و على وجود فيدرالية ثلاثة (3) على مستوى العمالات : الجزائر، قسنطينة، وهران، كان على رأس هذه الأخيرة : الوالي زيتوني مسعودي الملقب عبد السلام*.

سبقت تلمسان غيرها في تأسيس الفيالق الّتي بدأت تتكون في عدة مناطق من العمالة، في مستغانم، عين تموشنت، نمورز، سيدي بلعباس ، تيارت و العامرية..[4]

سُيّرت المنظمة الجديدة بنظام داخلي يختلف في شكله عن سابقه، لكنّه شبيه به من حيث المحتوى و المضمون.

---

[1] CAOM – 81F783 – GGA – CAB – SLNA n°904-16-31/03/1950.

[2] AWO-Préf d'Oran –SLNA n°08 – Rapp sur l'activité » musulmane dans le dpt. D'Oran (Décembre 1950).

[3] ينظر إلى الملحق رقم 17 : هيكل المنظمة الخاصة الجديدة (مطلع 1951).

* زيتوني مسعودي ابن عمار : مولود في 07 مارس 1922 في دوار عزير (بوغاري) ، شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا في تونس حتى ماي 1943، رئيس خلية الحزب في بوغاري (1948)...

- Voir CAOM – 5I23 –SLNA – Dossier personnel : Messaoudi Zitouni .

[4] CAOM- 92//106 - GGA, CAB, SLNA, Bull . Période du 1-15/01/1951.

احتوى نص هذا النظام العام على ستة (6) عناوين كبرى هي : تعريف المناضل وواجباته، حقوق المناضل، الممنوعات، وضع المناضل، العقوبات، أحكام عامة عقابية.

وتم تداول نص "هذا النظام العام" سرّيا بين المناضلين و كان وسيلة لتجنيد الشباب في المنظّمة تجنيدا إنتقائيا ... هذا وبعد إخضاعهم إلى المراقبة و التجربة [1].

و من بين ما جاء فيه على سبيل المثال في ذكره للممنوعات : البوح بالأسرار و تعاطي الخمور، و الميسر و كل عمل مخالف للإسلام.

وفي باب الحقوق: حق الكلام في الإجتماعات، حق الإنتقاد من أجل مصلحة الحزب، وباتباع و احترام السلم في المنصب.[2]

نصب التنظيم الجديد في تلمسان إلى فتحي محمد الهادي، وفي عين تموشنت إلى بلقدار محمد، و في سيدي بلعباس إلى عبد الدايم [3]بن عودة، و كذلك إلى طيبي محمد الّذي لعب دورا مهما في تكوين الخلايا و الأفواج... وإلى إمدادها بالأسلحة الّتي كان يحضرها من المغرب.[4]

تواصل تأسيس جماعات عمل وفرق ثورية (Commando) بأعداد متفاوتة، و في كثير من الأحيان ، بتأطير من عناصر من ح.إ.ح.د مثل فوج دوار ترنانة (ندرومة) الّذي ضمّ قرابة إثني عشر (12)[5]فردا شهدت الفترة الممتدة ما بين مطلع 1951 إلى أواخر 1952 تكوين هذه الأفواج الثورية في عدة مناطق من العمالة، و عودة إلى التدريب العسكري والإجتماعات الليلية السرية قصد التحضير النفسي و المعنوي ليوم الحزم. اتّسم نشاط هذه الأفواج المصغرة بالكتمان و السرية و الحذر و لهذا، فإن المعلومات المتعلقة بموضوع نشاطها لا تكون إلاّ بسيطة و قليلة.

عموما، إنّ المنظّمة الجديدة هي إحياء و تجديد للأولى، و لهدف واحد و ثابت هو السعي إلى الحصر العملي للثورة التحريرية لإزالة الإستعمار و تحقيق الإستقلال.

---

[1] CAOM- 92//106 – SLNA n°204, 30/01/1951.
[2] Ibid.
[3] CAOM- 92//177 – Organisation du mouvement nationaliste (Tableau synoptique), janvier 1951.
[4] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°371 (mai 1950).
Et selon , SLNA n° 312 (Avril 19510), Mr Taibi Mohamed avait un compte bancaire à Casablanca sous le nom de : Benkabrit Mohamed.
[5] CAOM- 92//106 – SLNA n°2831, Novembre 1952.

III- الإنشغالات و الإهتمامات الكبرى داخل الحزب (1950-1952) :

من خلال ما سبق، ظهر واضحا بأنّ طرق ووسائل النضال داخل ح.إ.ح.د تنوعت وتأرجحت بين استمرار العمل المباشر العلني السياسي من جهة، و مساعي العودة على تنشيط الجناح السري من جهة أخرى، و ذلك عن طريق الجهود الحثيثة المبذولة من أجل إعادة تأسيس أفواج فدائية و فرقة اقتحام و تهيئتها للإنتفاضة و الثورة.

طغت هذه الإزدواجية في الأسلوب داخل ح.إ.ح.د منذ أواخر 1950... وهي التي سوف تميز الوضع داخل الحركة ، حتى إنطلاقة الثورة التحريرية في نوفمبر 1954.

وضعت قيادة الحزب لجنة خماسية مشكلة من مصالي الحاج، بن يوسف بن خدة ، حسين الأحول، دخلي و مصطفى بن بولعيد قصد إعادة تنشيط المنظمة الخاصة، إلا أن هذه الأخيرة لم تجتمع إطلاقا ، وبقت حبيسة الخلافات الداخلية ، إذ أن خلافا لتحمس القاعدة الشعبية من مناضلي الحزب، لم تكن القيادة حاسمة في القضية ، و كانت ترى في التنظيم السري (أي المنظمة الخاصة) مجرد قادة عسكريين يطيعون أوامرها[1].

إنّ الظروف المحيطة بالحزب و الأزمات المتتالية الخفية و الغير معلنة[2] التي مر بها وسيّرها أدت في آخر المطاف إلى فشل أعمال اللجنة الخماسية في ح.إ.ح.د الّتي ظلت مقتنعة بمبادئها الثابتة و أساسها : "إنّ القضية الوطنية تحررية و عمادها ثوابت الأمة الجزائرية من اللغة العربية و الدين الإسلامي، و تلتزم باحترامها للأقليات الأوربية و تسعى إلى التحرر الكلي و تحقيق مبدأ الديمقراطية الذي يعني لديها حكم الشعب و من أجل الشعب".[3]

تقارب و تلاقى الجناحان : العلني و السري (أي ح.إ.ح.د – ح-ش-ج) و تداخلت مهام الكثير من المناضلين و نشاطاتهم . كانت اللجنة المديرة أو المكتب السياسي هي مركز القرار، ثم اللجنة المركزية و لجانها المختصة و هي لجنة الدعاية و الإعلام، النواب، الشؤون النقابية ، الشؤون الإسلامية، إضافة إلى لجنة المنظمات الوطنية منذ 1953.[4]

---

[1] Gilbert Meynier , **Histoire intérieure du FLN (1954-1962)**, Alger : Casbah , 202, p112.
[2] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit , p66-67.
[3] Claude Collot , op cit , p300-304, et MTLD , **Réalités algériennes** , Paris , IMP, SEDIC , 1951, p133-136.
[4] Gilbert Meynier, op cit , p 105.

كان الحزب موجه للمعركة و الميدان، نصف سري ، لم يكن عمله مكشوف، و ذا تنظيم ديمقراطي و نظرا لأهدافه التحررية و مواقفه الثابتة، كان في الواجهة أمام الإدارة الإستعمارية معرضا للقمع و الإضطهاد.[1] "وتحت غطاء ح.إ.ح.د"، نشط الجناح السري (ح.ش.ج) و دخل المعركة بقوة و عزم"[2]؛ و زادت شعبيته بفضل المنظمات المدعمة والموازية الكثيرة التي أعطت دعما قويا للحزب، و منها :

*جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (تحت توجه الحزب منذ 1946)، و التي كانت تحت رئاسة بلعيد عبد السلام منذ 1951، و كان من بين أعضائها الفاعلين : محمد الصديق بن يحيى، و أمين خان...و تحولت هذه المنظمة إلى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في 1955.

*جمعية النساء المسلمات التي تأسست منذ 1947 ، تحت رئاسة شنتوف سامية زوجة المحامي شنتوف عبد الرازق – من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري - بتلمسان، ومن بين أعضاء الجمعية النسوية، كذلك : نفيسة حمود صاحبة مصنع مشروبات غازية و هي أول طبيبة في الجزائر[3]؛ و سليمة بن جفاق، مليكة بن عصمان، باية نوار، باية عراب، و السيدة شرشالي و السيدة بومعزة علاوة.... و الكثير من أعضاء الجمعية هن زوجات قادة ومناضلين في الحزب ذوي ميول و توجهات إصلاحية.

إضافة على ما سبق، فقد نشط الحزب بفعل جمعيات ثقافية و نوادي رياضية[4] كانت تحت توجهه، و بفعل الدعاية الحزبية بطرق كثيرة (الصحافة و المناشير، الحملات الإنتخابية...).

تطور التنظيم الهيكلي للحزب بشكل فعلي و ملموس منذ 1947 و ركز جهوده على تجنيد عناصر جديدة خاصة ضمن الطبقة المتوسطة: و زادت شعبيته رغم المضايقات الإستعمارية؛ و أصبحت ح.إ.ح.د القوة السياسية الأولى في الجزائر ، مهيكلة على مستوى العمالات على النحو التالي : عشرة (10) ولايات و هي : قسنطينة ، عنابة، و سطيف من عمالة قسنطينة .

---

[1] Ben Youcef Ben Khedda , **Les origines du 1er Novembre 1954**, Alger, Casbah , 1989, p 257.
[2] El Hachemi trodi, op cit, p 66.
[3] Gilbert Meynier, op cit , p 108.
[4] CAOM – 92//484 – Dossier : association sportives (1949-1954).

والجزائر، البليدة، المدية، القبائل الكبرى و القبائل الصغرى من عمالة الجزائر ووهران و معكسر من عمالة وهران .

وتضم كل ولاية دوائر (بلغ مجموعها الكلي : أربعة و ثلاثين)، و كل دائرة مقسمة إلى مجموع قسمات و أفواج و خلايا في تنظيم محكم.

لم يكن المناضلون في الهيئات القاعدية على علم بأزمة الحزب و الخلافات الداخلية بين أعضائه في الأجهزة المركزية إلا في أواخر 1953[1]. إذ تعتذّر عل مناضل بسيط أن يعرف أمور داخلية كانت تجري في حزب تسيير اجتماعات دون محاضر مدونة، وهو تقليد كان معمول به في الإجتماعات الرسمية داخل ح.إ.ح.د حتى الخمسينات بغية الحيطة والحذر.[2]

إنصبت الخلافات الداخلية حول طرق و وسائل العمل و النضال الواجب اتخاذها ، وظهر هذا واضحا خلال اجتماع اللجنة المركزية في أواخر ديسمبر 1950، فبعد نقاش معمق و طويل، تنوعت آراء المجتمعون حول أسلوب العمل و الطريق الواجب اتخاذه بعد أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة .

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات و اقتراحات و هي :

أ- العودة إلى السرية ، و دافع عن هذا المقترح كل من بودة أحمد، مبارك فيلالي* ودخلي و مصطفى بن بولعيد**.

ب- اتباع أسلوب العمل العلني الرسمي، و من دعاته : شوقي مصطفاي ، سعيد عمراني، عبد الرحمان كيوان، و محمد يزيد .

---

[1] Gilbert Meynier, op cit , p 103.

[2] Ibid.

*__مبارك فيلالي__ : هو عبد الله فيلالي الملقب مبارك ، من منطقة القل، من قدماء نجم شمال إفريقيا ، اعتقل في 1937،و في 1941، دخل السرية تحت اسم "منصور" ، عضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار، و مسؤول في فيدرالية فرنسا للحركة. و هو من مناصري مصالي الحاج

- Voir : Mohamed Harbi, Aux origines du FLN , op cit , p311.

**__مصطفى بن بولعيد__ : (1917-1956)- مولود في 5 فبراير باريس (الأوراس) ، عضو في حزب الشعب و المنظمة الخاصة، و من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة و العمل، سعى إلى الصلح بين المصاليين و المركزيين ، قائد ولاية الأوراس النمامشة منذ بداية الثورة حتى استشهاده في 27 مارس 1956 إثر انفجار جهاز إرسال ألغمه رجال المخابرات الفرنسية .

- Voir : Ibid, p42

ج- المزج بين أسلوبين : السري و العلني، و دافع عن هذا المقترح كل من مصالي الحاج، حسين الأحول[1]، ، بن خدة يوسف ، و أحمد مزغنة.[2]

فيظل هذه الخلافات الداخلية الخفية و تعاقب الأزمات داخل الحزب ، كان من الصعب بلوغ الإنشغالات و الإهتمامات الكبرى و تحقيق الأهداف المسطرة.

1- على الصعيد الوطني الداخلي اتسمت الساحة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى أواخر 1952 بنشاط متميز و فعال لـــ ح.إ.ح.د التي ركزت دعايتها الحزبية على أولويات اقتضتها المرحلة الحاسمة و الحرجة و أهمها ما يلي :

-الدفاع عن المعتقلين السياسيين المنتمين إلى المنظمة الخاصة، و ذلك بواسطة التنديد بالمؤامرة الإستعمارية الموجهة ضد الحركة وتنوير الرأي العام المحلي و الدولي بخطورة السياسة الإستعمارية عن طريق المذكرات و البرقيات و المناشير الداخلية و الصحافة الحزبية و تنشيط لجان الدفاع عن ضحايا القمع و تفعيل دواليب التضامن الوطني الشعبي مع المعتقلين وذويهم و السعي إلى كسب تأييد الطبقة المثقفة الفرنسية في القضية.

-تفعيل الدعاية الحزبية بالدعوة إلى مبادئ و أهداف ح.إ.ح.د[3]، و باستغلال المناسبات الموسمية الرسمية الوطنية و الدينية، علما بأنّ المرحلة أفرزت قضايا مستجدة على الحركة و سعت إلى تحقيقها، مثل إعادة تشكيل الشبكات الدعائية و دعم عناصر الإتصال وتحضير الحملات الإنتخابية المتعددة سواء التي شاركت فيها أو التي قاطعتها؛ وكانت هذه الأهداف ضمن جداول أعمال عدة اجتماعات خلايا ح.إ.ح.د في عمالة وهران، و منها خلية سيدي بلعباس التي اجتمعت يوم 17 ديسمبر 1951 تحت رئاسة عبد الدايم بن عودة، و شارك في الإجتماع محمد طيبي الّذي سهر على تأسيس الشبكة الدعائية للحركة في الناحية.[4]

---

[1] خلال الاجتماع ، قدم حسين الأحول استقالته من منصب أمين عام للحزب لكن مصالي الحاج و اللجنة المركزية رفضها، و كرر طلبه في مارس 1951 دون جدوى ... وبعد شهر ، استقال كل من شوقي مصطفاي ، حاج شرشالي ، سعيد عمراني و هم من العناصر المثقفة من ح.إ.ح.د.

[2] Ibid , p42.

[3] Voir : statut du MTLD (in) : Ben youcef Ben Khedda, op cit , p 352-357.

[4] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°158 , Rapp . mensuel (Février 1952).

-دعوة ح.إ.ح.د إلى توحيد الجهود الوطنية في مواجهة السلطة الإستعمارية، علما بأن مساعي الحركة إلى التضامن الوطني قديمة، و لعل آخرها تجربة حركة أحباب البيان خلال الحرب العالمية الثانية التي أجهضت بعد 8 ماي[1] 1945 ، و تكررت مجددا في إطار رسمي وأثمرت عن ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في 5أوت 1951[2]، "رغم تحفظات مصالي الحاج الذي رأى فيها بأن تجربة غير مجدية و شبيهة لمشروع المؤتمر الإسلامي لعام 1936[3]".

رأى قادة ح.إ.ح.د بان الاتحاد مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو قضية وطنية و ضرورة ملحة تقتضيها الظروف الوطنية و الدولية التي اتسمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتراجع الإستعمار و تزايد موجة التحرر والحرب الباردة بين المعسكرين : الرأسمالي و الشيوعي ووجود منظمات دولية، مثل هيـــئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية و انتشار مبادئ تحقيق مصير الشعوب و إزالة الإستعمار. فهذه العوامل أدت إلى تقارب وجهات نظر الأحزاب الوطنية و تعدد الإجتماعات التنسيقية بينها قصد الخروج بوثيقة عمل مشتركة موحدة حملت خطوطا عريضة منها : أن تحافظ كل تشكيلة حزبية على برنامجها ، وأن يكون الهدف من وراء هذا الاتحاد هو تحرير الجزائر، و أن يعمل على تأسيس لجان تصالح في كل النواحي و المناطق و يكون هذا الاتحاد بين التشكيلات تحت رئاسة مصالي الحاج رئيسا، وفرحات عباس أمينا عاما .[4]

إنّ الأمل الّذي صنعته هذه الإجتماعات التنسيقية في أواخر 1950 تكسر عند قرب المواعيد الإنتخابية لفبراير 1951، نظرا لاختلاف مواقف الأحزاب حولها ، إذ شارك الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و امتنعت ح.إ.ح.د عنها وبذلك أصبح الإتفاق بينهما غير ممكن.[5]

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 129-131.
[2] يأتي تفصيل موضوع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في فصل لاحق .
[3] Jaques Simon , op cit , p 136-137.
[4] CAOM –93//4158 , sous préf. de Guelma, PRG, n° 1285, Rapp. Du 13/12/1950.
[5] CAOM –F155, PRG, n° 329, Alger 05/02/1951.

اختلفت الآراء و المواقف حول مشروع الوحدة الحزبية، و تبادلت الأحزاب التهم، "فرأى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأنّ مشروع الوحدة المقترح من ح.إ.ح.د هو برنامج حزب و لم يعط نصيبا للإتحاد الديمقراطي فيه[1]"، بينما رأى حسين الأحول أمين عام ح.إ.ح.د بأن"مقترح الإتحاد الديمقراطي هو دليل على عدم رغبة فرحات عباس و جماعته في الوحدة"[2]، و في تقسيمه لأسباب فشل تجربة الوحدة الحزبية، أضاف هذا الأخير بأن على الاتحاد المبتغى و المرجو أن يهدف إلى وضع جو جديد و ظروف ملائمة و مرجوة من قبل الجماهير ، و أن تكون قضية الإتحاد ذات أبعاد وطنية".[3]

تنوعت وسائل العمل و النضال المتبعة من قبل أجهزة ح.إ.ح.د، و كان من أهمها خلال المرحلة : المناشير الداخلية و الصحافة الحزبية الّتي لعبت دورا مهما في التعريف بأهداف الحركة وكشف السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر و تنوير الرأي العام الوطني، خاصّة المناضلين والمنخرطين و المساندين بالوضع الوطني الداخلي و الدولي .

اغتنمت ح.إ.ح.د مناسبات الاجتماعات و اللقاءات الشعبية لإيصال وتوزيع هذه المناشير ولعب رجال الإتصال و المكلفين بالدعاية و الإعلام على مستوى الهياكل القاعدية للحركة دورا مهما في تبليغ هذه الوثائق الداخلية المحضورة؛ و التي كانت توزع مجانا أو بأسعار رمزية تدفع قصد المساهمة في الطبع و النسخ.[4]

ضبطت مصالح الإستخبارات الفرنيسية العديد من هذه النشريات، حملت مواضيع متنوعة تتعلق بالقضايا المطروحة من قبل الحركة ، و هي عبارة عن أخبار عامة لا تتعدى أربعة إلى ستة صفحات مكتوبة على الواجهتين ، مطبوعة في الجزائر، و البعض منها في باريس و باللغتين العربية و الفرنسية.[5]

تناسب صدور هذه المناشير المهمة من قبل ح.إ.ح.د مع انشغالاتها ، فكانت عبارة عن مواصلة نشاط و عرض حال و تبيان مواقف و دعوة الجماهير إلى تجمعات و مقاطعة

[1] CAOM –F155, PRG, n° 1296, Alger 24/02/1951.
[2] CAOM –F155, PRG, n° 1348, Alger 26/02/1951.
[3] CAOM – 15H29, Questions musulmanes , Période du 16-31/12/1953.
[4] CAOM – 9H 76, Circ. d'information , MTLD , n°07, Novembre 1950.
[5] CAOM –9CAB81, PRG n° 5104, Alger 11/09/1950.

الإدارة الإستعمارية و فضح سياستها، و كان من بين أهم المذكرات و المناشير: ما كتبه مصالي الحاج رئيس الحزب في إقامته الإجبارية في سان-ماري (Seine et Marné) تحت عنوان "المشكل الجزائري –تذكير إلى الدول العضوة بهيئة الأمم المتحدة" في سبتمبر[1] 1950، وزع في الجزائر ، و ضبط في عدة مناطق من عمالة وهران[2]، إضافة إلى مناشير دعت إلى جعل تاريخ 23 ماي 1952 يوم وطني لمواجهة القمع و ضد ترحيل مصالي الحاج؛ و أخرى للتنديد ضد الإعتقالات الواسعة الّتي مست حتى باعة جرائد الجزائر الحرة.[3]

صدر أول عدد للجريدة بتاريخ 18أوت 1949 بباريس (25ألف نسمة)؛ من مقرها العام الكائن بـــ 22شارع زافيي بريفا (Xavier Privas)، و كان مقر التحرير و الإدارة بمدينة الجزائر بـــ 15 شارع مارنغو.

الجريدة نصف الشهرية باللغة الفرنسية، هي لسان رسمي لـــ ح.إ.ح.د، شعارها هو: "بالشعب و للشعب"، و كان مديرها العام : أحمد مزغنة، تعرضت في كثير من الأحيان للحجز و المنع، فمن بين خمسة و سبعين (75) عدد صادر، تم حجز ثلاثة و خمسين (53)، وبمناسبة الذكرى الرابعة للجريدة، كتب الصحفي سليماني محمد مقالا مطولا عن الصعوبات المالية و التقنية الّتي اعترضت الجريدة و المضايقات والمتابعات القضائية الّتي أطالت مسؤوليتها، و منهم المدير العام الّذي حكم عليه بغرامة مالية وصلت إلى ثلاثة ملايين فرنك و أربعة (4) شهور سجن.[4]

تواصل صدور هذه الجريدة الأسبوعية رغم تعرّضها للحجز و المنع، من جهة، وتكلفتها الباهضة ، إذ بلغ معدلا خمسين ألف فرنك للعد الواحد [5]؛ من جهة ثانية .

تجلت قيمة الجريدة في نوعية المواضيع المطروحة فيها؛ من مقالات تحليلية عن الوضع في الجزائر و العالم عامة و أخبار متفرقة عن نشاط ح.إ.ح.د وأحداث وقضايا متنوعة في الجهات المختلفة من الجزائر؛ و القصد من هذا هو فضح السياسة الإستعمارية و أساليبها

[1] Messali Hadj , **Le problème algérien , Appel aux nations unies** , imp. Du château d'eau , Paris (10e) SD, P.48.
[2] CAOM – 5I155 , Préf. d'Oran, SLNA n°652 (Juillet 1952).
[3] Ibid.
[4] **L'Algérie libre**, n°76, (08/1953).
[5] Ibid .

القمعية والردعية في مواجهة الجزائريين، و الأمثلة عديدة و الأعداد كثيرة التي صورت الوضع الإستعماري و أثارت قضايا أحداث محلثية، نورد بعض منها : أحداث نمورز (الغزوات حاليا) و عن عمل لجان للدفاع عن ضحايا القمع الإستعماري (نوفمبر 1952)[1] وعرض حال عن مراقبة الإدارة الإستعمارية للمدارس الحرة التابعة لـــ ح.إ.ح.د .[2]

استطاعت الجريدة كسب قراء من جهات مختلفة من الجزائر، وبعد وقت وجيز من صدور، و الدليل على ذلك هو قائمة الموقعين ضد حجز الجريدة في جويلية 1950، من مستشارين ، ونواب بلديات و جماعات و عامة الناس في المدن، و حتى في القرى والدائرات، و من كل العمالات [3]؛ و منها في عمالة وهران كان عدد الموقعين ضد الحجز، كما يلي :

الجدول 18: عدد الموقعين على بيان ضد حجز "الجزائر الحرة" في عمالة وهران – جويلية 1952

المدينة	عدد الموقعين[4]
وهران	08
تلمسان	07
عين تموشنت	11
سعيدة	04
مغنية	13
مستغانم	14

إضافة إلى هذه الجريدة، سعت ح.إ.ح.د منذ فبراير 1951 إلى إصدار جريدة "الشعب" باللغة العربية، موجهة للشباب، وبأموال مقتطعة من خزينة الخلايا قدرت بمائة ألف فرنك.[5]

[1] **L'Algérie libre**, n°56, 02/11/1952.
[2] Ibid, n°57, 15/11/1952.
[3] CAOM –9CAB 51 – Pétition commune contre « la censure de «l'Algérie libre » adressé au ministère de l'intérieur » , paris , le 24/07/1950.
[4] Ibid.
[5] CAOM – F155 –PRG , District d'Alger , du 15/03/1951.

وجريدة "صوت الجزائر"، نصف شهرية، باللغة العربية، صدرت بعض الأعداد منها منذ 1952، ثم توقفت ، رغم أن ح.إ.ح.د بنت آمال كبيرة في أن تكون هذه الجريدة قدوة قادرة على أن تساهم في المعركة التي يخوضها الجزائريون من أجل التحرر حسب شهادة فروخي مصطفى[1].

لقد أطال الحجز و المنع حتى الجرائد الأجنبية؛ و منها أعداد من يومية "المصري" وأسبوعيات "الدعوة" و "منبر الشرق" الصادرة في القاهرة بواسطة قرار الحاكم العام للجزائر، و كذلك الحال لدى جريدة "الشبيبة المناضلة (La jeunesse qui lutte) الصادرة من باريس ، عن طريق قرار وزاري [2]" ، وجرائد أخرى من بولندة و هي : " Gazeta Polska" و جريدة "Polska I Sawaït " بواسطة مرسوم وزاري صادر عن وزير الداخلية [3].

تداول المناضلون بالدراسة و النقد في تاريخ الجزائر، و ذلك خلال اجتماعات ضمن خلايا و أفواج الحركة : وبتعليمات من القيادة التي أشارت إلى ضرورة الإطلاع على كتب تساير إيديولوجيتها و أهدافها؛ ومنها كتاب محمد الشريف ساحلي[4] الّذي منع من البيع في عدة مدن ؛ مثل بجاية ، برج بوعريريج، قالمة، مستغانم وندرومة [5]؛ و كذلك الحال لدى كتاب غابريال إيسكي (Gabriel Esquer) حول "تاريخ الجزائر (1830-1950)"، و الذي اعتبرته الحركة "كتاب وصف الظروف الحقيقية التي تمت فيها انتخابات 1948، و اتسم صاحبه بالنزاهة، و نصح المناضلين بقراءته".[6]

كانت الزيارات الرسمية لقادة و مسؤولي الحركة مناسبة لجس نبض الجماهير و درجة التجند و التضحية من أجل المبادئ والأهداف المسطرة؛ و مدى قوة الصلة و التلاحم بين القمة و القاعدة الشعبية .

---

[1] CAOM –F155 – Bull , Question musulmanes , 16 au 31/1953.
[2] CAOM – 15H29, GGA , Direction générale , n+47294, n°47294, du 28/01/1952.
[3] Ibid.
[4] Sahli Mohamed Cherif , **Décoloniser l'histoire , l'Algérie accuse le complot contre les peuples africains** , Préface de Mostesfa La cheraf, réédite par , ENAD , Alger , 1986, 220p.
[5] CAOM – 15H29, Dossier : Saisie de presse , Brochures et manifestations diverses.
[6] CAOM-9CAB 81, PRG , n°5104, Alger 11/09/1950.

لقد حظي مصالي الحاج باستقبال شعبي متميز عند عودته إلى بوزريعة (الجزائر) في المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية يوم 24 مارس 1948 بعد سنين الإعتقال و المنفى، فوجد في استقباله مناضلين و مناصرين من كل أنحاء الجزائر، وبأعداد هائلة، رغم حواجز الشرطة التي نصبت عند مداخل المدينة لمنع وصول سيارات المستقبلين [1] إلى أهدافها... و في المرة الثانية، وبعد فترة قاربت عام من المنفى كذلك، حلّ مصالي ببوزريعة في يوم 16 فبراير 1952، وشرع بعد ذلك في جولة زيارات رسمية عبر مدن من الشرق الجزائري بداية من 16 أفريل 1952، رغم تحفظ الكثير من قادة الحركة، بل "أنهم أشاروا إلى خطورة توريط الجماهير في التجمعات العفوية خلال تنقلات مصالي[2]؛ ... وطالب البعض بتوقيعها[3]. زار مصالي برفقة مبارك فيلالي مدن الخروب، وادي الزناتي، قالمة، سوق أهراس ، الحروش وسكيكدة، و تعرض الوفد عند تنقلات إلى ضغوطات الشرطة، و حظي باستقبال شعبي بلغ درجة المظاهرة الشعبية العفوية في سوق أهراس[4]. انتهت الزيارة يوم 24افريل بإصدار حاكم عمالة قسنطينة قرار نفي مصالي من أراضي العمالة، فعاد مصالي إلى بوزريعة ، وبدأ بعد ذلك منذ 4ماي جولة ثانية من التنقلات ، قادته على التوالي إلى قصر البخاري ، الشلالة، البليدة، مليانة، خميس مليانة، ثم الأصنام (الشلف حاليا) في يوم 14ماي.

رافق مصالي الحاج في زيارته النائبين فروخي مصطفى* و مبارك فيلالي الّذي أصيب بجروح في البليدة إثر تدخل الشرطة لمنع تجمع المناصرين .

خلفت هذه الزيارة الميدانية اعتقالات و جرحى : في البليدة (جريحين و سبعة معتقلين)؛ وفي مليانة (ثلاثة معتقلين)، وفي الأصنام ، انتهت الزيارة بتسجيل قتيلين و أربعة جرحى و ستة معتقلين[5] .وكان أول القتلى شاب يبلغ من العمر : أربعة و عشرين سنة، اسمه

---

[1] CAOM –F217, Préf. d'Alger , Dossier : Messali Hadj .
[2] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , 43.
[3] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** op cit , p87.
[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص351.
* **فروخي مصطفى**: من مليانة ، عضو في ح.ش.ج منذ 1942، و في اللجنة المركزية للحزب، مندوب في المجلس الجزائري (1948) ، اعتقل في نوفمبر 1954 حتى أفريل 1955، سفير الحكومة المؤقتة الجزائرية في الصحف في 1960. توفي في حادث طائرة قرب مدينة كييف في أوت 1960.
- Voir : Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , 307.
[5] Ibid , p 47.

نقاب جيلالي[1].... وأبلغ قائد الشرطة "توزاروني (Tozza René)مصالي الحاج قرارا النفي اليوم ذاته على الساعة السادسة مساء و اقتيد إلى مطار بوفاريك العسكري لترحيله إلى نيور (Niort) بفرنسا[2]. وتنديدا بقرار الإبعاد و النفي ، قررت ح.إ.ح.د شن إضراب عام شامل يوم 23ماي 1952.

وقفت الصحافة بتعاليقها المختلفة موقف المندد و الرفض لما جرى يوم 14 ماي في الأصنام؛ ووضعت في مقالاتها ما جرى من تدخل الشرطة و تعاملها الخشن ضد مناصرين مسالمين.

وفي هذا الصدد، كتبت الجزائر الجمهورية (Alger républicain) بأن "هذه الإجراءات مصدرها الخوف من اللاحق، إن استعمال الشرطة للقنابل المسيلة للدموع وإقدامها على الملاحقات و النفي لا يحل المشكل.[3]

ولدى جريدة لحرية (Liberté)؛ فإنّ الإستعمار قد خسر كل شيء، فبسعيه إلى تخويف الشعب في الأصنام، قد أدى إلى إثارة الحماسة و زيادة روح التضامن و الوحدة بين الجزائريين".[4]

وكتب أحمد توفيق المدني في البصائر ، متسائلا عن الإستراتيجية و الكيفية المتبعة من قبل السلطة الإستعمارية لإخماد مطالب الشعب الجزائري، و قائلا : "هل هي المؤامرة المزعومة ومصادرة الصحافة الملتزمة و المتابعات و إصدار الأحكام الغير إنسانية ، مثل النفي...[5]".

وفي مقال مليء بالتساؤلات و مثير، و دون الخروج عن خط حزبه : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : أكد فرحات عباس* في جريدة "الجمهورية الجزائرية"بأن "الشرطة كانت تبحث عن إثارة الحدث؛ وربما تكرار ما وقع في ماي 1945.. هل سياسية

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص353.
[2] نفسه.

[3] **Alger – Républicain**, du 19/05/1952.
[4] **Liberté** , du 22/05/1952.

[5] البصائر، 1952/05/26.
*فرحات عباس (1899- 1985) : من سطيف ، صيدلي ، مبادر إلى تحرير البيان الجزائري (10أفريل 1941)، مؤسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري توجه إدماجي / لدى الصحف بالثورة الجزائرية و جبهة التحرير الوطني منذ جانفي 1956.
- ينظر إلى : عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر: دار المعرفة، 2001- ص234-245.

ح.إ.ح.د شرعية أم لا ؟ إذ كانت قانونية، فبأي قانون ننتزع حق الإقامة والتنقل لمصالي الحاج ؟ إن الحرية في إطار القوانين الجمهورية هي واحدة، ولا تكون في اتجاه واحد. إنّ الموقف المتعنت ليس في صالح فرنسا، و لا في صالح الجزائر[1]".

إنّ نجاح الإضراب العام ليوم 23 ماي كان دليلا على درجة الوعي الشعبي للتضامن الواسع ضد نفي مصالي الحاج، كما أدى إلى "فتح الطريق و تضييق الصعاب و سر الحواجز من أجل تحرير الجزائر" [2].

كشفت هذه الأحداث ، مرة أخرى ، على تعنت الإستعمار الفرنسي و سياسته القمعية في مواجهة الشعب الجزائري؛ إذ ظل متمسكا بإلحاق الجزائر و تمرير إصلاحات سطحية تماشيا و دستور سبتمبر 1947.. لم يأخذ بعين الإعتبار و الجد المطالب الوطنية الجزائري، بل صغرها في مجرد حقوق طفيفة لا تتعدى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية و المعيشية [3]. ومن هذا المنطلق و المنطق الإستعماري، نادى بعض رجال السياسة الفرنسيين بوضع برنامج إصلاحي شبيه بمشروع مارشال[4] الأمريكي؛ باعتماد أموال ضخمة قصد تحصين الزراعة والصناعة و العناية بالريف الجزائري[5]. و عمليا، ظل هذا المشروع ضمن المقترحات و التخمينات؛ و لم يكن ليحل المشكل الجزائري الذي هو قضية تحرير.

2- على الصعيد الدولي :

إتجهت اهتمامات و انشغالات ح.إ.ح.د في هذه المرحلة على الصعيد الدولي إلى ضرورة التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والمؤتمرات الدولية، على أنّها قضية تصفية استعمار وتقرير مصير؛ و إلى كسب دعم الدول المستقلة خاصة منها العربية؛ و تفعيل التضامن في إطاره الشمال الإفريقي و المغاربي.

---

[1] **République Algérienne** , 23/05/1952.
[2] Selon Henri Alleg, (in) **Alger –Républicain** , 26/05/1952.
[3] Jean Paillard ; **Faut-il faire de l'Algérie un dominion** , Paris : Sorlot, (SD), p 100.
[4] نسبة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية : الجنرال مارشال، و يتلخص المشروع المعتمد في 05 جوان 1947 في وجوب تقديم مساعدات لأوروبا الغربية قبل انهيار اقتصادها، و ربط اقتصادها بالولايات المتحدة ، و حمايتها من التسرب الشيوعي ... فهو وسيلة من وسائل الحرب الباردة بين المعسكرين .
[5] CAOM- 10Cab 96, Plan Marshall pour l'Algérie – 1952.

كانت الظروف الدولية ملائمة للمبادرة و العمل؛ و منها: تصاعد موجة التحرر وتراجع الإستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انتشار مبادئ تقرير مصير الشعوب ووجود هيئة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية : و نشاط عناصر من ح.إ.ح.د في الخارج، خاصة في باريس و القاهرة: عبر اتصالاتهم فقد ساهموا في التعريف بحقيقة القضية الجزائرية و أهداف الحركة التحررية.

لقد لعب مناضلون في ح.إ.ح.د، مكلفون بالإتصالات دورا مهما في كسب سند معنوي ثمّ مادي للقضية الجزائرية؛ و من هؤلاء الطلبة الجزائريين في جامع الزيتونة بتونس ؛ والكثير منهم كان تحت المراقبة عند تنقلاته.[1]

و نشطت لجنة التنسيق للتحركات الوطنية في شمال إفريقيا في باريس بعد مبادرات عديدة وللتوفيق و التنسيق بين الجزائريين و المغاربة و التونسيين[2].

إنّ مساعي ح.إ.ح.د من أجل توحيد جهود مع المغاربة و التونسيين في مواجهة الإستعمار الفرنسي قديمة، و أثمرت بإمضاء "بيان عبد الكريم" و ميلاد لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة يوم 5 جانفي 1948 من قبل حزب الشعب الجزائري و الحزب الدستوري القديم و الحزب الدستوري الجديد، و حزب الوحدة المغربية (النهضة) و حزب الإصلاح الوطني ، و الحزب الديمقراطي المغربي و حزب الإستقلال... وجاء في البيان الموقع بأن "المغرب العربي وحدة يجمعها الإسلام وعاشت في كنفه و من أجله، و بأن آمال هذه اللجنة مبنية على تلقي مساعدة جامعة الدول العربية...و لا تفاوض حتى التحرر[3]" .وأكد ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الذي احتوى على ثلاثة و عشرين (23) مادة موزعة إلى ستة (6) عناوين، على أنّ الهدف المبتغى هو تحقيق تحرير و استقلال الدول المغاربية، و على ضرورة التنسيق بين ممثلي الحركات التحررية في الدول المغاربية في عدة مناسبات، أكّدت على تلاحم و تظاهر الجهود بينها و أدت إلى تضييق الخناق دبلوماسيا و سياسيا على الإستعمار الفرنسي.

[1] CAOM –F155, PRG , n°5657, Alger , 14/09/1951.
[2] Ibid.
[3] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , p33.

وفي هذا الإطار، حضّر مصالي الحاج ملفا ومشتركا مع قادة الحزب الدستوي الجديد التونسي (مصمودي و باهي لغلام) يكشف فيه عن أساليب السياسة الإستعمارية في شمال إفريقيا على مقربة من إنعقاد الدورة السادسة لهيئة الأمم المتحدة في باريس في فبراير 1952[1].

و أمضى ، كذلك تقريرا مشتركا مع قادة حزب الإستقلال المغربي هو عبارة عن عريضة ضد السياسة الإستعمارية الفرنسية بالمغرب.[2]

*ترأس مصالي الحاج في منفاه بشانتيي (Chantilly) اجتماع قادة الأحزاب الوطنية المغاربية لدراسة المشكل التونسي و الوضع العام في شمال إفريقيا ؛ خاصة بعد التطورات الخطيرة التي لحقت بتونس و هي توقيف و اعتقال القادة التونسيين و منهم الحبيب بورقيبة و تنظيم الإتحاد العام للشغل التونسي إضرابا عاما ، و إعلان السلطة الإستعمارية حالة الطوارئ و الأحكام الإستثنائية...و رأى مصالي في هذا "ظرفا مناسبا لتعميم الإنتفاضة في كل شمال إفريقيا"[3].

أكدت عدة تقارير إستخبارية بأن "الوطنيين الجزائريين يراقبون الوضع الدولي، وهم على أمل وقوع حالة فوضى و تعفن و إضراب عام، حتى يتسنى لهم القيام بالإنتفاضة و تحقيق التحرير".[4]

كلفت ح.إ.ح.د رئيسها مصالي الحاج بمهمة خاصة ، عليه بتحقيقها بعد أداءه مناسك الحج في سبتمبر 1951، و هي أن يمكث في المشرق العربي ، بعيدا عن النفوذ الإستعماري الفرنسي، و من أجل تحقيق ثلاثة (3) أهداف و هي :

1- جلب مساعدة الدول العربية (من أموال و أسلحة...)

2-حث الدول العربية المستقلة على تقديم قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة بمجرد إعلان الثورة التحريرية.

---

[1] Jaques Simon, op cit , p137.
[2] Ibid.
[3] Ibid .
[4] CAOM-9CAB 81, Rapp , commissariat de police , Cherchell , 20/12/1950.

3- تحريض الجامعة العربية و دولها للضغط على المغاربة و التونسيين لتكوين جبهة واحدة لتنسيق كفاح التحرير في الدول الثلاثة المغاربية (علما بأن المغاربة و التونسيين كانوا يرون بأنّ قضيتهم تختلف عن قضية الجزائر التي هي مشكلة استعمار و إستيطان، بينما قضيتهم فهي حماية[1] فقط). اكتفى مصالي الحاج بمقابلة بعض القادة و الأشخاص ، إذ استقبله وزير الخارجية السعودي ، بعد أن حل بمكة، برفقة المكي شاذلي يوم 08 سبتمبر[2] 1951. و في القاهرة، التقى بعض أعضاء الحكومة المصرية ووفود عن جامعة الدول العربية و من مكتب تحرير المغرب العربي؛ ثمّ عاد إلى فرنسا في نوفمبر[3] 1951.

وحسب بن يوسف بن جدة ، "فإن مصالي لم يحقق شيئا من المهمة التي كلف بها[4]". وحسب بن يامين سطورا، "فإنّ مصالي قد خرج عن النظام الحزبي و لم يصغ للتعليمات الموكلة له وعليه بتنفيذها، وأنهى سفريته ، بل آثر الإتصال المباشر بالشّعب في الجزائر عبر جولته في المدن بداية من فبراير 1952"[5].

كللت جهود قادة الأحزاب الوطنية المغاربية بتوقيع بيان مشترك ضد القمع ومن أجل استقلال الشعب التونسي في 1فبراير 1952 بباريس ، جاء فيه الدعوة إلى توقيف فوري لكل أشكال القمع المسلط على الشعب التونسي و لإطلاق سراح بورقيبة و المساجين التونسيين والإعتراف باستقلال تونس وفق مبادئ هيئة الأمم المتحدة[6]، ووقع البيان من قبل الأحزاب الجزائرية : ح.إ.ح.د (مصالي الحاج) و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس) وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البشير الإبراهيمي).

وكان هذا الأخير صاحب مبادرة توقيع "الميثاق الشمال الإفريقي" الّذي وقّعته الأحزاب المغاربية الكبرى في اليوم الموالي و في نفس المدينة.

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص290.

[2] CAOM-F155- Rapp. Préf. d'Alger , 19/09/1951.

[3] المنار، ع:10، ليوم 1951/10/22.

[4] Ben Youcef Ben Khedda, op cit, p 197.

[5] Benjamin Stora, **Messali Hadj (1898-1974) : Pionnier du nationalisme algérien** , Alger : Rahma , 1991, p210.

[6] **L'Algérie libre**, n° 42, du 01/02/1952.

ونص هذا الميثاق على :

-التعهد بمواصلة محاربة الإستعمار بكل الأشكال و الطرق.

-ضرورة تنسيق الجهود و العمل بين الحركات التحررية في الدول المغاربية.

-دراسة الوضعية الداخلية و الإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا دوريا.

-تأسيس لجنة اتحاد وعمل الشمال الإفريقي، و إنشاء هيآت أخرى لازمة وضرورية لتنفيذ بنود الميثاق.[1]

ووقعت الأحزاب المغاربية التالية على الميثاق ، وهي :

***من المغرب :**

-حزب الإستقلال – ممثلا في أحمد علاوي.

-الحزب الديمقراطي – ممثلا في حسان الوزاني .

-حزب الوحدة (منطقة الحماية الإسبانية) – ممثلا في مكي ناصري.

-حزب الإصلاح (منطقة الحماية الإسبانية) – ممثلا في عبد الحق طوراز .

***من الجزائر :**

-ح.إ.ح.د –ممثلة في أحمد مزغنة.

-الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري – ممثلا في فرحات عباس.

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – ممثلة في البشير الإبراهيمي.

***من تونس :**

-الحزب الدستوري الجديد – ممثلا في مصمودي

-الحزب الدستوري – ممثلا في صالح فرحات[2].

عموما تميّزت الفترة الممتدة من 1950-1952 بمساعي حثيثة لـــ ح.إ.ح.د على الصعيد الخارجي قصد التعريف بالقضية الجزائرية و توحيد سبل الكفاح و التحرير مع التحركات التحريرية في المغرب العربي.

[1] CAOM – F155, PRG, n°297, Alger du 14/03/1952.
[2] Ibid.

VI- تقييم عام حول عوامل نجاح حركة الإنتصار :

تميز الوضع في الجزائر بداية من متصف 1950 بتزايد القمع المسلط على مناضلي ومناصري ح.إ.ح.د و بداية تنظيم رد الفعل الشعبي تجاه السياسة الإستعمارية.[1]

وثبت، تاريخيا ، بأن الحركة التي لا تتعرض للإضطهاد على أنها لا تشكل الخطر الحقيقي على الإستعمار الفرنسي، بل على العكس من هذا إن الحركة المضطهدة تسير في مسار صحيح.[2]

أُرجع صمود ح.إ.ح.د لقوة التنظيم و الإتصالات الداخلية المتواصلة بين القمة والقاعدة، وبين قادة النواحي و القيادة المركزية التي كانت لمعدل لقاء واحد كل شهر ونظرا لتعداد المنخرطين المتزايد، والمقدر بحوالي 12ألف عضو ؛ من الطبقة العاملة و المثقفة والطلابية.[3]

أدى اكتشاف المنظمة الخاصة في 1950 إلى دخول الكثير من المناضلين السرية ، وسافر البعض إلى فرنسا و إلى القاهرة. إن حصيلة المنظّمة الخاصة رغم القمع والإضطهاد الإستعماري "كانت إيجابية لأنه تم تحويل الكفاح و النضال في الجزائر إلى عمل ميداني لتحضير الثورة ، حيث حافظ المناضلون الّذين نجوا من القتل و السجون على أمل العمل المسلح، و بادروا في أجواء أزمة الحزب إلى إشعال فتيل الثورة"[4].

إنّ سير الحزب بازدواجية ثنائية : واجهة علنية هي : ح.إ.ح.د، غير محدودة في المناضلين ، بل تمتد إلى المنظمات المدعمة له، و المجالس المنتخبة ، و أخرى : سرية هي شبكة الدعم الّتي نشطت بعد اكتشاف المنظمة الخاصة ، جعل من الصعب مراقبة نشاطه، بل استطاع تدريجيا تجاوز الأزمة و تخطي الحواجز و الصعاب.[5]

---

[1] CAOM - 92//177, GGA , PRG, District d'Oran n° 11271.

[2] عبد الله شريط **مع الفكر السياسي و المجهود الإيديولوجي في الجزائر**، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986، ص125.

[3] Azziz Philippe , **Regards sur l'Algérie – L'aventure nationaliste (1954-1962) Etude historique**, Courtabœuf (France) : Ed.DIDRO, 2002, p37-38.

[4] Mahfoud Kaddache, **Action armée et nationalistes algériens** , (in) colloque : les prodromes de la décolonisation de l'empire français (1936-1956), institut d'histoire du temps présent , paris, 4-5/10/1984, travaux publiés , CNRS, 1985. (in) CAOM . BIBSOM, 12022.

[5] CAOM- 10Cab 110, PRG , n°2968, Alger, 15/05/1952.

وبتخطيط محكم و مدروس، أوصت لجنة الإطارات لـــ ح.إ.ح.د المجتمعة في فبراير 1952 على تكييف الحزب و تأقلمه مع المستجدات، وأن يصبح شبيها بجبهة وطنية موسعة، إشارة إلى توسع نشاطاته و إزدواجية بين العمل العلني و السري... و اختلاف التيارات الممثلة فيه من راديكاليين هم من عناصر و أنصار العمل المسلح و إصلاحيين مسايرين للعمل السياسي العلني، والتي مالت إليهم الكفّة في الأجهزة المركزية منذ اكتشاف المنظمة الخاصة .[1]

حللت دراسة فرنسية عوامل نجاح "الوطنية الراديكالية في الجزائر" تحليلا معمقا مركزة على العوامل النفسية من إحساس الجزائري بالضغط و القهر الإستعماري و مركب النقص تجاه المستعمر؛ و على همّة المناضلين في الحزب بضرورة التغيير و عزمهم على تخطي الصعاب؛ وإثارتهم حالات الخيانة عند الطبقة الموالية للسلطة الفرنسية.[2]

واقترحت، في المقابل، حلولا لتضييق الخناق على هذه "العناصر الراديكالية" و الخطيرة على مستقبل الوجود الفرنسي؛ ومنها : مراقبة التوظيف بانتقاء عمال موالين، و تعجيل الإصلاح الإجتماعي ودعم الطبقة المثقفة الموالية، و تنظيم الدعاية البناءة و الفعالة ضد ح.إ.ح.د، دعم التمدرس الفرنسي الرسمي و مراقبة التعليم العربي الإسلامي... وتوجيه العناصر المثقفة ثقافة غربية ولائكية ضد المثقفين ثقافة عربية إسلامية. و تلميع صورة العناصر الموالية و ضمان مراتب شهرية مهمة للقيادة (Caïds) ودعم النخبة البورجوازية ؛ و حلول أخرى عددتها لجنة الدراسة التي قدمتها على شكل مقترحات إلى السلطة الفرنسية.

من خلال ما سبق، اتضح أنه، رغم اكتشاف المنظمة الخاصة ، بقي تأثير الجناح السري في ح.إ.ح.د و أن الأزمات الدورية و الخفية التي مرت بالحركة لم يؤثر في نشاط وتوسيع أساليب العمل فيها، بل إلى تجدد مساعي إعادة تنشيط شبكة سرية جديدة (نظام الفيالق) و لنفلس مهام المنظمة الخاصة، ألا و هي تحضير إندلاع الثورة التحريرية.

---

[1] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit, p89.

[2] CAOM – 10CAB 246, **Le nationalisme extrémiste en Algérie : ses formes, ses faiblesses, comment le combattre** ? par un africain (Etude), Paris , 1 05/10/1952, p46.

الفصل الثالث

نشاط الحزب في عمالة وهران

بين العلنية والسرية

I- عينات من نشاط الحزب في مناطق من العمالة .

1- وهران

2- تلمسان

3- المدن المجاورة لتلمسان

أ- مغنية

ب-ندرومة

ج- نمورز (الغزوات)

4- سيدي بلعباس

5- معسكر .

II- حالات الإثارة و التمرد

1- المناطق الحساسة

2- المراقبة الفردية

3- قضايا و محاكمات استعمارية

أ- قضية مغنية (ماي 1952)

ب- قضية لورمال (العامرية) : سبتمبر 1952

ج- قضية نمورز (الغزوات): أكتوبر 1952

د- قضية عين تموشنت (ديسمبر 1952).

III- مظاهرات ماي و مغازي الإحتفال بالذّكرى

1- مظاهرات ماي 1951.

2- مظاهرات ماي 1952.

أكّدنا من خلال ما سبق من سير المراحل السابقة في البحث و الدراسة ، و عبر أمثلة تاريخية، بانّ ح.إ.ح.د استطاعت مسايرة الأزمات المتتالية التي لحقت به؛ من الأزمة البربرية ومخلفات إكتشاف المنظمة الخاصة و الخلافات الداخلية ضمن الأجهزة القيادية للحركة حول أولويات وأساليب النضال الواجب إتباعها خلال المرحلة الممتدة من منتصف 1950 حتى نهاية 1952.

ونسعى الآن ، إظهار ح.إ.ح.د في عمالة وهران عبر دراسة سياسية مونوغرافية مفصلة لعدة نواحي و مناطق و الحالة العامة الّتي سادت و ما ميزها من تقلبات و تغيرات مثيرة؛ و كذا الإنشغالات و الإهتمامات الكبرى الّتي طرحت ضمن الحركة، ووسائل النضال فيها من طرق علنية مباشرة و سرية.

I – عينات من نشاط الحزب في مناطق من العمالة :

توسع نشاط ح.إ.ح.د في العمالة من مراكز تقليدية قديمة، كان له دورا مهما منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: أي خلال فترة تأسيس حزب الشعب الجزائري و توسعه، و هي وهران وتلمسان عل الخصوص، ثم كل من معسكر و عين تموشنت و إلى نقاط ومراكز أخرى، مثل سيدي بلعباس، مغنية، ندرومة، نمورز ، وفي مناطق ريفية عديدة، توسع اتجاه الحركة تدريجيا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

1- وهران :

شكّلت مدينة وهران مركز انطلاق وتوسع و انتشار حزب الشعب الجزائري [1] منذ 1937، و ظلت تضطلع بهذه المهمة خلال فترة الحرب العالمية الثانية رغم حالة الطوارئ والأحكام الإستثنائية المعلنة منذ مدة، إذ تحوّل نشاط الحزب إلى السّرية[2].

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر ، نفس المرجع ، ص11.
[2] نفسه، ص35.

حافظت وهران على مركزها ودورها في فترة ما بعد الحرب ؛ و ضمن ح.إ.ح.د، ونظرا لعدة اعتبارات أساسها في كونها عاصمة العمالة، و لثقلها الديمغرافي[1]، و أسبقية وأقدمية تواجد الحزب بها، و بها المقر الجهوي لفيدرالية الحركة ، إضافة إلى الموقع المتميز للمدينة و الموصل إلى المدن الكبرى المجاورة مثل سيدي بلعباس ، عين تموشنت، وتلمسان، ومستغانم و معسكر.

أفرزت الإنتخابات البلدية في أكتوبر 1947 عن نتائج إيجابية وباهرة لـــ ح.إ.ح.د في عدة بلديات ، منها وهران أين حصلت قائمة الحركة على 1858 صوتا مقابل 1080صوتا للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و 659 صوتا لقائمة الحزب الشيوعي الجزائري[2] ضمن انتخابات المجلس البلدي (الفئة الثانية) .سعت الإدارة الإستعمارية أمام الإنتصارات الكبيرة التي حققتها الحركة في المدن الكبرى ، بل حتى في المناطق الريفية[3]، إلى كسر اندفاع و حماس مناضلي ومناصري الحركة و إيقاف نشوة الإنتصار لديها، وقد تأتى لها، هذا عن طريق تزوير إنتخابات المجلس الجزائري (أفريل 1948) و تضييق الخناق على مترشحي الحركة و تفضيل المترشحين الأحرار الموالين لها، و بذلك أكدت نتائج الإنتخابات في الدورين الأول و الثاني على تراجع الأحزاب الوطنية و نجاح المترشحين الموالين للإدارة الإستعمارية في جل المقاطعات الإنتخابية الأربعة عشر (14) بعمالة وهران.[4]

زاد الضغط الإستعماري على نواب ح.إ.ح.د بالمجالس البلدية ، حيث ندد نواب الحركة بالسياسة الإستعمارية ، و بطبيعة هذه المجالس التي رأوا فيها بأنها عنصرية و موجهة لخدمة مصالح الإستعمار ، و بذلوا جهدا في التعريف بمواقفهم عبر البيانات و تدخلاتهم في الجلسات العلنية لأشغال المجالس ورفضهم التصويت على القوانين، مثل ما قام به نواب الحركة في مجلس بلدية وهران عند التصويت على ميزانية 1950، وبلغ الأمر إلى تعليق أعمال جلسات وطرد نواب الحركة منها [5]...و إلى تقديم استقالات جماعية من المجلس، مثل

---

[1] ضمت مقاطعة وهران : 48 بلدية (أكبر تعداد للبلديات في الجزائر).

[2] **L'écho d'Oran**, du 26-27/10/1947.

[3] Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien**, T2, op cit , p788.

[4] AWO. Préf. d'Oran, SLNA n°135, Rapp mensuel (10 avril -10 mai 1948).

[5] CAOM – 81F776, PRG , Oran , 23/02/1950.

ما حدث في عين تموشنت، أين قدم نواب و ممثلو الحركة استقالة جماعية أمام تعنت المجلس البلدي في عدم إعطائه أي اعتبار لآرائهم ومقترحاتهم[1]... وبعد مساعي خلية الحركة في توضيح هذه القضية للرأي العام عبر بيانات ، وخلال تجمع حضره حوالي مائتي (200) شخص أي في مطلع 1950[2].

تنوعت الوسائل الدعائية المستعملة من قبل ح.إ.ح.د خلال فترة (1950-1952) بين طرق علنية، و أخرى سرية. و ذلك عبر الصحافة الحزبية والمناشير و البيانات و الكتابات الحائطية، و المحاضرات ... و التجمعات الشعبية التي كانت محكا و مناسبة مهمة لإختبار شعبية الحركة وثباتها على مبادئها وأهدافها رغم المحن و الصعاب والأزمات التي مرت بها .

فبعد يوم من قضية تبسة و اكتشاف المنظمة الخاصة (18مارس 1950) خطب خيضر محمد في وهران في تجمع شعبي ، قائلا :"على فرنسا أن تفهم حقيقة واحدة، و هي أن ليس لها وجود ولا بقاء على أرض الجزائر"[3].

و تكررت الزيارات الرسمية لنواب الحركة في أجهزتها المركزية و في المجلس الجزائري إلى مدينة وهران ومنها زيارة شرشالي الحاج و أحمد بودة في22 سبتمبر 1950: وبالمناسبة، أقيم تجمعا شعبيا حضره قرابة ثمان مائة (800) شخص، و كان خلاله تدخل أحمد بودة عنيفا ضد السلطة الإستعمارية[4].

وعرفت وهران قدوم عدة شخصيات من الهيئات المركزية لـــ ح.إ.ح.د على فترات متقطعة و لمهام محددة ، و مر الكثير منها في سرية تامة و لم تستطع مصالح الإستخبارات من كشف خيوط هذه التحركات و التنقلات و أشارت في عدة تقارير اجتماعات تنسيقية بين عناصر من الحركة لم تحدد هويتها، ولا الهدف من ذلك[5]... وإلى زيارات لأعضاء من حزب الإستقلال المغربي إلى وهران من أجل توحيد الجهود بين ح.إ.ح.د و الحزب المغربي... [6]

[1] AWO- Préf. d'Oran , SLNA n°781, Rapp mensuel –Octobre 1950.
[2] AWO- Préf. d'Oran , SLNA n°713, (01/1950).
[3] AWO- Préf. d'Oran , SLNA n°135, Rapp mensuel .
[4] AWO- Préf. d'Oran , SLNA n°713- Sept 1950.
[5] AWO- Préf. d'Oran , SLNA n°247- Mars 1950.
[6] Ibid.

واجهت الحركة الإدارة الإستعمارية مواجهة مستمرة ، و حسب الظروف المتاحة؛ في المناسبات الرسمية الوطنية و الدينية؛ و الإحتفالات الخاصة مستعملة منظمات ونوادي وجمعيات مدعمة لها، و منها : نادي السعادة ، أين كان يحاضر تركي عبد القادر حول "مغازي و أهداف الحزب الثّوري أسبوعيا، في مطلع سنة 1950 .[1]

وعبر مناضلو ح.إ.ح.د عن آرائهم بواسطة كتابات حائطية تناسبت و الإنشغالات والقضايا المطروحة ، و كانت تكتب ليلا على واجهات المقرات والإدارات العمومية، و أدت هدفها المتمثل في تبليغ مواقف الحركة للرأي العام و السلطة الإستعمارية ... وعمت المدن وكانت كثيرة في وهران، في فترة مطلع سنة 1952، كعيّنة و نماذج نورد البعض منها :

1- في ليلة 19-20 جانفي 1952، في ساحة غامبيطا (Gambetta) ، حي الصديقية، و بمادة الجير، كتبت شعارات مناوئة و مطالبة برحيل البحرية الأمريكية من السواحل الجزائرية ، ومنها :" US . Navy go home".[2]

2-و في ليلة 14-15مارس 1952، و على واجهة عدة عمارات بنفس لمكان السابق، كتبت عدة شعارات؛ منها : تضامن مع الشعب التونسي، السلم في الفيتنام ، كفاح الشعب التونسي هو الطريق إلى استقلاله...[3]

وحملت كتابات أخرى قضايا و اهتمامات وطنية لـــ ح.إ.ح.د ؛ كالدعوة إلى التضامن الوطني ووحدة الأحزاب الجزائرية و تحقيق مهمة الإستقلال؛ و حث الجزائريين على التحرك و العمل من أجله؛ و الوقوف ضد السياسة الإستعمارية الفرنسية و أساليبها المختلفة. وفي هذا الإطار، دعت الكتابات الحائطية المدونة ليلة 4-5 مارس إلى التحرك من أجل استقلال الجزائر"و رفض أداء الخدمة العسكرية و النضال من أجل الحرية.[4]

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص216.

[2] CAOM- 92//43 , Circ. De police d'Oran, 21/01/1952.

[3] CAOM- 92//43 , Circ. De police d'Oran, 15/03/1952.

[4] CAOM- 92//43 , Circ. De police n°649, Oran , 11/03/1952.

ودعت؛ أخرى كتبت في ليلة 11-12 مارس الجزائريين إلى العمل من أجل تكوين جبهة موحدة [1]. وأرتقب إحداها، دونت على جدار ملعب التنس لفريق "الغالية" (Gallia club oranais) ليلة 17-18 مارس بأن "الحرب (أي الثورة الجزائرية) ستكون في سنتين[2]" (Dans deux ans , c'est la guerre).

و في كتابات أخرى على جانبي خط السكة الحديدية الرابط بين وهران و الجزائر، نعت الحاكم العام ليونار بالبشع و الدنيء ، وعى أصحابها إلى رحيل الإستعمار الفرنسي.[3]

نسبت مصالح الإستخبارات الإستعمارية هذه الأعمال إلى عناصر من ح.إ.ح.د و إلى دعوة نشاط خلاياها، و دعت إلى ضرورة الحذر الشديد والمراقبة في أوساط المسلمين؛ خاصة على مقربة من شهر ماي 1952؛ و "حتى لا تتكرر مظاهرات و مسيرات السنوات الماضية و منها سنة 1951، جاء شحن قوات للشرطة و الأمن نحو مدينة وهران منذ أول ماي 1952؛ لترهيب و تخويف الجزائريين و التأثير النفسي عليهم..."[4].

أظهرت ح.إ.ح.د في وهران تنسيقا في العمل و تداخلا بين الجناحين العلني والسري[5]؛ رغم المشاكل الّتي كانت تعاني منها بعض خلاياها ، و منها المشكل المالي، إذ لم تقو عدة خلايا على توفير كراء مقراتها، مثل حالة خلية الحمري الّي لم تقدر على تسديد كراء مقرها و المقدر بـــ657فرنك شهريا .[6]

عموما، ظلت وهران مركزا مهما ضمن ح.إ.ح.د و لعبت دورا أساسيا في تنشيط المدن المجاورة و البلديات القريبة منها، و التنسيق معها.

2- تلمسان :

تلمسان هي مركز قديم للنشاط الوطني منذ فترة نجم شمال إفريقيا، و حزب الشعب الجزائري بخلايا قوية وتعداد معتبر للمناضلين و تنظيم محكم ؛ قاربت و شابهت وهران في ذلك، بل أضحت أقوى منها خلال و بعد الحرب العالمية الثانية [7] . هذه الحرب التي انتهت

[1] CAOM- 92//43 , Circ. De police n°649, Oran , 11/03/1952.
[2] CAOM- 92//43 , Circ. De police n°729/C, Oran , 19/03/1952.
[3] CAOM- 92//43 , Circ. De police n°880/C, Oran , 03/04/1952.
[4] CAOM - 92//43 – Circ. de police n°1222/C , du 12/05/1952.
[5] AWO. Préf d'Oran , SLNA n° 170 (Février 1950).
[6] AWO. Préf d'Oran , SLNA n°247 (Mars 1950).
[7] Omar Carlier , **Espace politique et sociabilité juvénile : la parole Etorliste en ses quartiers** (in) coll, lettres , intellectuels , et militants en Algérie (1880-1950) Oran , URASC, 1988, p 137.

بارتكاب السلطة الإستعمارية مجازر في ماي 1945 بعد مظاهرا سلمية شارك فيها الجزائريون للتعبير عن فرحتهم و آمالهم وأمانيهم من سقوط المحور و النازية، و عمت عدة مدن جزائرية ، و كان منها تلمسان أين تظاهر ما يقارب ألفين شخص نشدوا النشيد الوطني ورفعوا شعارات منها : الجزائر حرة ، حرروا مصالي.[1]

كانت بلدية تلمسان المشكلة من مراكز : المنصورة، البرية (Bréa) الصفصاف (Saf saf) ، نيغريي (Négrier حاليا شتوان) و عين الحوت (Aïn El-Houtz) وبتعداد سكاني قارب:57750نسمة، ومنهم: 38900 من الجزائريين، بنسبة 67,35% من مجموع السكان فكان الإستيطان الأجنبي و الأوروبي عامة و الفرنسي خاصّة بها عكس ما كان في وهران .

وفي المقابل، تشابهت المدينتان في عدة صفات تخص نشاطها و دورهما في إطار ح.إ.ح.د بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ بينهما تنسيقا عمليا و ساهمتا في تنشيط خلايا الحركة في المدن والقرى المجاورة؛ خاصة بعد نجاح ح.إ.ح.د في الإنتخابات البلدية (أكتوبر 1947) في وهران و تلمسان على حد سواء ، حيث أصبح المجلس البلدي في المدينة الأخيرة يتشكل في أغلبيته من عناصر الحركة (أربعة نائب بلدي من الفئة الثانية من ح.إ.ح.د) بعدما كانت هذه الأغلبية بيد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. و أعطى هذا الإنتصار سندا قويا للدعاية الحزبية العلنية لصالح الحركة قي تلمسان، بل في المدن و البلديات و القرى المجاورة [2].

بلغ تأثير و إشعاع هذه الدعاية الحزبية لصالح مبادئ و أهداف الحركة من تلمسان الّتي كانت مقر مقاطعة إدارية ضمت ثلاثة عشر بلدية إلى المناطق المجاورة لها ومنها بالخصوص وحسب درجة قوة التنظيم في الفترة و نشاط الخلايا و تعدادها : مغنية، نمورز ، ندرومة؛ و إلى المناطق الريفية المجاورة لها... و في بلديات صغرى، أين شكلت خلايا عديدة مع مطلع 1950 ، كما هو الحال في مسيردة ، و تونان و مونتانياك (Montagnac) : الرمشي حاليا، و في بلدية أوجين إيتيان حناية (Eugène Etienne Hennaya) الحناية حاليا أين تواجدت خلية بتعداد ثلاثين مناضلا عند تأسيسها.[3]

[1] AWO. CIE n°190, Mai 1945.
[2] CAOM - 5I160, police d'état , Tlemcen, Rapp 235/03/1948.
[3] CAOM-5I155, Monographie politique : Arrondissement de Tlemcen , Eugène Etienne Hennaya.

واستمر تأثير إشعاع مركز و مكانة ح.إ.ح.د في تلمسان إلى مناطق بعيدة، خارج المقاطعة؛ و ذلك عن طريق رجال الإتصال و عناصر الدعاية و الإعلام، و باستمرار و خاصة خلال المناسبات الوطنية (مثل ذكرى 11 مارس لتأسيس حزب الشعب الجزائري، 8ماي...) والدينية (شهر رمضان، المولد النبوي الشريف ...)؛ رغم المضايقات و الضغط المستمر من قبل السلطة الإستعمارية على الحركة؛ بداية من الإعتقالات التي مست مناضليها منذ ماي 1950 وبعد غلق مقرها العام الكائن بـــ: الشارع الوطني (Boulevard national) بتلمسان[1]، وتنديدا بهذا ، أصدرت ح.إ.ح.د بيانين: واحد في 16 ماي تحت عنوان أمام القمع الإستعماري، و آخر بتاريخ 19 ماي تحت عنوان "نداء لجنة دعم ضحايا القمع الإستعماري".[2]

ونظرا لهذا الطارئ ، تحولت منازل المناضلين إلى أماكن لعقد الجلسات، ففي 11مارس بمنزل قنانش محمد الكائن : شارع باريس – "شارع معركة فلاوسن حاليا"، حضر ما يقارب مائة وخمسين[3] (150مناضل) ، و خلال الإجتماع، دار نقاش عام و فيه تم تقييم نشاط الحركة وخلاياها بالمدينة، و بحضور نواب من خارج المدينة مثل كبير محمد من مغنية .[4]

لم تنقطع خلايا ح.إ.ح.د في مدينة تلمسان بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وموجة الإعتقالات ، عن نشاطها لمدة طويلة، إذ عادت إلى عقد اجتماعاتها في ديسمبر 1950[5].

وفي الإطار ، وجدت الحركة في المنظمات المدعمة لها متنفسا ميدانيا لتحقيق أهدافها، و في التعريف بإنشغالاتها؛ و كان ذلك عبر لجان دعم ضحايا القمع و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها، و جمعية النساء المسلمات – فرع تلمسان- التي كانت تحت رئاسة السيدة بن عصمان، و هي زوجة بن عصمان عبد الكريم- نائب بلدي ممثلا لحركة الإنتصار؛ و سعت هذه الجمعية إلى تقوية التنظيم النسوي لصالح الحركة و الدعوة إلى أهدافها ، و في إحدى جلساتها بتاريخ 29 أفريل 1951، طالبت بجعل 8 ماي يوم الحزن.[6]

[1] CAOM - 10CAB 110, Circ de police , Tlemcen , 22/05/1950.
[2] CAOM - 10CAB 110- Renseignements généraux , Mai 1950.
[3] CAOM - 10CAB 110- SLNA n°203, Oran , 18/03/1950.
[4] CAOM - 10CAB 110, Circ de police , Tlemcen , 22/03/1950.
[5] CAOM - 10CAB 110, Circ de police , Tlemcen , 02/01/1951.
[6] CAOM , 10CAB 110, Commissariat centrale , n° 5608 ; Tlemcen , Mai 1951.

وبغية إعادة هيكلة ح.إ.ح.د في مدينة تلمسان و تنشيط خلاياها، ثم عقد اجتماع يوم 27 جانفي 1951 بمنزل حميدو العربي، حضره العديد من المناضلين من الحركة و من جناحها السري و الذين لم يعتقلوا، و خلال الإجتماع جرى نقاشا مفتوحا ، وتوج في الأخير ، بتعيين لجنة لإدارة الحركة في تلمسان متكونة من حميدو العربي رئيسا ، و ممشاوي* محمد نائبا، و قنانش محمد – أمينا ، و بن عصمان عبد الكريم ، أمينا عاما مساعدا[1].

وعقد اجتماع آخر في مخبزة أحد المناضلين بتلمسان في 19مارس 1951 ، حضره العديد من المناضلين، و منهم بختي محمد الملقب مولاي الهادي وهو قائد جهوي مكلف بالنظام، والحصار مصطفى نائبه، و ممشاوي محمد و مجادي محمد، و فار الذهب محمد، بابا أحمد مختار و بابا أحمد عبد العزيز ... وفيه تمت مناقشة لوائح حول الوضع الدولي و في تونس خاصة و كيفية استغلال هذه الأوضاع و اتخاذ مبادرات عملية لمواجهة السلطة الإستعمارية في الجزائر.[2]

انصب اهتمام المناضلين في تلمسان، إضافة إلى هيكلة خلايا الحركة، إلى إعادة تشكيل أفواج التنظيم السري (تنظيم الأفواج الفدائية – الفيالق)، و نوقشت هذه المسألة في الاجتماعين المذكورين سابقا؛ و هذا يوضح تداخل الجناحين : العلني و السري في الحركة وإزدواج مهام عدة مناضلين فيها؛ و في هذا الصدد ، فقد صرح حميدو العربي في اجتماع 27 جانفي 1951 بأن: "ح.إ.ح.د توجد نظريا ، حتى يستمر عملنا و نضالنا المباشر والعلني من أجل تحرير الجزائر، ولكن في الواقع نعتمد فقط على التنظيم السري..."[3].

لقد كانت مساعي المناضلين في تلمسان من أجل إعادة تشكيل الأفواج الفدائية مجدية و ناجحة، إذ تطور تعداد العناصر المجندة (بعد إخضاعها للتجربة ووفق النظام الداخلي للتنظيم السري) من 18 إلى 41 عنصر في مطلع 1951[4]، وهو تعداد مرتفع عن ما كان في نواحي أخرى من العمالة.

---

* **ممشاوي محمد** : مولود في تلمسان ، من قدماء المناضلين في نجم شمال إفريقيا و مسؤول في ح.ش.ج – ح.إ.ح.د و من المصاليين ، اعتقل في ديسمبر 1954.

-Voir : Mohamed Harbi , **FLN : Mirage et réalité** , op cit , p 394.

[1] CAOM, 92//675 , PRG n°2249, Tlemcen , 30/01/1951.

[2] CAOM – 10CAB 110, PRG , Tlemcen , 21/03/1951.

[3] CAOM - 92//675 - PRG, Tlemcen , 30/01/1951.

[4] Ibid .

3- المدن المجاورة لتلمسان :

كان نجاح ح.إ.ح.د في تلمسان على ا لمدن و البلديات المجاورة ، خاصة في مغنية، ندرومة و نمورز ، حيث شكل هذا المثلث مركز جذب وقوة لدى الحركة، التي امتد تأثيرها كذلك إلى المناطق الجبلية الريفية القريبة لهذه المدن، ومنها الواقعة على الحدود مع المغرب.

أ- مغنية :

جعلت السلطة الإستعمارية بعد الإحتلال من مغنية مركزا إداريا منذ 1844، و مقرا لبلدية مختلطة منذ 1922، و أولت لها أهمية استراتيجية نظرا لموقعها الحدودي مع المغرب، ... و تخوفت من سهولة الإتصالات بين الوطنيين الجزائريين و المغاربة و من نقل و تهريب الأسلحة[1]. و بغية تشديد المراقبة على الوطنيين الجزائريين ، سعت الإدارة الإستعمارية إلى إحكام سيطرتها على المنطقة الحدودية ، و في هذا الإطار، توالت زيارات المسؤولين الفرنسيين، و منهم الحاكم العام للعمالة إلى مغنية؛ الّذي زارها عدة مرات للوقوف على المشاريع الإنمائية حسب الخطاب الرسمي، لكن في الواقع ، هدفت إلى طمأنة الأوروبيين خاصة و العامة من السكان عموما، و على تهدئة الوضع، لأنها كانت تأتي بعد أحداث وإضطرابات وقعت بالمدينة [2] الّذي بلغ تعداد سكانها في نهاية 1952 / 52675 نسمة .

أصبح نشاط ح.إ.ح.د في مغنية قويا تدريجيا ، بعد الحرب العالمية الثانية، و لعب محمد كبير دورا مهما في تأسيس و تنشيط خلية مغنية خاصة بعد نجاح الحركة في الإنتخابات البلدية لأكتوبر 1947، و أعطى هذا دفعا قويا لها، و لتنظيم عملها و تقوية نفوذها في المدينة و ما جاورها.

تكونت خلية ح.إ.ح.د لمغنية من كبير محمد – أمينا عاما، وسي مرسلي محمد، مساعدا له، و صديقي الشيخ بوعزة : أمينا للخزينة، إضافة إلى : الأعضاء : بن داود عبد الكريم، بوجلطية حسين، ناصر حسين الملقب بن عودة و دلهوم محمد.

[1] CAOM- 5I160, monographie politique de Marnia (1950-1954).
[2] CAOM- 5I160.

كان كل أعضاء الخلية : نواب الحركة في مجلس بلدية مغنية ما عدا سي مرسلي محمد[1]، وعن طريق مؤسسات رسمية ، نشط التيار الوطني في مغنية ، حيث جسدت مدرسة التقدم المؤسسة في أفريل 1950، و المدشنة رسميا في 1951/09/27، وبموجب قانون جويلية 1901، التوجه الوطني من خلال برنامجها الدراسي و طبيعة أنشطتها و قبضة وتحكم عناصر الحركة على مجلس إدارتها، و لذا لقيت مضايقات من الإدارة الإستعمارية ... و بتهمة فتح مدارس و كتاتيب قرآنية دون ترخيص ، حكم على مدير مدرسة التقدم "درار محمد" من قبل محكمة تلمسان يوم 1952/12/17 بغرامة مالية قدرت بثلاثين ألف فرنك .

ورغم المراقبة الإدارية ، تواصل تأسيس المدارس الحرة و الكتاتيب القرآنية ، تحت غطاء الحركة، و حتى في القرى و الدشرات ، مثل مدرسة في دوار "بوحلو" في جويلية[2] 1951.

لقيت ح.إ.ح.د سندا معنويا أكثر منه ماديا، من خلال تأسيس لجنة الدفاع ضد القمع-فرع مغنية- في 16ماي 1950، و نشط فيها كل من نواب الحركة : مستاري محمد (أمينا عاما مساعدا للفرع) وفتوكه حميده (عضو في اللجنة) و ساهما في تنظيم جمع الأموال والدعوة إلى التضامن مع ضحايا المعتقلين و المساجين و عائلاتهم و ذويهم.[3]

وفي هذا الإطار ، تم جمع الأموال في عدة مناسبات لصالح لجنة الدفاع عن ضحايا القمع.[4]

على عكس ضعف تأثير عناصر ح.إ.ح.د في هذه اللجنة بمغنية، فإن تحكمهم كان واضحا في فرع الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية و احترامها، و ذلك من خلال تسيير نشاطها و جعلها منبرا سياسيا لتمرير إهتمامات و إنشغالات الحركة ، اتخاذها غطاءا لطرح قضاياهم و في هذا الصدد، تحول التجمع الشعبي المنظم تحت غطاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها بمغنية يوم 04أكتوبر 1952 إلى فرصة للتنديد بالسياسة الإستعمارية

[1] CAOM- 5I160.
[2] CAOM - 10CAB 65, PRG n°07906, Oran , 23/07/1951.
[3] CAOM - 10CAB 65, PRG n°04304, Oran , 23/06/1950.
[4] CAOM - 10CAB 65, Gendarmerie nationale, compagnie d'Oran , secteur de Tlemcen . Tlemcen . 01/09/1951.

... و بالقمع البوليسي ، و انتهى التجمع بإحالة أحد المتدخلين وهو مسطاري محمد – نائب من ح.إ.ح.د على محكمة تلمسان في اليوم الموالي، و حكم عليه بالسجن مدة شهرين ، وتنديدا بهذا ، قدم نواب الحركة في مجلس بلدية مغنية استقالتهم جماعيا.[1]

أثرت هذه الضغوطات الإستعمارية على مناضلي ح.إ.ح.د ، فضيّقت الخناق على النشطاء السياسيين إلى درجة أنّهم أحسوا بيأس و عقم النضال السياسي ، و في المقابل ، رجحت كفة الداعين إلى العمل السري و إعادة تنشيط الأفواج و الخلايا الفدائية.

أشارت التقارير الإستخباراتية الفرنسية إلى وجود عناصر ضمن التنظيم السري في منطقة مغنية بلغ عددهم : تسعة عشر (19)، و يكون هؤلاء هم المنظمون الفعليون لمظاهرة فاتح ماي 1951 التي كادت أن تتحول إلى مشادات بين المتظاهرين و قوات الشرطة.[2]

حدثت حالات اضطراب و فوضى في عدة مناطق ريفية مجاورة، خاصة في دواوير، كان بها التنظيم السري قويا و منظما، مثل دوار مسيردة الفواقة – جزء عنارية Fraction Anabra، و في دوار بني واسين – جزء مصامدة Fraction M'samda ، على بعد حوالي 5كيلومتر[3] من مغنية و حافظ هذا التنظيم السري على هيكله، وزاد من قوته على مقربة من إندلاع الثورة التحريرية.

ب– ندرومة :

ندرومة مدينة قديمة، بعد استكمال احتلالها من قبل الإستعمار الفرنسي في 1842، جعلها مركزا لبلدية مختلطة منذ 1880، تبعد على تلمسان بـــ 60كيلمترا ، وعن مغنية بثمانية وعشرين كيلومترا، و بحوالي ستة عشر كيلومترا عن نمورز، وقد عدد سكانها بـــ : 7855 نسمة في 1950.[4]

[1] CAOM - 10CAB 65, Gendarmerie nationale, compagnie d'Oran , secteur de Tlemcen , Tlemcen , 01/09/1951.
[2] CAOM - 10CAB65, GGA, PRG , District d'Oran, Oran , 23/07/1951.
[3] CAOM - 10CAB 65, Rapp. Administrateur – communal , Marnia , 31/01/1953.
[4] CAOM - 5I 160, Monographie politique de l'arrondissement de Tlemcen (Nedroma).

عرفت ح.إ.ح.د توسعا ملحوظا في ندرومة بعد الحرب العالمية الثانية؛ فبعدما كانت الأسبقية في هذه المدينة للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري [1]، أصبحت لحركة الإنتصار شعبية متزايدة خاصة منذ الحملة الإنتخابية للإنتخابات التشريعية – جوان 1951 و التي جرت في جو إثارة ؛ فقبل موعد الإنتخابات ، تجمع حوالي مائة جزائري أمام مقر بلدية ندرومة، لطلب بطاقة الناخب، وهذا بتوصية من ح.إ.ح.د ، وتخوفا من إقدام الإدارة الإستعمارية على التزوير الإنتخابي و استعمال أصواتهم لصالح المترشحين الموالين لها[2] .

وتم توقيف ثلاثة إخوة وهم: دراري محمد والطيب وجريدي يوم إجراء الإقتراع(17) جوان في مركز جبالة بتهمة التحريض على عدم التصويت ، و حكم عليهما بالسجن مدة شهر كامل.[3]

إنّ فشل النضال العلني السياسي خاصة بعد انتخابات 1951 و تكرر المحاولات الغير جادة أدى إلى ميل المناضلين نحو العمل السري و التحضير العملي للثورة التحريرية ، و ذلك بإعادة تشكيل الأفواج الفدائية،و في هذا الصدد، أشارت بعض التقارير إلى إقدام حوالي ثلاثمائة (300) شاب على التدريب العسكري ليلا، قرب وادي تايمة، بمحاذاة محطة القطار بندرومة[4]: و حدد عدد الشباب المنخرطين في الشبكة السرية بسبعين شابا، بدوار السواحلية الّذي اعتبر مركز الخطر في المستقبل على الإستعمار الفرنسي بالجزائر نظرا لقوة التنظيم السري فيه.[5] وتلقى هؤلاء الشباب تدريبا عسكريا ليليا بمعدل مرة إلى مرتين في الأسبوع ، وكان للبعض منهم بنادق صيد .

وإلى جانب هذا، كان الإمام حمناش محمد الملقب بن قادة يحاضر فيهم حول القيم الروحية و المعنوية للشعب الجزائري و ثوابته، و حقوق وواجبات المناضل و مواصفاته ... والتحلي بالصبر على الشدائد و التخطيط لرحيل الإستعمار و تكررت هذه الحصص الليلية خاصة في قسمي بويارداان وعين زمور (Fraction : Bouyardenne et Ain Zemour) من دوار السواحلية[6].

[1] CAOM - 5I 160, Monographie politique de l'arrondissement de Tlemcen (Nedroma).
[2] CAOM- 10CAB 65, Préf. d'oran , Rapp. Chef District , PRG , Marnia ; 14/06/1951.
[3] CAOM- 10CAB 65, Rapp. Administrateur de la commune de Nedroma , 17/06/1951.
[4] CAOM- 10CAB 65, SLNA , n° 433, 12/07/1951.
[5] CAOM - 10CAB 65, Rapp Gendarmerie , n°26/4, Nedroma , 155/02/1952.
[6] CAOM - 10CAB 65, Rapp. Commissaire principal , Nemours , 29/07/1952.

تفطن حزب الشعب الجزائري –حركة الإنتصار لأهمية تفعيل المدارس الحرة ؛ خاصة في منطقة لها وزنها و إرثها الحضاري و الثقافي ، فأولت الحركة عناية خاصة للتمدرس والمدرسين. لم تكن مهمة الحركة سهلة في منطقة محافظة و ظل فيها التعليم العربي الإسلامي محصورا، و كانت أسبقية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إحكام نفوذها على المدارس الحرة واضحة، ورغم ذلك سعت ح.إ.ح.د إلى فتح مدارس قرآنية و تأطيرها في عدة مناطق ريفية، لكن الكثير منها، كان يتعرض لغلق بأمر قضائي تحت حجة عدم وجود ترخيص إداري لفتحها [1].. رغم أنّ تعداد هذه المدارس القرآنية ضخم في المنطقة ، بحيث وصل عددها في سبتمبر 1951 إلى 98 مدرسة قرآنية،وبها 199 مدرس و الكثير منهم ذوي ميول وطنية و متعاطفين ومناصرين لـــ ح.إ.ح.د، ووصل عدد الطلبة إلى 2656 طالب، منهم 22 فتاة، وتوزعت هذه المدارس وحسب تعدادها و ترتيبا في السواحلية ، زاوية الميرة، بني منير، جبالة و بني مسهل[2] ، بالمناطق الريفية القريبة من ندرومة ، بينما في المدينة ، تواجدت مدرسة نظامية حرة "هي مدرسة عبد المؤمن" ذات توجه إصلاحي، مسيرة من قبل عبد الوهاب بن منصور الذي أظهر في عدة مناسبات تقربه من ح.إ.ح.د و حمله أفكارها؛ إضافة إلى المدرسين الثلاثة بالمدرسة و المؤطرين للطلبة الذي بلغ عددهم خلال الموسم الدراسي (1952-1953) : 280طالبا منهم 150 من الذكور.[3]

ج- نمورز (الغزوات):

تطور نفوذ حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار للحريات الديمقراطية في نمورز بفعل مجهودات شخصيات عديدة خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية : و من هؤلاء : كرور مصطفى، بناي بشير، طالب عبد الوهاب، سونة مصطفى، شيبان عمار، مسعود أحمد و بعوش محمد و حمدون محمد المكلف بالتنظيم و الإعلام بالخلية. انتمى جل هؤلاء إلى الطبقة العاملة و الحرفيين و التجار الصغار[4]... وكانت اللقاءات و الاجتماعات تنعقد في مقر الجمعية الموسيقية "الحياة" التي توقف نشاطها في 1950، و تحول مقرها إلى فوج كمحلي للكشافة الإسلامية الجزائرية و الذي كان تحت قبضة و تحكم عناصر من ح.إ.ح.د .[5]

[1] CAOM . 5I160 Monographie politique de Nedroma , Etude sur le écoles coraniques (1952-1953).
[2] CAOM , 5I160, SLNA n°108, Octobre 1953.
[3] Ibid.
[4] CAOM , 5I160, Rapp sous préfet de Tlemcen , 10/02/1953.
[5] CAOM , 5I118 , C de police , n°38/S, Nemours , 27/02/1952.

اتجهت الدعاية الحزبية للحركة في نمورز منذ 1951، و خاصة منذ فترة ما بعدت الإنتخابات التشريعية ، نحو الدواوير و الدشرات، و كان دوار السواحلية مركزا مهما ضمن الحركة و تنظيمها السري و حدد عدد المناضلين به على ما يقارب مائتين (200) من الشباب.[1]

اعتمد النشاط الوطني في المنطقة أسلوب الحيطة و الحذر و السرية خاصة بعد المضايقات المتتالية التي تعرض لها المناضلون؛ مثل اعتقال مسؤول الدعاية : شيبان عمار، حيث حكم عليه بالسجن مدة شهرين، في سبتمبر 1950 بتهمة نشر بيانات ممنوعة.[2]

ولهذا، عقدت الإجتماعات ليلا، وفي سرية تامة وبمناطق ريفية خارج نمورز مثل الإجتماع الذي وقع بدوار جماعة أولاد زيري - Fraction Ouled Ziri ليلة الأحد 11 مارس 1951، حضره حوالي مائة (100) مناضل و دار النقاش حول كيفية تنظيم عمليات تخريبية ضد مزارع المعمرين [3]. ووقع اجتماع مماثل بعد أربعة أيام "وفيه تم وضع قائمة اسمية لشخصيات موالية للإدارة الفرنسية لا بد أن تقتل[4]..." و أدى هذا إلى حالة إثارة و اضطراب و قلق عمت المنطقة؛ و تقوّت خلالها مكانة ح.إ.ح.د، فزادت دعايتها بتحريض التجار و عمال الميناء على الإضراب مثل دعوتها إلى إضراب في يوم 02 جانفي 1952.[5]

في هذه الأجواء المشحونة بالإضراب و قلق الإدارة الإستعمارية على مصالحها، أشار استخباراتي إلى "وجود مشروع مخطط سري عسكري لتحطيم ميناء نمورز ، يكون من تدبير عناصر من التنظيم السري لـــ ح.إ.ح.د المقدر عددهم بحوالي 60 شخصا ، للبعض منهم قطع أسلحة خاصة؛ وهم مؤطرين ضمن أفواج فدائية منتشرة خاصة في الدواوير؛ مثل دوار أولاد زيري و دوار كوالة (Koulâa)، أين تكون الأسلحة مخبأة في مطامير ، بعدما تم الحصول عليها ، عن طريق البحر، مهربة من قبل الصيادين إسبان"[6].

---

[1] CAOM , 10CAB65, PRG n°9551, Oran , 08/09/1952.
[2] CAOM , 5I160, Rapp sous préfet de Tlemcen , 10/02/1953.
[3] CAOM – 5I160- Police judiciaire de Tlemcen , n°664 ; Tlemcen , 19/03/1951.
[4] Ibid.
[5] CAOM – 5I127- Préf. d'Oran, SLNA n° 125, janvier 1952.
[6] CAOM-92//113, Troupes du Maroc, compagnie des forces de gendarmerie , renseignements n°58 , Rabat , le 23/04/1952.

و أدى هذا الأمر إلى تكثيف المراقبة في الأوساط الوطنية و متابعة العناصر المشبوهة من قبل الأجهزة الأمنية للإدارة الإستعمارية للتدخل قصد كسر تزايد نفوذ ح.إ.ح.د في المدينة والمنطقة المجاورة لها، فكانت أحداث 21 أكتوبر 1952 [1] مناسبة كبرى لها.

على عكس الإنتشار الواقع و النشط المتميز لـــ ح.إ.ح.ج في المدن المذكورة سابقا وبدرجات متفاوتة، ولكن متزايدة منذ 1951، لم يكن تمركز الحركة قويا في مراكز أخرى: مثل جسر يسر (بن سكران حاليا) أي حدد عدد المنخرطين بـــ ثلاثين عضوا ضمن خلية كانت تحت رئاسة بن بوطريق عبد القادر [2].

وفي سبدو : البلدية المختلطة المشكلة من ستة دواوير و ثلاثة مراكز إستيطانية ، كان السيد حساين محمد : عون طبي عامل بـــ"لامورسيار" (أولاد ميمون حاليا) و المتمتع بشعبية كبيرة ، هو عنصر الطليعة و المبادر لتأسيس خلية للحركة. في سبدو و منذ[3] 1950، و بعد فترة طويلة، تكونت خلايا في المناطق الريفية المجاورة ، وتحديدا في دوار عزايل [4] و في أولاد بني هلال (Fraction Beni Hellal) ، أين تحولت خلية من الحزب الشيوعي الجزائري كلها إلى ح.إ.ح.د في أكتوبر 1952.[5]

و في شرق مدينة تلمسان، كان نشاط ح.ش.ج – ح.إ.ح.د متميزا، من حيث بدايته القديمة و توسع شعبيته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك عن طريق نادي "الشبيبة الأدبية الإسلامية" الذي هدف إلى محاربة الآفات الاجتماعية و البدع، وكان واجهة و مركزا لنشر إيديولوجية و مبادئ ح.إ.ح.د و كان النادي تحت تسيير لجنة من الحركة، و أعضاءها هم :

- حميدو مصطفى – رئيسا – وهو عضو بلدي ، ممثلا لـــ ح.إ.ح.د.
- حجاج جلول – نائب الرئيس – وهو عضو بلدي ، ممثلا لـــ ح.إ.ح.د.
- بربار أحمد- الأمين العام – وهو عضو بلدي ، ممثلا لـــ ح.إ.ح.د.
- بلعباس أحمد – الأمين العام المساعد – عضو في ح.إ.ح.د.
- مهدي الحاج العربي – أمين الخزينة – متعاطف مع ح.إ.ح.د.

---

[1] يأتي تفضيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.

[2] CAOM - 5I160, Monographie politique de l'arrondissement de Tlemcen .

[3] CAOM- 5I155, Rapp. Administrateur de CM .Sebdou , 11/02/1952.

[4] Ibid

[5] CAOM- 5I155, Rapp mensuel , CM , Sebdou, octobre 1952.

-بن سنوسي أحمد – مساعد أمين الخزينة – عضو في ح.إ.ح.د[1].

وتواجدت خلية للحركة، في "لامورسيار" منظمة و قوية منذ 1950؛ تحت رئاسة حميدو مصطفى ؛ و ضمت كل من بن سنوسي أحمد، نائبا و بربار عبد القادر كأمين عام، و بلعياشي أحمد : أمينا للخزينة، و بن زينب سي الحاج، و مرسلي عز الدين، تركي محمد ، سليماني الجيلالي، كأعضاء، إضافة إلى ولد محند إدريس الذي كان كذلك عضوا في مجلس البلدية [2].

4- سيدي بلعباس:

قامت خلية مدينة سيدي بلعباس لـــ ح.إ.ح. د بدور مهم في التعريف بمبادئها وأهدافها الوطنية بطرق علنية و سرية . ضمت الخلية قرابة مائة مناضل ، و كان على رأسها عبد الدايم بن عودة. و طيبي محمد أمينا عام و مكلف بالإتصال ، وعمير بلقاسم : أمين عام مساعد وأعضاء آخرون ضمن مكتب الخلية ، و جلهم من التجار الصغار و العمال والحرفيين؛ منهم : باديسي محمد، قواسمي عبد القادر، مكي مختار بلعباس و معروف بومدين[3] و كان هذا الأخير نائب لـــ ح.إ.ح.د في مجلس البلدية و ساهم مساهمة كبيرة إلى جانب آخرين في تأسيس مدرسة النصر في 1950، و التي خلفت جمعية التربية و التعليم المؤسسة في 1944.[4]

تشكلت اللجنة المديرة لمدرسة النصر من أعضاء هم عناصر في ح.إ.ح.د إذ كانت تحت رئاسة : سقال بومدين، و عمير بلقاسم : نائبا له؛ و كان هذا الأخير : عنصر اتصال في الحزب. وبن غازي الشيخ –أمينا عاما ، و مكي مختار – أمينا للخزينة ، و لطرش محمد – مساعد أمين الخزينة و مدرس اللغة العربية. و مكدول بشير و بكار جلول و قادي سعيد: وهو أعضاء في اللجنة المديرة؛ و كان للأخير مهمة صيانة و حفظ الوثائق وأرشيف المدرسة.[5]

---

[1] CAOM- 5I160, Sous préfet de Tlemcen , 10/02/1953.

[2] CAOM- 5I155, Sous préfet de Tlemcen , 11/02/1953.

[3] لم يعلن رسميا عن تأسيس المدرسة إلا في 1953/02/13 في حفل مراسيم تدشين .

-Voir 5I155, Monographie politique de Sidi Bel Abbès (1953) .

[4] Redouane Ainad Tabet, op cit, p145.

[5] CAOM- 92//142 - cpie d'Oran , Sect. De Sidi Bel-Abbès , n°246/4, du 17/12/1952.

شكلت مدرسة النصر واجهة علنية رسمية لنشاط الحركة إلى جانب فوج الكشافة الإسلامية الجزائرية، إلا أن هذا الأخير لم يقو على الخروج من دائرة الخلافات الداخلية بين أعضائه رغم محاولات الصلح و نوايا التقارب[1].

بمقابل النشاط العلني و موازاة له، اعتمدت الحركة أسلوب العمل السري ، بل كان الميل له متزايدا و بصفة تدريجية منذ ربيع 1950، أي بعد اكتشاف المنظمة الخاصة.

و الدليل على ذلك هو تعدد الاجتماعات السرية لعناصر الحركة في سيدي بلعباس وتكرر زيارات المسؤولين و شخصيات من الأجهزة المركزية للحركة و تنقلات مشبوهة لأعضاء من الخلية خارج المدينة ، كانت مرصدة من قبل مصالح الإستخبارات الإستعمارية ، لكن غير معروفة الأهداف.

و العينات كثيرة : و هي تثبت هذه الحقيقة التاريخية؛ و منها ما يلي :

*تنقل سويح هواري – عضو في اللجنة المركزية لـــ ح.إ.ح.د ، و بصفته مفتش جهوي للحركة مرتين إلى سيدي بلعباس ، يومي 19 فبراير 1950 و 19 أفريل 1950؛ و اجتماعه مع أعضاء من الخلية المحلية[2].

*تكرار الاجتماعات سرية ليلية في منازل المناضلين في فترة اكتشاف المنظمة الخاصة، ومن هذه اللقاءات الكثيرة : لقاء تم يوم 18أفريل 1950في منزل معروف بومدين، و في 13 ماي في منزل عطار محمد، و في 29 جويلية بمنزل محمدي[3] ... وعقدت اجتماعات سرية أخرى في المناطق المجاورة للمدينة منها : في لمطار (Lamtar) وطاسان (Tassin): حاسي زهانة حاليا، أين كان يوجد تنظيم سري شكل من فوجين ، و كان يتم الإجتماع في مرفأ تابع لرفاس محمد [4].

[1] CAOM - 5I119, Police d'état , Circ. De Sidi Bel-Abbès , commissariat central , n°2754, 21/02/1950.
[2] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°972, du 24/04/1950.
[3] CAOM – 92//675, GGA , PRG , District d'Oran Rapp. mensuel (23/04 – 23/05/1950).
[4] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°1921, du 24/05/1950.

*لعب طيبي محمد دورا مهما في الدعاية الحزبية، بتكليف من اللجنة المديرة في فيدرالية وهران لـــ ح.إ.ح.د ، وتعدى نشاطه مقاطعة سيدي بلعباس و بلدياتها : الثلاثة وعشرين إلى المقاطعة المجاورة، مثل معسكر ، ين جرى التنسيق عمليا في الدعاية و الإعلام وفي سرية تامة[1]. وكلّف طيبي محمد بمراقبة نشاط الأحزاب الأخرى ... و كان له تنقلات عديدة إلى المغرب والتنسيق وتوحيد الجهود مع حزب الإستقلال المغربي، و في هذا الإطار جرى استقبال ووفد عن هذا الحزب في سيدي بلعباس عدة مرات، منها :

*يوم 11نوفمبر 1951 : زيارة فاسي محمد بن طاهر إلى سيدي بلعباس

*يوم 21 نوفمبر 1951 : وصول بن غبريط بن عيسى إلى سيدي بلعباس و تحادثه مع طيبي محمد.[2]

تميز النشاط الوطني بالمنطقة بطابعه السري، خاصة منذ أواخر 1950، إذ تمسك المناضلون بتعلميات ح.إ.ح.د الداعية إلى ضرورة الإحتياط و الحذر في فترة تزايد القمع الإستعماري.

عبّر المناضلون عن آرائهم بواسطة كتابات حائطية مرورا عبرها بخطب سياسية ؛ كالتي كتبت على جدران محلات عمومية ليلة 21 أكتوبر 1950 في مارسيي لاكومب (Mercier Lacombe) : سفيزف حاليا، و على إثرها ، تم اعتقال كل من عمياز بلقاسم ، مجاني محمد ، قروتي بلحاج، و حكم عليهم بثلاثة شهور سجنا غير نافذة.[3]

إضافة إلى هذا، ساهم أعضاء آخرون في توزيع بيانات و نشريات داخلية للحركة، وفي جمع أموال ضمن عمليات منظمة لتموين الخزينة المركزية و لدعم عائلات المعتقلين والمساجين[4]. و لصالح المدارس ، و جرى جمع هذه الأموال خلال المناسبات الرسمية المنظمة من قبل الحركة، و المناسبات الخاصة كالأعراس .[5]

[1] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°13/S/RG, du 21/10/1951.
[2] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°38/S, du 21/11/1951.
[3] CAOM- 9CAB 51, GGA , PRG , District d'Oran , n°8593, 23/10/1951.
[4] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°13/S/RG, du 21/10/1951.
[5] CAOM –5I119, SLNA n°2719, Rapp. mensuel , 21/07/1952.

لم تكن ح.إ.ح.د ممثلا تمثيلا قويا في المجلس البلدي- الفئة II- بسيدي بلعباس على عكس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الّذي حقق 80% من تركيبة المجلس في الإنتخابات البلدية لأكتوبر 1947 ، حيث حقق 1380 صوت إلا أنه تراجع تراجعا كبيرا في انتخابات 1953، وهذا مقابل التقدم الّذي حققته ح.إ.ح.د (من 414 صوت في انتخابات 1947 إلى 500 صوت في انتخابات1953)، حيث وصل عدد نواب الحركة في المجلس البلدي—الفئة II:ستة نواب.[1]

يمكن إرجاع هذا التطور الإيجابي و التزايد النوعي في شعبية ح.إ.ح.د بمدينة سيدي بلعباس، إذا أخذنا الإنتخابات البلدية (1947 و 1953) كمؤشر لذلك إلى :

1-نجاعة و فعالية الدعاية لصالح الحركة و بطرقها ووسائلها المختلفة السرية و العلنية.

2-تزايد شعبية ح.إ.ح.د خاصة في فترة القمع و الإضطهاد ضد العناصر الوطنية ، فلم تتوقف الإعتقالات ضد هؤلاء ؛ ولأسباب وتهم عديدة. و منها توزيع كتيبات (Opuscules) دعائية، تم اعتقال ثلاثة شبان و هم : عبد الغاني بن علي، بسطاوي سيد أحمد، و محمد بن ميلود يوم 1952/07/10.[2]

3- كان للمنظمات و الجمعيات و النوادي المدعمة للحركة سندا شعبيا مهما و منها مدرسة النصر ، و فريق "الإتحاد الرياضي الإسلامي لسيدي بلعباس" (USMBA) الّذي أصح جل أعضاء لجنته المديرة من عناصر ح.إ.ح.د عقب إجراء انتخابات لتجديد إدارته.[3]

4-طرح ح.إ.ح.د مشاريع وحدة و تقارب مع الأحزاب الوطنية؛ و في الإطار 20 جانفي 1952 في نادي السعادة بسيدي بلعباس بين ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و ح.إ.ح.د و الّذي مثلها في اللقاء كل من قواسمي عبد القادر، عمير بلقاسم و دريسي بغداد ، و خلاله تمت مناقشة قضايا عديدة ؛ كالمسألة التونسية و كيفية توحيد الجهود ضد القمع الإستعماري...[4]

[1] CAOM –5I119, Monographie politique de l'arrondissement de Sidi Bel-Abbès (1953).
[2] CAOM –5I119, SLNA n°2719, Rapp. mensuel , 21/07/1952.
[3] CAOM – 5I119, Police d'état , Sidi Bel-Abbès , n° 11923/RG, du 21/07/1951.
[4] CAOM – 92//142, Rapp. Cpie d'Oran .Sec. de Sidi Bel-Abbès , n°246/4 du 17/12/1952.

أدت هذه العوامل بأكلها في محافظة ح.إ.ح.د على مكانتها في سيدي بلعباس خلال الفترة، بل إلى تزايد نشاط ح.إ.ح.د السري في المنطقة.

و في هذا الصدد ، أشار تقرير عن حاكم المقاطعة إلى أنه من الصّعوبة مراقبة نشاط خلية ح.إ.ح.د في سيدي بلعباس ، و بأن مركز القلق]على الإدارة الإستعمارية[و الإثارة هو في هذه المدينة ، في بودو (Bedeau) أي رأس الماء حاليا[1] ".

5- معسكر :

احتل الجيش الفرنسي مدينة معسكر يوم 30ماي 1841 بعد مقاومة شعبية منظمة، و اقام الإستعمار مراكز استيطانية عديدة في المنطقة بغية الإستغلال و الإستيطان، و منها : باريغو (المحمدية) في 1858 و باليكا (تغنيف) في 1870، وادي الطاغية و عين فكان في 1872 وكاشرو (سيدى قادة) و فروحة في 1874...[2]

وأنشأت البلدية المختلطة لمعسكر في 1877/07/22 الّتي كانت تتألف من ثمانية مراكز إستيطانية و عشرين دوار (Douars –Communes)[3] في مواجهة الإستيطان و الإستغلال ، تنوعت وسائل الرفض عند الجزائريين و تطورت تطورا تدريجيا و تماشيا والظروف المحيطة ، لتعرف فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بداية تمركز وتوسع خلايا حزب الشعب الجزائري... وتطور النشاط الوطني خلال الحرب إلى عمل سري مهيكل و منظم ، عبر من خلالها الجزائريون عن رفضهم للواقع الإستعماري.

وفي هذا الإطار، كانت مظاهرات فاتح أكتوبر 1943 بمعسكر ، والمصادف ليوم عيد الفطر فرصة و مناسبة مهمة للتعبير عن انشغالات و اهتمامات الجزائريين للإدارة الإستعمارية بصفة علنية ، شارك في المسيرة السلمية التي انطلقت على الساعة التاسعة صباحا من شارع بابا علي حوالي 150 شابا ، أغلبهم من عناصر حزب الشعب الجزائري وفوج "الإقدام" للكشافة الإسلامية الجزائرية [4]، نادوا بإطلاق سراح المعتقلين و المساجين السياسيين و استنكروا توقيف فرحات عباس و سايح عبد القادر، وحل اللجان المالية المحلية [5]...

---

[1] CAOM – 5I119, Rapp. sous préf. Sidi Bel-Abbès ,01/12/1952.

[2] عدة بن داهة، إسهامات منطقة معسكر في المجهود الثوري (1954-1958)، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة وهران، 2001،ص15.

[3] نفسه، ص16.

[4] AWO. Préf. d'oran , CIE n°696- Octobre 1943.

[5] AWO. Cart.4477, Préf d' Oran, Affaires musulmanes , Oran , 22/10/1943.

وانتهت المظاهرة باعتقال عناصر و محاكمتهم في محكمة وهران، وهم : بلحفاوي محمد، اسطمبولي مصطفى، قايد حسين ولد طاهر، قايد ميلود ولد محمد و مادون بن عومر بالسجن مدة خمسة و أربعين يوم و غرامة مالية تراوحت ما بين 800-12000فرنك [1]، وبعد ما أثبتت تحقيقات الشرطة الإستعمارية بأن المظاهرة لم تكن ارتجالية وعوفية ، بل تمت بعد تنسيق و تخطيط مسبق[2]...

وفي نهاية الحرب، كانت مظاهرات 8ماي 1945، مناسبة أخرى إثبات المطالب الوطنية الثابتة و التفاف الشعب حولها رغم إقدام السلطة الإستعمارية على قمع المتظاهرين واعتقال الكثير في عامة الجزائر، و منها في معسكر و بداية من شهر ماي[3]... و في جوان ، أين بلغ عدد المعتقلين : ثمانية و ثلاثين معتقلا.[4]

نشطت الساحة السياسية في معسكر بعد الحرب، بفعل الأحزاب السياسية و هي ح.إ.ح.د و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و فوج الشهاب للكشافة الإسلامية المؤسس منذ 1943[5] . إضافة إلى مكتب الشبيبة الأدبية المسلمة المؤسس في أكتوبر 1947 الّذي ضم بعض عناصر من ح.إ.ح.د.

وشكّل هؤلاء كذلك فرعا نقابيا تابعا للكونفدرالية للشغل (CGT) في 1949 للدفاع عن مصالح العمال...[6]

وبموازاة النشاط العلني، تأسس فرع المنظّمة الخاصة في معسكر ، بمبادرة من حمو بوتليليس ، وكان على رأسه : حلو عبد القادر.*

وفي أجواء الإعتقالات الأولى التي مست عناصر المنظمة الخاصة ، جاءت زيارة مصالي إلى معسكر و تغنيف (17-21 مارس 1950) و التي اكتست طابع حملة انتخابية دعائية للحركة، و في معسكر يوم 19مارس ، صرح بأن "حرية التعبير انتزعت منّي، و لكني سأظل متمسكا بالهدف، ألا وهو الاستقلال الجزائر و سأسعى إلى هذا من خلال عملي ونضالي باستمرار"[7].

---

[1] AWO. Cart.4063, CIE n°696 (Octobre 1943).
[2] AWO. Cart.4477, op cit.
[3] AWO. Préf. d'oran , CIE n°190- Mai 1945.
[4] AWO. Préf. d'oran , CIE n°125 – Juin 1945.

[5] جيلالي بلوفة عب القادر، نفس المرجع ،ص85.
[6] عدة بن داهة، نفس المرجع ، ص40-41.
* حلو عبد القادر : من مواليد 1919 بعين فارس (معسكر) ، اعتقل في 1950، حكم عليه في 06ماي 1951، سجن في سجون وهران ، ثم الجزائر، وسجن Ensisheim بفرنسا حتى نوفمبر 1953، أين أطلق سراحه ، بعدها أصبح تحت الإقامة الجبرية حتى أكتوبر 1958.
ينظر إلى : نفسه، ص48.

[7] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°135- Rapp. Mensuel dur l'activité musulmane dans le Dpt d'Oran (10Avril – 10mai 1950).

مست اعتقال الكثير من المناضلين في المنظمة الخاصة ، و أخضع آخرون إلى الإقامة الجبرية و المراقبة المستمرة ؛ خاصة منهم مسؤولو الخلايا المحلية لـــ ح.إ.ح.د ونوابها: بلقصير عبد القادر، عيسى عبدلي ، عبيدي ميلود، طهراوي عبد القادر، رابح مولاي أوكيل... واسطمبولي[1] مصطفى ورغم ذلك، لم ينقطع نشاط هؤلاء ، بل تحركوا من أجل مواصلة عمل الحركة، ولعب في هذا الإطار اسطمبولي رجل الإتصال و الدعاية عبر تنقلاته الكثيرة[2] في ناحية معسكر و خارجها.

لم تستطع مصالح الإستخبارات الإستعمارية معرفة مقاصد هذه التنقلات و التحركات المشبوهة ، ولا وصول مسؤولين مركزيين من ح.إ.ح.د إلى معسكر ؛ كهدف زيارة خيضر محمد إلى المدينة يوم 1950/09/22.

وفي هذا الإطار، أشار تقرير إلى أن "الأرجح ، أن تكون هذه الزيارة من أجل إعادة تنشيط المنظمة السري".[3]

من خلال ما سبق من وصف لواقع نشاط ح.إ.ح.د بجناحيها العلني و السري في عدة مدن من عمالة وهران ، يمكن الوقوف عند استخلاص عدة حقائق تاريخية و هي :

1-توسع و امتداد هياكل ح.إ.ح.د نحو مدن صغرى و بلديات و دشرات على فترات زمنية.

2-وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار نجاح ح.إ.ح.د في الإنتخابات البلدية في أكتوبر 1947 بداية عملية لهذا التوسع، و من جهة أخرى ، فإن تدعيات اكتشاف المنظمة الخاصة منذ 1950؛ و إقدام السلطة الإستعمارية على تزوير الإنتخابات التشريعية في جوان 1951 عوامل أدت إلى ميل المناضلين نحو النشاط السري؛ و تفضيله و العمل من تحضير الثورة التحريرية.

[1] CAOM -9CAB 51, Rapp.Sous Préf. de Mascara , 25/03/1950.
[2] CAOM - 9CAB 51, Rapp.Sous Préf. de Mascara , 21/08/1950.
[3] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°713, Septembre 1950.

3-أصبحت عدة مناطق ريفية من العمالة: مراكز إثارة و حساسة و خطيرة لدى السلطة الإستعمارية، و هذا بفعل نشاط الأفواج الفدائية التي تأسست تدريجيا منذ أواخر 1951...وأضحت مصدر الخطر على الإستعمار...وهذا بفعل الدعاية الحزبية لـــ ح.إ.ح.د الّتي تحولت من المدينة نحو الأرياف.

II- حالات الإثارة و التمرد :

كتب فرحات عباس مقالا واصفا قيمة سنة 1951 في الجزائر، و جاء فيه : "أكدت سنة 1950 بأنّ الجزائر لم تعد مستعمرة 1930 المعزولة و الواقعة تحت رحمة الإستعمار وعلى أبواب سنة 1951، سنعمل بقوة على إنهاء النظام الإستعماري".[1]

سعت فرنسا عبر تنظيم اعتقالات كبرى بعد مرور قرن عن احتلال الجزائر إلى تلميع صورتها بالمقاطعة الجزائرية ... و أن لها رسالة حضارية فيها؛ لكن الواقع المعيش للجزائريين فنّد وكذّب ذلك؛ فلا الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية المعيشية تحسنت، ولا المطالب السياسية تحققت؛ وأضحت المشاريع والإصلاحات الإستعمارية المتعددة و المتكررة سطحية ودون آمال الجزائريين الذين أصبحوا أكثر تنظيما ووعيا...و لا يكتفون بالطلب، بل تعدوا إلى الإلحاح والمغالبة و المطالبة... خاصة منذ فترة ما بعدت الحرب العالمية الثانية؛ علما بأن قضيتهم تتعدى الإطار الاقتصادي و الاجتماعي، كما سعت السلطة الإستعمارية تصويره.

ومن هنا ، فإن ظروف و أحوال الجزائر تغيرت في 1950 على ما كانت عليه في 1930 و طرأ عليها تغيرات عديدة ؛ خاصة قوة ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها ...وبأساليب مختلفة من تشكيلة حزبية لأخرى.

اختلفت الطرق والوسائل ...و فيها اعتمدت ح.إ.ح.د على إزدواجية مزجت بين النضال العلني السياسي إلى العمل السري المعتمد على تأسيس أفواج فدائية منذ أواخر 1951 في عدة مناطق تحضيرا للثورة التحريرية .

[1] Ferhat Abbas, Année 1951, (in) **Nouvelle république**, n°250, du 05/01/1951.

تمّ تأسيس هذه الجماعات الفدائية و تنظيمها و تحضيرها و تكوينها في سرية تامة و في جو حماسي، قابله مراقبة الإدارة الإستعمارية .

صنع هذا الفعل الوطني و رد الفعل الإستعماري حالات إثارة و تمرد علني على السلطة القمعية، و مظاهرات سلمية و إضطرابات معلنة في مناطق كثيرة ، وصف الكثير منها بأنّها مناطق حساسة في مرحلة شبيهة بما حصل قبل الإنتفاضة والثورة.

1- المناطق الحساسة :

أشار تقرير المفتش العام للإستخبارات بوهران موجه إلى حاكم العمالة إلى مناطق الإثارة والحساسة في عمالة وهران، و القصد هنا : مراكز الخطر على الإدارة الإستعمارية والمتميزة بإضطرابات وبوجود تنظيم سري لـــ ح.إ.ح.د و رصدها حسب المقاطعات[1] ، كما يلي :

-في مقاطعة وهران : مدينة وهران، كريشتال، عين تموشنت، عين الأربعا، حمام بوحجر، لورمال (العامرية)، إيرائيل (حاسي الغلة) ، و باريغو (المحمدية).

-في مقاطعة تلمسان : مدينة تلمسان، مغنية، نمورز (الغزوات) و ندرومة.

-في مقاطعة سيدي بلعباس : مدينة سيدي بلعباس.

-في مقاطعة مستغانم : مدينة مستغانم ، بيليزي (صيادة) و عين تادلس و كاساين (سيدي علي)، بوسكي (مرسى الحجاج).

-في مقاطعة معسكر : مدينتي معسكر و سعيدة .[2]

و في نفس الشهر (أكتوبر 1952)، و بتفصيل أدق؛ نعت تقرير آخر منطقة "دوار السواحلية" ضمن البلدية المختلطة، ندرومة بالأكثر جاذبية للتنظيم السري للحركة و الأخطر في المنطقة ، نظرا لقوة الشبكة السرية فيها و تعداد أعضائها[3]. و اعتمد هذا التنظيم على هرم دقيق ثلاثي (شخصين في الفوج إضافة إلى قائده[4]). و على مبدأ الإستخلاف أي تعويض أي فرد عند اعتقاله و إقصائه.

---

[1] CAOM – 92//177 , GGA , PRG , District d'Oran , n°5348, du 20/10/1952.

[2] أوردنا ترتيب المدن و البلديات ، كما جاء في النص الأصلي (التقرير).

[3] CAOM – 92//177 , GGA , SLNA n°2620, Bull politique mensuel (Octobre 1952).

[4] CAOM – 92//177 , GGA , SLNA n°76/NA/3, Bull politique mensuel (Décembre 1952).

ووفق نظام داخلي محكم، تأسست عدة أفواج فدائية بعد إخضاع الأفراد إلى المراقبة والتجربة ؛ ففي عدة مناطق ريفية ، كان يتواجد إلى جانب "التنظيم السري"، خلايا نظامية لـــ ح.إ.ح.د ، مثل التي تأسست في سيدي مجاهد (دوار الكاف و دوار بني واسين) ضمن البلدية المختلطة – مغنية ، و كان على رأس الخليتين ، و كل من : بلحرازم توهامي ابن محمد و عيساوي محمد بن علي[1]. و كانت هذه الخلية واجهة لتغطية النشاط السري والتهرب من المراقبة في المنطقة الحدودية .

اعتبرت هذه المنطقة منطقة إضطراب في التقارير الإستخباراتية و الإدارية سواء من حيث تعداد المنخرطين و المناصرين لـــ ح.إ.ح.د؛ و اعتبرت منطقة السواحلية بتعداد مقدر بحوالي ستة مائة منخرط.. في منتصف[2] 1951 وهو رقم ضخم جدا :الأكثر خطورة، أين تمركزت فيها الحركة بقوة ، و زادت حيازة الكثير على الأسلحة غير مسرح بها الطين بلة.[3]

إضافة إلى هذه المناطق الحدودية و الواقعة ضمن مقاطعة تلمسان، و في نفس الفترة، شهدت بلديات صغرى و قرى حالات إثارة و اضطرابات ، و الأمثلة التاريخية عديدة و التي توضح تحول وتوجه نشاط ح.إ.ح.د في عمالة وهران خاصة منذ 1951 نحوها، و عدم اعتمادها فقط على المدن الكبرى. و هذا على عكس ما كان في عمالة قسنطينة ، أين بقي تنظيم الحركة قويا، و حسب درجة الإنتشار و التمركز في سوق أهراس بنسبة 80%، ثمّ في سكيكدة، وعنابة ، الحروش، القل، قسنطينة، باتنة، بسكرة، تبسة و الأوراس.[4]"

و يمكن إرجاع هذا الاختلاف النوعي في توجه النشاط الثوري الوطني والممثل في ح.إ.ح.د بصفة مركزة نحو المدن الصغرى و البلديات و الدواوير و الدشرات في عمالة وهران لاستحالة تحقيق نتائج أكبر في المدن الكبرى، و إلى الضغط الإستعماري، فوجدت الحركة متنفسا نوعيا و مجالا حيويا بالتوجه نحو الأرياف و تبنت الأسلوب السري في ذلك.. وكانت من بين "المناطق الجذابة :

-في مقاطعة وهران : كريشتال، لورمال، حمام بوحجر، وتعددت بها الإجتماعات السرية لأعضاء الأفواج و الخلايا النشطة[5].

[1] CAOM – 92//177 , Rapp. Administrateur .CM Marnia , n°7211/S, (Avril 1951).
[2] CAOM – 92//177 , PRG, Oran , SLNA n°13137, Oran, 17/11/1951.
[3] Ibid.
[4] CAOM – 93//4154, Préf. de Constantine , SLNA n°1/NA, 11/11/1952.
[5] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°600, Rapp mensuel , Août 1951.

وعبّر المناضلون فيها عن موافقتهم بتبني أساليب عديدة؛ كالمظاهرة و التهديد باغتيال أشخاص موالين للإدارة الفرنسية و التحريض على المقاطعة الإقتصادية".[1]

ومن ردود أفعال الإدارة الإستعمارية أمام تزايد نشاط ح.إ.ح.د رغم الصعاب والأزمات التي كانت تمر بها : مساعي التفرقة بين عناصرها عن طريق الدعاية؛ مثل إشاعة خبر : استقالة جماعية لنواب الحركة في مجلس بلدية عين تموشنت ، وهم : سوداني قويدر، بلخير موسى، بوذياب أحمد، معمر محمد، و فيلالي بومدين[2]... و أُذيع هذا الخبر في فترة صراعه كان يخوضه هؤلاء النواب ضد المجلس البلدي منذ أكتوبر 1947 و أمام استحالة تحقيق أي نتائج ملموسة ، قرر النواب تقديم استقالة جماعية من المجلس ، و ليس من عضويتهم في ح.إ.ح.د... وبعد شرح هذه القضية عن طريق بيان [3] .

و تكررت المغالطة مرة أخرى بإشاعة خبر مماثل ، خص الإستقالة كل من صحراوي محمد، بوذراع منور، مطاهري أحمد، كرفالة حسان، حاج موري من خلية وهران لـــ ح.إ.ح.د لأسباب شخصية : حيث اتهم هؤلاء المستقلون سويح هواري بسوء تسيير أموال الخزينة.[4]

ولكن في الواقع ؛ لم يكن هناك أي استقالة جماعية ... ولكن فقط قدم صحراوي محمد استقالته من منصبه (المسؤول الجهوي للحركة) لأسباب صحية و بقي متمسكا بمبادئ الحركة رغم إغراءات الحزب الشيوعي الجزائري – فرع وهران له، ولم ينج من المتابعة الإستعمارية حتى بعد سفره إلى فرنسا أين اعتقل هناك في تولون (Toulon) في بداية مارس[5] 1954.

2- المراقبة الفردية :

سعت الإدارة الإستعمارية إلى إحكام مراقبة نشاط العناصر الوطنية المنتمية لـــ ح.إ.ح.د والمساندة لها؛ ولهذا الغرض، تعاونت الأجهزة الإدارية و الأمنية و تبادلت المعلومات المتعلقة بتنقل المسؤولين و إنعقاد الإجتماعات و معرفة أهدافها و مغازيها و رصد

[1] CAOM , 92//675, PRG, District d'Oran , Rapp. mensuel (Juin 1951) .
[2] CAOM , 92//36, GGA , District d'Oran , Rapp. mensuel (Décembre 1950) .
[3] CAOM : Fonds : Ain Temouchent, CM , Rapp.mensuel , Juin 1952.
[4] AWO . Préf. d'Oran , SLNA n°600, Août 1951.
[5] SLNA n°63, du 27/03/1954.

الحالة العامة في الأوساط الجزائرية ... و مدى تطور شعبية الحركة وتوغل إيديولوجيتها فيها، و الأساليب الدعائية المستعملة من قبل وأولوياتها حسب المراحل ... وخاصة في المناطق المتميزة بتمركز نوعي قوي لـــ ح.إ.ح.د.

تعاونت هذه الأجهزة الموجودة في مختلف المستويات (إداريي البلديات، حكام المقاطعات، حاكم العمالة، الحاكم العام للجزائر، إلى وزارة الداخلية و مجلس الحكومة الفرنسية بباريس) و كذا الأجهزة الأمنية و الإستخباراتية، و نسقت العمل فيما بينها... إلا أنة في كثير من الحالات، لم تكن تحرياتها مجدية و اكتفت عدة تقارير إلى الإشارة إلى "ضرورة المراقبة و صعوبة تحقيق نتائج أكبر نظرا للطابع السري للتنظيم، في إشارة إلى إعادة تشكيل الشبكة السرية للمنظمة الخاصة.

أخضع للمراقبة من قبل هذه الأجهزة سواء الأمنية أو الإدارية العديد من الجزائريين الذين نعتوا بالعناصر الخطيرة ، تم جرد العديد من الأسماء ضمن قوائم اسمية و حسب البلديات والمقاطعات ضمن كنانيش (Carnets -B-) ، وهو أسلوب استعملته الإدارة الإستعمارية منذ فترة الحرب العالمية الثانية.[1]

ومع تزايد نشاط الأحزاب الوطنية، و منها : ح.إ.ح.د التي اعتمدت على أسلوبين متوازيين؛ أحدهما : علني سياسي، و آخر : سري قوامه تأسيس شبكة سرية في نظام شبه عسكري تحضيرا للثورة ، صعب على المراقبة الإستعمارية اكتشافه و تقصّي حقائقه.

و طبيعيا، أدى نمو و تطور مطالب الجزائريين و تنوع أساليبهم إلى رد فعل الإدارة الإستعمارية في البحث عن مصدر الخطر عليها؛ وتحديده و مراقبته لاتخاذه تدابير أخرى بشأنه، تصل إلى الإيقاف و الإعتقال والمحاكمة.

ومن أجل إحكام هذه المراقبة التي تزايدت في أجواء اكتشاف المنظمة الخاصة، تبادلت المصالح المعنية التقارير و المراسلات و البرقيات بينها قصد تقصي الحقائق... واعتمدت في عدة حالات على رسائل شخصية لمخبرين Indicateurs- تطعن في "أشخاص مناضلين

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص24-29.

في ح.إ.ح.د، مثل الرسالة الطاعنة في شخص "محمد بلكبير بن علي- من زاوية كرزاز"، وجّهت إلى الحاكم العام للجزائر، ويقول فيها صاحبها بأنّ "هذا الشخص هو عضو في ح.ش.ج و يسعى إلى تنظيم ثورة ضد فرنسا".[1]

ورصدت تقارير أخرى قوائم اسمية مطولة لعناصر خطيرة على الأمن العام (بالمفهوم الإستعماري)؛ و صنّفت حسب المقاطعات، و ذكر فيها انتماءاتها السياسية؛ و منها تقرير أحصى أشخاص وصفهم بمصدر الخطر في مقاطعة مستغانم، وهم كما يلي :

-دماغ العتروس محمد مولود في 1894 بزمورة ، ميول سياسية : الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و ح.إ.ح.د، منصب : قائد (Cadi).

-بن عدة أحمد، مولود في 1904 بزمورة، عامل في النقل، عنصر الإتصال في خلية ح.إ.ح.د.

-بن عيسى محمد: مولود في 1907، تاجر، له ميول وطنية نحو ح.إ.ح.د.

-قارة مصطفى أحمد، مولود في 1908 بمستغانم ، وكيل قضائي ، عضو في الإتحاد اللديمقراطي للبيان الجزائري.

-واضح ميسوم، مولود في 1897 بزمورة، فلاح، مورد بالزاوية الرحمانية.[2]

لم تستثن المراقبة الإستعمارية أحدا من عناصر ح.إ.ح.د سواء منهم في الأجهزة المركزية فرصدت تحركاتهم و نشاطاتهم عبر تقارير و مراسلات عديدة بين مصالح الشرطة والإستخبارات. و عينات الأشخاص المراقبين في عمالة وهران كثيرة؛ و منهم : الطلبة الدارسين في الخارج (مثل : الزيتونة) عند عودتهم إلى منازلهم أثناء العطل، يخضعون للمراقبة و المساجين عند إطلاق سراحهم، حيث يتم ترصّد تنقّلاتهم و اتّصالاتهم لمعرفة مواقفهم ، مثل حال باقي بوعلام عند إطلاق سراحه في 1949/12/03 و إقامته في معسكر ، وتنقله إلى عدة مدن: البيض، ندرومة، تيارت ، مستغانم و اشتغاله في ميدان التعليم ... فكان المعني محل عدة تقارير استخباراتية[3]... وكذلك الحال يخص طيبي محمد ولد ويس- المكلف

[1] CAOM, 5I160, Lettre au GGA , Tlemcen, 24/06/1950.
[2] CAOM , 9 CAB81, GGA , PRG , district d'Oran n °8485, du 07/12/1950.
[3] Voir : -PRG, District d'Oran , n°7509, du 09/12/1949.
-Rapp. CM Nedroma, Rapp. Mensuel , n°846/S, oct 1950.
-CAOM, 5I118, SLNA , Dossier personnel : Baki Boualem.

بالتنظيم، وعنصر دعاية و اتصال في ح.إ.ح.د، بسيدي بلعباس ، و الذي تميز بكثرة تنقلاته، وصفته عدة تقارير بالخطير على الأمن العام : وضبطت مصالح الإستخبارات مراسلاته الشخصية مع "المدرسة الدولية للمحققين"

(L'école internationale des détectives experts) الكائن مقرها بمدينة لياج (Liège) ببلجيكا، و المؤسسة منذ 1930 لها ملحقة بباريس (المقاطعة الثالثة)، حيث كان يزاول دروسا عن طريق المراسلة، كان مسجل بها بانتظام منذ أوت[1] 1948.

أطالت المراقبة عناصر أخرى، كانت لها مهام سرية للدعاية و الإتصال على الحدود الغربية للجزائر، من أجل تمرير الأسلحة و تنسيق الجهود مع حزب الإستقلال المغربي كانت هذه المنطقة الحدودية مصدر خطر على الإدارة الإستعمارية، وتعاونت المصالح الأمنية الفرنسية في الجزائر و المغرب قصد مراقبة الجزائريين ورصد تنقلاتهم ...وأوقف بعضهم بتهم و حجج واهية؛ و هي الهجرة الغير شرعية كحال توقيف بن خديم عبد الرحمان بن محمد من دوار بني واسين – في مدينة وجدة.[2]

رغم هذه المراقبة، إلا أن دواليب التنسيق و الدعم المتبادل بين الحركتين الوطنيتين في الجزائر والمغرب ظلت قائمة و مستمرة، و عبر عدة وسائل كتأسيس لجان دعم حزب الإستقلال من قبل ح.إ.ح.د وفي عدة مدن بالعمالة مثل تلمسان، و التي كانت تضمّ كل من حميدو العربي، بابا أحمد عبد العزيز، دالي يحى رضوان و ممشاوي محمد.. وقدمت دعما ماليا للحزب المغربي.[3]

لم تكن المراقبة في كل الأحوال مجدية لدى السلطة الإستعمارية، خاصة وأنّ نشاط ج.إ.ح.د اتسم بالحذر و الحيطة و السرية في فترة متميزة بشدة الإضطهاد الإستعماري، فلم تكتف الإدارة الإستعمارية بالمراقبة ، بل إلى استعمال وسيلة قمعية أخرى ألا و هي المحاكم.

[1] CAOM, 81F772, SLNA n°122, oct 1950.
[2] CAOM , Série continue //124, Rapp mensuel , CM , Marnia, Décembre 1951.
[3] CAOM , Série continue //124, PRG d'Oran , 31/03/1954.

3- قضايا و محاكمات إستعمارية :

رصدت جريدة "الجزائر حرة" في عددين قائمة القضايا و الحكام الصادرة من قبل المحاكم ضد الجزائريين بداية من ماي 1951، و حسب تسلسل [1] تاريخي. و كان ضمنها قضايا المحكوم عليهم من شبكة المنظمة الخاصة (مثل محاكمة "47" متهما بوهران – ماي 1951)، و هي نفسها، سبق و أن تعرضنا لها.

سوف نقوم هنا بجرد محاكمات وقعت في محاكم عمالات وهران (1950-1952) وتقضي قضاياها وطبيعتها.

وقعت عدة جلسات محاكمة الجزائريين خلال الفترة في محاكم عديدة : وهران ، تلمسان، معسكر، مستغانم، لورمال... لتهم عديدة تراوحت بين بيع جرائد ممنوعة، وتخريب أماكن عمومية، توزيع مناشير محضورة وكتابات حائطية ، و السير في مظاهرة غير مرخص لها... وإلى تهديد الأمن العام و التحريض على العصيان.

ومن بين الأمثلة عن هذه المحاكمات ما يلي :

-حكم صادر من قبل محكمة معسكر بتاريخ 23 نوفمبر 1950 ضد كل من :

*مامالي محمد بالسجن مدة أربعة شهور و غرامة مالية قدرها 12000فرنك.

*حمادو محمد بالسجن مدة ثلاثة شهور و نفس الغرامة المالية.

*وبن نعوم بشير و مجاهد عبد القادر بالسجن مدة شهر واحد و بنفس الغرامة المالية؛ و ذلك بتهمة تخريب أملاك عمومية و كتابات حائطية مناوئة ... في باليكاو[2] (تغنيف).

-حكمت محكمة لورمال على لكحل قويدر مسؤول خلية إيرائل لـــ ح.إ.ح.د يوم 12أفريل 1951 بغرامة مالية (300فرنك) بتهمة تحريض الناس على العصيان؛ و ذلك بدعوتهم إلى التظاهر ضد عودة الحاكم العام ناجلان إلى الجزائر.[3]

---

[1] L'Algérie libre , du 10/10/1953, et 31/10/1953

[2] CAOM, 92//461, Dpt d'Oran , Arrondissement de Mascara , Circonscription de police n°145, Palika , 24/11/1950.

[3] CAOM, 10CAB 110, GGA, District d'Oran , Rapp mensuel (Avril 1951).

-وفي 5جوان 1951، حكمت محكمة وهران على تسعة شباب من كريشتال (Kristel) بتهمة تنظيم مظاهرة غير مسموح بها؛ وهؤلاء هم : دادي محمد ، دريدار محمد، خروبي محمد، حاج علي علي، بوسعيد أحمد، بوسعيد محمد ، مصطفى ميلود، عثمان عصمان وميمون حميد الذي كان موجودا في فرنسا منذ خمسة شهور مضت ، و تتراوح الحكم من شهر إلى شهرين – سجنا – غير نافذة و غرامة مالية قدرها : 12ألف فرنك.[1]

على عكس من القضايا السابقة، لقد كانت قضية المتهمين العشرة من مستغانم والموقوفين في 1951/07/21 صعبة؛ حيث وجهت لهم تهمة تهديد الأمن الخارجي ، وبناء على هذا، حكم على إثنين منهم بالسجن لمدة ثلاثة (3) سنوات، و على خمسة آخرين بالسجن لمدة سنتين.

وفي 15 نوفمبر 1951، أصدرت محكمة وهران أحكاما قاسية في حق متهمين بتنظيم مظاهرة غير مسموع بها في حمام بوحجر، يوم 20ماي و امتلاك قطع أسلحة غير مرخص بها، كان عدد المتهمين : أربعة و عشرين ؛ حكم على ستة عشر (16) منهم؛ وبالأحكام التالية :

-خمسة متهمين بالسجن مدة ستة شهور ، وهم : إروان احمد موفق محمد، سطوة عبد الله، طاهر محمد، بوكراع بن طيب.

-ستة، بالسجن ثلاثة شهور – مع وقف التنفيذ .

في حين استفاد الآخرون بحرية مشروطة و إفراج[2]، وبعد رفع الجلسة ،خرج المحكوم عليهم وهم يرددون النشيد الوطني .

و دافع المعتقلون الخمسة، وهم في المرقد الثاني (Dortoir n°2) من سجن وهران منذ 10 جويلية 1951 على حقوقهم؛ إذ طالبوا اعتبارهم معتقلون سياسيون ، و ليس مجرد مساجين نظام إدينوا بتهم "استعمال العنف في الطريق العمومي و تنظيم مظاهرة... و شرعوا في إضراب عن الطعام لفترة غير محددة، و ذلك يوم الجمعة 1951/09/07، و ذلك لهدف الحصول على الحقوق السياسية لجميع المتهمين ، بغض النظر عن التهمة الموجهة لهم...

[1] CAOM, 10CAB 110, GGA, District d'Oran , (Avril 1951).
[2] Ibid.

وجرت هذه الحركة الاحتجاجية التمردية للمساجين في جو مشحون بالتضامن والتآخي اللامحدود بين الجميع [1]... بل أن هذه الحركة عمت غالبية السجون في الجزائر[2]".

مقارنة مع سابقتها ، اتصفت جلسات المحاكم العقابية في 1952، خاصة المنعقدة خلال الشهور الأخيرة من السنة بكثرتها، و جاءت في ظروف متسمة بالتوتر و الإضطراب ، إلى درجة العصيان ، و كانت تنعقد لمعاقبة عناصر متورطين في أحداث شغب، و أحيطت هذه القضايا بمتابعة خاصة من قبل الأوساط الشعبية و من الصحافة.

لم تكن أجواء بداية 1952 أحسن عمن سابقتها ، فلم تتوقف ممارسات الإستعمار التعسفية ضد الجزائريين، ولذا دعى مصالي الحاج، في برقية مفتوحة نشرت في "الجزائر الحرة" – بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس ح.ش.ج إلى "الوحدة ضد فرنسا، ... التي لا زالت تقوم باعتقالات واسعة، و بتعذيب و بعقوبات عشوائية ... و هذا تحت مظلة الديمقراطية و الحضارة الغربية و المبادئ العليا للأمم المتحدة".[3]

و في نفس العدد، كتب أحمد بودة مقالا أشار فيه إلى بداية نضالنا ، القليل ،كان يؤمن بهدف تحقيق الإستقلال، و الآن، إن 10/9 من الجزائريين يعتقدون و يجزمون بالنصر و تحقيق الحرية، إن حركتنا حققت هدفها الأول، وهو الوحدة والإجماع حول المطالب الوطنية، رغم قمع الإستعمار بكل الوسائل..."[4].

استغلت ح.إ.ح.د المناسبات الرسمية، مثل 11مارس و 8ماي لإقامة أنشطة هادفة تعبر عن أهدافها، و كذلك زيارات المسؤولين الفرنسيين للمنطقة، و في هذا الإطار ، وبمناسبة زيارة الحاكم العام ليونار إلى مغنية يوم 1952/04/01 تحركت عناصر ح.إ.ح.د لتكسير تحضير مظاهرات الولاء المعلن [5]، وللتنديد ضد "زيارة الشرطي ليونان" ، كما جاء في تعليمه موزعة إلى مسؤولي خلايا الحركة؛ و التي دعت كذلك المواطنين على عدم الظهور يوم الزيارة و التجار إلى الإضراب .[6]

و في هذه الأجواء المضطربة، ، تم اعتقال أشخاص و إحالتهم على المحكمة بتلمسان .

---

[1] CAOM , 10CAB 172, GGA , Service pénitentiaire , Oran, n°3049/Pol/P, du 11/09/1951.
[2] CAOM , 10CAB 172, Dir. Générale, Service pénitentiaire , Alger , n°13136/Pol/P, du 22/08/1951.
[3] CAOM , 5I127, Bull. de presse d'Algérie, l'Algérie libre , du 11/03/1952.
[4] Ibid.
[5] CAOM , 10CAB110, CM Marnia, Rapp. Mensuel , Février 1952.
[6] CAOM , 10CAB110, SLNA n°289, Rapp. Mensuel , Mars 1952.

أ- قضية مغنية (ماي 1952) :

أشارت التقارير الإستخباراتية الفرنسية إلى تزايد الدعاية المضادة لمصالحها في منطقة مغنية، خاصة منذ فترة ما بعد جوان 1951[1]، و من المستعجل، تشديد المراقبة على العناصر المناوئة ومنهم : بوعزة ميمون ابن الحاج ، من دوار بني واسين، المولود في 1908، وهو مدرس في مدرسة قرآنية و قائد خلية ح.إ.ح.د في مغنية ، قد سبق و أن درس في المغرب، وله صلات مع الوطنيين المغاربة [2]... و صدر حكم ضده بسبب تلفظه كلام مناوئ، يوم 07أوت [3].

تحت طائلة تهديد الأمن الخارجي للدولة الفرنسية ، أحيل مرة أخرى على محكمة تلمسان يوم 29 فبراير 1952، ومعه ثلاثة أشخاص آخرين وهم :

-غاديري حسين، بن عيسى لحسن، و شلاوي عبد القادر، و الأربعة هم أعضاء في ح.إ.ح.د بمغنية ، تشكلت هيئة الدفاع في الغرفة الخامسة للمحكمة من المحامين : بن تومي، ديشيزال (Dechezelles) و تيفوني [4](Thuveney).

ولدى رئيس المحكمة : السيد جورنو - Mr journeau: ، فلقد مارس هؤلاء الموقوفون دعاية مفادها قرب رحيل فرنسا من على أرض الجزائر ... وأنه سيتم بعد التحرير، توزيع أراضي المستوطنين على الفلاحين.[5]

وبعد مرافعات وجلسات مشحونة، أصدرت المحكمة أحكام قاسية يوم 14ماي 1952، وكانت كما يلي :

-بوعزة ميمون: 5سنوات سجنا، و500ألف فرنك : غرامة مالية.

-غاديري حسين: 4سنوات سجنا، و400ألف فرنك : غرامة مالية.

-بن عيسى لحسن وشلاوي عبد القادر : 3سنوات سجنا، و300ألف فرنك: غرامة مالية.

[1] CAOM , 10CAB110, CM Marnia, Rapp. Mensuel , Février 1952
[2] CAOM , 10CAB65,PRG, poste Marnia, (Janvier 1951).
[3] CAOM , 10CAB65,PRG, poste Marnia n°608/1, (Août 1951).
[4]CAOM , 10CAB110,PRG, n°20345, Tlemcen 17/05/1952.
[5] SLNA , Février 1952.

إضافة إلى منع الكل الأربعة من الإسقامة و الحقوق المدنية مدة عشرة سنوات[1].إنّ قساوة الأحكام لم توقف من عزم المناضلين ، خاصة في ميلهم إلى إنشاء فرق شبه عسكرية ... والإستعداد للعمل الثوري المباشر في عدة مناطق، مثل بورساي، نمورز، ندرومة ومغنية[2]، و في مواصلة نشاطاتهم العلنية.

ب- قضية لورمال (العامرية) : سبتمبر 1952 :

في منطقة لورمال (العامرية) المتميزة باستيطان قوي و بمزارع الكروم وإنتاج الخمور ، استغلت الخلية المحلية لـــ ح.إ.ح.د بداية حملة جني العنب لتحريض الفلاحين العاملين بحقول ومزارع المستوطنين على الإضراب الذي شرع فيه منذ بداية جوان 1952 في منطقة عين تموشنت .بمشاركة حوالي 3500مزارع، و استغرق حوالي أسبوعين .[3]

وفي 19أوت، أضرب حوالي ألفين من المزارعين بمزارع منطقة إيرائيل (حاسي الغلة) ...ونسب الإضراب إلى خلية ح.إ.ح.د و اتهم عناصر بالتحريض على الإضراب[4]، وأصدرت محكمة وهران يوم 1952/10/22 ضد كل من :

-إبراهيم بن محمد : السجن مدة أربعة شهور

-محمد بن قدور : السجن مدة شهرين

-سيكيو بغدادي : السجن مدة خمسة و أربعين يوما.[5]

و لم تتوقف حالة الإضطرابات الفلاحية المتقطعة إلا في 26 أوت، وبعد يومين ، أحيل ثمانية عشر عشر شخصا و هم عناصر من ح.إ.ح.د، على محكمة العامرية؛ بتهم تخريب أملاك عمومية، حتى لا يعطى للقضية صبغة سياسية، إلا أنّ التهم الفعلية، كانت هي إقدام الكثير على تحريض الفلاحين العمال بمزارع المعمرين على الإضراب و كتابة شعارات مناوئة للسلطة الفرنسية، و منها : تحرير مصالي الحاج.[6]

---

[1] PRG, Tlemcen , du 17/05/1952, et l'Algérie libre , du 31/10/1953.
[2] CAOM, SLNA n°2141, Bull. politique mensuel (Août 1952).
[3] **Le travailleur algérien** , 12/06/1952.
[4] AWO, SLNA , Août 1952.
[5] CAOM, 92//142, Gendarmerie , Cpie d'Oran , Sec. De Temouchent du 31/11/1952.
[6] **Alger – Républicain** , 4 et 8/09/1952.

وتراوحت الأحكام الصادرة يوم 03 سبتمبر بين السجن (15 يوم إلى أربعة شهور) وغرامات مالية متفاوتة ضد ثلاثة عشر متهما و استفاد خمسة آخرين بالإفراج [1].

ج- قضية نمورز (الغزوات) أكتوبر 1952:

عرفت مدينة نمورز مظاهرة عامة يوم 21 أكتوبر 1952، أرجع أسبابها حسب اختلاف المصادر إلى "توقيف تاجر رفض طاعة أوامر المراقبة من قبل عون المصالح الاقتصادية و التجارية للمدينة"[2]. إثرها حاول متظاهرون إقتحام مركز الشرطة، أو على اعتقال شاب ضبط بحوزته منشور سري لـــ ح.إ.ح.د تحت عنوان "المشكل الجزائري"، ليلة 21أكتوبر.. وبعد التحري، تم حجز محل خاص طبع به المنشور...وفي صباح اليوم الذي صادف السوق الأسبوعي ، و فيه يقدم الناس من المناطق الريفية المجاورة... وقعت المظاهرة التي شارك فيها حوالي أربعة مائة شخص، أو ما يقارب ستة مائة شخص[3]، حاولوا اقتحام مركز الشرطة ، انتهت المظاهرة باعتقال اثني عشر متظاهرا.[4]

في اليوم الموالي، رفض الكثير في "السواحلية" تسديد الضرائب بل واجهوا أعوان مصالح الضرائب بشعارات وطنية ، وواصل آخرون حركة إضراب في ميناء نمورز؛ المنظمة من قبل الكونفدرالية العامة للشغل (GTC) وكان البعض من المضربين، كذلك من ح.إ.ح.د و منهم : مستغانمي حاج محمد عبد الرحمان عكاشة، حمدون محمد، بكوش محمد وسونة مصطفى...

وفي ظهر يوم 23 أكتوبر، وصل وفد من ح.إ.ح.د إلى نمورز ، مشكل من فروخي مصطفى، سويح هواري، محمد كبير، وحميدو العربي؛ لمعرفة الواقع عن قرب...[5]

لم تكن هذه المظاهرة منفردة و معزولة ، بل جاءت متوجة لسلسلة من مظاهرات ،وقعت في عديد من المدن الجزائرية؛ ففي فيليب فيل (سكيكدة) يوم 25 أكتوبر، إنتهت المظاهرة بمقتل شاب جزائري من قبل الشرطة.[6]

---

[1] CAOM- 81F 782, PRG, Oran, Rapp. Se ;pt 1952.
[2] CAOM- 10CAB65, C. de police , Nemours , 21/10/1952.
[3] CAOM - 65I160 Rapp. Sous préfet – Tlemcen , du 10/02/1953.
[4] Ibid.
[5] CAOM – 10CAB 111, Télégramme , Chef PRG, Oran , Alger , 23/10/1952.
[6] CAOM – 15H298, Bull. des questions musulmanes , 1-15 Nov 1952.

وفي قسنطينة يوم 27أكتوبر، أسفرت المسيرة إلى اعتقال الكثير من المتظاهرين (بوخنونة خالة بن حسان، بن كنيدة عبد القادر، شوشان [1]عبد الباقي)و في بني زيدان (جيجل) يوم 31 أكتوبر، تفرق المتظاهرون بعد إطلاق النار عليهم من قبل الدرك ،و أدى هذا إلى سقوط قتيل.[2]

وردا على هذه الحالة العامة من التسلط و القمع؛ أوضحت ح.إ.ح.د في بيان مفتوح باللغتين : العربية و الفرنسية، بأن تظاهر الشعب في نمورز ، و في سكيكدة و غيرهما جاء جراء اعتقالات تعرض نواب له؛ و أن السلطة الإستعمارية ردت عليهم بعنف و أدى هذا إلى جلاح عشرة أشخاص في نمورز، و إلى مقتل شاب يبلغ من العمر : خمسة و عشرين هو : سعد جاب الله العربي، وفي قسنطينة ، أودت المظاهرة إلى جرح حالي ثمانية عشر شخصا... وكان الحال مشابها في مدن أخرى.[3]

تعرض المعتقلون بعد المظاهرات إلى التعذيب[4]. و في مطلع سنة 1953، حكم على مساجين قضية نمورز سجن مدة سنة و غرامات متفاوتة.[5]

وجدت الصحافة المكتوبة في هذه الأحداث مادة خصبة للكتابة و التعليق و في هذا الصدد، علق هنري علاق (Henri Alleg) متسائلا : "هل من الجريمة أن نريد قيادة سياسية أخرى للجزائر، غير البشاوات و مصالح الإستعلامات و الإستخبارات (PRG)[6]".

وربط بيار لافون (Pierre Laffont) بين أحداث نمورز و سكيكدة في مقال جاء فيه: "في ظرف أربعة أيام، ضربت مصالح الشرطة مرتين بقوة الشعب، و لم ينته تدخلها إلاّ بجرحى وقتلى...".[7]

---

[1] CAOM, 10Cab 111, Police d'état , Constantine , 27/10/1952.
[2] CAOM , 15H29, ibid .
[3] MTLD , **Sanglantes provocantes policières à travers l'Algérie, un jeune algérien est assassiné à Philippeville** , Alger : imp Koechlin , 1952.
[4] CAOM , 15H29, Bull. Questions musulmanes (1-15/11/1952).
[5] CAOM , 5I119, CM Nedroma n°19/S, Rapp – Février 1953.
[6] **Alger –Républicain**, du 23/10/1952.
[7] Ibid, du 27/10/1952.

د- قضية عين تموشنت (ديسمبر 1952) :

تشابهت الظروف العامة المحيطة في مدينة عين تموشنت مع نمورز من حيث تمركز ح.إ.ح.د و نشاط الخلية المحلية و دعايتها المستمرة. و عرفت حدوث مظاهرة في 7 ديسمبر 1952 في أجواء متشابهة متوترة ؛ ففي سرية تامة، نشط عناصر ح.إ.ح.د بطرق عديدة؛ كتوزيع نشريات داخلية للحركة (مثل النشرية الثانية و الثالثة الصادرة بتاريخ 22 جويلية) ، وبتنظيم عمليات جمع الأموال لصالح لجنة الدفاع عن ضحايا القمع[1]. و توسعت نشاط الحركة نحو الدواوير الكبرى التابعة للبلدية المختلطة (عين تموشنت) منذ منتصف 1951، وذلك عن طريق عناصر الإتصال؛ إذ وصلت دعايتهم إلى وادي الصباح، عقب الليل، غاسطون دوميرغ (وادي برقش)[2]. شكل الحي الأهلي (Village nègre) في مولاي مصطفى في عين تموشنت مركز و مصدر الدعاية الحزبية لصالح ح.إ.ح.د و انشغل المناضلون فيها خلال الفترة بقضايا المغرب و تونس ومتابعة مستجداتها[3]، واستغل البعض تجمع الناس في السوق الأسبوعي لتمرير خطبهم السياسية؛ و من أجل ذلك تم تلصيق مناشير على الجدران ليلة الخميس 10أفريل، أي قبيل يوم السوق الأسبوعي ، و في صباحه : مرّ بعضهم في المقاهي، و نشروا شائعات بأن الثورة إندلعت في تونس، و دعوا الناس إلى الدعوة خلال صلاة الجمعة لنصرة الشعب التونسي.. وأن الوقت قد حان لشن الثورة في الجزائر ...وفي نفس اليوم، تم توقيف كل من عبدان الطاهر وبوذياب بوراس بتهمة كتابة مناوئة.[4]

لقيت هذه الدعاية الحزبية استجابة نوعية و إيجابية، و ذلك بعدم تلبية ثمانية عشر (18) شابا نداء التجنيد للخدمة العسكرية يوم 17أفريل وزاد شروع الفلاحين العاملين بمزارع المستوطنين في 24افريل في إضراب الطين البلة و الوضعية تعقيدا على السلطة الإستعمارية ، و التي أحست بالتفاف الشعب حول أهداف ح.إ.ح.د[5].. وهو ما ألح عليه تقرير و أكد باستغراب "تزايد نشاط سري يصعب مراقبته، مقابل بقاء لجنة الدفاع عن الحرية

[1] GGA , Dpt d'Oran , Police d'états , Ain Temouchent, Rapp. Mensuel (20 juillet – 20 Aout 1952).
[2] CAOM , Fonds , Ain Temouchent , I//11 , Rapp.mensuel , CM , Ain Temouchent, Mai 1951.
[3] Ibid, Rapp. Mensuel , Avril 1951.
[4] Ibid, Rapp. Mensuel , Avril 1952.
[5] Ibid.

و احترامها بعين تموشنت، والتي كان ضمن أعضائها البارزين ، غاندان آلبير (Gandana Albert) من الحزب الشيوعي الجزائري و محروز بن ساحة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مجرد هيئة ...ودون أي تأثير"[1].

عقب توقيف شباب صغار (10-15سنة) صباح يوم الأحد 07 ديسمبر 1952 من قبل الشرطة بتهمة كتابة شعارات مناوئة ؛ شاع الخبر في المدينة تجمع حوالي أربعة مائة (400) شخص أمام مقر الشرطة، نادى البعض بشعارات الجهاد، ووقع إصطدام و مشادات أدت إلى جرحى ... وتمّ اعتقال تسعة عشر شخصا [2].

و في اليوم الموالي ، حاول مناضلون بلغ عدهم حوالي ثلاث مائة في لورمال الواقعة شمالا من عين تموشنت على بعد 30 كلم التجمع و تنظيم حركة مشابهة[3] أصدرت محكمة وهران يوم 10ديسمبر ضد سبعة عشر مناضل من ح.إ.ح.د ، متورطين في أحداث شجار واصطدام مع الشرطة في عين تموشنت يوم 07ديسمبر ؛ و ذلك حسب الرواية الرسمية.[4]

تراوحت الأحكام بين 3شهور إلى سنة سجنا، و من 15ألف إلى 30ألف فرنك غرامة مالية.[5]

خلاصة، تؤكد هذه الأمثلة عن القضايا و المحاكمات حقائق تاريخية ثابتة و هي :

1-تصاعد وتزايد الإضطهاد الإستعماري في الفترة أي المرحلة ما بعد اكتشاف المنظمة الخاصة ... وهي حقيقة تكذّب الرواية الرسمية الفرنسية في هذا المجال، و الّتي مفادها بأنّ الأساليب الراديكالية و الردعية كانت ظرفية و انتهت بتفكيك المنظمة الخاصة وإزالة "المؤامرة ضدّ النظام الفرنسي..." ولكن هذه الأمثلة و النماذج، و غيرها كثير [6] تفند الإدعاءات الفرنسية.

---

[1] CAOM , Fonds , Ain Temouchent , I//11 , Rapp.mensuel , Avril 1952.
[2] CAOM, 92//573, 10e légion de gendarmerie , cpie d'ORAN , Sec. Ain Temouchent , 9/12/1952.
[3] Ibid.
[4] ينظر إلى الملحق رقم: 18.
[5] CAOM, 92//44, Préf. d'ORAN , Rapp. Mensuel , Décembre 1952.
[6] مثل محاكمة بوهران 1952/11/25 ضد أربعة أشخاص من ح.إ.ح.د و بتهمة تحريض على العصيان.
وفي مستغانم ، يوم 1952/01/23 ضد تسعة أشخاص، تراوح الحكم بين 2-3 سنوات ضد ستة منهم، و أفرج عن الثلاثة ..
Voir : -CAOM, 10CAB 110, PRG, District d'Oran , 25/11/1951.
- CAOM, 81F782, Tribunal Mostaganem ; 09/01/1952.

2- لم يثن هذا القمع الإستعماري من عزيمة المناضلين، بل أدى هذا إلى زيادة همتهم وتحول نشاطهم تدريجيا نحو "التفكير في العمل الثوري المباشر" الّذي أصبح أكثر من أي وقت مضى قناعة جماعية... ولذا وقع الإصطدام بين الراغب في التحرر و المتحمس له و سلطة الإستعمار القمعية... و كانت المظاهرات المتكررة فرصة لاختبار شعبية و قوة التيار الوطني المجسد في ح.إ.ح.د ، و منها مظاهرات ماي المخلدة لذكرى نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط آلاف الضحايا من الجزائريين .

III- مظاهرات ماي و مغازي الإحتفال بالذّكرى :

أصبح تنظيم الإحتفال بحوادث و مجازر ماي يكتسي طابعا خاصا، و ذا أولوية لدى الحركة؛ و ذلك من أجل استغلال المناسبة لإبراز أهداف وطنية كالمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والمساجين.

1-مظاهرات ماي 1951:

اكتست مظاهرات ماي 1951 لدى ح.إ.ح.د طابعا خاصا، إذ جاءت في فترة صعبة كانت تمر بها الحركة بعد نكبة اعتقال و محاكمة عناصر المنظمة الخاصة و بداية إنفراج سياسي في الساحة الوطنية، و ذلك من خلال قرب موعد إجراء الإنتخابات التشريعية (17جوان 1951)؛ وفي أجواء اتسمت بتطور الدعاية الحزبية وتوجهها نحو الأرياف.[1]

اختلفت مظاهرات ماي 1951 عن سابقتها بخاصية منفردة، ألا و هي وقوعها في عدة مدن و بلديات، بل وقرى صغرى مناطق مختلفة من عمالة وهران، و بتنوع طرق ووسائل الإحتفال والتعبير المستغلة خلالها؛ و ذلك تنفيذا لتعليمات وتوصيات ح.إ.ح.د . وفي هذا الإطار، أوصت الحركة المناضلين إحياءا لذكرى 8ماي "اليوم الوطني للحزن" بغلق المحلات و المقاهي الشعبية، و بالترحم على الموتى و بالصوم، و بالإمتناع عن السهر ليلا.[2]

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص216.

[2] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°380, Mai 1951.

وفي فاتح ماي، تحولت مظاهرات إحياء عيد العمال إلى منبر سياسي، من خلال تسلسل ومشاركة عناصر من ح.إ.ح.د فيها و حملهم شعارات و مطالب سياسية جاء منها "كلّنا موحدين، نطالب بعودة أبناءنا من الفيتنام، لتسقط المؤامرة الإستعمارية ضد الشعب الجزائري، مدارس لا قنابل، أوقفوا المتابعة ضد خيضر..."[1] وعرفت عدة مدن تنظيم مسيرات، مثل مغنية، أين سار أكثر من مائتين من الشباب مرددين شعارات وطنية .

وفي سبدو ، تظاهر حوالي مائة شخص بتحريض من ح.إ.ح.د[2]. عمت مظاهرات 8مايْ 1950 مدن صغرى و كبرى في العمالة، و بمشاركة ضخمة، ساهم فيها الوطنيون برفعهم شعارات تركزت خاصة حول المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين.

الجدول رقم 19: عدد المتظاهرين في مظاهرات 8ماي 1951 بمدن عمالة وهران[3]

المدينة	عدد المتظاهرين	ملاحظة
وهران	3500	
سيدي بلعباس	2500	-منهم 3/2 جزائريين
عين تموشنت	800	-منهم 40أوروبي
تلمسان	820	
نمورز	1500	-منهم أربعة (4) أوروبيين فقط.
مغنية	2500	
بني صاف	700	
مستغانم	700	

إضافة إلى التظاهر ، احتفل المناضلون في تلمسان بالمناسبة ، بالتوجه إلى مقبرة "المرابط سيدي الطاهر" ، في جماعات و خطب فيهم بابا أحمد عبد العزيز وهو عضو سابق في المنظمة الخاصة، قائلا : "سوف ننظم جزائرنا، كما نريد، ليس لنا أي صلة مع فرنسا ولابدّ أن لا ننسى أبدا مجازر 8ماي 1945"[4].

[1] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°380, Mai 1951.
[2] CAOM- 92//675, CM , Sebdou, Rapport mensuel – Mai 1951.
[3] SLNA n°380, Mai 1951.
[4] Ibid.

وفي جو حماسي، سار المتظاهرون بجماعات صغرى في بلديات لورمال، إيرائيل، كريشتال، سان لو (بطيوة)، و هتفوا بإطلاق سراح المعتقلين ، و نددوا برفع الحصانة الدبلوماسية على خيضر محمد [1] ...

كانت مظاهرات فاتح و 8 ماي 1951 مناسبة لتمرير خطاب سياسي من قبل ح.إ.ح.ج عبر الشعارات المرفوعة من قبل المتظاهرين .

إنّ توسع دائرة المدن و البلديات التي شهدت هذه المظاهرات دليلا آخرا على تزايد شعبية ح.إ.ح.د، و خاصة في الأرياف، ورغم رمزية التظاهر إلاّ أنّه كان مجديا من أجل محاسبة و مراجعة وتصويب في المسيرة؛ و في هذا رأى الكثير من المناضلين داخل الحركة من الضروري الحذر والحيطة و السرية، و أن التظاهر مآله زيادة التسلط و القمع الإستعماري.[2]

إنّ هذا الموقف منطقي و حكيم و مدروس، خاصّة في تناسبه و الظروف المتصفة اضطهاد كل ماله صلة بالحركة، إذ زاد الضغط عليها بحجز صحافتها و مراقبة عناصرها واعتقال الكثير منهم، وهذا منذ اكتشاف المنظمة الخاصة، و ظلت الحركة في الواجهة الأولى أمام الإدارة الإستعمارية و الإصطدام وارد : والتظاهر هو إعطاء فرصة للإدارة الإستعمارية لضرب تنظيم وقوة و شعبية الحركة.

2- فاتح ماي 1952 :

أصدر الوالي العام لعمالة وهران منشورا أعلن فيه منع أي تظاهرة عامة، و ذلك تحسبا لحدوث مسيرات خلال شهر ماي 1952، و رغم ذلك، وقعت تجمعات ومظاهرات في مدن عديدة مثل مستغانم و سيدي بلعباس، أين شارك ستة مائة شخص في كلتا المدينتين، وفي بني صاف (مائة و خمسين مشارك)، و في تلمسان (مائة متظاهر) وجد فيها المناضلون الوطنيون فرصة للإثارة والتعبير عن آرائهم السياسية و في وهران، تشكل تجمع غالبيته من عناصر من الحزب الشيوعي الجزائري، و ح.إ.ح.د؛ إنتهت المظاهرة بجرحى و اعتقال ومحاكمة العديد[3] من المتظاهرين.

[1] CAOM , 92//675 , PRG d'Oran , Rapp. Mensuel Juin 11951.
[2] CAOM , 15H29, Bull. des questions musulmanes , 15-31 mai 1951.
[3] CAOM, 10CAB 10, PRG, Oran , 03/05/1952.

إنّ الأجواء العامة والظروف المحيطة التي سبقت ماي 1952 في عمالة وهران، كانت متميزة بالتوتر؛ ونورد عدة حقائق تاريخية لإظهار وتبيان الجو العام قبيل ماي1952، و منها :

-كثرة الإضطرابات العمالية في عمالة وهران، وتزايدها خاصة منذ سنة 1952؛ وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 20: تطور الإضطرابات العمالية في عمالة وهران (1947-1951) [1]

السنة	عدد الإضرابات	عدد المضربين (ألف نسمة)	عدد المؤسسات المعنية بالإضرابات	عدد أيام الإضراب
1947	33	57	200	65
1948	24	48	44	247
1949	29	47	43	126
1950	80	39	106	361
1951	64	100	148	212

لقد انشغل ح.ش.ج بأحوال العمال و ضرورة تنظيم صفوفهم و تكوين منظمة نقابية تابعة لهم.. و تأسست النقابات الأولى للتجار المسلمين بين سنوات 1943 و 1945، و في 1947، تكونت الفيدراليات الأولى للخبازين و أصحاب المطاعم و الدكاكين[2]: و أمر الحزب مناضليه للإنخراط في الكونفدرالية العامة للشغل، و أكسبهم هذا خبرة في القضايا العمالية .. وعرفت سنة 1951 تحركات حثيثة داخل ح.إ.ح.د من أل تأسيس مركزية نقابية جزائرية ذات توجه وطني[3]... و بقت الفكرة قائمة و توّجت بميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956.

كان لـــ ح.إ.ح.د ضلع و مسؤولية في وقوع الإضرابات العمالية لعمالة وهران، وذلك بفعل انخراط عناصر منها في الكونفدرالية العامة للشغل (مثل حالة عمال موانئ

[1] Ahmed Abid, **Mouvement syndical et luttes sociales en oranie , (1942-1951)** , Thèse .Doct. 3e cycle , T2, Oran , 1985, p227.
[2] Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien** , T2, op cit , p806-807.
[3] Ibid. , p807.

وهران، بني صاف، نمورز) و التحريض على الإضراب و التوقف عن العمل؛ مثل إضراب عمال مناجم مقطع الحديد والصيادين في بني صاف يوم 1952/04/22 الذي كان لمطالب اجتماعية و عمالية بحتة، لكن عند تجدد الإضراب بعد ثلاثة أيام (25أفريل)، أضيفت ضمن اللائحة المقدمة إلى السلطات المحلية؛ مطالب سياسية؛ و منها التأكيد على روح التضامن مع كفاح الشعب التونسي[1].. وهو ما يؤكد تأثير عناصر ح.إ.ح.د المنخرطة في الفرع النقابي التابع للكونفدرالية العامة للشغل و المؤطر لحركة الإضراب.

-إلى جانب الإضرابات العمالية، شهدت مزارع المستوطنين في عدة مناطق من العمالة حالات اضطرابات وتوقف عن العمل و إضرابات متكررة، بداية موسم جني العنب ، عين تموشنت، ديكارت[2] (ابن باديس حاليا). كانت الحركة الاحتجاجية مؤطرة من قبل نقابات ، وساهم عناصر من ح.إ.ح.د فيها عن طريق الدعاية و التحريض، ولذا توسع الإضراب في أجواء شبيهة بالعصيان و التمرد.[3]

تواصلت الدعاية الحزبية السرية في المدينة و الريف على حد سواء، تجاه فئات اجتماعية مختلفة من العمال و الفلاحين، و الشباب خاصة منهم المقبلين على التجند في الجيش الفرنسي ، ولأداء الخدمة العسكرية، و أثمرت بغياب الكثير منهم عن التجند ضمن دفعة 1952 في وهران، إذ لم تبلغ نسبة الإستجابة لأداء الخدمة العسكرية سوى 33% من مجموع الشباب المؤهلين لها بعد الفحص الطبي.[4]

على مشارف ماي 1952، بلغت الإثارة ذروتها في مظاهرة مدينة الجزائر يوم 28أفريل؛ والتي رفعه فيها المتظاهرون شعارات سياسية، مركز حول إطلاق سراح المعتقلين؛ أطلقت النار عليهم، و انتهت باعتقالات[5] و شهدت البليدة تجمع حوالي مائتي شخص حول قصر العدالة، تعبيرا منهم على دعم المعتقلين و المساجين في سجن المدينة، و هذا أثناء إنعقاد جلسات محاكمتهم.[6]

---

[1] CAOM , 10CAB 10, Gendarmerie , Cpie d'Oran Sec. De Tlemcen , 25/04/1952.
[2] Ahmed Abid, op cit , p353.
[3] Taleb Bendiab, **Tlemcen dans les années cinquante** , RASJEP, V :15, n°04, Décembre 1978, p 72-75.
[4] CAOM , 10CAB 10, PRG, Oran , Rapp. Avril 1952.
[5] **République Algérienne**, 2/5/1952 et **Liberté** , 8/5/1952.
[6] CAOM, 81F902, Correspondance , Ministre de la justice au ministre de l'intérieur, Paris , 10/06/1952.

شهدت مدن عديدة تنظيم تجمعات و مسيرات عمالية يوم 01ماي 1952، من تأطير الكونفدرالية العامة للشغل، في قسنطينة، و جيجل، و سكيكدة ، و باتنة، تراوح فيها عدد المشاركين بين مائتين إلى أربعة مائة و خمسين[1]...

في عمالة وهران ، أياما قبل فاتح ماي، تداول المناضلون بيانا صادرا عن فيدرالية ح.إ.ح.ج بباريس يدعوهم إلى المشاركة في مظاهرات فاتح ماي .[2]

ولعل هذا البيان و الإصرار على تطبيقه هو مناضلي ح.إ.ح.د إلى المساهمة في تجمعات ومسيرات فاتح ماي 1951، متحدين بذلك منشور الوالي العام لعمالة وهران المانع لأي تظاهرة علنية.

وقع الإصطدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة و الدّرك وهران و انتهت المسيرة بجرح عشرين متظاهرا واعتقال الكثير[3] منهم ، بتهمة المشاركة في مظاهرة غير مرخص لها.

وفي اليوم الموالي، أحيل المعتقلين البالغ عددهم : 52 جزائريا و10 أوروبيين على المحكمة العقابية بوهران.

انتمى هؤلاء إلى الطبقة المتوسطة من العمال، والحرفيين و التجار الصغار وعمال الميناء وأصحاب المهن الحرة، ومنهم المقيم و الساكن خارج وهران. تراوحت أعمارهم ما بين 18سنة إلى 59سنة. كان أصغرهم سنا هو خروبي بغداد مزداد في 1934/03/13 في كريشتال- تاجر. حكم عليه بثلاثة سنوات سجنا.

وأكبرهم سنا هو بوذراع لخضر المولود في سنة1891 بمعسكر مقيم بوهران، سبق وأن حكم عليه ، و أصدرت المحكمة بشأنه حكما بالسجن مدة ثلاثة شهور غير نافذة.

نطقت المحكمة في نفس اليوم بأحكام عقابية بالسجن لمدة ما بين ثلاثة شهور إلى سنة كاملة ضد 47 معتقل، في حين أفر عن خمسة عشر آخر.[4]

[1] CAOM, 10CAB10, Police d'état , Constantine, 02/05/1952.
[2] CAOM , 10CAB, PRG, Poste Marnia n°890, du 28/04/1952.
[3] CAOM , 10CAB, PRG, Oran , 03/05/1952.
[4] CAOM , 10CAB, Circ. De police , Oran, 05/05/1952.

ووقعت إضرابات عمّالية أيام 2 و3ماي في وهران و مستغانم و تيارت و شارك فيها العمال في عدة مؤسسات اقتصادية و اختلفت فيها نسب الإستجابة بين إضراب كلي إلى توقفات متقطعة و محدودة.[1]

وفي 14ماي، أطلقت الشرطة النار على مستقبلي مصالي الحاج في أروليان فيل (الشلف)، وأدى هذا إلى قتيلين و جرحى و اعتقال الكثير [2]... وتحويل مصالي إلى فرنسا، وكرد فعل، دعت إلى جعل يوم الجمعة 23 ماي 1952 يوم وطني للتضامن من أجل تحرير المساجين وعودة مصالي . ومن أجل حرية الصحافة واحترام الحريات الإنسانية[3]... ووقع الإضراب في عدة مدن.. ففي عين تموشنت ، وبتحريض من عناصر من الحركة، غلق التجار محلاتهم و توقف الطلاب عن الدراسة، وتوقف الفلاحون عن العمل في بلديات وقرى، مثل قرية قاسطون دوميرق (Gaston Domergue) وادي برقش.[4]

عموما، إنّ مظاهرات ماي في 1952 جرت في أجواء متميزة و مشحونة أكثر من سابقتها؛ و أنّ هذه الحالة ستتكرر في السنوات اللاحقة.

[1] CAOM , 10CAB, PRG, Oran , 06/05/1952.
[2] Jaques Simon, op cit , p140.
[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص338.
[4] CAOM , Fonds : Ain Temouchent 1//11, CM , Ain Temouchent, Rapp. Mouvements politiques (Mai 1952).

الفصل الرابع

لجان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في عمالة وهران و دور ح.إ.ح.د فيها

I- ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحركة و احترامها

1- كيفية التأسيس

2- في عمالة وهران

II- لجان المكاتب المحلية بالعمالة

1- تيارت

2- غليزان

3- وهران

4- سيق

5- معسكر

6-بني صاف

7-عين تموشنت

8- المرسى الكبير

9- مستغانم

10- تلمسان

11- سيدي بلعباس

III- مواقف الصحافة من تأسيس الجبهة الجزائرية

VI- نشاط الجبهة الجزائرية في عمالة وهران

1- نشاطها

2- أهدافها

V- تقييم عمل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها

1- الصعوبات التي اعترضتها

2-الجبهة أمام الأمر الواقع

I- ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها :

1- كيفية التأسيس :

تأسست الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في 5أوت 1951 بعد عقد جمعية تأسيسية لهذا الغرض بقاعة السينما "دنيازاد" بالجزائر العاصمة بحضور ما بين 700[1] و800[2] مندوب يشكلون مختلف التيارات السياسية ، ضمن جهازها ممثلين و شخصيات سياسية هامة، ونوابا عن :

-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) و هي سليل حزب الشعب الجزائري (مارس 1937) بزعامة مصالي الحاج.

-الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) منذ 1946 ممثلا لجماعة النواب وبزعامة فرحات عباس .

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثلة للحركة الإصلاحية تحت قيادة الشيخ البشير الإبراهيمي.

-الحزب الشيوعي الجزائري المؤسس منذ 1935 ممثلا للتيار الاجتماعي ، و من قادته الحاج علي عبد القادر، وعمر أوزغان.[3]

وقد انطلقت مبادرة التأسيس من اجتمع 25 جويلية 1951 و الذي حضره كل من :

- أحمد مزغنة و مصطفى فورخي: ممثلين لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
- أحمد فرنسيس و قدور ساطور : ممثلين عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- العربي التبسي و الشيخ خير الدين ، عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .
- بول كابالبرو و أحمد محمودي : عن الحزب الشيوعي الجزائري.[4]

---

[1] Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme algérien** , T2, op cit , p872
[2] Vatin Jean Claude, op cit , p296.
[3] Stora Benjamin, **Dictionnaire biographique** , op cit , p104.
[4] Kiouane Abderrahmane, **Moments du mouvement national** ,, op cit, p 197.

أرجع بعض الباحثين إلى أنّ تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها كانت بمبادرة انفرادية من طرف حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية (MTLD) و الحزب الشيوعي الجزائري و ذلك بعد الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17جوان 1951[1]. غير أن جريدة صدى الجزائر (Echo d'Alger) الصادرة بتاريخ 04أوت 1951 ترى أن انطلاق مبادرة التأسيس كانت من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية .

انتهى الاجتماع إلى صياغة بيان موقع من قبل كل الحاضرين أكدوا فيه على الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر من تعسف الإدارة الإستعمارية ، و أن الشيء الذي دفعهم إلى تأسيس هذه الجبهة هو التزوير الإنتخابي المتجدد لسنة 1948، و اكتشاف أمر المنظمة الخاصة في مارس 1950، بالإضافة إلى سياسة القمع و التنكيل المسلطة على رقاب الجزائريين، ثم الإعتقالات الواسعة للعناصر الوطنية المساندة والمتعاطفة والمنخرطة في المنظمة، هذا دون أن ننسى المذكرة التي بعثتها كلا من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في ديسمبر 1950 لسلطات الاحتلال يطالبان فيها بحرية الممارسة الدينية للمسلمين[2]، لقد توالت المبادرات الجزائرية قصد التعبير عن الرفض للواقع الإستعماري المعيشي والسعي إلى تحسينه و منها، تأسيس لجنة الدفاع عن حرية التعبير ، سبتمبر 1950 و التي ضمت مدراء ثماني جرائد، منها جريدة "الجزائر حرة" لسان حال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم صدور بيانات ولوائح سياسية لخلايا حركة الانتصار تندد بالتزوير ، و مطالبة بالعفو الشامل على المعتقلين وقد عبر مصالي الحاج[3] عن هذا الجو المضطرب و المشحونة داخل الجزائر في استجواب صحفي جاء فيه : لقد جرت

---

[1] Collot C, Le FADRL , RASJEP n°02 volume IV, Juin 1977, p359.

[2] جيلالي بلوفة عبد القادر، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها 1951 ، محاولة وحدوية مجهضة ، **المجلة التاريخية المغاربية** ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، العدد 121، مارس 2006، تونس، ص81.

[3] **مصالي الحاج (1898-1974)** : من مواليد مدينة تلمسان، مؤسس نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري و حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وهو أب للحركة الوطنية الجزائرية حسب وصف الحبيب بورقيبة في رسالة وجهها إلى مصالي بتاريخه 22 جانفي 1959، أنظر نص الرسالة في :

-Collectif reflétions, **Messali Hadj (1898-1974) parcours et témoignages** , Alger , Casbah 1998, p p 237-239.

الإنتخابات في جو قلق و اضطراب متواصل ، وتحولت الجزائر إلى معتقلات و لم يقض هذا على آمال و عزم الشعب الجزائري في العيش الحر، و تكونت لجان للدفاع عن الحرية، وأرغب أن يتطور هذا الشعور من أجل هدف واحد وهو الحرية و الاستقلال.[1]

يذهب المؤرخ محمد حربي إلى تأسيس الجبهة جاء في ظروف تمثلت في بداية الخلاف داخل حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د) معللا ذلك أنه مع قرب انتخابات جوان 1951 ، و هو في وسط دعوات الوحدة و اللقاءات بين ممثلي الأحزاب بداية من جانفي 1951، و الممثلة بكل من المحامي أحمد بومنجل و الدكتور فرانسيس أحمد عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، الشيخ و العربي التبسي عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و مصالي الحاج عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية والذي بعث برسالة إلى الحاضرين في هذا اللقاء[2]، قدم المشاركون مقترحات إلى مصالي جاء من بينها "التنديد بكل العمليات الثورية و العنف سابقا و لاحقا وعدم العمل به، وأي عمل دبلوماسي تجاه منظمة الأمم المتحدة (ONU)، والجامعة العربية (Ligue arabe) ، و العمل مع الدستور و الاستقلال.

رغم ما جاء في هذه المقترحات عن توجهات حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لقيت هذه المقترحات قبولا حسنا من قبل بعض عناصره مثل مصطفاي شوقي وشنتوف ، وعمراني سعيد، وشرشالي الحاج، غير أن مصالي الحاج أكد أن هذه المقترحات لا تتماشى وقرارات مؤتمر فبراير 1947 الداعية إلى الإستقلال ، فظهر الخلاف داخل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، فخرج سعيد عمران من المكتب السياسي (BP) وشرشالي الحاج طلب إعفاءه [3]،فحلت اللجنة المركزية (CC)، وتم بواسطة اللجنة الحزبية التحضير لانتخابات جوان1951، وتكوين لجنة مركزية في مارس 1951، وأكدت في أولى لوائحها على "ضرورة العمل من أجل وحدة الحزب".[4]

---

[1] **Alger républicain** du 26/07/1951.
[2] Mohamed Harbi , **FLN : Mirage et réalité** , op cit, p84.
[3] Ibid., p85.
[4] Ibid., .86

تكونت اللجنة المديرة الوطنية عقب الاجتماع التأسيسي من الشخصيات الممثلة للأحزاب، و على الشكل التالي :

الجدول رقم : 21

حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)	الإتحادالديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (ULAMA)	الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)	الأحرار
مزغنة أحمد عبد الرحمان كيوان معيزة صالح سويح هواري المستيري المحبوب عمر (بسكرة)	بومنجل أحمد ساطور بومدين بن صالح حميد مزيان محمد (تلمسان)	العربي التبسي خير الدين بوشمال سفينجة (الجزائر) سباح محمد وحدود الطاهر	كاباليرو Caballero خلاف أحمد كوش يونس (الجزائر) محمودي	أ.دومارق Domerg منذور Mendouze دولة العربي لبلق العربي

ب- في عمالة وهران :

تأسست الجبهة في الغرب عبر مراحل متعاقبة كانت بدايتها من 15أوت 1951 إلى غاية 4سبتمبر من نفس العام و ضمت سبعة عشر لجنة محلية، ثم دار اجتماع ثان من منتصف أكتوبر إلى نهاية ديسمبر 1951، و من 10 ديسمبر إلى 02 جانفي 1951 ضمت اللجنة أربع لجان محلية منها لجنة عين تموشنت التي تأسست بتاريخ 1952.[1]

حضر المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في 5أوت 1951 ممثلا لناحية سبدو و كل من السيد قرموش محمد من حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، و كذلك بوبكر الطاهر ، أما إينال محمد فكان يمثل الحزب الشيوعي[2]. وقد مثل مدينة تلمسان في هذا المؤتمر "غوتي شريف" و قد طلب هذا الأخير تكوين لجنة للجبهة في تلمسان [3]. وقد حضر عن ممثلي مغنية المؤتمر التأسيسي كل من غاديري حسيني و بن داود محمد ممثلان عن حركة الانتصار

[1] Collot.C, Le front Azlgérijen.. RASJEP, n°2 juin 1977, p 396.
[2] PRG d'Oran , 9209, 24/08/1951.
[3] PRG , Tlemcen 07/08/1951.

للحريات الديمقراطية (MTLD) ، و رحال عبد اللطيف و سلطانة موسى اللذان مثلا حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) ، أما بسعود محمد وبن خلاف فكانا يمثلان الحزب الشيوعي الجزائري.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن خلية الجبهة في تلمسان أعلن عن تأسيسها عشية الإعلان عن تكوين الجبهة، حيث أصبح لها دورا كبيرا في العمل السياسي.

II- لجان المكاتب المحلية بالعمالة :

1- مقاطعة تيارت :

تكوّنت لجنة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في مقاطعة تيارت بعد لقاءات تشاورية [2]، ففي يوم 08 ديسمبر 1951 و في الساعة السادسة مساء، و في قاعة البلدية جرى اجتماع لتأسيس لجنة الجبهة الجزائرية بحضور 1200 شخص، منهم حوالي 60 امرأة و 10أوروبيين، و قد مثلت عدة شخصيات الأحزاب التي كانت تنمي لها، كان يمثل حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كل منة بن ختو علي وهو حلاق، و برودي محمد وهو تاجر، وبعد عدة تدخلات من قبل الحاضرين أعلن رئيس اللقاء وهو بوتارن قادة الّذي كان يشغل معلما ، ثم مستشارا بلديا عن تشكيلة لجنة المكتب في مقاطعة تيارت و الّتي كانت تتكون من :

-الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) ويمثله كل من مكي بن عودة، وبلحاج مصطفى ، و قايد أحمد، وبوتارن قادة.

-حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) و يمثله كل من بن ختو علي وبرودي محمد، وبن عطية ، و حضري .

-الحزب الشيوعي (PCA) ، و يمثله كل من نميش بومدين، و جوزيف بايبرز (Paez Joseph)، و لخضر تومي ، و بورزق عبد القادر .

[1] Rapp. PE. Marnia , n°110S 06/08/1951.
[2] Voir **Alger républicain** , du 22/11/1951.

وبعد الإعلان عن تشكيلة لجنة المكتب ، حدد الحاضرون اجتماع آخر يكون تنظيميا، و بالفعل انعقد هذا الاجتماع يوم 3 ماي 1952 في تيارت من تنظيم الخلية المحلية للجبهة[1]، على كل ساهمت لجنة المكتب بتيارت مساهمة فعلية في الجبهة الجزائرية كغيرها من اللجان التي كانت موجودة في عمالة وهران .

2- غليزان :

تمّ كذلك في غليزان تكوين لجنة الدفاع عن الحرية و احترامها و كان على رأسها كل من : فرانسيس عبد القادر- الأمين العام .

مكي بشير – الأمين المساعد .

أما الأعضاء ، فهم: قمنيز جوزيف (Gamnez Joseph)

شاذلي منور (Chadli Menouer)

فرنسيس عبد القادر (Francis Abdelkader)[2]

3-وهران :

تمّ تكوين اللجنة الملية للجبهة بوهران بمقر نادي السعادة[3]، و كانت تتكون من :

-الشيخ الزموشي سعيد رئيسا و كان ينتمي إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

-زناطسي نيكولا .

ممثلا عن الحزب الشيوعي ، حيرش محمد بن دراعتو ميلود، شغل محمد و كانوا يمثلون حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، زبايري إبراهيم، الحبيب كحلول و كانوا يمثلون حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، أما العلماء فكانوا يمثلهم حماني موسى ، راشد عبد الله، وقد كان هؤلاء أعضاء بالجبهة [4]. وقد كان حماني موسى يمثل أمين خزينة الجبهة بوهران ، قام هؤلاء الأعضاء بدور هام ، في دفع نشاط الجبهة بوهران ، حيث قاموا مثلا بجمع الأموال اللازمة لعمل الجبهة بتاريخ 25 أوت 1951 بحي المدينة الجديدة [5].

[1] CAOM , police d'état , Tiaret , 3830 du 4 Mai 1952.
[2] SLNA n°211 du Bull. Février 1952.
[3] GGA , PRG, District d'Oran , n°9187 du 24/08/1951.
[4] PRG, District d'Oran , n009552 du 03/09/1952.
[5] GGA , District d'Oran , n°9258 PRG du 27/08/1951.

4- سيق :

تكوّن مكتب للجنة الجبهة يوم 11ديسمبر 1951 و كان يضم :

-زيان الشريف محمد ، وبوجدرة محمد ممثلين عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-الشيخ سعيد، وحضري مصطفى و كان يمثلان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

-جبور علي شريف و ميضة لخضر و كان يمثلان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

-كاميل (Camille Lari) و قدور برنار (Kaddour Bernard) و كان يمثلان الحزب الشيوعي الجزائري.[1]

5- معسكر :

كانت لجنة الجبهة المحلية بمعسكر تتكون من الأعضاء :

-خضريوي بوزيان، و مصطفى اسطمبولي و يمثلان حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية .

-شرقي محي الدين، و بوزيدي محمد، و جاكر علي و يمثلون الحزب الشيوعي الجزائري.

-بن طاهر مختار ، ومهور علي ويمثلان الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-عبد المؤمن حاج الطاهر، ملياني محمد الملقب بحمو ويمثلان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2] أما المكتب فكان يضم :

-الرئيس الشرفي ويضم المعتقلين السياسيين.

-الرئيس : عبد المؤمن حاج الطاهر.

-النائبان : شرقي محي الدين، و مهور علي.

-الأمين العام : أسطمبولي مصطفى.

-المساعدان للأمين العام بوزيري محمود و يمثل الحزب الشيوعي الجزائري ، ونجادي محمد ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

---

[1] CAOM, 5I115, police d'état , sig n°398/S du 12/03/1952.
[2] PRG CC Mascara n°62574 du 11/09/1951.

-أمين الخزينة : قدريوي بوزيان ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية .

-مساعد الخزينة : بن زعتر مختار ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-الأعضاء هم سي بغداد ممثل حركة الإنتصار، وجدي عبد القادر و ممثل الإتحاد الديمقراطي ، جاكر علي ممثل الحزب الشيوعي.[1]

6- بني صاف :

كان مكتب اللجنة في بني صاف يتكون من :

-بن الشيخ محمد رضا إثنان وثلاثون سنة رئيسا و كان معلما بإحدى المدارس الإصلاحية .

-بن سليمان إبراهيم ولد مصطفى سنة و ثلاثون سنة أمينا عام، عامل كهرباء.

-عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان يمثله كل من بني صافي جيلالي ولد ميلود (44سنة) فلاح بسيدي صافي و سرغيتي بوسيف ولد سعيد (25سنة) إسكافي بشارع بودهار في بني صاف.

-عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، كان يمثله عمور بن علي ولد جلول (37سنة) كان يمارس مهنة الحلاقة ، و مازوزي عبد القادر ولد بشير (43سنة) ممارس لمهنة الصيد، و علي بلحاج حسين ولد علي (25سنة) تاجر بشارع الجمهورية.

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان يمثلها بن عدة ميلود ولد عبد القادر الملقب بودالي (41سنة) فلاح في بني صاف.

-الحزب الشيوعي الجزائري و كان يمثله بن شعيب الهاشمي (32سنة) كهربائي بحي سيدي بوسيف [2].

7- عين تموشنت :

كان مكتب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بعين تموشنت يتكون من :

-عبد اللطيف طاهر، و حملات سيدي علي و يمثلان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

[1] CAOM, 5I115, PRG SLNA n°3072 du 6/08/1951.
[2] C.Police, B. Merquais G, 22/09/1951.

-محروز بن ساحة ، و معروف بومدين ويمثلان الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-بن صالح محمد وشويرف صالح ويمثلان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

-حري محمد، وفوندانة ألبرت (Fondana Albert) ويمثلان الحزب الشيوعي الجزائري.

-ميمودي محمد، ولوبيز ألبرت (Lopez Albert) ويمثلان الأحرار.[1]

8-المرسى الكبير :

تأسّس مكتب لجنة الجبهة بمرسى الكبير في مقر الحزب الشيوعي الجزائري و ذلك في 19 سبتمبر 1951 في الساعة السادسة و النصف مساء، و كان المكتب يتكون من خمسة أعضاء :

-الحزب الشيوعي الجزائري و كان يمثله كلا من عيساني عدة عامل بالسكة الحديدية، وجوليان (Lataya Julien) .

-حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وكان يمثلها بن عودة محمد (صناعي)، وبن عربية بوسيف (حداد).

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان يمثلها مبارك محمد .

أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم يكن له عضو يمثله[2].

9- مستغانم :

كانت خلية الجبهة في مستغانم تتكون من :

-بن عياد بن دهينة ممثلا عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

-بلحساين الغالي ممثلا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-بلحميسي أحمد ممثلا عن الحزب الشيوعي الجزائري.

-بن عولة عز الدين ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[3]

---

[1] **Alger républicain** du 10/12/1951.
[2] PRG, District d'Oran , 10564 du 25/09/1951.
[3] PRG , Mostaganem n°948 du 3/09/1951.

هذا واستطاعت خلية الجبهة في مستغانم أن تعقد تجمعا شعبيا في 1951/11/18 بقاعة السينما "لوكس"(Lux) بتاجديت (Tajditt) انتهى بتقديم لائحة سياسية ، وتبرع مالي وقد ترأس هذا التجمع جلول ناصر ممثلا عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.[1]

10- تلمسان :

تمّ عقد تجمع بتاريخ 16 سبتمبر 1951 بمغنية في الساعة الحادية عشر بقاعة الحفلات للبلدية، حضر هذا التجمع حوالي 790 شخص ، و حضر متدخلون من العاصمة يمثلهم أحمد بومنجل عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و كذلك من وهران و يمثلهم فروخي مصطفى وزموشي سعيد بالإضافة إلى ممشاوي محمد من تلمسان .

إنتهى التجمع في حدود الثانية عشر و خمسة و خمسون دقيقة(12H55mn).

و من بين المتدخلين في هذا التجمع بسعود محمد ممثلا عن الحزب الشيوعي الجزائري. والكبير محمد ممثلا عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية نائب رئيس البلدية الشيخ الزموشي ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إضافة إلى بومنجل أحمد وفروخي مصطفى هذا الأخير أدلى بعبارة قال فيها : "نحن هنا من أجل

و في الأخير، تم الإعلان عن اللجنة المحلية للجبهة و الّتي كانت تتكون من :

الرئيس : بن سلطان أحمد وهو تاجر ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

نائب الرئيس : الكبير محمد ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

الأمين العام : رحال عبد اللطيف ، ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو معلم.

نائب الأمين المساعد : بسعود محمود ممثل الحزب الشيوعي الجزائري

الخزينة : وكان يسيرها بن داود عبد الكريم من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (بدون عمل).

الأعضاء :وهم- بردا لوسيان (Brada Lucien) ممثل الحزب الشيوعي الجزائري (عامل في شركة السكك الحديدية) .

[1] PRG : Mostaganem n°1267 du 19/11/1951.

-مستاري محمد من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (عامل في المستشفى).

-غزالي هاشمي من حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو تاجر.

-الشيخ بلقاسم ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو معلم بالمدرسة [1].

11- سيدي بلعباس:

تم تنصيب مكتب للجنة سيدي بلعباس في 1952/01/07 في الساعة السادسة مساءا في مترل عبد الدايم بن عودة الكائن شارع بواتو (poitou) رقم 11، و تشكلت هذه اللجنة من الرئيس : عبد الدايم بن عودة.

الأمين العام: طيبي محمد .

الأمين العام المساعد : عمير بقاسم .

أمين المال : عطار بعباس و هو خياط .

أمين المال المساعد : دريبي بغداد.

المساعدون : بوعايت علي و باديسي محمد وقواسمي عبد القادر الملقب ببغداد.[2]

ويظهر من تشكيلة المكتب أن اللجنة كانت تحكم و تسيير لجنة ح.إ.ح.د.

III- مواقف الصحافة من تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها:

اختلفت آراء الصحافة حول أسباب نشأة الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها، فحسب جريدة صدى الجزائر "L'écho d'Alger " ليوم 1954/8/4 على لسان ريمون لقرير (Raymand Lagerière) رأى بأن ميلاد هذه الجبهة ما هو في الواقع إلا مؤامرة ستالينية، و محاولة العودة إلى أوضاع 1945، ثم يضيف أنّ أغلبية المسلمين هم مع مبادرة تأسيس هذه الجبهة [3]، أما جريدة (La dépêche quotidienne) فرأت أنّ

[1] C de police n0147/S du 16/09/1951.
[2] Oran Sec. De Sidi Belabbès n°7/4 du 24/01/1952.
[3] SLNA n°1969 NA/S , Bull de presse indigène musulmans 21-15/08/1951.

السبب وراء ميلاد الجبهة الجزائرية هو موسكو إضافة إلى عواصم عربية مشرقية، و أن مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه الجبهة أمر لا يستغرب[1]، بينما ذهبت الجزائر الجمهورية (Alger républicain) على لسان أنري علاق (Henri Alleg) أن تأسيس الجبهة هو في حد ذاته إنتصار للقضية الجزائرية ، وقد علقت جريدة "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين على ميلاد الجبهة الجزائرية ، "أنه انتصار رباني أمام الشيطان الإستعماري"[2] وتقصد به الإستعمار الفرنسي، أما محمد بوزورد فقد علق في المنار أنه متفائل ، أملا بوضع برنامج سياسي موحد يعبر عن آمال و طموحات الشعب الجزائر الذي يرزح تحت نير السيطرة الإستعمارية[3]. و في نفس الريدة نجده يعلق على هذا الحدث بأنه يرحب بهذه الجبهة لأنها ضمت كل التيارات الحزبية الناشطة و الفاعلة في الساحة الوطنية دون إقصاء أو تمييز [4]. و في افتتاحية النشرية الخاصّة بالجبهة الجزائريّة من أجل الحرية (Front Algérien de la liberté)، فقد علقت على ميلاد الجبهة بأنّها حركة نشيطة ، و أنّ للمناضل فيها دور كبير داخل الخلايا القاعدية من أجل دعم الإتحاد المحقق، فالمناضل فيها دور كبير داخل الخلايا القاعدية من أجل تحقيق البرنامج المسطر للجبهة.[5]

وفي جريدة "الجزائر الحرة" (L'Algérie libre) لسان حال حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية فقد نصت على أن ميلاد الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحرية واحترامها جاء بعد اتفاق جميع الأطراف الموقعة على ميلادها، وقد صرح فروخي مصطفى بأن ميلاد الجبهة كوان يوم الجمعة 26 جويلية 1951 ، و قد ربط أحمد مزغنة بين ميلاد هذه الجبهة و مطالب حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ومساعيها من أجل الوحدة[6]، وقد هاجمت ليوم 08/1/ ميلاد الجبهة واعتبرها خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر ودعت السلطات الإحتلال إلى حلّها.[7]

---

[1] La dépêche quotidienne 7/8/1951.

[2] جريدة البصائر الصادرة بتاريخ 1951/08/06.
[3] جريدة المنار الصادرة بتاريخ 1951/08/30.
[4] جريدة المنار الصادرة بتاريخ 1951/08/15.

[5] Bull. intérieur du MTLD n°14 , Août 1951.
[6] Bull. de presse musulmane 15-31/07/1951.
[7] GGA , CAB, SLNA n°1920/NAS

VI- نشاط الجبهة في العمالة و أهدافها :

1- نشاطها :

بعد تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في 5أوت 1951، شرعت هذه الأخيرة بتكثيف نشاطاتها على مستوى لجانها السبع الموجودة في عمالة وهران[1]، وكان أنشطها فرع مدينة وهران، لقد تجلى نشاط الجبهة على مستوى قطاع العمالة في التجمعات الكبرى التي كانت تعقدها لتشرح فيه أهدافها و برامجها من جهة، ثم إبداء الكثير من مواقفها إزاء الأحداث السياسية في تلك الفترة، ففي تجمعت وهران بتاريخ 21أوت 1951 الذي دام من الساعة السادسة و النصف و استمر إلى غاية الثامنة و أربعون دقيقة مساء بحضور كل من الشيخ سعيد الزموشي رئيسا ممثلا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين زبايري إبراهيم، حيرش محمد ممثلين عن حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سويح هواري ممثلا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مالكي الطيب عن الحزب الشيوعي الجزائري. وقد حضر من الأحرار السيد "توفيني بول" (Tuveny paul) ثم التأكيد في هذا التجمع على ضرورة مطالبة سلطات الإحتلال توقيف قمعها المسلط على الجزائريين ، كما طلب الحاضرون بإلغاء نتائج إنتخابات 17 جوان 1951، و احترام الحريات الأساسية ، و منها حرية الصحافة والمعتقد [2] ، كما تم في هذا التجمع الإعلان عن اللجنة المحلية للجبهة في وهران و المشكلة منذ 12أوت 1951 بنادي السعادة، آخذة فيه مبدأ التساوي في التمثيل بين التشكيلات السياسية الأربع المنتمية إليها على النحو التالي:

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و يمثلها كل من الشيخ سعيد الزموشي ، وبريكسي جيلالي، و حماني سي موسى ، و قايد بلمفتاح.

-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ويمثله كل من حيوش محمد، و رشيد عبد الله وبلزرق، و شنغال محمد.

-الحزب الشيوعي الجزائري و يمثله فضل مصطفى ، حيدر عبد القادر، و حمدان علي.

---

[1] Collot c , Le front Algérien pour la défense et le respect des libertés, **RASJEP**, n°02. juin 1977 , Alger , p381.
[2] CAOM, Circ de police d'Oran , CC n°2748/6 du 22/08/1951.

-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و يمثلها كل من زبايري إبراهيم، سويح هواري، كحلول الحبيب، بلعباس محمد.

-الأحرار ، ويمثلهم تجمعات أخرى بوهران كانت تدل على نشاط الجبهة الجزائرية بها ، منها تجمع 28جانفي 1952 الّذي بدأ في الساعة الخامسة و النصف مساء، و من المتدخلين فيه كل من فضيل مصطفى، دماغ العتروس العربي نائب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالعاصمة، ورشيد عبد الله ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و الشيخ سعيد الزموشي ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم شنغال محمد، إنتهى هذا التجمع في الساعة السابعة و أربعون دقيقة مساء، و خلاله خرج الحاضرون ببيان ختامي الذي هو عبارة عن لائحة من التوصيات منها :

اللائحة الأولى : التنديد بالإعتقالات التي قامت بها سلطة الإحتلال في تونس ضد القادرة الوطنيين هناك و تأكيد على تضامن الشعب الجزائري مع الشعب التونسي.

اللائحة الثانية : التنديد باعتقال بلوفة مسدور (Belloufa Mesdour) و عروس أحمد (Arrous Ahmed) عن بشار، و ضد الإعتقالات الواسعة لسلطة الإحتلال التي قامت في كل من مستغانم و البليدة ضدّ الجزائريين، و المطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين.[1]

و خلال هذا الاجتماع، تمّ تكوين مكتب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بوهران[2] على النحو التالي :

الجدول رقم 22:

حركة إنتصار الحريات الديمقراطية	الحزب الشيوعي الجزائري	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	الأحرار
سويح هواري زبايري إبراهيم كحلول الحبيب	فصل مصطفى مالكي الطيب حمدان علي	شنغال محمد حيرش عبد القادر راشد عبد الله حماني موسى	سعيد الزموشي بن دلال غوتي	بيرو (Perrot)

[1] CAOM , SI115 circ. de police d'Oran , cc , n°261/C, 29/01/1952.
[2] CAOM , SI115, Rapport CP Claude jean 29/11/1952.

كما جرى تجمع آخر في 8أبريل 1952 في الساعة السادسة والنصف مساء، تعاقب فيه على المنة كل من بودة أحمد عن حركة الإنتصار، و العربي بومالي أمين العام الحزب الشيوعي الجزائري، و أحمد بومنجل ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و الشيخ سعيد الزموشي ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

طالب المجتمعون فيها بالوحدة الوطنية، و الصمود و التضامن في وجه سياسة الإحتلال[1] كما عقدت الجبهة في 1نوفمبر 1951 أكدت فيه على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ثم نددت بالقمع المسلط على العناصر الوطنية[2]، بالإضافة إلى ذلك قامت الجبهة بعقد اجتماعات مغلقة بنادي السعادة من يوم الأحد 20 جانفي 1952 بدأ في الساعة السادسة مساء و استمر إلى غاية السابعة[3] .

هذه التجمعات التي عقدت في مدينة وهران تظهر لنا النشاط المكثف للجبهة، التي حاولت من خلال ذلك أن تظهر وجودها على الساحة السياسية كقوة فاعلة في تلك الفترة خاصة و أنها كانت تضم مختلف التيارات السياسية الأربع القوية.

أمّا تلمسان فقد عرفت هي الأخرى كباقي مدن العمالة نشطا حثيثا للجبهة من أجل شرح أهداف الجبهة و برنامجها، تجلى ذلك من خلال التجمعات التي انعقدت كان أولها تجمع في دار الحديث يوم الأربعاء 25 جويلية 1951 في الساعة السابعة و النصف ألقى فيه الشيخ البشير الإبراهيمي خطابا بحضور حوالي 1000شخص قال فيه "إنّ النبي محمد صلى الله عليه وسلم، باستعماله الكلمة الحقة و البينة توصل إلى تحقيق وحدة الشعوب و الأقوام، إن اتحادنا المرغوب يكون بين عناصر من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والإصلاحيين و الشيوعيين، كجبهة موحدة سيتم تأسيسه قريبا"[4]. ثمّ تجمع بتاريخ 16 سبتمبر 1951 حضره كل سكان نواحي تلمسان بالإضافة إلى ممثلي التشكيلات السياسية من بينهم الشيخ العربي التبسي ، و فرانسيس أحمد،

[1] CAOM , 10CAB 154, Circ de police , CC n°190/C , 10/04/1952.
[2] Collot C, op cit , in RASJEP, n°2 Juin 1977 Alger , pp355.
[3] CAOM, 10CAB 154, cuc de police cc n°190/C 22/01/1952.
[4] CAOM, SI115, poste de Tlemcen n°701 Tlemcen 31/07/1951.

و خلاف أمحمد، وقنانش محمد[1]، و الشيخ سعيج الزموشي، و أحمد بومنجل و فروخ محمد، أكد المجتمعون على ضرورة رفع القمع المسلط على العناصر الوطنية، أما الإجتماع الثاني فقد انعقد بتاريخ 8نوفمبر 1951 في الساعة السادسة مساء، حضره الإجتماع الثاني فقد انعقد بتاريخ 8نوفمبر 1951 في الساعة السادسة مساء، حضره كل من بودة أحمد، و مزيان (تاجر) و ثابت أول، ورحال عبد العزيز (معلم من مغنية) و محروز بن عمار، و باليسو روجير (Bellisout Roger) عن الحزب الشيوعي [2]، و طالبوا فيه بإلغاء نتائج انتخابات جوان 1957.

وقد عرفت مغنية كذلك نشاط هذه اللجنة، فقد ترأس بن سلطان موسى ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و أعضاء نشطون من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وهم : كبير، سليمان، بوجلطية، اجتماعا في مدينة مغنية بتاريخ مع بداية جانفي 19852، ثم قاموا بزيارة إلى أحمد بن بلة بتاريخ 1952/01/30 بوهران، و في الاجتماعين لـــ 4و5 فبراير 1952 من أجل تنظيم عمل الجبهة في مغنية و تنديد بممارسات الإحتلال في المنطقة ، كما قاموا بإرسال لجنة إلى رئيس البلدية لهذا الغرض[3]، كما عقدت الجبهة فرع مغنية اجتماعا لها يوم 4نوفمبر من نفس السنة في منزل "بوبكر مختار" بورساسي بحضور أشخاص من "مسيردة الفواقة" ومن مغنية، وكان الهدف من هذا الاجتماع ربط الصلة بين حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و المواطنين المغاربة.[4]

وقد عرف فرع بني صاف كذلك عقد تجمعات لتحريك عمل الجبهة في المنطقة و من هذه التجمعات تجمع 19ابريل 1952 الذي حضره 400شخص. وقد حضر في هذا التجمع سويح هواري، ترأس التجمع بن الشيخ محمد رضا ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهو مدرس، إلى جانب أعضاء الفرع و يمثلهم كل من علي بلحاج حسين ممثلا عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، يعمل تاجرا في بني صاف، و كذلك بودة

[1] **Alger républicain**, du 20/09/1951.
[2] CAOM , 10CAB 154, circ de police d'état cuc. de Tlemcen , CC n°1028 le 29/09/1951.
[3] CAOM , 10CAB 154, circ de police n°30/S , Rapp. Mensuel , Février 1952.
[4] CAOM , 92/36, Gendarmerie nationale , Groupement d'Oran , Section de Tlemcen 12/11/1951, n° 155/4.

أحمد وقد طالب المجتمعون سلطات الإحتلال الكف عن ممارستها القمعية تجاه الشعب الجزائري[1]. أمّا في مدينة سيدي بلعباس فقد عرفت الجبهة نشاطا كبيرا تجلى ذلك في التقارب الّذي حصل بين التشكيلات السياسية للأحزاب الممثلة عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،و الجزب الشيوعي الجزائري، و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ول تنشيط عمل الجبهة في المنطقة و تحريكها، ظهر ذلك جليا في الاجتماع الّذي عقد بتاريخ 28 مارس 1952 بين عضوين من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و هم سويح هواري، وهران، وبودة أحمد الجزائر، و مناضلين عن الحزب الشيوعي الجزائري[2]، ثم تجمع يوم 20 أبريل 1952 الّذي حضره حوالي 600 شخص ، بدأ هذا التجمع في الساعة الحادية عشر صباحا، حضر عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية مكي مختار، وعن الحزب الشيوعي باديسي أحمد ركز المتدخلون في هذا التجمع على التنديد بمطامع الإستعمار الفرنسي في الجزائر كما طالبوا بضرورة الوحدة بين المسلمين[3]. في اليوم الموالي عقد كذلك تجمع ضخم بقاعة المسرح البلدي بحضور ما بين 1000 إلى 1200 شخص، منهم 800شخص كانوا داخل القاعة كما حضره 300أوروبي. بدأ التجمع في الساعة السادسة مساء و استمر إلى غاية الثامنة، ترأس هذا التجمع عزة عبد القادر مستشار بلدي، من المتدخلين في هذا التجمع حسب الترتيب :

-ريني غوستاردو (René Justardo) : رئيس البلدية .

-الشيخ التيجني عبد القادر ، ممثل عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (من الجزائر)

-باشا حاج علي، أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري.

-بودة أحمد: ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

-كواكي رابح من الشلف ، ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية .

[1] CAOM , 10CAB 154, Arr . Tlemcen , police d'état , Beni Saf n° 49/S du 20/04/1952.
[2] CAOM, 5I115, 10 région de gendarmerie , Sec de Sidi Bel Abbès n°70/4 du 24/04/1952.
[3] CAOM, 5I115, PRG, Sidi Bel Abbès, n°481 du 30/04/1952.

دارت نقاشات هؤلاء المتدخلين حول الوضعية الّتي يعيشها الشعب الجزائري في ظل السياسة القمعية الفرنسية وقد شرح بودة أحمد للحضور تاريخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر، وكيفية مواجهته، بينما نجد أن أعضاء حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية قد أكدوا على دعمهم الكامل لهذا الجبهة. ونددوا في نفس الوقت بموقف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اعتبر أن "لاغار عبد القادر" ينتمي إلى حزب الإتحاد الديمقراطي و ليس إلى جمعية العلماء [1]، على كلّ فإنّ التشكلات السياسية لهذه الجبهة بمدينة سيدي بلعباس كانت تضم ممثلي الأحزاب وهم :

-باديسي أحمد (خياط) و "قيلار روبار" (Vilard Robert) ممثلين عن الحزب الشيوعي الجزائري .

-بوحجار حنيفي (بائع سمك) ومكي مختار بلعباس (عامل بالبلدية) ممثلين عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

-فرحون محمد الملقب بخالد (تاجر) ، و حفيف ميلود الملقب بتيفوس (بائع متجول) ممثلين عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-لاغار عبد القادر ، ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و لكن لقي معارضة من أنصار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث اعتبروه عضوا في الإتحاد و ليس عضوا من العلماء.[2] و بالتالي نلاحظ أن فرع الجبهة بمدينة سيدي بلعباس رغم التجمعات التي عقدها من أجل تفعيل نشاطاتها، فإن الفرع بقي جبيس ميلاده ، و لم يحقق نجاحا كبيرا في سيدي بلعباس بسبب هذه الخلافات، شأنه شأن فرع مدينة نمورز (Nemours) (الغزوات حاليا) الذي فشل بسبب خلافات داخلية وقعت فيه في سبتمبر 1951.[3]

[1] CAOM, 5I115, PRG, poste Sidi Bel Abbès, n°608du 05/06/1952.
[2] CAOM , 5I115, Police d'état , CC Sidi Bel Abbès n°95/3 du 4/5/1952.
[3] CAOM , 5I115, n°1621, Oran , 24/04/1952, SLNA n°673 Septembre 1951.

وعرفت خلية معسكر للجبهة الجزائرية كذلك اجتماعا في 11 أبريل 1951 دام من الساعة السابعة مساء إلى التاسعة و النصف ليلا تحت رئاسة الشيخ سعيد الزموشي سعيد كما حضره ممثلين عن الأحزاب التي كانت منضوية في الجبهة وهم :

- سعيدي محمد "مجاجي"، عبد المؤمن حاج اللطاهر، زموشي سعيد و يمثلون جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

-شرقي محي الدين ، بوزيري محمود، شابر سرحان و يمثلون الحزب الشيوعي الجزائري.

-طاهر أحمد، بن زعتر مختار، حاج محمد ويمثلون الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-سطمبولي مصطفى ، طفراوي عبد القادر، عالقي محمد ويمثلون حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

خرج الحاضرون في هذا التجمع الذي خاطبهم فيه سعيد الزموشي بما يلي :

-التضامن مع الشعب التونسي.

-حرية الصحافة.

-إطلاق سراح المساجين السياسيين .[1]

كما أصدرت لجنة معسكر للجيهة بيانا في 1952/11/14[2] نددت فيه بالقمع المسلط على الجزائريين ، كما طالبت بالحرية الشخصية وبعودة مصالي الحاج و إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين، و حذر هذا البيان من الإنقسام و التشتت وقد أمضى في هذا البيان كل من:

-سطمبولي مصطفى، حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

-مجاجي محمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

-شرقي محي الدين، الحزب الشيوعي الجزائري.

-محمود بوزيري ، ممثل الكنفدرالية العامة للشغل.

-مهور علي، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

[1] CAOM , 5I115, CCA Police d'état cuc Mascara CC n°2985/Mascara 14/4/1952.
[2] **Alger Républicain** 14/11/1952.

وفي سعيدة كثف فرع الجبهة نشاطاتها بالمنطقة،حيث عقد تجمعا في 1951/12/30 في الساعة العاشرة صباحا حضره عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بلقصير عبد القادر و في جمعية العلماء المسلمين محمد سي أحمد، و عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بن عيشة مصطفى، و بلبوري عبد القادر، و كان من المتدخلين :

-طاهر أحمد من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-بودة أحمد من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و حضر من الجزائر .

-طنجاوي عبد الرحمن معلم من سعيدة.

وقع المتدخلون في هذا التجمع لائحة تنديد تضمنت المطالبة بإلغاء نتائج إنتخابات جوان 1951، توقيف القمع الإستعمار المسلط على الجزائريين و حرية الصحافة. كما اجتمع فرع الجبهة بسعيدة يوم 13أبريل 1952 بمقر الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) تحت رئاسة مدغري علال الملقب علال من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو مسؤول الخلية، و حضور كذلك طنجاوي عبد الرحمن ممثلا عن الحزب الشيوعي الجزائري، و بلقصير عبد القادر ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و محمد سي أحمد عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما حضر كل من بودة أحمد و خلاف محمد، و الزموشي سعيد.[1]

و في معسكر نظم الفرع في 8 فيفري 1952 بقاعة السينما أولمبيا (Olympia) تجمعا شعبيا في الساعة العاشرة صباحا، برئاسة الشيخ سعيدي الملقب بـــمجاجي محمد مدرس بمعسكر، من كان عدد المتدخلين ثمانية أعضاء مع حضور دماغ العتروس عن حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ورفع المتدخلون لائحة سياسية مماثلة للائحة التي رفعها فرع الجبهة بسعيدة، كإلغاء نتائج إنتحابات جوان 1951 وتوقيف القمع الإستعماري، وحرية الصحافة.[2]

[1] CAOM, Rapport mensuel – Mai –Avril 1952 21/3-20/4/1952 n°75/S.
[2] CAOM, 5I115,PRG CC, Mascara n°6274 du 11/09/1951.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن ذكرى تأسيس فرع الجبهة الجزائرية بمعسكر مرت دون نشاط يذكر، مع مرور تلمساني بوزيان ولد سان من (نمورز) الغزوات وهو طالب بجامع القيروان يوم 30 جويلية 1952 و اتصاله بأعضاء من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[1]، وفي مستغانم عقدت خلية اللجنة كذلك تجمعا خطب فيه أحمد مزغنة ، أكّد فيه على ضرورة مقاومة الإستعمار الفرنسي حتى يتحقق الإستقلال للجزائر، فخطب قائلا : "نطلب منكم نشر ما نقوله ، اليوم ، يخص الحال في تونس، و غدا الدور في الجزائر... التاريخ هو حلقة مستمرة ، فالجزائر و تونس و المغرب مهما كان الحال سيحققون الإستقلال"[2].

ونشير كذلك حول نشاط الجبهة في عمالة وهران ، إلى ذلك التجمع الذي جرى أيام 7 و8 و 10فبراير 1952 و ضم خلية باريقو (المحمدية حاليا) و معسكر، و مستغانم، حصره دماغ العتروس عن حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، و زواوي رابح عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و الشيخ مصباح قويدر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحذر هذا التجمع ما بين 500 و 800شخص، أكد المتدخلون في هذا التجمع على سياسة أحزابهم حول الكثير من الأحداث السياسية.[3]

2- أهدافها :

هدفت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها من خلال بيانها الموقع في 5أوت 1951 من قبل كل الحاضرين على :

-إلغاء الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17جوان 1951، وإجراء انتخابات عادلة .

-إحترام مبدأ حرية الإنتخابات في الفئة الثانية (أي الخاصة بالجزائريين).

-محاربة كل أشكال التسلط والقمع الإستعماري[4] .

---

[1] CAOM , 5I115, Rapport n°6713 du 21/07 au 21/08/1952.
[2] SLNA, n°398, Avril 1952.
[3] SLNA, n°211, Février1952.
[4] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر ، ص ص 164-165.

-إبطال التدابير الإستثنائية المفروضة على مصالي الحاج.

-احترام الحريات الأساسية مثل حرية التعبير و الفكر و التجمع و الصحافة و إنهاء تدخل الإدارة الإستعمارية في شؤون الدين الإسلامي[1].

لقد توالت خطب و تدخلات ممثلي الوفود و التنظيمات الأربعة في الاجتماع التأسيسي ليوم 5أوت 1951 في وصف الجبهة وشرح أهدافها، و تعاقب على المنصة كل من أحمد بومنجل ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و العربي بومالي أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري، وأحمد مزغنة أمين عام حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي قرأ رسالة مصالي الحاج على الحاضرين ، ووصف العربي التبسي ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين , رئيس الجلسة أهداف الجبهة في قوله :"إن هذه الجبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا، أو يهوديا وإنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق، مكافح في سبيل الحرية، فغايتنا أن نشيد جزائر حرة، يتمتع بخيراتها سائر أبنائها سواسية لا فرق بين جنسهم ومعتقدهم".[2]

وقد شرعت الجبهة الجزائرية في العمل بتنصيب هيكل إداري راعت فيه مبدأ التساوي في التمثيل بين التشكيلات السياسية الأربع المنتمية إليها، و كذا الشخصيات الوطنية المستقلة، فوضعت هيكلا إداريا من القمة إلى القاعدة، على النحو التالي :

-لجنة مديرة (المجلس الإداري) و به ثلاثون عشرا، ستة أعضاء عن كل تنظيم ، وستة أعضاء من شخصيات حرة مستقلة.

-الأمانة الدائم[3]، وبها عشرة ، بمعدل عضوين عن كل تنظيم إضافة إلى ممثلين إثنين من الشخصيات المستقلة[4].

-لجان إقليمية ، و عددها ثلاث في الجزائر و وهران و قسنطينة ، و هي التي تقوم بتأسيس لجان محلية و فروع في أحياء المدن، بعد مصادقة المكتب الدائم عليها.

---

[1] Mohamed Teguia, **l'Algérie en guerre** , Alger , OPU (SD), p123.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص172.

[3] المنار، العد 7 ليوم 1951/08/15.

[4] الشخصيات المستقلة الممثلة في المكتب الدائم للجبهة الجزائرية هم: أحمد توفيق المدني، وأندري مندور،
-Voir archives de la wilaya d'Oran (AWO) (SLNA) n°600 Août 1951.

علّق الحاج علي أحمد على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها بقوله "إنّها سلاح صالح لمواجهة الإستعمار"، و يضيف قائلا :"إن معركة الجبهة عادلة و تهم كل الجزائريين، و تسعى إلى جمع كل الديمقراطيين"[1]. بينما رأى جاك شوفالييه(J.Chevalier) أنّ هدف الجبهة هو "لا يحمل شيئا آخر إلا اتحاد حقيقي ديمقراطي"[2].

وكتب أحمد نقاش عن أهمية الجبهة في جريدة الحرية (Liberté) بتاريخ 9جانفي 1952، أنه يفضل هذه الجبهة، تم تخفيض العقوبات المسلطة على المساجين الجزائريين و منها مساجين عنابة (115شخص) من 363 سنة سجن، و 23 مليون فرنك إلى 115 سنة سجن، و نصف مليون غرامة ، كما أنه بفضلها ، تم تخفيض الأحكام المسلطة ضد مضربي (Descart) ابن باديس حاليا ، كما تم تحقيق مطالب مضربي الأصنام (الشلف حاليا) ووهران.

وكتبت جريدة "الجزائر الحرة ليوم 5جانفي 1952 في افتتاحيتها : "كانت سنة 1951 مهمة لدى العرب و المسلمين، حيث تمكن الوطنيون تحت الضغط و بفضل تضحياتهم من المسير قدما نحو الإستقلال التام، لقد ساهم الشعب بخطوات جبارة نحو تحقيق الوحدة..."[3].

و اعتبر لويس شوفالييه (L.Chevalier) أنّ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها حققت "سياسة التقارب بين النخبة المثقفة"، ثم يضيف قائلا : "أنها حققت سياسة اتصال بين المسلمين والإدارة الإستعمارية".[4]

على كل فإن الجبهة كانت تسعى عن طريق لجانها إلى تنظيم لعادات وندوات ثم وضع برنامج استعجالي و التعريف به، و تقديمه إلى الهيئات الدولية للتعريف بالقضية الوطنية،

[1] **République Algérienne** n°289 du 18/01/1952.
[2] Amar Ouzene , **le meilleur combat** , Paris, ED Julliard , 1962, p307.
[3] CAOM, 5I115, SLNA n°158 NA/3, Bulletin de presse d'Algérie, QM 1-15/01/1952.
[4] Louis Chevalier, op cit, p 187.

ثم أنّها كانت تعمل على محاربة السياسة القمعية التسلطية الإستعمارية الفرنسية، واحترام الحريات الأساسية مثل حرية التعبير و التجمع و الصحافة.

V- تقييم عمل الجبهة الجزائرية :

1- الصعوبات التي اعترضتها :

استطاعت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها عبر فروعها و خلاياها التي انتشرت في المدن الجزائرية الإتصال بالفئات العريضة من الشعب الجزائري. و في كثير من الأحيان، كانت غطاء لنشاط الأحزاب الجزائرية و محاولة لتوحيد الإتفاق حول الأهداف، إن قرب موعد الإنتخابات العامة (أكتوبر1951) و اختلاف الأحزاب المشكلة للجبهة الجزائرية حول الموقف منها، أدى إلى الإسراع في إفشال هذه التجربة ، فكان الفرق واضحا بين موقف الإمتناع و المقاطعة [1]. المتخذ من قبل الحزب الشيوعي الجزائري ، كما أن الخلافات الداخلية كان لها دور كبير في كسر هذه الجبهة ، يظهر ذلك جليا في تصويت الشيخ البشير الإبراهيمي ضد دخول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه الجبهة في إحدى المؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة، بحجة عدم إقحام الجمعية في الشؤون السياسية، لأنّ الجمعية كان هدفها إصلاحي، كما أن إحدى التقارير تكشف عمق الأزمة الّتي كانت تعيشها هذه الجبهة ، لاحظ هذا التقرير رفض مناضلون بعض العناصر من حزب حركة الانتصار ضمن هذه الجبهة لتعاونها مع الحزب الشيوعي الذي قبل المشاركة في الإنتخابات كما ذكرنا آنفا، أضف إلى ذلك فإنّ عدم قدرة الجبهة في وضع فرع لها في مدينة نمورز (الغزوات) حاليا بسبب خلافات داخلية بين عناصر من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبين حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و ذلك في سبتمبر 1951، وقد أدى ذلك إلى

[1] ينظر إلى: بيان دعوة الناخبين الجزائريين لمقاطعة انتخابات 7-14أكتوبر 1951 الموقع من قبل شخصيات جزائرية ، حسين لحول، مولاي مرباح من حركة الإنتصار، بومنجل أحمد، وأحمد فرانسيس من الاتحاد الديمقراطي، و العربي التبسي و الشيخ خير الدين عن جمعية العلماء ، وأحمد توفيق المدني من المستقلين، **جريدة المنار** ، العدد 9، أكتوبر 1951.

إقصاء الإمام بن قادة من المدرسة الإصلاحية المحلية، وقد تطور هذا الأمر إلى خلاف حاد يوم 17سبتمبر 1951 بعد فشل الفرع، و هذا ينطبق كذلك على فرع مدينة سيدي بلعباس.[1]

وإضافة إلى ما سبق، ساهمت عوامل عدة في إفضال عمل الجبهة الجزائرية ، نوردها فيما يلي:

-وصول الجبهة الجزائرية إلى حالة فراغ، فلم يحدد الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان ممثلا في الجبهة مثلا هل أن الإستقلال كان غاية لديه، أم مساعيه كلها من أجل تقريب الجزائر إلى الإتحاد السوفياتي[2] حسب عبد الرحمان كيوان.

-عدم رد حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على الدعوة التي وجهها إليه الحزب الشيوعي الجزائري لحضور الذكرى الأولى لميلاد هذا الأخير.[3]

-تحفظ عدة عناصر من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على المساهمة الفعلية في الجبهة الجزائرية، و ينطبق هذا كذلك على أعضاء من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و من الكشافة الإسلامية الجزائرية التي لم ترغب في الإنضمام إلى الجبهة الجزائرية.[4]

-وجود هياكل وتنظيمات ذات أهداف قوية و مشابهة مع تلك التي دعت إليها الجبهة الجزائرية، مثل لجنة دعم ضحايا الإضطهاد الإستعماري (C.S.V.R) المؤسسة منذ 1948، ولجنة الدفاع عن حرية التعبير منذ 1950.[5]

-موقف الإستعمار المتصلب أمام المطالب الجزائرية التي رفعتها الجبهة الجزائرية و التي كان مصيرها شبيه بمصير حركة أحباب البيان والحرية.

-اختلاف أطروحات ووجهات نظر الأحزاب المنتمية للجبهة الجزائرية فسعة حركة الانتصار أن تخرج من العزلة و تساهم في العمل السياسي دون أن تنحرف عن خطها الإستقلالي، و سعى الحزب الشيوعي الجزائري أن يكون ضمن الوحدة، و في آن واحد

[1] AWO, Préf. d'Oran, CAB, SLNA n°873. OR Rapport mensuel Septembre 1951 -Préf. D'Oran SLNA n° 803.
[2] **Algérie libre** du 1/11/1952.
[3] **Liberté** 17/7/1952.
[4] Collot, op cit , p 381.
[5] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المقال ، ص84.

خادما لبرنامج وخط الحزب الشيوعي الفرنسي، و كان العلماء أكثر ميلا و تقربا من الاتحاد الديمقراطي.[1]

إنّ الوحدة المنشودة ضمن الجبهة الجزائرية كانت محدودة وهشة و لم تكن تستجيب لطموحات الشعب الجزائري في المرحلة و لا لرغبات التيار الثوري، فلم تكن الهيكل الفعال المنظم لمقاومة الإستعمار ، وتم تكن في مستوى التطلعات و المتغيرات التي كان يعرفها المغرب العربي[2]، وقد اختلفت الآراء و الوجهات في تقدير أسباب اختفاء الجبهة الجزائرية وعوامله، فاعتبرها البعض بأنها "جبهة دفاعية ، لا هجومية فمطالبها كانت سلبية[3]. وبالتالي فاشلة ، ووصفها آخرون بأنها من "صنع ستاليني فهي من مبادرة و تنشيط الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان المستفيد الوحيد من العملية [4] وهو الحزب الذي سعى منذ 1946 إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية دون إستشارة مصالي الحاج[5] الذي كان موجودا تحت الإقامة الإجبارية بشانتيي واز (Chatilly oise) بفرنسا، و من مكان أسره، بعث مصالي إلى الجبهة الجزائرية نشرت بجريدة الجزائر الحرة (1951/08/25) عبّر فيها عن فرحته "بميلاد الجبهة، و طالب بتوجه نحو المطالبة بتحقيق الإستقلال الوطني ومواجهة أكثر فعالية ضد النظام الإستعماري.[6]

ورأى مصالي الحاج بأن أهداف الجبهة الجزائرية غير كافية[7] و محدودة و كان هذا تأكيدا على الأحزاب الوطنية التقية فقدت روح المبادرة، وقلت فعاليتها، و في المقابل أصبحت الإدارة الإستعمارية تتحكم في زمام الأمور و تراقب الوضعية [8]، وقد نظر المعرون المستوطنون إلى الجبهة الجزائرية بأنها جبهة المعاداة لفرنسا[9]، ويرجع بعض المؤرخين فشل الجبهة الجزائرية كمحاولة ثالثة من أجل الوحدة بعد المؤتمر الإسلامي العام 1936 و حركة

---

[1] Kaddache (M) et Sari (D), op cit, p113.
[2] Mahsas (A), Le mouvement révolutionnaire , Algérie de la première guerre mondiale à 1954, op cit, p 283.
[3] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، نفس المصدر ، ص168.
[4] Jeanson (F et C), op cit , p97.
[5] Simon (J), op cit p136.
[6] Algérie libre n°31, du 25/08/1951.
[7] Teguia (M), op cit p 123.
[8] Mahsas (A), op cit , p282.
[9] جوليان شارل أندري، أفريقيا الشمالية تسير، القوميات و السادة الفرنسية، ترجمة جماعية ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للشر و التوزيع، تونس الدار التونسية للنشر ، تونس 19763، ص367.

أحباب البيان و الحرية (1944) إلى "الأزمة الّتي كانت تمر بها حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و التي كان من المفروض أن تلعب دورا قويا داخل الجبهة[1].

2- الجبهة الجزائرية أمام الأمر الواقع :

حملت الجبهة الجزائرية أهدافا عامة و خلفت نوعا من الإجماع ، و التقت حولها عريضة من الشعب الجزائري خاصة داخل المدن، وقد عرفت أولى التصدعات خلال الإنتخابات القطاعية (أكتوبر 1951) التي كرست نجاح الإدارة الإستعمارية [2]، وقد انحصر عمل الجبهة الجزائرية في الدفاع عن حرية الصحافة و مساعدة المعتقلين والمساجين و ذويهم، و أصبحت أبعد عن ما كانت تطالب به حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، و بعيدة عن آمال و طموحات الشعب الجزائري نحو تحقيق الإستقلال[3]، كما خلقت الجبهة الجزائرية ديناميكية و حيوية عند الشباب الجزائري، فمن نتائج و تداعيات هذا التأسيس أنه في غمرة الأجواء المريحة و الإيجابية التي أحاطته ، كان إعلان هن ميلاد الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري و التي تكونت من طلبة شمال إفريقيا، و الكشافة الإسلامية الجزائرية، وشباب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية , وشباب أحباب البيان، وشباب اتحاد النقابات، وشباب الموحدين، واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية [4] نص قانونها الأساسي على توحيد جهود الشباب في مختلف الميادين، و تنسيق العمل و النضال من أجل إنهاء النظام الإستعماري، و السعي إلى إيجاد تقارب محقق منسجم في ميدان العمل العام، و الغاية المشتركة بين سائر الشباب الجزائري [5] و ساهمت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في تقريب المواقف رغم عمرها القصير (حتى أواخر 1952)، هذا و انسحب أعضاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الجبهة الجزائرية في ماي 1952، و اعتبر هذا نهاية لعملها [6] رغم سعي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، و الحزب الشيوعي الجزائري،

---

[1] Teguia (M), op cit p 124..
[2] Courrière Yves, op cit , p68.
[3] Kaddache (M) et Sari (D), op cit, p113.
[4] جريدة المنار العدد 7 (يوم 1951/08/15).
[5] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص180.
[6] Teguia (M), op cit , p124.

كل حسب مساعيه، إلى إعادة إحياء الجبهة، لكن دون جدوى [1]، إن محدودية مطالب الجبهة الجزائرية دفعت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية للبحث عن عمل موحد في نطاق المغرب العربي (المغرب الأقصى وتونس) و هي الدول التي بدأ فيها الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني،[2] وقد أثمرت المجهودات و عمليات التنسيق بين الأحزاب الوطنية المغاربة إلى تأسيس جبهة اتحاد وعمل من الأحزاب الوطنية المغاربية[3] يوم 2أكتوبر 1952 بباريس بتوقيع "ميثاق اتحاد بين أحزاب الشمال الإفريقي، و فيه تعهدت الأحزاب على مواصلة وتوسيع الكفاح من أجل تحري شمال إفريقيا من نير الإستعمار الفرنسي، و تنسيق العمل بينها، و إبقاء الحوار قائما لتحقيق الحرية والاستقلال.

إن سعي الجزائريين إلى تحقيق الوحدة النضالية ضد الإستعمار قديم و تجسد في عدة مجالات ومحطات تاريخية، و تمثل تجربة الجبهة الجزائرية القصيرة نموذجا حيا مهما، جسد العمل والنضال ضد الإستعمار، عبر عن سعي مستمر لدى الجزائريين من أجل تحقيق الوحدة، رغم صعوبة الظروف الداخلية التي كانت تمر بها الجزائر، إذ كانت الأحوال غير ملائمة لتحقيق هذا المبتغى القديم و المتجذر إن ميلاد جبهة و اتحاد و عمل بين الأحزاب الوطنية المغاربية يوم 2فبراير 1952، يعتبر متنفسا مخرجا و بديلا عن المأزق الذي آلت إليه الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في الجزائر.

[1] Kaddache (M) et Sari (D) op cit , p114.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص181.

[3] حضر الإجتماع عن تونس ، مصمودي (الحزب الدستوري الجديد)، وصالح فرحات (الحزب الدستوري) وعن الجزائر فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، وأحمد مزغنة (حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية) و عن المغرب أحمد علال (حزب الإستقلال)، ومحمد المكي الناصري (حزب الوحدة و الاستقلال، و محمد الوزاني (الحزب الديمقراطي المغربي للاستقلال).

-Voir Collot (C), et Henny J.R , op cit , p293.

الفصل الخامس

المنظمات المدعمة لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

I- الكشافة الإسلامية الجزائرية

*الحالة العامة عن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل الخمسينات.

1- انتشار و تطور خلايا الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ 1950.

2- أهمية وفعالية الكشافة الإسلامية الجزائرية.

3- المشاكل.

II- المدارس الوطنية .

1- الهيكل المنظم للمدارس .

2- نماذج من هذه المدارس.

استطاعت ح.إ.ح.د أن تكون قوة سياسية و شعبية ذات مكانة رغم المضايقات الإستعمارية، ويرجع ذلك إلى أسلوب نشاطها السياسي إذ جعلت من عدة منظمات وجمعيات ونوادي ومدارس إطارا لدعوتها الحزبية و غطاء لها... ولذا دعت الحركة في عدة مناسبات مناضليها إلى الإنخراط في عدة منظمات... و العمل على نشر مبادئها وأهدافها داخل هياكل هذه المنظمات.

I- الكشافة الإسلامية الجزائرية :

* الحالة العامة عن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل 1950:

يعود أصل الكشّافة إلى الجنرال بادن باول (Baden Powell)(1857-1941) الّذي وضع تصورا لنظام الأفواج الكشفية، إنطلاقا من تجاربه و معايشته الميدانية في إفريقيا والهند، أوردها في كتابه "الكشافون" الصادر سنة 11908، أما في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة فقد انتعش النشاط الكشفي في جو إثارة سياسية حول خرافة الجزائر الفرنسية، وبعد الإحتفال المئوي الإستعماري ، بدأت تظهر الأفواج الكشفية الأولى 2، وحملت لذلك ردا و موقفا، كان لها طابعا حزبيا3،لعب محمد بوراس (1908-1941) دورا أساسيا في بعث الحركة الكشفية في الجزائر من خلال تحضيره القانون الأساسي و النظام الداخلي للكشافة منذ 1935، و ترأسه المكتب الإداري الأول لاتحادية الكشافة الإسلامية الجزائرية في جويلية 1939 حتى وفاته معدما في 27ماي 1941 بتهمة تسريب وثائق سرية للنازية.

. تأسست اتحادية الكشافة الإسلامية الجزائرية رسميا عقب مؤتمر الحراش من 20 إلى 23 جويلية 1939، حيث تم من خلاله وضع القانون الأساسي و النظام الداخلي و تحديد الهياكل و المسؤوليات من القاعدة إلى القمة[1]، ولكن هذا لا يمنع من القول أنّ بعض الفروع الكشفية كانت موجودة قبل جويلية 1939 على مستوى عمالة وهران، مثل فوج الفلاح

[1] الشيخ أبو عمران و محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)، الجزائر ، دار الأمة ، ط1، 1999، ص11.
[2] تأسيس أول فوج كشفي هو فوج الفلاح سنة 1935.
[3] Voir Cart 4063 op cit d'Oran , PS n°4839 du 16/10/1943.

بمستغانم الّذي تأسس في أكتوبر 1937، وفوج النجاح بوهران نوفمبر سنة 1937، وفوج المنصورة لتلمسان، فبراير 1939، وفوج الهلال سعيدة مارس 1939.[2]

توقعت سلطات الإحتلال بانّ الحرب العالمية الثانية ستوقف وتيرة و نشاط هذه الأفواج الكشفية الموجودة على مستوى مدن العمالة، لكن ذلك لم يحدث حيث تواصل تأسس و ميلاد فروع جديدة في مدن عمالة وهران، و لعبت تلمسان دور المركز و القطب، لقد قام شريف بن غوتي المولود بتلمسان بدور المحرك للمهمة الكشفية بالمنطقة وهو الدور الّذي تحمله من خلال صلته بدار الحديث و نادي السعادة حتى بلوغه أمين عام جهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية منذ 1942[3]، ورغم مضايقة سلطات الإحتلال كان ميلاد أفواج عديدة في مدن عمالة وهران مع مطلع سنة 1940، حملت ميولا وطنية، وانخرطت فيها عناصر من حزب الشعب الجزائري، والجدول (2) يوضح ذلك :

الجدول رقم 23: ميلاد الأفواج الكشفية في عمالة وهران مطلع 1940

الفوج	المدينة	تاريخ التأسيس	قيادة الفوج
الصلاح	غليزان	1940	شاذلي المنور
الإقدام	معسكر	1940	صالح بوزيان
المحبوبة	مغنية	ماي 1941	مصاويت درار
الآمال	سيدي بلعباس	جوان 194	بن دمراد جمال
الموحدين	ندرومة	ديسمبر 1941	إبراهيم الطاهر
السلام	عين تموشنت	ماي 1942	بن دمراد مصطفى
الشهاب	معسكر	1943	سفير عبد القادر
المنار	تيارت	1943	بوعبدلي محمد
الوداد	بوحنيفية	1943	بودربالة جيلالي
الرشاد	تغنيف	1943	دلاي محمد
النجمة	سيدي بلعباس	1943	منور محمد ولد مولاي

[1]Voir AW, Ap 139 Bull SMA n°021 (1948-1949).
[2] Préf. d'Oran , CIE n°559, Août 1943.
[3] Préf. d'Oran CIE n°194 Avril 1942.

برز نشاط و دور الكشافة بالعمالة بكل وضوح في التجمع الجهوي (عين فزة-تلمسان) من 31 ديسمبر 1941 إلى 3جانفي 1942 تحت رئاسة الشريف غوتي، بحضور ممثلين عن أفواج وهران و مستغانم، و تلمسان ، و غليزان، و معسكر و سيدي بلعباس، ومغنية، و نمورز (الغزوات) فكان أول لقاء جمع عدا كبيرا من الممثلين عن الأفواج الكشفية بالعمالة، و يعتبر هذا التجمع الجهوي منعطفا مهما في الحركة الكشفية، وهو ما يظهر من خلال توصياته المتمثلة في تأسيس صندوق مالي مخصص للحالات الخاصة و المستعجلة والطارئة، إلى جانب التوصية بتعليم الشباب الكشفي بتاريخ الجزائر خاصة تاريخ الحقبة الإستعمارية الفرنسية.[1]

وجاء اللقاء الثاني في 23 ماي 1942 بوهران من أجل تحديد العلاقة بين الأفواج والمركز (الفيدرالية) و تنظيم الحملات الخيرية و الإغاثية ، و المخيمات الشبانية، والصداقة مع الكشافة الأوروبي [2]. وقد ظهرت قوة الكشافة على مستوى العمالة بكل وضوح بالمكان المسمى "الحجل الصغير" ، تميز هذا المخيم بحضور 450 شاب من الكشّافة من كل جهات الجزائر، تمّ تحت إشراف الضابط الوطني للكشافة الطاهر التجيني، و بحضور شخصيات وطنية كفرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي إلى جانب ممثل عن السلطة الإستعمارية وهو الضابط روني كابيتان (René Capitant) المكلف بالتربية و عامل عمالة وهران، و نائبه أوراليك (Uralik) تأكدت قيمة المخيم في دفع الحركة الكشفية إلى الأمام و خلاله تم تنظيم عملية باسم "المليار" لجمع تبرعات دعما لنشاط الأفواج، وقد أدى هذا النظام الكشفي إلى تكوين حركة حرة ضرورية لدى الشباب فتحت وسقت لهم الطريق نحو آفاق سياسية لاحقة و مستقبلية.

منذ 1943 بدأت تطرأ نقاشات سياسية داخل عدة أفواج كشفية خاصة أنها استدعت تنبيها من القيادة بضرورة الإبتعاد عن ذلك، و الإلتزام بالمادة الثالثة التي تمنع أي

[1] Préf. d'Oran CIE ,N°34 , Janvier 1942.
[2] Préf. d'Oran, CIE n°271, Mai 1942.

مناقشة سياسية شكلت الأفواج الكشفية "جبهة شبانية متماسكة، حافظت على حرية واستقلالية التصرف في شؤونها فلم يستطع حزب الشعب الجزائري تحويلها إلى حليف حتى سنة 1948"، فبدأت تطرح منذ هذا التاريخ بإلحاح مسألة الإنتماء السياسي للأفواج وتواجدها، ظهر ذلك واضحا خلال المؤتمر الوطني للكشافة المنعقد في سيدي فرج (27-29مارس 1948)، حيث ظهر اتجاهين تعاكسين ضمن الجهاز القيادي و هما :

الأول : رأى أصحابه أنه لا دخل للكشّافة في القضايا السياسية، و مثله الطاهر التجيني.

الثاني : رأى أصحابه ومنهم محمد بوزوزو أن للكشافة الحق في المساهمة في النضال السياسي ضد الإستعمار، بل نجد حملوا أفكارا تحررية اتضحت ميدانيا من خلال ممارسة نشاطاتهم ، فمن خلال زيارة القائد الكشفي محمد بوزوزو (جانفي 1949) إلى عدة مدن من عمالة وهران وتصريحاته، يظهر الطابع السياسي لنشاطه رغم تحفظه و احتياطه و حذره تجنبا للمراقبة الإستعمارية إلا أنه أفصح عن مواقف وطنية شجاعة، يظهر ذلك من خلال خطابه بمدينة معسكر في 10 فبراير 1949 حيث قال : "علينا بالإقتداء بالأمير عبد القادر، و لنجعل من تضحياته نموذجا لنا من أجل مواجهة الإستعمار و تحرير بلدنا الجزائر". ويضيف قائلا كذلك : "الكشافة هم جنود الغد إذا أردتم أن تكونوا أحرارا، عليكم بالثقة في الكشافة الإسلامية.

لقد كثف محمد بوزوزو من نشاطاته في مدن عمالة وهران خلال سنة 1949، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 24:

المدينة	التاريخ	ملاحظة
سعيدة	الإثنين 14فبراير 1949	قال في هذا التجمع بأنه في دورة في كل أنحاء الجزائر منذ 1نوفمبر 1948، كما أشار إلى ضرورة توحيد صفوف الكشافة الإسلامية -زار مقر حزب حركة الانتصار للحريات الديقراطية بسعيدة و التقى بشخصية عبد القادر.[1]
المشرية	16فبراير 1949	استقبله هناك عون الصحة راشيدي دون تجمع شعبي.
بشار والقنادسة	17 فبراير1949	خطب في مسجد المدينة بعد صلاة الجمعة.[2]
عين الصفراء	18 فبراير1949	استقبله الباشا خالدي، كما ألقى محاضرة في المسجد.
سيدي بلعباس	23 ماي 1949	نزل ضيفا عند بن رازي الشيخ وهو عضو في حزب حركة الإنتصار ، ثم أقام في نزل "الفندق الجديد"Nouvel Hôtel(Rue prudon)[3]
مغنية	15 جانفي 1949	حضر إلى مغنية قادما من تلمسان و ذلك من أجل إعادة تنشيط الفوج الكشفي المحلي [4]
تلمسان	14جانفي 1949	أقام محاضرة بقاعة الحفلات بالبلدية بحضور 150 مسلم و كثير من نواب من حزب حركة الإنتصار.

[1] Rapport C de Circ de police de Saïda le18/02/1949.
[2] Rapport de Circ de Macheria CC n°1608/21 le 03/03/1949.
[3] Rapport de Circ de Sidi Bel Abbès n°7748/RG le 24/05/1949.
[4] Rapport de Circ de police de Maghnia n°16/S le 15/01/1949.

1- إنتشار و تطور خلايا الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ عام 1950 :

بعد تأسيس الأفواج الكشفية منذ فترة ما قبل و خلال الحرب العالمية الثانية تعمم إنتشارها في عدة مدن من عمالة وهران، و ازداد نشاطها رغم الصعوبات و العراقيل التي وضعتها سلطات الإحتلال في وجهها، كمضايقة عمل الأفواج بتعمدها رفض منح رخص إقامة الأنشطة، فحتى المخيمات الجماعية للأفواج وقعت تحت المراقبة كمخيم تسالة (Tessala)، سيدي بلعباس في 8أبريل 1950[1] الّذي حضره عدة أفواج من تلمسان ، وسيدي بلعباس ، و سيق، و غليزان، و باريقو، و مخيم بوحنيفية من 9-15أبريل 1950 الّذي حضره أفواج الفلاح من مستغانم، وفوج الهلال من سعيدة، لم تكن هذه الوفود الكشفية آمنة خلال تحركاتها و زيارتها داخل مدن العمالة، بل خضعت لمراقبة و متابعة الأجهزة الإستعمارية "الأمنية" ، وهو ما تعرض له وفد ممثل المكتب الدولي للكشافة من لندن خلال زيارته لفوج كشفي بغليزان يوم 1سبتمبر 1950[2].

عرفت سنة 1950 عودة نشاط فوج "نمورز" تحت رئاسة بعوش محمد ولد عبد القادر ففي التقرير الّذي أورده المفتش دوي جون (Doye Jean) صرح قائلا : "إن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية يتطور إلى درجة الخطورة في ناحية نمورز و خلال كل المناسبات..."[3]. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ فوج الضحى "بنمورز" قد تأسس خلال سنة 1945 من مسؤولين معروفين، كصالح أحمد الكبير من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و قد كان هذا الفوج ذو توجه إصلاحي ، ثم بدأ يميل نحو التوجه الوطني، حيث أنّه في جانفي 1949 خلال الزيارة الّتي قام بها "بوزوزو محمود"المفتش العام للفوج، ألح على أن تبقى الكشافة الإسلامية الجزائرية غير سياسية ، و قد دفع هذا الطرح بالقائد المحلي للفوج حمدون بتقديم استقالته علنا لأنه كان يرى مساهمة الكشافة في النضال السياسي واجبة.[4]

---

[1] Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran Avril 1950 préf. d'Oran , SLNA n°309 Avril 1950.
[2] Mohamed Tiab, **La chronologie Algérienne (1830-1962)**, T21, Alger 1999, p 267.
[3] CAOM 92/573, PRG Poste DE Nemours n°142 le 15/10/1951.
[4] C de police Nemours n°274/S le 4/1/1952.

وفي تلمسان تمّ تجديد مكتب الكشافة الإسلامية الجزائرية ومنذ انتخابات 23 فبراير 1950 حيث أصبح المكتب يتكون من : حاج مصطفى بن يلس رئيسا و هو ينتمي إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و بن يلس مختار، كان الأمين العام للمكتب، أما الخزينة فكان يسيّر أمورها حميدو العربي ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد كان المكتب يتكون من عدة أعضاء، منهم : الوجدي دمرجي ، وسقال غوتي، وباب أحمد عبد العزيز، و ماسي مولاي، و الحصار مصطفى[1].

أصبحت الكشافة الإسلامية مع مطلع 1950 تضم هيكلة جديدة، برئاسة محمود بوزوزو، و نائبه لاغا عمر، و محفوظ قداش أمينا عاما، و لوانشي مسؤول الخزينة، و الجدول يوضح هذه الهيكلة الجديدة للكشافة الإسلامية.

جدول رقم 25: التنظيم الهيكلي الجديد للكشافة الإسلامية الجزائرية (مطلع 1950)

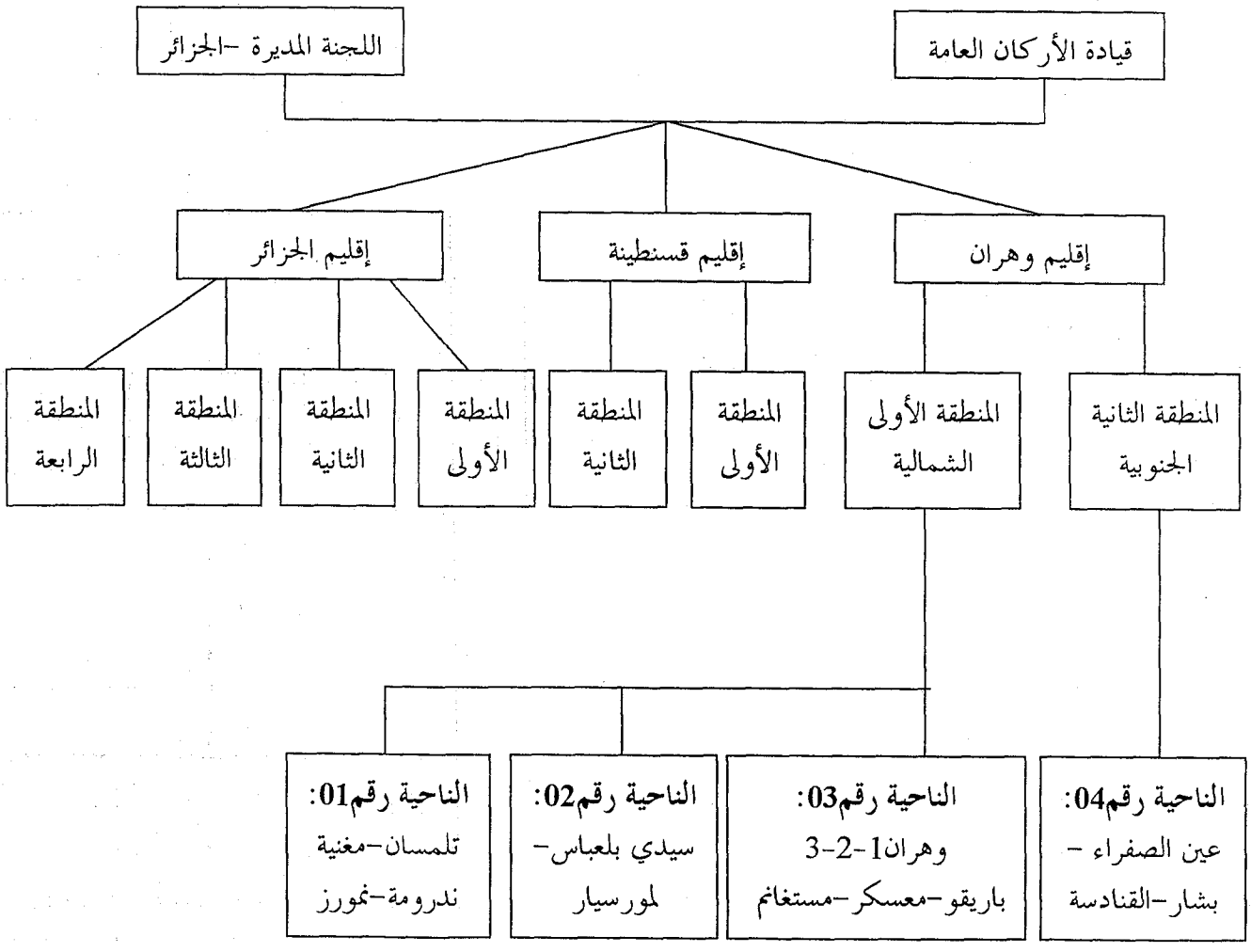

[1] SLNA, Rapport mensuel du 23/02/1950 au 23/03/1950.

وقد تكاثرت أفواج الكشافة الإسلامية بعمالة وهران مع مطلع 1950 و هذا ما نلمسه جليا من الجدول التالي :

الجدول رقم 26: تعداد بعض افواج الكشافة الإسلامية بمدن عمالة وهران (1950)

الأفواج	المدن	التعداد	المقر–المسؤول
النجاح	وهران	50	طهراوي عبد القادر، 9شارع أولاد نايل
الكرام	العامرية	33	رويدي بومدين ، عامل بالبلدية
الناصر	عين تموشنت	28	قلوش بومدين، تاجر
الخيرية	تليلات	21	غربي عمر، عامل بالعدالة
الاتحاد	باريقو	18	بن برينسية علي، عامل في محطة القطار
الفجر	سيق	21	بن خدة العربي
المنصورة	تلمسان	61	خواجي يوب، محضر أعشاب ، صيدلي
الجمعية	الحناية	40	عيساوي عبد القادر، تاجر
الهدى	ندرومة	47	بكوش، عامل
الضحى	نمورز(الغزوات حاليا)	40	حمدون محمد، تاجر
المحبوبة	مغنية	30	دياو عبد القادر، تاجر
الشهاب	معسكر	57	عدة قدور، عين السلطان، معسكر
الآمال	سيدي بلعباس	67	عمير بن عيسى، طالب، 13شارع السودان
الفلاح	مستغانم	52	بخلوف بلقاسم، محضر أعشاب ، صيدلي
الفتح	بشار	49	جيمري محمد، قابض بلدي
الهداية	مشرية	33	بن راشدي مسعود، عون طبي
الاتحاد	عين الصفراء	8	عبد الجبار محمد
السلام		8	بوزادة ميسوم

حسب التقسيم الهيكلي الجديد للكشافة الإسلامية الجزائرية، أصبح إقليم وهران يضم منطقتين :

أ-المنطقة الشمالية الأولى و هي موزعة إلى ثلاثة نواحي .

ب-المنطقة الثانية الجنوبية وهي عبارة عن ناحية واحدة : عين الصفراء ، بشار والقنادسة، و كانت تضم ثلاثة أفواج تحت قيادة المسؤول الجهوي براشد بوعزة، وكانت على النحو التالي:

الجدول رقم 27 : أفواج المنطقة الثانية الجنوبية في الكشافة الإسلامية الجزائرية –إقليم وهران 1950

عين الصفراء	بشار	القنادسة
سحنون الطاهر	جبار عبد القادر	كرموت محمد
فوج الاتحاد	فوج الفتح	السلام
21عضو	51	40

تعكس هذه الجداول التطور المحكم الّذي وصلت إليه الكشافة الإسلامية الجزائرية في عمالة وهران من خلال تقسيم الأفواج الكشفية بطريقة محكمة و ذلك حتى يتمكن للمشرفين على هذه الأفواج التحكم في نشاطها و تفعيلها وفق ما يخدم القضية الوطنية خاصة ، و أن الكشافة الإسلامية أظهرت منذ مطلع 1950 على تطلعها للمارسة العمل السياسي ، تجلى ذلك من خلال زيارة القائد الكشفي محمد بوزوزو إلى عدة مدن من عمالة وهران، رغم منحه قرار الأمين العام للعمالة بمنعه من التنقل و الإقامة فيها لخطورته.[1]

زاد نشاط بوزوزو في عمالة وهران بداية من 1950، ففي الزيارة التي قادته إلى وهران بتاريخ 4سبتمبر 1951 و التي غادرها في 5سبتمبر من نفس العام التقى بعيد الحميد مهري، أكد في هذه الزيارة على ضرورة الوحدة الوطنية وتوحيد الصفوف[2]، ثمّ زار وهران كذلك للمرة الثانية بعد عامين في أكتوبر 1953، أظهر في هذه الزيارة رغبته في التعامل مع

[1] M.Maraut (Décret du secrétaire général) du 09/08/1955.
[2] CAOM , SI13, PRG, District d'Oran, n°09657 du 06/09/1951.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت تفضل العمل التربوي الإصلاحي على ممارسة العمل السياسي، وهو ما أدى إلى برز خلاف بينه و بين عناصر من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[1]، و في 25أكتوبر 1953 نزل محمد بوزوزو ضيفا على تلمسان واستقر بنزل الماجستك (Majestic)، واتصل بـــ "قهواجي يوب" المفتش الجهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية في تلمسان لدراسة واقع الحركة الكشفية و نشاطها بهذه المدينة.[2]

إنّ هذه التحركات الميدانية التي قام بها محمد بوزوزو تعكس في حقيقة الأمر مساهمة الكشافة الإسلامية في النضال السياسي الّذي كان يخوضه الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، فرغم منعه من التنقل في مدن العمالة كما ذكرنا سابقا إلا أنّه واصل زيارته المختلفة مظهرا بذلك مواقف وطنية شجاعة .

2- أهمية و فعالية الكشّافة الإسلامية الجزائرية :

اعتبرت الإدارة الإستعمارية الفرنسية الأفواج الكشفية المكونة بعمالة وهران أنّها أصبحت تشكل خطرا عليها، و لذا رأت ضرورة مراقبتها، ظهرت فعالية الكشافة الإسلامية و أهميتها بعمالة وهران في عدة مواقف منها :

-التنقلات المستمرة للأفواج الكشفية إلى مختلف أرجاء مدن عمالة وهران و ترديدهم للأناشيد الوطنية "من جبالنا، فداء الجزائر" أمام قلق وصمت السلطات الإستعمارية ، وهو ما اعتبر هاما وحاسما في تاريخ الحركة الكشفية بالعمالة، خاصّة وأنّ الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية كانت ترى في هذه أفواجها الموجودة بالعمالة بأنّهم مستقبل جيش التحرير الوطني.[3]

-وصول الأمين العام للكشافة الإسلامية "لوانشيه" إلى مغنية في 8 فبراير 1950 حيث حضر لاجتماع الكشافة هناك تم فيه إقصاء "كساسي محمد" وتعويضه بـــ "صحبي تجيني" الّذي أوقف سنة 1945 من قبل السلطات الإستعمارية لانتمائه إلى حزب حركة

[1] Préf. d'Oran , SLNA n°958 du 09/10/1953.
[2] Voir CC, Tlemcen n°405/S , du 26/10/1953.
[3] El Hachemi Trodi, op cit p 44.

الانتصار للحريات الديمقراطية[1]، أضف إلى ذلك فإنّ فعالية الكشافة الإسلامية الجزائري خلال هذه الفترة تجلت كذلك في قيام "فوج المنصورة" التابع لتلمسان بتجديد مكتبه بمكتب جديد أغلبيته أعضائه من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و ذلك بتاريخ 23 فبراير 1950.[2]

-قيام مالمان بومدين، ناشط في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المولود بتاريخ 8أكتوبر 1917 في تلمسان، ابن محمد بن غوتي، وشيالي حسنية بنت محمد ، بجمع الأموال اللازمة للفوج الكشفي بتلمسان.[3]

إضافة إلى ذلك ناقش أعضاء المجلس الجهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية في 14أكتوبر 1951 تحت رئاسة محمد بوزوزو ، و محفوظ قداش ومالمان، و كروشيه، ولوانشي ضرورة تنشيط القاعدة للأفواج الكشفية بالعمالة و تفعيلها بما يخدم القضية الوطنية.[4]

3- المشاكل :

عاشت الكشافة الإسلامية الجزائرية عدة مشاكل و أزمات، وقد لعبت الإدارة الإستعمارية بكل الوسائل القمعية للوصول إلى هذا النور المولود الذي تم إشعاله في وسط الشباب الجزائري وتوجيهه بجدّ نحو الدفاع عن القضية الوطنية.

لعل المشاكل التي كانت تعيشها الكشافة تمثلت أساسا في الإنقسام الّذي كان بداخلها حيث كانت منقسمة إلى الكشّافة الإسلامية الجزائرية (SMA)، واتحادية الفتيان الكشافة المسلمين الجزائريين (FMA).

هذا الوضع جعل الخلاف واضحا بين هذه التنظيمات الكشفية، وقد أثّر هذا الوضع على مسار هذه الحركة في توحيد جهودها بما يخدم القضية الوطنية.[5]

---

[1] Préf. d'Oran SLNA n°170 le 08/02/1950.
[2] Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran , Février 1950.
[3] PRG CA , Marnia n°353, le 09/08/51.
[4] Préf. d'Oran , SLNA, n°732 le 14/10/1951.
[5] LNA n°3193/NA3 Alger le 19/12/1950.

كانت الكشّافة الإسلامية الجزائرية كذلك مشكل نقص وسائل العمل من أموال ومقرات ووسائل اتصال، ففي الوقت الّذي دعمت فيه السلطات الإستعمارية كل التنظيمات الكشفية الفرنسية ماديا ومعنويا بالجزائر، نجدها بالمقابل أنها لم تقم بذلك مع الكشافة الإسلامية الجزائرية التي كان يسيّرها الجزائريون، بل عمدت سلطة الإحتلال إلى توحيد المنظمات الكشفية الفرنسية في حين بقيت الكشافة الإسلامية الجزائرية مهمّشة.[1]

وبالإضافة إلى هذه المشاكل، عانت الكشافة الإسلامية الجزائرية من نقص التأطير البشري الخاص بتوجيه و إرشاد الفتيان و الشبان وكذلك صعوبة الرّبط و التنسيق بين الأفواج الكشفية والفيدرالية بمقرها بالجزائر العاصمة، ثمّ إنّ مراقبة ومضايقة السلطة والإدارة الإستعمارية لها حال دون تحقيق لبعض أهدافها ، ففي الكثير من الأحيان كانت الكشافة الإسلامية تواجه عراقيل الإدارة الإستعمارية المتمثلة أساسا في رفض هذه الإدارة الترخيص لها بإقامة نشاطات أو سهرات.[2]

II- المدارس الوطنية : ...

1- الهياكل المنظمة للمدارس :

ساهمت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بفعالية في المجال الثقافي و التربوي أظهرت عناصر في الحزب اهتماما حقيقيا و متزايدا بالدين الإسلامي واللغة العربية.[3]

فخلال مؤتمر 1947 لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تقرر تأسيس مدارس حرة وعينت لجنة عليا من أجل الإشراف على هذه المهمة و تنسيق الجهود بين النواحي و المناطق، و تذليل المصاعب، و ترأس أحمد بودة اللجنة التي ضمن كل من : امحمد فرحات و محمد مزغنة، وبلقاسم بدوي، وعبد الحميد مهري، و حسين بلميلي، و محمد الدحاوي و عبد الرحمان العقون وغيرهم...[4]ليتم في 1951 التأسيس الرسمي للجنة الشؤون الإسلامية

---

[1] محمد صالح رمضان، تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 70، الجزائر ، جوان 1982، ص63.

[2] Rapport CR , 4063, Tlemcen le 20/12/1949.

[3] Mohamed El Korso, **Structures islahistes et dynamique culturelle dans le mouvement national Algérien (1931-1954)** (in) lettres ; intellectuels et militants en Algérie (1880-1950) (Collectif) Oran URASC, Alger, ed OPU 1989, p69.

[4] Chafik Mesbah, op cit, p197.

(CAI) التابعة مباشرة للجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية برئاسة أحمد بودة[1]، ويبدو أنّ الوضعية الثقافية الصعبة التي كان يعيشها الشعب الجزائري من جراء السياسة الإستعمارية الفرنسية المبنية على التجهيل و الفرنسة و الإدماج هي التي دفعت بحزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية التفكير في إيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها بطريقة فعالة، والأرقام و الإحصائيات لما بعد الحرب العالمية الثانية تؤكد صعوبة تمدرس الجزائريين "بفعل تأخر المشاريع الإستعمارية المبرمجة لإنجاز أقسام دراسة لسنة 1945، فلم تنطلق حتى سنة 1947، ولم ينجز منها سوى 681 قسم سنة 1948، وبلغ عدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الإبتدائية من التعليم الفرنسي العام سوى 198678تلميذا"[2]، لقد كانت وتيرة التمدرس ضعيفة، وبقي تعداد الجزائريين الّذين حصلوا على مؤهلات علمية قليل جدا.

لقد أدركت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية صعوبة الوضعية الثقافية و ضرورة تأسيس مدارس للتثقيف و التكوين وتوعية الشباب للدفاع عن ثوابت الأمة و مقوّماتها وذلك بتدريس اللغة العربية ، و تربية الشباب على مبادئ الدين الإسلامي ، و تدريسهم التاريخ .

إنّ المدارس كانت ضرورة لتحقيق هذت الغاية، و تأسيسها ليس هدفا بل وسيلة لدى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي رأت أنّ "لا حلّ لهذه المشاكل الثقافية والتربوية إلاّ في ظلّ جزائر حرّة مستقلة"[3]، و على هذا الأساس كانت مجهودات الحزب في تأسيس المدارس مهمة، حيث بلغ تعدادها في كلّ الجزائر 70 مدرسة تعاقب على التدريس فيها 750أستاذ[4]، حسب توزيعها الجغرافي "يظهر تمركزها الواضح و الكبير و الملم في الغرب عن وسط و شرق الجزائر"[5]، و قد عرفت تنظيما فعالا مبني أساسا على المراقبة المستمرة، فتم تعيين مفتشين جهويين للمدارس ، منهم الشيخ ر بوري محمد كمفتش ومراقب عام لعمالة وهران، لعبت المدارس المؤسسة دورا أساسيا و من بينها :

[1] Mohamed El Korso, op cit , p75.
[2] AEK Mimouni, Petite histoire de scolarisation , en Algérie, simples chiffres (in) **consciences algériennes** Avril , Juin 1951, pp 57-58.
[3] Mohamed El Korso, op cit, p76.
[4] Abdelkader Ouagouag, **Les grands procès , organisation secrète**, Alger, Dahleb 1992 p32 et Chafik Mesbah, op cit , p197 (selon le témoignage de Ahmed Bouda le 8/11/1980) .
[5] Mohamed El Korso, op cit, p70.

في وهران، جمعيات الحياة، و الآمال، و المسجد حيث كان لكل واحدة مدرسة، إضافة على نشاطات أخرى كالمسرحيات، وكانتا على صلة وثيقة بحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الّذي نسيّر ووجه أنشطتها.[1]

في مستغانم المدرسة التربوية (Educatrice) التابعة للاتحاد الأدبي الإسلامي، تحت إدارة بن اسماعيل بومدين، و كان لها عدة فروع بالمنطقة، كانت هذه المدرسة لها دور كبير في التعريف بأهداف وتوجهات حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و مواجهة المشاريع الإستعمارية و الموالين لها[2]. من مدرسي هذه المدرسة نذكر على سبيل المثال لا الحصر زروقي الشيخ ولد جيلالي الذي أوقف في 27سبتمبر 1952 بتهمة فتح مدرسة دون ترخيص من قبل سلطات الإحتلال، كما فرضت عليه غرامة مالية وحوكم بأربع سنوات سجنا.[3]

وفي مدن أخرى ، مثل سيدي بلعباس، قامت مدرسة النصر المؤسسة سنة 1950 بمبادرة من معروف بومدين، و الطيبي العربي، وبن عودة عبد الدايم و علي بوعايت بدور هام في التعريف لتوجهات و مبادئ حزب حركة الإنتصار ، وقد ساهم هؤلاء الأعضاء في ميلادها و تنشيطها بوسائل بسيطة، فتحت قسمين لها للتدريس مستفيدة من دعم مدرسة التربية و التعليم المؤسسة سنة 1944 بمساهمة جماعية خاصة من قبل عناصر الكشافة الإسلامية الجزائرية.[4]

وقد وجدت كذلك مدرسة التقدم بمغنية المؤسسة في 27سبتمبر 1951 بحضور زبوري محمد المفتش العام للمدارس الحرة، فخلال الحفل تم جمع تبرعات بقيمة 450000فرنك[5] رغم نقص الوسائل المادية و الحاجة الماسة إلى الأموال و مراقبة الإدارة الإستعمارية لأنشطة المدارس ومحلاتها و مقراتها باستمرار[6]، حيث منعت المدرسون من أداء

---

[1] كان محمد صحراوي مدير المدرسة دار الحياة، وعلى رأس إدارة جمعية المسجد، و مدرسة المجد (سيدي الهواري ، وهران)، الأستاذ محمد الصغير بلبقرة مستشار حركة الانتصار بفيدرالية القطاع الوهراني.

[2] Préf. d'Oran, SLNA n°635.

[3] Mohamed El Korso, op cit, p175.

[4] Redouane Ainad Tabet, op cit, p145.

[5] AWO, Bp 196, Bull. des questions islamiques n°2422 septembre 1951.

[6] Pref. D'Oran SLNA n°732 Octobre 1951.

مهامهم بحجة عدم إعطائها ومنحها رخصا ، و لم تسلم من هذه المتابعة حتى مدارس صغرى في الدواوير والدشرات، مثل مدرسة دوار "المساعدة" قرب المالح (بعين تموشنت) سنة 1951، إذ كانت مركز إشعاع وطني، و حملت مشروعا وطنيا لمواجهة النظام المدرسي الفرنسي الرسمي، وكوّنت جيلا جديدا من الطبلة ، حملوا لواء مواجهة الإستعمار الفرنسي.[1]

كانت هذه المدارس ذات توجه وطني ، تسيّر من قبل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إذ كانت تابعة له، فهي مراكز تعلم مبادئ الوطنية و معاداة فرنسا، كان أعضاءها كذلك من الوطنيين حكم على البعض منهم مثل بحري ميسوم في قضية المنظمة السرية 19520 ، كما تأسست هذه المدارس من أموال حزب حركة الانتصار، إذ قام أعضاء اللجان المديرة لهذه المدارس بجمع الأموال لها لتسييرها وفق ما يخدم القضية الوطنية، ففي 28ابريل 1952 تمكن مناضلو حزب حركة الانتصار وهم زناتي عبد القادر، و شرفي محمد، وحداد محمد، في بني صاف و نمورز (الغزوات) و تلمسان و مغنية من جمع 90.000فرنك لصالح مدرسة المجد و بالمثل في سيدي بلعباس و لصالح نفس المدرسة يوم 13 و14سبتمبر 1952 إضافة إلى ذلك عملت اللجنة المركزية للشؤون الإسلامية التابعة لحزب حركة الانتصار بقيادة "بودة أحمد" على تعيين المفتشين العامين والمدرسين لدى عمالة وهران يتشكلون من :

-سويح هواري مسؤولا.

-الشيخ زبوري محمد، مفتش عام .

-سليمان بن محمد، نائبا.[2]

عكفت المدارس على تلقين الشباب تاريخ الجزائر مركزة على الحقبة الإستعماري من خلال التحليل أو الصور ، ثم تعليم اللغة العربية لمواجهة سياسة التجهيل التي كانت تمارسها سلطة الإحتلال ضد الشعب الجزائري، بالإضافة إلى ذل حاولت هذه المدارس غرس مبادئ الوطنية لدى الشباب من خلال تسطير برنامج وطني، كرفع العلم الوطني و ترديد النشيد

[1] Mohamed El Korso, op cit, p72.
[2] PRG, Oran n°11200 , Oran le29/11/1954.

الوطني، و إقامة المسرحيات التي كان الهدف منها تعرية الواقع الجزائري في ظل الهيمنة والسيطرة الفرنسية ، فكان تلاميذ مدرسة دار الحياة قد أدوا يوم 8جوان 1954 مسرحية بعنوان "الحق يعلو" مشكلة من أربع مقاطع مبرزين فيها همجية الإستعمار الفرنسي في الجزائر، كما قام تلاميذ نفس المدرسة بتأدية مسرحية يوم 11جويلية 1953 في الساعة التاسعة صباحا بدار الشعب حول نفس المضمون، إضافة إلى جمع أموال قدرت بـــ28000فرنك[1].

2- نماذج من هذه المدارس :

لعبت المدارس المؤسسة في عمالة وهران و التابعة لحزب حركة الإنتصار دورا هاما في توعية الشباب، و الحفاظ على المقومات الحضارية و الثقافية للشعب الجزائري، من اللغة العربية، والدين الإسلامي، و التّاريخ المشترك، ومن بين أهم هذه المدارس نذكر :

مدرسة الحياة :

تعتبر مدرسة الحياة من المدارس الّتي كانت تابعة لحزب حركة الإنتصار، يتعلم فيها النشء مبادئ الوطنية ، كانت تحت إدارة الشيخ زبوري مفتش جهوي لمدارس حزب حركة الإنتصار على مستوى عمالة وهران. من ضمن المدرسات اللّواتي درسن فيها "محمان سعدية"، عقدت المدرسة جمعيتها العامة في 30جويلية 1950 بمقر الجمعية الكائن في شارع سانتونج كاترو (Saint-Ange catreaux) بوهران في الساعة السابعة و النصف مساءا لتجديد المكتب القديم، أسفرت نتائج هذه الجمعية عن تعيين :

-خلفاوي علي ولد محمد المولود في 1907/3/12 بعين فكان بمعسر رئيسا.

-حضري علي المولود في 9جانفي 1913 وهو تاجر خضر نائبا للرئيس.

-عبد السلام بن محمد المولود سنة 1895 ببركان المغرب و هو تاجر خضر أمينا عاما.

-جديد عبد القادر ولد عبد السلام المولود في 19نوفمبر 1905 ببوتليليس ، تاجر خضر أمينا عاما مساعدا.

[1] PRG, Oran n°11200 , 29/11/1954.

-بليغي صادق ولد محمد المولود في 12فبراير 1904 ببوحنيفية معسكر أمينا للخزينة.

-حضري بركان ولد محمد المولود في 18أبريل 1903 بسيدي موسى معسكر أمينا مساعدا للخزينة.[1]

و في إطار برنامجها العادي نظمت هذه المدرسة عدة مسرحيات ، لفضح الواقع الإستعماري في الجزائر من بينها مسرحية "الحق يقال" في أربعة فصول. كشفت هذه المسرحية الواقع الّذي كان يعيشه الشعب الجزائري تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية، هذا الواقع الذي تمثل في الفقر، والجهل.

مدرسة المجد:

تم تدشين هذه المدرسة في 22مارس 1952 بشارع بودانس (Baudens) بوهران وذلك أيام 20-21 سبتمبر 1952 بحضور 1500 شخص[2]، وبعد مراسيم التدشين اجتمع بودة أحمد بمناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مسويح هواري ، والشيخ زبوري محمد بتاريخ 22أبريل 1952 في الساعة 12 و45د، و ذلك لتجديد الخطوط العريضة لهذه المدرسة والمتمثلة أساسا في القضاء على سياسة التجهيل الممارسة من قبل فرنسا في وهران، عن طريق تعليم الشباب الجزائري اللغة العربية ، و مبادئ الدين الإسلامي، و تاريخهم. هذا و نشير إلى أنّ المدرسة قبل تأسيسها كانت عبارة عن جمعية خيرية مقرها شارع فيليب وهران تابعة لنادي السعادة.[3] و كانت تتكون من عدة أعضاء منهم :

-بلبغرة محمد، المولود في 11ديسمبر 1918 بسيق وهو محامي كان رئيسا.

-إبراهيم محمد المولود في 15 نووفمبر 1913 بوهران محامي و كان نائبا للرئيس.

-بغدادي محمد المولود في 5ديسمبر 1916 في مستغانم عامل يومي نائبا للرئيس كذلك.

[1] PRG, District d'Oran 14/10/1950.
[2] Circ. de police d'Oran , CCN 178/S , du 20/10/1952.
[3] SLNA n°135, Oran 19/5/1949.

-غالي جيلالي المولود في 1925 بمستغانم، حلاق، كان أمينا عاما للجمعية.

-بن عبو محمد المولود في 13أوت 1919 بسيق، تاجر كان نائبا للأمن العام للجمعية .

-مخريش حاج احمد المولود بـــ22/3/ 1913 بغليزان أمين مال .

-شرفي محمد المولود في 5ديسمبر 1917 أمين مال مساعد.

-بن خيرة مصطفى المولود في 21مارس 1923 بوهران عامل يومي و كان عضوا بالمكتب .

-مكي العيد المولود في 13 مارس 1920 بوهران عامل يومي وكان عضوا بالمكتب.

-بن جيت مقران المولود في 1911 بتيارت، عامل يومي وكان عضوا بالمكتب.

-بيبوش عبد الله بـــ5أبريل 1917 في مستغانم وكان عضوا بالمكتب.

مدرسة الفلاح :

تمّ تدشين مدرسة الفلاح في 30 ديسمبر 1950 بحور حوالي 500شخص و عناصر من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية من بينهم صحراوي محمد، و تركي عبد القادر وبمناسبة هذا التدشين تمّ جمع حوالي 85000فرنك ، منها 500فرنك باسم الجمعية الرياضية الإسلامية (ASM) لصالح مدرسة الفلاح [1] . من مدرسي هذه المدرسة نذكر عزاوي عبد الرحمن من تلمسان كان مدرس للغة العربية .

مدرسة التربية و التعليم "الحمري":

كان مقرها بشارع "تيارس" (Place thiers) ، عقدت اجتماعا بتاريخ 15 ديسمبر 1950 لتجديد المكتب، ولكنها وجدت صعوبة ، نظرا لمحاولة عناصر من حزب حركة الانتصار السيطرة عليه، وهو ما دفع بالأمين العام بن مسطورة عمار للإستقالة[2] ، كانت اللجنة المركزية للمكتب كالتالي :

-ختير عبد القادر رئيسا.

[1] PRG, District d'Oran n°1078, Rapport mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951

[2] PRG, District d'Oran n°8273, Rapport mensuel du 18/6/1951 au 25/06/1951.

-بن حدة محمد نائبا للرئيس.

-بن مسطورة عمار أمينا عاما.

-عزوز علي ، نائبا للأمين العام.

-بن عمارة غالم أمينا عاما.

-بوجمعة بومدين أمينا عاما مساعدا.

-غربي عبد القادر مراقبا عاما.

-زماني صحبي الأمين العام المساعد.

تمكنت هذه المدرسة من إقامة عدة نشاطات في قاعة السينما "لوكس" (Lux) ففي 22ديسمبر 1950 أحيت ذكرى المولد النبوي الشريف، و أقامت مسرحيات، كما استطاعت جمع أموال قدرت بـــ 16000فرنك، وقد حضر في هذا النشاط عناصر من مدرسة الفلاح .

المدرسة التربوية "النصر" :

أسست هذه المدرسة في 3 و4أكتوبر 1950[1] بحي شعبي بسيدي بلعباس يسمى "فيلاح الريح" و من المساهمين في تأسيسها نذكر : سي الطيبي العربي، و معروف بومدين، وبن عودة عبد الدايم، وعلي بوعايت، ومن مدرسيها نذكر سي الحبيب بن ناسي و سي الحاج معلم في اللغة العربية، وقد حملت مدرسة النصر فيما بعد اسم سقال بلعباس بعد الإستقلال و بالضبط سنة 1963 لأنه كان كذلك من بين المساهمين في تأسيسها و تأسيس النادي الأدبي الإسلامي سنة 1935، و كذلك تأسيس فريق اتحاد بلعباس.

المدرسة التربوية (L'éducatrice):

تأسست هذه المدرسة في مدينة مستغانم ، من بين مدرسيها زروقي الشيخ، و مصطفى الشيخ، وبن شلاغم شارف الملقب بـــ"الكدروسي" (Belkedrouci) وهو الذي كان مديرا لها فتحت هذه المدرسة بدون ترخيص، مما جعل مديرها بن شلاغم شراف يقف أمام المحكمة الإستعمارية يوم 21 أكتوبر 1952 [2] بتهمة فتح مدرسة بدون ترخيص .

[1] PRG, District SBA, du 30/09/1953.
[2] PRG, District Mostaghanem, n°1194 du 27/10/1952.

مدرسة التقدم :

تمّ تدشينها في 27سبتمبر 1951 بمدينة مغنية بحضور 100شخص، و كثير من أنصار حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وقلة من رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين . تمّ تحديد مكتب مدرسة التّقدم يوم 5نوفمبر 1951 بحضور الشيخ زوري محمد[1]. قامت هذه المدرسة بدور هام في مواجهة السياسة الإستعمارية، فقد كشفت تحريات السلطة الإستعمارية أنّ طلبة مدرسة التقدم كانوا وراء تعليق ملصقات "مفرنسة" بعنوان "أطلقوا سراح مصالي الحاج" وقد أعطيت لهم هذه الملصقات من قبل مدير المدرسة دراعو محمد الذي ينتمي إلى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[2].

بالإضافة إلى هذه المدارس الّتي ذكرناها آنفا وجدت هناك مدارس أخرى كان لها دور طلائعي في مواجهة سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر القائمة أساسا على تجهيل المجتمع الجزائري، ومن بينها مدرسة السعادة الّتي تأسست في 11جويلية 1953 بوهران و كانت تابعة لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، استطاعت من تنظيم مسرحية وطنية، جمعت خلالها 28000فرنك[3]، كذلك مدرسو الخيالة، و هي مدرسة إصلاحية أسست في 11جوان 1950 بوهران بحضور حركة الانتصار الّذي كان الحزب الوحيد خلال هذه الفترة يطالب باستقلال الجزائر عن فرنسا.

هذا وقد ساهمت الفرق الرياضية التابعة للنوادي و الجمعيات أو الحرة الّتي أسسها الجزائريون مساهمة فعالة في التعبير عن مواقفهم، فكان ميلادها في الأحياء الشعبية، و لقيت حماسا و إقبالا شعبيا منقطع النّظير، جاء بعضها كرد فعلت لمواجهة الفرق الرياضية الأوروبية، و أضحت من خلالها الممارسة الرياضية فرصة لإظهار الإنتماء السياسي، وحبّ الوطن كراهية الأجانب، ومن الفرق الرياضية الّتي ساهمت في بلورة الوعي الوطني نذكر على سبيل المثال : غالي معسكر (CG Mascara) المؤسسة في 1912 الّذي يعتبر أول فريق

[1] Préf. d'Oran SLNA n°732, rapport octobre 1951.
[2] SLNA n°587 du 5/11/1952.
[3] PRG, District Oran, n°11200 du 29/11/1954.

كرة قدم ذو طابع وطني . جمع عدد أكبر من الوطنيين خاصة منهم عناصر من حزب الشعب الجزائري الذين كان لهم شأنا كبيرا في تسييره، و ينطبق هذا على الجمعية الرياضية الإسلامية لوهران التي تأسست سنة 1932 بمبادرة و تخطيط سويح هواري، وذلك لمواجهة فريق الكولون الفرنسي، و كذلك الحال بالنسبة للجمعية الرياضية الإسلامية التلمسانية التي تأسست سنة 1936 وضمت حوالي مائة منخرط سنة 1938، و نفس الوضع كان عليه الفريق الأولمبي الإسلامي لأرزيو المؤسس في سبتمبر 1943 بإمكانيات منعدمة لكن بعزيمة قوية وأكيدة.

الباب الثاني

من أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني و بداية الثورة التحريرية (1953-1954)

الفصل الأول

الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر:

نظرة وحجة السلطة الاستعمارية للتهرب من الواقع

I- فرنسا في مستعمراتها: من السقوط الحر إلى الأزمة

II- مؤشرات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

1- النمو الديمغرافـــي

2- الهجـــــرة

3- التـــمدرس

4- الريف الجزائري

III-الإصلاحات الاستعمارية: بين المشاريع والحلول والتساؤلات

ذهب المؤرخون في تحليلهم أسباب سقوط فرنسا السريع في الحرب العالمية الثانية وتوقيعها الهدنة مع النازية يوم 22 جوان1940 إلى عوامل كثيرة منها: قوة ألمانيا الحربية، الروح القتالية لدى العساكر الألمان والتركيبة الشابة للجيش الألماني وصعوبة الاتصالات السلكية وتأخر وصول المساعدات[1]...

ومن جهة أخرى كان لاحتلال الأراضي الفرنسية انعكاسا إيجابيا على شعوب المستعمرات، إذ تحمست وتقوت ورفعت مطالبها التحررية، والتي لقيت سندا مباشرا أو غير مباشرة من الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة الأمريكية[2].

I- فرنسا في مستعمراتها: من السقوط الحر إلى الأزمة:

فتح خطاب الجنرال ديغول في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 مسعى السلطة الاستعمارية في وضع مشاريع إصلاحية لصالح الجزائريين؛ إذ أشار ديغول إلى إمكانية رفع نسب تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية وحصولهم على حقوق المواطنة الكاملة وعلى مناصب ووظائف[3]...فكان هذا التصريح السياسي منطلقا لمشروع إصلاحي وهو أمر 7 مارس 1944[4].

[1] Charles Robert Agéron (Sous dire), **Histoire de la France coloniale (1914-1990)**, T_2 Coll. Paris ; Armand collin, 1990, p. 317-318.
[2] Benjamin Stora, **Algérie 1954**, Paris : De l'aube, 2004, p.14.
[3] Henri Pelligrin, **Le Statut de l'Algérie**, Alger : Maison des Livres, 1948, p. 22.
[4] Voir ordonnance du 07/03/1944 (in) : Mahfoud Kaddache, **Histoire du Nationalisme Algérien**, T_2, op.cit., p.953-955

وفي نفس الاتجاه الداعي إلى التجديد والتغيير، بإقامة إصلاحات تحقق إبقاء قبضة فرنسا على مستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية: نظمت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) ندوة برازافيل من 30 جانفي إلى 8 فبراير 1944،[1] "وذلك من أجل ترقية الأفارقة نحو المناصب والوظائف والمسؤوليات بواسطة مؤسساتهم الخاصة، ودون المساس بثوابتهم وتقاليدهم وبيئتهم."[2]

لقد أوضح ديغول في خطابه الافتتاحي للندوة إلى تصوره للعلاقة المستقبلية بين فرنسا ومستعمراتها بقوله: " لقد أسرعت الحرب وتيرة التطور والنمو. لكل إنسان الحق في تقرير مصيره. إن الخدمات الحضارية لفرنسا في مستعمراتها تلغي أي محاولة للانفصال: وإن تشكيل أي حكومة منفصلة ومستقلة عن الإمبراطورية الفرنسية غير وارد."[3]

وفي تفسير قيمة الحدثين، أي خطاب قسنطينة وندوة برازافيل، أعتبر لدى البعض محطات وخطوات كبرى نحو تحرر المستعمرات، ولكن في الواقع، لم يكن هذا سوى تأقلما للسلطة الاستعمارية الفرنسية مع الظروف والمستجدات التي طرأت محليا ودوليا بغية مواصلة واستمرار النظام الاستعماري...وذلك برؤية وتصور جديد[4].

أثبت التدخل القوي للسلطة الاستعمارية في مواجهة الجزائريين المتظاهرين في ماي 1945 مدى تمسك هذه الأخيرة بالإبقاء على الوضع الاستعماري القائم في الجزائر. ومن أجل ذلك، بادرت إلى إعادة ترتيب أمورها بالشروع في إصلاحات عامة لم تنل رضى الجزائريين؛ إذ لم تكن الإصلاحات الفرنسية في مستوى مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية.

وللشروع في ذلك وأمام صعوبة الحياة اليومية المعيشية للجزائريين وتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي لما بعد الحرب، بادرت السلطة إلى اتخاذ بعض الحلول، مثل تأسيس لجان محاربة الغش والسوق السوداء، وتكوين لجان يقظة اقتصادية في 31 مارس 1945، وأعطت توجيهات بعدم إثارة البطالين[5]... إلا أن هذا لم يغير من الوضع.

---

[1] كانت الندوة من تنظيم وزير المستعمرات الفرنسي روني بليفان (René Pelven)، وحضرها ثمانية عشر (18) حاكما عاما. وخرجت بتوصيات في تصريح عام بعنوان: " تنظيم سياسي للإمبراطورية الفرنسية – تنظيم سياسي للمستعمرات.

[2] Charles Robert Agéron (Sous dire), **Histoire de la France coloniale (1914-1990)**, T_2 op.cit, p.350.

[3] Henri Pelligrin, op cit p.22-25.

[4] Ahmed Mahsas, **Le mouvement Révolutionnaire en Algérie**, op.cit. p 171

[5] Awo. CIE (Novembre 1945)..

وفتح إعلان العفو العام في 09 مارس 1946 الطريق واسعا أمام عودة نشاط الأحزاب الجزائرية واستمرار مطالبها.

وفي هذا الإطار حققت ح.أ.ح.د سليل ح.ش.ج انتصارات كبيرة شعبية وسياسية في فترة تميزت بنوع من الانفراج السياسي وذلك بفضل نشاطها المحلي الوطني والخارجي.

توالت النكسات التي تعارض "الاتحاد الفرنسي"[1] بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل تصاعد المد التحرري جراء نشاط الحركات التحررية الشعبية في البلاد المستعمرة ففي جويلية 1945، تم وضع حدا للحماية الفرنسية في سوريا ولبنان والمعلنة منذ مؤتمر سان ريمو في أفريل 1920.

وفي 21 أكتوبر 1945، ببماكو (BAMAKO)، أسس قادة حركات تحررية ومنهم نكروما، سيدار، سنغور، فيلكس بْوانْييّ " التجمع الديمقراطي الإفريقي" لتوحيد وتنسيق الجهود الموجهة لمواجهة الاستعمار الفرنسي بأسلوب مطلبي ليّن[2].

وفي 1947، واجهت السلطة الاستعمارية الفرنسية الانتفاضة الشعبية في مدغشقر بقوة وعنف، ونجحت في التصدي لها، إلا أن هذا النجاح لم يكن حليفها في الفيتنام، أين اندلعت حربا تحريرية منذ 02 سبتمبر 1946، وانتهت بهزيمة الجيش الفرنسي في ديان بيان فو يوم 07 ماي 1954 وإعلان رحيل الاستعمار الفرنسي بتوقيع اتفاقية جنيف في 21 جويلية 1954[3].

وفي نفس السنة، خسرت فرنسا نفوذها التجاري في محمياتها التجارية بالهند والتي تواجدت بها منذ 1674[4]. إلا أن هذه الخسارة الفرنسية في الهند بدأت سطحية وضعيفة مقارنة بالخسائر الضخمة التي لحقت بفرنسا، سواء منها البشرية والمادية والنفسية في الفيتنام والجزائر ابتداءا من نوفمبر 1954 باندلاع الثورة التحريرية الجزائرية. إن سنة 1954 هي سنة الأزمة لدى الاستعمار الفرنسي، والذي بدت في كنفه ملامح وعوامل السقوط الحر

---

[1] أنهى دستور 1946/10/27 تداول كلمة "الإمبراطورية الفرنسية" وعوضها "بالإتحاد الفرنسي" (L'Union Française)

[2] Benjamin Stora, **Algérie 1954**, op.cit, p. 16.

[3] Ibid., p.15.

[4] Ibid., p.16.

والتدريجي والبطيء منذ الحرب العالمية الثانية، والأمثلة التاريخية السابقة تدل على هذا. ومع هذا لم يكن الاتحاد الفرنسي ليُساير الأوضاع ولا ليقف أمام تطلعات الشعوب ونشاط حركاتها التحررية.

وبالتالي فإن غياب الإصلاحات العميقة، بل وجود إصلاحات غير منجزة ووعود متكررة أدت في الأخير إلى اصطدام السلطة الاستعمارية بالأمر الواقع[1]، وهو السقوط المحتوم والذي كان "غير مدرك ومفهوم " من قبل الطبقة السياسية الفرنسية[2].

ولهذا، اعتقد البعض إلى أن تحقيق الاستقرار وتهدئة الأوضاع في المستعمرات لإنهاء حالات الاضطراب والعصيان لا يكون إلا بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

II- مؤشرات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر :

تميز الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مستعمرة الجزائر الفرنسية بوجود وتزايد الهوة والفرق بين مجتمعين وهما:

أ-المستوطنين:

يتكون هؤلاء من الفرنسيين والأوروبيين والأقليات اليهودية من المتجنسين بالجنسية الفرنسية. استفاد هؤلاء بعد استقرارهم في الجزائر من قوانين مصادرة الأرضي والتمليك (قانون 22 أفريل 1867 وقانون فارنيي – La loi Warnier الصادر في 26 جويلية 1873) وامتيازات خاصة أخرى[3].. واستقر جلهم في المناطق الساحلية، وخاصة في المدن.

ب- الجزائريين:

عانوا من الاستعمار والاستغلال. عاشوا في بؤس اجتماعي. جلّهم في الأرياف..بلغ تعدادهم في 1950: 8,8 مليون نسمة، وكانت نسبة الأمية فيهم: 93%، ومعدل العمر فقط: 43 سنة[4].

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص. 160.

[2] Benjamin Stora, **Algérie 1954**, op.cit, p.17.

[3] Ibid, p.79

[4] Jean Claude Chesnai, Colonisateur : L'heure des bilans, **L'histoire**, Paris N° 104, Octobre 1987, p.54..

1- النمو الديمغرافـــي:

رغم الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، ظلت إلا أن نسبة النمو السكاني عند الجزائريين مرتفعة ومتزايدة، ووُصفت بالانفجار الديمغرافي إذا كانت نسبة النمو: 1,4% إلى 2,8% في 1954، علما بأن نسبة الشباب الجزائري البالغ من العمر أقل من 20 سنة كانت في نفس السنة: 53% من مجموع الجزائريين[1].

وعلى نفس الوتيرة، كان تزايد تعداد المواليد الجدد في الأسر الجزائرية من 207 ألف مولود في 1950 إلى 250 ألف مولود في 1954؛ مقابل 110 ألف نسمة من الوفيات في نفس السنة[2].

استرعى هذا النمو الديمغرافي المتزايد عند الجزائريين اهتمام الإدارة الفرنسية، ودعى عدة مسؤولون محليون في تقاريرهم إلى اتخاذ تدابير مستعجلة لإيقافه، وذلك بتطبيق سياسة لتحديد مراقبة الولادات (BIRTH Control) حسب ما جاء في تقرير رئيس البلدية المختلطة كاساين (سيدي علي) في مطلع 1953[3].

وبتفصيل أكثر، دعى مسئولون آخرون إلى مواجهة هذا التزايد الديمغرافي عند الجزائريين أمام النمو البطيء للولادات عند الأوروبيين بوسائل الدعاية اتجاه المرأة، وتعليم الجزائريات في المرحلة الابتدائية تعليما غربيا، ومراقبة حالات الزواج وتطبيق القانون المدني الفرنسي في قضايا الزواج، والإرث...ومن شأن هذا أن يؤدي تدريجيا إلى توقيف وتيرة النمو الديمغرافي[4]... إلا أن الكفة الديمغرافية ظلت دائما لصالح المجتمع الجزائري.

2- الهجـــــرة:

تمركز أزيد من ثلاثة أرباع الجزائريين في الريف، رغم هجرتهم المتزايدة نحو المدن، إذ ارتفع عددهم من 772 ألف نسمة في المدن سنة 1936 إلى 1,6 مليون في المدن سنة 1954..وظلت نسبة الجزائريين المستقرين في المدن، بل في أحوازها، وأحياء الشعبية الفقيرة قليلة وضعيفة ، و لم تزد عن 18,9% من مجموع تعدادهم في 1954[5].

---

[1] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999)**, Collection : Que sais je ? Paris P.U.F, 11ème Ed. corrigée, 1999 p. 76.

[2] Fernand Boveart, le Surpeuplement accéléré de l'Algérie et ses conséquences tragiques, **NV.R.F.O.M**, n° 5, Mai 1956, Paris, p. 214.

[3] CAOM – Monographie politique de l'arrondissement de Mostaganem Rapp. C.M. cassaigne (janvier (1953).

[4] Tayeb Chentouf, **L'Algérie en 1954**, Alger : OPU, 2006, p.92

[5] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999)**, op.cit, p. 76.

كانت المدن الجزائرية مركز الهجرة والاستيطان للجاليات الأوروبية؛ إذ ارتفع تعدادهم من 673 ألف نسمة في 1936 إلى 792 ألف نسمة في 1954. وبلغت نسبة الأوروبيين في المدن الجزائرية: 80% من مجموع الأوروبيين في الجزائر[1].

وشكل المستوطنون في وهران لوحدها، وأغلبيتهم من أصول إسبانية بنسبة 65% من تعداد السكان المدينة البالغ عددهم في 1950: 256.661[2]نسمة.

إن هجرة الجزائريين نحو المدن الداخلية والساحلية الجزائرية تعد ظاهرة قديمة، ولقد تزايدت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لوضع الأرياف الجزائرية من تدني في المستوى المعيشي اليومي وتفاقم حالات البطالة، إذ قدر عدد البطالين الجزائريين في 1954 حسب تقرير دولافينيات (DELAVIGNETTE) بـــ 650- 800 ألف بطال، وحسب مصادر أخرى، قدر العدد بمليون عاطل عن العمل[3]. علما بأن أغلبية العمال الجزائريين[4] في الفلاحة كانوا من العمال الموسميين اليوميين (معدل أيام العمل في السنة: 180 يوم لدى 112 ألف عامل جزائري في الفلاحة)؛ ويشتغلون في ظروف قاسية؛ ويتقاضون أجرة ضعيفة وكانت ساعات العمل تصل معدلا إلى عشر ساعات في اليوم...مما أدى إلى وقوع حالات توقف عن العمل وإضرابات[5] كثيرة في القطاع الفلاحي الذي كان يُشغل ثلثي الجزائريين (أي ما يقارب 5,2 مليون جزائري)[6].

لم تكن أحوال الفلاح الجزائري ميسورة وسهلة، إذ عانى صعوبة الحياة اليومية والفوارق الواضحة والملموسة مقارنة حالة مع وضع وحال الفلاح الأوروبي المالك للأراضي؛ والحاصل على امتيازات عديدة أخرى كالقروض البنكية. وصاحب دخل فردي عال، إذ بلغ معدله في 1954: 780 ألف فرنك، بينما لم يزد دخل الفلاح الجزائري عن 22 ألف فرنك في نفس السنة[7].

---

[1] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999)**, op.cit, p. 75.
[2] Benjamin Stora, **Algérie 1954**, op.cit, p.68.
[3] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999)**, op.cit, p. 78.
[4] وظفنا مصطلح "العمال الجزائريون في الفلاحة"، لأن الفلاح الجزائري "أصبح مجرد عامل وغير مالك للأرض أو عامل بالخمس "خماسا".
[5] Ahmed Abid , **Les grèves agricoles en Oranie à l'approche du 1er Novembre 1954**,(in) **Parcours**, « l'Algérie, les hommes et l'histoire » Labo. Tiers Monde, Université Paris (75), 1987, p. 121-137.
[6] Henri Alleg, *La guerre d'Algérie*, T2, op.cit, p. 305.
[7] CAOM – Monographie politique de l'arrondissement de Sidi-Bel-Abbès, Rapp. C.M. le MEKKERRA, janvier 1954.

إن هجرة الجزائري ونزحه نحو المدينة لم تؤدي إلى إنهاء مشاكله بل واجهته وضعية صعبة، إذا لم تكن الحياة في المدن سهلة وميسورة. وإن تزايد نسبة التحضر لدى الجزائريين وتوافدهم نحو المدن لمن يكن ليقلق السلطة الاستعمارية، "على غرار ما أشار إليه تقرير إداري صادر على البلدية المختلطة – المكرة – C.M La MEKKERA من ضرورة توقيف الهجرة الوافدة من المناطق الريفية القريبة إلى مدينة سيدي بلعباس باتخاذ حلول جذرية لمواجهة مشكلة الريف في الجزائر"[1].

ظل الجزائريون سواء في الريف أو في المدينة يعانون من حياة يومية صعبة ، من بطالة وتدني مستوى المعيشة وحالة صحية متدهورة؛ إذ بلغ عدد الأطباء في الجزائر سنة 1954: 1855 طبيب مقابل 5137 طبيب فرنسي...ووصلت نسبة وفيات الأطفال: 130 بالألف في نفس السنة...بل لم تكن هذه النسبة في الإحصائيات الرسمية مرتفعة، حيث حددها تقرير ماسبيتبول (Rapport MASPETIOL) الصادر في جوان 1955 بـــ: 48 بالألف في 1954[2].

وتفشت أمراضا عديدة بين الجزائريين كالرمد الحبيبي (TRACHOME) والسفيليس– الزهري، وحمى المستنقعات، الملاريا (PALUDISME) ومرض السل (TUBERCULOSE)، والأمراض الجلدية وأخرى لم تشخص نظرا لانعدام الفحص الطبي، بل لم يعرف الجزائريين في كثير من المناطق الطبيب، ففي البلدية المختلطة لمعسكر، والبالغ عدد سكانها 10 آلاف ساكن، والمقسمة إلى ستة مقاطعات صحية؛ كما كان الفحص الطبي المخصص للجزائريين يتم من قبل تقني في الصحة وليس طبيبا، ومرة واحدة في الشهر فقط[3].

إلى جانب هذه الهجرة الداخلية، تنقل الجزائريون إلى فرنسا وكان سُدس هؤلاء المهاجرين من مقاطعة تيزي وزو، إذ هاجر منها حتى 01 أكتوبر 1953، 47296 مهاجرا نحو فرنسا. واستطاع المهاجرون الجزائريون المقيمون في فرنسا تحويل أموالا إلى

[1] Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954)**, Alger : ENAL – RAHMA, 1996, p.106.
[2] Voir Rapp MASPETIOL, (in) : **Annuaire Statistique de l'Algérie**, 1960. p.68.
[3] Tayeb Chentouf, op.cit, p.118-119.

أهاليهم بلغت: مليارين من الفرنك الفرنسي..رغم تحسن ظروفهم الاجتماعية إلا أن الكثير منهم صعب عليه التأقلم مع البيئة الجديدة عليه، وأحس بخيبة أمل. واضطر إلى العودة إلى أهله بعدما أصبح مجرد مقيم في فرنسا[1].

3- التـــمدرس:

بلغ عدد التلاميذ الجزائريين في التعليم الابتدائي سنة 1945: 100 ألف تلميذ من مجموع 1250 ألف تلميذ في سن الدراسة. بينما وصل عدد التلاميذ الأوروبيين 200 ألف[2].

وفي 1950، بلغ مجموع المدارس الابتدائية في الجزائر: 2068 مدرسة احتوت على 8035 قسم؛ درس بها 212 ألف تلميذ (معدل تلميذين لكل 100 جزائري) من مجموع 1,5 طفل جزائري كانوا في سن الدارسة...مقابل هذه الوضعية المزرية المتميزة بضعف نسبة تمدرس الجزائريين في المرحلة الابتدائية، كانت الحالة جيدة لدى التلاميذ الأوروبيين والبالغ عددهم في 1950، دائما: 140 ألف تلميذ (بمعدل 16 تلميذ لكل 100 أوروبي في الجزائر)[3].

وفي 1954، بلغ تعداد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الابتدائية: 302 ألف تلميذ[4]، أو تحديدا: 306.737 تلميذ[5]، ونسبة تمدرس لم تقفز عن 13%[6].

وفي التعليم الثانوي، وصل عدد التلاميذ الجزائريين في 1950: 2.734 تلميذ مقابل 20.658 تلميذ أوروبي. وضعف تمدرس الجزائريين راجع إلى عدة عوامل منها "دخولهم المتأخر إلى المرحلة الابتدائية من التعليم، وإلى غلاء التكلفة المادية للنظام الداخلي بالثانويات إذ تبلغ معدلا ما بين 40 إلى 50 ألف فرنك في السنة، إضافة إلى مصاريف النقل، الملابس

[1] Tayeb Chentouf, op.cit, p. 107.
[2] Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954)**, op.cit, p.105.
[3] Houcine LAHOUEL , **Réalités Algériennes**, Alger, Imp. du MTLS, janvier1953, p.74..
[4] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1999)**, op.cit, p. 80.
[5] Rachid Bencheneb, **l'Algérie à la veille du soulèvement du 1er Novembre 1954**, colloque, Institut d'histoire du temps présent (IHTP), CNRS, Paris, 1-8 Octobre 1984, p. 13.
[6] Jacques Duquesne, **Pour comprendre la guerre d'Algérie**, Paris : Perrin, 2001, p. 37.

والأكل، والأدوات المدرسية...والتي يصعُب على العائلة الجزائرية تسديدها، علما بأن المنح المدرسية ضئيلة، حتى لان نقول منعدمة، وتعطى فقط للمتفوقين، وهم في الغالب من أبناء العائلة الميسورة الحال."[1]

وبعد أربعة سنوات أي في الموسم الدراسي (1954-1955)، بلغ عدد التلاميذ في الثانويات: 6.260 تلميذ، ما يعادل نسبة: 18% من مجموع التلاميذ[2]. وفي التعليم العالي، بلغ عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين في 1954: 589 طالب بنسبة 11% (مقابل 5.172 طالب أوروبي). وفي نفس السنة، كانت الإطارات قليلة جدا 165 طبيب، 354 محامي، 185 أستاذ في التعليم الثانوي، 28 تقني سامي...)[3].

عموما، إن حالة التمدرس الضعيف لدى الجزائريين، خاصة في المناطق الريفي، ولدى الفتاة الجزائرية (معدلا: فتاة متمدرسة فقط مقابل خمسين أو سبعين فتاة في الريف[4]) أكدت نجاح السلطة الاستعمارية في فرض سياسة التجهيل في بيئة اجتماعية غالبية سكانها شباب (53% من الجزائريين المقدر عددهم بـــ: 8.745.000 نسمة في 1954 لهم من العمر أقل من عشرين سنة)[5].

أرجعت بعض التقارير الرسمية ضعف نسب التمدرس عند الجزائريين إلى تفضيلهم نمط التعليم العربي الحر والتقليدي ورفضهم التعليم العام الفرنسي؛ إلا أن هذا لا يمثل كل الحقيقة والواقع. إذ فعلا، وإن فضل الجزائريون نمط التعليم العربي الحر حفاظا على ثوابتهم، فلم يكونوا أحرارا في ممارسة التعليم، بل لقوا ضغوطا من الإدارة الاستعماريةٍ التي مارست الرقابة على هذه المدارس، وكثيرا منهم وجد نفسه مضطرا لتعليم أبناءه في مدرسة التعليم العام الفرنسي، وبعد سنين يتوقف المسار التعليمي لهؤلاء الأبناء، وإما لعدم وجود الثانوية، أو بعدها، أو لارتفاع تكاليف الدراسة.

---

[1] Houcine LAHOUEL, op.cit, p. 75.
[2] Rachid Bencheneb, op.cit, p.14.
[3] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p. 80-81.
[4] Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954)**, op.cit, p.105.
[5] Rachid Bencheneb, op.cit, p.10.

4- الريف الجزائري:

تحكم الاستعمار الفرنسي في أراضي الريف الجزائري بواسطة مصادرة الأراضي الجزائرية وتمليكها الأوروبيين، وذلك منذ بداية الاحتلال، وعلى فترات، إذ خسر الجزائريون ما يعادل 7،5 هكتار من أراضيهم خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1919[1]، وتحول الفلاح الجزائري من مالك للأرض إلى مجرد خماس أو عامل يومي، أو دون عمل.

بلغت نسبة اليد العاملة، الأوروبية في القطاع الفلاحي: 15% (بتعداد قارب 93.000 فلاح في 1954، وفي القطاع الصناعي: 28%، وفي التجارة والخدمات وصلت النسبة إلى 57%[2].

لقد تقلص تعداد الملاك الأوروبيين من 34.821 في 1930 إلى 17.129 في 1954 نظرا لتمركز الثروة وتزايد الاستغلال في مجال الفلاحة، وذلك بانتشار الملكيات الكبرى التابعة للخواص والمؤسسات الفلاحية ذات الطابع التجاري، ومنها المؤسسة الفلاحية الوهرانية التي ملكت حوالي 3.650 هكتار، والمؤسسة الجزائرية (Compagnie Algérienne) المالكة لمائة ألف هكتار، منها 660 ألف هكتار مخصصة للحبوب[3].

كما تطور الإنتاج المادي الفلاحي بفضل حصول الملاك الأوروبيين على قروض مالية، ونظرا لمشاريع الري والتحديث الفلاحي وميكنة القطاع، ولذا وصل مدخول الزراعة في 1953 إلى أزيد من 73 مليار فرنك فرنسي، منها 55 مليار هي مداخل إنتاج الكروم والخمور[4].

و رغم الوسائل المادية لدى الملاك الأوروبيين والمؤسسات الفلاحية الكبرى، عرف الإنتاج الفلاحي والحيواني تقلص، بل وتراجع في عدة مواد ومنها: الحبوب؛ زيت الزيتون، والغنم؛ وذلك منذ 1930، نظرا لحالات الجفاف، وتوقف المصادرة وطبيعة الملكية الفلاحية عند الجزائريين، إذ تميزت بكونها ملكية صغيرة...، فعلى عكس الملاك الأوروبيين، ملك

[1] Benjamin Stora, **l'Algérie 1954**, op.cit, p.79.
[2] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p. 74.
[3] Robert Aron, **Les origines de la guerre d'Algérie**, op.cit, p. 232.
[4] Charles Robert Agéron, op.cit, p. 75.

438.483 فلاح جزائري مزارع صغيرة معدل مساحتها عشرة هكتارات، وكان 8.499 من الفلاحين الجزائريين مزارع زادت مساحتها عن مائتين (200) هكتار[1]. إن الفرق شاسع بين الفلاح الأوروبي والجزائري، بل لا شيء يجمعهم، إلا عدم التساوي في الحقوق ومعانات الفلاح الجزائري من كل أشكال الاحتكار والاستغلال. والأرقام والأمثلة التالية توضح هذا:

إن معدل الملكية الفلاحية عند الأوروبي هو 109 هكتار، مقابل 14 هكتار لدى الفلاح الجزائري.

وأعطي للفلاحين الأوروبيين خلال الموسم الفلاحي (1952) وعددهم 16.316 فلاح مساعدات مالية بلغت 16.222 مليون فرنك، بينما استفاد 8.447 من الفلاحين الجزائريين المحظوظين من أموال بلغت 2.684 مليون فرنك[2]فقط.

كانت من بين النتائج المباشرة لمصادرة الأراضي الجزائرية، تقلص الملكية الفلاحية عند الجزائريين وتزايد عدد الملاك الكبار المستحوذين على المزارع الكبرى، إذا قفز عدد الملاك الأوروبيين المالكين لمزارع تزيد مساحتها عن مائة (100) هكتار من 6.000 إلى 6.385 مالك بين سنتي 1940 إلى 1953[3]. ونظرا لوسائل الإنتاج المتباينة من طرق تقنية حديثة عند الفلاح الأوروبي إلى وسائل تقليدية استعملها الفلاح الجزائري، كانت قيمة الإنتاج مختلفة؛ إذ بلغ معدل الإنتاج المادي للهكتار الواحد عند الأوروبي في 1953: أربعة وثلاثين (34) ألف فرنك، مقابل 6.400 فرنك فقط لدى الفلاح الجزائري[4].

إضافة إلى ما سبق، فقد عان العامل الجزائري في الأرض من البطالة التي قدرت في 1954 بـــ 46% في إحصائيات فرنسية رسمية ساعية إلى تقليصه[5]... ورغم ذلك، فهو يعتبر ضخما إذا علمنا بأن أغلبية الجزائريين كانوا في الأرياف (3/4 الجزائريين) وكان 88% منهم يشتغل في القطاع الفلاحي. والجدول التالي يوضح تفاوت توزيع اليد العاملة بين الأوروبيين والجزائريين.

---

[1] Charles Robert Agéron, op.cit, p. 77.
[2] Robert Aron, **Les origines de la guerre d'Algérie**, op.cit, p. 224-226.
[3] André Nouschi, **La naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954)**, Paris : Ed. du Minuit, 1962, p. 117.
[4] Ibid.
[5] C.G.A, **Recensement Agricole en Algérie (1950-1951)**, Alger Imp. Officielle, 1951, p. 58.

الجدول رقم28 : توزيع اليد العاملة الجزائرية والأوروبية حسب القطاعات[1].

القطـــــاع	الجـــــزائـــــريين		الأوروبيـــــن	
	العدد	%	العدد	%
الفلاحة	2.771.518	87,8	48.059	14,4
الصناعة	132.000	4,2	94.000	28,6
التجارة والخدمات	252.800	8	189.000	57
المجمـــــوع	**3.156.318**	**100**	**331.059**	**100**

يوضح الجدول العدد الضخم للعاملين الجزائريين في الفلاحة، إلا أن هؤلاء لم تكون وظائفهم قارة ومستقرة على مدى السنة، بل كان جلهم من العمال الموسميين، ففي 1951، كان حوالي 160 ألف عامل جزائري في الفلاحة اشتغلوا 250 يوما في السنة، و400 ألف عامل موسمي لمدة تسعين (90) يوم. وكان معدل أيام العمل لدى العامل الجزائري في القطاع الفلاحي هو خمسة وستين يوم في السنة[2]. من مجموع 2,7 مليون عامل جزائري في الفلاحة (المشار إليه في الجدول)، كان حوالي 1,7 مليون يعمل مدة تقارب مائة يوم في السنة...ومن أجل ضمان الاستمرار في الحياة... والبقية (أي مليون نسمة) في بطالة[3]...

لقد حققت الزراعة في الجزائر إنتاجا ماديا وفيار استفاد منه أصحاب الملكيات الكبرى والمؤسسات الزراعية ذات الأهداف التجارية البحتة. إن تنوع هذا الإنتاج الزراعي بين الحبوب بمعدل سنوي وصل إلى 18 مليون قنطار والعنب في مساحة بلغت حوالي 100 ألف هكتار، والأشجار المثمرة (25 ألف هكتار) والتبغ (295 ألف هكتار) والقطن (23 ألف هكتار)[4].

[1] Robert Aron, op.cit, p. 223.
[2] C.G.A, **Recensement Agricole en Algérie**, op.cit, p. 56.
[3] Rachid Bencheneb, op.cit, p.10.
[4] Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale**, op.cit, p.101-102.

عرف إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها تذبذب في فترة (1951-1954) وهو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 29: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (1951-1954) – الوحدة: قنطار[1]

السنة	الإنتاج
1951	15.627.870
1952	23.774.010
1953	19.380.130
1954	24.512.000

رغم حالة التذبذب في الإنتاج الناجمة عن تقلبات الأسعار وأولويات المؤسسات الفلاحية المحتكرة في رفع أو خفض الإنتاج، وإلى الظروف المناخية، إلا أن الموسم الفلاحي في 1954 كان جد مريحا، " إذ تميز بوفرة الإنتاج وتنوعه واستقرار الأسعار وبوضع مالي مريح للمؤسسات الفلاحية الكبرى..."[2].

وبقت هذه المادة (الحبوب) المفتقدة عند الجزائريين الذين عانوا من نقص الغذاء والمجاعة، من أهم المواد المصدرة إلى الخارج وعلى مدار السنين، حتى فترة تقلص الإنتاج كحال الموسم الفلاحي لسنة 1953 أين انخفض إنتاج الحبوب، ورغم ذلك كانت الكمية المصدرة معتبرة..وهو ما توضحه الأرقام التالية:

الجدول رقم 30: الحبوب المصدرة من الجزائر إلى الخارج (1953):[3]

المادة	الكمية – قنطار
القمح الصلب	773.000
القمح اللين	230.000
الشعير	394.000
الخرطال	17.000

[1] Robert Marger, l'économie Algérienne 1954 (in) **Documentation et enquêtes Algériennes**, n° 1, Alger, 1955, p.66-72.
[2] Ibid.
[3] C.G.A, **Exposé de la situation générale en Algérie (1953)**, Alger Imp. Officielle, 1954, p. 181.

إلى جانب الحبوب، شكلت العنب والخمور المادة التجارية المربحة للمزارعين الأوروبيين وأصحاب المؤسسات الكبرى، فمنذ بداية الاستيطان ومصادرة الأراضي، اعتنى هؤلاء بتطوير هذه الزراعة لأغراض تجارية، ولذلك زادت المساحة المزروعة بأشجار العنب والموجهة في غالبها لإنتاج الخمور وتصديرها...وهو ما توضحه الأرقام التالية:

الجدول رقم 31: تطور المساحة المزروعة بأشجار العنب (1864-1953)[1]

السنة	المساحة (هكتار)
1864	2.306
1882	139.026
1938	398.618
1945	325.794
1952	368.000

وبعد سنة (أي 1953)، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالكروم والموجهة لإنتاج الخمور: 403.100 هكتار، منها 40 ألف هكتار، كانت تابعة للملاك الجزائريين[2].

تمركزت هذه الزراعة في السهول الساحلية والداخلية من شمال الجزائري، وخاصة في عمالة وهران التي كانت بها النسبة الكبيرة من مزارع الكروم (سهول وهران، عين تموشنت، غريس، معسكر، سيدي بلعباس)... والأرقام التالية توضح هذا.

الجدول رقم32:نسبة الأراضي المزروعة بالكروم في الجزائر حسب العمالات(1953)[3]

العمالة	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	%
وهران	272	27,23
الجزائر	109,8	67,47
قسنطينة	21,3	5,28
المجموع	**403,1**	**100**

[1] C.G.A, **Exposé de la situation générale en Algérie (1952),** Alger Imp. Officielle, 1953, p. 56-57.
[2] C.G.A, **Annuaire Statistique de l'Algérie,** Nouvelle série, V : 6, 1953 Alger Imp. Officielle, Service de statistique Générale, p. 103.
[3] Tableau tracé selon les données de statistique (in) : Ibid.

بلغ الإنتاج السنوي لإنتاج الخمور الموجهة للتصدير في 1953: 18 مليون هكتولتر، وفي 1954: 19 مليون هكتولتر، لينخفض بعد سنة، حيث وصل إلى 14 مليون هكتولتر، وهذا بسبب مرض العضوية الفطرية (MILDIOU) التي تصب أشجار الكروم فتعيق نموها[1].

صورت دارسة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عمالة وهران تمت في 1953، بأن الحالة العامة سيئة وصعبة التسيير: وتركزت فيها الملاحظات على التفاوت بين النمو السكاني وتقلص إلى استقرار الإنتاج المادي وإلى درجة سوء التغذية ونقص الغذاء لدى الجزائريين[2].

وفي هذا الإطار، أقر تقرير دو لافينيات (De Lavignette) بضعف معدل الاستهلاك العام لعدة مواد غذائية أساسية، مقارنة بين سنوات ماضية عن سنة 1953.

الجدول رقم 33: معدل الاستهلاك العام في الجزائر (الوحدة: كغ/سنة)[3]:

المـــــــادة	1938	1953
القمح	132,1	119,2
الشعير	99,8	83
البطاطس	20	25,5
التمور	19,2	8,9

وانخفض معدل استهلاك اللحوم من 163 كغ (1911) إلى 119,2 كغ في 1953 نظرا لتقلص الثروة الحيوانية خاصة من الغنم: 8,5 مليون رأس في 1911 إلى 6.014.000 رأس غنم في 1953[4].

[1] Georges Viala, **L'Agriculture, Documentation et enquêtes Algériennes**, n°2, Alger, 1955, p. 58.
[2] CAOM, 92/143, Rapp. Mensuel, Septembre 1953.
[3] Rapp. DELAVIGNETTE, présenté au Conseil Economique, Paris, 18/06/1955.
[4] Jacques Marseille, L'investissement Public en Algérie après la deuxième guerre mondiale, **R.F.O.M**, n° 260-261, Paris, 1983, p. 161.

إن انخفاض معدلات الاستهلاك من المواد الغذائية هو مظهر عام، ولا يمكن اعتباره مؤشر ومقياس اقتصادي واجتماعي مهم لدراسة الوضعية في الجزائر طالما كانت هناك فوارق طبقية شاسعة بل تباعد طبقي بين المجتمع الأوروبي المستوطن والمستغل والمجتمع الجزائري وهو الأصل والأغلبية والذي ظل يعاني الكثير، بل زادت معاناته بتزايد الاستغلال والاحتكار.. وهي المشكلة الجوهرية في هذا الصراع.

وأشار تقرير فرنسي إلى " مشكلة الفلاحة] في الجزائر [في كونها غير متطورة إذ ساهمت فقط في تزايد اليد العاملة. وأن القطاع الفلاحي لم يعد مهيأ لاستقبال أعداد أخرى من العمال، ولذا كان الهجرة نحو المدن..."[1]

ولكن الواقع الفعلي غير ذلك، إذ أن القطاع الفلاحي في الجزائر تميز بوجود فعلا قطاع تقليدي ضيّق محدود المساحة والإمكانيات... كان موجه لتحقيق إنتاج غذائي محلي للفلاح وعائلته...وفي كثير من الحالات، لم يقوى على المنافسة المفروضة عليه من قبل المستوطنين، مما أجبر الفلاح الجزائري على بيع أراضيه أو إهمالها...والهجرة.

ومقابل هذا القطاع التقليدي، تواجد قطاع حديث توسع بفضل الاستيطان والمصادرة، ودخول المؤسسات الفلاحية الكبرى مجال الفلاحة لأغراض تجارية وعلى حساب استغلال الفلاح صاحب الأرض: الثروة الأصلية..وهنا تكمن المشكلة الرئيسية في الفلاحة الجزائرية.

اختلفت رؤى وطرق حل هذه المشكلة عند السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر. إذ استمدت هذه الحلول بالارتجالية، والظرفية والسطحية و لم ترق لتطلعات وآمال الجزائريين الذين عانوا الكثير وثاروا...والإضرابات المتكررة خلال مواسم جني العنب في سنوات 1951 و 1952 بعمالة وهران وأحدثت حالة الاستنفار لدى حاكم العمالة الذي أكد في تقريره المرسل إلى الحاكم العام للجزائر روجي ليونار (Roger Léonard) على "إحساس المسلمين بوضعهم الاجتماعي الهش والميئوس منه وخاصة لدى الفلاحين. واقترح عليه رفع

[1] GCA, Rapp. MASPETIOL, Rapp. De groupe d'études des relations financières entre la Métropole et l'Algérie, Alger, 1955, p. 28.

أجور الفلاحين الجزائريين إلى النصف. إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولا من قبل المعمرين ملاك المزارع، إذ رفضوه كلية وطالبوا بغلق الحدود مع المغرب للوقوف ضد هجرة العمال المغاربة وقدومهم إلى غرب الجزائر قصد العمل خلال موسم جني العنب؛ علما بأن هؤلاء كانوا يشتغلون بأجرة أقل من أجرة العامل الجزائري[1].

III- الإصلاحات الاستعمارية: بين المشاريع والحلول والتساؤلات:

توالت الإصلاحات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وتكررت...ولم تخرج عن جوهرها في اعتبار الجزائر قطعة فرنسية. انشغلت السلطة الفرنسية بوضع قوانين تكون كفيلة بضمان استمرار بقائها في المستعمرات، خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتنامي الحركات المطلبية وتصاعد المد التحريري.

كان من بين أولويات النظام الاستعماري في الجزائر بعد الحرب: تهدئة الأوضاع وكبح المطالب الوطنية واحتوائها، فخطط لهذا بنهجه سياسة لم تخرج في محتواها العام عن خط مشروع بلوم فيوليت (1936) وأمر 7 مارس 1944[2].

وعلى نفس الخط الإدماجي ولفرض الواقع الاستعماري تحت غطاء التجديد والتغيير، جاء مشروع الاتحاد الفرنسي الذي تم الاستفتاء عليه في الجزائر (أكتوبر 1946) ولم يلق إجماعا حوله، بل على العكس، بلغت نسبة الرافضين له: 62,4% من مجموع الناخبين[3]. ففي الواقع، لم يكن هذا الاتحاد الفرنسي بالنسبة للشعوب المستعمرة سوى سجن فرنسي[4].

وصدر القانون العضوي الجزائري – قانون رقم 47-183 ليوم 20 سبتمبر 1947 بعد مناقشة في الجمعية الفرنسية، ثم التصويت عليه يوم 27 أوت، بـــ 319 صوت بنعم، ضد 89 صوت بلا، و 184 غياب[5].

---

[1] Yves Courrière, **La guerre d'Algérie en Images**, Paris : Fayard, p. 100.

[2] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص. 160.

[3] François Hauchecorne, L'union française : Espoir d'hier, déception d'aujourd'hui, réalité de demain, **Consciences Algériennes**, Fév.-Mars 1951, p. 9-17.

[4] Amar Ouzegane, op.cit, p. 118.

[5] André Nouschi, **Algérie Amère (1914-1994)**, op.cit, p. 185.

احتوى هذا القانون على ستين (60) مادة موزعة على ثمانية أبواب: وحسب المادة الأولى منه، فإن الجزائر هي مجموعة أقاليم تتمتع بالشخصية المدنية واستقلال مالي[1]... وأقر بعض الحقوق: مثل فتح الوظائف أمام الجميع دون تمييز واعتبار الدين الإسلامي مستقلا عن الدولة، مثل بقية الديانات[2]؛ وإن اللغة العربية هي إحدى لغات الاتحاد الفرنسي (المادة 57)، وإضافة إلى هذا، إلغاء النظام العسكري في الجنوب وحل البلديات المختلطة[3]...وإعلان عن ميلاد الجمعية الجزائرية، وذلك بواسطة الاقتراع العام المباشر في دورتين؛ والتي تتكون من 120 نائبا: 60 نائبا يمثلون الفئة الأولى – المجمع الأول – (1er Collège) وهم من أصحاب الشهادات العليا والألقاب الشرفية والذين مارسوا مهام ؛ كنواب ماليين ومستشارين عامين ورؤساء مجالس محلية "الجماعة" (Djemââ) والحاملين لشهادات تقديرية عسكرية...وفي المقابل 60 نائبا عضوا يمثلون الفئة الثانية المجمع الثاني – (2ème Collège) وهو الجزائريين العامة (المواد 30-31 و32)[4]. لم يكن التمثيل عادلا؛ فلا يُعقل التساوي في عدد النواب (60 نائبا لكل فئة، علما بأن الفئة قليلة العدد، وهم من حاملي الجنسية الفرنسية ومن الموالين للإدارة والسلطة الفرنسية، بينما نواب الفئة الثانية هم ممثلو عامة الشعب الجزائري) إضافة إلى هذا، فإن حق الانتخاب لم يكن مصانا للفئة الثانية؛ والأرقام والإحصائيات... والأمثلة التالية تدل على هذا ؛ إذ يحدد أحمد محساس عدد الناخبين في الفئة الأولى بـــ 1.300.000 ناخب، و بـــ: 522.000 ناخب في الفئة الثانية[(5)]، ولدى آندري نوشي (André Nouschi) فإن تعداد الناخبين في الفئة الأولى هو 1,5 مليون، مقابل 510.000 ناخب في الفئة الثانية[6]، ولدى فرانسيس جونسون وكوليت (Francis Jeanson) فالفرق هو بين 1.450.000 ناخب إلى 500.000 لدى الفئة الثانية فقط[7].

---

[1] Voir texte intégral du statut organique de l'Algérie du 20/09/1947 (in) : François Jeanson et Collette, op.cit, p. 297-313.

[2] وفق قانون 1905/12/09، لكن في الواقع الملموس، أخضع الدين الإسلامي للمراقبة.

[3] حسب المادة 53 من هذا القانون العضوي (دستور 1947/09/20)، فإن حل البلديات المختلطة (كان عددها: 98) من صلاحيات الجبهة الجزائرية. لم تحل هذه البلديات المختلطة إلا في 1956.

[4] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص. 161-162.

[5] Ahemd Mahsas , **Le mouvement Révolutionnaire**, op.cit, p. 233.

[6] André Nouschi, op.cit, p. 185.

[7] François Jeanson et Collette, op.cit, p. 77.

اعتبر هذا الدستور لدى البعض بأنه "قانون أنهى الإشكال الأزلي والمستمر حول قضية التمثيل النيابي، حيث واجه المشكل الجزائري وسعى إلى حله في إطار الاتحاد الفرنسي بتنظيم العلاقة بين مجتمعين يعيشان على أرض واحدة، لا يريدان الاندماج والانصهار، بل يريدان البقاء متباعدين، كل وحد منها حر في شؤونه..." على حد تعبير ليون بلوم يوم2 أوت 1947 ووصفه لنجاعة هذا القانون[1].

وقريبا من هذا الرأي، اعتبر آخرون هذا الدستور بأنه "استجابة ضمنية لمطالب الجزائريين المقدمة من خلال حركة أحباب البيان والحرية منذ 1944..."[2]

بينما رأت ح.إ.ح.د بأن مناقشة قضايا مصيرية للجزائر لا تكون من اختصاص البرلمان الفرنسي، ودعت في بيان لها صدر في 7 سبتمبر 1947 الشعب الجزائري للوقوف ضد الدستور الذي جاء دون استشارة.. وهو يؤكد سياسة الإمبريالية الفرنسية في مواجهة آمال الشعب الجزائري. وألح بيان على تجنيد الجميع والتضحية من أجل برلمان جزائري حر[3].

عموما، بقى جوهر الصراع السياسي بين الجزائريين والاستعمار منذ 1948 إلى 1954 مبني على مدى تطبيق الدستور أو عدمه[4] ومن جهة أخرى، استدعت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الإسراع في إقامة مشاريع "إصلاحية".

أفرزت الحرب العالمية الثانية ظروفا اجتماعية صعبة وركود اقتصادي. " جعلت الإدارة الاستعمارية تبادر في وضع خطط ومشاريع من شأنها تحسين الوضع حيث خصصت 67% من الإعتمادات المالية ضمن الميزانية (1945-1947) للتجهيزات القاعدية (السكك الحديدية، ووسائل المواصلات، الري والكهرباء) و 7,3% للفلاحة[5].

لم يلق الريف الجزائري عناية خاصة في هذه الإعتمادات المالية الضئيلة والموجهة له (علما بأن أكثر من 3/4 الجزائريين كانوا في الريف) وإن تأثيرات الحرب وانعكاساتها كانت بليغة...فلم تكن الفلاحة من أولويات السلطة الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب...وكانت الغاية من الإصلاحات هي خدمة الاستعمار والمستوطنين، لا الفلاح الجزائري.

---

[1] André Nouschi, op.cit, p. 188.
[2] Jacques Chevalier, **Nous Algériens**, Paris : Calmann-Levy, 1985, p. 75-77.
[3] Claude Collot et Henry Jean Robert, op.cit, p. 264-265.
[4] André Nouschi, op.cit., p191.
[5] Ibid., p. 140.

بادرت الإدارة الاستعمارية منذ فترة الحرب، بمشروع هيكلة الفلاحة، لمواجهة مشكلة التموين وركود الإنتاج الفلاحي وإهمال الأراضي...وفي هذا الصدد، صدر مرسوم 24 فبراير 1940 الذي حدد صلاحيات الشركة الأهلية للحماية (Société Indigène de Prévoyance) (S I P) والتي تأسست بموجب قانون 14 أفريل 1893 وكان عددها في 1940: 240 وحدة، وفي 1946: 107 وحدة.

وأصبحت هذه الوحدات، بموجب قانون (17 نوفمبر 1940) هي المشرفة والمحتكرة لعمليات شراء وبيع الحبوب...[1]

وفي 1943، أعلن عن تأسيس لجنة خاصة لدراسة سبل تطوير الفلاحة، وإقامة مصلحة سميت " مصلحة التجارب الفلاحية " لم تقوى على تحقيق أي نتائج ملموسة[2].

وفي أعقاب الحرب، تواصلت المشاريع الإصلاحية، بتأسيس هيئة جديدة هي "قطاع الإنعاش الريفي (Secteur d'Amélioration Rurale) – SAR في 1946 التي شرعت في وضع مخطط عملي للتنمية المحلية على مستوى البلديات: (برنامج العمل البلدي – (Programme d'Action Communale) – PAC– بمساهمة إداريي البلديات[3] واستطاعت هذه المشاريع المحلية تقديم مساعدات للمزارعين الأوروبيين في تشجير الكروم وتوسيع المساحة المخصصة للحبوب، وتقديم مساعدات مالية للفلاحين، ولذوي العاهات والمعطوبين، إضافة إلى تقديم وجبات غذائية مجانية والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة...[4]

تحولت الشركات الأهلية (S I P) إلى الشركات الفلاحية للحماية (S A P) في 1952، وبقي دعم الفلاحة ضعيف رغم تزايد ميزانيتها، ففي1954، بلغ تعداد هذه الشركات الفلاحية 105وحدة وفي نفس السنة، بلغ عدد وحدا قطاع التنمية الريفية (SAR) : 133 وحدة والتي أطرت 211 ألف فلاح ؛ بعد ما كان عددها في 1948: 103 وحدة (75 ألف فلاح)[5].

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص. 164.

[2] **Doc. Alg**. N° 22, série Economique – 10 janvier 1947.

[3] Ibid., Réformes Agraires réalisées en 1945.

[4] **Doc. Alg**. Assistance, Bilan, jusqu'au 01/03/1946.

[5] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1999)**, op.cit, p. 79.

إن تزايد عدد الفلاحين في هذه الهيئات منذ فترة ما بعد الحرب دل على سعيهم في الحصول على المساعدات المادية، إلا أن الاستفادة منها لم تكن عامة وبشكل عادي وعادل[1]؛ وأن مشاكل الفلاح الجزائري بقت قائمة، بل أن وضعيته لم تتحسن عن ما كان عليه.

تكررت وتعاقبت الإصلاحات الاستعمارية في صيغة مشاريع مست جوانب سياسية، وأخرى اقتصادية واجتماعية كان مسعى الإدارة الحفاظ على الأمر الواقع واستمرارها في الجزائر.

لم يستفد الجزائريون من هذا المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، إذ بقي وضعهم المعيشي صعب ومعاناتهم اليومية مستمرة (فقر، سوء التغذية، مجاعة، بطالة، هجرة نحو المدن والخارج...)، بل أن الشهور والسنين تعاقبت...وبدأت آثار وانعكاسات الحرب تتلاشى وتضعف وانفرج الوضع العام، إلا أن حال الإنسان الجزائري لم يرق، بل ازداد سوءا؛ على عكس المستوطن: المستفيد من هذه المشاريع "الإصلاحية".

بقيت دعوات رجال السياسة الفرنسيين والمسؤولين بتحقيق إصلاحات قائمة وعادة تتناسب وتزايد المطالب الجزائرية وتطورها، بل وصولها في عدة أحيان إلى عصيان وتمرد...فكانت هذه المواقف عبارة عن رد فعل و خطب سياسية لإخماد وتهدئة الوضع العام. (المشحون بالاضطرابات إلى درجة الغليان الشعبي سنوات قبل اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954.

وحسب الخطاب الرسمي الذي حمله عدة مسؤولون فرنسيون، ومنهم الحاكم العام روجي ليونار (Roger Léonard) الذي صرح في 03 ماي 1954: "على فرنسا، منح مساعدات مادية مالية أكبر لتحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية مدروسة..."[2]

إن عدم نجاح هذه الإصلاحات الاستعمارية يكمن في كونها أصلا كانت موجهة للأوروبيين والمستوطنين ولخدمة الاستعمار الفرنسي دون الجزائري، بل على حسابه. فميزت هذه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بين الأوروبي والجزائري الذي ظل محروما منها، فلم يطرأ عليه التحسين، بل أصبح وضعه متدهورا.

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص. 165.

[2] Rachid Benecheneb, op.cit, p. 15.

من جهة أخرى لم تلق هذه المشاريع قبولا من قبل الجزائريين، وأردت فيها ح.أ.ح.د التي كانت في الواجهة الأمامية المناهضة للسلطة الاستعمارية، بأنه "لا تنمية ولا رقي إلا في ظل الجزائر الحرة"[1]. إضافة إلى هذا، إن فصل المشاريع الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية عن الحلول السياسية هو تأويل وتقزيم للمشكلة والقضية الجزائرية...وهو مبتغى الإدارة الاستعمارية الفرنسية وخطها الرسمي...ووفقه سارت كل المشاريع الإصلاحية..إلا أنه مع مرور الوقت وأمام صمود الجزائريين طرأ على هذا الموقف الرسمي الفرنسي شكوكا، وانتابه التصدع والاختلاف، خاصة قبيل وعند بداية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954.

إن الأمثلة التاريخية عديدة عن مواقف ودراسات وتقارير المسؤولين في السلطة الاستعمارية، فيها نوع من التغيير عن الموقف الرسمي، نورد البعض منها فيما يلي، وحسب ترتيب زمن:

- في أوت 1953، نشر روجي بران (Roger PARANT) وهو موظف سامي في الحالة المدنية – إدارة الحاكم العام للجزائر، دراسة حلل فيها طبيعة المشكل الجزائري، ورأى فيها بأن "تفاقم النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي المحدود منذ 1939، رغم سن القوانين والدستور، أدى إلى وقوع المشكل الذي هو اجتماعي قبل كل شيء...وعلينا]أي السلطة الفرنسية [أن تقوم بدراسة تقيميه للمجتمع الإسلامي] أي المجتمع الجزائري [ومطالبه"[(2)].

ولدى الحاكم العام للجزائر روجي ليونار، "إنه بفضل الحضور القوي للحضارة الفرنسية في الجزائر، ونظرا للصلة القوية بين المستوطنين والأهالي[3]] أي الجزائريين [ولدت جزائر الغد التي أصبحت مع مرور الوقت أكثر فرنسية"[4].

وبعيدا عن هذا الخطاب السياسي والذي كان موجها لطمأنة الرأي العام؛ وبعد اندلاع الثورة التحريرية، كتب جاك سوستال (Jacques Soustelle) تقريرا حلل فيه عدة

---

[1] Claude Collot et Henry Jean Robert, op.cit, p. 329-330.

[2] Les cahiers Nord-Africains, Juillet-Aout 1953.

[3] أوردنا كلمة " الأهالي "، كما جاءت في التصريح – الخطاب (ماي 1945)، لضرورة الأمانة العلمية. ولدينا تحفظ عليها. ونحبذ استعمال مصطلح بسيط ومباشر وهو " الجزائريين ".

[4] Henri Clavier, L'Algérie d'hier et d'aujourd'hui, le Monde non Chrétien, NV, série, N° 36, Paris, oct-déc, 1954 p. 453.

جوانب من المشكل الجزائري؛ جاء فيه على وجه الخصوص: " بأن الجزائر كانت تسير بوجهين وعلى وتيرتين: انجازات ومشاريع ونمو، مقابل بؤس اجتماعي ومعاناة يومية واجهت الجزائريين...أن كل المشاريع منذ بلوم فيولت لم تكتمل ولم تنجز...وأضاف: " علينا بالاعتراف، بأن أغلبية وعودنا لم تتحقق، بل خرقنا البعض منها، مثل المتعلق بحرية الصحافة (1948)...وأدى هذا إلى تزايد غضب شعبي موجه ضد الإدارة الفرنسية (غضب شعبي عند عامة الجماهير، غضب سياسي عند النخبة) وبتوحدهما، شكلا قوة انفجار ضخمة[1].

وتكلم الحاكم العام السابق للجزائر وهو ايدمون مارسيل نيجلان في محاضرة بتاريخ 1956/10/26 عن تفاصيل دقيقة في فترة ممارسة السلطة بالجزائر (قضية المنظمة الخاصة واكتشافها، ومسألة المؤامرة...) وصرح قائلا: "إن الإصلاحات الاقتصادية لم تكن كافية لوحدها. لتحقيق نتائج ملموسة في الجزائر، بل لا بد من التطرق للشطر السياسي للمشكل، وبكل جرأة: "رفعنا، نحن الفرنسيون وفي عدة مناسبات، شعار: "تبعية في ظل الاستقلال والحرية" (Dépendance dans l'indépendance)...لا أدري إن كان هذا بديلا لسياسة الإدماج أم مجرد للاستهلاك السياسي"[2].

وفي نفس هذا الاتجاه الذي حمله مسؤولون فرنسيون، والداعي إلى تصويب ومراجعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وفي صلبه إلى تدارك الوقت خاصة بعد الخسائر المتتالية التي لحقت بها بعد انطلاقة الثورة التحريرية في الجزائر، لاحظ، كذلك، رجال من الطبقة المثقفة الفرنسية هذه الملاحظات، وفي هذا الإطار، أشارت عدة كتابات فرنسية إلى ضرورة مراجعة هذه السياسة الإصلاحية...مؤكدين بأن المشكل الجزائري هو مشكل تعايش الجاليات، وأن قانون 1947 قد ولّى، ولا بد من إعادة التفكير في بديل له لضبط العلاقة بين الفرنسيين والجزائريين."[3]

---

[1] Rapp. Jacques Soustelle, présenté au gouvernement Edgar-Faure, Paris, le 01/06/1955 .

[2] Naegelen Marcel Edmond, **Aspects actuels du problème Algérien**, (in) **Nouvelle Revue**, N° 12, Paris, Décembre 1956 p. 513.

[3] Joseph LeRiche, **La cohabitation en Algérie**, Doc. N. AFR, N° 60, Paris, Août- Sept, 1957 p. 54.

لكن عمليا وعلى أرض الواقع، لم تكن هذه العلاقة سوى علاقة استغلال واحتكار بين مستغِل ومستغَل، مبنية على خدمة الاستعمار وعلى حساب قهر وإبادة عامة الشعب، ومواجهة كل أشكال مطالبة ومقاومة و تضيق الخناق على ممثليه.. وفي هذا الإطار، ألحت عدة تقارير محلية واردة من إداريي وحكام المقاطعات على ضرورة اتخاذ تدابير صارمة وعقابية ضد أعضاء ح.إ.د، وعلى أن يكون مصيرها الحل مثل ح.ش.ج[1] واقترحت تقارير ومراسلات أخرى على سلطتها الوصية بضرورة القيام بدعاية مضادة ضد ح.إ.ح.د وذلك بإغراء نواب مسلمين موالين للإدارة الفرنسية، وإشاعة أخبار مفادها بأن ح.إ.ح.د مليئة بالحسابات الشخصية والمصالح الشخصية... وبحث عن سبل وطرق تستطيع بواسطتها مصالح الاستخبارات (PRG) أن تنفذ وتتوغل داخل هيئات وأجهزة ح.إ.ح.د قصد تفكيكها[2]..إضافة إلى هذه "الوسائل السرية" المستعملة من طرف الإدارة الاستعمارية لمواجهة: مثل "النجاح" (NADJAH) نصف أسبوعي من قسنطينة و"هنا الجزائر" (HONA DJEZAIR) مجلة شهرية للحصص الإذاعية[3] — إذاعة الجزائر.

لكن هذه الإصلاحات لم تكن موجهة إلا لخدمة الاستعمار. ولم يستفد منها الجزائريون، بل أن وضعهم اليومي لم يطرأ عليه أي تحسين أو تغير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الجديد ظهر وبدى في نمو الوعي السياسي وتنوع وسائل المطالبة من علنية إلى سرية وتزايد شعبية ح.إ.ح.د.

[1] CAOM – 93/4154 – Rapop. C.M. Philippeville, Déc. 1953.
[2] Tayeb Chentouf, op.cit, p. 190.
[3] Ibid., p. 218.

الفصل الثاني

الحزب الثوري بين العودة إلى العلنية واستمرار السرية

I- ح.إ.ح.د بين الاهتمامات العادية وأولويات المرحلة

1- الوحدة الحزبية بين المشاريع والمقترحات

2- فكرة المؤتمر الوطني الجزائري: طرح جديد للوحدة

II- الجناح العلني: هيكل مجدد وعودة إلى النشاط

III- واقع التنظيم السري

VI- حالات الإثارة والاضطراب

1- أحداث ندرومة (15 أكتوبر 1953)

2- قضية النساء السبعة (جانفي 1954)

سعت ح.إ.ح.د إلى تحقيق وحدة تضامن القوى الوطنية لمواجهة النظام الاستعماري. ومن أجل هذه الغاية، كانت تجربة الجبهة الجزائرية للحرية واحترامها (FADRL) منذ 05 أوت 1951، محدودة وفاشلة نظرا "لطغيان النظرة الحزبية الضيقة عن روح الوحدة والتضامن التي وجب على ممثلي الأحزاب والجمعيات الممثلة داخل الجبهة التحلي بها والعمل من أجلها لمواجهة الاستعمار[1].

ومواجهة لهذا التصعيد وفشل تجربة الجبهة الجزائرية، كان لا بد من "إعادة النظر في الأهداف المسطرة من ضمن ميثاق الجبهة، وترشيد الدعاية الحزبية في اتخاذ خطة عمل وطنية على المدى البعيد."[2]

ففي هذا الاتجاه، كانت دعوات ح.إ.ح.د اتجاه الأحزاب الوطنية لتحقيق وبلوغ وحدة وطنية متينة وصلبة، علما بأن الظروف الدولية والمغاربية منها كانت مناسبة للمبادرة والعمل من أجل ذلك.

وبقي هاجس تحقيق الوحدة مبتغى كبير لدى ح.إ.ح.د خلال الفترة (1953-1954) ؛ وذلك عبر الدعوة إلى مؤتمر وطني جزائري...فما مصيرها خاصة وأنها جاءت في وقت حرج كانت تمر بها ح.إ.ح.د وما قدرها على التوظيف بين أهدافها واهتماماتها العادية من جهة، وأولويات المرحلة من جهة أخرى؟

I- ح.إ.ح.د بين الاهتمامات العادية وأولويات المرحلة:

أوضح بيان صادر عن ح.إ.ح.د " تصورها لمبادئ الحركة الوطنية الجزائرية والمبنية حسبها على مبدأين وهما:

1- الوطـــنية:

هي الشروع في نضال وطني، وسعي في حل إلى المشاكل الناجمة عن النظام الاستعماري وتحقيق التحرير...فالوطنية ضمن الحركة الوطنية الجزائرية شبيهة لأي حركة تحررية ضد الاستعمار، فهي تواجه كل أشكال التدخل والاستغلال والاحتكار والإلحاق... ومن أجل بلوغ القيم والثوابت الوطنية.

[1] L'Algérie libre, N° 55, du 15/10/1952
[2] Ibid.

2- الديمقـــراطية:

وهي المبدأ الثاني..وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب. ولا يتأثر هذا إلا في ظل إتمام التحرر وتحقيق الاستقلال والحرية[1]. إن تطبيق الديمقراطية يعني مساهمة الشعب في تسيير الشؤون العامة والمحلية والمراقبة المستمرة لضمان الحريات الأساسية. والتصدي لكل أشكال القمع..وأصبح من اللازم والواجب التحلي بهذه المبادئ القارة والمستمرة في تصور ح.إ.ح.د، خاصة في ظل تزايد الاضطهاد الاستعماري، كان من الضرورة التزام الديمقراطية كمبدأ لأن السلطة الاستعمارية توظفها كشعار وفي عدة مناسبات[2].

تماشيا وهذه المبادئ، تطور نشاط ح.إ.ح.د والتي بقى متأرجحا بين النضال السياسي العلني والعمل السري.

تميزت الفترة الممتدة ما بين 1953 إلى بداية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 ببروز علني لأزمة الحزب[3] التي كان لها تداعيات وانعكاسات على نشاطه. ورغم ذلك؛ امتدت وتوسعت هياكل ح.إ.ح.د تدريجيا نحو المدن الصغرى والقوى والدشرات...وبشكل قوي ومكثف في عدة مناطق، ومتميز بتجنيد أعدادا كثيرة من الشباب[4]وعقد اجتماعات دورية وسرية لخلايا ح.إ.ح.د وخلالها كانت تلقى دروسا توجيهية وتبلغ الأوامر الصادرة عن الأجهزة المركزية تبليغا شفهيا من قبل عناصر الاتصال ورجال الدعاية والإعلام[5].

سيرت ح.إ.ح.د قضايا وشؤونا عادية متكررة اضطلعت بها الخلايا مثل جمع الأموال لصالح ضحايا القمع الاستعماري خلال المناسبات الرسمية والاجتماعات وجرت عمليات جمع الأموال في جو تضامني مع المعتقلين وعائلاتهم...وفي نظام محكم وفي سرية، مثل عملية جمع الأموال والمواد الغذائية والملابس في مسيردة التحاتة (البلدية المختلطة- مغنية) لصالح مساجين أحداث ندرومة في 1953/10/15[6]، وفي عدة مناطق من العمالة بمناسبة تنظيم

---

[1] MTLD **Réalités Algériennes**, Paris : Imp. SEDIC, 1951, P. 133-136.
[2] Ibid.
[3] يأتي تفصيل هذا الموضوع في الفصل اللاحق.
[4] CAOM- 92//45, Rapp., police d'état – Affreville, Août 1953.
[5] CAOM- 92//106, Rapp., police d'état – Oran, Janvier 1954.
[6] CAOM- 92//45, PRG, Oran, 06/01/1954.

ح.إ.ح.د "لأسبوع التصدي ومواجهة القمع الاستعماري (04-18 أكتوبر 1953)، والذي كان تحت شعار "من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين"[1]، وفي سيدي بلعباس، خلال شهر رمضان، نظمت الخلية المحلية عملية جمع أموال لصالح لجنة دعم ضحايا القمع الاستعماري (CSVR) ودعت المناضلين والمتعاطفين إلى مقاطعة البضائع الأوروبية، وإلى منع التدخين وجعل يوم 8 ماي: يوم وطني للحزن[2].

انشغلت ح.إ.ح.د بقضايا العمال والدفاع عن حقوقهم وأصبح الدفاع عن الفئة العمالية بانخراط الكثير من مناضلي ح.إ.ح.د في النقابات العمالية (الكونفدرالية العامة للشغل CGT) مثل نقابة ميناء وهران ونمورز...ومساهمة فعلية لعدة عناصر من ح.إ.ح.د في إنجاح الإضرابات الفلاحية بمزارع المستوطنين خلال حملات جني العنب في 1951 و1952. وتأسست لجان للبطالين في عدة مدن.

كانت متكونة من عناصر من ح.إ.ح.د واستطاعت تقديم مطالب إلى السلطة المحلية، وتأطير حركة اجتماع ومطالبة بتحسين ظروف المعيشة والعناية بهذه الفئة[3].

كانت لجنة البطالين في نمورز قوية بتنظيمها، وكان أعضاء من ح.إ.ح.د يوجهون عملها واستطاعت تقديم عريضة مطالب إلى رئيس البلدية بعد اجتماع، وذلك يوم 25 جانفي 1954[4].

وفي عين تموشنت، كانت لجنة البطالين مؤطرة من قبل ح.إ.ح.د، وخاصة بن صالح محمد منذ خروجه من السجن في 1953/12/04، حيث أعطى هذا الأخير دفعا قويا وقيمة إضافية لـــ ح.إ.ح.د بالمنطقة، وزاد التفاف الشباب حولها وخاصة منهم البطالين[5].

إلى جانب مسعى العناية بالمسألة النقابية، اعتنت ح.إ.ح.د بالشؤون الثقافية والتعليمية، وذلك عن طريق تدشين وتأطير مدارس حرة وكتاتيب قرآنية ولعبت لجنة الشؤون

[1] CAOM- 92//106, PRG, Oran, Octobre 1953.
[2] CAOM- 92//53, Rapp. Mensuel – Sidi-Bel-Abbès, Mai 1954.
[3] CAOM- 92//106, Rapp. Mensuel, Oran, Novembre 1953.
[4] CAOM- Série continue //44, DPT, Oran, Préf. d'Oran - CAB, 27/10/1953.
[5] CAOM- 92//103, Rapp. Ain T'émouchent C.P.E, du 04/01/1954.

الإسلامية (CAI) ضمن الإدارة المركزية للحركة على مستوى العمالة دور المؤطر والمشرف على هذه المدارس ذات البعد والتوجه الوطني من خلال برامجها وأهدافها..ولذا كانت أكثر من مهمة وضرورية قصد نشر إيديولوجية ومبادئ ح.إ.ح.د فلم تدخر أي جهد لتأطير وتدشين مدارس جديدة في معسكر[1](أكتوبر 1953).

وفي عين تموشنت، تم تدشين مدرسة "الإصلاح"، ذات التوجه الوطني، إذ سيطر على مكتبها المسير عناصر من ح.إ.ح.د، وكان منهم: بوذياب جلول عضو سابق في المنظمة الخاصة[2]..وكذلك الحال في مدرسة المجد بدوار بني واسين – البلدية المختلطة – مغنية إذ منذ تدشينها يوم 1953/10/25، ظلت تحت تحكم الوطنيين[3]، علما بوجود عدة كتاتيب قرآنية يمارس فيها التدريس دون ترخيص، ولهذا تم إحالة عدة مدرسين على العدالة بتهمة فتح مدرسة غير مرخص لها[4].

كانت عناية ح.إ.ح.د بقضايا عائلات المعتقلين وبشؤون العمال والبطالين... وبتأطير المدارس هي من الاهتمامات العادية والكثيرة خلال المرحلة. إن تزايد هذه المهام والانشغالات هو دليل على تصاعد شعبية ح.إ.ح.د والتي كان عليها الخروج من دائرة ومرحلة الإثارة إلى مرحلة الحركة والمبادرة العملية...وكان الاستعداد لها عبر تكوين جماعات مراقبة واستطلاع عملت في الخفاء وبحذر...وكانت مكونة من مناضلين شباب متدربين على فنون حرب العصابات على استعداد لتحمل مشقة جسدية ونفسية...ومواجهة قوات الاستعمار[5]...، خاصة وأن طرق التعبير السلمية قد نفذت، بل وأن العمل السياسي العلني حسب الكثير من المناضلين أصبح غير مجدي ولا فائدة منه...إذ ضيّق الخناق على كل ما له صلة بـــ: ح.إ.ح.د، وفي هذا الإطار، كانت عمليات تفتيش مقرات الحركة شبه عادية ومستمرة وحجز أعداد كثيرة من جرائد " الجزائر الحرة "، رغم حالات الاستنكار الجماعية ضد حجر ومنع الجريدة، عبر بيانات جماعية للتنديد ضد القمع الاستعماري ومن أجل حرية الصحافة[6].

[1] CAOM- 92//106, Rapp, Mensuel, Oran, Novembre 1953.
[2] CAOM- //44, PRG, District d'Oran, du 10/10/1954.
[3] CAOM- 92//145, Rapp, C.M MARNIA, octobre 1953.
[4] CAOM- 92//45, Rapp, C.M MARNIA, Janvier 1953.
[5] CAOM- 92//106, PRG, Oran, Janvier 1954.
[6] **Alger – Républicain**, 06/02/1953.

إضافة إلى ما سبق، كانت لقضايا تونس والمغرب عناية خاصة لدى ح.إ.ح.د عبر بيانات مساندة، ولقيت تضامن شعبي عبر مساعدي تكوين لجان مساعدة تحرير المغرب، وجمع تبرعات مالية في إطار مساندة الكفاح التحرري في تونس[1] والمغرب...

عرفت هذه الفترة نشاطا مكثفا لمسؤولي ح.إ.ح.د في الخارج، مثل الشاذلي مكي في القاهرة، وفروخي مصطفى وأحمد مزغنة في فرنسا[2]. وفي هذا المسعى الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية، قدم خيضر محمد مذكرة ح.إ.ح.د إلى وفود اللجان السياسية للدول العضوة في الجامعة العربية يوم 03 سبتمبر 1953، وكان الغرض من هذا هو البحث عن مساعدة الدول العربية[3].

لم يكن العمل السياسي العلني ميسورا وسهلا في ظل المضايقات الاستعمارية المستمرة، ورغم صعوبة المرحلة التي كانت تمر ح.إ.ح.د؛ والمتميزة بالأزمة الداخلية الخانقة والتي جاءت في فترة كانت الحركة قد حققت شعبية واسعة واستطاعت أن تكون القوة الحزبية والشعبية الأولى دون منازع، استعملت معها الإدارة الاستعمارية عدة وسائل لمواجهتها، بل وللقضاء عليها[4].

جراء المضايقات الاستعمارية، مال المناضلون إلى تحبيذ وتفضيل الحيطة والحذر والسرية...داخل خلايا وأفواج الحركة، وفي كثير من الأحيان، تداخلت مهام الأعضاء فيما بين الجناحين العلني والسري، وتحول الجناح العلني إلى غطاء للثاني[5].

1- الوحدة الحزبية بين المشاريع والمقترحات:

كان من أولويات ح.إ.ح.د خلال المرحلة الممتدة من مطلع 1953 حتى بداية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 مسعى تحقيق الوحدة والتضامن الوطني في إطار منظم بين الأحزاب الجزائرية...والذي بشأنه تكوين قوة سياسية في ظل تكتل التشكيلات الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، قادرة على مواجهة الاستعمار وذلك بتقديم مطالب مدروسة ومنظمة.

[1] CAOM- 92//106, Oran, PRG, Septembre 1953.
[2] CAOM- 92//106, CIRC, Police, Alger du 20/03/1953.
[3] Mohamed Habri, **Les archives de la Révolution Algérienne**, op.cit, P. 50-51.
[4] Tayeb Chentouf, op.cit, p.189.
[5] CAOM- 92//106, PRG, Oran, Rapp. Mars 1953.

ومن أجل هذا، لم تدخر ح.إ.ح.د أي جهد ولا فرصة لتقديم اقتراحات هادفة لتوحيد الجهود الوطنية. وفي هذا الإطار، أقر مكتب السياسي للحركة المجتمع عدة مرات في مارس 1953، وبحضور مسؤولي العمالات الثلاث لدراسة الوضع العام قبل إجراء الانتخابات البلدية (ماي 1953)، مبدأ المشاركة في هذه الانتخابات بتكوين قوائم موحدة مع التشكيلات والأحزاب الجزائرية الأخرى (مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري...)[1]

وفي هذا الاتجاه الداعي إلى توحيد الجهود وتقديم قوائم مشتركة مع أحزاب جزائرية أخرى، تحرك مسؤولو خلايا ح.إ.ح.د المحلية من أجل بلوغ هذا الهدف، ووقعت مفاوضات حول صيغة "الوحدة الحزبية" مع تنظيمات وأحزاب قريبة في توجهها مع الحركة وتجمعها أهداف مشتركة[2].

لم تتوج المفاوضات والمحادثات بين مسئولي خلايا ح.إ.ح.د مع ممثلي الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري في وهران بنتائج إيجابية[3] وعلى عكس من ذلك، حقق اللقاء الأخير ليوم 1953/04/02 المتوج لعدة جولات تحاث بين ممثلي ح.إ.ح.د في تلمسان (ممشاوي محمد، بابا أحمد عبد العزيز) والحسار محمد الملقب عبد الحميد مسؤول خلية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، توقيع اتفاق حول أهداف مشتركة وضبط قائمة موحدة للانتخابات 26 أفريل 1953[4].

وتم تقديم قوائم مشتركة متفق عليها بعد محادثات في عدة مدن وبلديات، مثل سيدي بلعباس أي تقدمت قائمة مشتركة بين أعضاء من ح.إ.ح.د والاتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري، تحت اسم "وحدة ديمقراطية للتقدم والحرية)، واجهة ثلاثة قوائم. ولم تحسم النتائج لتعيين النواب العشرين الممثلين للمجلس البلدي، أي في الدور الثاني يوم 03 ماي 1953[5].وفي توران (صبرة)، نجحت المفاوضات بتقديم قائمة مشتركة مع أعضاء من الاتحاد الديمقراطي[6].

---

[1] CAOM- 92//106, op.cit.
[2] CAOM- 10 CAB 66 – Préf. d'Oran, Rapp. Mensuel, Mars 1953.
[3] Ibid.
[4] CAOM- E//301 – Fonds : Elections Municipales (1953), Rapp, PRG, Poste Tlemcen, du 07/04/1953.
[5] CAOM- E//303 – Fonds : Elections Municipales (1953), Arrondissement de Sidi-Bel-Abbès, Résultat des élections du 26/04/1953.
[6] CAOM- E//303 – Fonds : Elections Municipales Résultats statistiques du 2ème collège 03/05/1953.

وفي نواسي ليبان (Nouisy-Les- bains): عين نويسي حاليا بمقاطعة مستغانم[1] وفي فرندة، نجحت محاولات الوحدة بتقديم قوائم مشتركة وفق أهداف متفق عليها محليا خلال المحادثات[2].

والأمثلة كثيرة من محاولات وحدة محلية...وقوائم مشتركة جمعت بين عناصر مترشحين من ح.إ.ح.د، ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وآخرين دون انتماء أي أحرار...وهم أقرب في توجههم وأهدافهم مع الحركة. إلا أن هذه النماذج لم تكن عامة، وفي كثير من الحالات، دخل مترشحون عن ح.إ.ح.د الانتخابات البلدية تحت قوائم خاصة بهم، و لم تكن المنافسة عادلة، بل كان التحيز واضح إذ مالت الإدارة لقوائم موالية وتكررت التجاوزات.

إن من محاولات الوحدة بتقديم قوائم مشتركة كانت فقط مبادرات محلية، و لم تكن بإملاء وأوامر من القيادة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وهذا الذي أدى عدم تعمم هذه الأمثلة في بلديات ومدن أخرى، بل على العكس، عمليا، لم تكن المساعي المشابهة ولا الجهود المشتركة ولا العمل الموحد...ومن كلام أحد مسئولي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في بلدية مغنية، وهو رحال عبد اللطيف، يظهر هذا، إذ صرح ما يلي: "لقد أعطتنا لجنتنا المركزية تعليمات صارمة بتقديم قائمة خاصة بنا، لا نريد وحدة مع حزب الشعب الجزائري الذي له سياسة مواجهة مباشرة، وهو بذلك يوجه مناضله نحو القمع. أما نحن لا نريد الدفع بمناضلنا للسجون لنا ثقة في مناضلنا، لا نريد خداعهم. علينا ابتاع سياسة مرنة[3].

لم تتوج زيارات سويح هواري المتكررة في مطلع 1953 إلى مغنية، ولا محادثات كبير محمد مسؤول خلية ح.إ.ح.د وبن داود عبد الكريم، مع ممثلي عن خلية الحزب الشيوعي الجزائري، ولا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري...إلى أي نتيجة واتفاق بين الأطراف...و لم يكن اجتماع يوم 10 أفريل إلا كسابقيه[4].

[1] CAOM- E//298 – Fonds : Elections Municipales 2ème collège – Mostaganem.
[2] CAOM- E//303, Elections Municipales Avril 1953.
[3] CAOM- E//303, PRG, District d'Oran C.M MARNIA, 23/01/1953.
[4] CAOM- E//303, PRG, C.M MARNIA, du 01/04/1953.

اغتنمت ح.إ.ح.د فرصة الحملة الانتخابية للدعوة إلى الوحدة والتضامن، ولفضح سياسة الاستعمار الفرنسي لتوضيح مبادئ وأهداف الحركة...ومن أجل هذه الغاية، وقع تجمعا شعبيا ضخما في تلمسان يوم 19 أفريل 1953 بقاعة الحفلات بالبلدية، حضره حوالي 450 شخص استمعوا لخطب سياسية للمتدخلين: ممشاوي أحمد، قارة مصطفى منصور ومزيان محمد، ومولاي مرباح الذي ركز " أن سعي ح.إ.ح.د للوحدة مستمر، وتطالب بإلغاء المادة (80) من قانون العقوبات، وبإطلاق، سراح المعتقلين والمساجين السياسيين."[1]

لدى ح.إ.ح.د، تعد هذه الانتخابات انتصارا[2]، ووقعت فيها عدة تجاوزات وحالات فوضى راجعة إلى إدارة مكاتب الاقتراع التي تحيزت إلى ممثلي أحزاب الإدارة...ففي وهران تدخلت الشرطة بإطلاق النار على متظاهرين واستمرا الاصطدام حوالي خمسة ساعات، وإثرها تم اعتقال تسعة وخمسين شخص يوم 03 ماي 1953[3].

وقدمت عرائض ضد تجاوزات وقعت في عين تموشنت حول الفرز الغير علني للأصوات، وتشكيل غير قانوني للمكاتب، وغير كلي للناخبين[4]، أي أن الانتخابات تمت مزورة، وفق مبتغى الإدارة المحلية التي أنجحت قائمة موالية لها ترأسها شرقي عبد القادر نائب سابق في المجلس الجزائري على حساب قائمة "الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعمل البلدي" ذات توجه قريب من ح.إ.ح.د وقادها رياح عثمان، والتي حصلت على 359 صوت[5]...ولم يكن احتجاج وعريضة أصحاب هذه القائمة إلا تحصيل حاصل، لم يلق أي رد. والمثل ينطبق على العرائض المقدمة من قبل ممثلي ح.إ.ح.د والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مغنية يوم 30 أفريل، وهم على التوالي: محمد كبير ورحال عبد اللطيف لإلغاء نتائج الانتخابات[6].

[1] CAOM- E//301, PRG, Poste Tlemcen, 20/04/1953.
[2] **L'Algérie libre**, du 09/05/1953.
[3] SLNA N° 1208, Mai, 1953 et **Alger – Républicain**, 05/05/1953.
[4] CAOM- E//303, CIRC de Police, Oran, Mai 1953.
[5] CAOM- E//303 – Elections Municipales – Arrondissement d'Oran, Mai 1953.
[6] CAOM- E//303, PRG, C.M MARNIA, du 15/05/1953.

وفي وهران، تشكلت "لجنة إلغاء الانتخابات" نظمت عدة تجمعات شعبية في 30 ماي، وفي 22 جويلية، بدار الشعب، وكان من بين المتدخلين: مراد بودية بشير (من الكونفدرالية العامة للشغل)، وزموشي سعيد (من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، وزبارير مصطفى وكحلول بومدين (عن ح.إ.ح.د) وفيصل مصطفى (عن الحزب الشيوعي الجزائري)، وانتهى التجمع بتقديم لائحة دعت إلى إلغاء الانتخابات وإطلاق سراح كل المساجين السياسيين وعودة مصالي الحاج ومعاقبة المتسببين في اغتيال المتظاهرين الجزائريين خلال مظاهرة باريس ليوم 14 جويلية 1953[1].

أكدت الانتخابات البلدية (26 أفريل – 3 ماي 1953) مسعى الإدارة الاستعمارية في قطع الطريق أمام ح.إ.ح.د. وانتهت مجالات تزوير وتجاوزات شابهت حالة الانتخابات التشريعية لجوان 1951.

وعمليا، تراجع تعداد النواب البلديين الممثلين للحركة أمام نواب موالين للإدارة المحلية؛ والجدول التالي يوضح تعداد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات البلدية لسنوات 1947 و1953 في بلديات عمالة وهران، والبالغ عددها: 122 بلدية.

الجدول رقم 34: الأصوات المحصل عليها من قبل الأحزاب خلال الانتخابات البلدية (1947 و1953) في عمالة وهران – الفئة الثانية:[2]

البيـــــان	1947	1953
عدد المسجلين	93.512	102.634
عدد الأصوات لصالح:		
الحزب الشيوعي الجزائري	3.183	2.471
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	15.964	5.477
ح.إ.ح.د	9.299	5.405
أحرار	17.782	53.953
يسار وآخرون	8.648	11.760
المجمـــــوع	**54.876**	**79.066**

[1] G G A, PRG District d'Oran, du 23/07/1953.
[2] CAOM- E//298, Dpt. D'Oran, Résultat Elections – Vote Municipale 1953.

2- فكرة المؤتمر الوطني الجزائري: طرح جديد للوحدة:

لم تكن الانتخابات في نظرة ح.أ.ح.د سوى وسيلة، و لم تكن غاية، ويمكن اعتبار الجديد في نتائج ماي 1953 "أن كررت ما وقع من تزوير وتحيز في جوان 1951 وأكدت استحالة التعامل السياسي مع النظام الاستعماري: الذي زاد من مضايقته للجزائريين..ومن هنا، أصبح من الضرورة والحتمية توحيد الجهود والتكتل ضده. وفي هذا الإطار، تكررت مساعي ح.إ.ح.د من أجل الوحدة، فكانت لائحة اللجنة المركزية الصادرة بتاريخ 10 ديسمبر 1953 والداعية إلى مؤتمر وطني.

تضمنت هذه اللائحة السياسة شرحا مطولا لمراحل تاريخية وتجارب مرت سعى فيها الجزائريون إلى تحقيق الوحدة، منذ تجربة حركة أحباب البيان والحرية (AML) التي أجهضها الاستعمار بافتعال مؤامرة] ماي [1945[1]، ثم جاءت تجربة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (FADRL) التي لم يكتب لها النجاح و لم تلق دعما شعبيا قويا لأن أهدافها كانت محدودة[2].

وجهت هذه اللائحة إلى كل الجزائريين، وفيها دعوة إلى نضال جماعي ضد الاستعمار بمشاركة كل الفئات الشعبية.

لدى ح.أ.ح.د، لا تكون الوحدة على مستوى الأحزاب، بل لابد على الشعب أن يحتضنها ويساهم من أجل إنجاحها، ويتنظم ويتهيكل في هيئت شعبية فرعية ومحلية تحت جهاز مركزي هو "المؤتمر" كهيئة عليا، وهو الذي يقوم بصياغة ميثاق الشعب الجزائري[3].

وفي مضمون دعوة ح.أ.ح.د إلى مؤتمر جزائري، كتب يوسف بن خدة قائلا: "إن فكرة المؤتمر الوطني الجزائري (CNA) لا تنضج من الرأس وإنما بفضل دعم ومشاركة كل الفئات الشعبية..."[4]

---

[1] Claude Collot et Henry J. Robert, op.cit P. 324.
[2] Jean Claude Vatin, op.cit, P 297.
[3] Ibid.
[4] **Liberté**, du 12/11/1953.

جاءت هذه الدعوة في "ظروف أحسن عن ما كانت عليه الأحوال في 1946"، حسب بوهالي العربي أمين الحزب الشيوعي الجزائري[1].

وحملت في طياتها أفكار أساسية مبنية على:

1- أنها موجهة لكل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والنقابية.

2- أن يكون للمؤتمر الوطني الجزائري برنامج...وأن الاقتراحات مفتوحة لوضعه وتحديد وسائل العمل.

3- أن يكون المسعى إلى وحدة فعلية شعبية، وليست شكلية، حسب ما جاء في تصريح لأحد الأعضاء البارزين في ح.أ.ح.د: عبد الرحمان كيوان؛ يوم 08 جانفي 1954[2].

إقترحت ح.أ.ح.د برنامج عمل وضحت فيه المبادئ الأساسية وهي اعتبار الجزائر أداة تحقيق مبدأ تقرير المصير المعترف به من قبل الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة الموقع من قبل فرنسا ؛ وانتخاب برلمان جزائري حر بواسطة اقتراع عام مباشر يشارك فيه كل الجزائريون، وإقامة دولة جمهورية ديمقراطية واجتماعية.

شمل هذا البرنامج في شطره السياسي؛ العمل على صيانة كل الحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تحرير وعودة مصالي الحاج، فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وإلغاء فعلي للبلديات المختلطة والنظام العسكري في الجنوب وتعويضها بنظام البلديات كاملة الصلاحيات وضرورة إبلاغ لرأي العام الفرنسي بحقيقة مقاومة الشعب الجزائري، والبحث عن الدعم الخارجي وتأكيد الحياد السياسي للشعب الجزائري عن الكتل المتصارعة في المعسكرين السوفياتي والغربي.

احتوى هذا البرنامج مطالب أخرى اجتماعية، ثقافية واقتصادية، وأكد في الأخير على: أن تكون المقاومة الوطنية من إسهام كل الجزائريين، خاصة المقيمين في الجزائر، ومن ضرورة تنويع العمل السياسي، وأن تكون في إطار احترام الحريات الديمقراطية، والقوانين المعمول بها ضمن المواثيق الدولية[3].

---

[1] Abderrahmane Kiouane, op.cit, P. 215 – 216.
[2] Claude Collot et Henry J. Robert, op.cit P. 329 - 330.
[3] MTLD **Projet de Programme d'action**, (Brochure).

أثار فكرة المؤتمر الجزائري الكثير من النقاش في الصحافة، وفي التجمعات الشعبية، أين ألّح الخطباء السياسيون على ضرورة الوحدة، بل اعتبروها مخرجا لا بد منه وضرورة حتمية، وفي هذا الصميم، جاء ضمن محاضرة ممشاوي محمد بتلمسان يوم 1954/02/06، ما يلي: " إن الوحدة قوة فعالة، لا يستطيع أي واحد إخمادها". وأشار إلى أنه "رغم الخلافات الدينية في الهند، استطاع المؤتمر الوطني الهندي توحيد الشعب الهندي ونزع قيود الاستعمار الإنجليزي" والوضع في الجزائر أحسن مقارنة بالهند: " إذ يوجد الدين الإسلامي، والاتحاد ممكن تحقيقه بين كل التنظيمات السياسية، الثقافية والاجتماعية..."[1]

وتبادلت ح.أ.ح.د مع الحزب الشيوعي الجزائري مراسلات سياسية حول برنامج المؤتمر الوطني الجزائري (رسائل بتاريخ 25 جانفي و 9 فبراير 1954)[2]. عمليا لم تكن هناك خطوات فعلية لتحقيق البرنامج على الميدان. ولعل تباعد رؤى الأحزاب هي التي أدت إلى بقاء الفكرة مشروعا متفق عليه من حيث الشكل، لكن كان لكل طرف تحفظات حوله، ولعل الجديد فيه هو جرأة الطرح وتحديد نطاقه، وجعله مفتوحا لكل الأحزاب والتشكيلات والجمعيات الثقافية والنقابات وإن الوحدة حسب ح.أ.ح.د معيار نجاحها الشعب ولا الأحزاب.

إن الظرف الخاص في طرح مشروع المؤتمر الوطني الجزائري (نهاية 1953) والمتمثل في بقاء المتابعات والمضايقات الاستعمارية، ونكسة الإنتخابات البلدية لماي 1953، وظهور تدعيات وانعكاسات الأزمة العلنية في ح.أ.ح.د بعد المؤتمر الثاني للحركة في أفريل 1953...هي عوامل كفيلة ومهمة جعلت من الصعب تحقيق هذا المشروع.

عموما، استمر نشاط ح.أ.ح.د العادي والعلني، مع ميل أكثر نحو الحيطة والحذر والسرية خلال هذه الفترة الممتدة من 1953 إلى 1954، واستطاعت خلالها الحركة من مسايرة الاهتمامات والقضايا العادية وتسيير الأزمة الخطيرة التي مرت بها في آن واحد...وهذا دليل ميداني على اكتسابها قوة ميدانية منظمة ومهيكلة مع مرور الوقت، بل أصبحت القوة

[1] CAOM- 92//113, PRG, Tlemcen, du 08/02/1954.
[2] Claude Collot et Henry J. Robert, op.cit P. 331.

الأولى السياسية والشعبية والمواجهة للنظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر. فما واقعها خلال هذه الفترة بعمالة وهران؟ وهل طرأ عليها تغيير في هيكلها، وفي قوتها عن ما سبق من السنين؟

II- الجناح العلني: هيكل مجدد وعودة إلى النشاط:

أشار تقرير استخباراتي فرنسي إلى أن عدد المناضلين المنخرطين في ح.أ.ح.د بعمالة وهران (أي الولاية الثامنة – التاسعة) قد بلغ في 1950 حوالي 12 ألف رجل منهم أزيد من ثلاثة آلاف في قسمة مغنية[1]. وقد تلاشى هذا التعداد ليبلغ في جانفي 1953: 3.100 مناضل في كامل الولاية منهم 450 رجل في قسمات الجنوب الغربي؛ حسب تقدير أحد مسئولي الحركة[2].

بغض النظر عن الأرقام المقدمة باختلاف مصادرها، فإن تعداد وإحصاء عدد المناضلين المنخرطين ليس من الأمر السهل، ولا يمكن ضبطه، بل يعد مستحيلا لعدة اعتبارات:

1- كانت ح.إ.ح.د القوة الحزبية والشعبية الأولى المواجهة للاستعمار، ومن باب الدعوة إلى تفكيك والقضاء عليها والتهويل بقوتها وخطورتها على النظام العام الفرنسي، كان تضخيم الأرقام الخاصة بتعداد المنخرطين في سنة 1950 أي سنة تفكيك المنظمة الخاصة.

2- حسابيا، وفيما يخص الأرقام الأولى، منطقيا، لم يكن تعداد مناضلي قسمة مغنية ليبلغ ربع التعداد العام في كل ولاية، رغم أنها تعد من مناطق التمركز القوي للحركة.

3- إن التحول إلى العمل السري ونبذ الكثير من المناضلين العمل العلني أدى إلى قلى تعدادهم في الخلايا...بل أن في عدة مناطق، خاصة منها الريفية، زالت هذه الخلايا، بتحول المنخرطين الشباب إلى الفرق الفدائية (نظام الفيالق- ضمن التنظيم السري)..والأمثلة كثيرة في المناطق الريفية القريبة من نمورز (الغزوات)[3].

[1] CAOM- 81 F/772, Fonds Ministériels, G G A Dir. Générale, Alger, 10/08/1953.
[2] Ibid.
[3] CAOM- 10 CAB111, PRG, Oran, 21/01/1953.

طرأ تغيير جديد على هيكل الولاية الثامنة التاسعة (Wilya 8-9) لـــ ح.أ.ح.د مع مطلع 1953؛ على رأسها: بلقاسم آرزقي الملقب سي بلقاسم من قسنطينة؛ وكان كذلك قائد دائرة مستغانم إلى جانب قائد الولاية، مكتب لجنة الولاية مشكل من تسعة أفراد، كل واحد مسئول عن دائرة، ولجنة الشؤون الإسلامية (CAI)، ولجنة الشؤون الثقافية.

كان المكتب لجنة الولاية، نواب يمثلونها في الهيآت الرسمية المركزية للحركة، وهم:

-زدور بلقاسم الملقب قاسم الوهراني، نائب لدى لجنة تحرير المغرب العربي.

-ممشاوي محمد: نائب الولاية لدى المكتب السياسي لـــ ح.أ.ح.د.

-سويح هواري وكبير محمد، نواب لدى اللجنة المركزية لـــ ح.أ.ح.د.

-سويح هواري، غالي جيلالي زبوري محمد، نواب لدى لجنة الشؤون الإسلامية المركزية[1]. تكونت الولاية الثامنة من الدوائر الخامسة حسب الترقيم التسلسلي التالي:

1- مستغانم 2- سان لو (Saint Leu) : بطيوة

3- وهـــران 4- سيدي بلعباس

5- تلمسان

وضمت الولاية التاسعة الدوائر الخمسة، حسب التسلسل التالي:

1- معسكر- سعيدة 2- عين الصفراء 3- القنادسة

4- المشرية 5- بشار[2]

تميز الهيكل الجديد بدقة التنظيم وتحديد إطاره الجغرافي في تبعية الأفواج والخلايا للقسمات والدوائر وأدخلت تحسينات على الهيكل بتحديد إطار آخر أوسع وهو "الناحية" (Région) وهو إطار جغرافي مكاني. بلغ تعداد النواحي ثمانية نواحي وهي: وهران، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تلمسان معسكر، مستغانم وأراض النظام العسكري في الجنوب ؛ بينما أصبحت دائرة تيارت ضمن عمالة الجزائر.

[1] CAOM- 81 F/772, op.cit.
[2] CAOM- 81 F/781, PRG, Oran, 31/12/1952.

توزعت الدوائر إلى قسمات وخلايا، وحسب الهيكل التالي:

الجدول رقم 35: هيكل دوائر الولاية الثامنة – فيدرالية عمالة وهران:[1]

الـــدائـــــرة	القسمـــــات والخـــــلايـــــا
1- مستغـــــانم	ضمت قسمات مستغانم، غليزان، كأساسين (سيدي علي) وخلايا زمورة، بيليزي (صيادة) وتونين (خير الدين)
2- ســـان لـــو	قسمات سان لو، أرزيو، كريستال، سان كلو (قديل).
3- وهـــــران	قسمات وهران، المرسى الكبير، باريغو (المحمدية) لورمال (العامرية)، إيرائيل (حاسي الغلة) وخلية مسرغين.
4- سيدي بلعبـــاس	تدير قسمات سيدي بلعباس، عين تموشنت، حمام بوحجر، لامورسيار (أولاد ميمون)، وخلية ريوصالادو (المالح)
5- تلمســـــان	قسمات، مغنية، نموزر، بني صاف.

واحتوت دوائر الولاية التاسعة على القسمات والخلايا التالية:

الجدول رقم 36: هيكل دوائر الولاية الثامنة – فيدرالية عمالة وهران:

الـــدائـــــرة	القسمـــــات والخـــــلايـــــا[2]
1- معسكر - سعيدة	ضمت شؤون قسمات معسكر وسعيدة، وخلايا بليكاو (تيغنيف) وعين الحجر، وبوحنيفية وتيري فيل (غريس)
2- عين الصفـــراء	تضم قسمة عين الصفراء
3- القنـــــادسة	تضم قسمة القنادسة متفرعة إلى عدة خلايا
4- المشـــــرية	قسمة المشرية بها خليتين
5- بشـــــار	تدير قسمات بشار وبشار الجديد، وخلايا بني عباس، وبين ونيف وأدرار.

[1] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 12/05/1954.
[2] Ibid.

انعكس هذا التجديد الهيكلي على واقع ح.أ.ح.د المحلي، إذ طرأت تغيرات لم تكن معهودة، ولا ضمن ممارسات الجناح العلني للحركة؛ وبمعاينة وتتبع تطور أنشطة خلايا مدينة وهران في مطلع 1953، وقفنا عند الملاحظات التالية:

1-تعيين مراقب جديد وهو "سي عدان هواري" منذ تاريخ 20 فبراير يقوم بمعاينة الخلايا الموجودة في المدينة.

2- تفرع الخلية الواحدة إلى خلايا مصغرة (بمعدل ثلاثة) تكون الاجتماعات سرية، ولكل عضو رقم شخصي، ويخضع للتدريب العسكري البدني، ولا تضم مناضلين من نفس الحي، كما كانت في السابق[1].

3- تكررت اجتماعات سرية، كانت تعقد عادة في منازل المناضلين إذ كانت تتم بعد تجمع في مقر نادي السعادة، فيتوجه الأعضاء فرادى إلى مكان الاجتماع. بلغ عدد هذه الاجتماعات خلال ثلاثة شهور الأولى من سنة 1953: 15 اجتماعا، دار النقاش فيها حول الوضع السياسي الداخلي والمحلي خاصة، وتوجيه المناضلين وتجنيد الجدد[2].

تمكنت ح.أ.ح.د بفعل تجديد الهيكلة تنظيم الدعاية الحزبية والتوجه نحو المدن الصغرى والمناطق الريفية؛ ولذا تم تأسيس خلايا جديدة، وهذا بفضل تقبل الجماهير لمبادئ وأهداف الحركة وللنشاط الدعوي لعناصر الاتصال والمكلفين بالدعاية والإعلام[3].

وفي هذا الصدد، كان لـــ عبد الرحمان بن محمد بن سعيد الملقب المدني المولود في 1925/08/25 بـــ: لورمال (العامرية)، وهو قائد جهوي سابق في المنظمة الخاصة فضلا كبيرا في تنشيط خلايا المنطقة القريبة من وهران، بحكم تحركه المستمر بين وهران ولورمال، وتسيره الخلية المحلية منذ نهاية 1952 وتنظيمه الدعاية الحزبية بالمنطقة، عبر ...."الجزائر الحرة" وعقد اجتماعات سرية أسبوعية (كل يوم جمعة)، وكذا مساهمته في تأسيس خلية بقرية ساحلية قريبة من لورمال، وهي "بوزجار" متكونة من الشباب (19 سنة-31 سنة)[4].

[1] CAOM- 10 CAB111, PRG, Rapp, Mars 1953.
[2] SLNA N° 12783, du 26/03/1953.
[3] CAOM- 92/113, PRG, Oran, N° 2578 du 29/03/1954.
[4] Ibid.

وهي السمة التي اتصفت بها الخلايا، إذ ضمت شباب، مارسوا نشاط سياسي بحكم الاحتكاك والتجربة...كان الكثير منهم محدود التعليم؛ إلا أن حماس هؤلاء أدى بهم إلى تشكيل خلايا جديدة محدودة في تعدادها، مثل خلية سيغ المؤسسة في مطلع 1954، والتي ضمت ستة أفراد، كان على رأسها: مزيان بن مزيان[1]. وخلية الحي الشعبي – الغرابة (حي مولاي مصطفى حاليا بعين تموشنت) المهيكلة والمنظمة منذ 1953؛ والتي كانت تحت رئاسة حوري بوسيف ابن محمد، ونائبه بروّان جلول، ضمت قرابة عشرين عضوا، وكان لها صلات وثيقة مع خلية عين تموشنت[2].

وعرفت قسمة سيدي بلعباس قفزة نوعية من حيث التنظيم وتزايد تعداد المناضلين؛ إذ أصبحت تضم في منتصف 1954؛ ما يقارب 140 مناضل؛ مهيكلين في إحدى عشر خلية، ثمانية منها في مدينة سيدي بلعباس، والثلاثة الأخرى الباقية في بلديات سيدي يعقوب وباليزي (Palissy) سيدي خالد وديتري (Detrie): سيدي لحسن؛ بمعدل خلية واحدة في كل بلدية احتوت كل خلية معدل عشرة مناضلين.

كان على رأس القسمة: غزولي الحاج، مشرفا على الخلايا الإحدى عشر، وعين عبد الغاني بن علي مسئول محلي على خلايا أحياء مدينة سيدي بلعباس[3]، أعطى تجديد هيكل دفعا قويا لنشاط ح.أ.ح.د خاصة في شمال ناحية تلمسان وقسماتها الأربعة: تلمسان، مغنية، تمورز، بني صاف[4].

وأضحت عدة خلايا تقوم بمهامها بانتظام ووفق تعليمات الحركة، رغم صعوبة الاتصال بين المناطق الريفية والجبلية والمدن التي كانت مقر القسمات. ومن هذه الخلايا: خلية جماعة عنابرة (Fraction ANABRA) التابعة لدوار مسيردة الفواقة (البلدية المختلطة – مغنية) التي ضمت أربعة عشر مناضل، أغلبهم من المزارعين، متحمسين لمبادئ الحركة ومطبقين للتعاليم والأوامر الصادرة عن هيآتها، مثل منع التدخين، وإقامة احتفال رمزي يوم

[1] CAOM- 92/116, PRG, Oran, 05/08/1954
[2] CAOM- 92/113, PRG, Oran, 26/03/1954
[3] CAOM- 92/113, PRG, Oran, 17/06/1954.
[4] CAOM- 92/116 Préf. d'Oran, Rapp. Mensuel, Juin 1953.

8 ماي 1953[1]، وقريبا من المكان، كان لخلية دوار بني واسين تحت رئاسة بوعزة عابد نشاط مهم، وإستطاعت القيام بعمليات جمع الأموال والملابس والمواد الغذائية لصالح عائلات المعتقلين السياسيين[2].

وفي جماعة بويارداان (Fraction BOUYERDENE) بدوار السواحلية التابع للبلدية المختلطة – ندرومة، كانت الخلية أقوى بتعداد أربعين مناضل على رأسها: شريفان الحبيب ابن علي. ومزجت هذه الجماعة بين العمل العني والتدريب العسكري، إذا كان المنخرطون الشباب يتدربون سريا، وفي الليل مرة كل شهر[3].

يمكن الإشارة إلى أنه نظرا للخلافات الداخلية وتدعيات أزمة 1953، طرأت عدة تغيرات، وإعادة تنظيم المكاتب والقسمات خاصة منذ منتصف 1954؛ ومن الأمثلة عن هذا: إعادة تنظيم القسمة المحلية في مستغانم[4](أوت 1954)، وتجديد مكتب خلية تلمسان في أكتوبر 1954[5]. أُعيد تنصيب قسمة مستغانم في أفريل 1953، وعين على رأسها: مصطفى الشيخ، ونائبه" سداوي عمار، وبن الشيخ عبد القادر مسؤول محلي لخلايا ح.أ.ح.د في مدينة مستغانم[6]، إلا أن نشاطها الضعيف وفشل ح.أ.ح.د في الانتخابات البلدية في ماي 1953 بمستغانم حسب تقييم مسؤولي الحركة إضافة إلى قلة تعداد المنخرطين، حتى بعد تجديد مكتب القسمة، عجل بتفجير المكتب، حيث عرف تغير آخر بعد تقديم بن قدادرة عبد القادر، المراقب العام في القسمة استقالته من القسمة التي ظهرت عليها مخلفات الأزمة الداخلية للحركة[7].

إلى جانب هذا، عانت ح.أ.ح.د من وضع مالي صعب نظرا للمصاريف المالية الكثيرة. وعلى اعتبار أهمية المال وضرورته حتى يتسنى للحركة مواصلة نشاطها المتزايد، أرسلت أجهزتها المركزية تقريرا إلى الدوائر، يشرح الوضع المالي الضعيف لأسباب عديدة: تعدد أنشطة الحركة ومصاريفها (كراء المقرات، التنقلات في الداخل والخارج، نشاط

[1] CAOM- 92/113, Rapp. C.M MARNIA, Mai 1953.
[2] CAOM- 92/113, PRG, MARNIA, 29/06/1954.
[3] CAOM- 92/116, PRG, Oran, 21/03/1954.
[4] CAOM- 92/113, PRG, Oran, 26/08/1954.
[5] CAOM- 92/116, Rapp. Tlemcen CPE, 11/10/1954.
[6] CAOM- 10 CAB 111, PRG, Poste Mostaganem, 12/05/1953.
[7] CAOM- 92/116, PRG, Oran, 26/08/1954.

الخدمات...) وتكاليف طبع الجرائد والمناشر، إذ يكلف طبع عدد واحد من جريدة الجزائر الحرة مبلغ 500 ألف فرنك فرنسي...إضافة إلى تكاليف المحامين للدفاع عن المعتقلين السياسيين. وأن أغلب المناضلين هم من الفقراء، فمساهماتهم المالية قليلة ومحدودة[1].

وفي المقابل، أشار التقرير إلى مداخيل خزينة الحركة الناجمة عن اشتراكات المناضلين والمتعاطفين، ومن طبع الصحافة القليلة (بسبب تعرضها للحجز)، ومن الهبات (Dons) المتنوعة المحصل عليها عبر تبرعات مفتوحة خلال المناسبات الوطنية والدينية، ولدعم المعتقلين..ومن النظام التعويضي لنواب الحركة على كل المستويات وإطاراتها، إلا أن التزوير الانتخابي منع الحركة من مداخيل مهمة[2]...ورغم هذا، دعى التقرير إلى التقشف في استعمال الأحوال، وإلى تجديد الثقة وعلى أن لا يترك المناضل الأحداث تتجاوزه، خاصة وأنها تسير بوتيرة سريعة[3].

III- واقع التنظيم السري:

رأى الكثير من المناضلين بأن الوضع العام]خلال فترة ما بعد 1952[كان يلزم اتخاذ تدابير أمنية، لأن الحزب كان يمشي برجل واحدة بينما الرجل الأخرى فهي مهملة[4]. وأضحى من الضرورة، حسب بن عبد المالك رمضان* تأسيس جهاز عسكري. وفي هذا الإطار، اتخذ قرار إعادة تأسيس المنظمة الخاصة في أفريل 1953[5]. أشارت عدة تقارير استخباراتية إلى ميلاد منظمة شبه عسكرية قوية وأهم من سابقيها (أي المنظمة الخاصة لما بين 1947-1950)، تتكون من عناصر غير معروفة من مصالح الشرطة[6]. يخضع المجندون للمراقبة والتجربة قبل التجنيد. وللمنظمة هرم سري محكم يصعب اختراقه، وتتواجد

[1] CAOM- 10 CAB 111, PRG, Alger, 21/01/1953.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Mohamed Habri, FLN : **Mirage et réalité**, op.cit, p. 90.
* عبد المالك رمضان (1924-1954) من مواليد قسنطينة. انخرط في ج.ش.ج منذ 1954: إطار في المنظمة الخاصة، سجن في 1951 واستطاع الفرار مرتين من السجن. استشهد في 1 نوفمبر 1954 قرب كاسايق _سيدي علي – مستغانم).
- Voir : Mohamed Habri, **Aux origines du FLN**, op.cit, p. 292 – 293.
[5] Mohamed Habri, FLN : **Mirage et réalité**, op.cit, p. 90.
[6] CAOM- 92/116 PRG, Oran, 05/08/1954.

وتتمركز بقوة في مناطق بورساي، نمورز، مغنية؛ وخاصة دواوير السواحلية، ومسيردة الفواقة[1]...

كان على رأس التنظيم السري في منطقة نمورز- ندرومة: محمد حناش الملقب سي بن قادة، وهو إمام مسجد بأولاد على – البلدية المختلطة – ندرومة، وغراس محمد ابن لخضر نائبا له. وضم هذا التنظيم أفواجا فدائية لا تزيد من ثلاثة أفراد منهم رئيسا للفوج. وانتمى المنخرطون إلى الدواوير المجاورة (دار المنصورة، قوادرة، سيدي عبد القادر، بخاتة..) زاد عددهم عن عشرين عضوا، منهم غراس جيلالي الذي يقوم بدور الاتصال وصفراوي محمد، حاج عبد الله، فّراس عمار، ظريف أحمد، محمد ولد عمار وهم من نشطاء ح.إ.ح.د.

كانت مدينة نمورز مركز هذا التنظيم السري المحكم عند مطلع 1953[2]خاصة بعد سجن قادة وأعضاء ح.أ.ح.د عقب أحداث 15 أكتوبر 1952. إذا كان من مخلفات هذه المحاكمات شبه تجميد للنشاط العلني للحركة في المدينة وتحول المناضلين الغير مسجونين إلى الحذر والاحتياط وإلى العمل السري...ومن أجل إعادة تنشيط الخلية المحلية، كان اجتماع 18 ديسمبر 1953، فكان مطلع السنة الموالية تجديد الخلية ح.أ.ح.د وفي نمورز بعد اعتقال ومحاكمة وسجن أعضاء كثيرين إثر مظاهرات أكتوبر 1952[3].

أضحى التنظيم في نمورز بفعل تحديد هيكل الخلية المحلية، والتي مال أعضاءها إلى تشكيل خلايا أكثر سرية، تضم متطوعين مجندين ذوي شجاعة، مكلفين بمهام، كبيع الجرائد وجمع أموال لصالح ضحايا القمع الاستعماري، إضافة إلى هذا، يكونون على استعداد لمواجهة الشرطة والتدخل عند توقيف مناضلين...."[4].

كان هؤلاء المتطوعون تحت قيادة المراقب شيبان عمار، حيث استحدث التنظيم وظيفة "مراقب"، موزعين حسب قطاعات (مجموعة أحياء في المدينة، وفي المناطق الريفية: البلدية، الدوار) ومنصب المستشار المكلف بالنظام. مثل المراقبون والمستشارون هيئة أركان عامة للتنظيم على مستوى المدينة والناحية[5].

[1] CAOM- 92/116 PRG, Oran, 05/01/1954
[2] Ibid.
[3] CAOM- 92/113, Rapp. Nemours P.E, 15/02/1954
[4] Ibid.
[5] Ibid.

وكانت هذه الهيئة مكلفة، كل حسب قطاعه، في مراقبة تحركات الشرطة ومصالح الأمن الفرنسي، وتقصي المعلومات الخاصة بعملاء الإدارة، والسهر على محاربة مظاهر الانحراف الخلقي.

مارس هذا التنظيم السري نشاطات ممزوجة بين عمل علني وآخر سري وهو الطابع الغالب. وشكل خاصة في مناطق عمالة وهران، قد تكون عبارة عن اجتهادات فردية محلية، وهو دال على قوة تمركز ح.أ.ح.د في المنطقة؛ وعلى أن النجاح العلني في الغالب أصبح على مرور الوقت واستعمال الحلول السياسية، مجرد غطاء للعمل السري. وسخرت ح.أ.ح.د في وهران نادي السعادة الكائن بشارع محمد الكبير لعقد اجتماعات سرية في فبراير 1953، حضرها نواب الحركة، مع أعضاء من المنظمة الشبه العسكرية غير معروفين لدى مصالح الشرطة، التي لم تستطيع من تحديد أهداف هذه الاجتماعات وتكررها[1].

إن هذا الخلط والمزج بين الجناحين: العلني والسري، وتداخل الأعضاء بينهما جعل من المستحيل مراقبة الإدارة الاستعمارية لها. وتكررت هذه الحالة في هيكل الحركة بعدة مناطق؛ ففي مقاطعة وهران دائما كان ضمن فوج التنظيم الشبه العسكري بإيرائيل (حاسي الغلة) عضوين هامين هم قادة خلايا ح.أ.ح.د بالبلدية[2].

إن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحكوم عليهم في قضايا المنظمة الخاصة صنع أجواء فرحة في وسط عائلاتهم وذويهم وحمّس الكثير منهم من أجل مواصلة العمل والنضال ضد الاستعمار الفرنسي. واستقبلوا استقبال الأبطال الغيورين على وطنهم، ففي 9 مارس، أطلق سراح بن عصمان محمد، كلوش جديد، لوكيل محمد، محجوب جيلالي، طهور شعيب، وقنافدة محمد من سجن مدينة الجزائر بعد سجن مدته ثلاثة سنوات، ووصلوا في نفس اليوم إلى مدينة تلمسان، أين استقبلهم النواب الأربعة لـــ ح.أ.ح.د بالمجلس البلدي...وتم المناسبة جمع أموال لصالح المفرج عنهم الستة[3].

[1] CAOM- 92/113, PRG, Oran, Février 1953
[2] CAOM- 92//573, PRG, Oran, Janvier 1953
[3] CAOM- 10 CAB 111 X^{e} Région Militaire, Sec. De Tlemcen, 18/05/1953.

وفي مغنية، يوم 16 أفريل 1954، حضي قاديري حسين، بعد أن قضى مدة ثلاثة سنوات في السجن، باستقبال شعبي حار، وبالمناسبة أقيم تجمعا، ومن شأن هذا الإفراج، أن يعطي قوة إضافية للحركة في المدينة[1].

ظل المفرج عنهم تحت المراقبة من قبل مصالح الاستخبارات، وسعت إلى إعزاء البعض منهم[2]، إلا أن فترة توالي إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لم تكن إلا مناسبة لزيادة لغة التصعيد ضد الإدارة الاستعمارية، حيث مد هؤلاء تجربتهم الماضية إلى إطار المنظمة الخاصة ووقفوا في الغالب، موقف الحياد الملتزم عن الجماعتين المتصارعتين خلال أزمة 1953.

لم توقف هذه الأزمة من عزيمة النشطاء داخل التنظيم الشبه عسكري، وكانت الاجتماعات السرية فرصة ومناسبة لمناقشة انشغالات واهتمامات التنظيم، وتبادل الآراء واستقراءها، وما مدى استعداد المناضلين لمباشرة عمل ثوري، في فترة أصبحت أحداث المغرب وتونس مجال نقاش ومتابعة خاصة من قبل المواطنين الجزائريين.

لقد عبر أحد أعضاء التنظيم السري في سيدي بلعباس عن هذا التوجه بقوله: " لا بد علينا من القيام بعمليات ثورية، وتعميمها في عدة مدن، وعامة الجزائر، على حركتنا أن تخرج من القوقعة والجمود."[3]

VI- حالات الإثارة والاضطراب:

تعممت حالات الاضطراب والإثارة في عدة مناطق من العمالة، والتي أضحت بؤر توتر ومناطق حساسة خطيرة، حسب المفهوم الاستعماري الفرنسي.

إن الوضع العام الداخلي لمتميز بتعنت الاستعمار ومضايقته لكل أشكال التعبير والمطالب العلنية وإقدامه على تزوير متكرر ومستمر للانتخابات؛ ومن جهة مقابلة، أصبح من اللازم لدى ح.أ.ح.د إيجاد مخرجا وحلول أخرى...أكثر جرأة ونجاعة من شأنه مواجهة

[1] CAOM- //56, PRG, Oran, 20 Avril 1954
[2] Tayeb Chentouf, op.cit, p. 189.
[3] CAOM- 92//53, Rapp. Sous Pref. Sidi-Bel-Abbès, 04/01/1954.

النظام الاستعماري...الذي توالت عليه الضربات..وإن تطور القضية التونسية والمغربية منذ 1952، من شأنه خدمة مصالح الشعوب المغاربية وتوحيد كفاحها قصد التحرر؛ إضافة إلى هذا، فإن تأزم الأحوال المعيشية اليومية زادت من الطين بلة، ومن إثارة الجزائريين.

تظافرت هذه العوامل إلى دفع الجزائريين إلى الأمام؛ حاملين قناعات مواجهة الاستعمار والتحرر، إلى التصعيد من لهجة وأسلوب النضال من مجرد المطالبة إلى المغالبة والتحرك...والعصيان.

إن الأمثلة التاريخية كثيرة عن محاولات فردية وشبه جماعية وقعت في مناطق متفرقة من عمالة وهران، عبرت عن حالة التذمر من النظام الاستعماري، وعلى قناعات أصحابها ومنفذيها في تبني أسلوب مباشر ثوري لمواجهته، رغم أن هذه العمليات كانت منعزلة ومحلية، ولم تكن بالحجم الكبير والضخم، إلا أنها كانت هادفة في إثارة الرأي العام المحلي؛ وأكدت على مدى تحول المناضلين في ح.أ.ح.د نحو فكرة العمل المسلح، والاستعداد العملي له.

استدعى بلوغ هذه الأهداف المبادرة العملية بالدعاية والتوعية وتكوين جماعة فدائية، وكان هذا مسعى مجموعة من مناضلي ح.أ.ح.د في مغنية؛ إذ حسب تقرير لمصالح الاستخبارات، "كانت هذه المجموعة تضم ستين فردا، للكثير منهم أسلحة، قاموا بتحريض الناس على العصيان وعلى الانضمام إلى الحزب."[1]

وكشفت مصالح الدرك والشرطة إثر عمليات مداهمة وتفتيش في دشرة جماعة تيان – (Fraction TIENT) التابعة لدوار السواحلية – البلدية المختلطة – ندرومة يوم 07 فبراير 1953، مخابئ أسلحة ودخيرة، وتم توقيف عشرة أشخاص وبقي الكثير في حالة فرار، ولم تستطيع الحشود الكثيرة من القوات (400 دركي وشرطي) من إلقاء القبض عليهم[2].

وتكررت عمليات المداهمة والتفتيش مرة أخرى في أفريل وانتهت بتوقيف شخص آخر[3].

[1] CAOM- 92//573, PRG, Oran, 13/01/1953
[2] CAOM- 92//45, Rapp. C.M Nedroma, Février 1953.
[3] CAOM- 92//45, Rapp. C.M Nedroma, Avril 1953.

وأشار تقرير استخباراتي إلى "أن شركة مونود (MONOD) المستغلة للمناجم، والمكلفة بالأشغال في ميناء نمورز توظف عدد كثير من عمال هم منخرطين في ح.أ.ح.د، إذ بحكم وظيفتهم بالشركة، يستطيع هؤلاء العمال بسهولة الحصول على المواد الكيميائية لصنع المتفجرات، علما بأن مسئول المنجمين المكلفين بصنع المتفجرات هو من ذات الحزب...وخلص التقرير إلى ضرورة تنبيه المدير للشركة بهذا الوضع[1].

وأقد كل من بريفي الحاج، وحامد بن محمد على عرقلة سير القطار الرابط بين عين تموشنت ووهران قرب لورمال (العامرية) يوم 12 سبتمبر 1953 بوضع الحجارة في السكة؛ وتم اعتقال منفذي العملية الرمزية في شكلها، واعترفوا إثر ذلك، بأن عملهم كان بدافع وطني[2].

لدى الإدارة الاستعمارية، وغبر تقاريرها الكثيرة، فإن الوضع "الأمني" المحلي لم يكن مستقرا ولا هادئا، ويقتضي الحذر وتشديد المراقبة على عناصر الحزب الراديكالي]أي ح.أ.ح.د [وخاصة في المناطق الحساسة ومنها نواحي ندرومة ونمورز[3].

وفعلا، وقع التصعيد في هذه المناطق..التي شهدت أحداث اضطرابات ومظاهرات وتدخل قوي وعنيف لإخمادها.

1- أحداث ندرومة (15 أكتوبر 1953):

تميزت الأجواء العامة لمدينة ندرومة والمناطق المجاورة بتزايد فعلي لشعبية ح.أ.ح.د وتنظيمها المحكم السري، خاصة منذ مطلع 1953. عبر المناضلون عن ميولهم الوطنية ورفضهم النظام الاستعماري بطرق عديدة وفي مناسبات كثيرة، فكان إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسجونين في قضايا المنظمة الخاصة فرصة للاجتماع وتجديد رغبة تكوين جماعة فدائية مسلحة، وذلك ما وقع فعلا عند إطلاق سراح مداوخ محمد في جويلية 1953، بعد فترة سجن دامت سنتين[4].

[1] CAOM- //56, Série continue, Dpt. D'Oran, Rapp. Mensuel. Mai 1954.
[2] **L'Echo d'Oran, et Alger – Républicain**, et **Oran – Républicain**, du 14/09/1953.
[3] CAOM- 92//106, PRG, Oran – Rapp. Mensuel Février 1953.
[4] CAOM- 92//45, Dpt d'Oran, Arrondissement de Tlemcen, Rapp. Mensuel – Juillet 1953.

أدت مظاهرات باريس في 14 جويلية 1953، والتي شارك فيها حوالي خمسين ألف جزائري، حاملين شعارات وطنية ومنددين بالسياسية الاستعمارية إلى تدخل قوي للشرطة الفرنسية وإطلاق النار على المتظاهرين، إثرها جرح حوالي مائة وخمسين (150) شخص وقتل ستة آخرين[1]، واعتقال الكثيرين الذين تعرضوا للاستنطاق وتعذيب وحشي مؤكد وبشهادات المحامين الفرنسيين الموكلين بالدفاع عنهم[2]. كان أغلب المتظاهرون من العمال الجزائريين، والمنتمين إلى ح.أ.ح.د، وهو حال القتلى الستة وهم: إبملول موهوب – وماجن الطاهر من عمالة قسنطينة – طادجات عمار وباشا عبد الله من عمالة الجزائر – داوي العربي الملقب بوحوص ودراري عبد القادر من عمالة وهران[3].

نقل رفاة القتلى للدفن بالجزائر وتكفلت ح.أ.ح.د ومنظمات نقابية بتكاليف النقل والسفر الذي تم عبر تونس وتمت مراسيم جنازة دوي العربي في مقبرة قصر تيوت (Ksar TIOUT)على بعد ثمانية عشر كيلومتر من عير الصفراء، يوم السبت 26 سبتمبر 1953 على الساعة الحادية عشر، وبحضور حوالي مائة وخمسين شخص[4].

كانت مراسيم جنازة دراري عبد القادر من دوار جبالة يوم 26 جويلية 1953 بحضور حوالي ثمان مائة (800) شخص فرصة لتجمع الوطنيين وإبداء استنكار شعبي واسع للسياسة الاستعمارية، وتم جمع أموال لعائلة الضحية[5]...ومن الأكيد، أن تأثير هذا الحدث كان بليغا في المنطقة، وأدى هذا إلى توسعي دائرة الرفض للنظام الاستعماري وتعميمها وتحولها إلى إثارة عامة وكره له[6].

وأضحى من الأمور العادية وفي المنطقة تكرر حالات التفتيش ورفض الجزائريين لدوريات المراقبة والانصياع لأوامر الشرطة، وهو ما وقع في دوار السواحلية، يوم 20 أوت

[1] Bulletin intérieur du Bureau du Maghreb Arabe, Evènement de Paris (Juillet 1953).
[2] Henri Alleg, **La guerre d'Algérie**, T_1, op.cit, p.277.
[3] GGA, Dir. Générale, Alger, 20/07/1953.
[4] CAOM- 92//177, PRG, Oran , 26/09/1953.
[5] CAOM- //45, Série continue, Rapp. C.M. Nedroma, 31/07/1953.
[6] CAOM- //45, Rapp. C.M. Nedroma, Novembre 1953.

1953[1]، بل وضرب أعوان الشرطة والمتعاونين معها (مثل حاث دوار بني مسهال بالبلدية المختلطة – ندرومة يوم 11 سبتمبر 1953، أين تعرض الشرطي المرافق للباشاغا سلطان للضرب من قبل ديف بن عمار[2].

وبعد أربعة أيام، وقفت أحداث أعم وأضخم في ندرومة، والتي لم تأت منعزلة ولا منفردة، بل إن الجو العام في المنطقة كان ينبأ بوقوع مثل هذه المواجهة.

تمثلت أحداث ندرومة في 15 أكتوبر 1953 والمصادف يوم السوق الأسبوعي في وقوع مظاهرة شعبية إثر شعبي لاستنكار اعتقال شباب كانوا يبيعون جريدة "الجزائر الحرة". بدأ التجمع والتظاهر على الساعة التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة، وتدخلت الشرطة بإطلاق النار، و لم يعد الهدوء إلا بعد ساعتين...وإثرها تم اعتقال اثنان وعشرين متظاهر وتحويلهم إلى تلمسان؛ بتهمة "الانتفاضة واستعمال العنف والتحريض على العصيان"[3].

وحسب تقرير مصالح الاستخبارات، فإن الحزب]أي ح.أ.ح.د[أراد من خلال افتعال هذه المظاهرة أن يعرف قدرته على التعبئة الشعبية، من ثم تكوين فرق عسكرية ومليشيات (MILICES).

و لم ينف ذات التقرير صلة الوطنيين الجزائريين بالأحداث، وطلب من الهيئات العليا فتح مركز شرطة في ندرومة[4].

بعد التحريات، ارتفع عدد المعتقلين إلى سبعة وثلاثين (37)؛ ووقعت جلسات المحاكمة بتلمسان، وفي جلسة الاستئناف يوم 19 ماي 1954، كانت الأحكام النهائية. وتراوحت بين السجن مدة سنة إلى أربعة سنوات مع منع الإقامة لستة وثلاثين معتقل، بينما استفاد ثلاثة فقط من الإفراج[5].

[1] CAOM- 10 CAB 65, Rapp. PRG, Oran – 25/08/1953.
[2] CAOM- 10 CAB 65, Rapp. PRG, Oran – 12/09/1953
[3] CAOM- 10 CAB 65, SLNA N° 985, du 20/10/1953
[4] CAOM- 10 CAB 65, Préf. Oran, 19/10/1953
[5] CAOM- 10 CAB 60, Incidents de Nedroma – jugement du Tribunal Correctionnel – Tlemcen, 19/05/1954

لم تكن هذه الأحكام العقابية لتوقف عزيمة الوطنين، فالتسلط الاستعماري كان عاما وشديدا، و لم يكن في إطار حملة محاكمة المعتقلين إثر اكتشاف المنظمة الخاصة وتوقف، كما تسعى إلى تصويره بعض الكتابات التاريخية، بل على العكس، إن آلة القمع الاستعماري لم تتوقف في اعتقال الجزائريين وفي استعمال المحاكم العقابية.

ففي الفترة الممتدة ما بين 1948 إلى 1953، حكم على 64 جزائري بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى 329 معتقل بالأشغال الشاقة لمدة، وعلى 393 آخر بالإعدام بموجب المادة 80 من قانون العقوبات[1].

2- قضية النساء السبعة (جانفي 1954):

طالت عمليات المراقبة والتفتيش المناطق الريفية في مقاطعة تلمسان، خاصة منها الحدودية مع المغرب... وكانت شبه مستمرة. وإثر إحدى عمليات التفتيش بـــ جماعة الصخرة- دوار بني منير – التابع للبلدية المختلطة ندرومة، يوم 18 جانفي 1954، وقع اصطدام بين أهل القرية وقوات الدرك الفرنسية أدى إلى جرح دركي واعتقال الإخوة: واضح مخطار بتهمة التحريض على العصيان والرافض للمراقبة، وعلي المغترب لنفس التهم...وسبعة نساء. ولذا سميت القضية بقضية النساء السبعة[2]. أحيل المعتقلين واضح مخطار وعلي على محكمة تلمسان، والتي تحكمت عليهم بالسجن مدة سنة ضد مختار، والسجن مدة سنتين وغرامة مالية قدرها مائة وعشرين ألف فرنك على علي[3].

وحكمت محكمة نمورز يوم 23 جانفي على النساء السبعة بثلاثة شهور سجنا، وهن:

-حدهم نبيلة بن عزة المولودة في 1919 في السواحلية، زوجة مستغانمي حسين المحكوم عليه في قضية أحداث ندرومة بثلاثة سنوات سجنا.

-واضح حليمة ابنة أحمد المولودة في 27 أكتوبر بـــ بني منير.

---

[1] Mahfoud Kaddache, **Action Armée et Nationalistes Algériens**, (In) colloque « **Les prodromes de la décolonisation de l'empire français (1936-1956)** » I.H.T.P, CNRS, Paris, 4 et 5/10/1984, Imp. CNRS, 1985, p.9

[2] CAOM- //56, Série continue, Rapp. C.M Nedroma, Janvier 1954.

[3] Ibid.

-واضح يمينة ابنة أحمد.

-قايد يمينة ابنة مصطفى المولودة في 19 ديسمبر 1933 في السواحلية.

-مستغانمي يمينة ابنة رابح، المولودة في 1900 ببني منير.

-توهامي رحمة ابنة عمار، المولودة في 1927 بأولاد زيري، وهي زوجة واضح مختار ولد أحمد.

-بوراك ربيعة ابنة محمد، المولودة في 1932، بأولاد زيري، زوجة مستغانمي محمد المحكوم عليها في قضية أحداث ندرومة بثلاثة سنوات سجنا[1].

دفاعا على المعتقلين، وزعت ح.أ.ح.د مناشير كثيرة، جاء في إحداها ما يلي:

"...منذ 15 أكتوبر، يوم إقدام الشرطة على قتل شاب كان ينشط ضمن حملة "أسبوع محاربة القمع الاستعماري"، أقدمت السلطات في نمورز وندرومة على استعمال القوة وسجن واعتقال الجزائريين...وفي هذا الإطار، تم توقيف النساء السبعة[2]...". وزع هذا المنشور سريا في عدة مناطق، فضبط في معسكر يوم 20 فبراير[3]، وفي عين تموشنت في اليوم الموالي[4].

وفي تلمسان، نظمت ح.أ.ح.د تجمعا شعبيا ضخما حضره حوالي مائة وخمسين شخص في يوم 11 فبراير 1954، تضامنا مع نساء نمورز (نسبة إلى مكان محاكمتهم). ألح المتدخلون خلال التجمع على التنديد بسياسة الاستعمار القمعية وضرورة مقاومته. وفي كلمة ناقدة، جاء في كلام أول الخطباء، وهو ممشاوي محمد، ما يلي: "إن فرنسا الحضارية تمارس عنفا واضحا ضد الشعب الجزائري، عوض فتح المدارس وتعليم الأبناء، فهي تساهم في تفشي الظلم والبؤس...وأحداث ندرومة في أكتوبر 1953 هي تأكيد على هذا."[5] وتلاه فروخي مصطفى النائب في المجلس الجزائري بخطاب مؤثر، ثم محمد كبير مسئول ح.أ.ح.د في مغنية الذي قال بأن: "الإمبريالية الفرنسية هي في حالة ضعف في شمال إفريقيا...ولذا لا بد من الاستمرار في المقاومة."[6]

---

[1] CAOM- //56, PRG, Oran, 26/01/1954 et PRG, Oran N° 683, du 27/01/1954.
[2] MTLD, Tract : Sept. Algériennes condamnées par le tribunal correctionnel de Tlemcen - Février 1954.
[3] CAOM- //56, P.J MASCARA, 22/03/1954
[4] CAOM- 92//113, PRG N°5808, Oran, 30/06/1954
[5] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 12/02/1954.
[6] Ibid.

جاء في اللائحة الختامية للتجمع، والتي تلاها محمد كبير، "تنديد سكان تلمسان بالقمع الذي ضرب منطقتي ندرومة ونمورز واستنكارهم القوي ضد محاكمة النساء السبعة في نمورز، ومطالبتهم رئيس المحكمة العقابية بتلمسان إطلاق سراحهن."[1]

وفي اليوم الموالي، أي 12 فبراير، وقعت جلسة الاستئناف وحكمة المحكمة على واضح يمينة وواضح حليمة وبوراك ربيعة وقايد يمينة ومستغانمي يمينة بالسجن مدة شهرين، وعلى حدهم نبيلة وتوهامي بالسجن مدة ستة شهور غير نافذ[2].

إن هذه العينات التاريخية توضح مدى تصاعد لهجة المطالبة الوطنية بضرورة إزالة النظام الاستعماري، فالتمرد والعصيان والإثارة كانت سمة مناطق كثيرة وبالأخص الريف، وهذا تدريجيا منذ منتصف 1953..وهي فترة تحول الأزمة الداخلية في ح.إ.ح.د من السرية ضمن أجهزتها المركزية إلى العلن والظاهر، وبين المناضلين في الأفواج والخلايا المحلية.

فما وقع هذه الأزمة محليا على ح.أ.ح.د حتى عمالة وهران، وما تداعياتها وانعكاساتها على نشاط الحركة؟

[1] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 12/02/1954.
[2] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 30/06/1954.

الفصل الثالث

أزمة 1953 : طبيعتها وتطورها وتأثيراتها في عمالة وهران

I- المؤتمر الثاني لـ ح.إ.ح.د (أفريل 1953) وتوصياته.

II- طبيعة الأزمة وتطورها.

III- المؤتمرات الاستثنائية. تصعيد جديد في الصراع.

VI- واقع الصراع في عمالة وهران.

V- المركزيين و المصاليين في مقاطعات العمالة (أكتوبر 1954) : جرد عام.

إن لسنة 1953 قيمة خاصة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية إذ خلالها وقعت الأزمة داخل ح.إ.ح.د والتي أدت إلى إنشقاقات و إصطدامات داخل صفوفها. كان لها تأثير ووقع على المناضلين وظهرت هذه الاختلافات على مستوى الهياكل القاعدية للحركة. ومن جهة أخرى، ولدت هذه الأزمة همة الإستعداد والتحضير الفعلي للثورة التحريرية، وذلك بفعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA). فما هي تدعيات هذه الأزمة داخل صفوف ح.إ.ح.د في عمالة وهران؟

I- المؤتمر الثاني ل.ح.إ.ح.د (أفريل 1953) وتوصياته :

بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر الثاني ل.ح.إ.ح.د منذ مارس 1952 إذ كان من المقرر عقده في شهر جويلية من نفس السنة، إلا أن إعتقال مصالي الحاج في ماي بمدينة "اورليان فيل" – الشلف حاليا عقب جولات في المدن الجزائرية ووضعه تحت الإقامة الجبرية بمدينة نيورت (Niort) بفرنسا أخلط أمور وترتيبات الحركة من اجل عقد المؤتمر وحرصا من القيادة إلى جعل الرئيس مصالي الحاج يشارك في المسيرة عامة ويساهم عن كتب في التحضير المؤتمر، أوفدت إليه عدة مرات بعض أعضائها[1].

عقدت ح.إ.ح.د لقاءات جهوية في وهران، الجزائر، قسنطينة ومنطقة القبائل تحضيرا للمؤتمر الذي كان أيام 4، 5، 6 أفريل 1953 بمدينة الجزائر ،حضره حولي مائة (100) مندوب هم أعضاء من اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحركة ونوابها في المجلس الجزائري وممثل الهياكل الجهوية (الدوائر)[2].

قدرت مصادر أخرى تعداد المشاركين بأربعين أو خمسين مندوبا [3]. ومثل دائرة وهران عبد المالك رمضان وهو العضو الوحيد من المنطقة الخاصة الذي شارك في المؤتمر[4].

---

[1] المصادر الأولية لثورة اول نوفمبر 1954 - ثلاثة نصوص اساسية، ل "ح ش ج –ح إ ح د "، تقديم :عبد الرحمان كيوان، ترجمة:احمد شقرون، الجزائر منشورات حلب 2004 .ص148

[2] Jaques Simon, Messali Hadj OPCIT ,P144 .

[3] CAOM-81 F776, GGA, DIR générale rapp-22/04/1953.

[4] Mohamed Harbi, **Aux origines de FLN** opcit, p 292-293

إن في إختيار مكان عقد المؤتمر ،وهو المكان العام للحركة الكائن بـــ "2 ساحة شارتر" وسط مدينة الجزائر والذي يكون بالطبع تحت أنظار ومراقبة الشرطة و الإستخبارات أدى إلى عدم مشاركة عناصر المنظمة الخاصة فيه، وخاصة المتابعين والملاحقين أمنيا، فكانت هذه الحجج الأمنية كفيلة لمنع العناصر الثورية من حضور المؤتمر[1].

إستمع المؤتمرون خلال جلسات اليوم الأول إلى الخطاب الإفتتاحي الذي ألقاه احمد مزغنة، وإلى كلمة مصالي الحاج، والذي قراها نيابة عنه مولاي مرباح وجاء فيها : سرد للوضعية العامة منذ 1946 وحث على العمل الجماعي وتأكيد على ثقل المسؤولية الملقاة على ح.إ.ح.د [2] وتلاه الأمين العام حسين الأحول الذي قرأ تقريره حول نشاط الحركة.

وفي اليوم الموالي، تواصلت الأشغال بالإستماع إلى تقرير احمد مزغنة حول نشاط الحركة في الخارج، والسيد علي عبد الحميد بصفته أمين عام للجنة الدفاع أصحاب القمع إذ أعطى حويصلة عن نشاطها خلال السنوات الثلاثة الماضية.[3]

وجه المؤتمر رسائل شكر إلى الشعب الجزائري،وإلى المعتقلين السياسيين وإلى مصالي الحاج رئيس ح.إ.ح.د وإلى الشعب المغربي وإلى الشعب التونسي، وإلى الجامعة العربية وإلى المجموعة العربية الإفريقية [4]. تضمن التقرير المطول والمقسم إلى أربعة أقسام الذي رفعته الجنة المركزية ل ح.إ.ح.د تحليلا لنشاطاتها ونجاحاتها وفضح لسياسة القمع الإستعماري. فكان هذا التقرير عبارة عن ملاحظات للوضع العام وحالة ح.إ.ح.د وتوصيات عامة لتدرك النقائص، ومن بين النقائص أكد التقرير على قلة الإطارات وموقف الحركة الغير محدود اتجاه الأقلية الأجنبية في المجال الإستراتيجي.

وعلى مستوى الخطة، ضعف النتائج المحصل عليها في الإنتخابات، عدم وصول الدعاية الحزبية إلى كل المناطق الريفية وبعد القاعدة الشعبية للحركة عن الهيئة العليا المديرة والمسيرة

---

[1] Ahmed Mahsas, **le mouvement révolutionnaire**, opcit, p297

[2] ينظر إلى نص الخطاب الكامل في المصادر الأولية للثورة أول نوفمبر 1954، ص 16-24

[3] CAOM 81 F776, cl cit

[4] MTLD, 2ème congrès national, Alger, 4.5 et 6 avril1953 paris imp.sedic , 1953, 96p

وتحويل سياسة الحركة في إطار التحالفات من موقف قوة إلى موقف ليونة مرنة وعدم وجود برنامج سياسي محدد ودقيق[1].....

ورد في التقرير (التوصية العامة) بأن الحزب أي ح.إ.ح.د مر بمرحلة هجوم وقوة من 1947-1948، ثم مرحلة تراجع من 1948 إلى جانفي 1950 بفعل أزمات داخلية (الأزمة البربرية، قضية محمد أمين دباغين ....) إقتضت إعادة تنظيم الحزب ..... والتي أضحت ولازالت من أولويات المرحلة المتميزة بتزايد القمع الإستعماري : فعلى الحزب تنشيط الدعاية ورفع معنويات المناضلين وإعادة ضبط وسائل العمل وإعطاء قيمة كبيرة لتنظيم والحذر من العناصر الجديدة التي إنخرطت داخل صفوفه.[2]

جاء في القسم الثالث من التقرير والخاص بآفات السياسة الخارجية بأنه من الضروري إعطاء أهمية خاصة للوضعية الدولية الراهنة ضمن سياسة الحزب ومده بوسائل للمبادرة الدبلوماسية (من رجال،مال،عتاد) و اتخاذ موقف حياد و حذر تجاه المعسكرين، وربط علاقة صداقة والتعريف بالمشكل الجزائري والعودة إلى سياسة الوحدة في إطار الشمال الإفريقي.[3]

وفي القسم الرابع والخاص بآفات السياسية الداخلية- تحليل الوضعية الداخلية وسياسة فرنسا جاء التأكيد على أن يعتني الحزب بالأوساط البرجوازية والمثقفة والبعيدة عن تأثيره ،وكذالك الحال بالفئات العمالية ،وعلى الحزب تحديد وتخصيص المهام المسطرة ..... فهو حزب جماهيري يندمج ضمن الجماهير وينحدر فيها لا يسمح فيه للإتجاهات الفردية والأعمال المخالفة للإنضباط ووحدة الحزب.[4]

خلاصة أكد تقرير اللجنة المركزية ل ح.إ.ح.د المهام الإستراتيجية و المستقبلية :مثل الوحدة ومواجهة القمع والعناية بالإطارات والشباب والعمال ومشكلة المرأة وتنظيم المهاجرين في فرنسا وتقوية المنظمة الخاصة [5] حيث نصت النقطة الحادي عشر من اللائحة أي ضمن التقرير على "تدعيم المنظمة الخاصة " وهي نقطة رئيسية لم يكشف عنها حينئذ للأسباب بديهية.[6]

---

[1] MTLD, 2ème congrès National, Alger, 4,5 et Avril 1953. Paris : IMP. Sedic, 1953, P.96.
[2] Ibid
[3] Ibid
[4] ينظر على المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ص 97 /98
[5] Abderrahmane kiouane, **Moment du mouvement national Algérien** , op cit,p 231
[6] ينظر إلى المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ص 150

وحسب شهادة عبد الرحمان مهري ،فإن قرار إعادة تشكيل هذه المنظمة وجد صدى إيجابي عند معظم المناضلين، وهذا ما جعل المؤتمر ينهي أشغاله بإتخاذ جملة من القرارات أهمها: إنشاء "البركة" وهو الإسم الإصطلاحي الذي أطلق على المنظمة الخاصة –ضمن جدول الأعمال- وكان هذا القرار يدعو قيادة الحزب إلى إعادة تشكيل المنظمة الخاصة في أقرب وقت ممكن.[1]

وفي هذا الإطار يكون قد إجتمع محمد بوضياف مع مهري ومصطفى بن بولعيد وبن عبد المالك رمضان قبل إنعقاد المؤتمر قصد تنسيق حملة لدفع المؤتمر إلى تبني قرار إعادة تشكيل المنظمة الخاصة [2]،علما أن تمكن بن بلة أحمد و محساس أحمد من الفرار من سجن [3] البليدة 1952 و إلتحاقهم بالقاهرة زاد من أمل وإعادة إحياء وتشكيل هده المنظمة .

كان مصالي الحاج من أنصار هذه الفكرة ويكون قد قدم إقتراحا إلى اللجنة المركزية حول هذه القضية[4] وعلى العكس من هذا الرأي يرى آخر بأن مصالي الحاج لم يكون متحمسا لإعادة تأسيس خلايا المنظمة الخاصة، وأدى هذا إلى إبتعاد الشباب من مناضلي ومنخرطي هذه المنظمة عن مصالي نهائيا[5].

من خلال القراءة المتمعنة في لائحة التقرير ،يظهر تأكيد على الخطوط العريضة لأهداف وأولويات ح.إ.ح.د خلال المرحلة وقفز وتستر وتلميح سطحي للمشاكل والقضايا الفعلية التي كانت محل النقاش والتحليل، وهو رأي ذهب إليه أحمد محساس[6] .

تنفيذا للقرارات إنتخب المؤتمر لجنة المشكلة من مصالي الحاج، حسين الأحول، بن يوسف بن خدة، مولاي مرباح، لغرض تعين اللجنة المركزية الجديدة .

وفعلا في ماي 1953،تشكلت اللجنة من سبعة وعشرين عضوا وإجتمعت لإنتخاب الأمين العام المقترح من قبل مصالي الحاج وهو بن يوسف بن خدة، حيث تم التصويت عليه

---

[1] عبد الحميد مهري ، أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954 ،جريدة الشعب ، 1989/11/1

[2] إبراهيم لونيسي أزمة حزب الشعب الجزائري :خلفياتها وأبعادها المصادر ع .2 الجزائر 1989. ص95-115

[3] Faucher Jean André, **l'algérie rebelle** , Paris , Ed du grand damier 1957 p 77

[4] Jaques Simon ep cit, p 147

[5] Faucher Jean op cit, p 78

أمينا عاما ،ثم قام هو الأخر بتعين أعضاء مساعدين له في إدارة الحزب وهم :حسين الأحول،سيد علي عبد الحميد، فروخي مصطفى وعبد الرحمان كيوان.

يلاحظ على التشكيلة الجديدة للجنة المركزية و إدارة الحزب عموما ما يلي :

1- غياب العناصر الثورية، أي مناضلي المنظمة الخاصة ... إذ ساهم التيار المعتدل في الحزب، في إبعاد عدد من خصوم القيادة عن حضور المؤتمر و لعل تعيين مكان إنعقاد المؤتمر بمقر الحزب، كان المبتغي منه هو إبعاد لهذه العناصر و منعها من الحضور [1].

2- الاستغناء عن المقربين من مصالي و هم : مزغنة، مرباح و بودة أحمد و هو الأمر الذي فسره البعض "بالإنقلاب على مصالي بإبعاد أنصاره على القيادة" [2] و هذا ما زاد الأمور تعقيدا أكثر من ذي قبل.

و يؤكد محمد يوسفي هذه النية في إبعاد العناصر الثورية من حضور المؤتمر بقوله : "إن مؤتمر الحركة تم في ظروف كانت السلطة الإستعمارية تسعى فيها إلى البحث عن بقية إطارات المنظمة الخاصة، و التي كانت مدعوة للمؤتمر، ثم إن الطريقة التي سلكتها الحركة تعني التخلص من الطبيعة الثورية، ليتمكن أصحاب الحيل و بكل حرية من بسط النفوذ على الحزب ...".

قصد إبلاغ مصالي الحاج بقرارات اللجنة المركزية، زاره الأمين العام في نيورت (NIORT) بفرنسا، و طلب منه دراستها، و لاسيما المتعلقة بالمنظمة الخاصة ... غير أن رئيس الحزب فاجأ القيادة في شهر سبتمبر 1953، عندما كلف الناطق بإسمه إبلاغ اللجنة المركزية بسحب ثقته من الأمين العام بسحب ثقته من الأمين العام و طلب سلطة كاملة لتصحيح مسار الحزب[3] ؛ علما بان رئيس الحزب في النظام الداخلي ليس من صلاحياته عزل

[1] Ahmed Mahsas, Opcit, P.297.

[2] عمار بحوش، نفس المرجع ، ص-328.

[3] ينظر إلى شهادة كيوان عبدالرحمان ، في : محمد عباس، رواد الوطنية، نفس المرجع ، ص 119.

الأمين العام بل ترشيحه فقط و تقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه و بذلك يكون مصالي قد فتح باب الأزمة على مصراعيه[1] .

II- طبيعة الأزمة و تطورها : ..

رفضت اللجنة المركزية بالإجماع، باستثناء صوتين (مرباح و مزغنة) "التفويض الكامل" بإسم المبادئ و الممارسة الثابتة للحزب، معتبرة ذلك منافيا للديمقراطية و النظام الأساسي للحزب، مع تأكيدها على رفض السلطة الشخصية و إلحاحها مجددا على القيادة الجماعية[2].

" إن الحزب إتخذ مبدأ على غير عادته منذ تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1927 (و القصد هنا ميلاد نجم شمال إفريقيا)، و هو مبدأ التسيير الجماعي، الأمر الذي فاجأ زعيم الحزب و دفعه إلى حد التفكير بأنه مستهدف شخصيا "[3].

لقد امتنعت اللجنة المركزية إحاطة المناظلين بتفاصيل الأزمة و شجعت على التصالح بإرسال وفودا، من أعضاء اللجنة المركزية و من قدماء المناضلين، و من فيدرالية فرنسا إلى مصالي.[4]

ظل الصراع في القمة فقط و لم تسمع به القاعدة النضالية، إلى "أن قام مصالي بطرحه البسيط و الساذج لهذا الصراع إذ قال لهم – لمناضلي القاعدة – نحن نائمون و العالم يتحرك، لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس و المغرب"[5].

و شكلت الرسائل الموجهة من قبل مصالي الحاج تحت إسم **"لجنة الخلاص العام"** بداية العصيان و التفرق إلى القسمات في فرنسا و الجزائر، و فيها طلب من المناضلين تجميد أموال الحزب، و قطع كل صلة بالقيادة المركزية للحزب و الإعتراف فقط بمزغنة ومرباح كممثلين عنه[6].

---

[1] ابراهيم لونيسي، نفس المقالة ، ص-108.
[2] ينظر إلى المصادر الأولوية لثورة أول نوفمبر 1954، ص 151.
[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ج3، ص. 376.
[4] المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر، ص 151.
[5] إبراهيم لونيسي، نفس المقال ، ص 109.
[6] المصادر الأولوية لثورة أول نوفمبر، ص 152.

بدا الإنشقاق واضحا مع مطلع 1954، حيث خرجت الأزمة من محيطها المغلق إلى تفشي أسرار الحزب في الشارع و عند العام و الخاص، و إلى درجة الإصطدام و تبادل التّهم بين جماعة مصالي الحاج و المركزيين.

لا أحد ينكر على مصالي الحاج دوره و تجربته النضالية الطويلة، و لكن بدا لدى البعض تحفض في قضية تسييره الأحادي للحزب، حيث كان يرى من الضرورة و الواجب وضع ثقة غير مشروطة و تامة فيه ... و وجدت القاعدة النضالية في كلام مصالي عبر رسائله الموجهة إلى الشعب عودة إلى المبادئ الثورية و محاربة "المنحرفين" كلام معقول و مقبول.[1]

شكلت الرسائل الموجهة من قبل مصالي الحاج انتقادات و إتهامات بالغة و خطيرة ضد القيادة الجديدة للحركة، حيث حث فيها على عدم الإعتراف بها. و من بين هذه الرسائل :

-برقية إلى مناضلي ح.إ.ح.د : الطلبة و التجار، و المتعاطفين – ناحية باريس و كل المدن الفرنسية يوم 11 مارس 1954.

-رسالة (جوان 1954) بعنوان : لماذا لا أثق في اللجنة المركزية ؟ و فيها جدد مصالي الحاج التذكير بمسألة سحب ثقته في اللجنة المركزية، متهما إياها بالإستحواذ على وسائل عمل الحزب (المال و العتاد)، و بممارسات مشبوهة و اختلاس أموال و رشوة وتعامل مع إدارة جاك شوقالي رئيس بلدية مدينة الجزائر ... و بتدخلهم في شؤون عائلته الخاصة. ووصف مصالي أعضاء اللجنة المركزية، بالإنتهازية وأصحاب المصالح الخاصة و بالإصلاحيين و بمجاملة الإدارة الفرنسية... و في لغة عنيفة، كرر كذلك وصفهم بالبيروقراطيين، و في هذه الرسالة المطولة، إستعمل خمسة عشر مرّة هذا النعت[2].

[1] Ahmed Mahsas, **Le Mouvement National en Algérie**, thèse, opcit, P.499.
[2] Mohamed Harbi, **Les archives de la révolution Algérienne**, opcit, P.57-60.

و اعتبر اجتماعات اللجنة المركزية ليوم 27 فبراير 1954، و 28 مارس 1954 غير قانونية، و شكلت هذه الرسالة منعطفا حاسما في الأزمة، إذ فيها حدد مصالي الحاج خصمه في اللجنة المركزية، و إتهمها بتدبير فشل تحضيرات المؤتمر[1].

تبادل الطرفان التهم : فلدى مصالي الحاج ؛ فإن جماعة اللجنة المركزية من الانتهازيين، ومن المقربين لجاك شوقالي رئيس بلدية الجزائر و الذي هم بعيدين عن مبادئ وأهداف الحزب[2].

و بالنسبة للمركزيين، فإن مصالي أراد أن يدفع بالشعب إلى الواجهة الأمامية أين يكون فريسة سهلة لتسلط و قمع الإدارة الإستعمارية و بذلك، يكون مصالي في الواقع ضد تطلعات الشعب[3]. و أعاب المركزيون على مصالي الحاج عنفه اللغوي و سعيه إلى الإثارة من أجل الإثارة لا أكثر[4].

و في مواجهة اللجنة المركزية، يكون مصالي الحاج قد تلقى سندا من أطراف شيوعه تروسيكية، إذ عبرت الصحافة الشيوعية عن مواقف مساندة لمصالي، و اعتبرت ذلك " مثالا للتضحية ضد عملاء الإستعمار، و هو نضال ح.إ.ح.د ضد جماعة أفراد انتهازيين"[5].

أدى قرار اللجنة المركزية لـــــ ح.إ.ح.د بعد إجتماعها يومي 22 و 23 ماي 1954 بسحب كل السلطات المخولة لمصالي الحاج رئيس الحزب إلى إخراج الصراع من أزمة مواقف إلى قطيعة نهائية.

رأت اللجنة المركزية في تصريحها العام بأن مصالي ارتكب خطأين و هما :

1- عدم إعطائه أي إعتبار لقرارات المركزية.

2- تمسكه بأن تكون له كل الصلاحيات، و كاملة لتنظيم الحزب، علما بأن اللجنة المركزية هي الهيئة العليا ذات السيادة بين المؤتمرين داخل الحزب[6].

---

[1] Ibid, P.57.
[2] Henri Alley, **La guerre d'Algérie**, T1, opcit, P.280.
[3] Jacques Valette, **La guerre d'Algérie et les Messalistes (1954-1962),** Paris : L'harmattan, 2001, P.24.
[4] Ahmed Mashas, **Le Mouvement National Algérien**, thèse, OPCIT, P.489.
[5] Jacques Valette, opcit, P.24.
[6] CAOM, 81 F 776, Rapp. Mensuel, PRG, Mai 1954.

و في نفس الشهر، و جه مصالي منشورا تحت رعاية "لجنة الخلاص العام" إلى المناضلين، حمل عنوان "النضال ضد اللجنة المركزية"[1].

و بدت القطيعة أكيدة، و بدأت جماعة مصالي الحاج إلى التحضير المادي لعقد مؤتمر إستثنائي ؛ حيث أشارت رسالة مصالي (19 ماي 1954) إلى إجراءات التحضير لهذا المؤتمر المقبل، " ذات القيمة الخاصة، و أن القسمات التي أوقفت مشاركتها المالية قد خرقت تعاليم القيادة،] و يقصد ممثليه : مزغنة و مرباح [، و بالتالي لا تستطيع المشاركة في المؤتمر"[2].

III- المؤتمرات الإستثنائية : تصعيد جديد في الصراع :

حضّرت جماعة مصالي مؤتمرها الإستثنائي، و في هذا الإطار، قدمت دعوات الحضور إلى جماعة اللجنة المركزية خلال إجتماعها يوم 27 جوان 1954. إعتبر المركزيون هذه الدعوة لحضور المؤتمر هي بمثابة دعوات لمحاكمتهم[3].

و في عمالة وهران، لعب ممشاوي محمد دور المنسق و المنظم و المؤطر للعناصر الموالية لمصالي، حيث سعى إلى تنظيم القسمات و تعيين النواب – الأعضاء للسفر و المشاركة في مؤتمر "هورنو" – Hornu – ببلجيكا، أيام 13 – 14 و 15 جويلية 1954. بلغ عدد المشاركون فيه : حوالي مائة و خمسين (150) مندوب من فيدرالية فرنسا و ممثلين للهيئات المركزية و المنظمات المدعمة و القسمات ؛ بمعدل مندوب عن كل قسمة بها ثلاثين عضو، وإذا زاد العدد، يضاف نائب ممثلا لخمسين مناضل بالقسمة[4].

و من النواب الذي شاركوا في المؤتمر، ممثلين للقسمات :

- وهران : بلعباس لخضر و الهاشمي دحو
- آرزيو : طراري الحبيب
- عين تموشنت : مزوار محمد.

[1] Jacques Valette, op.cit, P.285.
[2] CAOM, 81 F 776, PRG, 26/06/1954.
[3] Ahmed Mahsas, **Le Mouvement National Algérien**, thèse, op.cit, P.495.
[4] CAOM, 10 CAB 1, Rapp GGA, Service de surveillance du territoire de l'Algérie, Juillet 1954.

- تلمسان : قنانش محمد و ممشاوي محمد.

- سيدي بلعباس : قوار محمد و عبد الغاني بن علي.

- مستغانم : لوكيل أحمد الملقب حاجو و بسطاوي محمد الملقب مجاجي.

معسكر : اسطمبولي مصطفى[1].

أقر المؤتمر تقريرا عاما و توصية، فيها انتقادات خاصة ضد حسين الأحول و كيوان عبد الرحمان و سيد علي عبد الحميد من المركزيين.[2]

في التقرير المطول (125 صفحة)، تفصيل للمراحل التي قطعها الحزب منذ 1946 و"أخطاء" هؤلاء المسؤولين ؛ حيث تم إتهامهم بالإنحراف و بالتعامل و التعاون مع الإدارة الإستعمارية و التورط في معاملات مشبوهة.

إنتهى المؤتمر بقرارات عامة هي :

- حل اللجنة المركزية و إقصاء المسؤولين ح.إ.ح.د المتورطين و المتعاونين مع الإدارة[3].

- إرجاع أملاك و أموال الحزب " التي بحوزة القيادة السابقة".

- إعطاء الصلاحيات كاملة إلى مصالي الحاج – رئيس الحزب مدى الحياة، و مده الثقة كاملة من أجل إعادة تنظيم و تنشيط الحزب[4].

- تأكيد على ضرورة عودة الحزب إلى مبادئه الثورية الأصلية و الموجودة منذ عهد نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائرين و إنهاء كل أشكال البيروقراطية التي أتى بها بعض المسؤولون.

-ألح المؤتمر، كذلك، على مبدأ التضامن مع الشعبين : التونسي و المغربي[5].

[1] CAOM, 93 ll 116, PRG. Rapp. sur congrès Hornu, Août 1954.
[2] Ahmed Mahsas, thèse, opcit, P.494.
[3] Ibid, P.499.
[4] CAOM, 10 CAB 1, opcit.
[5] **L'Algérie Libre** 19/09/1994, et **la Libre Belgique**, du 18/11/1954.

و رد المركزيون على توصيات و قرار هذا المؤتمر الاستثنائي "**الجمعية الإنفصالية**" بعقد مؤتمرهم الإستثنائي "الحقيقي" لـــــــ ح.إ.ح.د في مدينة الجزائر خلال 13-16 أوت 1954. و خرجوا بالتوصيات التالية :

- التنديد بإجتماع الإنشقاق و الإنفصال المنعقد في بلجيكا، و الموصوف بالمؤتمر.
- تجريد مصالي، مزغنة و مولاي مرباح من كل المهام داخل الحزب.
- تأكيد على السياسة العامة للحزب المسطرة من قبل المؤتمر الثاني لـــــــ ح.إ.ح.د المنعقد في أفريل 1953[1].

بعد المؤتمرات الاستثنائية للمصاليين و المركزيين، إنقسم الحزب إلى قسمين و أصبح الصدع به واضحا، و وصل الصراع السياسي إلى حد الإقتتال و نقلت الصحافة حالات عديدة عن الخلافات و الإصطدامات الجسدية بين مناضلي ح.إ.ح.د.[2]

فما طبيعة هذه الأزمة التي تحولت إلى إصطدام داخل الحزب بين جماعتين ؟

من جهة جماعة مصالي الحاج ؛ و أغلبهم من قدماء نجم شمال إفريقيا ؛ و كان أكبرهم سنا : مصالي الحاج و حاج بلقاسم (في 1954، كان يبلغ من العمر : 58 سنة) و أصغرهم منا : بن سعيد (22 سنة في 1954)، و كان لهم ثقة كاملة في شخص رئيس الحزب[3]. وتركز أنصار هذه الجماعة مدينة الجزائر، البرواغية، و باليسترو (Palestro)، أي الأخضرية و بوغاري بعمالة الجزائر، و في تلمسان و معسكر بعمالة وهران، و في القل وسوق أهراس بعمالة قسنطينة على وجه الخصوص[4].

وفيما يخص المركزيين، كان أصغرهم سنا : بلعيد عبد السلام (26 سنة في 1954) و أكبرهم : أحمد بوده (47 سنة في 1954). إنخرط الكثير منهم في نجم شمال إفريقيا (مثل: بلقاسم راجف)، و نشطوا في الميدان العلني، و أغلبهم مارس النشاط السياسي بعد 1946؛

[1] La Nation Algérienne, N° 1, du 03/09/1954.
[2] Voir : La dépêche et journal d'Alger, (5-6/09/1954).
[3] Benjamin Stora, Continuité et rupture dans la direction nationaliste à la veille du 1/11/1954, (in) colloque, IHTP, CNRS, Paris, 4 et 5 /10/1984, Pub, CNRS, 1985, P.10.
[4] Jacques Valette, opcit, P111.

و مع مرور الوقت، كونت هذه الجماعة قوة جديدة داخل الحزب، حيث سعت إلى الإنتقال من مطلب قديم ثابت و هو جمعية تأسيسية جزائرية حرة و منتخبة إلى مؤتمر وطني جزائري[1].

و في هذا الصدد، كتب كيوان عبد الرحمان بأن "هذا المؤتمر الوطني الجزائري (CNA) سيؤدي إلى إزالة كل الأحزاب الجزائرية و تحقيق توحيد كل الجزائريين"[2].

ركزت جماعة مصالي في دعايتها على ضرورة العودة إلى المبادئ الثورية الأصلية التي حملتها منذ عهد نجم شمال إفريقيا، بينما كان إلحاح جماعة اللجنة المركزية يحمل مرونة سياسية و جاذبية مع الأوضاع المحيطة و تفاعلا معها، فكانت دعايتها مبنية على "واقعية ثورية"[3].

إتسمت الأزمة بكونها صراع داخلي حول مسعى إحكام السيطرة على ح.إ.ح.د نشأ داخل القيادة، حول مشروع سياسي للحزب[4].

إن حقيقية الأزمة منذ بدايتها هي "خلاف بين جيلين مختلفين في الطبيعة و التكوين والإتجاه، و هو ما ولّد تصادما و إختلافا[5].

ظهرت الأسباب الفعلية للأزمة في رفض إعطاء قيادة الحزب لمصالي الحاج – مدى الحياة – و تمسك اللجنة المركزية بمبدأ التسيير الجماعي و مشاكل أخرى حول ميزانية الحزب، و طرق العمل (زيارة مصالي للمدن الجزائرية في أفريل و ماي 1952 ؛ إختلفت حولها الآراء...) و مسألة الوحدة مع الأحزاب.

و نظرا لقوة و شعبية ح.إ.ح.د المتزايدة و طريقة نضالها المزدوجة بين العمل العلني وشعبية ح.إ.ح.د المتزايدة و طريقة نضالها المزدوج بين العمل العلني و السري زاد تبادل التهم بين الطرفين من الطين بلة و من المسألة تعقيدا[6].

أثير الصراع عبر الرسائل و المناشير و الصحف، و تبادل الطرفان النقاش قصد النقد كشف العيوب و الإتهام. و استغلت الإدارة الإستعمارية هذا الإنشقاق. و في هذا الصدد،

---

[1] Benjamin Stora, opcit, P.11

[2] **La Nation Algérienne**, du 22/10/1954.

[3] Ahmed Mahbas, thèse, opcit, P.496.

[4] Jacques Vadette, OPCIT, P.23.

[5] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، ص.144.

[6] Mahfoud Kaddache, **Action armée et Nationalistes Algériens**, (in) actes do colloque, opcit, P.15.

أثارت الصحافة الأوروبية تفاصيل عن وضعية ح.إ.ح.د و ما آلت إليه من اصطدام وخلافات داخلية بنوع من الإثارة و التضخيم و التهليل بنهاية و زوال ح.إ.ح.د.

و ذهبت أخرى إلى تحليل مواقف الجماعتين المتصارعتين من الأقلية الأوروبية القاطنة بالجزائر؛ و رأت بأن جماعة مصالي الحاج هي ضد منح أي حق لهذه الأقلية ؛ و على العكس، فالمركزيون هم مع منح حقوق تدريجية لهؤلاء[1].

مع تطور الأزمة و تحولها إلى إنشقاق، تحول الصراع فيها من أجل كسب ثقة الجماهير الشعبية و المناضلين في الهياكل القاعدية للحزب و على العموم، التزمت القاعدة النضالية "الحياد الثوري"[2].

فما واقع هذا الصراع و الإنشقاق في عمالة وهران ؟

IV- واقع الصراع في عمالة وهران :

لقد اتخذت عدة قسمات و دوائر مواقف محايدة، فقطعت الصلات التنظيمية و الإدارة مع الجماعتين المتصارعتين[3].

ففي هذا الإطار، أشارت عدة تقارير إستخباراتية عن وجود قسمات محايدة، فلم تكن لا مع جماعة الأحول حسين، أي المركزيين، و لا مع جماعة مزغنة أحمد، أي المصاليين، و هو حال قسمة سيدي بلعباس[4].

و المثال ينطبق على عدة خلايا في نمورز، ندرومة، مغنية، لورمال و إيرائيل التي وقفت موقف وسط، حيث رفضت جمع الأموال لأي طرف من الجماعتين، فلم تكن تحت تأثير القادة في الهيئة المركزية للحزب[5].

[1] Le Monde, 12/10/1954.
[2] Ali KAFI, **du Militant Politique au dirigeant Militaire – Mémoires (1945-1962)**, Alger : Casbah, 2002, P.28-29.
[3] Ahmed Mahbas, thèse, opcit, P.500.
[4] PRG N° 5444, Oran, du 17/06/1954.
[5] PRG N° 498, Mostaganem, 24/05/1954.

في ظل تعقد الأزمة، و إلى جانب إرسال الوفود من اللجنة المركزية إلى مصالي بنيور (NIORT) من أجل إيجاد للتصالح و الوفاق، سعى مناضلون إلى تقريب وجهات النظر، فدعوا علانية إلى المصالحة بنشر رسائل مفتوحة موجهة إلى قادة ح.إ.ح.د و بيانات، مثل بيان حمل عنوان "دعوة إلى التعقل و تحكيم العقل" (Appel à la RAISON)[1] ورسالة موجهة إلى مصالي و مزغنة و مولاي بتاريخ 15 سبتمبر 1954.[2]

و شرح منشور وزع سريا منذ بداية أفريل 1954 في عدة مناطق من الجزائر حالة الفوضى و تلاشي الثقة بين المناضلين و ضعف سلطة الحزب، فالمناضل حسب المنشور، أصبح مليئ بالحساسيات الضيقة المسبقة و الأفكار الخاطئة ؛ غير قادر لوحده فهم الوضعية. وأصبح مستغلا و مستعملا ضمن حسابات القادة المسؤولين فقط[3].

و يضيف المنشور بأن "ليس على المناضل الواعي أن يكون مع أو ضد جماعة ما. و إنما عليه أن يكون مع مصلحة الحزب. و لهذه الغاية، علينا بعقد مؤتمر من أجل "**ترقية رغبات المناضلين**"[4].

حمل الكثير من المناضلين في الخلايا و القسمات و الدوائر موافق صامتة داعية إلى الصلح. و من أجل مصلحة الحزب و إضطر العديد إلى التراجع و الإنسحاب و الهجرة.

و في هذا الصدد، رصدت تقارير استخباراتية حركة هجرة غير عادية لعناصر من ح.إ.ح.د بإتجاه فرنسا. ففي وقت قصير، غادر عدّة أعضاء من نشطاء الحزب في نواحي منطقة نمورز، و على دفعات في أيام : 5 مارس 1954 : هاجر ثمانية أشخاص[5]. وفي 10مارس: 15 مهاجر، و في 14 مارس : 17 مهاجر[6]. و توالت هجرة مناضلين آخرين من مناطق أخرى من العمالة، و على فترات[7]، و من أجل تحسين ظروف المعيشة و البحث

[1] PRG N° 2300, Alger, 23/04/1954.
[2] **La nation Algérienne**, N° 04, du 24/09/1954.
[3] CAOM – 4 I 228, SLNA N° 835, Juin 1954.
[4] Ibid.
[5] CAOM, 5 I 23, Gendarmerie Nationale, Section de Tlemcen, Tlemcen, 17/03/1954.
[6] Ibid, Voir liste nominative des Immigrants.
[7] PRG N° 641, du 13/07/1954.

عن العمل، حسب تصريحات المهاجرين، لكن الإدارة الإستعمارية كانت مندهشة و محاطة من هذه الهجرة، و ربطتها بأزمة و انشقاق ح.إ.ح.د ، و أخضعت المهاجرين لمراقبة خاصة حتى عند وصولهم فرنسا، و أشارت تقارير إلى أن سبب الهجرة قد يكون لمهام خاصة، مثل جمع الأموال، أو إلتحاق بجماعة مصالي الحاج[1].

الأكيد أن حالة لا نظام و الفوضى و الإنشقاق كان لها ضلع كبير في هجرة عدد كبير من المناضلين و تراجع بعضهم عن ممارسة أي نشاط[2] ؛ علما بأن وسائل الدعاية والتأثير الديماغوجية المستعملة من قبل الجماعتين جعلت من الصلح أمرا غير ممكنا[3].

من خلال معاينة و تصفح الأرشيف، تأكدنا من تدعيات الأزمة و الخلاف الذي بلغ ذروته في وهران، أين تعفنت الأمور و بلغت حد الإصطدام الجسدي بين مناضلي ح.إ.ح.د و إن العينات و الأمثلة التالية تدل على هذا :

- تعرض جفال أحمد و هو قائد سابق لقسمة في وهران، يوم 27 مارس 1954 إلى ضربه طعن بالخنجر من قبل شخص يكون عضو في الحزب[4].

- و جرح سي بلقاسم (و هو عضو قديم في الحزب، و من جماعة الأحول حسين) من قبل عناصر من جماعة مصالي[5] في أفريل 1954.

- و في جويلية، بنادي الوداد بوهران، ضرب النائب فروفي مصطفى من قبل بلعباس لخضر، المسؤول المحلي للمنظمة الخاصة في مدينة وهران، و كان من المصاليين[6].

كان من بين جماعة مصالي الحاج بوهران : بلبقرة محمد الصغير، و بلعباس لخضر وسليماني محمد [7]... كان لها نفود كبير، إستطاعت السيطرة على عدة مقرات و مارست دعايتها بواسطة بيع جريدة "الجزائر الحرة" و توزيع مناشير، و تمكنت من فتح مقر جديد في: شارع القبائل، رقم 14 في مطلع سبتمبر 1954 [8] و كانت جماعة المركزيين مسيرة من قبل

[1] CAOM, 5 I 23, OPCIT.
[2] Préf. d'Oran, Rapp. Mensuel, Août 1954.
[3] Ahmed Mahbas, thèse, OPCIT, P.500.
[4] PRG N° 2740, Oran, 02/04/1954.
[5] PRG N° 5195, Oran, 09/06/1954.
[6] PRG N° 6921, Oran, 27/07/1954.
[7] PRG N° 11849, Oran, 13/12/1954.
[8] Rapp P.E. Oran, du 16/09/1954.

سويح هواري، و من أعضاءها سماش أحمد و غالي جيلالي، العياشي عبد المؤمن، الحبيب كحلول بومدين و بريكسي محمد فاتح و لم يكف لها مقر، لكن بحوزتها أموال خزينة الحزب[1].

فالصراع كان حادا بين الجماعتين في وهران ؛ على عكس ما كان في مناطق أخرى من العمالة.

دار النزاع بين الجماعتين حول إمتلاك المقرات و أموال الحزب و قام ممشاوي محمد كممثل للمصاليين و سويح هواري كممثل للمركزيين دورا بارزا في الدعاية على مستوى العمالة.

و في هذا الصدد، عقد ممشاوي محمد إجتماعا في مقر ح.إ.ح.د في عين تموشنت لتجديد الخلية يوم 5 مارس 1954، و القصد هنا هو تعيين عناصر مصالية و تنشيط الدعاية، و تكون المكتب الجديد من : كويني عبد القادر الملقب ناصر رئيسا، و من مزوار محمد و مغني صنديد بوسيف ، مكلفين بالدعاية، و من الأعضاء : بلعوج ميلود و كرارمة بن عودة و بن صالح محمد[2].

و أعاد ممشاوي محمد اجتماعه مع أعضاء الخلية الجديدة يوم 04 جوان[3]. و في معسكر، يوم 02 جويلية، عقد ممشاوي جلسة مع الخلية المحلية التي كانت تحت رئاسة علقي محمد. و جاءت هذه الإجتماعات في إطار تحضير مؤتمر "هوانو"، و فرصة للدعاية لصالح جماعة مصالي[4]. واصلت جماعة مصالي دعايتها بعد المؤتمر بوتيرة أكبر، و ذلك بواسطة بيع جريدة الجزائر الحرة، و توزيع المناشير و تنظيم عمليات جمع الأموال[5] و عن طريق الإتصال المباشر بالخلايا، حتى لا يفسح المجال إلى الدعاية المضادة و تعطى بذلك الفرصة لجماعة حسين الأحوال أن تتوغل فيها.

[1] PRG N° 9576, Oran, 15/10/1954.
[2] Rapp. P.E. Ain Temouchent, du 09/03/1954.
[3] Gendarmerie Nationale, Cpie d'Oran, Sect. D'Ain Temouchent, du 12/06/1954.
[4] PRG N° 688/A, Mascara, 03/07/1954.
[5] PRG N° 7711, Oran, 14/08/1954.

و فعلا، الحالات كثيرة عن خلايا كانت مترددة بين الجماعتين و المواقف فيها متذبذبة و غير مستقرة بين فترة و أخرى، تأرجحت و مالت من جامعة لأخرى، و هو ما حدث في مستغانم، أين مال الكثير من المنخرطين إلى المركزيين، و قصد "تصفية الأجواء، و عزل المعارضين له"، جاءت زيارة ممشاوي محمد إلى المدينة و خلال إقامته بها ما بين 23 و 24 أوت 1954، إتصل بمناضلي ح.إ.ح.د الموالين و من أجل كسب أنصار جدد[1] ؛ و في الشهر الموالي، حسب تقرير، كان تعداد مناصري مصالي أكبر من تعداد جماعة المركزيين في مدينة مستغانم[2].

و في نفس الإطار الدعائي، مكث ممشاوي محمد ستة أيام خلال شهر سبتمبر 1954 في مقاطعة تيارت، و كان له إتصالات مع عدة أعضاء من ح.إ.ح.د، و متهم بوعبدلي محمد و بن عطا عبد القادر، و بن ختو علي[3] ... .

و من الوسائل الدعائية المستعملة من قبل الجماعتين : الجرائد : "الجزائر الحرة" باللغة الفرنسية و "صوت الشعب" باللغة العربية لدى الصاليين، و "الأمة الجزائرية" باللغة الفرنسية و"صوت الجزائر" باللغة العربية لدى المركزيين[4].

V- المركزيين و المصاليين في مقاطعات العمالة (أكتوبر 1954) : جرد عام :

إختلف تقدير تعداد و قوة و تأثير العناصر الموالية للجماعتين المتنازعتين في عمالة وهران، و هذا نظرا لطبيعة الصراع و طرق الدعاية و حساسية المسألة و سرعة تطور الأحداث (غلق مقرات، حجز أموال، إصطدامات جسدية ...). و أخذا بهذه الإعتبارات، قدر تقرير بأن جماعة مصالي قوية في جل مقاطعات عمالة وهران، ما عدا في قسمات سيدي

[1] CAOM, 921/43, sous préf. Mostaganem, Rapp. Août 1954.
[2] Sous préf. Mostaganem, Rapp. Septembre 1954.
[3] PRG N° 103, TIARET, 27/09/1954.
[4] PRG, Oran, Septembre 1954.

بلعباس و عين تموشنت المتأرجحتين بين الجماعتين و الوضع فيهما متوتر[1]. و أشار تقرير آخر إلى أن "تأثير جماعة حسين الأحوال ضئيل و شبه منعدم في معسكر و تيارت و تلمسان"[2].

و في دراسة مطولة حول الوضعية السياسية في عمالة وهران شهر أكتوبر 1954، تفصيل دقيق في ذكر أسماء المناضلين و المسؤولين و انتمائهم إلى الجماعتين، و الوسائل الدعائية المستعملة و حسب مقاطعات العمالة.

* ففي مقاطعة وهران، إستحوذت جماعة مصالي على المقر العام الكائن بـــــ : 11 شارع القبائل، بالقوة، و على مقر نادي "السعادة" الموجود بـــــ 7، شارع الباي محمد الكبير. بينما لا تملك جماعة المركزيين مقرا خاصا، إذ تنعقد إجتماعاتها في منزل "سويح هواري" بشارع إميل فيدال، دي مديوني، حاليا شارع عبد الله سيد أحمد – حي القوالم[3].

* و في مقاطعة مستغانم، مالت الكفة إلى جماعة مصالي الحاج ؛ منذ أوت 1954.

و من المسؤولين الأساسيين في غليزان : بن سوخال ماصي، غرناوط رشيد و شرياط غوتي، و في إنكرمان (INKERMANN) وادي رهيو حاليا : بن علي أحمد، و في مدينة مستغانم : بن الشيخ عبد القادر الملقب قادي، بن نابي محمد، بصطاوي محمد الملقب بلحاجي، ولد عيسى بلقاسم و بخلوف عبد القادر الملقب مولاي الشريف.

تملك هذه الجماعة كل الوسائل المادية للحزب، من المقر الموجود بـــساحة سوق تيجديت، و المُدرسة "L'éducatrice" و ملحقاتها و في المقابل، أصبح تأثير جماعة المركزيين محدودا، و من عناصرها : عبد الوهاب محمد و بن قدادرة عبد القادر[4].

* و في معسكر، الحالة مشابهة، إذ سيطرت جماعة مصالي واضحة. و من المسؤولين المحليين الموالين : اسطمبولي مصطفى. عتو حاج عبد القادر، بومدين بغداد، طاهري عبد القادر الملقب كوبيبي (Kobibi).

[1] GGA, CAB, SLNA N° 1225, du 03/06/1954.
[2] PRG, Oran, Septembre 1954.
[3] CAOM, 92 II 284, GGA, CAB, Oran, Rapp, Situation politique dans le département d'oran – Octobre 1954.
[4] Ibid.

كانت الإجتماعات تنعقد في منازل كل من اسطمبولي و عتو حاج. و استطاعت هذه الجماعة جمع أموال بلغت في شهر أوت : 14 ألف فرنك. و المعادل، فإن تأثير جماعة المركزيين منعدم[1].

* و في مقاطعة تلمسان، بقى تأثير جماعة مصالي الحاج واضحا، بإستثناء بعض المناطق الريفية المجاورة لنمورز، و بلدية مغنية.

ففي مدينة تلمسان ثم إقصاء "حميدو العربي" و هو أمين خزينة الخلية و النائب الرابع لـــــ ح.إ.ح.د بالبلدية، من الحزب نظرا لتعاطفه و قربه من جماعة حسين الأحوال. وحسب جريدة الأمة الجزائرية، فقد تم إقصاء كل من حميدو و العربي و بربار محمد و هو النائب السادس لـــــ ح.إ.ح.د ببلدية تلمسان[2] ... تعنتا و ظلما من قبل جماعة مصالي. ومن بين الشخصيات البارزة المنتمية لها : و على رأسهم : ممشاوي محمد، بابا أحمد عبد العزيز، رمضان غوتي، بوعياد دباغ سيد أحمد، عباس عبد الله، و قنانش محمد، و بختي مولاي الهادي، و في المقابل، لا وجود لتأثير جماعة المركزيين بالمدينة[3].

على العكس من هذا، فإن الوضع لم يكن واضحا في "نمورز" و المناطق الريفية المجاورة لها، إذ لم تميل الكفة إلى أي جماعة، و كان الكثير من المناضلين ملتزمين الحياد و في حالات أخرى : التردد.

و الوضع متشابه في مغنية ؛ و الحالة قريبة من التكافؤ بين الجماعتين و كان من المسؤولين المحليين المنتمين إلى جماعة مصالي :

- في بلدية مغنية الكاملة الصلاحيات : ناصر بن عودة، خلدون بن عيسى الملقب ميسوم، دارعو محمد، صديقي الشيخ، و جازيري مختار.

- و في دوار بني واسين (البلدية المختلطة – مغنية) : بوعزة العابد و عبد المالك لخضر.

---

[1] Ibid.
[2] **La nation Algérienne**, Septembre 1954.
[3] CAOM, 92 II 284, OPCIT.

– و في عنارية – مسيردة الفواقة (البلدية المختلطة مغنية) : مدواخ محمد و بوكويران رمضان[1].

و كان من جماعة المركزيين :

– بالبلدية الكاملة الصلاحيات – مغنية : الكبير محمد، و هو مسؤول القسمة، ومسطاري محمد الصغير، بوجليطة حسين، بن داود عبد الكريم، مرسلي محمد.

– و في بن واسين – البلدية المختلطة – مغنية : غاديري حسين.

– و في داور عنارية – البلدية المختلطة – مغنية : بختاوي عبد القادر، و هو تاجر ومزارع، و كان كثير التنقل في هذه المناطق الحدودية، و إلى المغرب و كان مكلف بالدعاية[2].

*و في مقاطعة سيدي بلغباس، قدر تعداد العناصر الموالية لمصالي حوالي مائتين(200)، و من بين المسؤولين المحليين الذين مالوا إلى جماعة مصالي : عبد الدايم بن عودة، الأطرش محمد، عمير بلقاسم، عبد الغاني بن عالي، زواوي جيلالي، قوار محمد، دريسي بغداد ودريسي جلول؛ وكان بحوزة هذه الجماعة مقر الحزب، وخزينة قدرت بحوالي سبعمائة (700) ألف فرنك في أوت 1954.

يلاحظ، هنا، أن الكثير من مناضلي جماعة مصالي قد غيّروا صفهم و توجهوا لدعم جماعة المركزيين، و منهم : غزولي الحاج، و هو قائد قسمة. و من بين العناصر المحلية التي كانت ضمن جماعة المركزيين : عمروش سعيد، بوعيت علي الملقب مرابط، سقال بلعباس، ضلعة قويدر و مكدول بشير[3].

عموما، يلاحظ على أن الكفة في هذا الصراع كانت لصالح جماعة مصالي الحاج. ويمكن إرجاع هذا إلى طبيعة الدعاية المركزة و نوعية الخطاب الدعائي الممارس عن طريق وسائل عديدة، و منها المناشير و الرسائل. و في هذا الصدد، لقد لقيت رسائل مصالي، خاصة منها لشهري ماي و جوان 1954 إستجابة شعبية كبيرة لتركيزه فيها على ضرورة

[1] Ibid.
[2] CAOM, 92 II 284, opcit.
[3] Ibid.

العودة إلى المبادئ الثورية و محاربة الإنحراف، حيث إستطاع بذلك إستمالة عناصر كثيرة ومنهم قدماء الحزب و أعضاء المنظمة الخاصة.

إضافة إلى هذا، كان لنشاط ممشاوي محمد تأثير بليغ في إقناع المحايدين و بعض المترددين (حال قسمة مستغانم في أوت 1954).

في ظل الصراع بين الجماعتين و تمسك مصالي الحاج بهدفه الأول و الأخير و هو تطهير القيادة [1]، تكررت مساعي الصلح، و في إطارها، أرسلت وفودا إلى مصالي بمكان إقامته الجبرية بنيورت (NIORT).

و قد ترجاه مصطفى بن بولعيد و هو عضو في اللجنة المركزية للعدول عن موقفه حتى لا يكسر الحزب مقابل ضمان الشروع في الكفاح المسلح : إلا أن مصالي رد عليه بقوله: "أنا أبدأ أولا بتطهير الدار قبل الشروع في أي شيء"[2].

و عند استفحال الأزمة، رفضت جماعة من الشباب الانسياق وراء الجماعتين المتصارعتين و تبنت حيادا إيجابيا، إذ بادرت إلى اتخاذ حلول ملموسة. و بعودة محمد بوضياف من فيدرالية فرنسا و إطار من المنظمة الخاصة إلى الجزائر في مارس 1954، بدأ تنسيق الجهود بعقد عدة اجتماعات مع محمد العربي بن مهدي و مصطفى بن بولعيد، و رابح بيطاط... .

و في 23 مارس و في اجتماع ضم كل من بوضياف محمد، و مصطفى بن بولعيد ومحمد دخلي، و رمضان بوشبوبة، تقرر تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل[3](CRUA) ... وعقدت أول اجتماع لها في أفريل بمدينة الجزائر و اتفق المجتمعون على إعطاء منظمتهم الجديدة طابعا ثوريا و إعدادها لعمل كبير حاسم وجدي[4].

---

[1] ابراهيم لونيسي، نفس المقال ، ص 109.

[2] ينظر إلى : شهادة عبد الحميد مهري حول الأزمة، جريدة الشعب ليوم 01 نوفمبر 1990.

[3] Mohamed Teguia, op cit, P.129-130.

[4] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ج2 ، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص 295.

الفصل الرابع

ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل

وبداية الثورة التحريرية

I- اللجنة الثورية للوحدة و العمل بين الأهداف و الخطة

1- أهداف اللجنة الثورية

2- اجتماع الـ"22"عضو

3- الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية

4-اجتماعات لجنة الستة

5-بيان أول نوفمبر 1954 و ميلاد جبهة التحرير الوطني

II- المنطقة الخامسة: من الاستعداد إلى بداية الثورة

1- تحضير إنطلاقة الثورة

2- أول نوفمبر 1954 في الغرب الجزائري

أ-مدينة وهران

ب-منطقة الظهرة

ج-منطقة عين تموشنت

د-عمليات أخرى

III- مواقف الأطراف من اندلاع الثورة الجزائرية

1- الموقف الفرنسي الرسمي

2- الموقف الجزائري : الأحزاب و الشعب

في ظلّ الصراع بين المركزين و المصاليين و استحالة المصالحة بين الجماعتين بادرت جماعة من المناضلين محايدين حيادا إيجابيا إلى التحضير الفعلي للثورة التحريرية. وشكلت عودة بوضياف محمد من فرنسا إلى الجزائر في مارس 1954 بداية عملية و متقدمة في إعلان و ميلاد تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)؛ حيث لعب دورا بارزا في تنسيق الجهود وتأطير الاجتماعات بحكم تجربته النضالية، إذ كان مسؤولا في فيدرالية ح.إ.ح.د وعضو سابق في المنظمة الخاصة؛ إلى جانب مصطفى بن بولعيد الذي كان عضوا باللجنة المركزية لـــ ح.إ.ح.د.

I- اللجنة الثورية للوحدة والعمل بين الأهداف و الخطة :

تأسست اللجنة الثورية للوحدة و العمل يوم 23مارس 1954، رسميا عقب اجتماع ضم بوضياف محمد و مصطفى بن بولعيد إلى جانب كل من محمد دخلي و هو من اللجنة المركزية لـــ ح.إ.ح.د وبوشبوبة رمضان مفتش عام للحركة[1].

1-أهداف اللجنة الثورية :

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في شهر أفريل 1954 بمدينة الجزائر، واتفق المجتمعون على إعطاء منظمتهم الجديدة طابعا ثوريا و إعدادها لعمل كبير حاسم و جدي وبأهداف محددة وبرنامج عمل.[2]

ويكون زبير بوعجاج، وهو من قدماء المنظمة الخاصة، و كان مكلفا بتخزين الأسلحة والمتفجرات في منطقة بوفاريك قبل الثورة، هو الّذي اقترح هذه التسمية.[3]

دعت اللجنة في بيانها التأسيسي إلى حماية ووحدة الحزب و إلى دراسة أسباب الصراع والانشقاق داخل هياكل ح.إ.ح.د وضرورة إبعاد المناضلين في الهياكل القاعدية للحزب عن هذه الأزمة، و إلى تصفية الجو وتوحيد الصفوف، وتركيز كل الجهود من أجل الكفاح

[1] Mohamed Teguia, op cit, p129-130.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر... نفس المرجع ، ص295.

[3] Yves Courrière, La guerre d'Algérie (1954-1957), le temps des léopards, T1, Paris:R. Laffont, 1992, p67.

المسلح وضرورة مباشرته. وإنطلاقا من هذه الأهداف المعلنة في البيان ، اتضح سعي قيادة اللجنة إلى الحياد والعمل من أجل الكفاح المسلح، واعتبرت بذلك "اللجنة الثورية وريث طبيعي للمنظمة الخاصة، نظرا لحملها نفس أهداف المنظمة".[1]

وفي سرية تامة، شرعت اللجنة الثورية في تجنيد الشباب منذ ماي 1954 في كل أنحاء الجزائر و تكلف محساس أحمد بنشر أفكار وأهداف اللجنة في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا وتم الاتصال بمحمد الأمين دباغين قصد تبني أهدافها، إلاّ أن هذا الأخير لم ينضم إليها وأبقى على الباب مفتوحا بينهما، والتحق بعد انطلاق الثورة...[2].

ومن أجل التعريف بأهدافها، أصدرت اللجنة الثورية صحيفة إعلامية سياسية "الوطني" (Le patriote) . صدر العدد الأول لها يوم تأسيس اللجنة، و العدد السادس والأخير يوم 05 جويلية 1954[3]، و كانت تطبع من قبل صالح لوانشي بمقر الكشافة الإسلامية الجزائرية بمدينة الجزائر و كتب فيها مناضلون كثيرون مثل محمد العربي بن مهيدي و ديدوش مراد وحسين الأحول...[4] ووجهت عبر مقالات عديدة انتقادات مباشرة لجماعة مصالي الحاج.[5]

كشف تقرير عن مصالح الإستخبارات الإستعمارية عن وجود اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لأول مرة يوم 15أفريل 1954، وتم التعرف على قادتها واتصالاتهم بأنحاء الجزائر وفي القاهرة (تقرير في 05ماي 1954[6]). و اعتبرت عدة دراسات بأن هذه اللجنة هي من دعم المركزيين و لم تعط إدارة الحاكم العام للجزائر عناية خاصة للتقرير الصادر عن الجنرال شون (Shoen) رئيس مصلحة الاتصال لشمال إفريقيا (SLNA)، وفيه تفصيل عن ميلاد "التيار الثالث ضمن ح.إ.ح.د الذي ضم عدة مناضلين اختاروا الحياد".[7]

---

[1] Vatin J.C, Formations nationaliste et transformations nationale, **RFEPM**, Paris, n°01, janvier 1975, p57.
[2] Yves courrière , op cit , p110-112.
[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ج3، ص403.
[4] محمد عباس، رواد الوطنية...، مرجع ، ص120.
[5] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire** , op cit , p310.
[6] Robert Aron, op cit, p 326-327.
[7] Yves courrière , op cit , p89.

ولم يتعرف حكام العمالات الثلاثة عن وجود خلايا وأفواج تابعة للجنة الثورية للوحدة والعمل إلا بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخ ميلادها[1].

تأسست اللجنة الثورية في ظرف متميز بالأزمة وشدة الصراع بين الجماعتين المتنازعتين وكان فيها الإلتزام بمبدأ الحياد الإيجابي صعب، ورغم ذلك ، استطاعت اللجنة حسب شهادة محمد بوضياف، أن "تؤدي خدمات جليلة في ميدان رفع الوعي السياسي، حيث بدأ المناضل يبدي رأيه حول النزاع بدل الانحياز إلى طرف أو آخر".[2]

وفي هدا الصدد تزكي عدة شهادات توجه اللجنة الثورية للوحدة والعمل القريب من أعضاء اللجنة المركزية لـــ ح.إ.ح.د، ومنها رأي عبد الحميد مهري الذي ذهب إلى القول بأنّ "ولادة اللجنة الثورية كانت بمساعدة اللجنة المركزية للحزب"[3]. و أكّد أحد قادة الحزب، وهو عبد الرحمان كيوان هذا الطرح بقوله بأن "اللجنة المركزية كانت تقوم بتمويل صحيفة الوطني السابقة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل"[4].

ويرى المؤرخ الفرنسي القريب من توجه أفكار مصالي بأن "بوضياف لقي دعما كبيرا من المركزيين، بل قبل دعمهم و مساعدتهم له كردّ على توجه جل قسمات فيدراليات ح.إ.ح.د في فرنسا إلى جماعة مصالي الحاج".[5]

وفعلا، كان بوضياف يكن الحقد للمصاليين لسوء معاملتهم له عندما كان متواجدا بفرنسا.[6]

وفي اعتقادنا ، إنّ موقف بوضياف من المصاليين لا يفسر إطلاقا اعتبار اللجنة الثورية للوحدة والعمل موالية للمركزيين؛ بل على العكس من ذلك، سعى بوضياف إلى أن تكون اللجنة الثورية محايدة عن الجماعتين المتصارعتين.

---

[1] Yves courrière , op cit, p90-91.

[2] أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، (د.ت) ، ص102.

[3] ينظر إلى شهادة عبد الحميد مهري، **جريدة الشعب**، الجزائر، 01نوفمبر 1990.

[4] ينظر إلى شهادة عبد الرحمان كيوان، في : محمد عباس، **رواد الوطنية**، ص120.

[5] Jaques Simon, **Messali Hadj (1898-1974) , chronologie commentée** , Paris : l'harmattan /CREAC 2004, p157-158.

[6] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire**, .. op cit , p307.

وحسب مصالح الإستخبارات الإستعمارية، فإنّ "اللجنة الثورية للوحدة والعمل استطاعت تجنيد طلبة و عناصر من الكشافة الإسلامية الجزائرية وقدماء المنظمة الخاصة".[1]

وقد أكّد مرباح (مسؤول عن جماعة مصالي) بأنّ هذه اللجنة هي من تدبير وتخطيط عبد الرحمان كيوان (أي من المركزيين) "[2].

ولا أحد ينفي جهود حسين الأحول في دعم اللجنة الثورية منذ تأسيسها و العمل على احتوائها و جعلها تابعة لهم حتى كادت أن تكون مجرد أمانة عامة للحزب، حسب ادعاء المركزيين.[3]

ومن هنا، كان لا بد من تصحيح مسار اللجنة الثورية حتى تكون فعلا محايدة وتضطلع إلى تحقيق مهامها، وتحت ضغط وإلحاح محمد العربي بن مهدي وديدوش مراد ومحمد محساس، نفذ محمد بوضياف خطة لينة و محكمة كانت الغاية منها جعل هذه اللجنة الفتية تبتعد عن تأثير المركزيين، و ذلك بإبعاد دخلي محمد ورمضان بوشبوبة منها نهائيا. تم ذلك عقب اجتماع عقده بوضياف مع العضوين في جوان 1954 بالبليدة، حيث طرح عليهما فكرة تعيين منسق لقيادة اللجنة، علما بأنّه كان يعلم مسبقا برفضها للمقترح، وبذلك استطاع بوضياف تنحيتهما بسهولة من اللجنة.[4]

وخلال الاجتماع، قال لهم بوضياف : "ها هو مصالي يتجه نحو عقد مؤتمر لأنصاره، ومن المحتمل أن تحذو اللجنة المركزية حذوه، فما العمل يا ترى؟ فكان جوابهم: نواصل مهمتنا. فكان ردنا : ماذا نواصل؟ لقد دقت ساعة العمل! وهنا افترقت بنا السبل بعد أن فشلنا في تحقيق وحدة الحزب".[5]

دعت اللجنة الثورية، فعلا إلى وحدة الحزب، و على "أمل أن يكون عقد مؤتمر جامع وديمقراطي وذا تمثيل واسع"[6]، إلاّ أنّ المؤتمرات الإستثنائية لجماعة مصالي و المركزيين على التوالي في جويلية و أوت أكدت على تمسك كل طرف بموقفه و موقعه بما حملته من قرارات كرست القطيعة.[7]

---

[1] CAOM- 4I228. PRG n°2300, Alger , 27/04/1954.
[2] Ibid.
[3] Mohamed Boudiaf , **Ou va l'Algérie?,** Paris ; de l'étoile, 1964, p69-70.
[4] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire**, .. op cit , p308-310.
[5] محمد عباس، **اغتيال حكم... أحاديث مع بوضياف**، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2001، ص43.
[6] **Le patriote** n°03, Mai 1954.
[7] ينظر إلى قرارات المؤتمرين عند: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ج3، ص415-421.

ومن هنا، دخلت اللجنة الثورية مرحلة حاسمة و متقدمة نحو الاستعداد الفعلي للعمل المسلح بعد أن دعت المتصارعين إلى الدخول في مرحلة الإعداد للثورة، ولقيت هذه الدعوة استجابة نسبية عند المركزيين إذ اشترطوا أن يكون هناك سندا و دعما من الخارج، بينما رأى المصاليون بأن هذه الأمر هو خروجا على الطاعة وتمردا على القانون[1].

تمكنت اللجنة الثورية بفرض وجودها كتيار ثالث محايد عن الجماعتين، وفي هذا ، رأى بوضياف بأنّ "اللجنة ليست بمنظمة ولا هي حزب و لا فريق على شاكلة المركزيين في ذلك الوقت، بل هي لجنة كما يتضح ذلك من اسمها، هدفها إطلاق حركة رأي عام قادر على تلاحم القاعدة النضالية للحيلولة دون وقوفها في تحالف وراء هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة".[2]

شرعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل منذ جويلية 1954 في مرحلة الإستعداد الفعلي، "وفي وقت كان لابد من الإسراع للشروع في الثورة... وعدم ارتكاب خطأ المنظمة الخاصة التي أطالت التحضير للعمل المسلح المباشر".[3]

ومن أجل تحديد الخطة و الإستراتيجية المتبعة في تفجير الثورة، لم تغلق اللجنة الثورية أبواب الحوار و التشاور و لم تمارس إطلاقا القطيعة و الإنفرادية في نهج وأسلوب عملها، بل على العكس، كانت هناك عدة اجتماعات سرية مع مسؤولين من اللجنة المركزية للحزب، ونسقت الجهود وتبادلت الآراء مع قادة و مسؤولي الحزب المتواجدين في الخارج.

وفي هذا الإطار، سافر بوضياف محمد إلى برن (Berne) بسويسرا يوم 7جويلية أين التقى مع أحمد بن بلة و حسين آيت أحمد و خيضر محمد، و هناك عرض بوضياف خطة تفجير الثورة، و التي لقيت موافقة وتأييد الجميع.[4]

---

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص103.

[2] Mohamed Boudiaf, op cit , p69-70.

[3] Ferhat Abbas, **Guerre et révolution d'Algérie – La nuit coloniale** , Paris , Julliard , 1962, p217.

[4] محمد عباس، **اغتيال حلم**... نفس المرجع ، ص53-54.

وبالمدينة ذاتها و خلال نفس الشهر، تم اجتماع كل من بوضياف، بن بولعيد ديدوش مراد، ومحمد العربي بن مهيدي من جهة، وحسين الأحول، و محمد يزيد من المركزيين، من جهة أخرى، دار النقاش فيه حول تمويل خزينة الحزب لصالح اللجنة الثورية للوحدة والعمل قصد شراء الأسلحة والعتاد الحربي الضروري لمباشرة الثورة، "علما بأنّ أموال الحزب الموجودة إذ ذاك في سويسرا كانت مقدرة بخمسة ملايين فرنك"[1]،و إرسال أعضاء من اللجنة المركزية إلى الخارج بغية شرح القضية الجزائرية ودعم العمل الدبلوماسي، إلا أن المقترحين لم يلقيا قبولا من قبل أعضاء اللجنة المركزية للحزب.[2]

بادر بوضياف إلى الاتصال بمناضلي الحزب و أكثرهم كان من المنظمة الخاصة، ومنهم: زيغود يوزسف، الأخضر بن طوبل و سويداني بوجمعة، وبوشعايب أحمد..."وكان من الواجب الإتصال مع مناضلي القاعدة وعقد اجتماعات لشرح الوضع، وفعلا ذلك ما حدث... وخلال ثلاثة أشهر كاملة جاب إطار المنظمة الخاصة القدماء أنحاء البلاد باستثناء القبائل الكبرى..."[3].

ولقد استطاعت اللجنة الثورية أن تجند عددا كبيرا من المناضلين الوطنيين[4] مهيئين ومستعدين للكفاح المسلح .

2- اجتماع الـ 22 عضو :

أمام الوضع المتردي والمتأزم، بادر أعضاء اللجنة الثورية إلى أن يكونوا أحرارا من أي التزام تجاه الجماعتين المتصارعتين، فبادروا إلى تكثيف اتصالاتهم داخل وخارج الجزائر من أجل شرح مخططهم وموقفهم وكسب التأييد الضروري .

وفي هذه الأجواء، قرر أعضاء اللجنة الثورية الدعوة إلى اجتمع سري تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح، "وذلك بقصد دراسة الوضعية و تقرير ما ينبغي عمله"[5]. وسعى منظمو الاجتماع وهم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد ، محمد العربي بن

[1] Yves courrière, op cit, p67.
[2] Mohamed Harbi, **FLN , Mirage et réalité**, op cit , p101.
[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ،ج3، ص454.
[4] عمار هلال، أبحاث ودراسات.. ، ص: 353-353.
[5] نفسه.

مهيدي، ديدوش مراد ورابح بيطاط* إلى أن يحضر أعضاء وإطارات المنظمة الخاصة[1] والموثوقين و الّذين أثبتوا على قدراتهم و تمسكهم بخطهم الثوري... علما بأنّ الكثير منهم كان لا يزال في السجون. وقع الاجتماع في منزل إلياس دريس بحي صالومبيي (Clos Salembier) بالمدينة حاليا بمدينة الجزائر ، نهاية جوان 1954.[2]

وشارك فيه إلى جانب المنظمين الرئيسيين الخمسة للاجتماع، كل من :

- عن منطقة الجزائر: عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، زبير بوعجاج و إلياس دريش.

-عن منطقة وهران: بوصوف عبد الحفيظ، وبن عبد المالك رمضان .

-عن منطقة قسنطينة : محمد مشاطي ، عبد السلام حباشي، رشيد و السعيد بوعلي.

-عن منطقة الشمال القسنطيني: زيغود يوسف و الأخضر بن طوبال، عمار بن عودة و باجي مختار.

-عن منطقة جنوب قسنطينة: عبد القادر العمودي.[3]

ترأس مصطفى بن بولعيد الاجتماع، وخلال الفترة الصباحية ، قرأ محمد بوضياف تقريرا مطولا عن الاجتماعات التمهيدية التي تمت قبل اللقاء، وكان ينوب عنه من وقت لآخر محمد العربي بن مهيدي و ديدوش مراد. وقد تناول التقرير بالعرض و التفصيل النقاط التالية:

1- نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة منذ تأسيسها.

2-تأثيرات القمع و التنديد بالموقف المتخاذل لقيادة الحزب .

3-العمل الذي قام به قدماء المنظمة الخاصة (1950-1954).

4-أزمة الحزب وشرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل تجاهها من المركزيين وإزاء حالة قيام الحرب التحريرية في تونس و المغرب...[4].

---

* رابح بيطاط: مولود في 1925، بعين الكرمة بقسنطينة، انضم إلى ح.ش.ج خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، و من منظمي اجتماع الـ"22" كلف بقيادة المنطقة الرابعة اعتقل في 23 مارس 1955، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956)، وفي الحكومة المؤقتة الجزائرية .
ينظر : عبد القادر حميد، نفس المرجع ، ص 256.

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص109.

[2] Aissa Kechida, **Les architectes de la révolution – Témoignage** , Alger, Chihab, 2001, p67.

[3] عمار هلال، نفس المرجع ، ص454.

[4] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، نفس المصدر ، ج3، ص456.

وفي الفترة المسائية ، فتح النقاش حول ما جاء في التقرير، وجرى ذلك في هدوء وفي جو أخوي صريح، حسب شهادة محمد بوضياف[1]. وكان التركيز فيه حول سؤال جوهري: هل حان الوقت للكفاح المسلح؟ وردا عنه، تباينت المواقف بين المجتمعين على النحو التالي:

الموقف الأول: ومثله المناضلون الملاحقون من الإدارة الإستعمارية، وهم من أعضاء المنظمة الخاصة، ورأوا بأن الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة الّتي يمر بها الحزب والحركة الثورية ككل.

الموقف الثاني: لا ينكر أصحابه ضرورة الكفاح المسلح، لكنهم يرون بأن الوقت لم يحن بعد لإعلانه.[2]

وفي خضم النقاش، تأرجحت الكفة لصالح أصحاب الموقف الأول، وبذلك تقرر الاتفاق على الشروع في العمل المسلح ، وتمت المصادقة على النقاط التالية :

1-البقاء على الحياد أي عدم الدخول في الصراع الدائر بين المركزيين و المصاليين.

2-العمل على توحيد قيادي الحزب.

3- تدعيم مواقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة: الثورة الوحدة والعمل.

4-تفجير الثورة في تاريخ تعدده لجنة مصغرة.[3]

وانتهت اللائحة بالجملة التالية: "إنّ الإثنين و العشرين يكلفون المسؤول الوطني، الّذي سينتخب ، بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة"[4].

وقبل انتهاء أشغال الاجتماع، أشرف رئيس الجلسة وهو مصطفى بن بولعيد على الانتخاب الّذي جرى في سرية تامة، وبعد اقتراع أول، لم تحسم فيه النتائج، جرت عملية انتخابية أخرى انتهت بانتخاب محمد بوضياف كمسؤول وطني مكلف بمسؤولية تعيين قيادة مهمتها تنفيذ ما جاء في اللائحة.

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، نفس المصدر ، ج3، ص457.
[2] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص112.
[3] نفسه، ص113-114.
[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، نفس المصدر ، ج3، ص457.

وفي اليوم الموالي ، عين بوضياف كل من مصطفى بن بولعيد، ومحمد العربي بن مهيدي وديدوش مراد ورابح بيطاط لهذه المهمة، وبذلك تكونت لجنة خماسية.

وعقدت أول اجتماع لها بمنزل كشيدة عيسى بنهج بربروس بمدينة الجزائر، أين تمت دراسة اللائحة و كيفية تطبيقها ، وانتهى اللقاء بقرارات مهمة هي :

1-جمع قدماء المنظمة الخاصة وتنظيمهم في وحدات.

2-الإستعداد العسكري ، تدريب باستعمال المتفجرات وصنع ما يمكن من قنابل.

3-مضاعفة الاتصال بمسؤولي منطقة القبائل المترددين للانضمام إلى العمل المسلح.[1]

3- الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية :

في تقييم عام للصعوبات التي واجهت اللجنة الثورية للوحدة و العمل منذ تأسسيها إلى غاية انعقاد اجتماع الـ"22" ، أي من مارس إلى نهاية جوان 1954، يمكن القول بأن اللجنة الثورسة منذ ولادتها سعت إلى تحقيق وحدة الحزب؛ هو مبتغى صعب في تلك الظروف، و من المتاعب التي واجهتها ما يلي :

1-مساعي اللجنة المركزية للحزب في احتوائها وجعلها هيئة تابعة للمركزيين؛ إلا أنّ إبعاد دخلي محمد و رمضان بوشبوبة من اللجنة الثورية، أعطاها استقلالية وتحررا في المبادرة و حيادا في الموقف.

2-تخوف جماعة من مناضلي منطقة قسنطينة من الانسياق و الميل وراء جماعة المركزيين و تحفظهم على طريقة تعيين أعضاء لجنة الخمسة من قبل المسؤول المنتخب (أي بوضياف محمد) بواسطة التعيين المباشر.[2]

وقد أبدت هذه الجماعة المشكلة من غراس عبد الرحمان ، حداد يوسف ، مشاطي محمد، حباشي عبد السلام، سليماني ملاح وبوعلي سعيد رأيها وموقفها في ضرورة إحصاء الوسائل المادية المتوفرة و الموجودة فعلا من سلاح و مال... وتحديد التغطية السياسية لنشاط اللجنة الثورية و دور المناضل في ظل هذه الهيئة و أثارت مسألة التمثيل، حيث رأت من الأهمية و الأولوية استمالة شخصيات سياسية مرموقة من قبل اللجنة الثورية، و عليها كذلك ترويج وإشاعة برنامجها في الداخل و الخارج.[3]

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، نفس المصدر ، ج3، ص458.

[2] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit , p103-104.

[3] Aissa Kechida, op cit , p69-70.

وقد كلفت هذه الجماعة رابح بيطاط بتبليغ هذه الآراء إلى بوضياف الّذي رد بتوجيه الدعوة إلى أعضائها لحضور اجتماع خاص تقدّم فيه الاقتراحات حول الاستراتيجية الواجب اتباعها، واقترح على غراس عبد الرحمان أن يكون ضمن لجنة الستة ، لكن هذا الأخير رفض، وأكّد بوضياف في المقابل على أنه لا تراجع على التوصيات المتخذة في اجتماع الـــ"22".

3-قضية مساهمة منطقة القبائل في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودعم الكفاح المسلح: حسب شهادة بوضياف "لقد انحازت هذه المنطقة في بداية الخلاف إلى زعيم الحزب، ونظرا لصعوبة الاتصال، لم يتمكن هو ورفاقه أي بوضياف من شرح مواقفهم لمناضليها شرحا كافيا كما حدث في جهات أخرى من البلاد".[1]

وأضاف قائلا: "نظرا لأهمية هذه المنطقة، من حيث الموقع الجغرافي وعدد المناضلين، لم يخطر بالبال أن تترك بعيدة عن الحركة و من أجل ذلك قمنا بمحاولات عديدة للاتصال بهم".[2]

وفعلا، كانت هناك عدة محاولات في اجتماع أعضاء من اللجنة الثورية مع مسؤولي منطقة القبائل منذ أواخر ماي1954، أي قبل اجتماع لجنة الـــ"22"، و تكرر لقاء آخر في 03جوان ضم كل من بوضياف، بن مهيدي، بو بولعيد، ديدوش، بيطاط عن اللجنة الثورية، وكريم بلقاسم* وعمر أوعمران** ممثلين عن الحزب في منطقة القبائل و فيه قدم كريم بلقاسم إلى بوضياف قادة الدوائر السبعة للحزب بمنطقة القبائل، إلاّ أنّ هذه اللقاءات لم تحقق نتائجها في توحيد الصف و لمّ الشمل بانضمام مناضلي المنطقة إلى اللجنة الثورية، و لم يتمكن بوضياف من إقناعهم بحضور اجتماع لجنة الـــ"22" .

---

[1] محمد عباس، **اغتيال حلم**، نفس المرجع ، ص49.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، نفس المصدر ، ج3، ص458.

* **كريم بلقاسم (1922-1970)**: من مواليد دوار أيت يحيى موسى قرب ذراع الميزان. انخرط في ح.ش.ج بعد 1945، تخلى عن جماعة مصالي في أوت 1954، و أصبح العضو السادس لقيادة اللجنة (ج.و.ت)؛ و مسؤول منطقة القبائل ...

-Voir : Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** , op cit, p103-104

** **عمر أوعمران** : مولود في 1919 بالقبائل، عضو في ح.ش.ج متابع قضايا منذ ماي 1945، نائب كريم بلقاسم خلال بداية الثورة، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية...

-Voir : Ibid , p301.

تجددت بعده مساعي لجنة الخمسة و تكررت اللقاءات بين الطرفين : أعضاء من اللجنة من جهة، و ممثلين عن منطقة القبائل من جهة أخرى.

بلغ عدد هذه اللقاءات ثلاثة و هي :

-لقاء جمع كل من ديدوش مراد، بن طوبال، عمار بن عودة عن اللجنة الثورية مع عمر أوعمران.

-لقاء ديدوش مراد، بن كوبال، بن مهيدي، زيغود عن اللجنة الثورية مع عمر أعمران .

-لقاء ثالث جمع بوضياف ، بن بولعيد مع كريم بلقاسم ، و خلاله طرح بوضياف الأسئلة المباشرة التالية :

1-هل أنتم مؤيدون للعمل الثوري ؟ و إلاّ فما هو السبب؟

2-وإذا كان الجواب بنعم، فما هي المساهمة التي تنوون تقديمها ؟

3-وإذا قام غيركم بعمل ثوري ، فماذا يكون موقفكم ؟ [1]

وعند تقديمها من قبل كريم بلقاسم وأوعمران على مناضلي الحزب في منطقة القبائل، لقيت هذه المبادرة رفضا من قبل المصاليين، بل أن مولاي مرباح أمر كريم بلقاسم بقطع هذه الاتصالات.

ويقول بوضياف بأنّ "هذه المساعي أضاءت الطريق لكريم بلقاسم وأوعمران فاستنتجا أنه آن أوان السير معنا و التزم بذلك فعلا في الاجتماع الذي عقدناه في نهج "شين" في نهاية شهر أوت 1954، ... وبذلك انضم كريم بلقاسم إلى منظمتنا وكان العضو السادس فيها، و معه أوعمران كمستخلف"[2].وبذلك استطاعت لجنة الخمسة أن تضمن انضمام منطقة القبائل و مساهمتها في تحضير للثورة، وبغية الاستعداد الفعلي، كان لا بد من البحث عن دعم خارجي ووسائل مادية (المال، الأسلحة..).

[1] FERHAT Abbas, op cit , p219.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، نفس المصدر ، ج3، ص460.

وفي هذا الإطار، سعت اللجنة إلى كسب تأييد الوفد الخارجي الذي كان يتكون من محمد خيضر، أحمد بن بلة و حسين آيت أحمد، حيث تمت عدة اتصالات بعد لقاء جويلية 1954 بمدينة برن (Berne) السويسرية بين بوضياف و أحمد بن بلة، تم لقاء آخر في أوائل أوت بنفس المدينة، حضره كذلك ديدوش مراد، للنظر في إجراء اتصالات مع مسؤولين مغاربة و تونسيين كان قد دعاهم بن بلة للاجتماع، وهم : عبد الكبير الفاسي من المغرب، و عزالدين عزوز من تونس لمناقشة مسألة تمويل و تمرير أسلحة عبر الحدود إلى الجزائر.

وحسب شهادة بوضياف "خلال الاجتماع، تعهد عبد الكبير الفاسي بتسليم كمية من الأسلحة من الريف المغربي في أجل أقصاه شهر واحد بعد دفع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي بسويسرا. و في الحال، قدمنا له قائمة اسمية بالأسلحة المطلوبة ".

لكن رغم هذه المجهودات ، لم تدخل أية قطعة سلاح إلى الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية.[1]

4- اجتماعات لجنة الستة:

ولقد أكدت لجنة الستة في اجتماعها بتاريخ 10أكتوبر 1954 على صعوبة الحصول على الأسلحة، و على فشل عدة اتصالات مع شخصيات في الحزب بغية كسب تأييدهم وتبنى أعضاء اللجنة مبدأ القيادة الجماعية و تحديد تاريخ 15أكتوبر 1954 للشروع في الثورة، ثم تراجع أعضاء اللجنة عنه[2].

وفي اجتماع آخر ، بتاريخ 24أكتوبر 1954، وضعت لجنة الستة اللمسات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية، وخلاله تم الاتفاق على :

-اللامركزية: كمبدأ للتسيير، وهذا نظرا لشساعة مساحة البلاد، فمن الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي لتسيير الكفاح، ومن ثمة ترك حرية المبادرة لكل منطقة.

[1] Mohamed Teguia, op cit , p135.
[2] Jean Vaujour , **De la révolte à la révolution , Aux premiers jours de la guerre d'Algérien** ,Paris : Albin Michel, 1985, p161.

-أولوية الداخل على الخارج، أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المقاتلين بالداخل.

-إعطاء تسمية للتنظيم الذي يحل محل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل". وتمّ الاتفاق على "جبهة التحرير الوطني (ح.ت.و)" Front de libération nationale (FLN)، و جناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني Armée de libération nationale (ALN) .

-تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، و كان اختيار تاريخ ليلة الأحد إلى الإثنين 01نوفمبر 1954 الموافق لـ 6ربيع الأول 1374هـ على الساعة الصفر : منتصف الليل لأسباب تكتيكية و عسكرية، منها وجود عدد كبير من عساكر وضباط الجيش الفرنسي في عطلة نهاية الأسبوع، بالإضافة إلى انشغالهم باحتفالات العيد المسيحي للقديسين (La Toussaint).

ومن جهة أخرى ، فإن اختيار تاريخ اندلاع الثورة له دلالة دينية من خلالها تأكيد على الانتماء الحضاري الإسلامي للشعب الجزائري؛ ففي يوم الإثنين، ولد رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ويوم الخميس من فضائل الأيام التي ترفع فيها الأعمال إلى الله تعالى. وبقى تاريخ اندلاع الثورة سرا مكتوما إلى الليلة المذكورة، و حددت كلمة السر :"خالد وعقبة".

وتم تحديد المناطق وتعيين قادتها بالشكل التالي: خمسة مناطق (Zones) و كل منطقة تضم نواحي (Régions) ؛ وهي كما يلي :

-**المنطقة الأولى**: الأوراسي، تحت قيادة مصطفى بن بولعيد ويساعده بشير شيهاني.

-**المنطقة الثانية** :الشمال القسنطيني: قائدها : ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف.

-**المنطقة الثالثة** : القبائل: قائدها كريم بلقاسم و نائبه : عمر أوعمران .

-**المنطقة الرابعة**: مدينة الجزائر وضواحيها : قائدها : رابح بيطاط و يساعده بوجمعة سويداني.

-**المنطقة الخامسة**:الغرب، تحت قيادة محمد العربي بن مهيدي ونائبه : عبد المالك رمضان وبقت المنطقة السادسة (الصحراء) كمشروع ، تكونت بعد مؤتمر الصومام 1956

وكانت تخضع إلى مسؤولية مصطفى بن بولعيد بمساعدة عاشور زيان[1] وتولى محمد بوضياف التنسيق بين المناطق و الاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة (بن بلة، آيت أحمد، خيضر محمد) قصد تبليغ وإيصال مختلف الوثائق المتعلقة بالثورة. وكلّف الوفد بالدعاية للثورة الجزائرية وتنوير الرأي العام و جمع الأموال والأسلحة.

وقد جرت هذه الاستعدادات والاتصالات دون دراية من السلطة الاستعمارية ولا علم من الحاكم العام للجزائر روجي ليونار (Roger Léonard) الذّي أكد، قبل نوفمبر 1954، بانّ الوضع هادئ.[2]

حسب شهادة بوضياف محمد، كانت الخطة الثورية تتضمن قطع المراحل الثلاثة التالية:

1-تكوين جماعات فدائية و القيام بعمليات تخريب القصد منها التكوين العسكري والاحتكاك المباشر.

2-تحقيق حالة اللاأمن العام، وذلك بدعم وإقامة شبكة سرية قوية للدعاية و إشراك الشعب في المجهود الثوري.

3- و في المرحلة الثالثة: تكوين حكومة مؤقتة في منطقة محررة.[3]

وجد أعضاء اللجنة الثورية: أي القادة الأوائل أنفسهم أمام خيارين من الناحية التنظيمية قصد تفجير الثورة التحريرية وهما :

الخيار الأول : وضع مخطط كامل مدروس لإنطلاق الثورة في ظروف ملائمة، ولكن كان هذا معناه تأجيل الثورة إلى وقت غير محدد. وفي هذا الصدد، وحسب شهادة عبد الرحمان كيوان: "إن اللجنة المركزية لـــ ح.إ.ح.د طلبت من اللجنة للوحدة و العمل تأجيل اندلاع الثورة لفترة تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة شهور قصد إحكام التنظيم"، وأضاف قائلا: "لكن أظن أن التأجيل كان غير ممكن".[4]

---

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص76-77.

[2] Henri Alleg , op cit, T1, p282.

[3] **Le monde**, Paris, 02/11/1954.

[4] Voir Témoignage de Kiouane A du 16/07/1988 : **Le monde , la guerre d'Algérie**, Dossier et témoignages réunis et présentés par : Patrick Eveno et Jean Planchais, paris : La découverte , 1989, p35-38 .

الخيار الثاني :وهو إعلان الثورة أولا ثم الشروع في العمل العسكري و السياسي بعد الإنطلاقة. وتم فعلا العمل به[1]، رغم ضآلة الإمكانيات المادية من السلاح و المال. وقادت جبهة التحرير الوطني و جناحها العسكري جيش التحرير الوطني زمام الثورة.

5- بيان أول نوفمبر 1954 و ميلاد جبهة التحرير الوطني :

طبع البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني بتاريخ 31أكتوبر 1954 عن مطبعة تابعة للمركزيين (1100نسخة) وُزّع بطرق عديدة، حتى عن طريق البريد إلى عدة شخصيات يوم 02 نوفمبر .[2]

رأى الكثير بأن اختيار تاريخ اندلاع الثورة ، "تمّ إقراره في القاهرة يوم 29 أكتوبر استنادا إلى وصول حسين الأحول ومحمد يزيد إلى المدينة[3]"، وانطلاقا من شهادة محمد خيضر الذي قال فيها بأنّ "القاهرة أصبحت عاصمتنا؛ ومنها تعرف العالم عن خبر اندلاع الثورة"[4].

وفي منظور آخرين، إنّ اندلاع الثورة الجزائرية كان من تدبير أمريكي، و بواسطة الجامعة العربية التي ضمنت لجبهة التحرير الوطني الدعم، و حثتها على خوض الثورة آجلا دون انتظار تزكية المركزيين.[5]

إنّ الدارس لتطور الأحداث خلال خريف و شتاء 1954 يدرك أن "اللجنة التي كونت جبهة التحرير و أعلنت الثورة لم تكن معروفة حتى لزعماء الحزب التي خرجت منه[6]". و أنّ ميلاد هذه الجبهة جاء نتيجة تفكير معمق في أسباب فشل الحركات الإنتفاضية التي هزت الجزائر منذ 1830.[7]

تشكلت جبهة التحرير الوطني رسميا في 31 أكتوبر 1954 بواسطة إعلان بيان الثورة و أصلا ولدت يوم 24 أكتوبر 1954 خلال اجتماع لجنة الستة .[8]

---

[1] أحسن بومالي ، نفس المرجع ، ص75.

[2] JEAN Vaujour, op cit, p164.

[3] Jacques Simon, **Messali Hadj- Chronologie commentée** , op cit , p163.

[4] Voir : Jeune Afrique , n°96, du 11/08/1962.

[5] Jeanson (F et C), op cit, p214-215.

[6] محمد البشير الإبراهيمي، **في مهب المعركة**، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة الترجمة والنشر والتوزيع، 1997، ص6.

[7] Voir Témoignage de R.Bilat (in) : **Le monde – La guerre d'Algérie**, op cit , p87.

[8] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit, p115.

كان أصغر هذه الجماعة سنا: بلوزداد عثمان (26سنة في 1954) و أكبرهم سنا: محمد خيضر (42سنة في 1954) وهو العضو الوحيد الذي كان قد انخرط في نجم شمال إفريقيا[1]. و جل هؤلاء الثوار كانوا ضمن حزب الشعب الجزائري ، و من الطبقة المتوسطة من العمال (بوعجاج، مرزوقي)، و من الحرفيين (زيغود يوسف)، و من أبناء التجار والفلاحين (ديدوش مراد، بن بلة، بن طوبال) ، إلى جانب وجود أبناء عائلات ثرية (مثل : بن بولعيد، كريم بلقاسم)، أغلبهم ذا مستوى دراسي بسيط (مستوى ابتدائي). وحسب المناطق؛ وضمن ثلاثة وثلاثين (33) عنصر وعضو ضمن اللجنة الثورية والذين شرعوا في الثورة: كان منهم ستة عشر من الشرق، وستة من الوسط، وتسعة من منطقة القبائل وإثنان من الغرب[2] (بن بلة وبوشعايب) .

إنّ جبهة التحرير الوطني هي تجمع أفكار وتيارات و تلاقي رجال حول أهمية العمل الثوري المباشر لتحقيق الاستقلال الوطني[3]؛ وحسب بيان أول نوفمبر 1954، يتم بلوغه بواسطة :

-إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وفي البيان؛ شرح لعوامل الشروع في الكفاح المسلح و الأهداف الداخلية و هي : التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و تجميع و تنظيم جميع الطاقات السياسية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

أما الأهداف الخارجية فهي تدويل القضية الجزائرية و تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي...[4]

---

[1] Benjamin Stora, **A la vaille de Novembre 1954, la bonne marche du nationalisme algérien – le « Crime et les amateurs »**, Alger : la tribune, 2004 , p36.

[2] Mohamed Harbi, op cit, p116.

[3] Etienne Bruno, **Algérie –Cultures et révolution**, Paris, Seuil ; 1977, p102.

[4] ينظر إلى نص البيان الوارد في الملحق رقم : 27.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، التزمت جبهة التحرير الوطني القيادة الجماعية للثورة، وفي هذا السياق، يقول أبو القاسم سعد الله : "...وفي أيام مشابهة التف الفيتناميون حول هوشي منه، و التونسيون حول بورقيبة، و المراكشيون حول محمد الخامس، والمصريون حول عبد الناصر... بينما الجزائريون ... رفعوا شعار "الجماعية" تمردا على كل الزعامات الفردية... خوفا من انحراف الثورة عن مسارها إذا ألقيت بزمامها إلى شخص بعينه".[1]

انطلقت الثورة التحريرية بوسائل مادية بسيطة جدا، إذ لم يكن لجيش التحرير الوطني الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني معدات حربية ضخمة ولا تعداد قوي، واعتمد على أسلحة تكونت تقريبا من 95% من بنادق الصيد و 5% من قطع حربية أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية[2].

وكان من بين شروط الانضمام إلى جيش التحرير أن يكون للراغب ماضي وطني مشرف، وله قناعة بأنّ الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية، و أن يكون غير متردد، بل مصمم على القيام بأي عمل يسند له، وأن يكون له سلاحا أو ما يعادل قيمته، إضافة إلى شروط السرية و الشجاعة و الصراحة و القدرة و الفداء. و لا يستوجب توفر كل الشروط بل بعضها، و على الراغب في الانضمام إلى تشكيلة الجيش أن يؤدي القسم أمام المجاهدين ويده على المصحف الشريف قائلا:"أقسم بالله أن أكون وفيا للثورة المسلحة و ألتزم بجدّ و إخلاص لوطني حتّى النصر أو الاستشهاد".[3]

وعند انطلاقة الثورة، كان هرم جيش التحرير الوطني على النحو التالي :

-**الزمرة**: وحدة صغرى، تضم خمسة مجاهدين ويرأسها جندي أول.

-**الفوج**: يضم ما بين إحدى عشر إلى ثلاثة عشر مجاهدا، يرأسه عريف، و نائبان برتبة جندي أول.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج4، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996، ص14-15.
[2] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص90.
[3] نفسه، ص84-87.

-**الفرقة أو الفصيلة:** تضم ثلاثة أفواج (35-45 جندي) ويرأسها ستة مجاهدين برتبة جندي أول وثلاثة آخرين برتبة عريف ، و على رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب.

-**الكتيبة** : وتضم ستة فصائل (105-110مجاهد) يرأسها مساعد ونائبان أحدهما عسكري، و الثاني مدني ، محافظ سياسي.[1]

ولعب جيش التحرير الوطني دورا في تعبئة الجماهير، حيث أسندت له مهمة التوعية والتعبئة والتجنيد، و كانت هذه المهمة من الأمور الهامة و الصعبة ومن أولويات الثورة خاصة عند بدايتها.

II- المنطقة الخامسة : من الإستعداد إلى بداية الثورة:

امتدت المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) من سواحل البحر المتوسط شمالا إلى أقصى الجنوب، و من الحدود المغربية غربا حتى آفلو و تيارت و الأصنام (الشلف حاليا)[2] أي إلى محاذاة الحدود الإدارية للمنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) و المنطقة الأولى.

وكان محمد العربي بن مهيدي الملقب "العربي البسكري"، و "الحكيم"، و "سي الهواري" قائدا مسؤولا على المنطقة ، بمساعدة بن عبد المالك رمضان الذي استشهد يوم 1954/11/04، و عبد الحفيظ بوصوف الملقب سي مبروك*.

يشترك القادة الثلاثة المشكلين لقيادة أركان المنطقة الخامسة في كونهم من إطارات المنظمة الخاصة، ويعرفون بعضهم البعض ، وهم من شرق الجزائر، ونظرا لملاحقة و متابعة مصالح الاستخبارات و الشرطة الإستعمارية لهم، انتقلوا إلى مناطق غرب الجزائر و مارسوا مهام سياسية، فكان كل من عبد المالك وبوصوف عبد الحفيظ رؤساء دوائر في ح.إ.ح.د

---

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص87-89.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر... ، ص161.

* عبد الحفيظ بوصوف: (1926-1982)، مولود في ميلة، من عائلة غنية تضررت من استغلال واحتكار الاستعمار، انخرط في ح.ش.ج بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المنظمة الخاصة، فكان أحد إطاراتها بمنطقة قسنطينة (1947) و بالحزب بدائرة سكيكدة (1950)، ونظرا لملاحقة الإستعمار له، دخل السرية وانتقل إلى الغرب، وبعد انطلاق الثورة و استشهاد عبد المالك رمضان، خلفه كمستشار لمحمد العربي بن مهيدي : وكان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 1954 .
ينظر إلى : بو الصفصاف و آخرين، نفس المرجع ، 281-283.

بمستغانم وتلمسان على التوالي[1]. و بتوليهم المسؤولية ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومهمة التحضير للثورة التحريرية، انتقلوا في مهامهم من جهاز سياسي للحزب على مهام عسكرية.

1-تحضير انطلاقة الثورة :

شهدت الفترة الممتدة ما بين منتصف أوت إلى اندلاع الثورة اتصالات حثيثة بغية جمع الأموال و تشكيل شبكات الدعم و الدعاية و جرد قائمة المتعاطفين و المساندين و البحث عن المخابئ و الملاجئ.

وفي هذا الإطار، وحسب شهادة المجاهد وهراني * أحمد، كان مجيء بوصوف إلى منطقة الغرب و استقراره بها بعد مؤتمر المركزيين بغية تأطير و تنظيم عمليات التحضير للثورة، من دراسة طبيعة الأرض الجبلية و تمويل الثورة و نظرا لقلة السلاح، اعتمدنا على أسلحة بسيطة من بنادق صيد، خناجر، متفرجات تقليدية، و كان التركيز على حرب العصابات.[2]

و استطاع محمد العربي بن مهيدي بمساعدة بن عبد المالك وأحمد زبانة وبن علا** الحاج من تكوين أفواج فدائية مستعدة للثورة على نموذج المنظمة الخاصة.[3]

ضمّت المنطقة الخامسة خمسة نواحي (Régions) وهي كما يلي :

1-ناحية تلمسان: وتمتد إلى أقصى الحدود الغربية، وكان على رأسها بوصوف عبد الحفيظ.

2-ناحية عين تموشنت: ويقصد بها المناطق الممتدة من عين تموشنت إلى غاية نمورز وكان على رأسها فرطاس محمد، وكان ضمن أفواجها الفدائية: فوج ريو صالادو (المالح حاليا)، وفوج دوار المساعدة التابع لبلدية إيرائيل (حاسي الغلة حاليا)؛ وفي عين تموشنت، أين

---

[1] Omar Carlier, **Le 1er Novembre à Oran : action symbolique , histoire périphérique et marqueur histographique** (in), (sous Dir), Agéron .ch Robert , la guerre d'Algérie et les algériens (1954-1962), paris : A Colin 1997, p12.

*وهراني محمد بن مواليد 18 جانفي 1931 بصبرة، عضو فلي ح.إ.ح.د منذ 1952، مجاهد برتبة نقيب.

[2]مقابلة شخصية مع وهراني أحمد، 16 جويلية 2007.

**بن علا الحاج: مولود في 1923، عضو في ح.ش.ج ، مجند في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، اعتقل و سجن في 1953 ، كان ضمن مساعدي بن مهيدي و مسؤولا على مدينة وهران، اعتقل يوم 16نوفمبر 1956، أطلق سراحه في 1962.

-Voir : Benjamin Stora, **Dictionnaire biographique** .. op cit, p229.

[3] Jean Vaujour, op cit, p181.

كانت الأفواج أكثر قوة تعدادا وتحت قيادة كويني عبد القادر الملقب * ناصر وبلغ تعدادها : ثلاثة خلايا كل خلية ضمت أربعة رجال.[1]

وفي سيدي بلعباس، تواجدت مجموعة من سبعة عناصر ضمن اللجنة الثورية، على رأسها : منصور الطيب بغية تأطير الاستعداد للثورة[2].

وقاد أفواج ريوصالادو، و حمام بوحجر ولورمال، على التوالي، كل من برحو قادة ، وسطرة عبد الله و حدو بوحجر.[3]

3-مدينة وهران: أعطت اللجنة الثورية أهمية خاصة لوهران نظرا لقيمة وموقع المدينة؛ فجعلتها مقرا للناحية الثالثة ضمن القطاع الغربي، وبعد تشاور عيّن محمد العربي بن مهيدي بن علا الحاج على رأس هذه الناحية و تكلف بذلك بشؤون الإستعداد للثورة.

وفي هذا الإطار دائما، أطر محمد العربي بن مهيدي شبكة دعم، كانت مشكلة من غالي جيلالي، بن عبو محمد، و الحبيب كحلول بومدين ووداد محمدو آرزوقي ومحمان محمد قصد الدعاية وجمع الأموال[4]. و تكلف بن علا الحاج بالتجنيد إذ تمكن من تكوين ثلاثة أفواج في كريشتال (Kristel)، لم توكل لها عند اندلاع الثورة أي مهمة محددة فكانت بمثابة أفواج احتياط.

ومن منزل وداد محمد آرزقي (صاحب مطعم) كائن بـــ 12 شارع المسجد بحي سان لوي (S^t Louis) : سيدي الهواري حاليا بوهران، عقدت اجتماعات أيام 26 و29 و 30 أكتوبر قصد تسطير الخطط ووضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ عمليات تفجير الثورة. وفي آخر اجتماع، أخبر محمد العربي بن مهيدي المجتمعين بأن يوم انطلاق الثورة سيكون ليلة 1نوفمبر.[5]

---

*كويني عبد القادر:الملقب ناصر: ولد 1925/11/23 بوهران، قائد خلية ح.ش.ج بعين تموشنت، حكم عليه بالسجن مدة 10شهور (مارس1951 في قضية المنظمة الخاصة) ومرة أخرى لتأطيره منظمة غير مرخصة (أوت 1953) مسؤول اللجنة الثورية بعين تموشنت، إثر عملية تارقة، حكمت عليه المحكمة العسكرية بوهران-ديسمبر 1955 بعشرين سنة -أشغال شاقة ومنع إقامة.

-Voir CAOM ; 5I20, ; Dossier personnel : Kouini dit Naceur.

[1] CAOM, 5I117, Gendarmerie , Section d'Ain Temouchent , Rapp 09/812/1954.

[2] CAOM, 5I117, Sidi-Bel-Abbès , PRG du 07/12/1954.

[3] Ibid.

[4] Jean Vaujour , op cit, p180.

[5] Ibid, p183.

4-ناحية الظهرة : كانت تحت قيادة بن عبد المالك رمضان، وضمت عدة أفواج في كاساين (Cassaigne) سيدي علي حاليا وبوسكي (Bousquet): مرسى الحجاج حاليا و يليس (Ouillis) بلدية بن عبد المالك رمضان حاليا، وبيكار (Picard) : بلدية خضرة.

5-ناحية معسكر: تحت قيادة زبانة أحمد الذي كان كثير التنقل بين سيدي بلعباس ، وهران، و معسكر، وتمكن من تأطير فوج فدائي كان مشكلا من ثلاثة عشر عضو في سان لوسيان (Saint Lucien): زهانة حاليا، أين كان يشتغل لحاما في مصنع الإسمنت، وبحكم وظيفته، استطاع من سبتمبر 1954 صنع عدة قنابل تقليدية.

وفي سيق، تكون فوج به عشرة عناصر يوم 30أكتوبر.

لم تكن حدود هذه النواحي الخمسة[1] مضبوطة قبيل اندلاع الثورة التحريرية ، وبينها جرى تنسيق و تكررت الاتصالات دون مراعاة هذا التقسيم "النظري"،وإن تنقلات زبانة أحمد العديدة إلى وهران و إشرافه على توجيه و تسطير العمليات إلى جنب "بن علا الحاج" دليل على هذا. إن طبيعة عمليات الاستعداد السرية للثورة استدعت تكثيف هذه الاتصالات، وبغية نقل المعلومات وتنفيذ التعليمات. وكان من بينها "أن يسعى كل عنصر ضمن الأفواج الفدائية أن يكون له قطعة سلاح"[2]. علما بأنّ "المشكل الأساسي، كان منذ انطلاق الثورة: قلة الأسلحة، و التي لم تصل إلى الغرب الجزائري إلا في أكتوبر 5195[3]. و بغية تفادي هذا النقص، تلقى عناصر الأفواج الفدائية دروسا في حرب العصابات... في عدة مناطق ريفية (سيدي علين لورمال، كريشتال...)".

كانت الغاية من وراء العمليات الفدائية الأولى عند انطلاق الثورة الحصول على الأسلحة وإثارة انتباه الإدارة الاستعمارية و الرأي العام المحلي خاصة ثم الخارجي بالحدث أي بداية الثورة التحريرية، والذي فاجأ الكثير.

---

[1] Selon Omar Carlier, op cit, p12-13, il y'avaient cinq régions , et pour Jean Vaujour , p180-183 , seulement trois régions...

[2] Omar Carlier, op cit, p13.

[3] شهادة وهراني أحمد، جويلية 2007.

إنّ الإدارة الاستعمارية كانت على علم بوجود اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأهدافها الثورية وتخطيطها للكفاح المسلح.. لكن لم تكن على دراية بتاريخ اندلاع الثورة التحريرية .

2- أول نوفمبر 1954 في الغرب الجزائري:

لا يختلف أحد على أن الثورة التحريرية الجزائرية بدأت بتعداد ضئيل من المجاهدين. رغم صعوبة إجراء إحصاء للأفواج للثوار، فقد أشارت بعض الكتابات إلى تقدير تعداد المجاهدين عند ليلة 01نوفمبر 1954: بـــ398 مجاهد كانوا في كل أنحاء الجزائر.[1]

ولدى دراسة أخرى، فلقد كان عدد المجاهدين حسب المناطق كما يلي :

-المنطقة الأولى : 350مجاهد

-المنطقة الثانية : 66مجاهد

-المنطقة الثالثة: 450مجاهد

-المنطقة الرابعة: 50مجاهد

-المنطقة الخامسة: 66مجاهد[2].

في حين بلغت قوات الجيش الفرنسي إذ ذاك : 49700عسكري[3]، إضافة إلى عناصر الدرك والشرطة ونظرا لتطور مجريات الثورة، زاد تعدادها تبعا ومنذ الأسبوع الأول لانطلاقتها، حيث وصلت عناصر من الشرطة الفرنسية قادمة من مدينة باربينيون (Perpignan) إلى وهران يوم 07نوفمبر.[4]

شهدت ليلة أول نوفمبر وقوع "سبعين عملية فدائية" في كل أنحاء الجزائر[5]، كان من بينها أربعة عشر هجوما في المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) أسفرت على قتل فرنسيين وجرح ثلاثة آخرين وخسائر مادية معتبرة من ناحية لأخرى.

---

[1] Réda Benkirane, l'Algérie à la veille du 1er Novembre , **Journal de Genève**, Laussane, 03/11/1994.

[2] أحسن بومالي ، نفس المرجع ، ص80.

[3] Faucher, JA, op cit, p80.

[4] CAOM, 92//159, PRG, Rapp , 07/11/1954.

[5] **La dépêche quotidienne**, 02/11/1954.

أ-مدينة وهران :

كان من بين العمليات المبرمجة للتنفيذ في وهران ليلة اندلاع الثورة التحريرية تخريب الشبكة الهاتفية للمركز العام للشرطة بالمفتجرات وإبرام النار في محطات توزيع البترين الكائنة بالميناء و بشارع فيكتور هيغو (Victor Hugo) شارع الشيخ خالدي عبد القادر حاليا و إعدام مفتشي شرطة وهما : المفتش الأقجع (Lakdja) من الشرطة القضائية و المفتش فلوح (Fellouh) من شرطة الإستخبارات و الإغارة على الثكنة العسكرية الكائنة بحي الكميل (Echkmulh) : حي محي الدين حاليا.[1]

أوكلت هذه المهام إلى أربعة أفواج كانت تحت قيادة : شرياط علي الشريف.

من خلال ما سبق ، يظهر أن العمليات المسطرة كانت ضخمة و تنفيذها على أرض الميدان كان يستدعي إمكانيات أكثر مما كان موجودا... ولذا كان التركيز فقط على عملية الإغارة على الثكنة العسكرية لهدفها الإستراتيجي وهو الحصول على السلاح الذي هو عصب وقوام الثورة و استمرارها. وضع الفوج الفدائي المشكل من شرياط قائدا وأربعة أعضاء وهم الإخوة فتاح و صغير، و نقاوي اللمسات الأخيرة عشية 31أكتوبر، ولقد استعانوا في مخططهم على "مابد الغوتي" الذي سبق له وأن شارك في حرب الهند الصينية، وكان مجندا في الثكنة المراد الهجوم عليها ويعرف جيدا مخزن الأسلحة بها. وكان بحوزة الفوج أربعة مسدسات وثلاثة خناجر . وقام كل من وهراني وبن حمو بفتح الطريق لهم بمراقبة أي حركة مشبوهة للشرطة أو الجيش ساعات قبل موعد العملية . وعندما حان وقتها، توزع الفوج إلى جماعتين ؛ وعلى متن سيارتي أجرة، بينهما فارق زمني معتبر. وفي الطريق تجاه الثكنة، تمّ قتل صاحب سيارة الأجرة المسمى صاموئيل آزولاي (Samuel Azoulai) عندما كاد هذا الأخير أن يكشف أمر العملية قبل وقوعها[2].

[1] Omar Carlier, op cit, p13.
[2] JeanVaujour, op,cit p206.

لكن عند دخول الثكنة، ارتبك فوج الإغارة عند تفطن أحد العساكر للأمر، فتراجع الكل متفرقين، حيث ذهب كل من شرياط و الإخوة فتاح إلى زهانة، ونقاوي إلى دوار المساعدة (إيرائيل) أين كان هناك "بن علا الحاج" على أمر انتظار وصول الأسلحة.

وتوجه مابد الغوتي "الذي يكون بسب تهوره هو سبب فشل العملية[1]" إلى معسكر ، في حين بقى صغير في وهران.

ب-منطقة الظهرة :

عرفت منطقة الظهرة وقوع عدة عمليات ليلة انطلاق الثورة، وهي الهجوم على مركز الدرك بكاساين (سيدي علي) ومهاجمة مزارع مستوطنين بين بوسكي (مرسى الحجاج) وويليس (بلدية عبد المالك رمضان).

تمّ تخطيط هذه العمليات منذ شهر سبتمبر 1954، و تلقى الشباب ضمن الأفواج الفدائية تدريبا عسكريا تحت إمرة صحراوي عبد القادر و بن حميتي محمد وهما قادة خلايا بكاساين، و التي كانت تضم قرابة ثلاثة وعشرين فردا.[2]

وفي بلدية ويليس، كان برجي عمار مسؤولا على فوج به ثمانية أعضاء، إضافة إلى كونه قائد جهوي مساعد لبن عبد المالك رمان.

وفي بلدية بوسكي (Bousquet)، ترأس "قواد سبع ميلود" الفوج الفدائي الموزع إلى جماعتين ، كل واحدة ضمت أربعة عناصر.[3]

في ليلة 31أكتوبر، أوكلت مهمة الإغارة على مقر الدرك بسيدي علي إلى جماعة مشكلة من إثني عشر فردا كانوا تحت قيادة صحراوي وبلحاميتي ، تم اللقاء في مكان يسمى عين العبيد ووُزعّت المهام فشرعت مجموعة متكونة من أربعة عناصر في قطع الأسلاك الهاتفية، وتوجهت البقية نحو سيدي علي، موزعتين على فرقتين: واحدة تحت قيادة صحراوي و الأخرى قادها بلحاميتي.[4]

---

[1] Mohamed Harbi, **La guerre commence en Algérie** , Bruxelles : complexes , 1984, p23.
[2] CAOM, 92//140, PRG , Oran, 03/11/1954.
[3] CAOM, 5I177, PRG , Oran, 12/11/1954.
[4] Jean Vaujour, op cit, p207-208.

عند وصول الفوجين قرب مقر الدرك ، حدث طارئ لم يكن في الحسبان، وهو مجيء شخص فرنسي يدعى فرانسوا لورون (François Laurent) إلى مقر الدرك للإبلاغ عن حادث هجوم وقع في مزرعته[1]. انكشف الأمر، وتم تبادل إطلاق النار وقتل على إثره الفرنسي.. وتراجع المجاهدون.

وشهدت ويليس (Ouillis) عمليات أكثر خطورة و تنظيما، تمّ تحضيرها في اجتماع (30أكتوبر) تحت قيادة برجي عمار، وشارك فيها أزيد من عشرين مجاهدا. تمثلت هذه الأخيرة في محاولة تحطيم مولد كهربائي شرق مستغانم و مهاجمة مزرعتين لمستوطنين وهما : جونسون (Jeanson) و مونسوفيتو (Monsovito)[2].

عقب هذه العمليات في منطقة الظهرة، تمّ إيقاف واعتقال عدة عناصر وعلى رأسهم صحراوي وبلحاميتي... واستشهاد بن عبد المالك رمضان و حجز كمية من الأسلحة والذخيرة، منها تسعة بنادق صيد وثمانية مسدسات[3]... وسارعت السلطة إلى طمأنة الرأي العام عقب هذه "الأحداث"، و في هذا الإطار، تنقل عامل العمالة لامبير (Pierre Lambert) رفقة حاكم مقاطعة مستغانم إلى كاساين (سيدي علي) ظهر 01نوفمبر 1954[4].

ج- منطقة عين تموشنت :

قاد فرطاس محمد الناحية الثالثة للقطاع الوهراني التي كانت تضم أفواجا نشيطة في عين تموشنت و إيرائيل و ريوصالادو: كان على رأسها : واضح بن عودة . وفي اجتماع بمنزل قادة بن رحو بريوصالادو ، بتاريخ 26أكتوبر أعطى قائد الناحية التعليمات لقائد الأفواج، وعرّفه على قادتها، وهم :

-برحو قادة : قائد فوج ريوصالادو.

[1] Jean Vaujour, op cit, p208

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر.. ، ص128.

[3] CAOM, 5I177, op cit.

[4] Oran républicain, 02/11/1954.

-كويني عبد القادر وأوسعد صالح محند ومزوار محمد* قادة أفواج بعين تموشنت[1].

إضافة إلى هذا، تواجدت خلية أخرى في بلدية برقش.

وفي 28أكتوبر، اجتمع قائد القطاع :بن عودة واضح مع كويني ناصر وفيه تم تبادل الاقتراحات حول عمليات بداية الثورة، وكان خلاله الحديث عن اغتيال الشرطي بن عيسى العميل من عين تموشنت لينفذ يوم 1954/11/07.[2]

واستعداد للثورة، كان في دوار المساعدة وحدة لصناعة المتفجرات التقليدية منذ سبتمبر 1954 بمنزل المدعو بلخير أحمد بن أحمد.[3]

وفي ليلة أول نوفمبر ، نفّذ فوج فدائي مشكل من ثلاثة عناصر تحت قيادة واضح بن عودة عملية تخريب للسكة الحديدية على الخط الرابط بين وهران وعين تموشنت قرب ريوصالادو[4]، أدى هذا الهجوم إلى توقيف سير القطار. واكتست هذه العملية طابعا رمزيا وكانت إشعارا ببداية الثورة وتجربة لقدرة المجاهدين على الإغارة.

وعقب هذه العملية، اعتقل الكثير، و من خلال التحقيق، تأكدت مصالح الشرطة والدرك بأنّه كان ضمن مخطط ليلة اندلاع الثورة الإغارة على مقر الشرطة و ثكنة الدرك بعين تموشنت، ولكن لقلة وجود مادة المفجر الصاعق (Le détonateur) ، "لم نتمكن من استعمال المتفجرات" حسب بن عبد الله الذي اعتقل يوم 1954/11/04.

وتأكد من التحقيق أن الجماعة الفدائية كانت تتدرب بانتظام في جبل سيدي قاسم بتارقة، و في شاطئ ساسل، و من سواحله، كانت الجماعة تنتظر انتظار وصول الأسلحة من المغرب.[5]

---

*مزوار محمد: مولود في 1919، قائد خلية ح.ش.ج بعين تموشنت، حكم عليه بالسجن مدة سنة (ديسمبر 1952) لتنظيم مظاهرات غير مرخصة، كان مندوب ح.إ.ح.د (جناح مصالي) في مؤتمر هورنو (Hornu) (بلجيكا) ثم انخرط في اللجنة الثورية للوحدة و العمل وشارك في الثورة .
- Voir : CAOM. 5I23, Dossier personnel : Mezouar Mohamed.

[1] Jean Vajour, op cit, p209-210.
[2] CAOM, 92//140, Activités terroristes en Algérie, Novembre1954.
[3] Ibid, p210.
[4] Taleb Larbi, **L'horlogier**, la république, Oran , 03/09/1974, p12.
[5] CAOM, 92I159, Gendarmerie – Section d'Ain Temouchent , 03/12/1954.

د- عمليات أخرى :

وفي أماكن أخرى من المنطقة الخامسة، وقعت عمليات عديدة؛ كان منها حرق مصنع الفلين بمركز الغابات بآحفير، على بعد خمسة وسبعين كيلومتر من تلمسان، و حسب شهادة وهراني أحمد، "لقد شارك محمد العربي بن مهيدي بعد وصوله عشية 31أكتوبر إلى مغنية، وهو الذي أفرغ البترين و أشعل النار، وعند عودة المجاهدين الواحد خلف الآخر، كان يفرغ الفلفل الأسود حتى لا تتمكن الكلاب البوليسية من معرفة آثار أقدام المجاهدين عند المغادرة"[1].

وقدرت الخسائر عقب العملية من ستة عشر مليون فرنك و إتلاف 1100 قنطار من الفلين.[2]

وفي المكان المسمى "بركة الماء" (La mare d'eau)ببلدية سان لوسيان (Saint Lucien) (زهانة حاليا)، تم اغتيال حارس الغابة المسمى برون (Braun) قصد الحصول على سلاحه وإقامة مركز قيادة سري في دوار القعدة وجعله مخبأ للعتاد و الأسلحة و الذخيرة والوثائق وملجأ يرجع إليه منفذو العمليات.[3]

اتسمت العمليات الأولى للثورة ليلة 01نوفمبر بانتشارها في عدة أماكن في القطاع الوهراني، كانت الغاية الأساسية منها الحصول على الأسلحة وإشعار الرأي العام، فاكتسبت هذه "الأحداث" طابعا رمزيا أكثر مما يمكن اعتباره هجومات فدائية؛ ومن هذا الجانب، فقد حققت المبتغى في مباغته الإدارة الإستعمارية ومفاجئتها.

كانت هذه العمليات في حاجة إلى تنسيق أكبر. فشل الكثير منها لقلة التجربة، مثل الإغارة على الثكنة العسكرية بوهران، إذ لم يكن إطلاقا ضمن المخطط العملي اغتيال سائق سيارة الأجرة[4]...، إضافة على هذا؛ فكان قلة الأسلحة وصعوبة الاتصال دخلا و تأثيرا في فشل بعض العمليات.

---

[1] مقابلة شخصية مع وهراني أحمد – جويلية 2007.

[2] CAOM, 92A//159, Gendarmerie , Sect . Tlemcen , 03/11/1954.

[3] Jean Vaujour, op cit, p 207.

[4] Yves Courrière , op cit, p275.

وفي المقابل، حققت نجاحا معتبرا في نواحي الظهرة وعين تموشنت[1] وأرجع ممشاوي محمد في شهادته حول العمليات الفدائية في الغرب الجزائري ليلة 01نوفمبر نجاحها في منطقة "عين تموشنت" إلى التكوين السياسي و التجربة الثورية التي كانت تتمتع بها الجماعة مثل كويني، واضح بن عودة، ومزوار[2]. تلت العمليات الأولى لاندلاع الثورة: مداهمات وتفتيش واعتقالات واسعة وعمليات تمشيط واسعة.

إلى غاية تاريخ 6نوفمبر، بلغ مجموع هذه العمليات : 18 عملية وفيها تم إيقاف 29شخص[3]...

وتوالى هذا على مدار الأيام و الشهور، و في عدة مناطق حساسة، كان القصد منها، حسب الرواية الرسمية "استرجاع الأمن".

وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الموقوفين في ناحية "عين تموشنت- ريوصالادو- إيرائيل" إلى غاية 09نوفمبر 1954: 134 شخص[4].

وفي كاساين وريوصالادو (يومي19ديسمبر و 26 ديسمبر) تم اعتقال على التوالي 15 و 83شخص.[5]

وبلغ مجموع المعتقلين خلال نوفمبر –ديسمبر 1954 : 2000 معتقل في كل أنحاء الجزائر [6].... وتزايد الاعتقال مع انطلاق عملية "البرتقال المر" (Orange amère) يوم 22ديسمبر.[7]

---

[1] Omar Courrière, op cit, p19-20.

[2] Archives privés.

[3] CAOM, 92//140, Synthèse , Activités terroristes en Algérie –Nov 1954.

[4] CAOM-92//140, Synthèse , Activités terroristes en Algérie –Nov 1954.

[5] CAOM-92//140, Synthèse , Activités terroristes en Algérie –Dec 1954.

[6] Voir Témoignage de Ben Khedda B, du 12/07/1988 (in) Le monde – **La guerre d'Algérie** , op cit , P33-35.

[7] PRG Alger, Décembre 1954.

III- مواقف الأطراف من اندلاع الثورة الجزائرية :

1-الموقف الفرنسي الرسمي :

بعد اندلاع الثورة الجزائرية منتصف ليلة أول نوفمبر 1954، وما تلى ذلك لصدور بيان أول نوفمبر 1954، ثم العمليات العسكرية التي نفذها جيش التحرير الوطني في كل مناطق الوطن، و التنسيق المحكم، كل ذلك أدى حدوث موجة من الهلع و الرعب في أوساط الفرنسيين تجلت من خلال تصرفاتهم وتصريحاتهم، فجاء على لسان ميتران في تصريح له في 6نوفمبر 1954:"إنّ الجزائر هي فرنسا، ولا سلطة في الجزائر سوى سلطة فرنسا"[1]، وقد عمد المسؤولون الإستعماريون على الاستخفاف بالثورة، وعدم إعطاء الأهمية لها، أمام الرأي العام، وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري ومحاولة لزعزعة الثقة بينه وبين مجاهديه، فجاء في تصريح روجي ليونار (Roger Léonard) في 7نوفمبر كذلك "إنّ عدد الخارجين على القانون المشاركين في حوادث الإجرام يبلغ الألف، وقد طلبت زيادة عدد من الجنود لا سيما في المناطق البعيدة ، و القبائل الصغرى..."[2]، و في 12 نوفمبر 1954 اتهم منديس فرانس (Mendes France) رئيس الحكومة الفرنسية، مصر وهددها بعقوبات اقتصادية، معتقدا بذلك أن هذه الثورة تحركها قوة أجنبية وهي مصر[3]، وهذا الطرح كانت معه أغلبية الشخصيات الفرنسية [4]، وفي أثناء توضيحه لمبادئ سياسته في الجزائر قال ميتران يجب "القمع بدون رحمة الأعمال الإرهابية، والفصل بالدقة التامة بين المتردين والأغلبية العامة لسكان الجزائر الذين برهنوا على حضارتهم ووفائهم".[5]

وبعد أن عرض ميتران الوضع في الجزائر أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسله إلى الجزائر "من أجل تعزيز القوات حتى يتمكن الحاكم العام في الجزائر من الحصول على القوات الضرورية"[6]. كما لجأت السلطات الإستعمارية في 5نوفمبر 1954 إلى خطر حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ظنا منها أنه هو المسؤول الحقيقي عن أحداث فاتح نوفمبر،

[1] L'écho d'Alger , 7/11/1954.
[2] L'écho d'Alger , 8/11/1954.
[3] L'écho d'Oran, 3/11/1954.
[4] Ruscio A, la décolonisation tragique , Paris , Ed Sociales , (SD), p120.
[5] L'écho d'Alger , 19/11/1954.
[6] L'écho d'Alger , 03/11/1954.

رغم تعدد مصالح أمنها من مخابرات ، وشرطة قضائية وشرطة استعلامات عامة، ودرك، إضافة إلى المصلحة الخاصة للاستعلامات السياسية، ومصلحة الاتصالات الإفريقية، فحسب ميتران فإنّ "حزب حركة الإنتصار متورط لأنه مد الإنتفاضة (Insurrection) بالعناصر الأكثر راديكالية و تشدد"[1].. وقد وصف ناجلان (Nagelen) عضو في البرلمان الفرنسي الوضع في الجزائر قائلا "خسارة الجزائر تعني فقدان وزوال الاتحاد الفرنسي، ويؤدي بنا هذا الوضع إلى تراجع مكانة فرنسا الدولية إلى قوة ثانوية، إنّنا ندافع هنا ليس على مكاننا بل كذلك على استقلالنا الوطني"[2]،، لكن فرنسا رجعت إلى مقولتها بأن الجزائر جزء من فرنسا، وهذا ما رفضه الجزائريون منذ الأيام الأولى للاحتلال، فجاء على لسان متيران في تصريح له في 5نوفمبر 1954:"إنّ الجزائر هي فرنسا من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد، وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا و تلك هي إرادتنا".[3]

وقد صرحت جريدة "لوموند" الفرنسية (Le monde) بأن "جبهة التحرير منظمة أجنبية وغريبة عن الوطنين الجزائريين وعن الشعب"[4]،أما جريدة"لومانيتي"(L'humanité)، فانتقدت حالة القمع والقوة التي كانت تتبعها السلطة الاستعمارية مع الثوار، وحسب ليون فايس (Leon Felix) وهو أحد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي يوم 1954/11/3، فإن نظام العمالات شعار غير مقنع، مفاده حجب الحقيقة والواقع و الأحداث اليومية تكذبه"[5]، وقد أصدر الحزب الشيوعي الفرنسي بيانا في 1954/11/8 جاء فيه بأن "الأحداث الجارية في الجزائر ناجمة عن رفض الحكومات الفرنسية للمطالب الوطنية المشروعة لغالبية الجزائريين. إضافة على حالة البؤس العام المتزايد، وهو نتيجة حتمية للنظم الاستعماري في هذا البلد"[6]، أما جريدة (L'Echo d'Oran) فقد رأت أن ما يحدث في أول نوفمبر 1954 ما هو إلا عمليات إرهابية من تدبير جماعات معزولة [7]، وأشارت جريدة (La dépêche quotidienne) أنه في الساعة (1سا و15د) ليلة الأحد- الإثنين،

[1] Voir débats parlementaires du 12/11/1954.
[2] Voir **le populaire** du 13/12/1954.
[3] Ruscio, A, op cit, p119.
[4] **Le monde** du 3/11/1954.
[5] Voir , **Témoignage chrétiens** 3/11/1954.
[6] Résolution politique PCF, 8/11/1954
[7] **L'écho d'Oran** n°30081 du 2/11/1954.

جرت عمليات إرهابية عديدة في أنحاء كبيرة من الجزائر أدت إلى ثمانية قتلى، ونشوب حرائق منها في بوفاريك – بابا علي، العزازقة، وفي مقر إذاعة الجزائر، ومخازن البترول..."[1]

وقد عمد المسؤولون الفرنسيون الإستعماريون، إلى الاستخفاف بالثورة، وعدم إعطاء الأهمية لها أمام الرأي العام، وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري، ومحاولة لزعزعة الثقة بينه و بين مجاهديه، فأطلقوا عليها نعوتا مختلفة قد تشوهها منها : الخارجون عن القانون، الإرهابيين، الفلاقة، فقد صرح متيران بأنّه "لا يوجد ضد الإرهابيين، الإنعزاليين غير الحرب".[2]

مما تقدم يتضح الموقف الفرنسي الرسمي من الثورة الجزائرية، فكان رد المستعمر تجاه الجزائريين الثورة بكل عنف وحقد ، فقد ضاعف عدد جنوده في الجزائر لإخمادها فقامت سلطات الإحتلال بحل حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية يوم 5نوفمبر وحجز صحافته واعتقال حوالي 196 من مناضليه ، مهم 29 عضوا في عمالة وهران[3]، كما بدأ الجنرال جيل (Gill) في تطبيق ما سماه بـــ "عمليات التطهير ،وأطلق اسما على عملياته كعادة المستعمرين فسماها بعملية "الفلاقة" وهو الاسم الذي شاء المستعمرون أن يطلقوه على أفراد الثورة الجزائرية، فواصل عملياته التعسفية ضد الجزائريين الأبرياء لكي لا يتصلوا بالثورة غير أن فرنسا من جهة أخرى حاولت إتباع سياسة الإصلاح محاولة منها لقضاء على الثورة ففي اجتماع متيران أمام رؤساء البلديات بوهران جدد كلامه بمقولة أن الجزائر هي فرنسا وحدد الأولويات الفرنسية في وضع قانون القدماء المحاربين و التمدرس، و حصول المسلمين على وظائف في القطاع العام، وإصلاح البلديات المختلطة[4].

2- الموقف الجزائري : الأحزاب والشعب

أدبّ أزمة 1953 إلى تجميد فكرة توحيد الأحزاب الجزائرية، وخلالها تعقد الصراع بين المصاليين و المركزيين.

---

[1] **La dépêche quotidienne** du 2/11/1954.
[2] **L'écho d'Oran** du 4/11/1954.
[3] **L'écho d'Oran** du 7-8/11/1954.
[4] Henri Alleg, **La guerre d'Algérie** , Paris , temps actuels, 1981, p298.

وقفت الأحزاب مندهشة أمام اندلاع الثورة؛ فكان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لا يريدان إطلاقا أن تكون هذه المبادرة (أي الثورة) دون مشاورتها، ورأت فيها بأن سلطتها ضربت في الصميم[1]. لم تثق هذه الأحزاب في غد أفضل لأول نوفمبر ، بل كانت تنتظر وتترقب ، وأن حدث الإنهيار وشيك وحتمي حسبها.

لدى جماعة المركزيين: إن الثورة جاءت في وقت غير مناسب. وعند اندلاعها، رأى هؤلاء بأن تدويل القضية الجزائرية يكون من المهام الأولى، وهنا كانوا على اتفاق مع مصالي الحاج.

دخل المركزيون إلى أجهزة الثورة بانفراد... وكانوا يرون استحالة اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني ، و من الضرورة إقامة تجمع وطني[2].

أكدت رسالة بن خدة، أحمد بودة و مصطفى فروخي الموجهة إلى وزير الداخلية الفرنسي على "ضرورة التهدئة و إنهاء المتابعات وتحرير كل المعتقلين السياسيين و العفو الشامل واعتراف بحق ممارسة الحقوق الديمقراطية لكل الجزائريين[3] لدى فرحات عباس، "فإنّ حدث الثورة لم يفاجئه، وبأن الشعب كان يريد ذلك"، و"بأنّ غلق الساحة السياسية أدى إلى العنف]وهو يقصد بذلك الثورة[الّذي لا يحل مشكل!"[4]. سعى قادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى استغلال الوضع الجديد الذي صنعته الثورة بميلاد جبهة التحرير الوطني لصالحهم قصد الحصول على تنازلات من فرنسا، وفق مطالبهم القائمة على "إقامة دولة فيدرالية تابعة لفرنسا و تطبيق القانون العضوي لسبتمبر 1947.

وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكان موقفها عند بداية الثورة متسم بالحذر والترقب، و الانتظار و لم يكن "انخراط العلماء في الثورة مباشرا[5]". وسعى الشيخ البشير الإبراهيمي الذين كان موجودا في القاهرة إلى تأسيس تجمع شعبي جزائري[6] ولذا كانت لقاءاته مع الشيخ بيوض (من الاتحاد الديمقراطي) وأحمد مزغنة (من المصاليين)... لأن هذه الأطراف رفضت أن تذوب في ظل جبهة التحرير الوطني.

---

[1] Mohamed Harbi, **La guerre commence** , ... op cit,p40.
[2] Ibid, p40.
[3] Henri Alleg, **La guerre d'Algérie** , T3, op cit , p514-515.
[4] La **République algérienne** , n°46, du 12/11/1954.
[5] Ahmed Nadir, **Le mouvement réformiste algérien – Son rôle dans la formation de l'idéologie nationale** – thèse, 3e cycle , paris 1968, p161-162.
[6] **البصائر**، رقم 302-1955.

ولدى الحزب الشيوعي الجزائري، "فإنّ العمليات الثورية سببها السياسة الإستعمارية والقمع المسلط على الحريات. و إنّ الوسيلة المثلى لوقف سفك الدماء هي بسط حالة تهدئة وسلم وتحقيق طموحات الجزائريين بالبحث عن حل ديمقراطي ضامن لمصالح كل سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني ويأخذ بالنصر مصالح فرنسا".[1]

من خلال ما سبق، يظهر بأن موقف الأحزاب الجزائرية من انطلاق الثورة الجزائرية تميّز بالتريث والحذر و خضع لحسابات سياسية ، وفي إطارها كانت بعض المبادرات مع مطلع 1955.

إن استمرار الثورة وتطورها و تحقيقها لانتصارات على مختلف الأصعدة و الميادين تحت قيادة جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني قلب الموازين وأصبح حجة ضد المترددين و المتريثين و المنتظرين.

أما فيما يخص الشعب، فإن أزمة الحركة الوطنية أثرت فيه و أكّد على قدرته على الاختيار، بحيث اندمج تدريجيا في صفوف الثورة التحريرية، إذ كان تجند الشعب جماعيا وعبّر بذلك عن تطور ونمو وعيه لصالح نصرة القضية الجزائرية إلى غاية تحقيق الإستقلال التام، وهو ما كان فعلا في 05جويلية 1962.

[1] Liberté, 04/11/1954.

خاتمة

خاتمـــة

مما سبق، يمكن الوقوف عند الملاحظات و الإستنتاجات التالية :

1- لم تكن الفترة الممتدة من (1950-1954) مرحلة فراغ و تراجع في نشاط حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران، بل على العكس من ذلك، إستطاعت الحركة تسيير الأزمات التي مرت بها و تمارس أعمال وفق أولويات المرحلة والظروف المحيطة.

2- تميز نشاط ح.إ.ح.د. بالإزدواجية بين العمل السياسي العلني المنظم ضمن هياكلها وفي إطار المنظمات المدعمة لها، و المتزايد خاصة خلال المواعيد الإنتخابية والمناسبات الوطنية و الدينية (11 مارس – 8 ماي – عاشوراء – رمضان ...) من جهة، والعمل السري الذي كان الميل إليه رغم إكتشاف المنظمة الخاصة، من جهة أخرى.

3- من الخطأ، إعتبار بأن القمع الإستعماري المسلط ضد عناصر المنظمة الخاصة وح.إ.ح.د كان ضمن حملة اعتقالات و محاكمات عقب اكتشاف المنظمة، و في إطار ما سمته السلطة الإستعمارية التصدى للمؤامرة ؛ بل على العكس من ذلك ، إن السياسة القمعية لم تتوقف إطلاقا، و زادت حدة و عنفا و وحشية ضد كل ما يمت صلة بالحركة ؛ و بوسائل عديدة (المراقبة الفردية، الإعتقالات، المحاكمات ...) و أحداث مغنية، نمورز و عين تموشنت في ماي و أكتوبر و ديسمبر 1952 على التوالي، وندرومة في أكتوبر 1953 ... و غيرها كثير. دلت كلّها على إستمرار سياسة القمع الإستعماري.

4- من خلال تصفح الأرشيف، تأكدت من عدة حقائق تاريخية مهمة ؛ و منها :

أ- توجه ح.إ.ح.د نحو المناطق الريفية : بتأسيس خلايا و أفواج مزجت بين العمل العلني و تكوين أفواج فدائية تلقى فيها المنخرطون تدريبا نفسيا و عسكريا ... فلم تبق الحركة حبيسة المدن، بل توجهت إلى الريف ... فكان الإنتقال من العمل السياسي إلى الثورة المسلحة سهلا منذ نوفمبر 1954 بتوافد الكثير إلى صفوفها.

ب- لم ينتظر المناضلون القرار الصادر عن المؤتمر الثاني للحركة (أفريل 1953) والمتضمن إعادة تشكيل المنظمة الخاصة، بل بادروا قبل ذلك، و بواسطة جهود شخصية في إعادة تنشيط الأفواج الفدائية (نظام الفيالق) منذ نهاية 1952 ... و في عدة مناطق (تموزرز، ندرومة، لورمال، وهران، ...) و عبرت هذه الجهود و المحاولات المنفردة عن الرغبة الملحة في العمل السري و الإستعداد للثورة التحريرية.

5- كانت لـــــ ح.إ.ح.د عدة مبادرات و جهود من أجل تنسيق و توحيد الجهود مع الأحزاب المغاربية و التونسية أثمرت بتوقيع ميثاق باريس في فبراير 1952 و على المستوى الوطني، ساهمت الحركة التي كانت تمثل القوة السياسية و الشعبية الأولى، مساهمة مهمة في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها (FADRL) منذ أوت 1951، وعرضت مشروع و حدة حزبية على الأحزاب الجزائرية و المتمثل في المؤتمر الوطني الجزائري (CNA) في 1953 ... الذي لم يلق ردودا إيجابية.

6-لم تكن سنة 1953 فقط سنة الأزمة العلنية الداخلية لـــــ ح.إ.ح.د، بل كذلك، تلاشت خلالها و ضعفت كل المساعي و الآمال المعلقة على العمل السياسي العلني : و أضحت، بذلك، الظروف أكثر تلائما من ما سبق من أجل الإستعداد و التحضير للثورة التحريرية.

و في الأخير، يجب التأكيد على أنني سعيت من وراء هذه الدراسة المونوغرافية، قصد إعطاء صورة دقيقة لتطور نشاط ح.إ.ح.د (1950-1954) عبر كافة مناطق عمالة وهران دون تفضيل واحدة عن أخرى.

و حسب رأيي، نحن في حاجة ماسة إلى مثل هذه الدراسات المونوغرافية الجزئية التي تعطي تصور أكثر دقة و تفصيل، و ترفع النقاب و اللثام عن مناطق و مقاطعات و مدن وعبر فترات تاريخية مهمة و محددة و حرجة من تاريخها الوطني.

و للأرشيف الجزائري الموجود في فرنسا قيمة علمية متميزة، علينا باستثماره و في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى مجموعة مواضيع قابلة لإثراء و الدراسة من خلال ما وجدته من مادة أرشيفية مهمة متعلقة بها، و أذكر منها :

-الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها.

-ح.إ.ح.د و مشروع المؤتمر الوطني الجزائري.

-نشاط ح.إ.ح.د في مقاطعة تلمسان.

-ح.إ.ح.د و المسألة الإنتخابية (1951-1954) مقاطعة تلمسان نموذجا ...

وغيرها كثير.

الـمـلاحـــق

ملحق رقم 01

قائمة المشاركين في مؤتمر (1947/02/17-15):

أ- أعضاء اللجنة المركزية :[1]

-مصالي الحاج	-عمار خليل	-محمد طالب
-حسين الأحول	-محمود عبدون	-الحاج محمد شرشالي
-حسين عسلة	-إبراهيم معيزة	-محمد ممشاوي
-مبارك فيلالي	-شوقي مصطفاي	-سعيد عمراني

ب- النواب الخمسة لحركة الانتصار :

-مسعود بوقادوم	-محمد خيضر
-أحمد مزغنة	- محمد الأمين دباغين
-جمال دردور	

ج-الإطارات العامة :

-محمد بلوزداد	-إبراهيم عواطي	-حمو بوتليليس
-آيت أحمد حسين	-عمار بوحريدة	-هواري سويح
-أحمد محساسي	-عبد القادر حمودة	-ابن يوسف بن خدة
-محمد عصامي	-محي الدين الأغواطي	-عبد المالك تمام
-سيد علي عبد الحميد	-محمد بن سهل	
-ابن عمار مصطفى	-محمد دخلي	
-عمر أوصديق	-امحمد يوسفي	
-عمر ولد حمودة	-بلقاسم راجف	
-سعيد أبو زار	-واعلي بناي	
-آيت مدري	-محمد تازيرت باشا	
-آيت بن يوسف	-الطيب بولحروف	

[1] Source : Ben Khedda Ben Youcef, **Les origines du 1er Novembre 1954**, Alger, Dahlab, 1989, p295.

ملحق رقم 02

قائمة اللجنة المركزية المجتمعين بزدين (ديسمبر 1948) لدعم المنظمة الخاصة :

مصالي الحاج	عمار بوحريدة	أحمد محساس
سيد علي عبد الحميد	مسعود بوقادوم	محمد ممشاوي
حسين آيت أحمد	حمو بوتليليس	احمد مزغنة
سعيد عمراني	الحاج محمد شرشالي	شوفي مصطفاي
محمد عصامي	محمد الأمين دباغين	عمار ولد حمودة
ابن يوسف بن خدة	محمد دخلي	عمر أوصديق
أحم د بن بلة	جمال دردور	بلقاسم راجق
محمد بلوزداد	عبد الله فيلالي	هواري سويح
محمد بن شهل	محمد خيضر	عبد المالك تمام
واعلي باي	حسين الأحول	أمحمد يوسفي
أحمد بودة		

وخلال الاجتماع، قدم حسين آيت أحمد تقريرا مطولا، يرى فيه بأنّ كفاح التحري لا يكون بانتفاضة جماهيرية، ولا سيكون بتعميم الإرهاب ، ولا يكون اختصاره بتكوين منطقة محررة، و إنما يكون الكفاح التحرري "حرب ثورية حقيقية"، و في هذا ردا على محمد الأمين دباغين الّذي كان يرى بأنّ قوام الثّورة هو تنظيم مظاهرات كبرى ، و فليهنا يعبأ الشعب، و على محمد بلوزداد الّذي كان يرى "ضرورة حرب استنزاف و تعميم الإرهاب لإنهاك العدو في إطار حر بالعصابات مع الاحتفاظ بمنطقة محررة".[1]

[1] Voir : Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, op cit, p 15-49.

ملحق رقم 03

النظام الداخلي للمنظمة الخاصة OS

المادة 01: الإنضباط

يمثل الإنضباط القوة الأساسية للمجندين، و يتضمن الطاعة التامة للرؤساء من طرف المرؤوسين، و الأذعان الكامل في كل وقت لتنفيذ الأوامر حرفيا دون تردد أو تذمر و السلطة مسؤولة عن الأوامر التي تصدرها .

المادة 02: التجنيد

أ- التجنيد محدود

ب-يجب أن يتوفر في الفرد المجند الشروط التالية : الإقتناع ، السرية ، الشجاعة النشاط، الإستقرار ، القدرة البدنية.

ج-فترة الخدمة غير محدودة.

د-يجب أن يكون الفرد المجند مقتنع بالمهمة وأن يؤدي اليمين ، و لايمكنه مغادرة المنظمة متى شاء، و إن فعل ذلك سيعتبر كالفار من الجندية.

المادة 03: الاجتماعات

أ- الاجتماعات إجبارية، و كذا حضور كل العناصر المكونة للمجموعة.

ب- التاريخ و المكان يحددان من الرئيس المعني

ج- تحية الرؤساء إجبارية قبل الاجتماع وبعده، و ممنوعة في الخارج.

د-يجب أن يفتح الاجتماع و يختم بتحية الوطن.

هـ-يجب أن يسود و يحترم الانضباط التام أثناء الاجتماع، ويجب أن يستنفذ جدول الأعمال حرفيا.

المادة 04: السيرة

كل عضو أو رئيس يجب أن تتسم سيرته بالإخلاص من جميع الوجوه.

المادة 05: الإجازات

كل عضو لشؤون خاصة، تستدعي مغادرته مكانه مؤقتا .

-يجب عليه طلب إجازة من رئيسه مع تحديد التاريخ: المدة و المكان المنتقل إليه ولا يمكنه الذهاب إلا بعد الموافقة على إجازته.

المادة 06: التحويل

أ-في حالة المغادرة النهائية للمكان، على العنصر المعني أن يطلب تحويله للجهة التي يرغب في الذهاب إليها .

ب-لا يمكنه الذهاب إلا بعد الموافقة على تحويله.

ج-التحويلات من وحدة إلى وحدة تصدر من السلطات المعنية.

المادة 07: المكافئات

يكافأ المناضلون حسب رتبهم

أ- بتنويه النظام، بإنجاز عمل شجاع، وبكل إخلاص.

ب-بالتهاني الشفوية، لما يتسموا به من انضباط و كل خدماتهم.

ج- بتقدمهم في أعمالهم .

المادة 08: العقوبات

أ- التصنيف

1-أخطاء بسيطة : التغيب عن الاجتماعات، التكاسل، سوء النية، إهمال في الخدمة، سوء السيرة.

2-أخطاء خطيرة :عدم الإنضباط، العصيان، العمل الضعيف، الإنهزامية، التقارير الكاذبة، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات.

3- أخطاء خطيرة جدا: الخيانة، الفرار من الجندية (التخلي)، إفشاء السر للعدو، أو للأهل، ولكل عنصر أجنبي عن الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها العضو، وكل الأخطاء الخطيرة التي تتكرر ثلاث مرات.

ب-تحديد العقوبات :

1-توبيخ عن الأخطاء البسيطة

2-تنزيل الدرجة و التوقيف، بالنسبة للأخطاء الخطيرة (التوقيف يمكن أن يكون محدد أو غير محدد حسب خطورة الخطأ).

3-التسريح للعضو المرتكب للأخطاء الخطيرة جدا.

4-عقوبة قصوى.

أ-عن الأخطاء الخطيرة جدا، عن التسريح ، و التي من شأنها أن تلحق أذى بالمنظمة الخاصة.

ب-التنفيذ يمكن أن يكون فوريا أو مؤجلا وفقا لقرار المنظمة الخاصة.

ترجمة للنص عن :

-Claude Collot , le mouvement national algérien , Textes (1912-1954) , Alger , p 268-169.

-Jaques Chevalier , Nous algériens , paris : ed Calmann Levy , 1958, p90-93.

ملحق رقم 04

قيادة الأركان العامة للمنظمة الخاصة

قيادة الأركان العامة –الأولى–

القائد: محمد بلوزداد

قسنطينة	القبائل	الجزائر1	الجزائر2	وهران
بوضياف محمد	آيت أحمد حسين	الجزائر–متيجة–التيطري رجيمي جيلالي	الجزائر–أورليان فيل–الظهرة بلحاج عبد القادر	أحمد بن بلة

قيادة الأركان العامة –الثانية –

نهاية 1947–صيف1949

القائد: حسين آيت أحمد

قسنطينة	الجزائر1	الجزائر 2	وهران	التدريب العسكري
بوضياف محمد	رجيمي جيلالي	ماروك محمد	أحمد بن بلة	والتفتيش العام بلحاج عبد القادر

قيادة الأركان العامة –الثالثةوالأخيرة–

صيف1949- مارس1950

القائد: بن بلة أحمد

قسنطينة	الجزائر1	الجزائر 2	وهران	التدريب العسكري
بوضياف محمد المساعد:العربي بن مهيدي	رجيمي جيلالي	محساس أحمد	عبد الرحمان بن سعيد "المدني"	بلحاج عبد القادر

Source : Ben Khedda Ben Youcef, Les origines du 1er Novembre 1954, Alger, Dahlab, 1989, p297.

ملحق رقم 05

مخطط توضيحي للعلاقة بين المنظمة الخاصة وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

(وفق ما جاء في مؤتمر فبراير 1947)

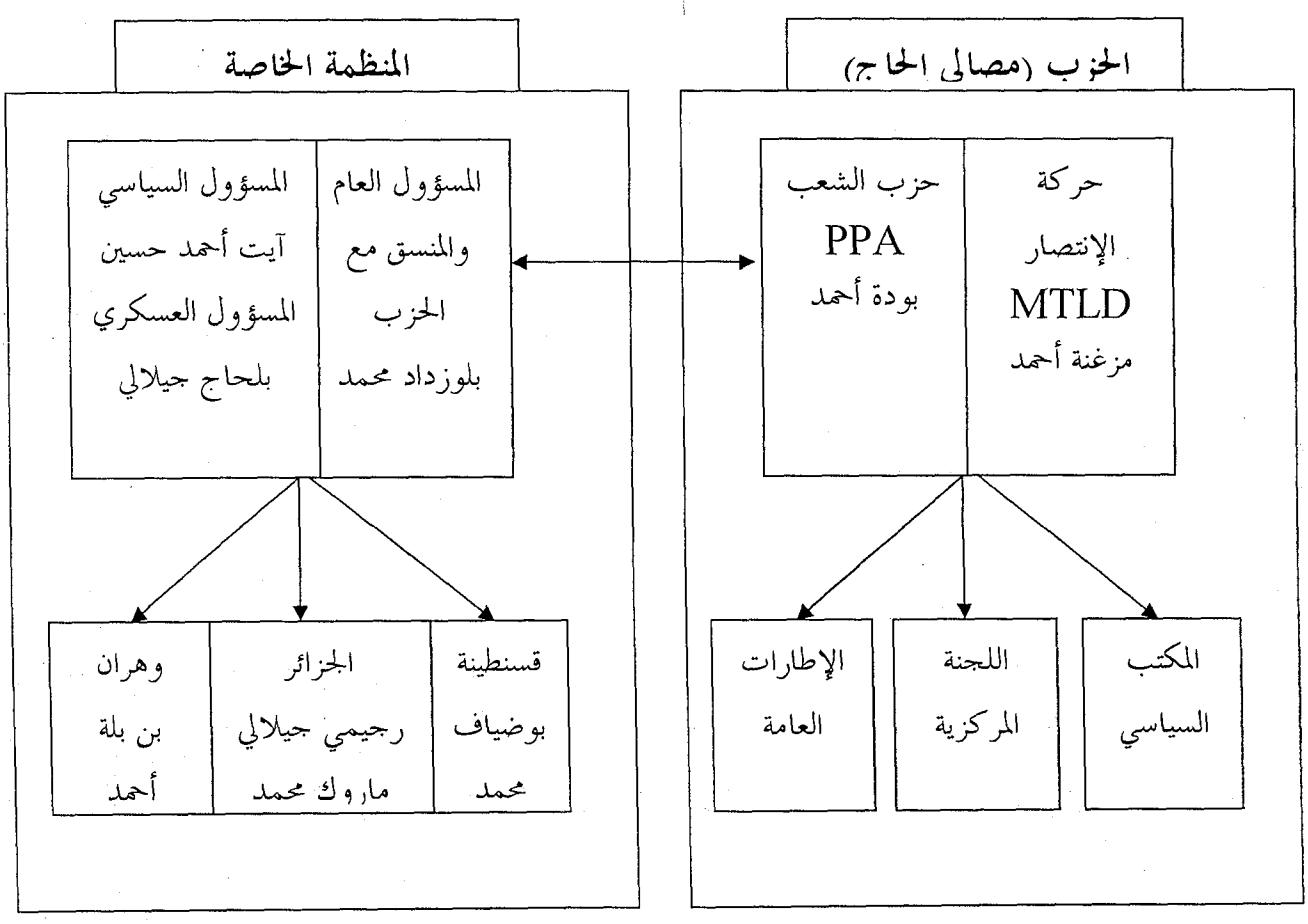

ملحق رقم 06

أفواج المنظمة الخاصة في منطقة عنابة (أفريل 1950)[1]

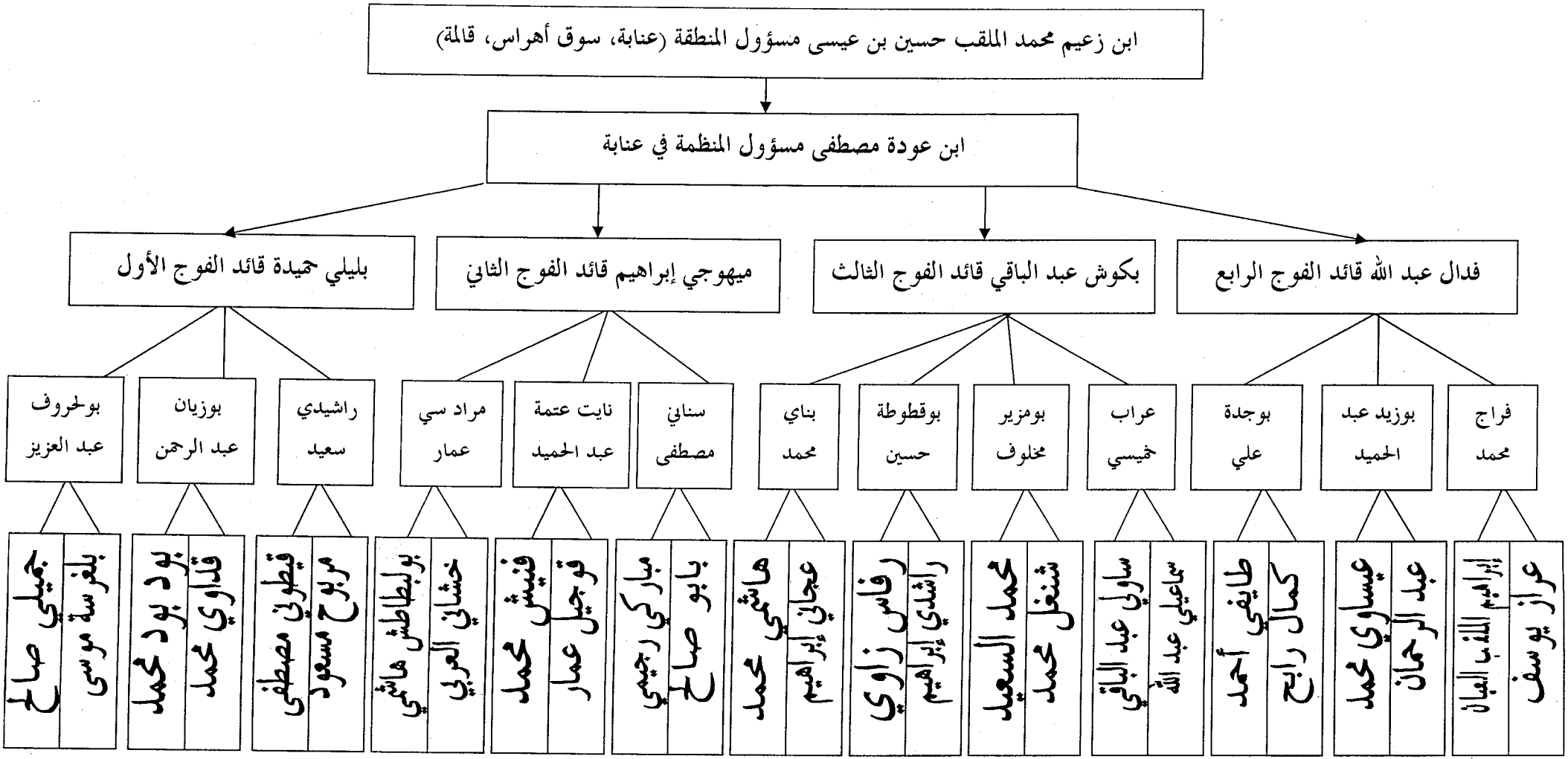

[1] Source : CAOM, 81F781-SLNAn°904/NA- Rapp de Viont, Bone (Annaba), 11/04/1950.

ملحق رقم 07

الهيكل الهرمي المنظمة الخاصة في عمالة وهران (نهاية 1948)

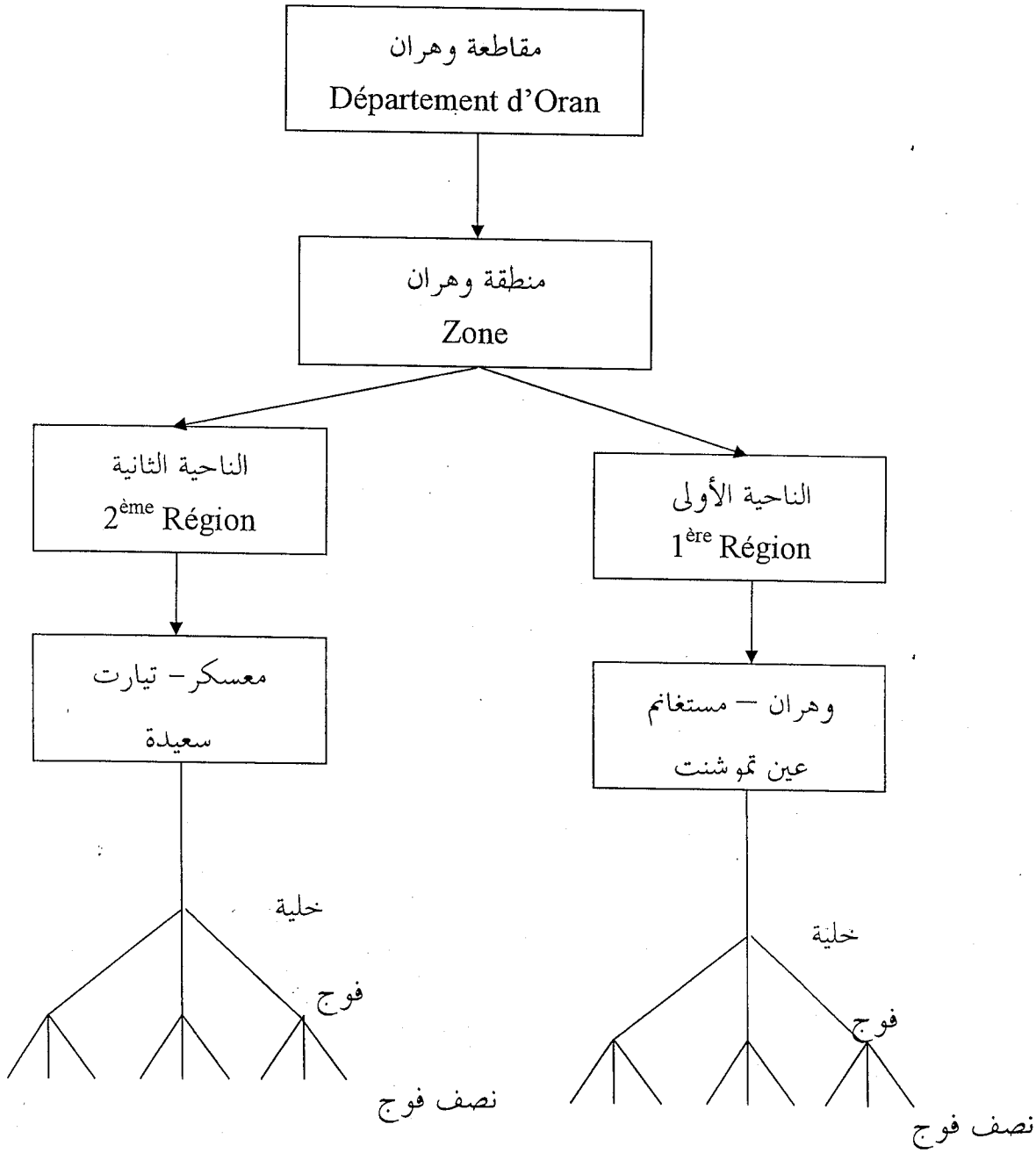

ملحق رقم 08

تطور المنظمة الخاصة منذ تأسيسها حسب شهادة بلحاج عبد القادر جيلالي عند استنطاقه (1950/04/07)

المرحلة الأولى : التأسيس ديسمبر 1947

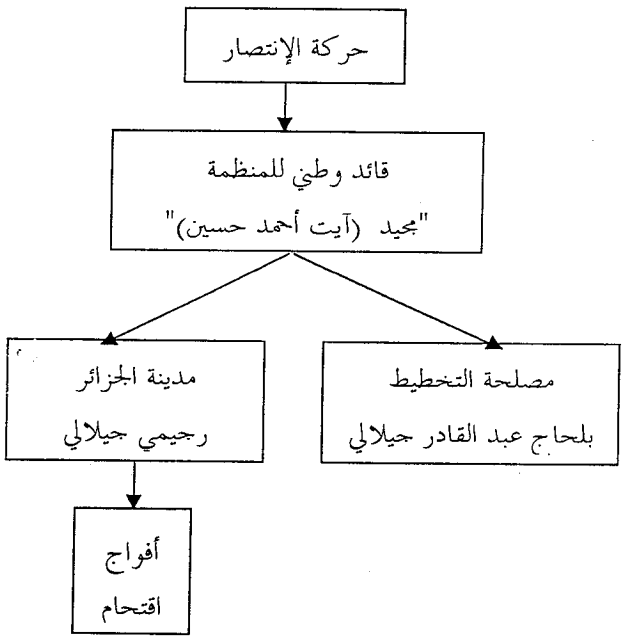

المرحلة الثانية : قبل أفريل 1948

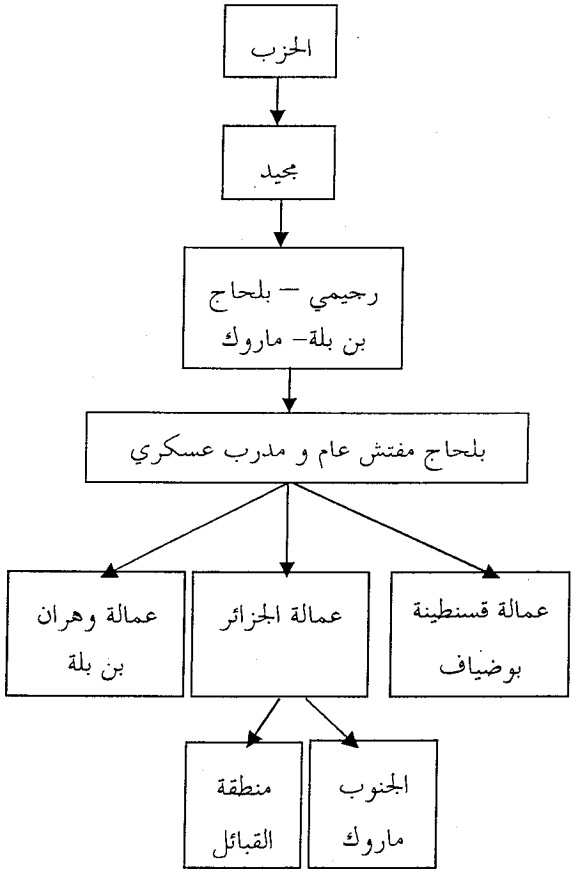

المرحلة الثالثة : أوت 1948

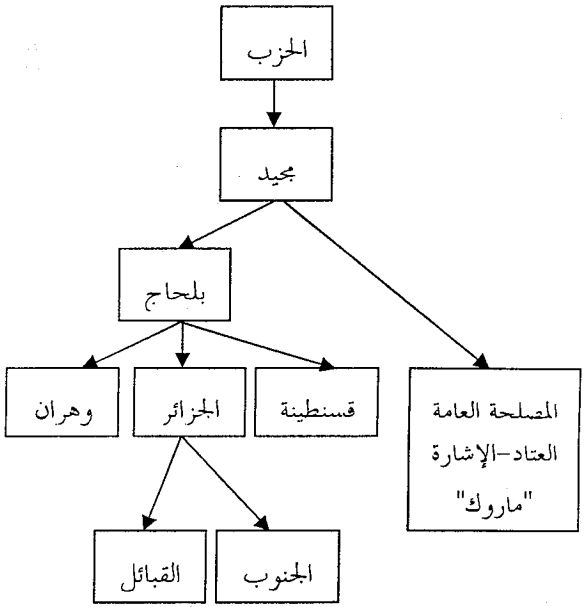

المرحلة الرابعة : ديسمبر 1948 [1]

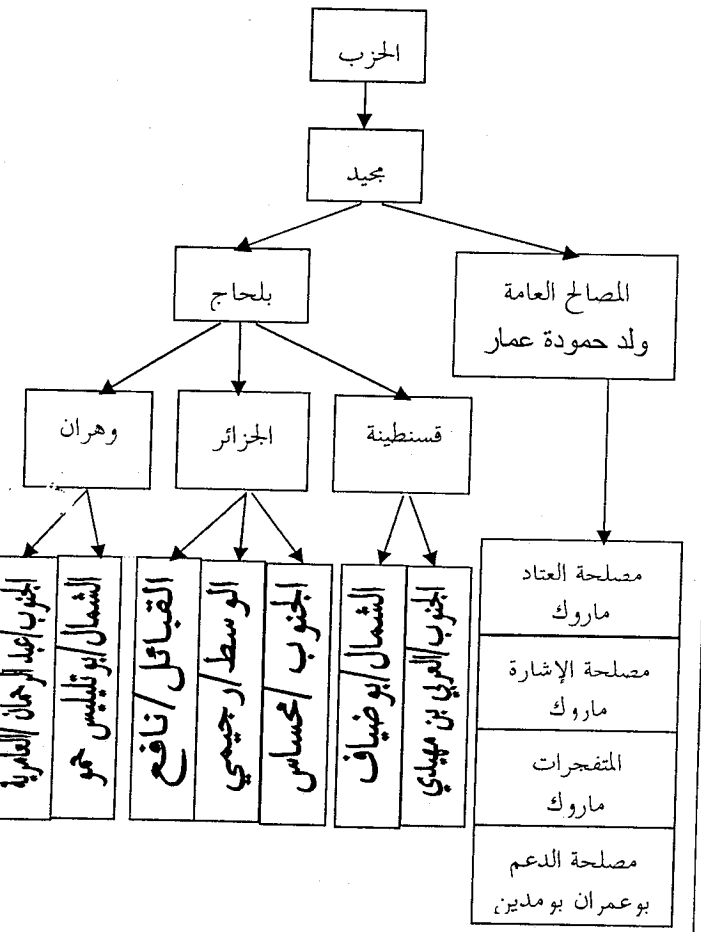

المرحلة الخامسة : بعد الأزمة البربرية

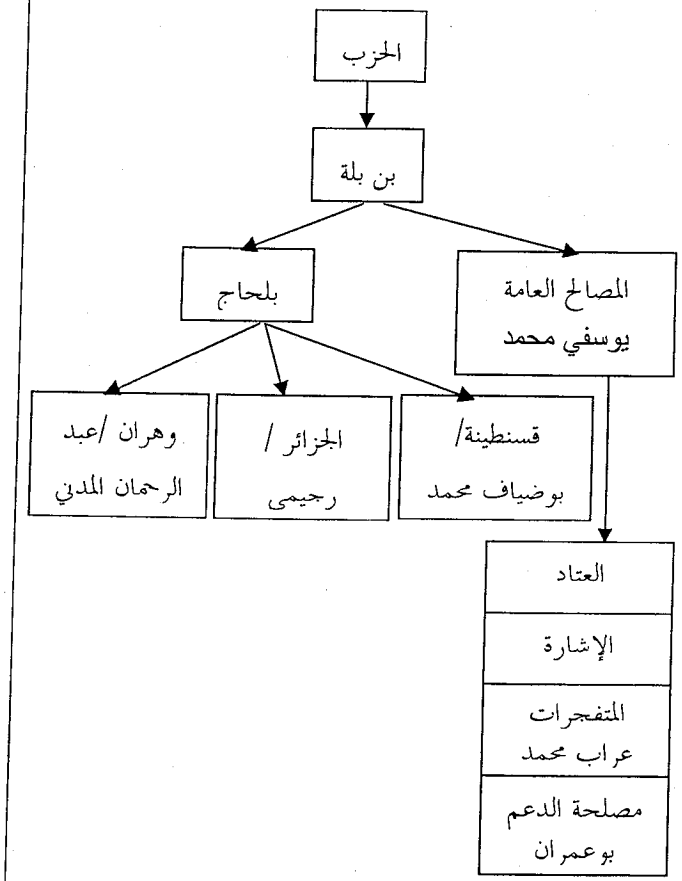

المرحلة السادسة : نهاية 1949

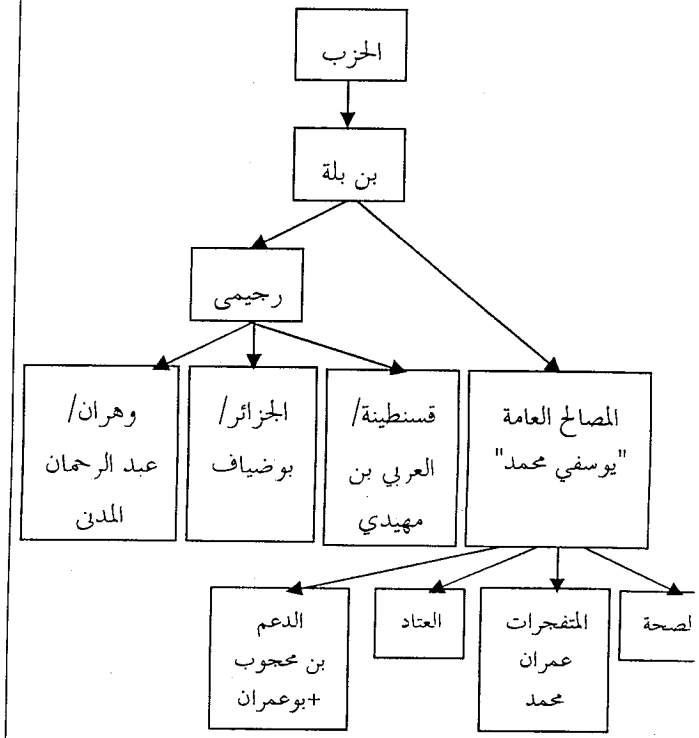

[1] AOM- 92//36, GGA , PRG, Rapp mensuel . district d'Oran , 23/04 au 23/05/1950

ملحق رقم 9

الأحكام الصادرة عن المحكمة بوهران يوم 06مارس 1951

قضية المتهمين السبعة و الأربعين –المنظمة الخاصة–

المنطقة	الاسم و اللقب	تاريخ ومكان الميلاد	ملاحظة	الحكم		
				سجن	م.إ	م.ح.م
وهران	1 حمو بوتليليس ابن الحبيب	1920/09/05بوهران	مثقف –10ماي50	5س	10س	10س
	2 بن زيان حسين ابن عبد الباقي	1918/01/06بوهران	مثقف –10ماي50	5س	10س	10س
	3 بن علة الحاج ابن عثمان	1923/02/24عمي موسى	مثقف –10ماي50	3س	3س	3س
	4 غديفي بن علي ابن محمد	1922/09/19 بمعسكر	اعتقل –10ماي50	3س	5س	5س
	5 زبانة أحمد ابن محمد	1926بدوار القصر –وهران–	مثقف –10ماي50	3س	3س	3س
	6 مخاطرية محمد ابن جيلالي	1931/06/07بوهران	مثقف –10ماي50	4س	5س	5س
	7 عزاوي عبد القادر ابن محمد	1927/06/09بوهران	مثقف –10ماي50	3س	3س	3س
	8 بن سنوسي إبراهيم ابن محمود	1931/02/19عين القطار	اعتقل –10ماي50	3س	3س	3س
	9 بلاوي عبد القادر ابن بن	1926بسيدي بلعباس	اعتقل–10ماي50	3س	3س	3س
	يبقة10زيان الشريف أحمدابن	1923/08/26بوهران	مثقف–اعتقل–10ماي50	3س	3س	3س
	جيلالي	1918/05/26جديوية	اعتقل –10ماي50	1س	2س	–
	11 راشي بو عبد الله ابن محمد	1926بالبيض	مثقف –10ماي50	10ش	–	–
	12 عديم اللقب محمد بن عيسى					
عين تموشنت	13 آيت زاوش معمر ابن محمد	1915/02/30بجرجرة	مثقف	5س	10س	10س
	14مسلي أحمد ابن قدور	1922/06/29بعين تموشنت	موقوف 2ماي50	3س	3س	3س
	15دلعة منقور ابن محمد	1920/07/20عين تموشنت	أمّي 2ماي50	3س	3س	3س
	16رابحي عبد القادر ابن محمد	1923/09/10 عين تموشنت	اعتقل 2ماي50	3س	3س	3س
	17واضح بن عودة ابن عبدالقادر	1926/06/12 عين تموشنت	مثقف 2ماي50	3س	3س	3س
	18بن حدو بوحجر ابن محمد	1926إيرائيل عين تموشنت	اعتقل 2ماي50	3س	3س	3س
	19بلعوجي ميلود ابن محمد	1926/10/06 عين تموشنت	مثقف 2ماي50	10س	–	–
	20بويحية محمد ابن محمد	1925/03/26 عين تموشنت	مثقف	3س	3س	3س
	21ناصر كويني عبد القادر	1926/11/23وهران	اعتقل 2ماي50	10ش	–	–
	22 رابحي بوسيف ابن محمد	1926/03/03 عين تموشنت	مثقف – اعتقل 2ماي50	10ش	–	–
تلمسان	23 إبراهيم عثمان عبد الحميد	1927/12/26تلمسان	مثقف 2ماي50	5س	10س	10س
	24محجوب جيلالي ابن محمد	1925 بتلمسان	مثقف 9ماي50	3س	3س	3س
	25تشاور شعيب ابن بن علي	1926/01/31 تلمسان	مثقف 9ماي50	3س	3س	3س
	26قنافذة محمد ابن عبد القادر	1916بتيارت	اعتقل 9ماي 50	3س	3س	3س
	27بن عثمان محمد ابن حميدة	1925تلمسان	اعتقل 9ماي50	3س	3س	3س
	28لوكيل محمد ابن محمد	1924/07/31 تلمسان	مثقف 9ماي50	3س	3س	3س
	29سنوسي بريكسي عبد العزيز	1926/05/10 تلمسان	مثقف 9ماي50	10ش	–	–

	30مرزوق سعيد ابن محمد	1929/01/31 تلمسان	مثقف 9ماي50	2ش	2س	2س
	31بصطاوي محمد ابن مختار	1929/06/06 تلمسان	مثقف9 ماي50	1س	2س	–
	32بن آشنهو ابن محمد	1922/08/17 تلمسان	مثقف9 ماي50	2س	2س	2س
	33كلوش جديد ابن محمد	1922/11/21 تلمسان	مثقف9 ماي50	3س	3س	3س
تيارت	34 ولدإبراهيم سعيد بن عمار	سبتمبر 1912 تيارت	مثقف10ماي50	5س	10س	10س
	35بحري ميسوم ابن علي	1923/05/06 سيدي علي	مثقف10ماي50	4س	5س	5س
	36 كوجو بن سعادةابن مصطفى	1926/05/07 تيارت	مثقف11ماي50	2س	2س	2س
	37عفريت بن عيسىابن بن عيسى	1923/06/29 تيارت	مثقف11ماي50	10ش	–	–
	38حلوز محمد بن عبد القادر	1925/01/25 تيارت	مثقف11ماي50	10ش	–	–
	39آيت عمار مزيان بن آرزقي	1926/09/07 جرجرة	مثقف11ماي50	10ش	–	–
معسكر	40 حلو عبد القادر ابن عبد الله	1919 بعين فارس (معسكر)	مثقف15ماي50	4س	5س	5س
	41 طيبي عبد القادر بن أحمد	1925/01/09 معسكر	مثقف15ماي50	3س	3س	3س
	42 سحنوني عبد القادر بن محمد	1930 بعين الدفلة	مثقف15ماي50	10ش	–	–
	43 بقارة أحمد ابن أحمد	1928/01/02 بمعسكر	مثقف15ماي50	10ش	–	–
	44 عابد نور الدين ابن محمد	1930/07/13 بمعسكر	مثقف15ماي50	10ش	–	–
مستغانم	45أحمدخوجةبوراس ابن عبدالقادر	1923/04/10 مازونة	اعتقل 1950/04/27	2س	2س	2س
	46 ويس البطاش ابن محمد	1923 في غليزان	اعتقل 1950/04/27	2س	2س	2س
	47واضح بن عطية ابن الوناس	1923/02/12 غليزان	اعتقل 1950/04/27	3س	3س	3س

مصطلحات :

م.أ: منع الإقامة

م.ح.م: منع من الحقوق المدنية

س: سنة

ش: شهور

Source : CAOM-81F783- Ministère des affaires algériennes – jugement –organisation Para-militaire – Affaire «47»- Oran , Mars 1951

وقواق عبد القادر، المرافعة الكبرى، ص91-105.

ملحق رقم 10

أفواج المنظمة الخاصة في مدينة تلمسان

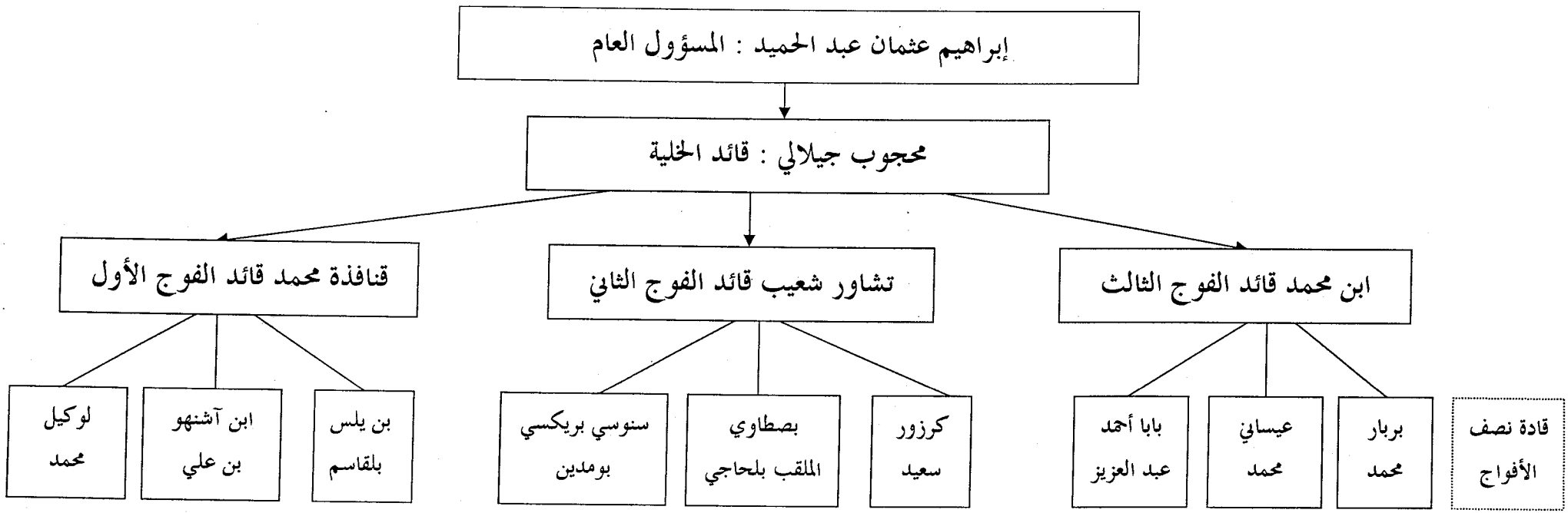

وضمن نصف الأفواج : رجال ميدان، و حسب التقرير [1] ، منهم : لالام عبد الله، كلوش محمد، زروق عبد الرحمان، عطار حمدان، بغدادي مصطفى، ستوتي ، حاج سليمان محمد، عاشور ثابت محمد، يوسفي أحمد، حاج سليمان محمود، سباحي عبد العزيز، مزوار ددوش، مراد مصطفى، بوعياد آغا فتحي...

[1] CAOM- 92//36, GGA , PRG, Rapp mensuel . district d'Oran , 23/04 au 23/05/1950.

ملحق رقم 11

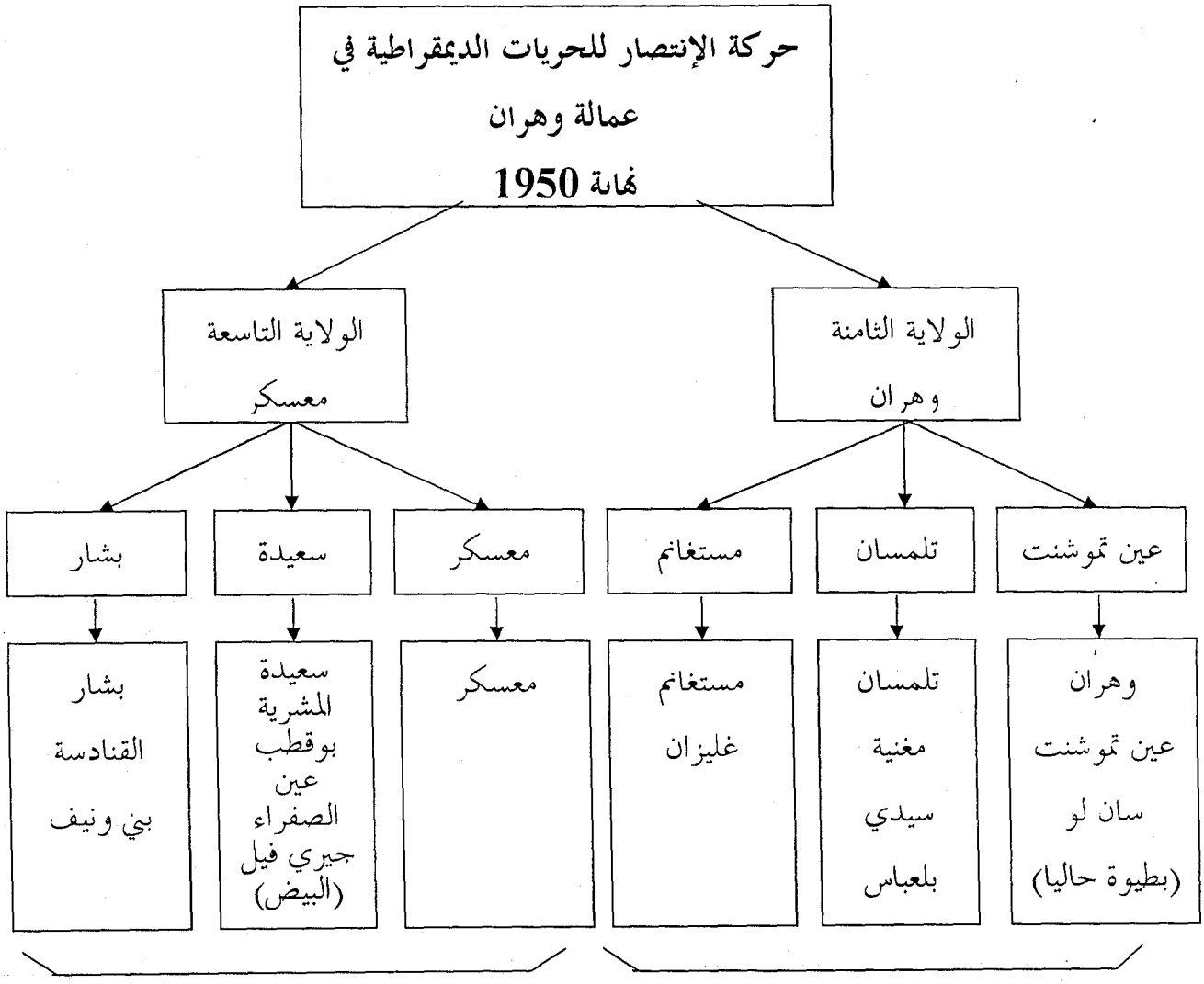
حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في
عمالة وهران
نهاية 1950
الولاية التاسعة
معسكر
الولاية الثامنة
وهران
بشار
سعيدة
معسكر
مستغانم
تلمسان
عين تموشنت
بشار
القنادسة
بني ونيف
سعيدة
المشرية
بوقطب
عين
الصفراء
جيري فيل
(البيض)
معسكر
مستغانم
غليزان
تلمسان
مغنية
سيدي
بلعباس
وهران
عين تموشنت
سان لو
(بطيوة حاليا)
الخلايا و الأفواج
الخلايا و الأفواج

ملحق رقم 12

هيكل تنظيمي لحركة الإنتصار للحريات[1] الديمقراطية

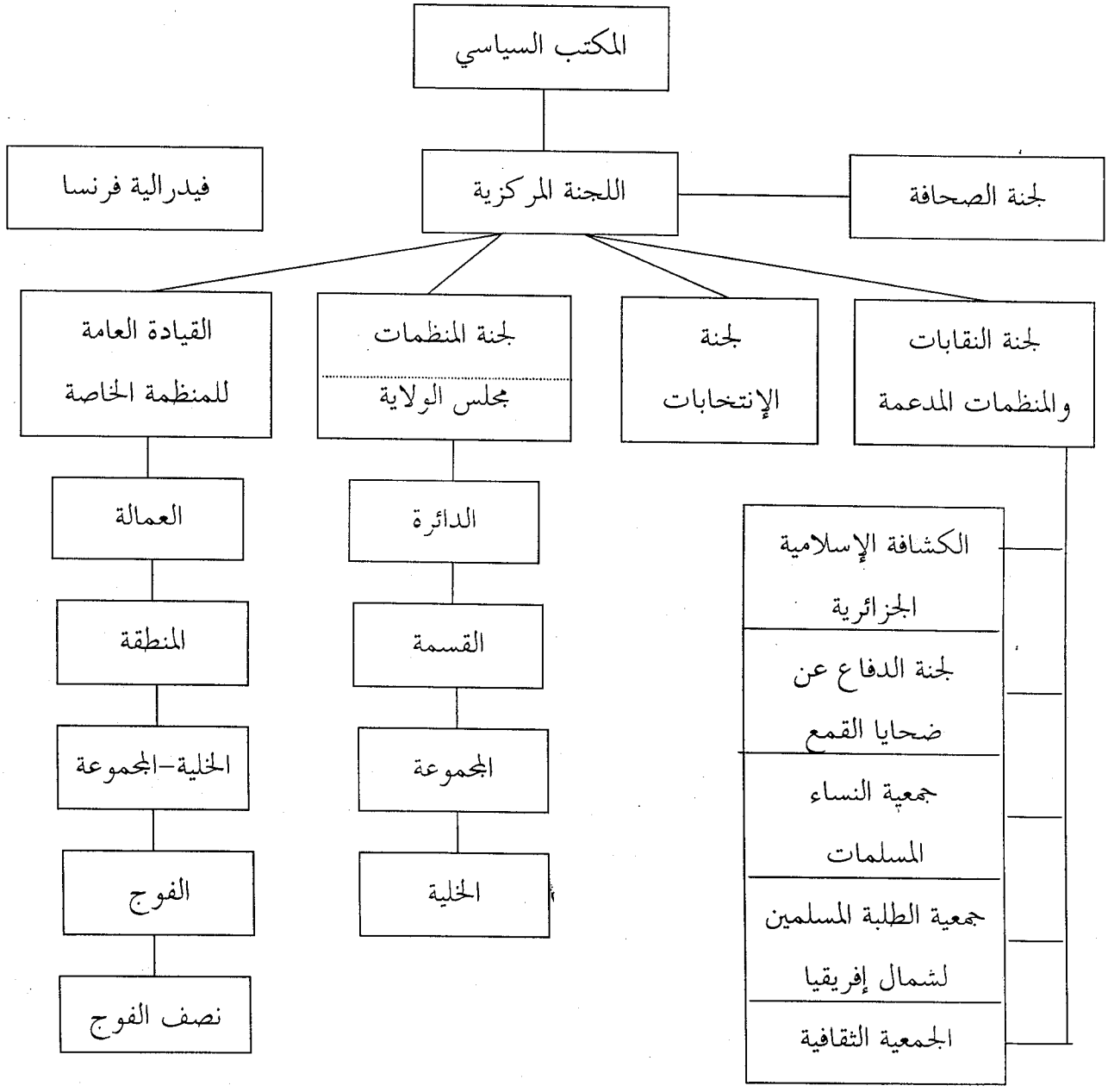

[1] Ben Khedda Ben Youcef, op cit, p299.

ملحق رقم 13

رسالة ألبير كامو (Albert Camus) إلى رئيس محكمة البليدة[1] "قضية المخ"

26نوفمبر 1951

إلى السيد رئيس محكمة الجنح بالبليدة :

سيدي الرئيس :

في حالة ما إذا أمكن لرأي يهم القضية التي أنتم بصدد الحكم فيها بإمكاني أن أمنحكم على الأقل شهادتي انطلاقا من مبدأ :

نستطيع القول على الأقل فيما يخص الأشخاص الّذين هم أمامكم، و الذين هم معرضون لمحاكمة قاسية إذا أمكن للحظة واحدة أن نشك في إمكانية أنهم ضحايا سجن تعسفي وسوء معاملة، وابتداء من هذه اللحظة يجب أن نتمنى بكل قوانا أنّ عدالة بلادنا ترفضُ معاقبة أي كان باتهامه بأفعال غير مثبتة.

غاية فرنسا في هذا إن كانت تريد فعلا أن تحافظ على معناها و مستقبلها لا تكون إلاّ بالعدالة المطلقة، و العدالة في هذه المناسبة لكي تكون مطلقة لايمكنها المرور بثقة وتأكيد، فهي مناسبة لمعالجة ضعف المصالح الأمنية و لذلك نطلق شكنا بخصوص الجرم الذي ارتكبه هؤلاء على شرط أن يثبت .

في هذه القضية التي تمس الاتجاه السياسي الوطني شك واحد يكفي لتغيير العدالة وضعها للاتهام نحو العفو الكلي .

أتمنى من جانبي أنّ العدالة تقاسمني الرأي بخصوص هذه القضية و أترجاكم أن تقبلوا سيدي كامل احترامي وشعوري بالتقدير.

ألبير كامو

[1] HENRI Alleg, **La guerre d'Algérie**, T3, op cit , p501.

ملحق رقم 14

الأسماء المستعارة لأحمد بن بلة

حسب تقرير* ، "يستعمل بن بلة أحمد بن مبارك الملقب "حميد"و "حميمد"، و "مصطفى" بطاقات تعريف مزورة، حاكملا الأسماء التالية ؛ تهربا من المراقبة :

1- مزياني مسعود، المولود في 1926/01/03 في بلدية ماكماهون، البلدية المختلطة – الأوراس، ابن بلقاسم ابن احمد، ورقاق فاطمة بنت عمور.

2- حارس زرزور ، المولود في 1926/01/03 في بلدية ماكماهون، ابن أحمد بن محمد، و بوهالي عمارية بنت ثابت .

3- سوداني بلقاسم، المولود في 1929/03/11 في بلدية ماكماهون ابن أحمد، وسوداني عائشة.

4- فتيحة محمود ، المولد في 1930/01/19 في بلدية ماكماهون ابن مسعود بن عيسى، وفتحة فاطمة بنت علي.

* CAOM- 92/578-579 , GGA , Préf . d'Oran , 16/03/1955.

ملحق رقم 15

- B E N B E L L A Mohamed -

dit " Hemmided"

Alias MEBTOUCHE Abdelkader - MEZZIANI Messaoud

Né le 25.6.1916 à MARNIA (Oran) de f. Embarek ben Mhidjoub et de Fatma bent El-Hadj.

SIGT 1m.78, yeux mar., cheveux noirs frisés, lèvre inférieure épaisse, visage ovale, menton fuyant, nez légèrement busqué, pli inférieur oreille dr. lobes collés, sourcils réunis, naevus 3 cm. dessus et à droite fourchette. - F.D. 44225 - 43344.

TRES DANGEREUX

- OBJET : D.U. 16/52, 17/52, 14/54, 15/54, fiches JA. 54741, JA. 55/1729.

ملحق رقم 16

رسالة إدارة ح.إ.ح.د (MTLD) بخصوص قضية اعتقال مناضلي "المنظمة الخاصة" 24أفريل 1950 ؟ ...

أمام المقاومة المدهشة للشعب الجزائري تجاه السياسة القمعية المرعبة فإن الإمبرياليةو الفرنسية تدعم كل يوم بقوة حركاتها من أجل تفويض الحركة الوطنية الجزائرية، إضافة إلى أنّها بعد سفر الوالي نايجلان وجهت الإنذارات و التهديدات نحو القطاع القسنطيني الّذي كان مسرحا لعمليات بوليسية واسعة تميزت بالعنف و ازدراء القانون في القلعة معسكر، سيدي بوناب، تبسة ، عنابة، سكيكدة، قالمة، أدرار، باتنة و مقاطعات أخرى خاصة من عمالة الشرق كانوا ضحايا للإرهاب والقتل فلم يوقف الإستعمار أي عائق . وتحت ستار المؤامرة فإن الإمبريالية الفرنسية انكبت في الجزائر منذ بداية شهر مارس على عمليات بوليسية بهدف وحيد هو إثارة الضباطية في أوساط الشعب الجزائري مع إعطاء كامل الصلاحيات لكل مؤسسات القمع الدموي في ممارسة مهامها.

في مليانة ، العفرون، البليدة، قصر البخاري، المدية، استعملت الشرطة نفس الطرق و ذلك في كامل الجزائر ، فتضاعفت الإعتقالات و تطالعنا الصحافة الإستعمارية الفرنسية بالعاصمة كل صباح بعدد المجرمين، لكنها تمر بصمت على وسائل التعذيب المستعملة و التي تتطور، فهي لا تتحدث عن التعذيب في الحوض بالأنبوب، بالكهرباء، بالكهرباء ، بالعصا... و بين وقت الاغتيال ويوم الحكم يكون قد مضى من 7إلى 15يوما يكون أثناءها المعتقل قد مر بمقرات الـPRG في عدة حصص تعذيبية تعاد لمرات كثيرة في اليوم بوثيرة أسرع، لذلك نجد البعض قد فقد الذاكرة مثل السيد سواي نور الدين و آخر كان لا يقوى على المشي، شكله مشوه، و أذناه تقطران بالدم هو السيد أحمد يحياوي، هذه كانت حصيلة 05أيام فقط من الضيافة في مقرات RPG ...

الإدارة و الصحافة الكولونيالية تتكلم عن اكتشاف أسلحة، لكن لا دليل يثبت أنّها خاصة بالأهالي فهي تفتعل أية وسيلة تتخذها حجة لتبرير حركتها القمعية، بهدف تفريق الشعب الجزائري عن حركته الوطنية و أن تنشر مناخا من الرعب و اللاأمن ... لكن الشعب قد تفطن لكل الألاعيب لذلك فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية قدمت كل التقارير للتنبيه إلى هذه المؤامرة لتحديد المسؤوليات و إيقاظ الرأي الديمقراطي قبل فوات الأوان.[1]

الجزائر العاصمة ح.إ.ح.

[1] Henri Alleg , **La guerre d'Algérie**, T3, op cit , p 498-499.

ملحق رقم 17

الهيكل الجديد للمنظمة الخاصة (مطلع 1951)[1]

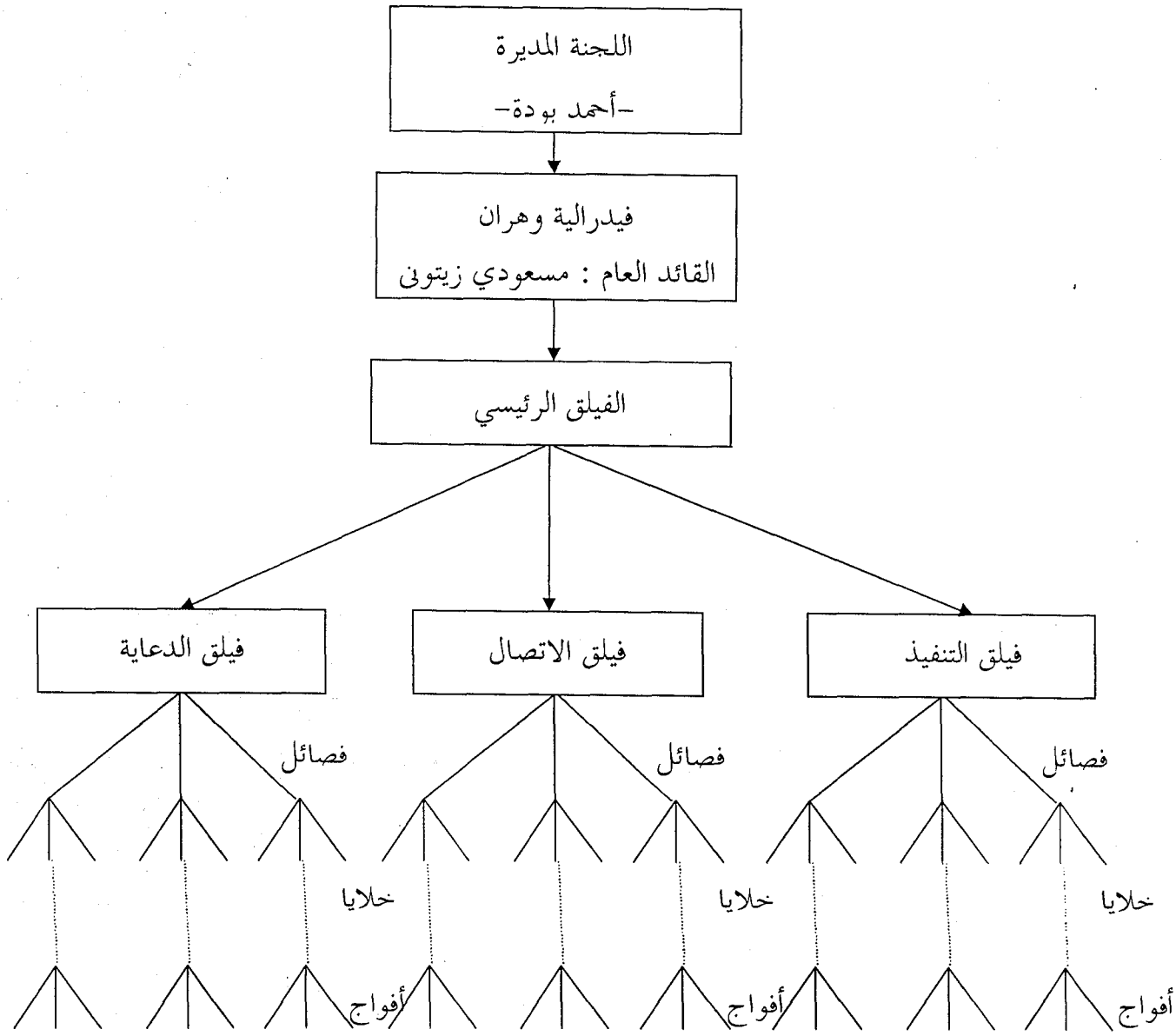

[1] Source : CAOM- 10Cab 110, PRG n°2968, Alger , 15/05/1952.

ملحق رقم 18

الأحكام الصادرة من قبل المحكمة العقابية بوهران ...

يوم 1952/12/10- قضية أحداث عين تموشنت

المتهمين	العقوبة (مدة السجن، قيمة الغرامة: العقوبة المالية بوحدة ألف فرنك)[1]
مزوار محمد *	سنة واحدة ، 30
حري أحمد	سنة واحدة ، 30
عبد اللي أحمد	سنة واحدة ، 30
زيدان حسين	سنة واحدة ، 30
الحبيب مختار	سنة واحدة ، 30
حُرّي جيلالي	سنة واحدة ، 30
بن زملات العربي	سنة واحدة ، 15
محمد بن مبارك	10شهور، 20
بن حدو بن عيسى	10شهور، 20
بن قادة قادة	10شهور، 20
عديم اللقب (SNP) جيلالي	10شهور، 20
عديم اللقب (SNP) حسان	10شهور، 20
سفاري بن عمر	6شهور، 15
عديم اللقب (SNP قويدر	6شهور، 15
سي علي شريف	6شهور، 15
بلفاشي رياحي	6شهور، 15
خلادي محمد	3شهور، 15
غاندا** با آلبرت	إفراج

[1] CAOM , 92//573 , GGA, PRG, District Oran , n°12885, du 11/12/1952

*أوردنا ترتيب قائمة المتهمين حسب "درجة" العقوبة الصادرة ضدهم .

**هو أمين خلية الحزب الشيوعي الجزائري بعين تموشنت، أفرج عنه يوم 1952/12/09.

ملحق رقم 19

Extrait de l'article 80 du Code pénal*

... sera puni d'atteindre à la sûreté extérieure de l'état et puni des peines portées à l'article83, tout français ou étranger :

1- qui aura entrepris par quelques moyens qui se soit de porter atteinte à l'intégrité du territoire français ou de soustraire à l'autorité de la France une partie des territoires sur lesquels cette autorité s'exerce.

*la loi fut promulguée par le décret –loi en 1939, à la veille de la deuxième guerre mondiale.
Et Liberté (16/04/19532) a recensé les condamnations prononcés à 945ans prisons, et 6570ans de privation de séjour .. victimes de cette loi.

ملحق رقم 20

قائمة اسمية سجناء الحرب العالمية الثانية و العائدين من جبهات القتال

منطقة عين تموشنت

الاسم و اللقب	الإقامة
بوعافية محمد بن برودي	برقش –أولاد العونية
عشير محمد ابن بلقاسم	واد الصباح
محمودي بن سعيد ابن عبد القادر	برقش –حمانية
خروبي قدور الابن عبد القادر	برقش– الدوايدة
مهاجي عبد القادر ابن ميلود	برقش– الدوايدة
بعيليش جلول ابن عبد الحاكم	برقش– الدوايدة
كرارمة بوعلام ابن بومدين	برقش– الدوايدة
علي موسى غثمان	واد الصباح
بلعون عدة ابن بورحلة	برقش– حاسونات
جريو حسين الابن ميلود	برقش– الدوايدة
بن عوميدات سعيد ابن بلوفة	عقب الليل –أولاد منديل
بوشعلة الطيب ابن الطيب	برقش
بن زورة حمزة ابن بلقاسم	برقش– الحساسنة 3
بن يشو البشير ابن مقدم	برقش– البخايتة
حمياني ميلود ابن بن عودة	برقش – الحماينة
زيادي رابح ابن منقور	برقش – مويلحة
بوصبيعات أحمد بن محمد	برقش – محامجة
زعراط قدور ابن العربي	برقش –أولاد العربي
جفار محمد ابن عبد القادر	واد الصباح – أهل قدور
خوجة علي ابن الحبيب	واد الصباح
صباح بوعزّة ابن شعبان	برقش–الحساسنة 3
بلحضري عبد القادر ابن عبد السلام	واد الصباح
بوصباح يوسف ابن عبد القادر	برقش

Source : CAOM-Fonds : Ain Temouchent I//2

Rapp, Préfet Etat des prisonniers de guerre et rapatriés Février (1948)

ملحق رقم 21

اين وصلت القضيـــة التونسيـــة ؟

ياسكان مدينة سيدى بالعباس

ان الازمة التونسية تحتل منذ ثلاثة أشهر المكان الاول فى الاحداث اليومية. وعلى نفس الحدود الجزائرية يوجد شعب قوامه ثلاثة ملايين نسمة يكافح بشجاعة ملحوظة سياسة القوة التى يتوخاها الاستعمار

فماذا يريد الشعب التونسى ؟

ان ما يريده الشعب التونسى هو ما تريده جميع الشعوب المضطهدة ومن بينها الشعب الجزائرى. ان الشعب التونسى لم يعد يتحمل الاضطهاد والاهانة والبؤس التى نشأت عن النظام الاستعمارى ؛ وهو يريد أن يتولى شؤونه بنفسه، ويدير بلاده بكل حرية، بواسطة مجلس وطنى وحكومة ذات سيادة

ولكن الحكومة الفرنسية ـ الخاضعة لارادة المعمرين والشركات الاستعمارية المستولية على البلاد ـ تلح فى ابقاء امتيازاتهم الفاضحة وتعارض بالقوة رغائب الشعب التونسى الوطنية المشروعة فأوقفت قادته ونفت الوزراء وهم متقلدون بمناصبهم

وقد نصب المقيم العام « دى هوتوكلوك » فى البلاد نظام الارهاب والقمع وفرض وزارة مصطنعة ضد ارادة الشعب مع برنامج اصلاحات لا يلائم أبدا ما ينتظره الشعب التونسى

ولكن لم تستطع الاعتقالات ولا التهديدات ولا تقتيل الوطنيين ولا المساومات ـ تخضيد شوكة المقاومة التونسية بل ان سياسة القوة لم تزد الشعب التونسى الا شجاعة واستماتة فى الكفاح. وفى كامل البلاد التونسية تتوالى اليوم الاضرابات والمظاهرات

وقد رفعت القضية اليوم الى المراجع الدولية وناقشها مجلس الامن نفسه عدة أيام وأصبح السلم مهددا بالخطر. حقا ان الكتلة الاستعمارية رفضت تقييد القضية التونسية فى جدول الاعمال ولكن القضية التونسية ستفض قبل كل شيء على التراب التونسى باعانة الشعب الجزائرى والمراكشى العملية وبمساندة جميع القوى المناهضة للاستعمار فى فرنسا والعالم

وفى مثل هذه الحالة يجب أن يظهر الشعب الجزائرى أكثر من ذى قبل تضامنه الفعال مع الشعب التونسى الشقيق

لمـــاذا ؟

ـ لان الشعب التونسى فى كفاح ضد نفس أعدائنا وهم المستعمرون الفرنسيون
ـ لان هدفه هو نفس هدفنا وهو التحرير الوطنى والسلم والرفاهية وتحرير الطبقات الشعبية
ـ ان كفاح الشعب التونسى يعزز كفاحنا وانتصاره يعين على انتصار الشعب الجزائرى والمراكشى

فلنعلن نحن بدورنا تضامننا مع الشعب التونسى !

أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات !

اشتركوا فى مظاهرات التضامن ! ونظموا الاجتماعات ! وضاعفوا النشاط ! وأظهروا بأعمالكم تضامنكم مع الشعب التونسى !

الكتابة الدائمة للجبهة الجزائرية
للدفاع عن الحرية واحترامها

ملحق رقم 22

مكتب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها*-وهران-

***عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية :**

-سويح هواري

-زبايري إبراهيم

-بلعباس لخضر

-الحبيب كحلول

***عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :**

-حيرش محمد

-بن دراعو ميلود

-شمعال محمد

-بلزرق

***عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :**

-زبوشي سعيد

-رشيد عبد الله

-بريكي جيلالي

-حماني موسى

***عن الحزب الشيوعي الجزائري :**

-فضيل مصطفى

-مالكي الطيب

-زيناتاكي (Zenattacci)

***نواب أحرار :**

-توفيني (Thuveny)

-كووين (Cohen)

---

* Ahmed Abid , T2, op cit , p353

ملحق رقم 23

نشيد على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها

بشرى بشرى بلادي _ يا موطن الأبطال
بـــشرى بـــالإتحاد _ مـــحصم الأغلال

فجر جديد لاح _ ســـنشيد الآمال
هيا إلـــى الفلاح _ هيا على النضال

كفانا من وعود _ عـــدو دغـــال
وهل نيل الخلود _ إلاّ بـــثمن غال

فانهض يا بن الثوار _ في وجه أهل الضلال
وطهـــــر الديار _ ومن رجس الإحتلال

جبهتك أحميها _ من كيد و اغتيال
حياتك أهديها _ لأجل الإستقلال

Source : GGA, PRG, District d'Oran , n°14692, Oran , le 22/12/1951
Rapport CD , G labat , Chef de PRG d'Oran .

ملحق رقم 24

Solidarité de Tlemcen avec la TUNISIE

Pour exprimer l'émotion et la solidarité qui animent notre cité généreuse envers la Tunisie héroïque, le Front Algerien a envisagé la tenue d'un meeting. Mais Monsieur BENZAKEN se trouva d'accord avec Mr. le Sous-Préfet pour nous refuser la Salle de la Mairie.

Mr. BENZAKEN semble avoir bien profité des bonnes leçons qu'il a reçues lors de son internement à Djenein Bou Rezg.

Est-ce que Mr. SCHUMAN, qui s'est fait le champion des libertés fondamentales à la Tribune de l'O.N.U. a donné des instructions pour essayer de museler le peuple Algerien afin de pouvoir mâter le peuple de Tunisie?...

- Mais l'on n'a jamais rien construit de solide avec la repression, car elle ne fait que renforcer les mouvements de Libération Nationale et justifier leur action.

Ainsi aujourd'hui, premier février est le jour de la Tunisie.

Dans le monde entier tous les hommes libres se solidarisent avec le peuple Tunisien en lutte pour son indépendance.

Tlemcen apporte sa prière a l'Edifice commun. Elle salue le peuple frère de Tunisie, l'assure de sa solidarité agissante, proteste contre les atrocités du colonialisme français et salue la mémoire immortelle de ceux qui ont su se sacrifier à la noble cause nationale.

Un télégramme de protestation a été adressé au président de l'O.N.U au président du Conseil de Sécurité au ministre des Affaires Etrangères Français et de solidarité à Son Altesse Sidi LAMINE BEY.

LE FRONT ALGERIEN
POUR LA DEFENSE ET LE RESPECT
DE LA LIBERTÉ - TLEMCEN

Imp. Ibn_Khaldoun, Bd. National - Tlemcen

ملحق رقم 25

بيان تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل

" ايها المناضلون المسؤولون في الحركة الوطنية الجزائرية ، أمام الأزمة الحالية و إستجابة لأماني عدد كبير من الإخوان المهتمين بمستقبل الحزب و الجزائر إجتمع لفيف من النزهاء الذين لا يستطعون بأية مسؤولية في النزاع القائم في الوقت الحاضر لدراسة هذا الموقف من أجل إيجاد حل دائم له وملائم للكافة.

و إذ هم يستبعدون ان الأغلبية العظمى من الإخوان ذوي الوعي السليم في الجزائر و في فرنسا يفكرون مثلهم، كما انهم يرون من جهة أخرى أن الوسائل التي يشيد بها كلا الطرفين لا توفر أي ضمان للمستقبل، و يخشى على العكس من ذلك أن تفسد الموقف ، فقد قرروا العمل على إنقاذ تنظيم الحزب من الدمار، و يقتضي اتخاذ هذا الموقف المستوحى من أنقى المشاعر الوطنية أن تكونوا بجانبنا من أجل:

1- حماية وحدة الحزب

2- الدعوة إلى عقد مؤتمر عام، يمثل الحزب كله تمثيلا حقيقيا، و يتيح لنا مجابهة كل الآراء و مناقشة كل المسائل و إدانة كل أنواع الضعف، و أصحابها و بالتالي تطهير كل هيئاتنا من العناصر غير الكفوة والضعيفة و العاجزة على تسوية الحزب.

3- الضرورة القصوى لجعل حزبنا أداة ثورية فعالة ينظم عليها إلى جانب الأحزاب الأخوية في المغرب وتونس أن تعجل بالقضاء على الإستعمار الفرنسي.

و من أجل بلوغ هذه الأهداف و بعد إستشارة العديد من المسؤولين و بالنظر إلى رغبات المناضلين، قرّرنا تشكيل لجنة مهمّتها الرئيسية جمع التنظيم كله حول النقاط الثلاثة الموضحة أننا بقصد وقف المساومات و المزايدات المخجلة و المهينة ومن الضروري تقييم الموقف الحالي ليكون واضحا لكا المناضلين ولعلهم من أن يكونوا ضحية للمناورات و المساومات.

نعم هناك خلاف بين رئيس الحزب مصالي الحاج وبين اللجنة المركزية ، و ليست أسباب هذا الخلاف حديثة ، بل إنها نابعة من سياسة الحزب منذ أول مؤتمر في عام 1947 و ليس من المستبعد أيضا أن تكون إعتبارات شخصية قد تدخلت ايضا و افسدت الجو، و لذلك فإذا كان عزم الطرفين تحديد المسؤوليات وإستبعاد تدابير و صراعات النفوذ، فإنه من الضروري بالتاكيد التصرّف بكيفية اخرى.

و على العكس من ذلك ، فإن ما أتخذ من جهة: من تجميد الأموال و الدعوة إلى العصيان مع كل ما تؤدي غليه من نتائج وخيمة، و من جهة أخرى منح الرئيس بعض السلطات دون إتخاذ أي إجراء لحماية التنظيم، كل كل ذلك لا يرضينا و يفتح الباب للمغامرات لاسياسية و زوال الحزب على المستوى السياسي.

إن السبب الذي يحملنا على التفكير في أن الإجراءات التي إتخذت حتى الآن غير مجدية، هو الإنكار التام لإرادة المناضل الذي ما زال يعتبر بمثابة عملة للمبادلة وكتلة للمناورة و ليس بمثابة عامل مسيطر و الحكم الوحيد الكفيل بإزالة الاغلاف ، و لا يجوز أنتمحضى هذه الحقيقة الأولية على خاطر أي مناضل يتمتع بحق أبداء رأيه و المشاركة في المسؤولية عن مجموع المشاكل التيتهه حزبه، وعدم الإعتراف لها بهذا الحق ، يعني مقاومة تطور كفاحنا نفسه.

ومن جهة أخرى ، فنحن المسؤولين الذين نعرف تمام المعرفة للتنظيم و الخانةالنفسية لدى المناضل، لا نعرف لما يسعى كل من الطرفين في النزاع إلى الإستمرار بحقوق كل التنظيم ليحقق بها خطته.

في حين أن أسباب الخلاف قائمة في نواحي أخرى ولا يجوز باية حال أن ...قوةالحزب و حيويته، هذ سبب من الأسباب التي تثير غضبنا ومن حقنا

أن نعلن بأعلى صوتنا أنه مهما كانت خطورة الساعة والأسباب الحقيقية للأزمة ، فنحن لا يمكن إيجاد حل لها إلا إذا احترمت وحدة الحزب إحتراما شديدا من خلال وحدتها العضوية و هي الضمان الوحيد للحل الصحيح العادل.

ملحق رقم 26

رسالة بوضياف إلى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة

عشية إندلاع الثورة المسلحة

برن ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤

إخواني الأعزاء..

أكتب إليكم إلى برقية أمس- التي ما زلت أنتظر ردكم عليها- كي تتدخلوا بسرعة لدى السلطات المصرية بهدف التعديل بإجراءات التأشيرة.

و أحيطكم علما أنني سأجدني في وضعية مالية حرجة، إذا لم يرفع هذا الإشكال خلال ثلاثة أيام. أي قبل يوم الإثنين.

و أود أن أحيطكم علما من جهة أخرى بالوضعية كما تركتها . إن الختان سيتم على الساعة الأولى من فاتح نوفمبر (مساء ٣١ أكتوبر)، كما سأحدد لكم ذلك في برقيتي إليكم إذا..

لقد احتفظنا بسرية هذا التاريخ تجنبا لأي تسريب ، كما حدث ذلك من قبل عقب عودة الزبير ، مما أدى إلى ردود فعل سيئة من قبل اللجنة المركزية ، سأوافيكم بتفاصيلها عندما أصل بينكم و بحضور الذين يمثلون هذه الهيئة..

و بودي إبلاغكم ، بأن نداءات للشعب- تجدون نسخة منها رفق الرسالة- ستبث عند الإندلاع في مختلف أنحاء البلاد يتلوها بعد أيام بضعة أيام بيان يحدد موقفنا من الصفين.

إن الإخوة في الداخل حريصون جدا على إستقلاليتهم و لا يقبلون إشرافا من أحد.

لذا ينبغي أن يكون موقفكم منسجما مع ما تقرر، لتجنب أي سوء تفاهم قد يشكل خطرا على مستقبل العمل..

و عند حلولي بينكم، سأوضح لكم ما أمكن ضرورة الإلتزام بموقف مدروس بعناية ، نظرا لموقف الصفين خاصة، فضلا عن الحالة الذهنية للمناضل و الشعب اللذين يدينان الإثنين.

و في إنتظار ذلك ، كلفوا واحدا منكم بالقيام بما يلزم عبر (إذاعة) صوت العرب. و الأفضل أن يتلى نص النداء، و إلا أعدّوا نداء من جانبكم مع الإستشهاد بفقرات من ندائنا، و يستحسن أن يكون ذلك مساء الإثنين، و سيقدم لجماعتنا دعما حقيقيا لما أنجزوا من عمل.

و سيكون الحديث بإسم هذا العمل في الخارج حكرا على ثلاثتكم دون سواكم...هذا ما تقرر إلى حد الساعة، و سأوافيكم بمزيد من التفاصيل قريبا بالقاهرة..

إلى اللقاء. تحياتي للجميع

الطيب

محمد عباس ، اغتيال حلم ... مرجع سابق، ص13-14

ملحق رقم 27

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

«

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض مختلي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من ملف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يخ لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، وتجيهها بين محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لازال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورة إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت للمصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التحديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1. التظهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجزائرية.
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تجر مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمفاوضة. إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعرف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بالهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك الناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.»

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد - وزارة المجاهدين - الجزائر
طبع ANEP رويبة - 2000

ملحق رقم 28

Appel au peuple algérien

Texte intégral du premier appel adressé par

le Secrétariat général du Front de libération nationale

au peuple algérien

le 1er Novembre 1954

PEUPLE ALGÉRIEN,

MILITANTS DE LA CAUSE NATIONALE,

A vous qui êtes appelés à nous juger (le premier d'une façon générale, les seconds tout particulièrement), notre souci en diffusant la présente proclamation est de vous éclairer sur les raisons profondes qui nous ont poussés à agir en vous exposant notre programme, le sens de notre action, le bien-fondé de nos vues dont le but demeure l'indépendance nationale dans le cadre nord-africain. Notre désir aussi est de vous éviter la confusion que pourraient entretenir l'impérialisme et ses agents administratifs et autres politicailleurs véreux.

Nous considérons avant tout qu'après des décades de lutte, le mouvement nationale a atteint sa phase de réalisation. En effet, le but d'un mouvement révolutionnaire étant de créer toutes les conditions d'une action libératrice, nous estimons que, sous ses aspects internes, le peuple est uni derrière le mot d'ordre d'indépendance et d'action et, sous les aspects extérieurs, le climat de détente est favorable pour le règlement des problèmes mineurs, dont le nôtre, avec surtout l'appui diplomatique de nos frères arabo-musulmans. Les événements du Maroc et de Tunisie sont à ce sujet significatifs et marquent profondément le processus de la lutte de libération de l'Afrique du Nord. A noter dans ce domaine que nous avons depuis fort longtemps été les précurseurs de l'unité dans l'action, malheureusement jamais réalisée entre les trois pays.

Aujourd'hui, les uns et les autres sont engagés résolument dans cette voie, et nous, relégués à l'arrière, nous subissons le sort de ceux qui sont dépassés. C'est ainsi que notre mouvement national, terrassé par des années d'immobilisme et de routine, mal orienté, privé du soutien indispensable de l'opinion populaire, dépassé par les événements, se désagrège progressivement à la grande satisfaction du colonialisme qui croit avoir remporté la plus grande victoire de sa lutte contre l'avant-garde algérienne.

L'HEURE EST GRAVE !

Devant cette situation qui risque de devenir irréparable, une équipe de jeunes responsables et militants conscients, ralliant autour d'elle la majorités des éléments encore sains et décidés, a jugé le moment venu de sortir le mouvement national de l'impasse où l'ont acculé les luttes de personnes et d'influence, pour le lancer aux côtés des frères marocains et tunisiens dans la véritable lutte révolutionnaire.

Nous tenons à cet effet à préciser que nous sommes indépendants des deux clans qui se disputent le pouvoir. Plaçant l'intérêt national au-dessus de toutes les considérations

mesquines et erronées de personnes et prestige, conformément aux principes révolutionnaires, notre action est dirigée uniquement contre le colonialisme, seul ennemi et aveugle, qui s'est toujours refusé à accorder la moindre liberté par des moyens de lutte pacifique.

Ce sont la, nous pensons, des raisons suffisantes qui font que notre mouvement de rénovation se présente sous l'étiquette de FRONT DE LIBÉRATION NATIONALE, se dégageant ainsi de toutes les compromissions possibles et offrant la possibilité à tous les patriotes algériens de toutes les couches sociales, de tous les partis et mouvements purement algériens, de s'intégrer dans la lutte de libération sans aucune autre considération.

Pour préciser, nous retraçons ci-après, les grandes lignes de notre programme politique : .

BUT : L'Indépendance nationale par :

1) La restauration de l'Etat algérien souverain, démocratique et social dans le cadre des principes islamiques.

2) Le respect de toutes les libertés fondamentales sans distinction de races et de confessions.

OBJECTIFS INTÉRIEURS:

1) Assainissement politique par la remise du mouvement national révolutionnaire dans sa véritable voie et par l'anéantissement de tous les vestiges de corruption et de réformisme, cause de notre régression actuelle.

2) Rassemblement et organisation de toutes les énergies saines du peuple algérien pour la liquidation du système colonial.

OBJECTIFS EXTÉRIEURS:

- Internationalisation du problème algérien.

- Réalisation de l'Unité nord-africaine dans le cadre naturel arabo-musulman.

- Dans le cadre de la charte des Nations Unies, affirmation de notre sympathie à l'égard de toutes nations qui appuieraient notre action libératrice.

MOYENS DE LUTTE :

Conformément aux principes révolutionnaires et comptes tenu des situations intérieure et extérieure, la continuation de la lutte par tous les moyens jusqu'à la réalisation de notre but.

Pour parvenir à ces fins, le Front de libération nationale aura deux tâches essentielles à mener de front et simultanément : une action intérieure tant sur le plan politique que sur le plan de l'action propre, et une action extérieure en vue de faire du problème algérien une réalité pour le monde entier avec l'appui de tous nos alliés naturels.

C'est là une tâche écrasante qui nécessite la mobilisation de toutes les énergies et toutes les ressources nationales. Il est vrai, la lutte sera longue mais l'issue est certaine.

En dernier lieu, afin d'éviter les fausses interprétations et les faux-fuyants, pour prouver notre désir de paix, limiter les pertes en vies humains et les effusions de sang, nous avançons une plate-forme honorable de discussion aux autorités françaises si ces dernières sont animées de bonne foi et reconnaissent une fois pour toutes aux peuples qu'elles subjuguent le droit de disposer d'eux-mêmes.

1) La reconnaissance de la nationalité algérienne par une déclaration officielle abrogeant les édits, décrets et lois faisant de l'Algérie une terre française en déni de l'histoire, de la géographie, de la longue, de la religion et des mœurs du peuple algérien.

2) l'ouverture des négociations avec les porte-parole autorisés du peuple algérien sur les bases de la reconnaissance de la souveraineté algérienne, une et indivisible.

3) La création d'un climat de confiance par la libération de tous les détenus politiques, la levée de toutes les mesures d'exception et l'arrêt de toute poursuite contre les forces combattantes.

EN CONTREPARTIE :

1) Les intérêts français, culturels et économiques, honnêtement acquis, seront respectés ainsi que les personnes et les familles.

2) Tous les français désirant rester en Algérie auront le choix entre leur nationalité et seront de ce fait considérés comme étrangers vis-à-vis des lois en vigueur ou opteront pour la nationalité algérienne et, dans ce cas, seront considérés comme tels en droits et en devoirs.

3) Les liens entre la France et l'Algérie seront définis et feront l'objet d'un accord entre les deux puissances sur la base de l'égalité et du respect de chacun.

Algérien ! nous t'invitons à méditer notre charte ci-dessus. Ton devoir est de t'y associer pour sauver notre pays et lui rendre sa liberté ; le Front de libération nationale est ton front, sa victoire est la tienne.

Quant à nous, résolus à poursuivre la lutte, sûrs de tes sentiments anti-impérialistes, nous donnons le meilleur de nous-mêmes à la patrie.

1er Novembre 1954

Le Secrétariat national

Source **FLN** : texte ronéotypé distribué en Algérie et diffusé aux organes de presse

ملحق رقم: 29

تطور تعداد الجزائريين والأوروبيين والأجانب – الوحدة نسمة –

السنة	الجـــزائـــــريين	الأوروبـــــيين
1906	4.447.788	680.623
1931	5.588.314	881.584
1936	6.201.144	946.013
1948	7.679.078	922.272
1954	8.449.332	984.131

تعـــــداد السكـــــان في الريف – الوحدة نسمة:[2]

السنة	الجـــزائـــــريين	الأوروبـــــيين– الأجانب
1948	5.747.930	201.009
1954	6.246.101	210.665

[2] Source : GGA, Service de Statistique Générale, Alger, 1958.

ملحق رقم: 30

تعداد الجزائريين حسب العمالات:[3]

العمالة / الإحصاء	الجزائر	وهران	قسنطينة	الجنوب
1906	1.346.746	823.101	1.876.197	431.744
1931	1.694.257	1.060.860	2.271.266	561.931
1936	1.857.662	1.214.345	2.498.100	631.037
1948	2.364.064	1.595.752	2.917.596	666..801
1954	2.656.285	1.767.277	3.220.075	805.695

تعداد الجزائريين الأجانب حسب العمالات:♦

العمالة / الإحصاء	الجزائر	وهران	قسنطينة	الجنوب
1906	249.587	276.496	148.847	5.333
1931	330.545	355.902	189.189	5.948
1936	349.467	386.472	203.592	6.482
1948	364.725	371.392	173.562	12.593
1954	402.614	385.149	183.404	12.964

[3] Source : GGA, Service de Statistique Générale, Alger, 1958.

♦ الأجانب: مرادفة لما ورد في الإحصائيات الرسمية: "الأوروبيين، أو الغير المسلمين". (Européens – Non musulmans) و " المسلمين –Musulmans " لنعت الجزائريين.

ملحق رقم: 31

نسبة وفيات الأطفال (الوحدة: ٪)[4]

السنـــــة	%
1945	108
1946	92
1947	88
1948	74
1949	68
1950	69
1951	61
1952	57
1953	53
1954	48
1955	45
1956	45

[4] Source : GGA, **Annuaire Statistique de l'Algérie**, Alger, 1960.

ملحق رقم:32

عدد التلاميذ في أقاليم النظام العسكري – الجنوب[5]

– التعليم العام الفرنسي –

السنة	الـــذكـــور	الإنـــــاث	المجـــمـــوع
1947	8.631	1.575	**10.206**
1948	9.268	1.754	**11.022**
1949	10.055	2.083	**12.138**
1950	10.332	2.148	**12.516**
1951	12.033	2.636	**14.669**
1952	12.770	2.535	**15.305**

[5] Source : GGA, Annuaire Statistique de l'Algérie, Alger, 1953.

ملحق رقم: 33

حركة تنقل العمال الجزائريين بين الجزائر وفرنسا (الوحدة: نسمة)[6]

السنة	الذهاب إلى فرنســـا	العودة إلى الجزائر
1949	83.447	75.237
1950	89.405	65.175
1951	142.672	88.084
1952	148.662	134.083
1953	134.133	122.560
1954	164.934	136.187
1955	201.620	173.117
1956	85.640	81.873

[6] Source : BULL, «**L'Emploi** », Ministère du Travail, Paris, 1957.

ملحق رقم 34

السكان في الجزائر (1936-1953)

السنة	السكان (نسمة)	النمو% [1]
1936	7234684	
1948	8681785	1,76
1949	8707000	1,81
1950	8865000	2,28
1951	9067000	2,46
1952	9290000	2,58
1953	9530000	-

[1] Ministère de l'intérieur , Paris , Notes et Etudes documentaires n°1963, 24/12/1954, p3.

ملحق رقم 35

تطور حركة التصدير في ميناء وهران (1945-1956) *

السنة	عدد البواخر التجارية	الحمولة المصدرة (طن)
1945	2516	209817
1946	2910	652070
1947	3341	637012
1948	4443	860489
1949	4901	898097
1950	5343	119567

* Source : Documents algériens, 1951 , p115.

ملحق رقم:36

الحبوب – المساحات المزروعة (هكتار)

البيـــــان	1950	1951	1952
القمح الصلب	1.226.000	1.315.000	1.327.000
القمح اللين	407.000	421.000	410.000
الشعـــير	1.156.000	1.292.000	1.250.000
الخرطـــال	172.000	181.000	180.000
المجمـــــوع	**2.961.000**	**3.209.000**	**3.167.000**

الحبـــــوب: الإنتـــــاج (قنطـــار)[7]

البيـــــان	1950	1951	1952
القمح الصب	6.130.000	8.495.000	8.250.000
القمح اللين	2.501.000	3.225.000	3.070.000
الشعـــير	5.443.000	10.112.000	7.600.000
الخرطـــال	1.294.000	1.420.000	1.140.000
المجمـــــوع	**15.368.000**	**23.252.000**	**20.060.000**

[7] Source : GGA, Annuaire Statistique de l'Algérie, Alger, 1954.

ملحق رقم:37

الثروة الحيوانية – الوحدة: رأس[8]

1953	1952	1951	1950	السنة / البيان
6.015.000	6.000.000	5.318.000	4.541.000	الغنم
865.000	848.000	810.000	766.000	البقر
1.895.000	1.254.000	3.209.000	2.862.000	الماعز
182.000	158.000	151.000	140.000	الإبل
261.000	217.267	212.000	216.000	الأحصنة

[8] Source : GGA, Annuaire Statistique de l'Algérie, Alger, 1954.

ملحق رقم:38

الطاقة والمعادن في الجزائر[9] (1953-1954) – الوحدة:طن

المـــــادة	1953	1954
الفحم الحجري	294.558	302.994
الحـــديد	3.338.314	2.922.916
الـــرصـــاص	11.593	14.766
الـــزنـــك	34.400	65.134
الآنتميـــون	6.296	8.244
الفـــوسفات	618.722	357.870
النفـــط ($م^3$)	102.282	90.729

9) Source : Documentation et Enquêtes Algériennes, N° 1, 2ème Trimestre 1955 Alger,86 p. p.70.

ملحق رقم: 39

توزيع البلديات في الجزائر حسب العمالات والأقاليم:[10]

- إحصاء 1954/10/31

العمالة	عدد المقاطعات	البلديات كاملة الصلاحيات	البلديات المختلطة	البلديات الأهلية	المراكز البلدية
الجزائر	7	125	24	--	134
وهران	6	124	20	--	4
قسنطينة	7	83	34	--	18
أقاليم النظام العسكري في الجنوب	4	--	10	10	--
المجموع	**24**	**332**	**88**	**10**	**156**

10) Source : GGA, Service de Statistique Générale, Alger, 1958.

ملحق رقم:40

التقسيم الإداري – مرسوم رقم: 641-56[11]

الصادر يوم 1956/06/28 والخاص بإعادة "التقطيع الإقليمي في الجزائر"

الرقم	العمـــالة	المســاحة (كم^2)	السكـــان (ألف نسمة)
1	الجزائر	3.000	1.114
2	الأصنام (الشلف)	13.000	676
3	المدية	32.000	526
4	تيزي وزو	5.9600	785
5	وهران	9.000	845
6	تلمسان	8.000	380
7	مستغانم	12.000	640
8	تيارت	31.000	309
9	قسنطينة	15.000	1.125
10	سطيف	24.000	1.008
11	بونة (عنـــابة)	27.000	735
12	باتنة	35.000	680

11) Source : Etudes Sociales Nord – Africains, Paris, Sept, 1956. p.34.

قائمة المصادر و المراجع

البيبليوغرافية

I- باللغة العربية :

1- الكتب والمذكرات :

-ابن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1947-1954)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986.

-أبو عمران الشيخ وجيجلي محمد، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)، ط1، الجزائر: دار الأمة، 1999.

-العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، ط1، بيروت: دار النفاش، 1982.

-أمقران الحسيني عبد الحفيظ، مذكرة عن سيرة النضال و الجهاد، الجزائر، دار الأمة: 1997.

-ابن نعمان أحمد، فرنسا و الأطروحة البربرية: الخلفيات ، الأهداف، الوسائل و البدائل، ط2، الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر، 1997.

-إيلول محمد الطيب و عروة محمد، فوج الأمير خالد: نواة الكشافة الإسلامية الجزائرية (1946-1962)، الجزائر: منشورات دحلب، 1991.

-بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، بقلم روبرت ميل، تر: العفيف الأخضر، ط2، بيروت: دار الآداب ، 1979.

-بن نبي مالك، في مهب المعركة، إرهاصات الثورة ، دمشق: دار الفكر، 1986.

-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر البداية و لغاية 1962، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامية 1997.

-بورقعة لخضر، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، الجزائر : دار الحكمة، 2000.

-بوصفصاف عبد الكريم و آخرون معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر العشرين، 2ج، جامعة قسنطينة: منشورات مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية ، 2004.

-بوعزيز يحي:*السياسة الإستعمارية من خلا لمطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

*الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

*ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2، ط1، قسنطينة : دار البعث ،1980.

*سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

*الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني (1946-1962)، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر، 2001.

-بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956) ، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.ت).

-جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، مراجعة أحمد خليل، ط1، بيروت : دار الحداثة، 1981.

-جوليان شارل آندري، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم و آخرون، مراجعة فريد السويداني ، تونس والجزائر: الدار التونسية للنشر و الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1976.

-حربي محمد: *الثورة الجزائرية- سنوات المخاض، تر: نجيب عياد و صالح المثلولي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1994.

*جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع (1954-1962)،تر:كميل داغر،ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983

-حميد عبد القادر، فرحات عباس -رجل الجمهورية، الجزائر : دار المعرفة ، 2001.

-الخطيب أحمد ، حزب الشعب الجزائري : جذورة التاريخية و الوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي (1926-1939)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

-رخيلة عامر، 8ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

-الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999.

-زغلول فؤاد سعد، عشت مع ثوار الجزائر، بيروت: دار العلم للملايين، 1956.

-سطورا بن يامين، مصالي الحاج : رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1898-1974)، تر: عماري صادق، ماضي مصطفى، الجزائر : دار القصبة، 1999.

-سعد الله أبو القاسم*أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، بيروت: دار الغرب الإسلامي،ج3، 1990، ج4: 1992.

*تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)،ج8، بيروت: دار الغرب الإسلامي،1998.

-شريط عبد الله، مع الفكر السياسي و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986.

-شريط عبد الله و مبارك الميلي محمد، مختصر تاريخ الجزائر، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

-الشيخ سليمان، الجزائر تحمل الصلاح-دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، 2002.

-عباس فرحات، حرب الجزائر وثورتها- ليل الإستعمار- ج1، تر: أبو بكر رحال المحمدية (المغرب): مطبعة فضالة، (د.ت).

-عباس محمد: *الإندماجيون الجدد، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

*رواد الوطنية، حديث الإثنين ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1992.

*ثوار عظماء، الجزائر، مطبعة دحلب ، 1991.

*اغتيال ...حلم- أحاديث مع محمد بوضياف، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

*نداء الحق-شهادات تاريخية، الجزائر: دار هومة، 2001.

-العلوي محمد الطيب، مظاهرات المقاومة الجزائرية (1930-1954)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1994.

-عيناد ثابت رضوان، 8ماي 1945 في الجزائر، تر: عيناد ثابت و مغيلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

-غليسي جوان، الجزائر الثائرة، ط1، تر: خيري حماد، بيروت، منشورات دار الطليعة، 1961.

-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

-قنانش محمد :*المسيرة الوطنية وأحداث 8ماي 1945، الجزائر: مطبعة دحلب، 1991.

*المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

-قداش محفوظ وصاري جيلالي، الجزائر في التاريخ- المقاومة السياسية (1900-1954) – الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ج5، تر: بن حراث، عبد القادر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، قسنطينة : دار البعث ، 1991.

-كافي علي، مذكرات علي كافي- من المناضل إلى القائد العسكري (1946-1962) ، الجزائر: دار القصبة،1999.

-كيوان عبد الرحمان، المصادر الأولية لثورة 1نوفمبر 1954، ثلاثة نصوص أساسية لـــ"ح.ش.ج"، ح.إ.ح.د، تر : شقرون أحمد، الجزائر: منشورات دحلب، 2004.

-كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، الجزائر: دار الشهاب، 2001.

-المدني أحمد توفيق :*كتاب الجزائر، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

*حياة كفاح–مذكرات، ج2(1925-1954)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988.

-محساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، 2002.

-مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)، الجزائر: دار الطليعة، 2003.

-نايت بلقاسم مولود بلقاسم، الثورة الجزائرية والتحرر: المواقف الأولية على الصعيد الداخلي والخارجي وتأثيراتها بعد نوفمبر، قسنطينة: دار البعث، 1984.

-نجار عمار، مصالي الحاج: الزعيم المفترى عليه، الجزائر: دار الحكمة، 2000.

-هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، (د.ت).

-هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

-وقواق عبد القادر، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، لجنة مساندة ضحايا القمع- المرافعة الكبرى، ط2، الجزائر: مطبعة دحلب، 1992.

-يوسفي أمحمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية- المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، 2002.

2- المقالات:

-بوزوزو محمد، خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي، المنار، ع:06، ليوم 06جويلية 1951.

-بوصفصاف عبد الكريم، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954)، سيرتا، قسنطينة، ع:05، ماي 1981، ص29-38.

-بومالي أحسن، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، الذاكرة، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ع: 02، ص177-180.

-جغلول عبد القادر، الخارجون عن القانون- العنف الريفي و السلطة الإستعمارية ، الثقافة، الجزائر، ع:83، سبتمبر-أكتوبر 1984، ص427-439.

-جيلالي بلوفة عبد القادر، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1951): محاولة وحدوية مجهضة، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، ع:121، مارس 2006، ص79-86.

-رزاقي عبد الرحمان، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، الباحث، الجزائر، ع: 02، 1984.

-الزبيري محمد العربي:*عبد الناصر والثورة الجزائرية، الثقافة: ع:104، ص41-50.

*الحركة الوطنية في مرحلة النضج (1942-1954)، الرؤية، الجزائر : مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر وزارة المجاهدين، ع:02، ماي – جوان 1996.

-العلويْ محمد الطيب، الشهيد زيغود يوسف: القائد الشعبي المتواضع، الذاكرة، ع:03، 1998.

-قنانش محمد، الإيديولوجية الثورية في الحركة الوطنية الجزائرية، الأصالة، الجزائر، ع:11، نوفمبر- ديسمبر 1971، ص25-30.

- قنطاري محمد، حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة 1نوفمبر بغرب الوطن و عملياته المسلحة و التحريرية، الذاكرة، ع:05، 1998.

-لونيسي إبراهيم، المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، المصادر، الجزائر، ع:06، مارس 2006، ص53-78.

-محساس أحمد، التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية، الثقافة، ع: 85، جانفي – فبراير 1985، ص57-77.

-المكي شاذلي، حوادث 8ماي1945، الأصالة ، ع: 53، جانفي 1978، ص74-880

-مهري عبد الحميد، أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954، الأصالة، ع:25، أكتوبر-نوفمبر 1974، ص8-18.

-هلال عمار ، الحركة الوطنية بين العمل السياسي و الفعل الثوري، الذاكرة، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ع: 03، 1995.

3-الأطروحات :

-البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية- دراسة في الأسس الفلسفية لثورة نوفمبر 1954، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 1995.

-بن داهة عدة، إسهامات منطقة معسكر في المجهود الثوري (1954-1958)، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة وهران، 2001.

-بن زروال جمعة، الحركة الوطنية الجزائرية المصالية و موقفها من الثورة (1954-1962)، ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 2002.

-جيلالي بلوفة عبد القادر، نشاط حزب الشعب الجزائري- حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951)، ماجستير في التاريخ، جامعة وهران، 2002.

-طواع أحمد، سياسة التربية و التعليم الفرنسي في الجزائر (1930-1954)، شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 1978..

-لونيسي رابح، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920-1954)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2004.

-مومن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية : نشأتها وتطورها (1946-1954) ، ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000.

-نميش صالح، مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، ماجستير في التاريخ، جامعة الإسكندرية، 1988.

4-الشهادات و اللقاءات مع الشخصيات الوطنية :

-آصلاح رمضان "شهادة عن المنظمة الخاصة و السرية (المخ) 1947-1950، مخطوطة باللغة الفرنسية، (د.ت)"، 37ص و ملاحق.

-بلوهراني أحمد ، لقاءات، في جويلية 2007، الحناية (تلمسان).

-بن خدة بن يوسف، شهادة بمركز الأرشيف الوطني، الجزائر، 2001/08/05.

-بوادود عمر، شهادة، جريدة السلام، 1993/03/30.

-بوشعيب أحمد بلحاج، لقاء بوهران، 2005/03/18.

-سيد علي عبد الحميد، شهادة، جريدة الشعب، 1986/11/10.

-ممشاوي محمد، شهادة حول العمليات الأولى لثورة فاتح نوفمبر 1954 في غرب الجزائر- مخطوطة باللغة الفرنسية.

5- الوسائل السمعية البصرية:

-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962)- قرص مضغوط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

-مديرية المجاهدين- ولاية البيض: شهادة مجاهدين، "وثائق مصورة"، قرص مضغوط ، (د.ت).

-مديرية المجاهدين- ولاية عين تموشنت: شهادة مجاهدين، "وثائق مصورة".

6- الموسوعات :

-الموسوعة العسكرية، ج1، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

- الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

II-EN LANGUE FRANÇAISE :

1-Ouvrages:

-Addi Houari

*L'impasse du populisme L'Algérie : Collectivité politique et état en construction, Alger : Enal, 1990.

*L'Algérie et la démocratie, Paris : la découverte, 1995.

-Agéron Charles Robert

*Histoire de l'Algérie contemporaine ; T2, 1ed; Paris : PUF, 1979.

*L'Algérie algérienne de Napoléon 3 à De Gaulle, Paris:Sindbad, 1980.

*De l'Algérie française à l'Algérie algérienne, Alger: Bouchéne, 2005.

*Genese de l'Algerie algerienne ,Alger:Bouchene,2005.

*Les Algériens Musulmans et la France, T2, Paris:Puf, 1968.

*L'Algérie des Français, Paris:Seuil, 1993.

*(sous Dir.), La Guerre d'Algérie et les Français (19541962), Paris : Armand colin, 1997.

-Ainad Tabet Redouane, Histoire de l'Algérie:sidi bel abbés (1830-1962)-de la colonisation à la guerre de libération en zone5-Wilaya5-, Alger:ENAG, 1999.

-Alleg Henri

*Mémoire algérienne –souvenirs et luttes d'espérances, Paris:ED.Stock ,2005.

*(sous Dir.), La Guerre d'Algérie –de l'Algérie des origines à l'insurrection, T1 et T2, Paris: Temps actuels, 1981.

-Aron Raymond, l'Algérie et la république, Paris: Plon, 1958.

-Aron Robert, les origines de la guerre d'Algérie, Paris: Fayard, 1962.

-Ayoun Monique et Stora benjamin, Mon Algérie, Paris: Acropole, 1989.

-Azziz Phillipe, Regards sur l'Algérie- l'aventure nationaliste (1954-1962)-étude historique, Courtaboeuf (France):Ed.Didro, 2002.

-Batty Peter, La Guerre d'Algérie, Paris:Bernard Barrault, 1989

-Belvande Catherine, L'Algérie, Coll.: Méridiens:Paris:Karthala; 1991.

-Ben khedda Benyoucef, Les origines du premier novembre 1954, Alger:Dahlab, 1989.

-Benot Yves, Massacres Coloniaux (1944-1950), Paris:La Découverte, 1994.

-Blanchard Jean, Le Problème Algérien: réalités et perspectives, Paris: PUF, 1955.

-Bloterre Jean, L'Algérie, 2 Ed, Coll.:Terres Lointaines, Paris:Ed Maritimes et Coloniales, 1955.

-Borella François, Evolution juridique et politique de l'union française depuis 1946, Paris:Ed. Librairie générale du droit et jurisprudence, 1958.

-Bourdache Collette, Les Années Cinquante, Paris:Fayard, 1980.

-Bruno Etienne, L'Algérie Cultures et révolution, Paris: Seuil, 1977.

-Camus Albert

*Actuelles 3-Chroniques Algériennes (1939-1958), Paris:Gallimard, 1958.

*Carnets3-Mars1951-decembre1959, Paris:Sindbad, 1989.

-Camus Albert et Jean Sénac, Correspondances (1947-1958), Paris:Méditerranée, 2004.

-Carlier Omar

*Aux origines du FLN : OS du PPA (1947-1950), violence coloniale et mystique insurrectionnelle, Oran:URASC, 1989.

*Entre Nation et Jihad-Histoire sociale des radicalismes algériens, Paris:ED.Presses de la fondation nationale des sciences politique, 1995.

-Cheikh Slimane, L'Algérie en Armes, ou le temps des certitudes, Alger:OPU, 1987.

-Chentouf Tayeb, l'Algérie en 1954, Alger:OPU, 2006.

-Collectif, Esprit –Ecrire contre la guerre d'Algérie (1947-1962), Inédit, Coll. Pluriel Histoire Paris : Hachette ;(s.d).

-Collectif, Recueil de conférences,-L'ENA et le Mouvement national algérien Actes du colloque (27 fev-01 mars 1987)-centre culturel algérien à Paris –édité en 1988.

-Collectif, le premier novembre 1954-la nuit rebelle, Alger:Ed .la tribune, 2004.

-Collectif, De l'Indochine à l'Algérie-La jeunesse en mouvements des deux cotés du miroir colonial (1940-1962), Paris:La Découverte, 2003.

-Collot Claude, Les institutions de l'Algérie durant le période coloniale (1830-1962), Alger:OPU., 1987.

-Collot C et Henry Jean Robert, Le mouvement national Algérien Textes (1912-1954), 2.ED , Alger: OPU, 1981.

-Courriere Yves, La Guerre d'Algérie, Les Fils de la Toussaint, T1, Paris:Fayard, 1971.

-Daniel Jean, De Gaulle et l'Algérie, Paris:Seuil, 1986.

-Derrouiche Mohamed, Le Scoutisme:école du patriotisme, Alger:OPU, 1985.

-Dib Mohamed, La grande maison, Parsi:seuil, 1952.

-Duchemin Jacques, Histoire du FLN, Paris:la table ronde, 1962.

-Duquesne Jacques, Pour comprendre la guerre d'Algérie, Paris:ED.Perrin, 2001.

-Elgey Georgette, Histoire de la quatrième république,-La république des contradictions (1951-1954), T2, Paris:Fayard, 1968.

-Esquer Gabriel, Histoire de l'Algérie, Coll. : que sais je?, Paris: PUF, 1960.

-Faucher Jean, L'Algérie rebelle, Paris : Ed. Du grand damier ,1957.

-Favord Charles, La révolution Algérienne, Paris:Plon, 1959.

-Fleury Georges, La guerre d'Algérie, Paris:Perrin, 1999.

-Gallissot René, Maghreb Algérie : classes et nation T 2, Paris : Arcantére ,1987.

-Guerrin Daniel

* Quand l'Algérie s'insurgeait?, Paris: ED.La pensée sauvage, 1979.

*L'Algérie qui se cherche, Paris:ED.Présence Africaine, 1964.

-Guillaume Jean François, Les mythes fondateurs de l'Algérie française, Paris:L'Harmattan, 1992.

-Hannache Ahmed, la grande marche de l'Algérie combattante (1830-1962), Alger: Ed. Dahleb, 1990.

-Harbi Mohamed

*Le FLN: Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), Paris:ED.jeune afrique, 1980.

*Les Archives de la révolution algérienne, Paris:Ed .jeune Afrique, 1981.

*Aux origines du FLN:le populisme révolutionnaire en Algérie, Paris: Ed . Bourgois, 1975.

*La guerre commence en Algérie, Bruxelles:ED.Complexes, 1984.

*Bilan d'une guerre de libération, Coll. L'université de tous les savoirs, Paris, 2000.

-Henry Jean Robert et François Ballique, La Doctrine coloniale du droit musulman algérien- Bibliographie systématique et introduction critique Paris:CNRS, les cahiers Du CRESM, 1979.

-Jacquin Henri, La guerre secrète en Algérie, Paris:Ed .Olivier Orban ,1977.

-Jauffret Jean Charles, la guerre d'Algérie par les documents-les portes de la guerre (10mars1946-31 décembre 1952), V2, Pub:SHAT, Vincennes, 1998.

-Jeanson (colette et francis), L'Algérie hors la loi, Paris:Seuil, 1955.

-Julien Charles André

* L'Afrique du nord en marche nationalisme musulmans et souveraineté français, 3 ED, Paris: Julliard, 1972.

*(sous dir.)La Question Algérienne, Paris:ED.de minuit, 1958.

-Julliard Jacques, La quatrième république (1947-1958), Paris: Calmann- levy, 1971.

-Kaddache Mahfoud

*Histoire du nationalisme algérien Question nationale et politique Algérienne (1919-1951), T2, Alger:ENAL, 1993.

*L'Algérie des Algériens- histoire des algériens (1830-1954), Alger:Ed .rocher noir, 1998.

* Et l'Algérie se libéra (1954-1962), Paris:ED.méditérranée, 2003.

-Kaddache M et Sari Djilali, L'Algérie dans l'histoire-la résistance politique (1900-1954)-soulèvements socio-économiques, Alger:ENAL-OPU, 1989.

-Kiouane Abderrahmane

*Aux sources immédiates du premier novembre 1954, Alger: ED.dahlab, 1993.

*Moments du mouvement national Textes et positions, Alger:Dahleb ,1999.

-Lacheraf Mostefa, L'Algérie: Nation et Société cahiers libres71-72, Alger: SNED, 1976.

-Lacouture Jean, De Gaulle: le souverain, Paris: seuil, 1986.

-Larnaude Marcel, L'Algérie, Coll: union française, Paris:ED.berger levrault.1950.

Lebdjaoui Mohamed, vérités sur la révolution algérienne, Paris: Gallimard, 1970.

-Leonard Roger, cartes de la répartition de le propriété foncière en Algérie, Alger:IMP.Raconnier, 1951.

-Letourtneau Roger, L'évolution politique de l'Afrique du nord musulmane (1920-1961), Paris:Armand colin, 1962.

-Lefeuvre Daniel, Pour une histoire économique et sociale de L'Algérie française ; Document de synthèse, Université de Paris –Sorbonne ,2001.

-Lethielleux, P.J, Le littoral de L'Oranie occidentale, Oran : Ed .centre de documentation économique et sociale, Pro.Manusrit.1974.

- Maadad Messaoud, Guerre d'Algérie chronologie et commentaires, Alger; ENAG, 1990.

- Mahsas Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre Mondiale à 1954, Alger:ED.Barkat, 1990.

-Mandouze André, la révolution algérienne par les textes, 3.ED, Coll.les introuvables, Paris: ED.Maspéro, 1981.

-Marseille Jacques (sous DIR.), France et Algérie Journal d'une passion, Coll. de Henriette Walter, Paris:ED.Larousse, 2002.

-Mélia Jean, la patrie algérienne dans la patrie française, Alger;Ed .la maison des livres,1952.

-Meynier Gilbert, Histoire intérieure du FLN (1954-1962), Alger: Ed .casbah, 2003.

- Miette Roland, Les prémisses de l'insurrection algérienne, Paris:ED.centre d'études sur l'Afrique et l'Asie moderne, 1977.

-Mokdad Souad, domination coloniale et rupture nationaliste, Alger:OPU, 1984.

-Montagnon pierre, Histoire de l'Algérie: des origines à nos jours, Paris:ED.Pygmalion et Gerard Watelet, 1998.

-Nouschi André

*La naissance du nationalisme algérien (1919-1954), Paris: de minuit, 1962.

*L'Algérie amère (1914-1994), Paris:la maison des sciences de l'homme,1995.

-Oppermann Thomas, le problème algérien: données historiques politiques et juridiques, Paris:Maspero, 1961.

-Planche Jean et Meynier G,Génese du nationalisme algérien-Gréves en mediterannée maghrébine,Coll.cahiers du GREMAMO,université Paris ,1987.

-Pervillé Guy, Atlas de la guerre d'Algérie de la conquête à l'indépendance, Paris,

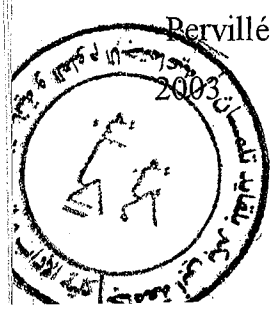

-Rioux Jean Pierre, la France et la quatrième république- l'expansion et l'impuissance (1952-1958), Paris:Seuil, 1983.

-Rouina Karim, évolutions des électorats algériens et européens à Oran de 1945 à 1961, Oran, 1982.

-Salan Raoul, Mémoires fin d'empire Algérie Française (01novembre1954-06 juin 1958), Paris:Presses de la cité ,1972.

-Sarrasin Paul Emile, la crise algérienne, Coll.Rencontres, Paris: ED.cerf, 1949.

-Savary Alain, nationalisme algérien et grandeur française, Paris:Plon; 1960.

-Simon Jacques

*Messali Hadj (1898-1974)-Chronologie commentée, Paris: l'harmattann CREAC, 2006.

*le MTLD (1947-1954), Paris:L'harmattan, 2003.

*Novembre 1954-la révolution commence en Algérie, Paris:L'harmattan, 2004.

-Stora Benjamin

*Messali hadj (1898-1974): pionnier du nationalisme algérien Alger : Alger: ED.Rahma, 1991.

*Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), Alger:Enal-Rahma, 1996.

-Taleb Bendiab Abderrahmane, chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques En Algérie (1830-1954), Alger:IMP.du centre, 1983.

-Taliadoros Georges, la culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme Algérien (1830-1962), Alger:Enal, 1985.

-Valette Jacques, La guerre d'Algérie des méssalistes (1954-1962), Paris: L'harmathan, 2001.

-Vatin Jean Claude, L'Algérie politique: histoire et société, 2 ed, Paris: PUF, 1983.

-Vaujour Jean, de la révolte à la révolution, Paris:Ed. Albin Michel, 1985.

-Yaccono Xavier, Histoire de l'Algérie –de la régence turque à l'insurrection de 1954, Paris:ED.de l'atlanthrope, 1993.

-Yousfi M'hamed

*l'Algérie en marche, Alger: SNED, 1984.

*Le complot (Algérie:1950-1954), Alger:ENAL, 1986.

*Les otages de la liberté; Alger:Ed .MY, 1993.-

2-Sur la décolonisation et la libération:

-Agéron charles robert

*La décolonisation française, Coll.:.cursus, Paris:Armand Colin, 1991.

*France colonial ou parti colonial? Paris:PUF, 1978.

*Politiques coloniales au Maghreb, Paris:PUF, 1972.

*L'ère des décolonisations actes du colloque- Aix en Provence (30 sept-03 octobre 1993), Coll:hommes et sociétés; Paris:karthala, 1995.

*(sous DIR), Les chemins de la décolonisation de l'empire français (1936-1956), Paris:Ed du CNRS, 1987.

-Arvailt Jacques, Procés du colonialisme Essai –Paris: ED. De la nouvelle critique, 1958.

-Berque Jacques, Dépossession du monde, Paris:seuil, 1964.

-Berque J et Chernay jean pierre, De l'impérialisme à la décolonisation, Paris:minuit , 1965.

-Claude Henri (sous Dir), La quatrième république:la France de 1945 à 1958.-les guerres Coloniales de l'Indochine à l'Algérie, Paris Ed .sociales ,1972.

-Clayton Anthony, Histoire de l'armée française en Afrique (1830-1982), Paris: Albin Michel, 1994.

-Delmas Claude, Les guerres révolutionnaires, Paris:PUF, 1960.

-Deschamps Hubert, La fin des empires coloniaux, Paris:PUF, 1976.

-Ducatillon Joseph-Vincent, Patriotisme et colonisation Tournai (France):ED.Desclée et cie, 1957.

-Grimal Henri, La décolonisation de 1919 à nos jours, Bruxelles:ED.complexes, 1985.

-Guardet Raoul, La crise militaire française (1945-1962) –aspects sociologiques et idéologiques, Paris: A.Colin, 1964.

-Guerrin Daniel,

*Au service des colonisés (1930-1953), Paris:Minuit ,1954.

*Ci-git le colonialisme, Paris:ED.Mouton ,1973.

-Insard Hildebert, Géographie de la décolonisation, Paris:PUF ,1971.

-Julien Charles André, Une pensée anti-coloniale,-Positions 1914-1979, Paris:sindbad , 1979.

-Liauzu Claude (sous DIR),

*La colonisation: droit d'inventaire, Paris:A.Colin ,2004.

*la colonisation:la et l'histoire, Paris:ED.Syllepse ,2006.

-Marseille Jacques, Empire colonial et capitalisme français –histoire d'un divorce, Paris:Ed .Albin Michel, 1984.

-Ouar Larbi ,le procés de l'impérialisme et du colonialisme français- l'Algérie bastion de la résistance,Alger:ENAL ,1986.

-Pervillé Guy, L'europe et l'Afrique de 1914 à 1974-Textes politiques sur la décolonisationn , Coll.:documents historiques, Paris:Ed .Ophays ,1994.

-Planchais Jean, L'empire embrasé (1946-1962), Paris:Ed. Denoel ,1990.

-Rioux j.P et Agéron .ch.r, Fins d'empires textes imprimés, Paris: Plon, 1992.

-Rous Jean, Chronique de la décolonisation, Paris: Ed.Présence Africaine, 1965.

-Ruscio Alain, la décolonisation tragique:une histoire de la décolonisation française (1945-1962), coll.: histoire, Paris: Ed.sociales, (s.d).

-Sartre Jean Paul, Situations cinq: colonialisme et néocolonialisme, Paris: ED.Gallimard. 1964.

-Viard René, La fin de l'empire colonial français, Paris: ED.Maison Neuve, Larousse,1963.

-Yaccono Xavier, Les étapes de la décolonisation ,1.ed, Paris:PUF, 1971.

3-Monographie et Population:

-Alzieu Teddy, Oran, coll.mémoires en images, Pais:ED.A.Sutton, 2001.

-Atlas colonial Français «colonies, protectorats et pays sous mandat», Paris: ED.L'illustration ,1929.

-Bail René, L'Oranie (1954-1962), Bayeux (France):ED.el-Heindel ,1987.

-Bel Alfred, Tlemcen et ses environs, Oran:ED. Fouque, (s.d).

-Berger Emile Paul, Hammam Bou Hadjar, ED. Gely de Felix chez l'auteur ,1995.

-Bordas Jeannine, Le peuplement algérien essai démographique, Oran:ED. Fouque , 1958.

-Collectif, Villes et Villages, l'Algérianiste, N.116, déc.2006, CDHA, Aix en Provence, P.68-72.

-Département d'Oran (le), Encyclopédie mensuelle d'outre mer, supplément N.05, Document N.35, mars 1955,

-Descat Lucien, Regards sur l'histoire d'El-Rahel de nos ancêtres à nos jours ,1960.

-Durand Jean Pierre, L'Algérie et ses populations, Bruxelles;ED.complexes ,1982.

-Grasser .M (sous DIR), le livre d'or de l'oranie, Paris:ED.Arfique Illustrée ,1990.

Inspection générale régionale (l'), la région d'Oran, Oran ,1960.

-Janier Emile, Nemours et sa région, BSGAPO, T72, Fascicule 227, 1949, P.31-56

Et T.73, Fascicule 228, 1950, P.5-20.

-Leauté Karyléne ,Relizane-mosta-oran (1830-1962) ,ED.Corrollys ,(s.l) ,2000.

-Lespes René, Oran : étude de géographie et d'histoires urbaines,Revue Africaine , N.83 ,1939 ,P.276-279.

-Mas Roger, Témoignage –La source des chacals, Paris:l'harmattan ,2001.

-Merlo .M, l'organisation administrative de l'Algérie, Alger:librairie Ferraris ,1951.

-Noraz André, Sig en Oranie-visages de l'Algérie-témoingnage, Paris:ED.la pensée universelle ,1983.

-Sari Djilali, les villes précoloniales de l'Algérie occidentale- Mazouna et Nedroma,Insard; le Maghreb Magellan ,1966.

-Tinthoin Robert

*le sahel d'Oran (1885-1955), Paris:Imp.nationale ,1960.

*L'Oranie, Oran:ED.Fouque ,1952.

4-Mémoires et témoignages:

-Abbas Ferhat

*Guerre et révolution d'Algérie –la nuit coloniale, T.1, Paris:Julliard ,1962.

*Autopsie d'une guerre, Paris:Garnier ,1970.

-Abdoun Mohamed, témoignage d'un militant du mouvement national, Alger:Dahleb; 1990.

-Ait Ahmed Hocine, mémoire d'un combattant-l'esprit d'indépendance (1942-1962), Alger: ED.Bouchene ,1990.

-Asselah Ramdane, témoignage sur l'organisation spéciale ou secrète (OS)(1947-1950), Manuscrit, (s.d).

-Bali Bellahcéne, mémoire d'un jeune combattant de l'ALN à Tlemcen et sa région - (1956-1958), Beyrouth:ED. Al achraf ,1999.

-Ben bella Ahmed

*Itinéraires, traduit de l'arabe par Mohamed khalifa, Alger : Maintenant. 1990.

*Ben bella revient - témoignage, Paris;ED.j.Ricollac ,et R.Gaucher ,1982.

-Ben Khedda Benyoucef ,Abane-ben m'hidi ,Alger:Dahleb ,2000.

-Boudiaf Mohamed

*Ou va l'Algérie ,Pari :ED.de l'etoile ,1964.

*La préparation du 1.er Novembre, Coll:.El-jarida, Paris;De l'étoile ,1976.

-Bouzar Nadir, Abus de confiance, Alger:ED.enal ,1989.

-Chevalier Jacques, Nous Algériens, Paris:ED. Camlann-Levy ,1958.

-De Gaulle Charles, Discours et messages- dans l'attente (1946-1958)-mémoires, Paris: Plon ,1970.

-Farés Abderrahmane, La cruelle vérité- l'Algérie de 1945 à l'indépendance mémoires politiques (1945-1965), Alger:ED.Casbah, 2006.

-Kaddache Mahfoud, les soldats de l'avenir-les SMA (1930-1962), témoignage, (in) Collectif, De l'Indochine à l'Algérie, Paris:ED.la découverte, (s.d), P.68-77.

-Kéchida Aissa, Les architectes de la révolution – témoignage, Alger:ED El-Chiheb , 2001.

-Lacoste Robert, Pour l'Algérie, Pour la France, Alger:IMP .officielle ,1956.

-Lahouel Hocine, réalités algériennes, Paris; ED.sedic ,1953.

-Mauriac François

*Bloc notes (1952-1957), Paris:ED. Flammarion ,1958.

*Journal (1944-1954) Paris:ED. Hachette ,1970.

-Mendes France Pierre, dire la vérité-causeries du samedi (-juin 1954-fevrier 1955), Paris: Julliard, 1955.

-Merle Robert, Ahmed ben Bella, Paris: Gallimard, 1965.

-Monde (le), la guerre d'Algérie –dossier et témoignages réunis et présentés par Patrick Eveno Et Jean Placnchais, Paris:La découverte ,1989.

-Naegelen Marcel Edmond

*Mission en Algérie, Paris:Flammarion ,1962.

*Une route plus large que longue, Paris:ED.Laffont ,1965.

-Rouina Karim, Bel hadj Bouchaib –un seul but: l'action armée, Oran: Ed.CREDISSH,(s.d).

-Ouagouag Abdelkader, les grands procès: organisation secrete, Alger: Dahleb, 1992.

-Soustelle Jacques, lettre ouverte aux victimes de la décolonisation Coll.lettre ouverte, Paris: Albin michel ,1973.

-Trodi el Hachemi, Ben m'hidi : l'homme des grands rendez vous, Coll.:.témoignages, Alger:ENAG ,1991.

5-Biographies :

-Abdi Nouredine ,Algérie :200 hommes de pouvoir ,Paris:Indigo Piblications ,1992.

-Achour Cheurfi

*Mémoire algérienne-le dictionnaire biographique, Alger:Dahleb ,1996.

*La révolution algérienne (1954-1962)-dictionnaire biographique, Alger: Casbah, 2004.

-Benyoub Rachid, l'annuaire politique de l'Algérie, Alger:ED.ANEP ,1999.

-Gérard Jean Luc, dictionnaire historique et biographique de la guerre d'Algérie ,2.ed, Aix en Provence:ED.Hachette ,2000.

-Stora benjamin

*Les sources du nationalisme algérien parcours idéologique origine des acteurs, Paris:l'harmattan ,1989.

*Dictionnaire bibliographique des militants nationalistes algériens (1926-1954), Paris:l'harmattan ,1985.

*Dictionnaire des livres de la guerre d'Algérie, Paris; l'harmattan, 1996.

6-Articles :

-Abid Ahmed, les grèves agricoles en Oranie à l'approche du premier novembre 1954, Cahiers du GREMAMO, (in), Parcours: les hommes et l'histoire labo. Recherches – tiers monde, université de Paris, 1987, P.121-137.

-Agéron .C.R., De l'islam à la révolution, Revue socialiste, Juillet 1956, P.126-134.

-Ainad .T.R et Tami .R, Permanence de la résistance algérienne (1830-1962), Alger: Archives Nationales, N.06, 1977, P.23-30.

-Benkriane Réda, l'Algérie dans l'ombre du 01 novembre 1954, Journal de genéve, 03-11-1994.

-Boumendjel Ahmed, l'Algérie unanime, Esprit, oct.1951, P.508-527.

-Boyer Banse, l'union algérienne de 1946 et celle de 1951, L'Africain, Alger ,01 juin 1951.

-Carlier Omar

*Boutlélis Hammou (1920-1957) :chef de l'O.S réginal en Oranie, NAQD, N.04, Alger, 1993, P.3-14.

*Le 1.er Novembre 1954 à Oran : Action symbolique- Histoire périphérique et marqueur historiographique (in) Collectif, La guerre d'Algérie et les Algériens (1954-1962), Paris :A.Colin ,1997 ,P.7-26.

-Chatelet François, nationalisme et conscience de classe, Consciences algériennes, Déc.1950 , P.15-24

-Chentouf Tayeb, LA naissance des partis politiques en Algérie, RASJEP, V.:14, N:02 Juin1977, P.221-227.

-Chesnai JC, Colonisation : l'heure des bilans , l'histoire, Paris , n°104, 1987.

-Clavier Henri, L'Algérie d'hier et d'aujourd'hui, Le monde non chrétien, N.32, Oct-Déc 1954, Paris, P.436-463.

-Cohen Jean, colonialisme et racisme en Algérie, Les Temps Modernes, N.119, Nov.1955, P.580-590.

-Collectif, La Guerre d'Algérie au miroir des décolonisations françaises Actes du colloque, En l'honneur de Charles Robert Agéron, Sorbonne ,23-25/11/2000, SFHOM,Paris, IMP.f.Paillant ,Abbeville.

-Collectif, Messali Hadj:Parcours et témoignages-Réflexions ,N.spécial ,Alger:.casbah, 1998.

-Collectif, Comprendre l'Algérie, Confluences, N.11, juillet 1994, P.7-171.

-Collot Claude, Le front Algérien pour la défense et le respect des libertés, RASJEP, N.02, Juin 1977, P.351-431.

-Daniel Jean, Le 1 novembre 1954, l'insurrection algérienne commençait...notre guerre d'Algérie, Le nouvel observateur, Paris ,21/11/2004.

-El-Moutawakel, le père du nationalisme algérien:Méssali Hadj,El watan ,N.1921, Du 13/03/1997.

-Esprit N : spécial «L'Algérie:guerre et paix «, N.291, jan.1961,

-Gauthé Jean Jacques, Les SMA vus par les services de renseignements français (1945-1962) (in),coll ,De l'Indochine à l'Algérie ,Paris:la découverte ,(s.d),P.83-93.

-Guechi Fatima Zahra ,à la recherche de l'union –Enquete au journal Al Manar (1953),(in), La pensée politique algérienne (1830-1962), Actes du colloque, 25-26sept.2005, Alger, ED.ANEP, P.123-152.

-Harbi Mohamed

* du MTLD au FLN, Revue Africaine, N.04, Alger, Nov 1963.

*Messali Hadj, Les Africains T.09, P.227-259.

-Harbi.M et Meynier Gilbert, La violence des guerres coloniales, NAQD, N14/15,2001, P.211-215.

-Henry Jean Robert, consciences maghrébines de l'anticolonialisme à l'engagement national, RASJEP, V: 15, N.04, Déc.1978, P.745-757.

-Henry.J.R et Taleb A, contribution à la bibliographie du mouvement national algérien, RASJEP, V.11, N 04, 1971, P.315-374.

-Jeanson Francis, Cette Algérie conquise et pacifiée, Esprit, avril mai 1950, P.613-635.

-Jeanson (F et C), le tournant algérien Esprit, oct.1951, P.528-554.

-Kaddache Mahfoud, Action armée et nationalistes Algériens (in), Actes du Colloque: IHTP/CNRS, Paris, 4 et 5 oct.1984.

-Lacheraf Mostefa

* Le nationalisme Algérien en marche vers l'unité, T.M, N.125, Juin 1956, P.1822-1845.

*Le nationalisme Algérien : le sens d'une révolution, T.M, N.127-128, sept-oct 1956,P.214-255.

-Mandouze André, A propos des élections algériennes: mais ou sont les séparatistes? Consciences Algériennes, Fev-Mars1951, P.45-62.

-Messud Geirges, Perspectives de l'économie algérienne, L'Afrique et L'Asie, Paris, N.24, 4éme.trim. 1953, P.36-61.

-Monnoyer Maurice, Pourquoi la grève du 28 avril? L'effort algérien, Paris N.949, Du 22/04/1954.

-Naegelen Marcel Edmond, Aspects actuels du problème algérien, La nouvelle revue Française d'outre mer, Paris, N.12, 1956, P.509-519.

-Nouschi André ,Propagande et idéologie en Algérie:Le FLN et la décolonisation (1954-1955) , (in),Actes du colloque organisé par IHCF -université.Haifa,1984 ,édité , (In) Myriam Yardemi (sous DIR), Idéologie et propagande en France, 1989, P.221-236.

-Salhi Mohamed Chérif, De l'assimilation à l'intégration: une mystification politique, T.M, N.119, Nov.1955, P.591-615.

-Simon Jacques, Méssali Hadj, le méssalisme et la crise du MTLD, Quotidien d'Oran (le), N.hors série, du 03 juin 1999.P.9-13.

-Soustelle Jacques, Le drame algérien, Revue de Paris, avril 1956, P-.3-8.

-Stora Benjamin, continuité et rupture dans la direction nationaliste algérienne à la veuille du premier novembre 1954, (in) Actes du colloque /Les prodromes de la décolonisation de l'empire Français (1936-1956), IHTP/CNRS, Paris ,4 et 5 octobre 1984.

-Taleb Larbi, L'horloge, La république, Oran , 03/09/1974.

-Taleb Bendiab .A, Tlemcen dans les années cinquante, RASJEP, V.15, N 04, Déc.1978, P.69-101.

-Vatin .J.C, conditions et formes de la domination coloniale en Algérie (1919-1954), RASJEP, V.09, N.04 ,Déc.1972,P.873-907.

7-Thèses:

-Abid Ahmed, Mouvement syndical et luttes sociales en Oranie (1942-1951), doct.3.cycle, 2 T, université d'Oran ,1985.

-Bouazzani Ramdane, Du réformisme au nationalisme en Algérie à travers Ferhat Abbas, DES, sc. Politiques .Aix en Provence ,1963.

-Bouvet Jacques Michel, Les élections en Algérie de 1945 à 1954, thèse, institut d'études Politiques, Aix en Provence, (s.d).

-Chentouf Tayeb, L'Assemblée Algérienne (1947-1956), thèse ,3.cycle, Paris ,1969.

-Choukroun Jacques, Le Mouvement national et le syndicalisme en Algérie (1926-1954), DES, Paris ,1972.

-Guechi .F. Zahra, La presse algérienne de langue arabe de la fin de la deuxième guerre Mondiale à 1954,-essai d'analyse, Doct ,3.cycle, Paris ,1982.

-Guidoum el Hadi, nationalisme algérien et état d'esprit de musulmans (1934-1954): Le regard des autorités de surveillance sur le PPA-MTLD, Mémoire Master2, Université Aix-Marseille 1,2005.

-Kehr Nadine, Les écoles coraniques et les medersas du département d'Oran (1918-1951), DES, Aix en Provence ,1989.

-Laborieux Jacomino, L'Algérie coloniale (1830-1962), groupes, cultures, histoire thèse, Doct.3.cycle, université de Nice ,1984.

-Lebrazi el Houssine, L'Afrique du nord à travers »Le MONDE»-Thématique et Théorique d'un discours libéral en période coloniale -Algérie (1953-1962), Tunisie et Maroc (1953-1956), Thèse sciences politiques ,3T, université de Rennes ,1987.

-Lefeuvre Daniel, L'Industrialisation de l'Algérie (1930-1962), thèse .doct. Histoire, Sorbonne, 1994, édité sous titre:chère Algérie:comptes et mécomptes de la tutelle coloniale (1830-1962), SFHOM, Paris ,1997.

-Mathlouli Salah, Le méssalisme: Itinéraire politique et idéologique, thèse, Doct, 3cycle, Paris ,1974.

-Mahsas Ahmed, Le mouvement matinal en Algérie Formation du courant révolutionnaire de La première guerre à 1954, thèse, doct. ,3.cycle, école des hautes études en Sciences. Sociales , Paris ,1979.

-Mesbah Chafik, Idéologie politique du mouvement national en Algérie –des projets partisans au projet de reconnaissance nationale (1936-1956), thèse ,3cycle, sc.politiques, Alger ,1981.

-Nadir Ahmed, le mouvement réformiste algérien son rôle dans la formation de l'idéologie nationale, thèse (3^{e} cycle), Paris, 1968.

-Rossignol .P, Les partis politiques musulmans en Algérie, de leurs origines au 01 novembre 1954, thèse, droit, Paris ,1962.

-Rollin Stephanie, Action et guerre psychologique française en Algérie de 1946 à 1962, DEA, histoire contemporaine, Paris ,1999 .

-Stora Benjamin, Messali Hadj (1898-1974): Fondateur du mouvement national algérien, Doct. ,3 cycle, Paris ,1978.

-Torrelli Maurice, La guerre révolutionnaire et ses applications en Algérie, DES sc.politiques, Université de Nice, (sd).

III-ARCHIVES

1-Direction des Archives Nationales –Alger:

Dépôt d'Archives:

- Service de l'Afrique du nord,-Ministère des affaires économiques -Enquête sur le développement industriel et commercial de l'Algérie (1953)-Enquête Yrissou.

- Région Economique d'Algérie- P.V des séances de la région économiques d'Algérie Années 1951-1954.

2-Direction des Archives de la Wilaya d'Oran:

2-1Dépôt d'Archives:

- Carton 4472:élections indigènes (1946-1951)

- Carton 6988 I 22:Enseignements et Etudiants dont; Medressa de Tlemcen (1938-1955).

- Carton 6996 I 25:Groupements sportifs- Activités (1950-1954).

- Série I:Affaires Musulmanes –Rapport de police.

2-2Bulletins et Revues:

- AP 183: Consciences Algériennes –Alger.

- BP 101 :/Bull .du comité de l'Afrique Française, Mensuel, Français, Paris (1895-1955).

- BP 201: Bull .Mensuel, CIE (1946-1951)

- BP 39:L'Algérie- Revue Historique de L'Armée, N .02,-Spécial ,9éme Année 1953.

- A 1448: * L'Algérie en 1953-Situation générale de l'Algérie en 1953-IMP. officielle ,Alger..

* Code de L'Algérie annoté, Dirigé par Estoublon et lefebure , Alger:ED .la maison des livres, 1951,1952 et 1953.

2-3 Presse Consultée:

A-Presse Nationaliste:

- CP 85: République Algérienne, Hebdo, Français (1948-1955) en lacunes.

- CP333: La Nation Algérienne –Organe clandestin de Libération- MTLD, Quelques Numéros se trouvent au Carton 2261.

B-Journaux Quotidiens et Hebdomadaires:

- CP 52 : L'Echo d'Oran- Quotidien (1847-1963), Français, quelques numéros consultés- Années 1950-1954.

- CP 51: ORAN Républicain, Quotidien, Français (1937-1962) tendance: majorité Socialiste.

- CP 29: Ain Sefra de Mostaganem ;Hebdo ,Français ,(1847-1959)

- CP 59 : La Gazette d'Ain Témouchent, Quotidien, (1903-1952), quelques numéros consultés des années 1950-1952.

- CP 93 : L'Avenir de Tlemcen, Hebdo, Français, Tlemcen (1941-1956), Numéros consultés des années 1952-1954.

- CP 240: L'Ouest Oranais, Hebdo, Français, Tlemcen, (1941-1956), quelques numéros consultés des années 1952-1954.

- CP 276 : La Vérité, Hebdo, Français, Sidi bel Abbes (1946-1951), numéros Consultés des années 1950-1951.

3-Archives Nationales de France- Paris (CARAN):

3-1La Présidence de la république

- 4 AG 51 : Négociations sur la question Algérienne:Comptes rendus (1953 – 1957).

- 4AG 95:L'Algérie Libre : Note de renseignements sur le Journal (1949-1953).

3-2 Archives du Ministère de L'Intérieur:

A-Administration générale:

- F 1 cl 241 : Notes et études documentaires sur l'évolution économique et sociale de l'Algérie de 1945 à 1954

B- Elections :

F 1 ELL 212: Statistiques d'ensemble des élections législatives et contonnales (1951-1956).

F 1 ELL 301: Elections contonnales des 07 et 14 octobre 1951.

F 1 ELL 385: Elections municipales partielles (1948-1953).

F 1 ELL 409 B: Elections municipales du 26 avril et 03 mai 1953.

4-Archives du service historique de L'Armée de Terre (SHAT)

- 1P 37: GGA- Enquête sur le développement de L'Algérie- Réponses aux questions Concernant la production agricole, (s.d).

-1H 2689/94: Inspection des forces terrestres, maritimes et aériennes de l'Afrique du nord, Fiche N.384, du 21 juillet 1954.

-1P 90: Etudes sur le développement économique –Histoire orale- Inventaire analytique Sous Série 3K, T2 et T3, SHAT, Vincennes ,2006.

-SHAT : Sous Série 1H: 1091-4881Algérie (1945-1967), Archives répartis en trois tomes, Archives des grands services rattachés au ministère de la défense (PRG, Sécurité, et EMG).

-SHAT, La Guerre d'Algérie par les documents, T2, Les Portes de la Guerre (1946-1954), Vincennes ,1998.

5-Centre d'Archives d'Outre Mer (CAOM)-Aix en Provence:

5-1 Fonds d'Archives:

A-Fonds du Ministère des Affaires Algériennes :

- FR CAOM 81 f 781:-Activités terroristes du PPA, OS- Synthèse (1950) Rapports de police (1952-1954).

-FR CAOM 81 F 782 : Poursuites judiciaires contre les membres de L'OS, Rapports du GGA –et de la Police (1950-1953).

- FR CAOM 81 F 783 Rapports du GGA et de la police (1949-1953).

- FRCAOM 81 F 902:Exactions imputés aux forces de l'ordre en Algérie-Enquêtes, rapports, coupures de presse, Mémoires et bulletins intérieurs du MTLD.

B- Fonds du GGA- Affaires indigènes : Série H :

27 Cartons dont :

-15H 28 : -Territoires du sud, Presse contrôlée (1949-1950).

-15H29 :- Territoires du sud, Presse contrôlée (1950-1951).

-9H45:-L'OS du PPA (1952), Activités secrets du PPA (1952).

-9H77:- PRG, Surveillance (1952).

-9CAB51:-MTLD, Dossier:Rapports, Arrestations, OS (1948-1950).

-9CAB81:-Affaires Musulmanes, UDMA, MTLD (1950).

-9CAB168 :-Activités nationalistes, Etat d'esprit, Presse, SMA,(1947-1951).

-9CAB197 :-Chrono, Aout 1949-Mars 1950.

-10CAB1:-MTLD, Rapports des préfets, CSVR (1952-1954), incident Lahouel.

-10CAB6 :-SMA (1951-1954), Oulémas, MTLD (1951-1954).

-10CAB61:-Dossier GAUD: Incident Messali- visites et voyages.

-10CAB110 : -PPA-MTLD, Rapports- Incidents (1949-1952)

-10CAB111:-OS, Procès «L'Algérie Libre»-Voyages de Messali.

-10CAB154:-Rapports SLNA (1951), Affaires sociales (1951-1954).

-10CAB172:-PCA, SGT, Etrangers, Arrestations, Trafics d'armes (1951-1954).

C-Fonds de la préfecture d'Alger (Cabinet et Police):

*Série S :

S1-16 :-Ecoles coraniques, Medersas Université d'Alger.

S1-26 :-Culte Musulman, Partis politiques Nationalistes.

S1-27 :-PPA et autres Partis, SMA, Elections.

*Série K :

6 cartons dont:

1K871 :-Journaux et Publications divers (1950-1955).

1K877 :-Procès de Méssali, Tournée.

1K878 : -Complot de L'OS, Arrestations.

*Série F:

F 213 :-PPA, Armée secrète, Divers (1940-1951)

F215 :-Partis nationaliste et PCA, FADRL (1951), Répressions.

F216 :- Principaux incidents, Rapports (1945-1954).

*Série I :

4 I 8 :-PPA, tracts et activités (1940-1951).

4 I 50:-Elections de L'Assemblée Algérienne (1951-1952).

4 I 224:-OS, Réseaux tracts, P.V (1949-1954).

4 I 226:-MTLD, Répressions, Presses (1948-1954).

4 I 228:-MTLD : Dissensions (1954).

D-Fonds de la préfecture de Constantine :

*Série continue : SLNA :

93 /4148 :-Rapp .Mensuels d'informations sur l'activité musulmane dans le département (1950-1951).

93/4149 : -Bulletin politique de quinzaine (1951)

93/4152:-MTLD, action au milieu rural et estudiantin

93/4156-MTLD, Propagande, Lettre de Méssali, Presses.

93/4152:-MTLD, Dissensions, Activités.

93/4158:-MTLD, Coupures de Presses, OS, Procès (1951)

E-§-Fonds de la préfecture d'Oran :

* Série E : Elections :

92/ E 250 :- Notes sur les conseillers municipaux (1951-1954).

92/ E255 :- Elections de 1951.

92/ E263 bis:- SLNA, Resultats des Elections (premier et deuxième collège); Mémoires du MTLD, Rapports des sous préfets (1951).

92/ E270:- Compagne électorale (1950-1951).

92/ E282:-Elections du deuxième collège : octobre 1951.

92/ E 298:-Compagne électorale ; presses (1953).

92/ E302:-Résultats, Tableaux Statistiques (1947-1952), Elections et protestations (1953).

*Série I : Série continue 124:

92 /14 :-Service de police, rapports mensuels sur le MTLD, par Arrondissements.

92/ 37:-Rapports mensuels des services de police (1952).

92/ 99 :-PRG, informations et rapports (1949-1950).

92/ 106 :-SLNA : rapports mensuels de quinzaines (1951-1953) et presses nationalistes.

92/ 109 :-UJDA, Oulémas (1954-1955): Rapports journaliers.

*sous Série 5 I:

5 I 115 :-FADRL en Oranie, Propagande et étude monographique, Rapports de Police (1951-1954).

5 I 155 :- Monographie politique de l'arrondissement de Sidi bel abbés(1952) et D'Ain Témouchent et Pérregeaux (1951-1952).

5I 177 :-Menées Terroristes.

*Série S:

Sous série 4S : Ecoles coraniques de 1908 à 1958 du Département d'Oran, dont:

4 S 1 : -Arrondissement de Sidi bel Abbés.

4 S 2-4 S5 :-Arrondissement d'Oran.

4S 6-4S 9 :-Arrondissement de Tlemcen.

4 S 20-4 S 21 :-Medersas (1944-1952).

*Série H : Affaires musulmanes et Sahariennes (Fonds du GGA):

10 H 87 :-Fonds Letourneau., dont :

-Dossier N.06 :-Politique musulmane en Algérie (1951).

-Dossier N.07 ; les Partis Nationalistes en Algérie (1953).

*Service SLNA :

Dossiers comprenant des fiches signalétiques personnels (leaders du mouvement national algérien de toute tendance et à tout les niveaux tels que les SMA, enseignants, syndicalistes chef de section et daïras au MTLD des hommes de lettre et culture.

J'ai consulté, par Dérogation spéciale 152 dossiers concernant des personnalités de L'Oranie.

*Série U: Culte Musulman:

Sous série 1U-4U

-2 U 19: -Associations Musulmanes, Mosquées, Imams (1868-1955) dans L'Arrondissement de Tlemcen.-

- 2 U 27: -Associations Musulmanes ¿affaires Générales et collectivités : Oran ville et Arrondissement.

F-Fonds des communes Mixtes :

1- C.M de Remchi: Répertoire numérique

- Carton 1 :-Cercle de Tlemcen, C M : Généralités, réformes communales, impôts Personnels.

- Carton 3 :-Centres de colonisation : Montagnac, Béni –Mester ,Remchi.

- Carton 4 :-Douars –Dossiers par communes.

- Carton 6 :-SAS : Généralités, Décrets et lois, Budget (1950-1956).

2-C M d'Ain Témouchent :

-Série H : Affaires Militaires :

-H 2 :-Recrutement Indigènes et Travailleurs coloniaux.

-Série I :

- I 2 :-Publicités interdites, Rapatriements.

- I 4 :-Presses et Propagande Politique (1940-1951).

- I 11 :- Rapports Mensuels de C.M (1950-1957).

3-Aflou (Sous Préfecture), Dpt de Tiaret (1942-1960) :

Cote // 1 :

-Carton 1 : Activités des mouvements et partis politiques européens et musulmans dans C.M du Djebel Amour, Arrondissement d'Aflou, dont le MTLD.

-Carton 2 : -Situation générale de l'Arrondissement d'Aflou ,surveillance , rapports de police et gendarmerie.

G-Fonds Duhamel :

-21 APOM 24 : -Lettres G. Duhamel .Assemblée générale de la Compagnie d'Agriculture Oranaise (C.A.O).de 1951.

-21 APOM-25 :-C.A.O ,1952.

H- Série L : Colonisation :

- Archives centrales de l'Algérie.-Fonds G.G.A.

- Inventaire de P.Boyer .INV 256/1973. :-Archives consacrés aux villes, généralités et problème d'ordre général, activités, agglomération, l'historique et l'évolution de la population. Plusieurs cartons consultés, dont :

- 1 L 18 et 25 L210 sur Tlemcen.

- 21 L 63 et 21 L 64 SUR A in Témouchent.

5-2- Sources Imprimés :

- GGA*Assemblée Algérienne, compte rendu in Extenso des débats (1948-1956)

*Assemblée Algérienne, catalogue général, Alger:Imp. Officielle, 1951.

- GGA*Bulletin du service d'information (1953-1954).

*Bulletin .de surveillance et d'information ,1953.

-GGA, Documents Algériens –synthèse de l'activité algérienne Série économique (1950-1955).

-GGA, Exposé de la situation en Algérie –Annuel (1945-1955).

-GGA , Secrétariats sociaux d'Algérie-La lutte des Algériens contre la faim – Journées d'études (21-21 mai 1954), Alger.

-GGA, Rapport sur le deuxième plan quadriennal de modernisation et d'équipement de l'Algérie (1953-1956), Alger ,1953.

-GGA, Direction générale des affaires politiques et de la fonction publique – Sous .dir. des affaires locales –Répertoire des communes d'Algérie.

-GGA, Directives aux autorités locales (1944-1953), Bulletin .du GGA (cab).Alger; Imp. Officielle ,1954.

-GGA, Les Territoires du sud de l'Algérie, comptes rendus de l'œuvre accompli de 1947-1952, par R.Léonard et Marc Culotti, Alger : Imp. officielle ,1954.

-MTLD, Le Problème Algérien –l'exploitation économique ,1951.

-MTLD, Le Problème Algérien, atteintes aux droits de l'homme et violations des libertés individuelles- huit brochures éditées par la CCID du MTLD en Algérie, déc.1951.

-MTLD, Appel du comité central du 10/12/1953-Pour un congrès national algérien.

-MTLD, Le deuxième congrès national du MTLD, Alger ,4-6/04/1953.

-MTLD, Les méthodes policières en Algérie –mémoire adressé à tous les gouvernements membres des nations unis le 30/11/1948 (in),Cahiers Algériens , N.03,oct-nov 1950,.P.13-23.

Et (in)El-Maghreb Arabi, N.37, du 18/12/1948, et L'Etoile Algérienne, N.19, du 26/12/1948.

-Ministère de l'Intérieur, Notes et études documentaires service de l'Algérie et des départements d'outre mer,Etude et rapport ,N.1962 du 22/12/1954 et N.1963 du 24/12/1954 sur «L'évolution économique et sociale de l'Algérie de 1945 à 1954.».

5-3-Sources statistiques :

-Boyer Pierre, Les Données statistiques de la cohabitation et leurs conséquences (in)journées d'études, Secrétariats généraux, GGA, Alger ,1955.

-GGA, Délégation Générale du gouvernement de l'Algérie, Résultats statistiques du recensement de la population du 31/10/1954,2V, Alger : Imp. du service de statistique générale, 1958.

-GGA, Service de statistique générale, Annuaire statistique de l'Algérie, (1937-1962), Alger.

-GGA, Direction de l'agriculture, recensement de l'agriculture en Algérie (1950-1951) Alger ,1955.

-GGA, Direction générale des finances, Annuaire statistique de l'Algérie, Nouvelle série, V6, Alger :Imp service de statistique générale .1953.

5-4-Bulletins et Etudes :

-Algérie (1954) (in), Encyclopédie Mensuelle d'Outre Mer, N.Spécial, Fasicule 41, V.03, Paris, jan.1954.

- Chensai J.C, Colonisation : l'heure des bilans, l'Histoire, N.104, oct.1987, P.50-55.

-Coll, La cohabitation en Algérie, Documents Nord Africains –Etudes sociales nord-Africaines, N.06, Aout-sept.1957, Paris, P.35-55.

-Clavier Henry, l'Algérie d'hier et d'aujourd'hui, Le Monde non Chrétien, N.36, Oct-déc.1954, Paris, P .436- 463.

- Guvan Georges (chef de Bataillon), Etude de quelques moyens d'action psychologiques susceptibles de lutter contre le nationalisme algérien- instrument de communication : Diplôme de spécialité de l'arme psycologique, (s.d).

-GGA, Le Département d'Oran –Annuaire administratif du département d'Oran, Oran : Ed .Heintz, 1952.

-Marger Robert, L'économie Algérienne 1954 (in) Documentation et Enquêtes Algériennes ,N.01,deuxième trimestre, Alger ,1955.

-Metzinger, Aspects internes des problèmes Algériens, Cahiers Nord Africains, N.53, Juillet- Août 1956, Paris.

- Schiaffino M.L, Algérie, Nouvelle revue française d'outre mer, N.01, jan.1956, Paris, P.45-56.

-Vatin Jean Claude, Formations nationalistes et transformation nationale, Revue française d'études politiques méditerranéennes, N.01, jan.1975, Paris, P.48-61.

5-5-Presse :

-Catalogue de la Presse concernant l'Afrique du Nord, Aix en Provence: ED.CAOM,1993.

-Monnoyer Maurice, journalistes en Algérie –Articles publiés de 1945 à 1977, T2, Montpellier:ED. Originale ,1992.

-Panza B, Le premier novembre 1954 à travers la presse européenne quotidienne d'Algérie, Aix en Provence ,1976.

-Recueil des journaux : Algérie (1954-1962), Guerre d'Algérie ,2V, non paginés, Paris: Pub. Cassis, (s.d).

A-Presse Nationaliste :

-AOM, BIB ,30757/1949 :-«L'Algérie Libre (1949-1954)», BI- Mensuel depuis 1949, Alger puis Paris, Irrégulier.

-AOM, BIB ,30152/1945 : « La Nation Algérienne »-organe du MTLD.

-AOM, BIB ,30742/1951 : « La Nouvelle République »-, organe du manifeste du peuple algérien (1948-1955), puis petit format depuis octobre 1953.

-El Mannar : -journal politico- éducatif et religieux, de langue arabe parait tous les deux semaines .quelques numéros consultés (1951-1954).

-La Voix de l'Algérie, tous les semaines puis hebdo, irrégulier, de langue arabe, sous la direction de Ferroukhi Mustapha premier numéro, le 21/11/1953.

B-Presse Française :

-AOM, BIB ,30494/1954 : « Le National d'Oranie », quotidien, français, de droite.

-AOM, BIB ,30549/1953 : «Oran Républicain », (1937-1956), lacunes, et en microfilm.

-AOM, BIB ,30600/1951 « Nouvelles D4Algérie», français, bimensuel, d'information, Paris, (4pages de petit format).

-Quelques numéros dans L''Echo d'Oran, et L''Echo d'Alger, La Dépêche quotidienne et l'Ouest Matin.

5-6Plans et Cartes :

- 1PL/1678 : -Circonscriptions électorales contonnales de 1951 dans le département d'Oran- 2.éme.collège. Echelle : 1/600000.

- 2PL/00492 -: Département d'Oran-1950.-Auteur :Santa.S.,Echelle :1/250000.

- CAOO: -Ville d'Oran -1951-Echelle : 1/10000.

- CAOL:Oran -1952-Echelle : 1/50000.

- PPA-MTLD : Découpage Administratif-« Les Trois Départements du MTLD en Algérie », (In), Carton 81F 772, archives CAOM, d'Aix en Provence.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقـدمـــــة أ

المدخل: تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة 01

الباب الأول

تداعيات و انعكاسات إكتشاف المنظمة الخاصة في عمالة وهران (1950 – 1952)

الفصل الأول

إكتشاف المنظّمة الخاصة: واقع المؤامرة الكبرى سيرها وإنعكاساتها في عمالة وهران

I- التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران 37

II- نشاط المنظمة الخاصة في العمالة 40

III- اكتشاف المنظمة الخاصة 44

1- الآراء المختلفة حول قضية الإكتشاف 45

أ- الرأي الأول 45

ب- الرأي الثاني 45

ج- الرأي الثالث 46

د- الرأي الرابع 46

2- حادثة تبسة (18مارس 1950). 47

VI- سير و تطور الإعتقالات : تأكيد المؤامرة الإستعمارية 52

V-الإعتقالات في عمالة وهران 58

IV- الإعتقالات في الصحافة 65

IIV- المحاكمات و سيرها 66
1- نماذج من المحاكمات خارج عمالة وهران 68
2- المحاكمات داخل العمالة 71
IIIV- ردود الأفعال والمواقف من اكتشاف المنظمة الخاصة 74
1-موقف الإدارة الإستعمارية 74
2- رد الفعل الوطني 76
أ- الصحافة الوطنية 78
ب- دور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع 78
ج- إثارة مسألة التعذيب 81
د- رد فعل المساجين 82
-تقييم عام 84

الفصل الثاني

إزدواجية طرق النّضال داخل الحزب

I- التنظيم الهيكلي الجديد للحزب في عمالة وهران 89
1- إعادة تنشيط الخلايا : كيف ؟ لماذا ؟ 91
2- فيدرالية وهران لحركة الإنتصار : الهيكل و تطوره 94
أ- الهيكل المحلي لفيدرالية وهران 95
ب- تطوره 103
II- المنظمة الخاصة : تجديد العهد بعد النكسة 108
1- أهمية العمل السري 108
2- الهرم الجديد للمنظمة الخاصة في عمالة وهران 110
III- الإنشغالات و الإهتمامات الكبرى
داخل الحزب (1950-1952) 115

1- على الصعيد الوطني الداخلي 118
2- على الصعيد الدولي 126
VI- تقييم عام حول عوامل نجاح حركة الإنتصار 131

الفصل الثالث

نشاط الحزب في عمالة وهران بين العلنية والسرية

I- عينات من نشاط الحزب في مناطق من العمالة 135
1- وهران 135
2- تلمسان 139
3- المدن المجاورة لتلمسان 143
أ- مغنية 143
ب-ندرومة 145
ج- نمورز (الغزوات)
4- سيدي بلعباس 150
5- معسكر . 154
II- حالات الإثارة و التمرد 157
1- المناطق الحساسة 158
2- المراقبة الفردية 160
3- قضايا و محاكمات استعمارية 164
أ- قضية مغنية (ماي 1952) 167
ب- قضية لورمال (العامرية) : سبتمبر 1952 168
ج- قضية نمورز (الغزوات): أكتوبر 1952 169

د- قضية عين تموشنت (ديسمبر 1952). 171
III- مظاهرات ماي و مغازي الإحتفال بالذّكرى 173
1- مظاهرات ماي 1951. 173
2- فاتح ماي 1952. 179

الفصل الرابع

لجان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في عمالة وهران ودورح إ.ح.د فيها

I- ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحركة و احترامها 182
1- كيفية التأسيس 182
2- في عمالة وهران 185
II- لجان المكاتب المحلية بالعمالة 186
1- تيارت 186
2- غليزان 187
3- وهران 187
4- سيق 188
5- معسكر 188
6-بني صاف 189
7-عين تموشنت 189
8- المرسى الكبير 190
9- مستغانم 190
10- تلمسان 191

11- سيدي بلعباس 192
III- مواقف الصحافة من تأسيس الجبهة الجزائرية 192
VI- نشاط الجبهة الجزائرية في عمالة وهران 194
1- نشاطها 194
2- أهدافها 202
V- تقييم عمل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها 235
1- الصعوبات التي اعترضتها 205
2- الجبهة أمام الأمر الواقع 208

الفصل الخامس

المنظمات المدعمة لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

I- الكشافة الإسلامية الجزائرية 211
*الحالة العامة عن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل الخمسينات. 211
1- انتشار و تطور خلايا الكشافة الإسلامية الجزائرية
منذ 1950 216
2- أهمية وفعالية الكشافة الإسلامية الجزائرية. 220
3- المشاكل. 221
II- المدارس الوطنية . 222
1- الهياكل المنظمة للمدارس . 222
2- نماذج من هذه المدارس 226

الباب الثاني

من أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني و بداية الثورة التحريرية (1953-1954)

الفصل الأول

الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر نظرة وحجة السلطة الاستعمارية للتهرب من الواقع

I- فرنسا في مستعمراتها: من السقوط الحر إلى الأزمة 234

II- مؤشرات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر 237

1- النمو الديمغرافـــي 238

2- الهجـــــرة 238

3- التـــمدرس 241

4- الريف الجزائري 243

III-الإصلاحات الاستعمارية: بين المشاريع والحلول والتساؤلات 250

الفصل الثاني

الحزب الثوري بين العودة إلى العلنية واستمرار السرية

I- ح.إ.ح.د بين الاهتمامات العادية وأولويات المرحلة 259

1- الوحدة الحزبية بين المشاريع والمقترحات 263

2- فكرة المؤتمر الوطني الجزائري: طرح جديد للوحدة 268

II- الجناح العلني: هيكل مجدد وعودة إلى النشاط 271

III- واقع التنظيم السري 277

VI- حالات الإثارة والاضطراب 280
1- أحداث ندرومة (15 أكتوبر 1953) 282
2- قضية النساء السبعة (جانفي 1954) 285

الفصل الثالث

أزمة 1953 : طبيعتها وتطورها وتأثيراتها في عمالة وهران

I- المؤتمر الثاني ل ح.إ.ح.د (أفريل 1953) وتوصياته. 289
II- طبيعة الأزمة وتطورها. 294
III- المؤتمرات الاستثنائية. تصعيد جديد في الصراع. 297
VI- واقع الصراع في عمالة وهران. 301
V- المركزيين و المصاليين في مقاطعات العمالة
(أكتوبر 1954) : جرد عام. 305

الفصل الرابع

ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل وبداية الثورة التحريرية

I- اللجنة الثورية للوحدة و العمل بين الأهداف و الخطة 311
1- أهداف اللجنة الثورية 311
2- اجتماع الـ"22"عضو 316
3- الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية 319
4-اجتماعات لجنة الستة 322
5-بيان أول نوفمبر 1954 و ميلاد جبهة التحرير الوطني 325
II- المنطقة الخامسة: من الاستعداد إلى بداية الثورة 328

1- تحضير إنطلاقة الثورة 329
2- أول نوفمبر 1954 في الغرب الجزائري 332
أ-مدينة وهران 333
ب-منطقة الظهرة 334
ج-منطقة عين تموشنت
335
د-عمليات أخرى 337
III- مواقف الأطراف من اندلاع الثورة الجزائرية 339
1- الموقف الفرنسي الرسمي 339
2- الموقف الجزائري : الأحزاب و الشعب 341
خـــاتمـــة 344
الملاحق 348
قائمة المصادر والمراجع 395
فهرس الموضوعات 429